

من مصر
المكتبة (المصرية)

عنه كله ما ارد داره ورد
لن قسه آن سره من هه

ملك الاقل محمد الدين
ناصر

رحمته ورحمة

محمد بن احمد

الملك طوبى لشمسك
چلبر بر طول

۳۱۸

عاده عند مولانا الخ عبد الله الصوم في ناصر والاقا

مكتبة
۱۳۱۲
تأبين
مكتبة

من مصر

تصرفه الف على



هذا كتاب حكيم على المطول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

والله
صلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم المناهق المغانى ودقائق البيان الاقرب الى
الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لا احتياجا ^{معناه} ارادة
العرفي باغنى القاء الخبر في قلب المحرر لا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقائق المغانى مسا
الفن الاول بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي يذكره واما بحملها على ما هو الشيء فهو بناء على ما يقرر
من ان حقيقة كل علم مسايله وعدل الموصوف وسائر المبادي جزئ منه مسامحة فجميع الحقائق لا يساعده ^{حقيقة} لان
العلم جميع مسايله لاجمع منهما والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الزمان ومعه تعدد حقيقة النظر اليه
فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ماسواه عالم بالمعاني على ان المعاني عباد
غالب المسائل واذا استنبط فالعالم به وبماسواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقة باعتبار الحقائق اسف
ظاهر ودقائق البيان مساييل الفن الثاني في مروق الشيء كما صار دقيقا اي غامضا واصلة ^{الغلط} الدقة ضد
وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو
في الاصل كما ان رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان ماساييل في تصحيح
الفن الاول من البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب في المفرد فكان الحق بآ
الدقة من ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر الفين الاخرن اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتناء ^{بشأنه}
لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه يحكى ان بعضهم سمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقاتق
اشارة اليهما معا وانما الدقائق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان وجه تحسين الكلام المذكور فيه ^{انما}
بعد محسنه بعد رعاية المطابق ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد ^{بحقائق}
المعاني



المعاني الامور المناسبة او المنبئة التي هي الصور الذهنية مطلقا فرض الشيء او حقيقة وبالبيان مابه يظهر
 الصور اعني المنطق العربي عما في الصيغ فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء يظهر ولهذا افرد مع
 اضافته الدقائق اليه بانيه ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ مما يستلطف فعلى هذا يكون الهمام حقايق المعاني
 اشارة الى استفاضته فاسم يتي والحام دقايق البيان الى افاضته للظاهر فينا سبب تنقيح المعاني الى افاضته المناسبة
 ثم وجه التحصيص والاستعار بان الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضع الدلالة وخفاها فحيث دلالتها
 معانيها اظهر جعلها صفة للصور الذهنية فحيث هي وان جازمها ايضا وذكر واضح وخصصنا بـ الاع
الايدى وروابع الاحسان الاصل في لفظ المحصور وما يتفرع من ان يستعمل داخل البناء على المقصور
 اعني ماله الخاصة فنحن حضر المالك يزيد الى المالك دون غيره ولكن الشايع في الاستعمال داخلها على المقصور
 الخاصة وهو المراد منها كما في قوله تعالى يحصر برحمته فرسانا وهذا البناء على تضمين معنى التميز والافراد او
 جعل التحصيص مجازا غريزيا مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوضيح الثاني لم يرد له الا المعنى
 واما في صوت التضمين فهو يستعمل في معناه الحقيقية والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه كرامته في متعلقا
 ليدل على الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس قلت اذا كان
 المعنى الاخر مراد لاوله عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت انما كان مناسبة
 المعنى المذكور بمعنى ذكر صيغة قديمة على اعتبار كانه جعل في صيغة والبدائع جمع بدعية بمعنى غريبة والايادي
 جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المحصورة يستعمل في النعمة مجازا مرسلان في اطلاق اسم ما هو بمنزلة
 الفاعلية والصورة على العلوك كما صرح الشارح في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة
 على الايدي وبمعنى النعمة على الايدي ودخله ان اصل يدي في ما كان على وزن فعل لم يجمع على فاعل ثم الشايع
 استعمال الايدي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمر العلاء وقال لا خفش قد يعكس في شدة
 الشرف للفتاح ان الايدي صارت حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا ايضا والروابع اما جمع

الواحد

يقار



رابعه من المروء بمعنى العجايب يقال ما غيبتني او غررتني وهو النما والزيادة فكانه مني على تارة
 الاضمان بالعطية لما سئل كذا في الاضافه بيانها واما جمع رابع اجراء له بحري الاسماء على انه قد ذكر
 الادب في ايضا الفصل وشرح الحاشية للامام المرتضى وثاني اي قاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول
 جمع على فواعل والاضافه في التوضيح بيانها بمعنى من كان في جرد قطيفة وظام فضة وافراد الاضمان رعاية
 مع وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمة نظام العالم على وفق ما اقتضت الحال اي الاتقان
 الاحكام والحكمة علم الاشياء بما هي عليه بنفس الامر والعمل على وفق الصلوة الجالسيه والنظام
 ما ينظم بالولوء والمراد به هنا ما ينظم به امور العالم والوقوف الموفق يقال صلوة كونه وفق عياله اي لما
 قد ركعياتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشأن او الحاضر الزمان واللام فيه بمعنى غير الاضافة او
 عن الضم والى على اختلاف الراي ثم منه لجملة اعني اتقن بحكمة اما استيناف جوابا عن سؤال انشأ في الكلام
 السابق كانه قيل انما حقايق المعاني وتوجيه اجواب انه اتقن نظام العالم بحكمة وذلك الاتقان يقتضي
 الهام حقايق المعاني وقد قابو البيان كما لا يخفى او بدلا من انما بدل استمال على ما جوزه بعض النحاة ولا يلزم
 كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما يسي في انشائه يتجافرك العطف على الاول لكونها كالمتمصلة بما قبلها
 ففصلت فصل الجواب عن السؤال على الثاني بحال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لا
 المغايرة المنفردة الى الربط لكن يحدش هذا الوجه ما سئل في اخر اصول متعلقات الفعل ان الاصل
 عند اجتماع المتوابع تقديم البدل على العطف بحرف يجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وير
 العطف لا يسهل المتبعية المحل بالعصود اعني كون كل واحد من الامرين محمودا عليه لا استقلال
 واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضل الايراد الادخال يقال اوردته فوردته اي
 ادخله فدخل وفي العاموس لا مشرف على الماء سواد خلا ولم يدخله الرافعة الوجه كذا في المحل وفي النص
 المرافعة لعمد الرحمة واجتماع الرؤوف مع الرصم في مواضع كثيرة في القرآن المجيد مع اطراد تقديم الاول

الورود



الثاني لم يبعد مما فالان نسب لنظم القرآن ما نقله الامام الرازي في القضاة ان الراهب بالغته في رحمة
 مخصوصه وفي دفع المكروه وازالة الضرر ذكر الرحمة بعد ما يكون اعم واسهل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة
 والانا اسم جمع بمعنى الاناس وقال الامام الزبيدي الانام للخلق ويجوز الانم وقال الامام الواحدي قال ^{النبوة}
 الانام ما على وجه الارض جميع الخلق والافضل بمعنى الاحسان فاضافة الطرق الى الانعام من قبيل ^{ضافة}
 التثنية الى التثنية كما في طيز الماء واولا منه تثنية باله بالقضاء التثنية على الطرق والصلوة على النبي محمد ^{النبي}
 فعيل بمعنى فاعله وهو البناء وهو الاخبار يقع ببناء وانباء ببناء اي اخبر وجموع ببناء كعلماء كما في قوله تعالى
 يا خاتم البناء اذكر مرسل وجمع ايضا على ابناء وتضعفه بني علي ومن شيع وكسر الجوهري وبنى ايضا
 وكسر لضع عليه سبويه واقتضت القاعدة ان بمعنى مفعول في البناء وهو ما ارتفع من الارض كذا في الصر
 ومنه يوق بني فلان اذا ارتفع وعلا وقيل في بني وفي الطريق ثم قوله محمد عطف لنبية لاصفقه ^{لنصرهم}
 بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم فانه
 يجوز في حكم الاعراب ان يقع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وبركم جنرا لما يصح بناء على تاويله
 بالمعروف باللام كالمستحق للعبادة والافتحيز نوعا للاشارة بما ليس معروفا باللام وما ليس بموصول ^{جمع}
 الخاء على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل الامرين في مقصده وايضا صرح في اوائل الكشاف بان
 هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزنا في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده
 زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصل منها ايضا صفة السابقة وتقرر النسبة تتبع والبدلية ^{تستدعي}
 العكس خير من تتبع صفة لمجد صل الله عليه وآله وسلم لا لنبية والا فقدم على عطف البيان كما هو العاقبة ^{النبوة}
 بالعين المهملة الخرج يوق نبع المآينع بالهم كات التثنية في عين المضارع بنوعا الى خرج والينبوع عني ^{الماء}
 والضيضي الاصل وكذا الضوضو والبولو وعن بعضهم ضيضي على وزن قذيل والكرم ايتا والغزاة ^{الجن}
 والسماجة الجود والينبوع بالعين المعجمة الظهور والدوحة البعثة العظيمة في شجر كان ولجم ووح واللبن



بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر ونولسن كذا في الصوفي شرح المقامات لابن الانباري ^{في} اللسن الفصاحة
 في الشر واليق ذلك في الخبر واسه اعلم ثم الاضافه في صيغ الكرم ووجه اللسن لابنه ان اريد ^{لضافه} بالاضافه
 آدم او ابراهيم او اسماعيل عليهم السلام وبيانها ان قصد المبالغة تلاء لا واي لمع والغرة في الاصل بياض
 جهة الفرس فوق الدرهم استيعر لكل واضح معروف ^{في} ولكن عا انه صفة مشبهة كل كلام واعتقاد ظاهر
 الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو
 الواقع امر ثابت حقا ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله أصلا
 في التحقيق فكان اولى بلمع الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما
 تخصيص الصدق باعتبار الباني فلان المنظور والاف في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصيل للصدق
 وهو الانباء الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة استعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلعم
 كما اوضحه انما هو بر وايات الآله الاصحاب واريهم واجما عليهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارات
 الممكنة والتجسيدات التي هي حيث منه دين الاسلام بطريقه توصل رايها الى المرام واشتبهت له لازم للسنة
 براعي الغرة وللغرم ما يلام معناه بالحقيقة اي التلاوة والاشراق الاضاءة والدين وضع اليه سابق
 لذوي العقول باختبارهم المحمود الى الجزاء لذات و يضاف الى الله لصدور عنه تع والي النبي صلى الله عليه وآله
 والي الامة لتدبرهم بموافقتهم له كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاصحاح الزوال والانكشاف
 والديجي جمع دجيه وهي الظلمة الباطل خلاف الحق والمراد بكفر السبب بالليل واللغمان الاضاءة والنور
 كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغرها والضياء قوي منه واهم ولذلك لا يضيف الى الشمس في قوله تعالى هو الذي
 جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد فرق بينهما بان الضياء ضوؤ ذاتي والنور عارض وقد يفرق بينهما بان يكون النور
 اقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات والارض لا يامه وانت خير بان هذا لما يتجه اذ لم يكن معه النور من
 الآيات المنورة قد عمل على التفسير على ذلك واليقين العلم برب والاشك ولهذا لا يوصف به البارئ تعالى ^{القاضي} وتفسير



ان اليقين ايقان العلم بنفي الشك والبشهادة عنه بالاستدلال وفيه بحث او يسكل بقوله تعالى ونها ^{عني}
 اليقين وبأجله الشاهد على اليقين لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاو
 قناطر واستخرج وبعد من الظهور الزمانية المعطوفة على المضاف اليه من حذف منه ما وجعل الواو مكانه
 رؤما للاختصار مع الربط الصوري ولما ازم القابعد والعامل في الظرف اما المقدم او ^{الفا}
 عا توهم اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من قول او اعلم واحق يعني اليقين والاستصحاب والتحقيق
 والتحلي التزيين والارتصاف المراد بالعلوم والمعارف المصديقات والمصورات او ادراك ^{الحكا}
 والخبريات وادراك المركبات والبسائط والعطف تفسيره والمقصد في التعرض للشيء والاقبال ^{عليه}
 والظاهر ان المراد بالمقصد للاصاطة ما يتبعه عن تحصيلها والارتصاف بها مجرد الاقدام المقابل
 للاجرام كما ظن لانه وان كان فضيلة بالنسبة الى الاجرام الا ان ادعاء كونها سبق الفضائل في استحباب
 المقطع مع ان المراد بالسبق الشرف بعيد جدا الا ان لكل على كمال المباعدة فان قلت كيف جاز عطف
 والمقصد في موضع في المعنى غير المعطوف عليه يعني احق الفضائل قلت بل كل خبرين المتعاطفين ^{خبر}
 عن كل من الذي اخبر عنها ولو سلم فوجه العطف ان ما كان المعنى وان كان على التوزيع الا ان المقصد في الظاهر ^{ان}
 الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكتاب هو نظير قولك زيد وعمرو
 وقام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثل هذه اعتبار التقديم والتأخر ^{خبر}
 ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للمواو في خبر المعطوف وجه وجعله
 لتأكيد لصوق الخبر بالخبر عنه فصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو ^{المعنى}
 لا ينافي المقصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع و مراد الشارح ليس الا اعتبار المذكور بالنسبة ^{الصناعة}
 في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقص منه ذلك العمل سواء حصل بمنزلة العلم او لا والاول
 هو المسمى بالصناعة في عرف العامة ويقولنا يكون المقص منه ذلك العمل يظهر ان اطلاقه على علم التعريف بحسب ^{الحقيقة}



لا يخفى على من كلف لادراكه الاطلاع على مراد الله تعالى ففظه كما لا يخفى وان اشتمل على الاحكام العملية
 فليس بذلك المعنى وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرف له يسمى صناعة له والنكت جمع نكته
 وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس فنكت في الارض اذا ضربت فيها بقضيب او نحوه او حصو
 بهالة فكرية تشبهه بالنكته او مقارنته له غالباً وتقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث تؤثر
 نوعاً من البساطة لا سيما علم البيان لا ينبغي ان يخلو عن شيء مثل مثل وزناو معنا اسمها عند الجمهور واصلاً سوي
 والواقع بعد ما اذا كان مفرداً اما مجرداً عن كل اضافة اليه وما زاد كما في قوله نعم اياها الا بغير وضعت
 او بدلتها وهي نكت غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع من مبتدأ محذوف ولجمله صلة ان
 ما موصوله صفة ان جعلت موصوفة والجراوي في هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او
 صفة صريح بالرضي على انه يفرغ في اطرافه لزوم كما اطلاق ما على ذات في عقل ومم يا بونر على الوجهين محركة
 ستي اعراب لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه بمنزلة ان كان نكرة لان ما يتقدير التثنية وفي
 كافة نحو الاضافة والعجبة بناءً مثلها في الارجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فعدم مجوز المضاف كان
 ومم فالاندلسي وعلى التقادير جبر لا محذوف عند غير الاحقائي لا مثل علم البيان موجود في العلوم فان
 التي بحقايقها حق بالتقدم في التحلي بمقابل غير وعنده ما جبر لا يلزمه قطع شيء الاضافة من غير عرض
 قيل فيكون خبر لا محظ معرفة وجوابه انه يقدم ما ذكره موصوفه واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع
 قول سيبويه في الارجل قائم زمان ارتفاع الخبر بما يكون مرتفعاً به لا بلا النافية فلا تعقد فيما نحن فيه كما لا يخفى
 وقد يحذف منه كلمة لا لتحقيق انما مرادة وهذا لا يتفاوت بالمعنى كما في قوله تعالى الله تفتيوا ان ذكره
 اي لا تفتيوا لكن ذكر التلياني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان ذكر استعمال سيما بلا لا لا ينظر في كلام العرب
 وقد تخفف الياس وجود لا وحذفها وتديق لا سواء مقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع
 كما في قوله ولا سيما وما بدان جمل اعتراض ذكر الرضي وقيل عاليه وقيل عاطفة ثم عد ما من الكلمات الاستثنائية لكونها
 مانعاً



ما بعده ما قبلها فحينئذ ولو ليتها بلحكم المتقدم والافليس منها حقيقة صريح به الرضي وقد يحذف
 ما بعد لا سيما وينقل معناها الاصيل الى معنى خصوصاً فيكون منصوباً ^{مفعول} المحل على انه
 مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكباً فهو معنى وخصوصاً راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل ^{مفعول} المقدر الي
 واخصه بزيادة الشجاعة راكباً وكن في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعدها للحال وقيل عاطفة على
 كانه قيل لا سيما هو لا بسبب لسلح وهو راكب وعدم محي الواو قبله كذا لان المحي كثر ثم المراد بعلم البيان المعاني ^{والبيان}
 والاضافة بيانها والمطلع اسم فاعل في الاطلاع ونظم القرآن على ما سيجي تأليف كلمة مرتبة المعاني مناسبة
 الدلالات على حسب قبضة العقل فانه كشاف يحتمل ان يكون تفصيلاً للصفة السابقة اعني الاطلاع ^{على}
 نكت نظم القرآن ويحتمل ان يكون تعليلاً واعتراض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعدلات في العبارة فكانه قال
 زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود بالبرجح باعتبار الصفة والاستدلال
 لما قلنا صدر ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة
 رايي معي وهو صفة لكشاف وكونه خبر بعد خبر على تقدير كونه قوله فانه كشاف تعليل لما سبق بعيد ^{المعنى} فرحمته
 او لا يظهر كون قولنا فانه رايي على ما قبله والتاويل في اللغة خلاف الادراك وهو الانصراف فالتضعيف للتقدير
 او في الايام وفي الصرف فالتضعيف للكثرة والمراد به مناصر في اللفظ الى ماله واما التفسير فهو مقلوب بفتح
 وهو الكشف وقال الراغب الاطهار المعقول الثاني لا يزال الاعيان لا بصار في الاصطلاح قال الامام
 الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي ص ومن الاصحاب وهو التفسير واما بحسب
 القواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين او لا
 يكون ذلك بالنقل ولا بحسب القواعد الشرعية لغيره كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان
 المراد كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات وقال في الكافي التاويل ما يتعلق بالدلالة والتفسير بالرواية ^{عليه}
 اخر كلام الرازي والشارح في شرحهما للكشاف وفيه بحث ايضاً لانه يلزم ان التفسير يكون انزال الرواية غالباً ^{لا احداً}



والتأويل بالصرف إلى حكم الكتاب السنة المتواترة وهو خلاف الإجماع ويمكن أن يجاب عنه لما كانت الروايات
 في حيث في طريق بيان العلوم أي المسامحة سميت تفسيراً لأنها طريق كشف العلوم وبنيتها وإن لم يحصل
 العلم لم يروى له وأما الصرف عن الظاهر فليس حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة الحمد وحاصل إن
 التسمية بالتفسير التأويل فإشارة إلى طريق العلم لا إلى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير أنزل
 من التأويل وقبل التأويل بيان أحد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المكمل قالوا لا يتعلق بالتأويل لأنه
 أصناف اللفظ الدقائق والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالاً ظاهراً والتأويل بيان ما
 يحتمل احتمالاً باطناً مثله قوله نعم يخرج لكي في البيت ويخرج البيت في معنى يخرج الإنسان من المنطقة
 والمنطقة من الإنسان وقيل يخرج الطير من البيض ويخرج البيض من الطير من أم هو التفسير لأن معنى يخرج الحي من
 الطير ومعنى الميت في المنطقة والبيض طائر وقيل معناه يخرج المؤمن من الكافر ويخرج الكافر من المؤمن
 من أم هو التأويل فوجه إضافة الدقائق إلى التأويل علم هذا ظاهر واعتراض عليه وعلى الذي فهمه بأن اللفظ
 الذي لم يعنى واحد وهو المراد والوصف له ولا رواية له فيه خارج عن التفسير والجواب أن المنقسم إليهما
 بيان المعنى المحتاج إلى البيان أو بيان المبين تحصيل الحاصل وذلك محض في التفسيرين فابق على أي بيان
 مصدرين على السند إذا القياس فتح السائل لم يحج بالكلية لبيان وتقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان
 بأن التبيان يحتوي على كذا انحاط وأعمال القلب قريب منه ما قبل التبيان بيان مع دليل وبرهان
 مبني على أن زيادة التأنيده المعنى وهذا الحكم الكثر لا كلي أو هو فيما بين اللفظ من حيث واحد فلا
 بالصنف البشيرة التي تدل على زيادة المعنى وهو البشيرة مع احضار اسم فاعل كحذر وعاذر
 وحسن وحاسن ثم هو معنى اسم الفاعل أي المبين وكذا نظائره وإنما اختار صنع المصدر إشارة إلى أسماء
 الكتب المصنفة في العربية وعلى تقدير مضاف أي منو بتبيان وكذا نظائره بل هي باقية على المصدرية مع
 كما في رجل عدل بناء على ما ذهب عليه ابن الحاجب في عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف



بين القرآن مجيها على نهج التعديد والمراد بدلائل الانجاز واسرار البلاغة السكات الدقيقة في المو^{جود}
 في نظم القرآن والعالم جمع معلوم وهو الاثر الذي يستدبره على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي
 ينصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضا خافيا المعام الانجاز ببيان السكت البكره التي تشمل عليها النظم القليل
 كقولهم تعاوكم في القضا صيرة وامثاله ولعل المراد بانار القضا حجة الاطياب والمساواة او ما
 يعبرها وغيرهما يستدبره على قضاة الكلام وقضاة صاحبه فيكون وعطف العام على الخاص لغوامض
مشكل كتاب الله نعم قال الجوهري في التلخيص المبين والشرح وفي النهاية يقال الخضم القول اذا اقتصر فيه واقتصر
 منه على ما يحتاج اليه وقيل هذا التفسير كذا في الراموز فلو قال تبيان لغوامض الحان اوقع واصناف
 المشكل الى الكتاب في قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله المشكل لهذا اضافة لغوامض اليه
 اتحادهما في المودى وهو عدم الوضوح او بقرينة الاضافة تبينه على المبالغة في الاشكال كما في ان في
 امثاله نرجس الخيار وعيون العيون مبالغة في المختار والمعضل من اعضال الامر اذا كان مغلقا
 لا يستدرك بوجهه واعضله فلان اي اعيان امره يتعدي ولا يتعدي والغوص النزول تحت الماء
 يتوغل في الماء وانما عناه مهمنا بجعل التضمنه معنى الاطلاع والفراد جمع فريد وفي الدرر ^{الكبرى}
 وفي تسمية الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقائق استخراج الدرر فخرج الجراسم صغابا ولاح
 لفظ التفرغ في الاشارة الى ذلك قواعد كافية تأكيد لما سبق واستئناف الضوابط وكذا الضو
 بالضم يقارضا ت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءتة يتعدي ولا يتعدي الى انوار التا^{ويل}
 متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدار المصباح الوصول اذا جاوز حد
 الوصول مع بعض صلة كما قيل او هو موصولا وجعله طريق الوصول الى انوار التا ويل مطلقا كما في
 مضي مبتدي بها اليها مناسبا لاضافة الدقائق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالحفا والوارد جمع مور
 وهو موضع المورد الى الماء والالهتاب التوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد



المعاني الامور المناسبة او المنبئة التي هي الصور الذهنية مطلقا فرض الشيء او حقيقة وبالبيان مابه يظهر
 الصور اعني المنطق العربي عما في الصيغ فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء يظهر ولهذا افرد مع
 اضافة الدقائق اليه بانه ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ مما سلف فعل هذا ليكون الهمام حقايق المعاني
 اشارة الى استفاضة فرائضها والهمام دقايق البيان الى افاضة للظاهر فيها سبب تنقيح المعاني الى افاضة المناسبة
 ثم وجه التحصير في الاستعار بان الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضع الدلالة وخفاها فحيث دلالتها
 معانيها اظهر جعلها صفة للصور الذهنية فحيث هي وان جازمها ايضا وذكر واضح وخصصنا بـ الاع
الايدى وروابع الاحسان الاصل في لفظ المحصور وما يتفرع من ان يستعمل داخل البناء على المقصور
 اعني ماله الخاصة فنحن حضر المالك يزيد الى المالك دون غيره ولكن الشايع في الاستعمال داخلها على المقصور
 الخاصة وهو المراد منها كما في قوله تعالى يحصر برحمته فرساك وهذا البناء على تضمين معنى التميز والافراد او
 جعل التحصير مجازا غريزيا مشهورا في العرف والفرق بينهما ان اللفظ في التوضيح الثاني لم يرد له الا المعنى
 واما في صوت التضمين فهو يستعمل في معناه الحقيقية والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه كرماءه في متعلقا
 ليدل على الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس قلت اذا كان
 المعنى الاخر مراد لاوله عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت انما كان مناسبة
 المعنى المذكور بمعنى ذكر صيغة قديمة على اعتبار كانه جعل في صيغة والبدائع جمع بدعية بمعنى غريبة والايادي
 جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المحصورة يستعمل في النعمة مجازا مرسلان في اطلاق اسم ما هو بمنزلة
 الفاعلية والصورة على العلوك كما صرح الشارح في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة
 على الايدي وبمعنى النعمة على الايدي ودخله ان اصل يدي في ما كان على وزن فعل لم يجمع على فاعل ثم الشايع
 استعمال الايدي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمر العلاء وقال لا خفش قد يعكس في شدة
 الشرف للفتاح ان الايدي صار حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا ايضا والروابع اما جمع

الواحد

يقار



بقا كبد بالتخفيف كقخذ والما سرار متعلق بالتهاب المضنة معني الاستيناف واللباب جمع اللب
 وهو خلاصة كل شيء وصنفي اي كز وتم والاظهار ان المراد بانثار قرايك المتزيل ما يتناول خواصها
 وغراياها لا المعاني الوضعية فقط كما ظن وفي الاصل ضربا يارسم الشيء وكزتها بهذا العلم بالنظر
 اليها عذب اي طاب والعباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كما
 والنس والظاهر والحقى والشكل والمجلو والمتشابه وغيرها من اجناس والعام والمطلق والمقتد وبحار
 الاساليب كالحسين الماء والصفاء بالمد خلافا للدر ولحظ المستفاد من تقديم الظرف في الفقرة الثانية
 بالقياس الى سائر العلوم وقوله لا يدرك الوصف المطري البيت اعند او غير الاقتضائية مدح الفن
 عند القدر والمطري اسم فاعل في الاطرء وهو المبالغة في المدح واصلة من الطراوة لان المدح يهتز بمدح
 المادح فيظهر وجهه طراوة والخصا يصرح خصيصه وبما الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصفا
 مصدرية وما زعم السبيل من ان الفعل بعد ما يمد لا يكون خاصا فتقول العجني ما يفعل ولا تقول العجني ما
 غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او موضوعه بتقديره ولا نقدر في الاول لان ماء المصدرية
 حرف غير الاخفش واي بولا يجوز ان يعود اليها ضمير المسمى ولا اما يجوز صاحب الكشاف مصدرية ما
 في قوله ثم واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رفع الضمير المحرور اليها كما زعم ابن هشام
 واعترض عليه بل هو مبني على انه عايد الى المظلم المعلوم فظلموا او في المصاحبة مثل قوله تعالى فخرج
 قوم في زينة واليعة واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمخفان الوا
 المبالغ لا يدرك فضائله وان كان مرقبا عن كل وصف في آخري وان وصفه في غير النهاية ثم لا يخفى
 ما في هذه القران ايضا من اللطائف البليانية ثم انه قد وقع قبل هو معطوف على قوله كشاف ولم لا
 مضمون الجملة الثانية عني وقع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو ايضا قد
 بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه يعيل لما سبق
 على



ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق ان عطف الفضة على الفضة والمعطوف عليه مجموع الجمل ^{المسوق}
 مدح الفن من قوله لا سيما وذكر الانيدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراج جمع اسير كالعظام
 جمع عظيم على السند وذلك لان فعلا بمعنى المفعول باهوان يكسر على فعلي كجرعي وقيل وقد شذقتا واسرا
 صرح به في الفصل والاسير الاسار وهو القيد لا يجذب سمي لا يجذب لذلك لانهم كانوا يسدون بالقيد كما
 يوق اسير الرجل اسرا واسارا فهو اسير وأسور والجمع اسري واساري ويقع هذا لك بأسره اي بقده
 لما استعمل في معنى كنه لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسره زافعا
 يقال طفق يطفق طفقا كقرف يفرق فرقا وحكي الاخفش طفوقا وقد جاء طفوق يطفق كجلس مجلسا
 في شرح الرضي والتعاطي التناولي اعني الاخذ باليد فهو مناسب بقوله في ايدي جماعة وفيه تأكيد لا كما
 والتواتر الاحكام والسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب في القول والعمل
 لعله تفصيل لحديث الموفق في اسراء التقليد ولهذا في بالغا لانه موضع التفصيل بعد الاجمال كما قبل
 في قوله تعالى وادري نوح ربه الا يدبحون اي يدورون وترك العطف لانه اما جرن بعد جرن لطفقا
 او صفة جماعة او تأكيد لما سبق او استئناف كما قيل كيف يتعاطون من غير توثيق فاجاب به فان الاستئناف
 البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن السؤال عن العلة كما سيوضح في بحث الفصل والوصل ولهذا تبين ان
 يسمعون في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استئنافا جوابا عن سؤال
 عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستئناف البياني بناء
 على ان سائل السؤال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والبحر تهذيب الكلام
 وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التفسير بيان بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والفيل
 والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيل وقال وغالوا انما فعلان استعمالا
 الاسماء وتركها ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نبى غرقول قيل كذا او قال فلان كذا اي كراهة الكلمات ^{معنى}



وذاهم حول القيل والقال فقلهم الاقوال المختلفة من شخص معلوم او مجهول غير غريب او الى
 تحقيق المرام والمقام الحالا اصطلاحان لاهل هذا الفن وكان من جملة الجماعة لا تعدون بتلك
 الاصطلاحات منهم يقولون باقوا هم ما ليس في قلوبهم وانه يعلم بما يكتنون ويعرف معانيها
 والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشراف وغير جعل فيه عدة عبر وفيه نظر لان ^{المذكور}
 في الصحاح والقاموس وفيهما مركبة اللفظة ان الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلق ربقة ^{سلام}
 من صنفه والجمع رُبَقَاتٌ وارباق ومراق وانما الجمل المذكور هو الربوق على وزن الرقوق ثم ربقة
 التقليد كالجين الماء او مكينه وتخييله بان نسبة التقليد لخص ربقة فيثبها بهيئة لشرح اي ترعي
 وتفسير السمع منها بالاسامة والاطلاق ليس يتبع بل الاولي في تفسير السوم في الصحاح سامت ^{الماشية}
 بسوم سوفا اي رعت واستمها انا اي اخرجها الى البرعي نعم قد يجي السمع متعبا لكن الاظهر ان المذكور
 ههنا لازم كالا يخفى والربا جمع روضه وهي موضع فيه البقل والعشب اصله روض قلبت الواو ياء
 لكسر ما قبلها وربا ضا تحقيق كجين الماء وذكر السمع ترشح او مكينه وتخييله الاحداق جمع حدقة
 وهي السواد الاعظم للعين قبل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الي انهم على تقدير خروجهم عن قيد ^{التقليد}
 مقتضون على جواب الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فينباسب المقصود وهو المبالغة في الذم
 ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمائرهم آية عند الان يرتكب التحل اذا لا يخفى
 ان مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واجد بل في الاسناد المذكور رمز الي انهم
 على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والتفكير يعلمون الحقائق علم اليقين كما انهم يعاينونها بابصارهم
 ولا يبعد ان كون هذا ادخل في الذمة مما ذكره ذلك القائل فتامل والغشاوة بالحركات الثلاث في ^{الغني}
 المعجمة الغطاء ولفحة العين من الغشا بالقصود هو داء في العين يمنع الابصار في الليل ومنه ^{عشي}
 والاولى روية ودراية والتعصب من العصبة بمعنى الحامات وغشاوة التعصب كربة التقليد في ^{الاضافة}
 مجموعها لانهم عصبوا ابصارهم

في قوله
 روية ودراية
 والتعصب من
 العصبة

والبصائر
 وعصبة الرجل بنوه وابنه لا يبر
 عصبوا ابصارهم

[illegible]

فبعض الحالات المتعلقة بالفن إلى الأحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بأن كمال العناية
بمضمونها والوطر الحاجة وقضاءه استيفاءه واجلت في الاجال وهي الادان واستودع
وديعنا اذا استخفظنا اياها والقداح جمع القديح بالكسر وهو السهم قيل ان يراوش ويرز
عليه بضله واثيرا على السهام مناسبة لما سلف فرضايل الفن لا شعاع بان التمام بهذا الفن
او محول على التواضع بشد النظر بالسهام واصناف اليه المشبهة او شبهه بذي السهام وابنتها
وابنت لها الاجال كناية وتخيلا وترشحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل اليه الجزم
والفتح لغة فيه وهي في الاصل فرهمت الشيء هم هما اذا قصدت وفي الارتقا متعلق بها والمذ
جمع للمدرجه وهي المذهب والسلوك شبه الكمال بالجميل الشائع ولهذا اورد الارتقا والفرط والتجاوز
غزلهم والستغف من شغل الحب اي احرق قلبه وورده صاحب الديوان في باب فعل الفعل بفتح
العين فيهما فقول هذا يدل على ان العبارة الستغف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب ^{الفعل}
بالسكون والفعل بحكم الاستفاد لكن المشهور فتح الغيم المراد به ههنا شدة الحرص والحرص
الاستفاد وكذا الرصد والارتحال وخوارزم في الاصل مملوكة معروفة على جميعون وفيها مدن كثيرة
ككباب وحنوف ونحوها والبحر جانية مشهورة الى جرجان بلدة فيها بق لها اركن كنج كانت في الابل
مصر السلطنة وهي التي اشتهرت لان بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها جرجان بها هانريد بن
المهلب بن ابي صفه فاضافه لجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاستباه والمخط
خراط وهو لا لقاء الرجال جمع الرجل وهو مسكن الرجل وما يستحب في الاثاث ولا يخفى في الر
والرجال خرسنة شبه الاستفاد والمخيم موضع الاقامة نخيم بالكان اي اقام به والبوايق جمع
بايق وهي الداهية والحراسه الحفظ والطوارق البوايق الحادثة في الليل فطرق فلان اذا اجابا
اضطر الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث في الليل والحوز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى



والحديثان مصدر بمعنى الحادثة وليس نسبة الحديث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم وإنما لم يقل طوارف
 الحديثين نعم وقد يطلق عليهما فنشرت معطوف على مقدمي نزلت مهمنا فنشرت يقال شرا زانه اي
 رفعه والجدا الاجتهاد في الامور يقال منه جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضما واجد مثله
 وساق الحد مكنيه وتخييليه ونشرت ترشح وقيل اراد بالحد نفسه على نمط رجل عدل والى افتناء
 متعلق بنشرت يتضمن معنى الميل اي نشرت عن ساق الحد ما يلا الى افتناء او ملت مشرا عن ساق الحد
 الى افتناء وتعلق بالجد جاز ايضا يتضمن الميل والافتناء الاكتاب والذخاير جمع ذخيرة وهو
 ما يزخر لوقت الحاجة واصنافها الى العلوم بيانها والافعال الاقطاع والاناسي جمع انسان
 العين المتار الذي يركب في سوادها واصلة اناسين قبلت النون ياء على خلاف القياس وصرفت
 اي بذلت السطر النصف وجمعا شطرو قولى في الحايظ تفقد شطرها على شعبة البعض سطر
 توسعا في الكلام كذا في القاموس وفي ارجع اشارة الى ان الرجوع من الطرف وفضله عما قبله كونه كالميل
 قيل اراد بالشيوع ناصر الدين الرمزي وعلاء الدين السفهاني وبها الدين لكلواني ولجوز الجمع والقصد
 جمع القصبة والسبق القديم والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في سابق الفرسان ان يغزوا
 في اخر الميدان فن اخذه بعدوه بعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن الفنون
 والحذاق جمع حلاق وهو الماهر في صنعة وكثيرا ما نصب على الظروف وبالنسبة بمعنى الكثرة والفاعل
 فيه ما يلحقه واسم كان ضمير الشأن والحكمة خبره او على المصدر اي يحتاج حينما كثيرا وحاجة كثيره ونحتاج
 مفاعلة على معنى الفعل كسافت من خيلته خيلته خيلا اذا جذبته وانزعجه كان اطلاعه على حقايق المنصهر
 مع احتياجه الى الشرح يصير بحيث لا يقدر على مساكن نفسه وبقا على معناه والظا اي يتنازع كان ما ذكره
 يحتركه وما عاناه فرسدايد الزمان يثبطه اي يمنعه وفي القاموس خارج قلبي مراري نازعني منه فكره فعل
 مدين الوجهين ان الشرح فاعل يحتاج وقلبي مفعوله وقد يفسر المحل بالتحرك والاضطراب في قلبي فاعل
 محال



وفي معوله وقد ينصرف بالتحريك والاصح ارجح وان اشرح طرفي بتقدير في او بالعكس في اجوز ^{حذف}
 في الطرف المجازي او يكون اصدما مفعولا لا يحتاج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا النسب صفة
 الكتاب وصفة تلخيص والامام الذي يقتدي به ولجميع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره بيجان فعل
 بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاسمي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما محل لا ضرورة اليه كثيرا
 ما يجمع على ايمر والاصلاء ممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدره بضم القاف وكسر الميم فقد
 به والتجيز في العلم التعميق والتوسع ومشوق بكسر اللام وفتح الميم وسكون السين قصبة الشام وقد كسر
 الميم قال البكري سميت بدمشق بن مزود بن كنعان وانما هو الذي بناها وقيل بناها غلام لابراهيم الخليل
 عليه السلام وكان عبدا له حبشيا وهب له مزود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسموها به
 غير ذلك واسم اعلم والشايب جمع شوبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والعفران والمغفرة التغطية
 والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من العذاب فكانه تم غطاء حفظا له عنه والفراديس جمع
 فردوس وهي الحدائق وقيل الفردوس في الاصل هو البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد بها ^{اعلى}
 درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب سمي الجنان جنة ^{بالاصول} قيل المراد
 الدليل على ان الاصل معنى ما بيني عليه النبي وبالقوا بعد المسائل والترادف ظاهرا ويا جاععا والعون
 جمع عايد وهو المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحوي اي جمعه واحتواه مثله وتقدر به لضمين
 بمعنى الاستحالة لا نظوا مطاوع طوي يقال طواه يطويه طيا فانطوي وتقدر به كنعنية الاحتواء
 ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف متواليه او احوال مترادفة او متداخلة والمحامل جمع
 محمل وهي ما يقع في الخيال يعني بالامارات والسحر الاخذ وكل ما لطف ودق ما خذ فهو سحر
 والبيت للوطواط وله كتابك صدر الدين يحيى حديقه مكحلة الاطراف باللفظ والبر والرو
 جمع روضه وقد سبق بيانها والني جمع منيه وهي المطلوب والعقد بالكسر الفلادة والدرج جمع الدرة

وهي الدرة



وبني اللؤلؤ وقد جمع على درر ودررات وكان يعوقني معطوف على كان يحتاج والعوق المنع
 وذلك إشارة إلى أن الشرح والتعطيل التفرع والشاهد جمع معمد وهو الموضع الذي كنت ^{تعمد}
 به شيئاً أي تعرف المراد بها همنا العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر ^{بفتح} المصدر
 وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والوارد المعلومون والمتعلون ومراسم الشيء بحالائه وعقب
 أي انذرت والاطلاق جمع طلال وهو ما ارتفع فرائداً شفت أي اشترقت وقرت وشموس الفضل العلماء
 وقيل المراد بها علوم الفضل وهو العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان
 اتخاذ الوطن والجمول ضد الشهم تلمفت على الشيء إذا تحسروا والانذار رأس الانحاء والتأسف اظهار
 الحزن والاذي كما جمع الذي في الذكاء وفي حدة الفؤاد وهكذا يذهب الزمان يريدان ما ذكر من
 انعكاس الفضل والفضلا ليس مخصوصاً بهذا الزمان بل هو مستمر متروك ودروس الآثار الحاء
 والحاء ويقدر رسم ودرسته ^{البرج} يتعدى ولا يتعدى وفي الكز النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان
 وهو نفع العين جمع عبر بمعنى الدمع وكبر جمع عبر وبني اسم من الاعتبار واليغى ظاهر لكن الظاهر أنه
 من عبارة الكتاب بل هو لحاق قصده موافقة الآثار ويؤيد أن المذكور بيت فريجات الحماسة من
 لرجل فاسد يرثي بها أخاه مطلعها أنعدت فريومك القرار فاء جا وزنت حيث انتهى بك المقدر
 وتبعه لو كان ينبغي من الرد احد ^{نحو} ما اصابك العذر ^{نحو} يرحمك الله خراحي ثقة ^{ليس}
 صفو وده كدر ^{نحو} فمكذا يذهب الزمان ^{نحو} وفي العلم فيه ويدرس ^{نحو} فانظروا ان السارح ^{قصد}
 المتصين ولكن لما ريت استدراك مما سبق لاستعاره بعدم الاقدام على الشرح واورده عليه أنه منافي لما
 سبق من تعطيل الشاهد والمعايد والمصادر والوارد والجواب مستغن عن البيان والتوفيق ^{النما}
 والرغبة في الشيء رادة المقارنة للرغبة في الشيء بالكسر رادة وارتعت فيه مثله لا فرغ من الشيء إذا
 لم ترده ونهت فيه وكان تغديره على الملاحظة في الاستعلاء وامتداد اعناقهم بظواهرها وهو كناية



عن كمال الميل وفيما استعان مكينة مع الخييل والظاهر ان تمثيل فرسيه المية بالمية والنحو
للمية والجمل جمع جملة من الاجال الذي عند التفصيل انما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع
المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قيل بجملة وتفصيله كان انسيب بقوله
وتحصيله حرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق لهية اسباب الحيز وتخييد اسباب
والايتاد وجدان ما يوصل الى المطم والشر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المظهر البكات ^{المنطوية}
فيه اذ لم يقع ^{علة} على الحرمان والخراب جمع خريد وفي الجبيرة من النساء وفي الاساس نساء العنداء
ولو لو خريد لم يثبت شبه هذا المسائل المشكل في الاستتار والركية احتمال الوجهين مثل قول
فيما بعد فوجه الانجاز اشارت وسيجي في السارد بيان تزي استئناف وجمع الفعل المسند الي
البعض في الواضع ميل الى المعنى كافي قوله تعالى كل في ذلك يسبحون والمقال مصدر زفر قال
ولعالة واحدة احوال الشيء وعالاته الطرائق جمع طريق ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا ^{معنى}
الذئبة لو قال طريقة حتى يكون جمع طريق وفي السيل يذكر ويؤنث لكان اظهر كالا يخفي او بالكلية ^{معنى}
بطريقة الفاظه وعباراته الوصول الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلو الخير او ^{المراد}
الاطهر ان يوق فضلوا واصلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله نعم ولا تتبعوا السوء قوم قد
ضلوا من قبل واصلوا الخير او ضلوا عن سوك السيل اختلست اي استلبت جواب لما والايتها
جمع ثني واناء الى تضاعيفه وثنى الجيد والوادي منعطفها وتقول انفذت هذا في ثني كتابي
اي في طيئه والفر صر جمع فصد وهي النوبة وما في ما البحر مصدرية وبحر الماء مثلا شرب
شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعّل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل قد حصل ^{مع}
بعد اخرى بتعريف كل منهما التدرج وفي المصادر البحر فروع حوزون خشم وانجم بدان ما ندو ^{الغصن}
جمع غصنه وهي الشجيرة اي كل شيء يتوقف في الحلق ولا يتخذ منه الاقحام الدخول والسر والارق وهو ضد النوا



وموارد الحكم لستهم مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمطلوب فيصود وجبة الماء بالضم
 معظمه ولم الافكار كالجبن الماء والالتقاط اخذ الملقى في الارض وفرادى الفكر نتاجه السببية بالمد
 الكبير والمطارح جمع مطرح وهو المرئي والنظرية المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ^{هذه}
 الانسان نحو المبادئ والرجوع عنها الى المطالب النظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة
 والاضافة في مطارح الاظهار لا يسهو والبهذا لا اعطاء وللهمد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ^{البيان}
 اطراف الاصابع واحدا ببناء والممارسة المزاولة واللام في ولقد تنامت موطئة للقسم والنامي
 البلوغ الى النهاية جزء مهمنا لجزء معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام في باب النصح
 بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرت بعيني واصبحت باذني وامثالهما ^{الصفحة} والنصح النظر في
 والغاية مدي الشيء والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على احتلت وتثم للاستبعاد جمع
 هذا السطر المحتاج الى فراغ الباري الفراغ عن اطلاق الفرض وخرج الغصير ويجوز ان يكون المراد في
 بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله الفانظر الى تعقيب اول اجرائه كقولهم تعالى الم تر ان الله انزل في السماء
 ماء فصبح الارض خضرة فان الاخضر اريد بعد نزول المطر لكنه يتم في مرة فبالنظر الى الابتداء بفتح
 وبالنظر الى الانتهاء ويصح ثم ما يدل على ان يبين من الدليل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو
 نقيض الذل والوعوصات جمع عوصة وهي ما يصعب والابية فاعلة من الالباء بمعنى منتهى
 والاضافة في ذخاير كنوزه ببيانها والكنز المال المدفون فالمنحصة صفة كاشفة والمراد بدخاير
 كنوز معانيه كما ان المراد بطريقه وصوله الفاضله وسي نفيس اي يرغب فيه ونفس نفاسا ونفسا
 صار مرغوبا فيه فكانه ظرف والتوشيح في الاصل الناس الوشاح وهو شي يتخذ فراخا ثم عريضا
 بالجوارح يجعله المراه بين عائقها وكشها يستعمل في التزيين مطلقا سمح جاد والفرج جمع فقر بابا
 وهي خزائن الظاهر المرتبة المنصبة لها الصلوة من الجانبين وايضا حلي يصاغ على هيئة خزائن الظاهر



المرسية الملتصقة ويطلق على اجود بيت في القصيدة واجود قرينة في الخطبة ^{بشيء} ^{لغة}
 الظرف في حسن النظام ^و ^{فرع} ^{عن} ^{الحقيق} اي ^ف ^{نفس} ^{التحقيق} ^{لا} ^{من} ^{الظن} ^{والبحر} ^{او} ^{مخيار} ^{الحقيق}
 ومحضه ^و ^{فر} ^{من} ^{نوعه} ^و ^{هو} ^{خاطره} ^{الوقاد} ^{السبيل} ^{او} ^{فر} ^{من} ^{الحقيق} ^و ^{تمسكت} ^{اي} ^{اعتصمت}
 والعدا ^{خلاف} ^{الظلم} ^{وكذا} ^{الانصاف} ^{وحقيقة} ^{الانصاف} ^{كانه} ^{التسويد} ^{واعطاء} ^{النصف} ^{الحجب}
 المتباعد ^{ومفعول} ^{يذهب} ^{الى} ^{البنى} ^{التعدي} ^{والاعتساف} ^{الشيء} ^{على} ^{غير} ^{الطريق} ^{والايماء} ^{الاشارة}
 الخفية ^{واصل} ^{الاشارة} ^{بالشفقة} ^{والحاجب} ^{زل} ^{في} ^{الظلمة} ^{اي} ^{زلق} ^{الاخذ} ^{اي} ^{الشارع} ^{والنار}
 الاقدا ^{حظ} ^{واعلى} ^{بناء} ^{المفعول} ^{اي} ^{منعوا} ^{وتحقيق} ^{الواجبات} ^{فربما} ^{الحذف} ^{والانصاف} ^{اي}
 تحقيقها ^{وعلى} ^{البناء} ^{للفاعل} ^{اي} ^{حرموا} ^{وتحقيق} ^{الواجبات} ^{على} ^{انفسهم} ^{وما} ^{فرصت} ^{اي} ^{ما} ^{الوجبت} ^{والسنة}
 الطريق ^{المضاف} ^{مخدوف} ^{اي} ^{سلوك} ^{سنتهم} ^{والمراد} ^{فعدم} ^{سلوك} ^{سنتهم} ^{على} ^{تفسير} ^{بحري} ^{بشهادة} ^{العرف}
 كما في قوله فلان لا يحب فلانا ^{اي} ^{يغضبه} ^{ولا} ^{اعلم} ^{في} ^{البلد} ^{فلان} ^{اي} ^{هو} ^{علم} ^{كل} ^{من} ^{هو} ^{فيه} ^{ثم} ^{في} ^{الجمع} ^{بين}
 والسنة ^{الرمض} ^{والجماعة} ^{والفرض} ^{والواجب} ^{الحظ} ^{صنعة} ^{مراعاة} ^{النظير} ^{فرا} ^{الاهام} ^{وحين} ^{طرف} ^{مضاف} ^{الى} ^{ما} ^{بعده}
 وعامل زمانى ^{والجمله} ^{عطف} ^{على} ^{جئت} ^{فان} ^{قلت} ^{ان} ^{العايد} ^{الى} ^{حين} ^{في} ^{الجملة} ^{المضاف} ^{اليها} ^{قلت} ^{لا} ^{تحتا}
 الى ^{الرابطة} ^{لكونها} ^{مؤولة} ^{بالمصدر} ^{صرح} ^{به} ^{في} ^{شرح} ^{الرضي} ^{واما} ^{قوله} ^{مضت} ^{سنة} ^{لعام} ^{ولدت} ^{فيه} ^{وعشر}
 بعد ذلك ^{ومجتازهم} ^{فبادروا} ^{هذا} ^{الحكم} ^{خفي} ^{على} ^{اكثر} ^{النساء} ^{والصواب} ^{في} ^{مثل} ^{قوله} ^{لا} ^{يعني} ^{يوم} ^{ولدت}
 فيه ^{تتوينا} ^{اليوم} ^{وجعل} ^{الجملة} ^{بعد} ^{صنفه} ^{له} ^{ومثله} ^{اجمع} ^{وما} ^{ينصرف} ^{منه} ^{في} ^{التاكيد} ^{فانه} ^{يجب} ^{تجديده} ^{عن}
 ضمير المؤكد ^{واما} ^{قوله} ^{ماء} ^{القوم} ^{باجمعهم} ^{فمن} ^{يضم} ^{الميم} ^{لا} ^{يفتحها} ^{وموجب} ^{لقولك} ^{جمع} ^{على} ^{عد} ^{فلس} ^{وفلس}
 والفتح ^{جا} ^{وابا} ^{جمعهم} ^{باجمعهم} ^{ولو} ^{كان} ^{توكيدا} ^{لكانت} ^{البا} ^{فيه} ^{زايدة} ^{مثلها} ^{في} ^{قوله} ^{مذا} ^{وجدم} ^{الصغار}
 بعينه ^{فكان} ^{يصح} ^{اسقاطها} ^{كذا} ^{في} ^{معنى} ^{البيب} ^{ورماني} ^{الى} ^{الدور} ^{مجاز} ^{عقلى} ^{والارزاء} ^{بتقديم} ^{الرا} ^{المهمة}
 جمع ^{رمز} ^{بضم} ^{الرا} ^{وفتحها} ^{وهو} ^{المصيبة} ^{والظرف} ^{اعني} ^{بالارزاء} ^{لغو} ^{متعلق} ^{برماني} ^{وجعله} ^{حالا} ^{فضمير} ^{التمك}
 كازم



كما زعم الخطابي وهم والعشاة الغطا وكذا العشوة بالحركات الثلاث في العين المعجمة سكن
 السنين والبناء جمع نبل وهو السهام العريضة وهي موشة لا واحد لها من لفظها وقد جمع على البناء ^{النايل}
 عاملها والبناء صاحبها والناقال اول رماي وثانيا فوايد في ايماء الى ان المرعي بالحواشي ظاهر ^{النحصر}
 لكن المصاب حقيقة هو القلب في اختياره اذ اذا صابته ايذان تحقق وقوع المصيبة واختيار
 سهام على سهم لا قامة الوزن ولبيان الواقع والا فاما المبالغ فيه الكبر كما لا يخفى والنضال جمع نضل وهي صفة
 السهم والسيف والسكين والرمح وبعد البيتين المذكورين ^{قوله المختص} وهما انا ما ابا لي بالرزاي لا في ما
 انقعت بما ابا لي وذلك في الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتقام الامم عظم والعشائر
 جمع عشم وهي البقلة واللام بدل من الضا واليه اي عشائري واحواني وتلاطم امواج الفتن
 ضرب بعضها ببعض والتممة السقوية التي تجعل في عنق الصبي ليلا يخاف وحلما في تلك الديار كناية
 عن اقامته الى وقت الشباب فهما والاول نقيض الآخر واصلا وعل على وزن افضل موزن للعين قلبت
 المزمع واو على غير القياس وادغم بدل على هذا قولهم هذا وءل منك وجمع على وايل وقال قوم اصله
 وءل على وزن فاعل وقلبت الواو اول المزمع وانما لم يجمع على واو لاستفهام الواو بينهما الف الجمع
 وبكلمة واو لارض معطوف على الديار وجلدي مفعول مستر قدم للوزن بترامها فاعله وعكسها به
 العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمن لما اشتمل ابو النصر الاسدي وهو اوجب بلاد الله ما بين صارة
 الى قنوان ان يسمي سجابها ^{بلا} وبها ينطط على تباري ^{بلا} واو لارض من جلدي تراها ^{فرا} بها
 مرفوع لا غير ثم من الراب جلده كناية عن تولد بها هناك فلقد حرد في موضع التعليل لما سبق
 واللام لتوطئة المسم وتجرید السيف انضاءه والا بهالي كالا هلات جمع اهل معني الامل زادوا
 اليها على خلاف القياس فكما هنا جمع هلات كذا في الموصل والعدوان الظلم والاياديه علم الاهلا
 لم يدع اي لم يزل في ودع يدع ودعا وما زعمت الادب امران العرب ما تواتر ما ضيه ومصدر محمول

ورجلها كبريا فخر الروي وان كان
 فليس التمام مالا يقيم الا انه لا ينفع في حشها
 ولد كمنع الصنائع اليد بعين الباء قد
 مرفوعه خذ على الاقواء سمه



على قلعة الاستعمار والافاليني صلا الله عليه وآله افصح العرب وقدره وكي عنه عليه السلام ابن عباس
رضي الله عنه انه قال علمين من اقوام **عن** ودعين الجماعات واليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياها
وقال الشاعر ليت شعري غراميري ما الذي غاله **في الحب حتى ودعاه** وعزروه وجاهدوا رضي الله عنها
انما قرأ ما ودعك في القرآن بالتخفيف في الاساس الدمنة هي البقعة التي سودت اهلها وبالث
وعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة انا الناس وما سود وام او في اسم الحبيبة وهذه الفقه
يلج الى مطلع قصيدة زهير بن سفي وهو **امين ام او في دمنه لم يكلم** بحولته الدبراج فالمشتم
اي لمن نازل الحبيبة المكنية بام او في دمنه لا يجب سائلها بهذين الموصفين كأنه لم يعرف **تلك**
الدمنة لفرط تغيرها او امن انا بما وحذف الناف من كل قياس اما تحريك الميم فله وزن والقافية **كنا**
لان الساكن اذا حرك بالكسر والحرب الطائفة يلدج اسم موضع غير منصرف للعلمية التانيث
على تاء ويل البقعة او لانه منقول عن الفعل في قولهم يلدج اذا اخلف في الوعد عجفي جمع عجيف كمرضي
جمع مريض والعجف بالتحريك المزال والاعجف المزول وجمع عجاف على غير القياس لان الفعل فعلا لا يجمع
على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوه بناء على صديقهم مع ان فعولا
اذا كان بمعنى فاعل لا يدخل الماء وخراسان في التحريك على الاقارب لكن يلدج قوم عجفي واول من كمل بها
يهس الملفت بنعامه لما راى قوما في حبيب وامه في شدة كاه لم يكن آه تضيئ اذ البيت لغزو
الحارث العمري قاله نحن نابعده ما نفي **عشر** ثم مكر شرفها الله تعالى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا
ولادة البيت فرج بعد ثابت **نطوف** بذلك البيت **والخزطاع** فاخرجنا منها المليك بقدره **كنا**
كذلك الانسان يحوي المقادير **بلي** نحن كنا اهلها فابادنا **صروف** الليالي والحدود العواثر **والبحر**
بفتح الحاء المهملة وناخر الجحيم **البحر** جبل يركب حضيضها مقبرتها والصفاء معروف ومعنى البيت كان لم يكن
بين اجراء الجحون منتهية الى الصفاء ما يؤنس بر ولم يتحدث بالليل متحدث وكان فرعادة العرب **السم**
اي الكد



اي الحديث بالليل ولذا حصل السام بالذكر والجران عند الوصل تعالى مجرهما وجرانا فزاد
 نصر ولبحت فربما شجرا فزاد ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء
 من القاعدة في جمع النحاسي على فعال كايون في جمع الفرزدق فزاد في على ماري وقوله يسحب على صيغة
 المفعي للفاعل لان العنكبوت ناسج والمفعول كما قال الشاعر في اواخر مباحث التيسر ولا منسحب عليه
 وذلك تقدير المضاف الي بيوت العناكب والحمل على المبالغة ثم نسخ العناكب على الشيء كناية عن المجرور به حجابا
 مستورا اي هذا استر كما يوق سيل مفع اي ذوا فعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب مودع في حجابا وحجب
 فهو مستور بغيره او حجاب يستتران ببعض فكيف يصير المحجب به والشكا الشكاية وتقديم الي اسم المحصور اقتار
 في جانب الساءه اذا وفي جانب اللسان انه ايما الى ان الاول مقطوع والثاني مشكوك فيه ثم الجاني معطوف
 على ماني ان على طعت وثم للراعي والالها الاضطرار فط الما لكثرة السامه والبال القلب وصيغة
 كناية عن غسوة الحال واللفظ البرقي رفع اي مكان مرفوع الي خفض اي مكان منخفض مطين وفي الكلام انما
 الي انتقاله من الارض الى الارض اضطراري ثم لا يخفى لخصر اللفظ بين الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض
الخت خرافة فاستلخ اي ابركة فرك فاعفول اما محذوف او منه ذلك مراد ابركة فركه الاقامة والمحو
 المحفوظ ومراه بفتح الهاء مدينة مشهور بنجر اسنان حيا اي حفظها والافات جمع آفة وهي الداءية عني
 على لفظ المفرد والمثنى وفي متماثل بديرة كافي رايت فرزدق اسد والمراد فرجهما او فنها وفي الكلام
 استعارة وبلد عطف البيان لجنة حيية للمرح لا لا يصاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف
 كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى فراء صديد وقوله تعالى كانه طعام مساكن يد منها ان اشترط فيه
 ذلك عند البصيرة كما نصر عليه ابن هشام وصنع قوله الزمخشري في الابيتين والحق انه ليس بشرط صريح
 النفات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة فكريم الرجل بالضم من الكرم وهو تفيض اللوم ووصف
 المقام به مجازي اي اكرم الله كما في الكتاب الحكيم او فكرت الارض ان اركي زرعها والصفة المشبهة تخرج ابدا

وقيل ان الاخر لا يحذف من التاء
 ووجهه فزاد في



من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المعدي فيجعل لازما بفعل الى فعل بالضم كما في مرحزو و رحم
 والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كما به جمع حسن و اليمين البركة سطعت اي ارتفعت خمدت
 النار فرباب فم ودخل سكن ليهما ولم يطف جهرا واليزان جمع نور كما نور ونور واصله نوران
 لانا النار واويرة بكر بدليل بصغرة على نور والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب نيران
 الجمل كجبن الماء ووجه السبلة الا بالادراك اي صار والظل معروف في الملك بالضم المملكة وقيل السلطنة
 وهي الاستيلاء مع ضبطه ويمكن فرادى من شبه الملك سجده وانبتت الظل والنظر الامتداد مكنية
 وتخيلا وترشحا والواو الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة
 المستخرج عن بيان النبي عليه السلام وبالعرض الغلبة ما حال غلوا او متعلق بمفعود اي مربوطا حكما
 وعاد عن العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم لغلبة جموع عيذان والاعواد والعود ايضا الذي
 يتخذه ويقلد القطر والذي يضرب به والعظم في الاصل اللسان والرواء بالضم المنظر الحسن واض
 اي عاد ومنه ايضا ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما شئت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو
 من الاضداد وكل من معينه جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشآت التفرق ووصل من الوصل
 لان الوصول والبنات القطع وارتجوا بالغير المهمة اي اخذوا ويعلم اي من لهم ودارهم واكلوا
 البريع او اقاموا في البريع ويروي ارتبعوا بتاين متنايين خرفوق اي اكلوا ما شاؤا فقولهم رقت
 الماشية اي اكلت ماشاءت قال التابع تهمتني ذنب امرأ وتركت كذا الغريكي وغيره وهو البع
 ويروي ان العباد في النسخة المقررة على المصارعتين المعجزة من ربيع فلان ابله اذا تركها ترو الماء
 كيف شاءت واليا من جمع بين والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون من لندا ومنه لذا والسلطان
 الوالي من السلطنة وهي القهر ظل الله قبل وجهه السبلة ان ظل الشيء ما يباين في الجملة ويحكمي هند والسلطان
 كذلك فانه ينظم بوجوده ملكة كما ينظم سلسلة المكنات بوجود الحق سبحانه ونعم ولان الظل
 ينتم



يَتَنَعَّمُ بِهِ وَيُلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ اقْتِدَامِ الْحُكْمِ ذَلِكَ السُّلْطَانُ يَتَنَعَّمُ بِهِ وَيُلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ اضْطِرَامِ شَرِّ الْمَشْرِ وَالرَّقَا
جَمْعُ رَقَبَةٍ وَهِيَ مَوْخَرٌ أَصْلُ الْعَتَقِ وَقَدْ جُمِعَ عَلَى رَقَبٍ وَرَقَبَاتٍ وَارْقَبَتْ قَدْ يَطْلُقُ الرَقَبَةُ عَلَى ذَاتِ
الْمَمْلُوكِ وَنَفْسِهِ وَاللَّامُ جَمْعُ الْأُمِّ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ مَفْرُودٌ لَفْظًا جَمْعٌ مَعْنَى وَكُلٌّ فِي جِنْسٍ كَالْحَيَوَانِ أُمُّ لِكُلِّهَا قَدْ مَرَّ
وَالْمَا جِيءَ لِلزَّيْلِ وَالْخَيْفِ مَا فِيهِ مِنْ جِنَاسِ الْقَلْبِ وَالْقَوْمِ بِمَعْنَى السَّيْفِ وَالْبَاسِطُ فِي الْبَسِطِ وَهُوَ
الْتِهَادُ وَالْمَوْطِئَةُ وَالْمَادُّ الْفَرَّاشُ وَجَمْعُ مَهْدٍ وَمَهْدٌ بَضِيئٌ وَالْأَسَاسُ أَصْلُ الْبِنَاءِ كَالْحُجْرِ
الْمِيلُ غَرْلُ الْحَقِّ وَالْوَالِي الْمَالِكُ فِي بَابِ ضَرْبٍ وَالْوَلَايَةُ بِالْكَسْرِ اسْمٌ لِمَا تَوَلَّيْتُ بِهِ وَبِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ
وَالْأَفَاقُ جَمْعُ أَفُقٍ بِالضَّمِّ وَالسَّكُونُ وَهُوَ النَّاحِيَةُ وَالضُّبُّ الْقَامِدُ وَالسَّرَادِقُ وَاحِدُ الْمَسَرَّدَاتِ
وَهِيَ الَّتِي يَمْدُ فَوْقَ صَحْرِ الْمَدَابَةِ وَكُلُّ بَيْتٍ فَرَسٌ هُوَ سَرَادِقٌ وَامْتِثْلُ أَمْرِهِ اقْتِدَاؤُهُ وَكُلُّ شَيْءٍ عَلَى مِثَالِهِ وَنَصْرُ
الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ مَا دَلَّ ظَاهِرُ لَفْظِهِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَقَدْ يَطْلُقُ عَلَى نَفْسِ النِّظْمِ وَالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَوَّلِ
وَعَلَى الثَّانِي بَيَانُهُ وَالطَّوْبَةُ الضَّمِيرُ وَالْكَلِمَةُ مُسْتَوْفَى الْكَلِمِ وَهُوَ الْبَاقِي سَمِيَ الْفَرْقُ بِهَا لِأَنَّهُ يُؤْتِي فِي الْفَرْقِ
وَالْبَسَاطَةُ أَنْ كَانَ طَبِيبًا وَمَا وَانْقَبَا صَاحِبَانِ لَمْ يَكُنْ قَالِ أَمْرُ الْقَيْسِ وَجَرِحَ اللِّسَانَ كَجَرَحِ الْبَدَنِ قَوِيٌّ كَمَا
جَرَحَاتُ الْمَسْنَانِ لِمَا ابْتِئَامٌ وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرِحَ اللِّسَانَ هـ وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ فِيهِ الْقَامِعُ كَسْرُ الْعَيْنِ وَ
وَكَسْرُ الْقَامِعِ سَكُونُ الْعَيْنِ وَالْمَرَادُ بِالْكَلِمَةِ مِنْهَا الْكَلَامُ النَّامُ عَنْ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ أَوِ الْقُرْآنِ كَلِمَةً يَحْتَاجُ مَا كَانَ
عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ خَرَجَ مِنَ الْفَرْقِ عَنْ كَلِمَةِ الْكَلَامِ صَرِيحٌ بِهِ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الْأَلْبَاءِ كَلِمَةً أَسَدٌ تَنْفِذُ أَحْكَامِهَا
وَالرَّسُولُ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَأَمْرٌ بِكُلِّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابًا وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ جِبْرَائِيلَ
بِالتَّبْلِيغِ وَابْنُيْ أَعْمَ وَقَدْ بَرَدَ بِهِ الْقَدْرُ الْمَشْرِائِي مِنْهُمَا وَهُوَ الْمُرْسَلُ عَبْدُ اللَّهِ لِدَعْوَةِ عِبَادِهِ سَوَاءً كَانَ صَاحِبَ
الشَّرِيعَةِ أَمْ لَا قَبْلَ عَلَيْهِ وَرَدُّ قَوْلِهِ عَمَّا لَا يَأْمَنُ أَنْ يُؤْمَرَ بِأَسَدٍ وَمَلَأَ يَكْنَى وَكُنْتُ وَرَسُولُهُ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ لَوْ جَوَّ
الْإِيمَانُ بِهَا لِأَنِّيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُطْلَقًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَكْتَفَاءُ بِالرَّسُولِ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ تَابِعُونَ لِمَنْ تَمَسَّكُونَ بِهِمْ
فَكَانَ الْإِيمَانُ بِهِمْ إِيْمَانًا بِالْأَنْبِيَاءِ وَبَصَدِيقًا لِمَنْ خَلِيفَةُ جِبْرِئِيلَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ خَلِيفَةُ الْخَلِيفَةِ فِي الْأَصْلِ كُلِّ



من خلف غيره في امر الامور ابي قام مقامه وسد مسدده بخلفه بالضم خلافة والخليفة بتسديد اللام
 مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث قال الخليفة بتسديد اللام لخلافه ثم جعل الخليفة اسما لمن
 يخلف في الملك والتا لنقل الوصفه الى الاستعداد والنايت بتقدير الموصوف مؤثلا في نفس الخليفة ^{في}
 الخليفة الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جارية اصل خلايف كريمة وكرام وجمعها على خلفاء
 محو على اسقاط التاء بناء على انه لا يقع الا على المذكر اذا الفعيله بالتاء لا يجمع على فعلاء ملك اي تصرف
 والسطوة المرة فسطاة سطا اي قهرته بالبطش وجمع سطوات واشار الى جمع ايذان بان السطوة ^{الواحدة}
 منه كافية في تلك الافان واسناد تلك الى السطوة مجاز عطف في قيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف ^{الباطل}
 واسمه تعالى وتقدس وهو منصوب خبر كان قدم على اسمه وهو مداة للاهتمام او مرفوع مبتداء واما
 كان مستتر مراح جمع اليد ومداه خبر وللداعي الغاية وآية ثابت اي والتون عوض عن المضاف اليه ^{المعنى}
 اي طريق سلكا اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف في سلكا ^{شأن}
 والذري بالفتح كل ما استترت بريق انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كسفة وستر والرواية
 في العالمون كسر اللام لافتحة كما ترى ^{الجميع} في موقع المصدر اي حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح
 ظاهرا تشبيه حومان العالمين حول في الخليفة بروية الجميع معتركا لعدم لجامع فوجه هذا التشبيه
 قلت قد تقرر عندهم ان المشبهة لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في خبرها فالجميع ^{ههنا}
 مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركا ثم الخطا بنية قوله كما ترى عام لكل من ياتي منه ^{الرواية}
 كما ذكر في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت بغيا ومكابرا والجميع جمع الحاج كالحج بالضم والجميع والجميع
 في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسبة معتركا اي مزدحما مفعولان ليري ان كان من الرؤى ^{بمعنى}
 او حال من المفعول الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركا او معتركا لاسناده ^{الى}
 ضمير الجميع فالوجه ان يقدّر الموصوف ان قوما معتركا ويحتمل ان يجعل في قيل لا يبر وتاير ولو جعل ^{معتركا}
 اسم مكان



اسم مكان علي ان يكون حالاً قريباً منه والروية بمعنى الابصار ومصدر راي يعرل اعرا كالم يحج
الي ما ذكره والنسيم الريح الطيبة يقوم من حيث الريح كضرب فيها ونمائها بالتحريك هبت وتيم الريح
كل حين الماء وصير منه راجع الي الخليفة وصير منه راجع الي الخليفة لانه يذكر في المعنى والمراد باجاء
الزمان اعطانظاراً بافاضة الخيرات الي اهله وكم خبره مفيد للتكثير ومحلها رفع على الابتداء
وحبم هلك والمكاح في الاصل المستعمل في الحرب بوجه ليس دونه ترس والمراد به المعارض ^{اللطف}
النار والباسبية ومتعلق بهلك وفرسخ اي عدم رضاه مستقر في موضع الصفة للفظ لا لغو متعلق
والالف في هلكا كما في سلكا والمشهور ان هلكا في باب ضرب لكن صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى هلك
لحوت والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن وبهلك بفتح اللام مبني للفاعل ثم قال وفي لغة نحواي يابي
وذكر في آخر الاحقاف انه قرأ قبل هلك الا القوم الفاسقون بفتح الباء وكسر اللام وفحما هلك واطار
خراطار العصفور خراطار في المصادد الاطان ^{مح} ويرائيدك والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد
سديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة رعد ينقبض معها الشف من النار لا يرئس في الاله الملكة
والاول هو المناسب والسمالك ام لكو كيني احد هما من النكت وسمالك الاغزل والآخر ليس من نكته ويسمي
سمالك الاعترال الرابع والظرف متعلق بسمالك اي ارتفع وقد يحى بمعنى رفع كما في قوله ان الذي يملك
السماء بنا لنا يتاد غايمة اغر واطول قيل فيها الاول سلك مبني للفاعل وعلى الثاني مبني ^{للمفعول}
او للفاعل بان يكون لواء السراج منصوباً على المفعولية وضاد في الشداي وجد الطريق المستقيم
خلاف الرشد والاهمال الجهد والحجاج في الامر والعمل في محل ^{للمفعول} صفة المعتسف في العين اي ذاراً
اي ذات قرعة والقرع بالضم باطوا وبدونها البرودة تقول منه قررت بعينها بالفتح والكسر قرعة و
فيها ورجل قرير العين وقد قررت عينه تفر وتفر بالفتح والكسر نفيس سخنت قيل وفي كناية عن الراحة عند
العرب لان بلادهم كانت حارة جداً فالراحة عندهم في البرودة وفيه اضافة القرعة الي العين على هذا القول



برودة جدا والاضطرار كناية عن السور فان ومع السور برودة ومع الحزن حارة ولذا
 يقال قرع العين وخنثها المحبوب والمكروه ذكره القاصي وغيره فراهل التفسير في قوله تعالى
 وقرع عينا وقتل معناه ضارت عينه ذات قرار الى مستقر لا تضرب بالنظر وجاء فرحبه
 بحبيشه ونعم شعائره كايينغي والابن ساء كالبسم اول مراتب الصلوات وقد سب كضرب والبسم كالمجلس
 الفقير الملك بضم الهم البسم من ملك فهو مملوك وملك بالتسكين ومالك والجمع مملوك والملاك ^{الموضع}
 الملك واقتل بغير ادب والاقبال الدولة والغزو والظرف متعلق بتمسكا اي منبثا والصير في علو
 راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في الجود والشرف وارجاعه الى الذين تقلبوا بتعيين رجوع الصير
 في المعطوف اعني فاصح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلولا في المكان بل من العلوا وهو في الشرف قال
 يمدح غيبة بن حصين حيث غزا بني عامر فادركه بشار ابنه مالك الذي قتله وباع بنيه بعضهم
 بجا حسانه وبعث له بيان العلاء بمالك اي استبريت لقومك الشرف بابنك والمضارع في التثنية
 بعيل كما اندر الاو بعيل ولكن القياس والسامع في الماضي على بالكسر وكان على بعيل من التداخل وعلى لغة من يقول
 في بقي يدعوه الوتر كخبر اصبح ان جعل بمعنى ضارا وكان وحارا ان كان بمعنى دخل في الصباح وربما فتح
 ريث طرف لغو وما مصدرية اي ساقه فتحتم في المغرب اعملة ديثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما
 كقول لا يصعب الامر الا ريث تركه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين صانعة المخصوصه ان يراد غير الفعل
 من ملك وملك مفعول في اللوكه وهي الرسالة واصلة ما للدعوى انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول تقدم اللام على الهمزة
 وضار ملاما لم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي الملك لان واسطة من اسم نعم ويزعم انه فايراد الجوهري اياه
 اياه في فصل الهم من باب الكاف لم يكن ينبغي ولكن ايراده في فصل الالف من باب العجائز او ردة في مع زيادة الهم
 غير وادرد في فصل الكاف قربا بالنون مع ان الهم فيها اصله لو كان يمكن على تفعل كتمسكن على ما توهم ليقيل يكون
 ومظاهر والمجاهد الذي بذل الجهد والدنيا ثابثا اذ في الدنو وهو الضرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع كالكبر

الوكاه

الحاكم



والبكر واصله دنو والا قرب في نصير بغير ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قبلت الغائمه حذفت
 لا لتفاد الساكنين وذكر الجوهري انه حذف الواو لالتقاء الساكنين فقامت والعينات اسم فراغته واصله
 عنوات وفي المصايد والاغاثه فربا وخوانسار وفراد ر سيدن وكثرت بفتح الكاف وسكون الراء
 والنا فوقانية لقب دال على العظيم في عرفهم والا فطار جمع فطر وهو الناحيه والجانب والمنشرف
من اشرف الشمس اضاءت ويقال اشرف الرجل دخل في شروق الشمس والاعضان جمع الغصن
 وكذا الغصون والغصنه بكسر الغين وفتح الباء والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والغنا
 القصد وفي الكلام مكينه وتخييل وترشح والتشييد الاحكام من السيد وهو الجبر كذا في التلخيص
 لان ملال العجري بكسر الجيم وفي الصحاح السيد بالكسر كل شيء طليت به الحايض فرجص او بلاط
 والبيان اثر ما اعجبته شرفت عقبه ساو في المصايد الاندام ويران سدن والامطار فعال
 من الطريق مطرت السماء فربا بضر مطر بفتح بضم طاء وقد يستعمل مطر وامطر بمعني
 والسحاب والسحاب والتحب جمع السحاب والاسبال العطف والسفقه والاطواق جمع طوق
 وكما استدار شيء فهو طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامه وبكسر الموت والمراد ان نغمه مقيمه في رقاب
 الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذا في قراءة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتح
 كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور كما قال القاسمي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وقد بحث لقوله تعالى حكاية اني يحزنني ان تذهبوا به والقصد
 حاصل في حاله بهذا يدفع اعتراض ابن مالك على قوله جمهور الحناء ان احدي فائدة لام المامد
 تلخيص المضارع للحال لان الدالك في الآية الكريمة مستقبل فلو كان ليحزنني حال لزم تقديم الفعل
 في الوجود على فاعله مع انه اثم ووسمت على البناء المفعول اي صرت ذاسمته وهي العلامة والمعم
 لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفيق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي بمحسن



إليهم بأضال المنافع برفق والغبط ان يتمي مثل مال المغبوط من غير ان يريد زواله منه و
 يتميز عن الحسد مخطوطا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فشد ولا ياي فوق الضافي بما ذكر
 والعضد الساعد وهو ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات عضد نفع العين مع ضم الضا
 وكسر واو سكوتها وعضد كقفل وعضيد وعضد كلبد وعنق ذكرهما صاحب القاموس
 وبرز عظمي اي حرلا بعض جاني علي ان من تبعضية وهو كناية عن حصول بعض الارباب
 فيه وقد بقر هذا العطف كناية عن ان الالف الغفلة لان العاقل يتنبه بتجربته احد جانبيه والاو
 انصب ثم هدا في عطف على ثم الجاني والهدي الارشاد والدلالة تذكر وتونس وقد هدا
 الذين يهدي هدي وهديا وهداية وهدية بكسرهما فهدي واهدي وهداني وسواء النظر
 لغة اهل الحجاز وغيرهم تقول هديتني الطريق والى الدار وقد ورد في الكتاب ^{الغفر}
 على الله اوجه متعدية بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدا بنا لهذا
 وبالي نحو اهدنا الى سواء الطريق والفرق الذي ذكره المصنف والفاضل المحشي في حا
 للكشاف من متعدية بنفسه وبين متعدية بواسطة الحرف فان معنى الاول اذ ما بال المقصود
 والا يصار وهذا سبيل في نفسه الى الله تعالى لهدى بهم سبلا ومعنى الثاني الدلالة واردة الطريق ^{فيسند}
 الى النبي عليه السلام مثل انك ليهدي الى صراط المستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
 مع انه لا يساعد كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية غابر ايام يا ايت اني قد جاني من العلم عالم
 يانك فاتبني اهدك صراطا سويا وغرمون من آل فرعون با قوم اتبعوني في اهدكم سبيل الرشاد و
 الحمل على الحذف والا يصار مما لا يقبل سبحانه علم للتبعية مصدر سجد بمعنى نزهة تنزه بها بليغا
 من سجد اذ اذهب وبعد لانك ابعدت من سجدته عما نزهته عنه او من السجدة بمعنى الفراغ من الشغل
 كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيهه اسم تعالى لفظه براسه مخصوص جعل بمعنى التنزيه ^{البليغ}
 من سجد



من جميع القبائح التي يضيفها اليه تعالى اعداءه سبحانه كذا في الكشاف وهو منها جملة معترضة
 لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في انشاء الكلام لان كلمة التثنية على ما صرح به السار
 في اخر الباب الثامن والسو الوسط والسجار بكسر السين وتخفيف اللام جمع مجمل بفتح السين وهو
 الدلو اذا كان فيه ماء البسة والاستنهاض لشي الامر بالهنوض اي القيام بذلك الشيء والرجل جمع راجل
 وهو خلاف الفارس وكحل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله في الاستعانة
 لتبقي الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال فراستعان بجذره من الخيالة والرجالة على اعدائه
 في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الالفاظ وراو يا باه السياق كما
 لا يخفى على المصنف والقارئ المنكسر فتر يفر فتورا والسبوح الطهور نجاء بحمد الله اي ما جمعت
 عقيب رجوعي واصفا في اليد ما ذكرته متلبسا بحمد الله كثيرا مضروب بجاء يتضمن معنى الصبر
 وهو صفة كاشفة لکن لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوائد بيانية وليست في مثل
 هذا المقام زايدة للتوكيد كما توجه لجمهوري اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها فيما جاني فاحد النظر
 المستوفى متعلق بالكون التام لا الناقص لتسلسل التقديرات وهو صفة لکنز والمسخون المملو
 والتخف ما التحفت به الرجل في البر واللطف والجمع تخف وحضرة الرجل قر به وفناءه وهو كناية
 عن افضل الرجل والعلية فاعلة من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدم بالضم والكسر عملها
 على الكتاب يجوز والسدة باب الدار جمعها سدود وفي الحديث اشعب الروس لا يفتح لم السدود والسبب
 فاعلة من السبب بالمد وهو الرفعة والمجاء والملاذ واجد وهو المعاد وحصن حصين اي الحصانة والنا في
 بالني عن التسم ولعلنا نجمع الخليل ونحو الصديق من الخلة بالضم وفي الصداقة والخلص جميع خالص
 والاخوان جمع اخ اصله اخو بفتح الخاء لان الجمع اخاء والذاهب منه اولان تثنية اخوان وبعضهم
 يقول اخان وقد جمع الاخ على اخو بكسر الهمزة وضمها والنسب الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والي الاخوت



بعضها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون
والاخوان المخلص الذين خلاوهم عن شوب النفاق ويشيعون في اي يجعلوني مصاحباً بصالح
الدعائر التيسيع او في الاشاعة يقال اشاع السلام اي جعله صاحباً لكم وتابعاً والباء في بصاح
الدعائر اي على تضيئ الاشاعة بمعنى والشكر المنافع المحسن بما اعطى من المعروف في سكرته
وسكرته واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى الى المفعول الثاني في البتة صرح به النفاط فلا
استقامه لما جوزه السارح والمجس في شرحهما للفتاح في قول الشاعر سا سكر عمر وان تراحت
ايادي لم تمن وان هي جلت **م** فكون ايادي مفعولاً ثانياً لا شكر اللهم الا ان يحل على المسامحة
هذا والباقي بما عاينت على ما في بعض النسخ للمقابل اي بمقابلته ما عاينت والكد الشدة في
والعنا بالمد المشقة ومع المعاناة ربح كشدن فعاينت العنا على ما هو مال المعنى مثل تهاويت
طائفة الوسع في احتمال الوجهين ولو قرئ عاينة من المعانية كان اظهر لكن الرواية لا تساعد و
تضغ الى اسد اذا استكان وتذلل اليه طلباً المعروف وكذا تعرض في المضاد والنضغ زاري كثر
والناكب في نكب عن الطريق اي عدل كضرب وعطى دخل والمبين من الابان وفي الطهور وهذا اي
المحصلون الوصفون بالصفات المذكورة لعمري اللام لا ابتدأ وعمرى مبتداء حذف خبره وجوباً
لسد جواب القسم مسدده تقديره لعمري شبي والعرفية الحبيبة بعين وضما البقا ولا يستعمل في القسم الا
بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي الواجب عمري وكذا امثاله مما اقسام فيه غير اسد كقول
والشمس والقمر والليل ونظايرها اي ورب الشمس آية ويمكن ان يكون المراد بقوله لعمري وامثاله ذكر
صورة القسم لتأكيد معنوي الكلام وتزويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسم خبر التأكيد
للقسم باسم تعالو حبوب البرية وليس الغرض اليقين الشرعي وتبسيه غير اسد في التعظيم حتى يرد عليه ان الخلف
بغير اسد تعالو صفاته غر وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح المسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كقرآن
كان

باعتقاً



باعتقاد انه حلف بحب البر وحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال
 ع انا اسد هذاكم عن ان تحلفوا باياكم ممن كان حالفاً فليحلف باسمه وليصمت وعمران عباس
 رضي الله عنه لان احلف باسمه قائم خير من ان احلف بغيره ^{مثله} يعني فابر وعمران مسعود ايضا
 وذكر سورة القسم على الوجه المذكور لا بأس به وهذا شأن بين العلماء كيف وقد قال ع قد
 افلح واسد وقال عمر فقل لعمر انهم في سكرهم يعمون فهذا جري على رسم اهل اللغة وكذا
 اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف ذلك المراد به الغلبة لان الغلبة تقيض الغلبة والبراء
 مصدر ميمي فرام يروم روماً وهو من بابي المفعول والمعنى ان المخلصين المذكورين قليل
 مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة المطم بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ^{منه}
 انه لو كان الحق المبين بصفة المطبوبة كبر الكان الطالب ايضا كناية عن قلة المطم ^{منه}
 لازم وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والغرة اذا ما على المعنى المذكور
 او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب وغالبه طالبه لان الحق يعولوا ولا يعولوا ولو بقي المصد
 على معناه الحقيقية كان اظهر اي الحق المبين قليل طلابه والطباع والطبع والطبيعة السجدة
 التي جعل عليها الانسان واللد وشدة الخضوم فالاصافه في قوله تعالى وهو الد الخضام اذا اريد
 بالخضام الخاص بمعنى في اي شديد الخضوم في الخاصة ويحتمل ان يجعل الخضام للبالغة وما
 نقله القاضي من الآية نزلت في الاقيس بن شريف الشقي مردود بان اسم عام الفصح وحسن ^{اسلامه}
 رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الآية يدفعه قوله تعالى في حقهم فحسبهم
 والجدة الخضوم ولين فاتي الى آخره فان قلت المذكور في كتب الخوان اللام الداخلة على اداة
 الشرط لا يذان بان الجواب بعدها يسمي على قسم قبلها لا على الشرط وخرمته سمي اللام المؤذنه
 ويسمي الموطنه ايضا لانها وطية الجواب للقسم اي مهدته له والشارع جعل الجواب مهنا للشر



بقية الفاء فهو مخالف لما ذهب اليه الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قلت ان اللام هنا زائدة لا
 موطئة للقسم كما في قوله بنى كانت الدنيا على كما اري بتاريخ فليس لي فقلوت اروح والناس
 الذكر بالجزء والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب برليل انك تقول هذا رجل حسبك ^{وصف}
 النكر به لان اضافة لكونه بمعنى المحسب غير حقيقة كذا في الكشاف يقال حسبته الشيء اذا كفاه وفي
 حسبك درهم كفاك والثواب والمنوب مطلق الجزا كما فعله الامزهري وبعضه قوله تعالى اهل بي
 الكفار ما كانوا يفعلون فلا بد من بيان الصحاح من ان جزء الطاعة نعم ان ذكر استعلا في الجزاء كاص
 بران الاثر في النهاية والجزء العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانا به الرجوع
قوله افتح كتابه بعد التسمية بجمادى يحتمل ان يكون الطرف اعني قوله بجمادى مستقرا في موقع الحال
 ففاعل افتح لا صلة الافتتاح ومعنى الكلام ما افتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن قبلنا
 بجمادى فلا تها وتخرجوني الحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سواء اورد لفظ بعد التيمن
 بها رما الى ان باء بسم الله للملازمة طرفا مستقرا حالا ففاعل عامله المصدر وان جهة التلبس
 التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علمه والمناسب بما ذكره الشارح في شرح الكشاف وهو
 التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحق الحقيقي ^{للقبول}
 وعليه المحول انه الفعل المخصوص اعني اءلف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا
 بها ولهذا التزم حذفه في كلام الحكم تعالي وتقدر ليكون سلفظ كل من شرع في فعل متبركا ^{للتسمية}
 عين ما في القرآن اذ لو اتي به فيه مخالف تسمية من شرع في فعل غير القراءة او الاشعار بانه مو
 ينبغي ان لا يطاء فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل وسلكنا تلك الطريقة لغابت ^{ذلك}
 المقم ولهذا قال بعضهم التقدير باسم الله ابتداء وتقدر الفعل الخاص لدلالة على تلبس كل ^{المشروع}
 فيما ابتداه وانتهاه بالتسمية وكذا ما استجيب الشارح امس بالمقام وادني بتأدية المرام من ^{تقدير}



ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع
لكن لما تقدم ذلك تحقيقا ولا يخرج في الشرع جعل طريقة كون الم شروع فيه ملصقا بها كما في النية
حيث اعتبر تحقيقها في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا ولذا ذكرنا ابتداء في حديث
البشارة لان المقدّر فعل البداء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبة يوم
المحروم يذبح فيذبح باسم الله وقوله عم باسمك بقي وصنعت مني وباسمك ارفع وقوله عليه السلام
وباسمك احي وباسمك اموت فانها تدل على اوجيه تقدير الافعال الخاصة وفيما نه مبني على تقدير
تعلق الجارات بالافعال الظاهرة وهو في جيز المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الطرف المذكور لغوا في
الافتتاحية الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجمل ويروج الى ان
تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض في حديثي الابتداء بالحمد والابتداء بالتسمية
حقيقة لا مجرد ان الباء فيها للاستعانة لا يليق بحسن التاديب لانه يفيض الى جعل اسم الله تعالى الآله لا يكون
مقصودا بذاتها وحده بل الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابداء
امر في بعضه ممتد فزعموا الاخذ في التصنيف الى الم شروع في البحث كما قبل اولان الاول محمول على الحقيقة
والثاني على الاصنافي اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد بن علي بقدوم التسمية احتياطا في العمل لما ان في
جدة الحمد لا انهم لم يكتفوا بها لان غرائق التسمية لا يبق لم الحائذ عرفا ولهذا ثبت التعارض بين الحديثين
واجب الى التوفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه نعم **قوله** اداء بعد ما
لوح الى تعليل الافتتاح بهما بالعمل بموجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بهما بالعمل بموجب الحديثين
اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورده على ان اداء حق الشكر
بحمد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعمل الافتتاح به على ان قوله الحمد له اخبار بنبوت الحمد لله تعالى والاضمار
بشوت شي ليس بها جيب غم الاول بان الغرض الاصل من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط العبد الذي هو تلك
الروح اراد ان اداء الحمد لله تعالى



الشفاء وجلب المزيد الذي هو التاليف وبما حاصل أن بالاداء المذكور ^{المراد بالاداء} هو مقصود في ضمن قصد
 ولهذا قال في شكرنا به مع تقدم الحمد بما يلي قوله ^{المراد بالشكر} لا يزيدكم ولا ينقصكم انما اذا كان المقصد
 ذلك الربط والجلب كان تقدم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا فعمل الاقتناع بالحمد
 بالاداء المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه ينبغي ان الاطراد والا انعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات
 فتعيل الاقتناع بالاداء المذكور لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجازى
 بانه تعيل لا فتح باعتبار ما اشتمل عليه من المحمدي لانه محمدي مخصوص بذكره الفرق الظاهر من تقدم
 الحمد والمحمدي المقدم وبانه تعيل بمجدا لا لا فتح وفيه ان المقصود بالبيان الاقتناع بالحمد ^{بقائه}
 بلا علة وجعل العلة للقيدي بانه الذوق وبان الشكر وان حصل محمدي لم يكن اداء حقة
 لا يحصل الا بتقدم الحمد وفيه ان كون التقديم على التاليف الكتاب حق شكر النعماء يستلزم
 جدا ان يجب تقدم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجل كون حق الشكر على معنى
 ان الحق هنا مثل ما شكرناك حق شكر كما سذكره الآن وغير الثاني بان الاخبار بثبوت جميع
 المحامد لله تعالى اعني الحمد كما ان قول القائل الله واجد عين التوحيد وبان القول المذكور ^{المراد بالاداء} اشتمل
 اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا اذا الظاهر ان الكلام ليس في صدر الاخبار
 والاعلام لان الخطاب هو الله تعالى ومنه وضع الظاهر موضع المضمرة ومعنى الحمد لله الحمد لكي يارب
 فقصود التاليف بانشاء تعظيمه بوصفه بالحيد وابعاده هذا اللفظ والقول بانه مشترك بين
 الانشاء والاخبار كصنيع العفو ولا يلتفت اليه لان الصنيع المذكور من الاخبارات في اللغة نقلها النشأ
 الى الانشاء المصلحة الاحكام والبيانات النقلية امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا ^{المراد}
 لحيثي مما يجب عليه من شكرنا به يحتمل ان يكون فالاول تعيضية والثاني بيانية على ان المراد بالشكر
 صرف العبد جميع ما انعم الله اليه ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا



كما صرح به في كتب الأصول في صرف اللسان أعني اظهار تعظيم الله تعالى بعرض منه ويحتمل العكس والمعنى
 شيء مما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرف في يتضمن وجوب اللغو في لكن لا انسب لهذا
 الوجه من التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون بيانية في الموضوع فلا وليان
 شيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغو الذي يتضمن الحمد مضافا الى ما يحذر ان مهننا ذاتا
 كما سطلع عليه والمقصود على التقادير ان المصداقي شيئا من الشكر كما هو حقيقة لصفاء اعتقاد وخلوص
 طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تنفي بحق شيء من الشكر لان الشكر لا يكون
 وان لم يقدر على ان يشكر حق شكره **قوله** هو الثناء باللسان او رد عليه ان قد باللسان مستدر
 لان الثناء لا يكون الا باللسان واما قوله لا احصى ثناء عليك **هـ** انت كما اثبتت على نفسك محمدا
 على المجاز والحامل عليه قصد المساكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر
 في مقابلة قوله فيه سوء كان ذكرا باللسان اه وبانه لرفع احتمال الجوزا عن اطلاق الثناء على
 ما ليس باللسان مجازا وهذا عن ذكر لفظ لرفع احتمال الجوزا الذي قبله هو المسمى في اصطلاح
 الاصوليين ببيان التفسير فلا يرد ان باللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل والحوان **هـ**
 الثناء باللسان غير محذور بل المفهوم من الصحاح وفراش الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا ما
 وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الايتان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجاز ان الثناء الكلام
 لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي بما يكون محمولا على الاشترار اللفظي فان قلت كيف
 يخص الحمد اللغو باللسان وقد قال عز وجل قائل وان فرشي الايسج بمحمد واكرز الايسج لسان
 له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات فرار باب اللغات يحل امثال ما ذكر عندكم
 المجاز **قوله** على الجمل لم يتعرض للمحمود بل دلالة الثناء عليه ونال المحمود عليه وانما ترك ذكر
 المحمود على اللازم في المختصر كفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وتركها مهننا قد قصد التعظيم ايضا

ترجمه المجلد الحادي عشر

لما ذكر في لآله الشاعرية فان قلت اذا اتى احد على ظالم على ما فعله من ريب الامور وقيل
وقيل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم من الحامد للحمد لم
في محله مع انه ليس على الجمل قلت لو سلم فاجمل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المنة
والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة بعد الممود عليه جميلا او بصور بصور تدفان
قلت انهم صرحوا بوجوب كون الممود عليه في الحد اختياريا وانعم الممود به على الاشهر ووجوب
اختياره على الممدوح بان من شاع بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين دون
المدح لصحة قولهم مدحت للولوء على صفاتها والتعريف المذكور حال غير التقييد به فليس بمطرد
اجاب السارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدرا في الفعل الجمل والظاهر المتبادر من الفعل
ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الشاعري الصفات القديمة جدا
اذ استناد تلك المصنفات على الصفات ^{الذاتية} ليس بالاختيار والالزم حدوثها على ما هو المشهور
المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال اللهم الا ان يصرف الحمد عليها الى ايجادها
قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات ^{بما جعلت بمنزلة} افعال اختيارية
يستقبل بها فاعلموا ولا نهائلك الصفات مبتداء افعال اختيارية ولعمري عليها باعتبار تلك
الافعال فالممود عليه فعل اختياري في المال وقد يقال الحمد فيما ذكره من الممدوح كما في قوله تعالى
ان يبعثك ربك مقام محمود او اما المصير الي ما ذهب اليه الامم في خروجها عن استناد القديم
الى المختار ويجوز ان يحد على تلك الصفات حقيقة هذا الاعتبار كازمة الخطأ في فما لا يقبل في
من المقام اذ لا يفيد الفعلية كعرفت على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدر
والاستسلا او يقدم الشيء على نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعليين بان اهل اللغة يطلقون الفعل على
الصفة ولذا يطلقون على العالم اسم الفاعل فتأمل **قوله** سوا تعلقوا بالفضائل ام بالفواضيل سواء



اسم بمعنى الاستواء بوصف كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو
بهنا خبر والفعل بعد ما عني تعلق في تاويل المصدر مبتداء كما صرح بمثله النحوي في قوله تعالى
عليهم انذرتهم ام لم تنذرتهم والتقدير يتعلق بالفضائل وتعلقه بالفواضل بيان وسواء لا يثنى
ولا يجمع على الصحيح ثم الحمد اما استينافا وحال بلا واو واعراض بقي ههنا بشبهة وهو ان ام لا احد
والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين اخذ والصواب الواو يدل ام او لفظا وبمعنى الواو وكون
بمعنى الواو غير معهود وكذا اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما يلخصه ان سوا في مثله خبر مبتداء محذوف
اي الامر ان سواء ثم لجملة الاسمية ذاك على جواب الشرط المقدران لم يذكر المزمع بعد سوا صريحا كما في مثالا
او المزمع وام محذوفان غير مبيح الاستفهام مستعملتان بمعنى الشرط بعلاقتهما ان المزمع يستعملان فيما
لم يتضمن حصوله عند المسكلم واو وام لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان يتعلق بالفضائل
او بالفواضل فالامر ان سواء والبشبه انما يرد اذا جعل سوا خبرا مقدما واما بعده مبتداء ثم الضمير في
قوله تعلق راجع الى الشا واشارة الى عموم الجمل المتعلق والرجوع الى نفس الجمل يوجب كونه
في المعنى اذ يكون فصيل قولنا الحيوان جسم حساس سوا تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد
فمستبعد جدا والفضائل جمع فضيلة وهي كل فضيلة ذاتية والفواضل جمع فاضله وهي المزية
المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير الحقيقة وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الا^ن يقال
كما توهم واللام يجمع الحمد والشكر ايضا لان الحمد عليه فعل اختياري البشبه كما مر والفعل لا يقبل^{ال}
ايضا **قوله** والشكر الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور
في الكتاب قلت لانه لما كان قربا من الحمد وقد مره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر
هل هو هذا ففسره وبين الفرق تخلصا للسامع عن ورطة الجحمة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام
فصيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في الكلام بينهما على تحقق الاستحقاق^ف



ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فلهذا مهمنا على الصفات الذاتية مع صفه
 الانعام فكيف يكون فصيل الشكر وهو مخصوص بالفاضل اللهم الا ان يلاحظ مهمنا هذا ان
 بالانصاف الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والآخر من التعليق بالانعام ويعبر كل منها
 على حاله ويجعل الشكر متحد مع الثاني ولا يخفى ما فيه من الكلف **قوله** ينبي عن عظيم المنعم أي يشعر
 في حد ذاته بحيث كما اطلع عليه علم تقويمه ولا يرب في تحقق هذا المعنى في الجنائي اذ لا يقدح فيه
 بالمعنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع للمعنى كعمل بالوضوء وعدم استعماله على ان يجوز ان
 يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير وبالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله او يكون المعنى
 بلا واسطه عن عظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل التقادير هو الاعتقاد لا غير مهمنا بحث وهو ان
 الانباء التي لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد العظم معبر عن الشكر فلا حسن
 ان يبدل قوله ينبي عن الخ بقوله يقصد به فليهم **قوله** بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم
 يقصد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام
 عوض عن الاضافه اي انعامه **قوله** او اعتقاد او محبة بلحنان عطف على سابقه باو عطف
 لاحقه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل لا يكفي في شكر ولا ينافي ما اشترطه في حواشي
 شرح المطالع فان ذكر اللساني والعمل لا يكفي لا يكون شكرا ما لم يطابق الاعتقاد وخالف افعال
 الجوارح في الاول لان تلك المطابقه وعدم المخالفه شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد وعدم المطابقه
 شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد المقصود جازما او رجحانا بتمام لا وقيل بل المراد به الخرم واعلم
 انهم صرحوا بان الشكر بلحنان اعتقاد انصاف المنعم بصفات الجمال واعتقاد انصافه بصفه
 وانه ولي المنعم في مقابله انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمجده وان لزمت فلا لطف لعطف
 المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي

المخالفة في

هو اسرف لا فراد رمز الى ان خير الامور واسطها **قوله** او عملا وخدمة بالاسكان انما
عطف لخدمه على العمل تبينها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان
بالخير فلا **قوله** وحق حال من اللسان على تاويله بالنكر عند سبوي يراي منفردا وذهب الى ^{صفها}
الى ان التعريف فيه وفي نظائر العهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذي نكر في المعنى ولهذا تعا
معاملتها كما ينبغي فلا احتياج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق ^{للحال}
المقدرة اي بتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحد الفعل هذا يكون قيدا للنسبة لخصيص الاستفادة ^{من}
ضمير الفصل في قول هو اللسان عند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وخدمة لامع غير **قوله** نعم ^{النعمة}
اي الاعام بها اذا الفواصل على المزاي القايمة بالتحصن بعد تداعي الغير **قوله** على الوصف بالعلم والنجاة
ليست المتأصل بالوصف بازاء العلم والنجاة فان قلت النجاة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف
يكون الوصف بازايها حمدا وقد شرط اختيارية المتعلق فيه قلت النجاة حكمه تطلق على امارتك
الملكية ايضا كالموضوع الممالك والاقدام في المعارك وهي المراد **قوله** واسم للذات
المراد بالاسم مهمنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى قد
تعقله وحين لم نعلم حقيقة تعال يتصور ذلك قلت لانزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته
الحقيقية والاضافه والسلبية الفعلية على قد رماظهر منها بالفيض الالهي وانما المنفعة تعقله بكنية ^{حقيقته}
وذا غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للجنة الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا
او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه تعلم غير بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد
يقع على حقيقة وقد يقع على موصية خارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد منها هو الثاني
وهو يستعمل استعمال النفس استعمال الشيء ولذا يجوز تانيته وتذكيره وخصر بالذكر في تعيين الذات
من صفاته العلم الوجوب الذاتي الذي ينفرد اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولا نظوا يري على سائر



صفاته لانه معدن لكل كال ومبعد غير كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل
 كمال وكل نوال طبائعه توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم
 مصدر بمعنى الحمد **قوله** ولنا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاق اي لكون لفظ اسمه على الذات
 حيث هو لا صفة مخصوصة من صفات الله تعالى علوق الحمد عليه تنبها على استحقاق الذات من
 حيث هو اي غير ملاحظة خصوصيته وصف واعترض عليه بان لا اشعار في الكلام بالا
 الذاتي اذ لم يبعد من قوله ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منسائية مدلوله على انه لو سلم
 ذلك فاما مواد لم يصح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح بها بقوله على ما انعم وكنوا
 ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للنعم لان ان تعليق امر باسم يدل على منسائية مدلوله وذكر
 وصف الانعام بمجوزة اعليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضر ولا يغيره على ان لفظ الله تعالى
 لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشترائط تلك الذات بهذه الصفات في ضمن
 هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشق الدال على منسائية على جميع الصفات
 وقوله بل لما يعرض اضراب غل المعقد ركان سايلا سال بان هذا الابهام لا يضر اذا اختصا من ثابت
 في نفس الامر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل لما يعرض آه وهما بحث
 وموان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي شرح المطالع فقد
 انذره فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرد بالذكر واجيب بان ذلك كما يصح باننا وكي الواجب
 لما تقر عندنا واشهر من ان شكر النعم واجب عقلا وشرعا قاطعا ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق
 الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج
 الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ^{ظاهرا}
 فيذكر الانعام بصرحا بالاستحقاق الوصفي ايماء الى ان كل صفة من صفاته تع مستقل باصالة افادة الاستحقاق
 هذا



هذا وقد بقر المراد بالاستحقاق الذي انما اذا قطع النظر عن الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات
 ولا شك ان اسحق التعظيم بذاته لان المعبودية وصف مقتضية ذاته كوجوده و لزوم
 الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا
 لذاته ان يعظم على فعله فبد بر **قوله** وقد لم الحمد لاقتضاء المقام فريضا اهتمام به سيأتي في
 تقديم المسند اليه انك تعد الى اسم فيقدم مرتان ويجعله مسندا وتباخر اخرى فيجعله فاعلا كل ذلك
 يجعله مستدعي نكته وللحاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا
 في الاصل بان يكون التقدير احدا له حمدا او مقدما بان يكون احدا له تعالى فيستقيم بيان النكته
 فلا وجه للاستصعاب بان النكته انما هي للزمان غير الموضع لا المقار والحمد مما قار فيه لانه مبتداء
 ثم ان لم يرد باقتضاء المقام ما هو الصريح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم
 الحمد ومقتضى الحمد هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتوح تاليف يقتضي انما ما يشان الحمد و
 بقوله عز وجل اهتمام به ان الاهتمام الغرض الحمد بمعونة المقام ولي بالرعاية من الاهتمام النايب للام
 الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقة مقتضى المقام مع فصاحته لكن
 فيه بحث وهو انه في كل بقوله تعالى الحمد رب السموات والارض واليه وقوله تعالى وله الحمد في
 السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الذي عرفت لك حيث قدم اسم الله على الحمد
 في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الآتي المذكور مقام الحمد بل مقام بيان
 استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما ايسر اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الطرف كما لا يخفى
قوله على ان صاحب الكشاف اشار الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد ثوات التحصيل المقص في
 هذا المقام ويؤيد بصرح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الطرفان في قوله له الملك وله الحمد
 يدل على الاختصاص فاذا ذكر في اقتضاء المقام تقديم الحمد تعارض ثوات المحصولين فيه وحاصل الدفع

في قوله تعالى وله الحمد في السموات والارض واليه وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الذي عرفت لك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام الحمد والجواب منع ان المقام في الآتي المذكور مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما ايسر اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الطرف كما لا يخفى

ان اقتضاء المقام تنضم مع نصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في بيده الحمد
 فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى ليعنى المقام ان قلت فواجه ما ذكره في سورة التغابن قلت
 عبارة هناك تدل بتقديمها فان قلت لا وجه لا اعتبار بالخصيص فيما نحن فيه لما يسمى من المحاط
 بالجملة القصير يجب ان يكون حالها حكما مستويا بصواب وخطا والمخاطب ههنا والمحمد
 كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور في القصر الاصناف في دون الحقيقة والقصر فيما نحن فيه حقيقة ولو
 ادعاهما ونظم اياك نعيد **قوله** بان فينا في الحمد بتقديم الحمد ايضا في كافي بتأخيرهم وهذا اعني
 ارجاع الضمير الي ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام
 كلا بل النعم ودقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانما حقيقة قوله الحمد لله
 دليل على ان خرمه صفة لم يكن احدا حق منه بل الحمد والثناء عليه بما هو عليه **قوله** وبهذا يظهر
 اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دالة على اختصاص جنس الحمد به نعم يظهر ان ليس بجنس
 اختصاص بالاستغراق بناء على ان مناف لم يزل لا غير ان كاذبا ليدل على كونه فرقة واحدة اذ اختصاص
 يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما منافيان بحسب الظاهر قاعدة خلاف الاعمال وكل منهما
 يقبل ان يلائم دفع به تلك المناقاة كما ذكره الفاضل المحيى فلا ترجيح لاختيار واحد منهما على الآخر فلهذا
 الوجه نعم بينهما فرق فرحيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص
 بجنس بواسطة استلزامه اختصاص الافراد لكن هذا القدر من الفرق لا يتجوز اختيار احدهما والحكم
 بان الآخر وهم كالا يخفى على الفطن فان كثيرا قلت لعل كثيرا من الناس الذين عيّنوا اختيار الجنس
 وبقي الاستغراق بما ذكره جماعة حلوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذي ينبغي الذي هو
 من فروع علم الظاهر في المشبه على العرا في ارسائها العرا وما ذكره فابطال التعديل السابق انما
 ادخل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة فرحيث في قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قبل بالاستغراق

خلق

عللوا



فتراد به العهد الذي في فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معنا
 بثبوت فرد باسمه تعالى وانتفاءه عنهم فيستلزم بثبوت جميع الافراد والسرفيدان المعهود الذي
 نكرة في المعنى ومعنى التحصيل يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فمع
 ثم لكون صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق بمعنى اللام يمنع كونه مراداً في هذا المقام اما المنع
 الاول فلظاهر كلامه مع ان الوجه الاخر الذي هو منقول عنه كما صرح به في شرح الكشاف يذكر ايضا
 على ذلك لانه حصري في الفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه
 مفهوم من كلامه مضمناً كما استطاع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكره واكون العهد في هذا
 المقام على الجنس دون الاستغراق اما اعتبار المعنى الصنفي او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان
 قلت ما معنى التعريف في العهد على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحد طلب بيان مدلوله الوضعي ونظم
 قوله تعالى اولئك هم المفلحون في المعنى التعريف في المفلح طلب بيان الدلالة على ان المتعين هم الناس الذي
 ابلغنا انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلح في الجملة فانه يراد بمعنى التعريف
 ههنا احد صور حيث رده بنوع العهد وغيره ويصح يصح الفاضل المحيى بان معنى الثاني
 الذي ذكره فروع التعريف للحيى وحمل كلام الكشاف على ما ذكره وان كان مخالفا لما ذكره الشارح
 والفاضل المحيى في حاشيتها له لكنها هي المناسبة لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد اللام واما قلت
 الظاهر من هذا ان اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق
 لزم حمل صاحب الكشاف على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من ذلك القول على ان نفي كون الاستغراق
 مدلول اللام بناء على مجرد منافاة لمدلول الاعتراف بعد كل البعداذا المنافي له ارادة الاستغراق ولا
 شك ان وضع لفظ بمعنى لا يقتضيه ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره
 كثير من الناس موقوف لبيان كون العهد محمولاً في الجملة على المقام على الجنس دون الاستغراق فظهر ان ما في الوجه



المذكور مهنّا حقنا اي للسياقة ايضا كذا في سابق الكلام ولا حقه على ان ^{الشارح}
 رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باستقامتهما يكون اللام للاستغراق في الجملة عند الز
 مع بطلان ذلك ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليها مهنّا بما ذكر هناك وذكر الوجه الثاني
 وتماه اولي مع انه يرد عليه ورود اظاهرا ما اورد. هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام
 مهنّا مسوقا لبيان ان مدلول الكلام بحسب الوضع للجنس دون الاستغراق كما ينبغي عند ظاهر قوله
 فان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
 كان اختياره وتسميته اولي في غاية البعد فغلبت في هذا اني الشريف كلامه واورده على الشارح ما اورد
 فان قلت فمرادني بفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت
 من قوله وهو تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على
 تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة فحيث هي هي وصاحب ^{الكشاف}
 جاز مهنّا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاتحقاق مهنّا في مقابلة والمهور تخصيص تعريف
 الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التاييج وفي بحث تعريف المسند اليه من اللام من جهة
 الفاضل المحيية واما ما ذكره الفاضل المحيية من ان الدال على ذلك انه صريح بالجنس في موضعين ولم يتعرض
 لانضمام الاستغراق فيه ايضا تعسفا ما اولا فلا يصح بالجنس في سور من العصور لم يتعرض لانضمام
 الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد بالاستغراق فان قلت
 الاستثناء قرينة قوية ظاهرة على قرينة الاستغراق فاكتفي به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا
 كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت دعاء كون قرينة الاستغراق كذا على
 علم يدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعي كونها كذا على علم القرينة المجوزة للاستغراق
 والاستثناء في الآية الكريمة قرينة موجهة له فالفرق ظاهرا ما بينا فلان تصريحه بالجنس عدم

الاستغراق

لانضمام



اصلاً لا يدل على اختصاص في معنى الحمد على الجنس من حيث هو ويجوز ان يكون ذلك للاشارة الى
 احتمال الامر بن الجنس من حيث هو والجنس من حيث هو وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال
 في قوله اختصاص الحمد ون ان يقول اختصاص الحمد بقي منها بحث ذكره جدينا شمس الله والدي
 الغفاري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمد على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب المعتزلة بخلاف العمل على
 الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من كلام الله على
 ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا المتيقنات كما عرفت واثبات الجنس المذكور لا يعزى لا
 بثبوت المعنى لو عند المتيقن ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخزعاع النسبة والمراد تخصيصه بمعين
 نحو جاني زيد وعمرو ذمهم من اختلاف اثبات جميع الافراد المذكور فانه ينافي بثبوت شيء منها
 المذكور عند المتيقن من كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص البتة في سورة
 سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله منها بعد الدلالة على اختصاص
 الحمد وانه به حقيق البتة فلا يفي الاستغراق سواء عمل الاختصاص على البتة او الاثبات لما فاق
 مذهب المعتزلة ان يقال قوله باختصاص البتة مبني على التاويل ولا ضرورة منها مع ان اظهار مذهب المعتزلة
 التعليق فيه مناسب لكتاب الترتيب انه صدر فيما نقل عنه بقوله الحمد الذي يعلق القرآن لم يعمد الى ان
 لوجه ذكرها الفاضل المحيى في شرحه وانه علم **قوله** بل على ان الحمد لكلمة على متعلق بغير مستند
 اي بل هو مبني على كذا او كذا عطف على الجملة وبهذا يندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان
قوله عيان ان افعال العباد في تاييد على ان هذا ايضا يظهر مما سير اليه بهذا مع انه لا وصله لان القول
 بالتخصيص في الحمد لا يدل على في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احدا اعتقد ان جهة الذ
 الى ان تعريف الحمد للجنس ما سئل خلق الاعمال واما انه سادس الفعل فلياق التخصيص علم ان الحكمة
 الاولى منتبها وان الحكمة هي الثانية **قوله** والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والاثبات اورد

٢ الفتاوى



ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان الى خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قد
 الظرف في الفعل فظاهر لمصرحهم بدلالة اسمية خبرها فاعليه نحو قوله تعالى استهزؤ بهم وميدم في
 طعنهم يهون على الاستمرار المحذو واما ان قد يرسم الفاعل فلانه بمعنى الحدث بقرينة عمله في الظرف
 فيكون في حكم الفعل والجواب ان المعتمد ههنا للبيئات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها
 فعلية مما يعيد التحدد اذ الم محذو داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان قد يرسم
 الفاعل ونمنع كونه للحدث ونقول يكفي للعمل في الظرف رايحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى البثوث
 ايضا نحن مالك البعيدا مس وقد نص الساري في اخر الباب الثالث على ان زيد في الدار يحتمل
 البثوث والتحدد وبحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة المصريح فيما ذكرته من هذا ولقابل
 ان يقول المناسب لتمام الحمد على نعم تعالى المحذو علينا يوما فيوما ان يقال الحمد لله للفيد بحذو
 الحمد منا وتعلقه باسم على استغراق الازمنة بمعنى المقام على ان قوله تعاب النفس وفي البثوث لا
 اذا عادت الشي بصفة ولا شدة ان افضل العبادات استقاما وتحقيقا ان القاعدة في اختيار
 الحمد وترتيبها فاعل جانب البلاغة بلا حظ الحمد عليه فان كان في الامور الثابتة فالمناسب ان
 الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فهذا الخبر الاسمية والا فاعليه
 به بعض الفاضل **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب من انما الى
 يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النايب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز فصور مع عنه فلا
 يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وما هنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بان قد يقصد في
 المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطى الى الاستغراق كما سيجي في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز
 ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر مرفذ لكل القيس والجواب ان ذلك في الفعل المنزلة منزلة الازمان
 اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتميز المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح ووظ **قوله**



وفيه نظر لان النائب مناب الفعل لا يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه
 لزيادة معني هو الاستغراق في العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعروف لا ينوب مناب الفعل ^{هتي}
 يرد عليه ان ينوب ^{قد} منابك عند ايضا كما في قراءة الحمد بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال
 مقدمة مطوية قايلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدحوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت
 خبير بان مراد المعارض عدم ثبوت المبدعي بما ذكر في الاستدلال فثبت بتغير الدليل وضم مقدمة ^{حملي}
 تسليم لا اعتراض في التحقيق **قوله** وعند خفا قران الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا
 القرينة المحمولة لا المرجحة والا كان المعنى لكس هو الشايع في الاستعمال مطلقا ^{سوا} اي وجد القرينة المرجحة
 للاستغراق او غدرت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحيى انما يدعي
 تحقق القرينة المحمولة وكونها كناية على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذبح صاحب الكشاف لان
 الشايع بصدد توجيه كلامه وقد حصر في الفصل فائدة الكلام للام في التعريف والتعريف في ^{العهد}
 والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح فزعم الاستغراق على الجنس عند التحقيق فلا يقدر فيه
 ما ذكره الاصوليون من ان الحمد على الجنس في نحو واسد لا التزويج النساء مبنى على امتناع الحمل على
 الكل وان لو نوي الكل بصدق قضاء لانه نوي حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الايضاح
 من ان اللام ظ في العموم بدليل استعماله في غير قرينة ويوقف العهد والجنس عليهما
قوله او الاتمم على ان اللام لا يفيد سوى التعريف لا خلاصة ان الاستغراق لا يستفاد
 من نفس اللفظ وهذا كما نصير بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا
 الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحيى بقوله والسبب في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على
 الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه ثابتة لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كغيره
 فلا وجه لاختيار احدهما وروى الآخر فان قلت قد ضم الفاضل المحيى الى هذا الوجه **قوله**



مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح فلو عز ذلك فلماذا
رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله بهذا يظهر الى هذا المقام فلعله اكتفى بذكر ههنا
بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه باسمه سبحانه لان المفيد ^{لذلك}
الاختصاص على ما صرح به بنفسه في احوال المسند هو اللام لاجل الاختصاصية وتلك الافادة
لا يتفاوت حالها في الجنس والاستغراق بقى ههنا بحثان اهـ وان الدليل المروي عن صاحب الكشاف
الذي نقله بقوله او على ان اللام اهـ كقولنا ضاحا لا يخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارج مع انه
معاني اللام عند كما صرح به في الفصل اذ اللام ^{يقال} لا تدل على التعريف والاسم لا يدل الا على سماء و
نفس الحقيقة والمفرد المنتشر لا يكون ثم عهد خارجي لا يقع هناك وضع للمجموع بازاء المعهود لانا
نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في
المجموع بانزاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذلك المقدمة المطروحة في
التعليل الثاني التي اشترت اليه هناك البحث الثاني ان المعلوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق
لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء الحال لانهم ذكروا ان المعروف باللام اذ لم يكن محصية من الماهية
معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة فحيث الوجود في ضمن الافراد حمل على
الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني وظهر من ان ارادة الطبيعة انما يجوز
اذ لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة فحيث الوجود فمقام المحذور اما ان لا يكون هذا المقام ^{فيلزم}
الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس
فضلا عن ان يرجح لعدم الاحتياج الى الاستعانة ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال ^{مقام} المقام
ارادة الطبيعة فحيث الوجود نظر الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر من ان
الى ان البتة على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة المحذور لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على ^{اختصاص}
من جميع



وهو في التحقيق سبب ليقف الابدالكه سمي باسم المسبب تبين ما على كماله في السببية ثم البراءة ههنا
اما باعتبار ان الفنون المشروعة فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عليه
الضمير وباعتبار انها مشاركا للبيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجي وان اختلفت البيانات في المعنى
وهذا المقدار يكفي لبراءة الاستمالة واعلم ان عطف الخاص على العام يستلزم امرين افراده بالذکر
بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمتبنة على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر
الشارح في واسط الباب الثامن فان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تبينها على فضل ونسبة
اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف ون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مستغنى
بجلالة نعمة البيان باعتبار انه يوجب الي ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يدفع غرضه ^{بحث}
العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان على البيان حيث خصه بالذكور في النعم
الواصل الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكر في اوائل السورة المسئلة على بعد النعم وقرنه بتعليم
القرآن وخلق الانسان ومما نعمت ان خليلنا والصير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه يعنى
الشرف وانه مؤيدان مع الفعل **قوله** ما لم نفعل مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا
ولا خيرة في ذلك اذ ليس علم فاعمال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف وقد
وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا ولو كان فاعمال القلوب كان مفعول ^{الاول}
عنى الثاني اذ مي دواخل المبتدأ والخبر فظهر ان القول بان الاختصار عليه وقع على كلا المفعولين
او ان علم نزل منزلة اللازم وفرا البيان متعلق به وما لم يعلم بدل منه بدل البعض من الكل كلف ^{مستغن}
عنه ثم ان المتصريح بما لم يعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير العلوم وتنصيص على ان الله تعالى نقلنا
نظمه الجمال الى نور العلم والمنة ولسؤله ورفع توهم ان المراد بالتعليم ذكر ما ليس بجوهر ^{سبق}
مثله وشر الشارح ان المراد ما لم يكن يعلم باجهتادنا وقوانا **قوله** رعاية السمع قيل عليه يحصل ^{رعايته}



بان يقر ومالم يعلم من البيان علم وانه بانه تركيبا آخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب
 الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر وهو تقديم المفعول **قوله** خير من
 نطق انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة له على ما سبب فاذا ذكرني الحمد من العرض
 لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج ان يقر انه عام حصص من البعض وهو الله تعالى وفيه
 ايات الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قوله** للشاعر المقنن للقول لئلا يشار بتوضيف الشارح
 بما ذكر اي سبب الدعاء له وايضا لما كان عام واسطة في وصول نعمة الانسان الى ما مع ما
 في الدعاء من الثوابات الوعود كان الدعاء له تلو المناجاة نعم **قوله** على ما في الكتاب
 ايات الى ان ههنا مفعلا آخر وقد مر في شرح الدباجة قيل الا شريك يكون المراد عن نطق
 الانبياء عليهم السلام وبما وفي الحكمة وفضل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي صلوات
 الله عليه هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانبياء ورواه عن الله
 واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة الرسالة اليهم موبدا بالمعجزة ومعه كتاب
 مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وذكره صاحب
 الكشف وان نوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل **قوله** ولفظ اوتي
 اما دلالة على انه ليس عند نفسه فظاهر واما دلالة على انه عند ربه فملاحظة ان الانبياء
 الحكمة لا يصح الاخراس مع قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح الا لله مستغنى عنه
 اللهم الا ان يجعل نوحا للسابقة **قوله** اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة الشارحة اليها القرآن فاما
 للهدى والاشارة اليه بطريقين تناول فصل الخطاب بانه وصدر عليه وليس المراد ان فصل الخطاب
 عبارة عن المعجزة كما يتبادر الى الابد وهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل
 فالامر ظاهر والقول بالاجاز في غير القرآن ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باق الكتب ليست منزلة **قوله**



واما ما يعيها وسنهم القولية فالامراض **قوله** فصل الخطاب البين من الكلام انما يقبل
 الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول من الزايا صنفه الى الموصوف بمعنى من
 البيان **قوله** يبينه من مخاطبه ولا يكتسب عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا يدرك
 الا فهم فالبيان مهمنا يعني العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه اما الذي يعني الظهور فهو لازم وعرض
 عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف تنبأ ولا القرآن وفيه من المشابهات ما لا يبينها من مخاطبه
 وليكتسب عليه واجيب بان معناه ان كلامه خطابا خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد عما
 يحل بعضا من الكلمة والكلام والاقرب ان يحجب بان الكلام مبني على مذهب المتأخرين فان الراغبين في
 العلم يعلمون تاويل المشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا فهمه فخطابه
 الباري يجب ان يفهم ما خطبه به وهم يبينونونها ولا يكتسب عليهم او بان الخطاب بها هو الرسول
 وبينها لهم واسم علم **قوله** او بمعنى فاصلا قيل ابقا التفصيل على معناه الحقيقة الذي هو
 المميز او يتميز وصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب لما عليه اسمه لما نص
 الشيخ عبد القادر في قوله انا في اقبال وادبار وفيه بحث لان الفضل اذا ابقى على معناه على الحقيقة كان
 مضافا الى معوله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما استنقل في الشرح في نسبة
 المصدر الى ما تقدم مما هو لا فيما اصنف اليه الا ترى انك لو قلت الجاني عدل السلطان ولم يزد
 العاد ليل بقية على معناه كان منصوبا الى ما هو لنسبة حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة
 مجازا بل المجاز هو نسبة الالجا اليه واما اذا قلت الجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز العقلي في نسبة
 العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقا الفصل على حقيقة على ان لا يركب تجوز
 ايضا ليس بعيدا فنذكر **قوله** اصله اهل فابدل الهمزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفاء
 لان قلب الهمزة ابتداء الفاء لم يجر في موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فتشقق كما اصله ماء



بدليل مياه واما قلب اظهره الفاشياع **قوله** بدليل اهبل وجه استدلال البصيرة ان
 التصغير يرد الاشياء الى صولها ولم يسمع في تصغير الاله اهيل وفيه استدلال لو كان
 اصله غرايل يسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم
 استعماله بالشراف فيجوز قصد تحقير من حضره وتقليله على ان الحظر في نفسه لا ينافي
 التصغير بالاضافة الى اولى الاحتظار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون
 للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد تناهت فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير
 المحقق كاصحوا به **قوله** حصل استعماله في الاشراف وزل خطر يريده ان فيه تخصيص للاول ان لا
 يضاف الى غير العقلاء فلا يقال ان الاسلام والمصر وامثالهما والثاني ان لا يضاف الى العقلاء
 الا الى ان غل خطر قبل ما ارتكبوا في الال التبعية اللفظي بتغيرها وارتكبوا التخصيص الال
 توقيف الملازمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاجر فاقبلا لكونه من اقصى الحق تطرق الى الكلمة ^{بسبب}
 قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي ارتكبوا التخصيص الاول توقيف الملازمة ^{بين}
 اللفظ والمعنى الثاني في خبر هذا النقص **قوله** اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد
 عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طاهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع
 فاعطيا افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحب واصحاب
 جمع صاحب بالكسر تخفيف صاحب كمن وانار واما مثل الشهور اعني اخبا واما وانها واما ان الذين
 حنبوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان الميل حنباء تباينها الا ان يكون
 هذا من قبيل النوادر على ما يسيح في الامثال وقد يقر مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى
 لا ان جمع حقيقة لا فلا مخالفة بين كلاميه **قوله** ومخايبة الاحيار الصحابة في الاصل مصدر رتقا
 محبة محبة وصحابه اطلق على اصحاب خيرا لانهم عليه وعليهم ولكننا احضروا الاصحاب لكونها بعلية ^{استعمال}
 في الال



المعنونه

في اصحاب الرسول كما يعلم لهم ولهذا نسبت الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل
الحديث ان الصحابي كل مسلم راي الرسول ^ص وقيل وطالت صحبته وقيل وروي عنه وقيل او رآه
الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الي ما عدا الروية ما ذكره العرف بحسب العرف والظاهر ان المراد
كل مسلم لم يزل صحب النبي صلى الله عليه واله ولو ساعة واما الملازمة الممنوعة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار
فعرفت بمجرد ذلك وقيل كان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعه عشر الفا **قوله** جمع
خير بالتشديد اي صورة او تقدير بان يكون جمع خير فحذف خير صفة مشبهة كالموات جمع ميت
وهو خراز فرخص بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه محفوف
من وافعل لا ينصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لا فعل التبع غير المنصرف فيه كما تقر في نحو
قوله اصله مما يكن فرسخي مهابدا قال في معنى اللبيب ومعناها مالا يعقل الزمان مع تضمين معنى
الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعها على الاختلاف ويكون تامة بمعنى يوجد
وفاعله راجع اليهما وفرسخي بيان له وفائدة زيادة البيان والتعميم لان من زاد في شيء فاعل يكن لبقا
المبتدأ بلا عايد اذا التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهابدا يكن على انه ناقصة
وشيء منه وخرزايك لان الشرط غير موجب عند اي على والوجه الاول او في ولذا مال اليرسنا
ثم ان ما ذكرتم فان اصل ما مهابدا يكن اي مهابدا يكن اي ان يكون مراد سبويه بقوله اما زيد فنطلق معنا
مهابدا يكن فرسخي فزيد منطلق انه في الاصل كذلك ذكره في بعض الافاضل مراد سبويه ببيان المعنى البحث
والتصوير ان اما فيعند لزوم ما بعد فانيها لما قبلها لانه كاف في الاصل كذلك بل الاصل ان يكون في
الديباجة في حذف الشرط وزيدت ما وادعت النون في اليم وفحمت ممة حرف الشرط والتفصيل
مذكور في شيخ الرضي **قوله** بعد الحمد والنشأ ينبغي ان يريد بالنشأ النشأ على الرسول يذكر الصفا
المادة له في فعل الصلوة والا كان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كافي المختصر **قوله** موقع



اسم هو المبتدأ يريد به هما والدليل على اسميته عود الضمير اليه كما صرح به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ^{المع} هما تائبان فركبته وقال يجوز تذكر الضمير الرجوع اليه وتاينته حلا على اللفظ او
ونزعهم ابو علي والسيد علي وابن مسعود انهما تائبان في حرف ايضا ودليلهم مع جوابه مذکور في كتب
الحنو واعلم ان الظاهر ما ذكره بهما من كون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل الشرط محال للفظ لما
ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثبوت هذين في الآية حيث قال ثم ا
اما زيد فقيامهما يكن فرضي فزيد قيام فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن فرضي وابقه مقامه ^{يلزم}
القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على
المزهيين بقي هنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه بهما ان كلمة بعد فتمت الشرط ويدل عليه
ايضا قوله في المحضر والعامل فيه اما لينا بغير الفعل والاوجه تعلقه بالجر لان المقصود ^{صل} الا
من مثل قولنا اما زيد فقيام اي القيام واقع البسطة كما صرح به هناك فاليحتمل ههنا ان التاليف ^{بعد}
الحمد لانهم لو وقع شيء بعد الحمد اذ لا يلحق ان المقصود المذكور انما يلازم بفهم الشرط واطلاقه
ولا تخصيصه وتقييده فتأمل **قوله** لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا المستهور ان
لزوم الفاء لازما كلي لا يحذف جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال ابكم
بقوله غالبا قيد بقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لازما كلياً وان كان للشرط اكثر من البسطة
على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا لزوم الجملة اما تحقيق ^{عجزها}
لان في الشرطية ولا تستلزم مرتبة على الاصل وقد يقال لزومها لازما ايضا اكثر **قوله** لزمتها
لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اي اللزوم ما اوليا للزام اي الزموها لصدق الاسم اذ لو بقي على
ظاهرين لزم ان لا يحذف اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم مصنف للصوق والقضاء من ^{قضية}
حقاي اذ يتبعه القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعدل وهو جملة الشرط لحذفها في المشهور



ثم ان الظاهر ان قوله اللزوم محذور صفة الاسم ولزوم الاسم للبند لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان
للإنسان وبلايم هذا التوجيه قوله والفاء له بعدر الامكان فان اللزوم للبند لما كان ^{نفس}
كونه اسما كان المناسب ان يكون اللزوم لبيان ايضا وذلك لما لم يمكن ذلك لتعيين حرفته
اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلفظ لا عنه او مالا يدركه لا يتركه
وقد يروي مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم لمعنيان احدهما هذا الذي ذكره
وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول ويضمم المستتر في اللزوم المعنى
الثاني على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لانه ما يقوله تعا فاطه ان كان من
المقبر فروع وريحان وجهه نعيم واجاب المثارح في الحواشي باطلا التقدير فاما المستوفي
فالاسم لا يصوله تقديرًا واما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال لما اللزوم اقامة جزوه من الاجزا
مقام الشرط سوا كان اسما ام لا **قوله** لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال
ابن مالك لانها مختصان بالماضي والاضافة الى الجملة **قوله** بليه فعل ماضٍ ان قلت فاني
ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاونا **قوله** ونحن بوادٍ عهد شمس باسم قلت
سقاونا فاعل فعل محذوف وخبره وهما يعني سقطوا والجواب محذوف تقديره قلت بدليل
اقول وقوله ثم امرت برق اذ انظرت اليه والمعنى لما سقط سقاونا قلت لعبد الله ثم
قوله والوجه ما تقدم انه ظرف مستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتخذ معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا
اسما فان الاسميه والحرفية مران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف على الاسميه لجواز لما اكرم مني
امس اكرمك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عاملا للجواب والواقع في اليوم لا يكون موافقا في الـ
واجيب بان المعنى لما يثبت اليوم اكرامك في امس اكرمك هذا مثل قوله تعا ان كنت قلته فقد
علمته فان الشرط لا يكون الاستقبالا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته **قوله** وعلم توابعها لم ير



بران المضاف مهنما مقدرا عطف على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توا
 مرفوعا باقيا مستمرا مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على نحو زسيبويه
 ابقاءه على اعراسه لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلائم بل اراد ان توابعا معطوف على
 المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان يكون علما للفينس المحصون كالعربية بجميع العلوم
 الادبية وكالغاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة فرقتا من صنف العلوم الى الخاص كعلم النحو
 هكذا قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعا وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية
 وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيد كرم الشارح في اخر المقدمة ان علم الفينس علم البلاغة
 والتوجيه نحائي غريب القسفا ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو
 المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسواء علم المعاني والبيان علم البلاغة
 لمزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعا مجرورا معطوف على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما
 يكفي في افراد ضميمته ومهنما بحث ومهان الزمخشري حصص علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس
 العروس في اثني عشر قسما على ما اشار اليه السيد في تنقيح شرحه للفتاح ولم يعد اليه في قضاير
 بل جعله ذبلا لعلم البلاغة وكذا السكاكي فلم عدده المصنف قضاير بل جعله فر الفينس الذين هما
 الغاية القصوى في العلوم الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذا العلوم الثلاثة من اجل
 العلوم معللا بان كسفا الاستتار من وجه الامحاز بهما مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة
 في الكسفا المذكور وعلى المذهب المنصور ومهان اعجاز القرآن لكونه اقرب في ذلك منه اذ به يعرف
 ما لا بد منه في الاقادة والجواب غي الاول ان الحق في يد المصنف اذ لا يخفى ان البديع له موضع متميز
 موضوع علم البلاغة بالحديث المعبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما
 من العلوم الادبية اوجه وغا الاخر ان البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالا جليلة



والدقيق واجري التعليلا على ذلك **قوله** لانه لم يجعله جل العلوم اذ التقليل محض الكسوف
من وجوه الاعجاز وكذا الحصر معرقة دقايق العرسة في هذا الفن يقتصر جليلة من العلوم العرسة التي
تتعلق بالنظم فحيث ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل طائفة من العلوم على ما
سواء لا يظهر ان افعال التفضيل اعني جل ليس فربيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل في مقصد
بالزيادة على المضاف اليه فان قلت بشرط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقر في
الجميع ان اضافة سوي الى ضم المضاف تابع عن هذا الدخول قلت لاظهاره لا وجه لاشتراط الدخول
على ما ذهب اليه الشيخ عبد القادر وابن السراج والحزولي ولابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى
في الابتداء لا في المتيق فيه فرق بين افضل العوم وافضل القوم واما وجه على مذمت سبويه وهو
ان الاضافة فيه معنوية بمعنى الا للام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه مخصوصة بمعنا ما لا
يتعرف المضاف من المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاضلاف وان اثبت الا ان يجعل الاضا
فربيل ما قصد به الزيادة المطلقة فالطائفة بالجمع حتى لا تقوت المطابقة لمن لم الواجبة في هذا
المعنى **قوله** وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل الجمع بالجماعة لكونه عبارة عن
العلوم الثلاثة **قوله** اذ به يعرف دقايق العرسة اي اللغة العرسة واما ترك ذكر الموصوف ليتوهم ان
دقايق الفنون الاذية به اسرها تعرف بهذا العلم فيقيد بهذا الابهام **قوله** **قوله** واسرارها
يقبل الصميم راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله معصودا بالذ
وذكر المضاف اليه بطريق التبعيه والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق عبارة عما هو مذكور بمعنى دقايق
كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو مذكور واخفى فيكون تقدير الكلام
اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي اذ وما كان اذ قيمة العلوم مستلزمة لادققة الط
الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من العلوم سرا فاستقام امر التفرع بلا احتياج الى الزام صي



يكشف

في مناط التفرع ومصيبة ويبان دقايق العريضة ادق الدقايق **قوله** وبه يكشف قدم
اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلاثة لكنه بطريق التعليل لا دخل لعلم توابع البلاغة في
الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان اذ
لكونه اذ حل في مدحها واخر في النشئة دليل من المقدمة اعني قوله وبه يعرف غرضه ليدل على المقدمة
اعني قوله اذ به يعرف كون معرفة دقايق العريضة واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمه عليه في الوجود
قوله في نظم القرآن حاله ورجوع الاعجاز او غرار العجز لصفحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف اليه
يق وبه يكشف غرار الاعجاز في نظم القرآن استار فيكون قريب من قوله يتكلموا بتعولم ابراهيم حنيفا
قال السارح في حاشية الكشاف عند الكلام في هذه الآية حنيفا حال من المضاف اليه لا يطابق على جواز
ذلك اذ كان المضاف خبرا عن المضاف اليه ونسبة الخبر بحيث يصح قيامه مقامه مثل استعوا ابراهيم
واستعوا ملته ورايت من ارايت وجهها بخلاف رايت غلام من قارمه واختلفوا في مثل
منه لكان فليل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المستقر به حرف الجر كانه قيل مله بنت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما العجني ضرب زيد اليها
فلا كلام في جواز كون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول
الاول لانه لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن مختصرا بحواجز بما اذا كان المضاف جزا
او كجزء معنى بل يلزم بتجويز وقوع الخارج في كل مضاف اليه وهو بطر بل لما يجوز في الصور الثلاثة
ذكر ما بين ما لك في الحقيقة حيث قال ولا يخرج حالا من المضاف اليه الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء
ماله اضيفا او مثل جبهه فلا تحكيها **قوله** لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز فمقابل ذكر
السبب واردة السبب واعلم ان الدليل قسمان اتي يكون واسطة في حصول التصديق بنبوت
المصنوع او سلمه عنه فقط ولم يفيده مع المصنوع المذكور بسبب نسبة المصنوع الى المصنوع بالنبوت

التعبدية

او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالجمعي على تعفن الاطلاطاني وعكسه محي ولا شك ان الي او
 وايند ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان والي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب
 البلاغة انما يحصل على التحقيق والمقتضيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة
 بالبرهان الا في حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار غرضه وجه الاعجاز في هذا الفن
 سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعجاز
 الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر صورة منه في تلك المرتبة
 فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى
قوله ليقضي ان اي يتبع النبي في طريقه ويتبع طريق النبي وقوله صفار يضبط
 على ليقضي ورفع اي في صفار **قوله** فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات
 او رد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار غرضه وجه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا
 يستدعي كونه معلوم الذي هو مسأله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسأله حكم فيها على
 القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل انصه ما يكون ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوع
 مسأله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وباجله تعليل ترتيب قوله فيكون من اجل العلوم
 ما قبله بقوله لكون معلوم من اجل المعلومات مشكلا جدا فلو اتيه بحسن الغاية بحسن ولو
 ادعي معلومات في نفسها من اجل المعلومات كان كلاما آخر لا ماساس له فيما نحن فيه اذ ليس الكلام
 الا في تعليل ترتيب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد
 ان العلوم اذا كان اشرف كان العلم بجلال الشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن
 الغرض اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسأله هذا العلم فلا جرم يكون
 هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا الاستدعي كونه معلوم انج ثم والحاصل مستفاد من قوله وهذا انما

بما شرف

يعتد شرفه بشرف الموضوع ثم أيضا اذ جلالة المسائل ما يوثق دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال
اشرف الالياء والثاني موجود بهمناسم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل
كانت بهم بقرينة افراجه على ان يتم الكلام **قوله** ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته المحصر المستفاد
فراضافه المصدر على ما سيصرح به الشارح في قولنا فقتضى الحال وهو الاعتبار المناسب ايضا بالبقاء
الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم لوثاقه الدلائل كما صرحوا به على ان افادة اضافته المصدر المحصر
ليس بكلي وسيجي الكلام عليها شاء الله **قوله** فان قيل كيف التوفيق عن ما ذكره في بريدان كلام المص
مخالفا لكلام المفتاح روجبهين تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم
لان المراد بكشف الاشياء وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح
والسكاكي حصر في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ويدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق ^{المكتسب}
والافالدمرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف الفتاح عن وجوه الاعجاز
العلم والسكاكي نفاه غرضه فرفع الوجه الثاني وادبر في رفع الاول وانما قدم الجواب عن
الوجه الثاني ولم يرد فيه جوابا تاما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاول فان المص حصر سبب كشف
الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا يخالف بينهما ظاهر الا ترى
ان لو حصر مدرك الكليات في النفس لما طقه وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلام
المحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسنادا الى السبب كما اسرنا
اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوله ادركه
بها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه مخاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تدنيب
الباب السابع بان لو هذه تعيد كون ضد الشرط المذكور او لي بالملزومية للكلام السابق الذي هو ^{كالعوض}



عن الجزء كقولك زيد يحيل لو كان غنيا فكيف يستقيم هنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى جميع
استعمالها مصنفون الكلام السابق منها انحصار سبب الدراك في هذا العلم ولا شك ان هذا ^{انحصار}
الاصناف في علي تعدد عدم توسط الذوق المكتسب من يدرك بالعلم نفسه فرضا لا تحلل ^{الذوق}
اولى كالا يخفى **قوله** وقد اشرنا الى هذا الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بعينه
من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خدمة مدين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق علي قوله
البعد بين لما فيه معنى الاقتضاء والاطول بدل من محله اسم لان مبتدأ في الاصل وجرا محذوف
اي لا طريق موجود او جرا وبدل من المحر المحذوف على ما يفرح حذف الجمل منه في باب الاستثناء
ويمكن ان يكون الظرف مستقرا جرا والاطول بدل لانه وصفه لاسم لا واطول على ما ذكره في الوجه
قوله لا علم بعد علم الاصول الكشف للقناع غرضه الاعجاز فمدين العلمين المراد من علم الاصول اما
اللغة والنحو والصرف والكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المشابهات او مراد الى الحكام وهو ^{العدة}
البري في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما للفتاح فالمتعدي على الاول وما يه اي بعد ^{حصول}
علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبته سرفته ثم ان قوله الكشف يروي مرفوعا منصوبا وجه
الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على السارج بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول اختلا لا وفي المنقول
اشكالا اما الاول فلان عبارة الفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول فراء منها على المراد
اسه تعالى في كلامه وان اعوان على تعاطي تاويل مشابهات ولا انفع في درك لطايف نكتة واسرارها ولا
اكشف للقناع فوجه اعجازه وقد ذكره وان الظرف اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
بافراء اي اعوان وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوز وان يتعلق بمفعلي النفي
من لا علم فاذا يتعلق بافراء لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل السارج
عبارة الفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك واما الثاني فلان استفاد من عبارة ان علم الاصول



للجنس السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استئناف جواب غسوال ينشاء من الكلام
 السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف غرضه الاجازة ثابت لهذا العلم كان فطنة ^{فطن} ان يقال هل
 يمكن لواحد من العلماء لقواعد العلم البلاغة ان يدرك وجه الاجازة بكما حقيقة مهارته في العلمين فقا
 لا يمكن ذلك لا متناع الاضاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسرارها دون منها وما لم يدون
 سوا كانت تلك الاضاطة بطريق الكسب لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم القواعد علم هذا
 الفن ^{الفن} تحت علم الله الشامل فلهذا في قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط لقواعد الفنون
 لا رباب السليقة حتى لا يستقيم تفرع قوله فلا يدخل على ما قبله ولا تقرّب وان كان الحق عدم دخوله
 تحت علم ايضا ذلك ان يجعل منشاء السؤال المقدر مجموع ما ذكر في الامر من وهو ان كمال الكشف
 لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقدم هكذا بل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب
 دون ان يدرك وجه الاجازة بحقيقة مهارته في علم البلاغة او سليقة ويجعل الجواب في
 الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لا متناع الاضاطة يصح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب
 البلاغة السليقة يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها سليقتهم
 في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفصيلها كما صرح به الفاضل المحيى في شرح
 قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطيعون على ان المجاز المبع
 من الحقيقة فان قدرت في قوله لا متناع الاضاطة بهذا العلم مضافا الى لطايف هذا العلم اي اللطائف
 والخواص المستفادة منه فالامراض فعل هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن ^{الح}
 حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هل انعمت فيما سبق عدم التقرّب في المعارض الاحوال
 ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشاء السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهبت اليه
 المحثيون بقيهمنا بحثان الاول ان المعنوم من كلامه لو حصل الاضاطة بهذا العلم لغير علم ^{العنوب}

العوائد



لما يقرب به الى الله تعالى وقيل هو في الاصل مصدر استعمال في المفعول اما هموز من القرء بمعنى
 الجمع سمي به لانه جمع الكلمات اولاً لانه لجميع الحقائق والاحكام واما غير هموز من قرئت انما في كوض
 جمعة او من القرء بمعنى الضيافة والقرن قارب به الله للهموز وقيل فعال في المقارنة لما هموز في اللفظ
 الفصح بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني القرآن جعل ولا يبعث المفعول اليه المفعول
 ثم نقل اليه المجموع المتداول في الكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بينا عليه السلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه
 باقياً على معناه المصدر مري ثم المراد بقوله جعل اسماً للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بيان الشخص الذي جعل
 لفظ القرآن علامة بذكر ما يعينه ويكشف في تعيينه العهد في كلامي الكلام والنبي لكونها معهودين عند
 المسلمين وليس المراد بتعيين ما بهما القرآن حتي يجب ان يزيد ويقول المنقول عنه بالتواتر المكشوف
 في المصاحف كما في شرح الكشاف **قوله** ونظمه تاليفاً كما يتراءى النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك
 وفي الاصطلاح تاليف الكلمات وكل مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب مقتضى العقل وقيل
 الالفاظ المترتبة المسوقة المعبرة دلالته على ما يقتضيه العقل والاول نسب المعنى اللغوي ولهذا
 السابح وقد يطلق على مطلق التركيب المقيد لاصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى
 اللفظ **قوله** على حسب مقتضى العقل في المصاحف ليكن عملاً بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكل
 اذا كان مجزئاً بحرف الجوف السمين فهنا مفتوحه والافني ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الوجه
 الاول **قوله** فلندا اختار النظم على اللفظ اي لكون ما بين اللفظ والمعنى ملحوظ في النظم وفي التجاز
 ايضا وقد يقال انما اختار عليه احتراماً من سوء الادب اذا المعنى الاصل للفظ هو الرمي والاستقاط والتلف
 الشعر ليس معناه اصلياً للنظم حتي يوجد فيه ايضاً ذلك بل متفرع عليه كعني الكلام للفظ **قوله** ولا
 في استعارة لطيفة واشارة الي كلمة كالدور يحتمل الاستعارة ان يكون مكينه بان نسبة الكلمات في
 الكلف النفس بالدرج ويثبت النظم لما تحبباً وان يكون مصرحاً بان نسبة ترتيب الكلمات في النظم

تعريف



ترتيب المدر في السلك ويطبق النظم الموضوع المشبه على المشبه به ووجه اللطافة اما
 لوجهين على ان يكون قوله لطيفة وصفاً مقيداً او ما في الاستعارة مطلقاً فإفادة المبالغة
 بادعاء ان المشبه عن المشبه به على ان يكون وصفاً مادحاً وتضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدر
 على ان يكون قوله وإشارة الى محله اخرج بيانا لوجه اللطافة لا إشارة الى غاية زائدة كافي التوجيه
 ويكون الوصف المذكور مقيداً كافي **الاول قوله** وكان القسم الثالث عطف على مدح المادح
 في قوله من فتاح العلوم للتبعض او ابتداء حال من صير عظم وانما لم يجعله حالاً لاسم كان لما لم
 من ان علم الخويباء وفيه نوع اشعار بان اعظميته لكونه من تصنيف هذا الفاضل ففيه تقييد للسكا
قوله تخدم الله بغير ان يقنع السيف اي جعله في ص غم اي في غلافه وحاصل المعنى ستر الله
 ذنوبه وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف بالعمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما لا
 فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيان لما الزمان يكون هو
 كتاباً لان افعال التفضيل منها اعني اعظم فرحلة ما اصنف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت
 الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو ما يصدق عليه بعض المصنف يرشد كانه قولهم هو الكتاب **الاول**
 في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب
 ما يعنى الحقيقة اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض **قوله** ممة فاعظم لان المشهور وان
 كان فيرد لا اعلى ان يقع القسم الثالث مما اشتهر عن الاقوام وتقرر لدى الخواصر والعوام لانه لا يكون
 في نصافي المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر **قوله** من جهة
 الترتيب في اشعار بان انصاب ترتيباً على الحكمة التمسر والحكمة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو
 المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرن كما سيأتي **قوله** فكل مسئلة مراتب في دفع لما قيل
 ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبه واذا كان الكتب مشتملة عليه كما يقضي فعل التفضيل اي احسن لم
 يتصور



يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيباً ووجه الرفع ظاهر فكل ما نه ثم استمال القسم الثالث
 على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يحل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسيلة موقعها اللابق بها
 ويكون مع ذلك مستلة على زياده خصوصاً اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتمان **قوله**
 فعليك بكتب الشيخ عبد الفار عليه السلام فاعلم ان تعدي بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدي بالبا كما في عليك
 به كان بمعنى استمسك لا كما ان الباء زائدة في المفعول لتقوية لعملة كما ظنه الرضي كون كتب الشيخ مصدراً
 لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان ثبت ان يعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب تفاد
 قوة وضعفاً كما هو الظاهر اذ الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيباً فليس يتبين الشيء
 بضده كما قيل وضد ما يتبين للاشياء لتصرحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد القطع
 فتأثر لآليه **قوله** وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحريم على بيان النسخ بالكتاب كما ان التقرير بيان
 بالعبارة وليس ههنا كبر معني فلان لم يلتفت اليه ثم نقول القائل ان يقول تهذيب الكلام تنفتح وتطهر
 من المعاييب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع استماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجوا
 ان هذا بالقياس الى باقي الكتب المشهورة **قوله** متعلق بمحذوف في تفسير جميع الفائدة العامة في
 حذف الشيء ثم تفسير زيادة تمكنه في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع المحقق لنفسه ليدكون اوقع فيها ما و
 ثاب مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ماء المصدرية معه
 قلت لان ان حرف عريق في المصدرية اعترف في ذلك فرعاً اذا اخفقت في حمل الى ان اسم يقتضيه عايد
 اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في العمل وان
 كان متصلاً عليه في الاستفاد **قوله** وهو موصول الموصول اسمي وهو طالع اسم جزء الاصله و
 كالذي واخواته وصلة جملة خبرته والاكثر ان على جواز كونها امرأ وهياً قال الفاضل الرضي لا يصح
 عدم جواز ذلك قبل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر



لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر بالنهي الوصول بان المصدرية انما ياول لان بمصدر ما خوفي
 من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان ثم اوبان لا تفهم كان معناه كتبت اليه
 بالقيام او بالنهي عنه وانما فوات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات الامر في الوصول
 بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المعنى والاستقبال في الوصول بالماضي والوصول
 بالمضارع عند التقدير بالمذكور ثم ان مصدرية ثم ان المحقق من المعلقة متفق عليها مع لزوم مثل
 ذلك فيهما له من ذلك ثم ان في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذا لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا
 كان مفعولا مطلقا نحو سبقنا ومرعيا ثم ان هذا الوصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود
 اليه حرفية كما سبق ثم كون الصلة مبينة للوصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا انها تقيضا
 بكونها كشي واحد مرتب الاجزاء لترتيب معتبر بين الوصول والصلة كلا وبعضا بحيث
 لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزءه لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على
 بعض الا اذا دعي الى الفصل والوصول الحرفي فلا يجوز ان يعجبني ان زيد اضربت لا نرفع ما
 في تاويل المصدر في طلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز ان يعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما
 لا يجوز تقدم نفس الصلة على الوصول لا يجوز تقدم معمولها لان مرتبة للعامل قبل مرتبة
 فيلزم تقدم الصلة على الوصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء كمتقدم
 من الشيء المرتب الاجزاء عليه فيه تسامح لانا الجزء لا يتقدم في المفروض على الشيء المرتب الاجزاء بل
 انما يتقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الآخر فالوجه ان يوقع ما قبله وانت جسيمة انه اذا قدم في
 الجزء الذي ذكره اللفظ الذي بحث بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدم
 فيلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس المتقدم على اللفظ نفسه الا
 بالتقدم على جميع اجزائه وهناك كذلك كما تحققت ونظير الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه

بين الفعلين



والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون الماويل هي حكم ذلك
 التي فيها اول بلا حله وتاويل المصدر عند العمل لاجل لان حقه ان لا يعمل بفضان
 الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظاً ومعنى كما تقر في الخوف **قوله** مع ان الظرف مما يكفيه
 راجحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعد عن العمل كمد لول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا انقروا
 في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وفي ذلك **قوله** في الظرف ههنا الحقيقة اي في الزمان و
 بدل ان الحكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفاك عنه وهو انما يستقيم فيها لان ما يقع في الزمان لا **ينفك**
 غمطاً وان انفاك عن صور خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اي الجار والمجرور لا
 لما ثبت راجحة الفعل في الظرف الحقيقة في شبه المفعول بواسطة الحرف ولي ولذا جمع الظرف مع
 الاظهار في موضع الاضمار في قوله استع في الظرف في لسانه لفظاً ايضا وقد مر اطلاق الظرف على
 شبهه وفي الاستع في شبهة الظرف على معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
 بجنون اي انت في عنك بنعمة ربك الجنون ومدلول الصيغة كقول الشاعر وما الحرب الا ما علم
 وذم **قوله** وما هو عنها بالحديث المترجم اي ما حدثني عنهما ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه
 راجحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر والعامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه
 من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما ثبت الاستع في الظرف فجاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه
 من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل المطاير فان قلت كان القياس يقدم هذا الجواب **على**
 الجواب الاول لان حاصلة منع لزوم التاويل وحاصل الاول في تسليمه فلم عكس عليه لان التاويل هو **المشهور**
 فان ذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف
 على ان المصدرية اذا كانت مصرحاً بها وليس شيء اذ لا يقرب من القول مما يكفيه راجحة من الفعل
 لان عدم مجوز تقديم ما في خبران عليها مبني على الضعف في العمل حتى يضار الى الجواز في الظرف



للكفاية راجحة الفعل في مبناء لزوم تقدم جزء من الشيء المراد لا جزاء عليه كما سبق على التوضيح
في الصورة المذكورة نفس الفعل لا راجحة **قوله** ولما اتسع في الظروف ما لم يتسع في
غيرها إما أن يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمنه معنى الفعل المتعدي أي اعتبر
فيها ما لم يعتبر في غيرها وإما أن يكون في موقع المصدر لم إلى اتسع فيها استاعلم يعتبر في غير
قوله وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة مساحدة إذ قد ذكر في الباب الثامن أن الحشو هو الزايد
لا لفائدة بحيث يكون الزايد لا متجنا كما في قوله فاورثني بكلة صداع الرأس والفلقافان الرأس
زايد إذ الصداع مفعول عنده والسطويل إن يكون اللفظ زايدا على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون
اللفظ الزايد متجنا كما في قوله والسعي قولها كذباً ومبنا فان الكذب واليمين بمعنى واحد فاعلم
لا على التعيين زايد ففسرهما بالزايد ليس بمناسبة ظاهرهما شيئا في اللفظ إلا أن يقال الزيادة فيها
شيئا في معنى الزايد كما يشعر به تمثيل المصراع للحشو المفسر بالندى في قوله ولا فضل فيها للجماعة
والندى كما هو المطر وإن كان في عبارة السارح هناك بعض سوء عند **قوله** وسجي الفرق بينهما
في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف غير باب المعاني وهو
الذي ذكرناه الآن وما ذكره هنا قبل إنما يفيد الفرق بحسب المعلوم لا الصدق فان المورد واحد وقد
يمنع بان السطويل ما ذكره هنا احصره الحشواً قد اعتبر في الأول كون الزيادة على أصل المراد دون التماثل
في الكلام لا في محله حشو وليس بتطويل إذ لا بد أن يكون أصل الكلام في محل وخصوصية لا فيه وانت حشواً
بان المراد بالزايد في الحشواً أيضاً هو الزايد على أصل المراد وهو المعبر عنه الفتن فتام **قوله**
بتو غراي يصعب وفي تفسير العقيد يكون الكلام الخ نبه على أن المصدر أعني العقيد من المصنف للمفعول
قوله قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل المقتضي للايضاح والتجريد واختار في الأول اللفظ القابل
وفي الآخر لفظ الافتقار بما إلى أن الاختصار غير الأخيرين أهم من الاختصار غير الأول وإراد بالاختصار ما

فيه



يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف المحشور على التطويل
 لكونه اتم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكسنا نظرهما في النظر لنشأتهما ما يذكر
 الاختصار لان مؤلفه مختصر ومخلصه وقدم ناظر التقييد على ناظر المحشور غاية للسمع
قوله الفتح مختصرا انما الفت اختار الفت على اختصاره مع ان مؤلفنا اختصارا له
 بان ليس مطمح نظرنا اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه **قوله**
 يتضمن ما فيه جعل القسم طرفا والقواعد بناء على ان الالفاظ في قوالب المعاني تتضمن
 باعتبار ايضا او باعتبار اسماء على الامثلة والشواهد ايضا ثم ان المراد بتضمن ما في
 الثالث من القواعد تضمن معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل
 والاستدلال وعلم العروض والقوافي ودفع المطاع عن القرآن لان هذه المباحث لو اُحق
 لعلم المعاني والبيان كما تبه عليه كلام السكاكي عندئذ وعده في هذه المباحث **قوله** وهو حكم
 كلي ينطبق عليه جزئيات بما المراد بالحكم القضية فبذلك اطلاق اسم الجزئ الذي يدور عليه كلي
 وجود او عدمه ما وبالا نطبق الاستمال وفي قوله على جزئياته حذف مضان وهو حكم ومضاه
 اليه وهو موضوع وفي قوله يستفاد احكامها يصح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها
 لام المال فيعني التعريف قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها يستفاد تلك الاحكام
 منها ومعنى استمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة الفرعية
 لجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها المعلوم موضوعها على واحد جزئيات وتلك
 الاحكام المستخرج تسمى بآج وفروعا وتلك القضية تسمى صلا والاستخراج تفرعا والمثال ما
 ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق
 على جزئياته استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظا



تلك القضية الا ان قول السامع فانه ينطبق على ان زيد اعم بلام التوجيه الاول ولا يبعد ان
 لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بسبب الفروع التي هي التباين الجزئيات الكلية في ان
 تحت الاصول كاذب راجع الجزئيات تحت كليتها ثم يطلو عليها الجزئيات مضافة الي ضمير الحكم المراد به القضية
 استعمل لصيرته فالمراد باحكام الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال **قوله** كقولنا كل حكم
 الى المنكر تحت توكيده قال السامع في شرح الفتح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غير
 مؤكده واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده والكه بمعنى ويق من غيرية مؤلف
 والظاهر ان قوله من غيرية مؤلف ابتداء كلام في بيان لغة وكده تامة بيان لغة التوكيد
 والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول في المغرب
 ان الوكالة بمعنى التوكيد ليس بثبت وهذا قرينه على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره السامع
قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم اي ذلك القول يشمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق
 موضوعه عليه **قوله** بان يق هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان
 كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم فرض صدق الكبرى تاكيدا مؤكدا وهو
 تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ويمنع لزوم تحصيل الحاصل الحال بناء على ان معنى الكبرى
 وكل كلام يقي الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التاكيد حين الاقلا يقيد وجوب
 لحوق التاكيد الى الملقى حتى يقيى خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فامل
قوله فهو اخص من الامثلة بغير تعليل ما فهم خلع تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التميز
 او كلام البلغاء نقل عن السامع انه قال لا خصية بالنظر الي انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام
 فرسحق برددون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامضاه صريح حتى
 لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريدان الاخصية منها باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح



بلا عكس على الجواز ان لا يكون الثاني من كلام فلا يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما
 يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد
 بتحقيق البان اليك في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي يقصد به الايضاح والاثبات معا
 واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر بتحقيق التباين الجزئي وهو العموم فوجه الا ان يراد من
 قوله بذكر لكذا الصلوح لان يذكر له في يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن
 تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فتارة
 خارج تحت اذ لو اراد به خارج غرضه في الامثلة والشواهد فلا دخل في الاختصاص فهو ممنوع
 وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخلها في الاختصاص لان هذين المفهومان
 ايضا مقولان بالعرض على ما تحتها الا ترى انه لو قيل الماضي الضاحك اخصر الماضي اذ
 اعتبر في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقر ذلك القيد خارج عما صدق عليه فلا دخل في الخصو
 ص **قوله** ولم آل عطف على التفت ويجوز ان يكون حالا فاعليه **قوله** من الاول وهو التقصير
 يجوز ان يكون لم آل في كلام المص على معناه الحقيقية اي اعني لم اقصر فربما جيت الى تضمينه معنى
 المنع كما في المقدي الى المفعول حتى يصار الى حذف المفعول الاول ذلك بان يكون جندا حالاً من
 فاعليه بمعنى مجتهدا ومصدرا للحال المقترنة اي لم آل مجتهدا ومجتهدا جندا اذ يفهم منهما عدم
 في الاجتهاد على ان يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالاول
 لهما راي لم اقصر جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون متمنا على النسبة الى الفاعل ويكون جندا
 فاعلا في المعنى اي لم يقصر الاجتهاد في الحقيقة بناء على اهتم صرحوا بان الفعل المسند الي
 المبتدئ في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلا فائدة الاشتقاق محالفا في التعدي
 كما اشار اليه السكاكي في قوله معنى طارعه وخطاير الفرع عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفيه نار الارض



عيوننا فان عيوننا فاعل للتبعية لا للتبعية اذ الفعل المذكور اعني لم يقصرنا لاق في الاستفاد
 للتبعية الذي بمعنى الاول لا لنفسه لا لو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان
 يتضمن الاول معنى الركن فيكون جمدا منصوبا على الجزية بمعنى جامدا وانما لم يحل الشارح عبارة
 المص على هذه الوجوه بناء على ان تعدية الفعل بتضمينه معنى المنع في نهاية السبوع فكانه رجع
 المجاز المستهور **قوله** وحذف منها المفعول الاول اما كافي الخطاب اي لم يتعدنا والامر العام
 اي لا يمنع احدنا **قوله** في تحقيقه اي المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسمة الثالث بل هو اقربا مل
قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول رفع على ان خبر مبتدأ محذوف وانصب على المصدرية
 او كماله فالفاعل او المفعول الى هذه اضافة المصدر رفع او اضافة الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر
 اي اراد المص ترتيب السكاكي في مصنفه الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافة الى الفاعل
 اضافة لما تقدم في كتب الخوفا ان الاول الكرواوي **قوله** تقريرا مفعولا لما تضمنته معنى لم
 بالغ ذكر فعلين اعني رتبة ولم بالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريرا وطلبنا وجعل كليهما مفعولا
 للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في الرفع واحدا والمراد بقوله تقريرا التقاطعية تسهيل المسائل
 فعبارة وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلها مفعولا لمجموع الفعلين عاشر الملف كما لا يخفى **قوله**
 ولو لم يؤل الفعل الرفع الى قوله بل لا مراخطين في العبارة اد في مساهلة اذ المنفعة بالغ وهو ليس
 بمؤل بما ذكر بل المؤل المجموع كما صرح به في شرح الفتح فالأظهر ان يؤل ولو لم بالغ واوجب
 بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة
 الى الرفع اللغوي ثم ان وجه الملازمة الاستفادة من قوله ولو لم بالغ او لا يخفى حتى ان الاستاد لم يطلع
 عليه فاعترض عليه الشارح بان اللزوم الاستفادة من النظرية ثم وقد ذكر الشارح نفسه في شرح الفتح
 وغير ذلك من كتب الشارح ان القيد في مثله قيد يتوجه الى اللفظ فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التأويل



بالمثبت كما في لما شئت اغتراراً واجيب عنه بأنه قد قرئ كتب الخوان المفعول لاجله انا نصب
 اذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلق ومقارنا فيفهم منه ان فاعل الفعل وفاعل المفعول يجب ان
 يكون واحداً فلو لم يأت الفعل النفي مهتماً بالمثبت كتركت او نقيت او ما يؤذي مؤداهما كان
 مضمون الكلام استثناء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب نفي لانه فعل المقرب والاستثناء ليس
 فعلاً فنتجى اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولاً ثم دخول النفي عليه ثانياً ويلزم المحذور المذكور وهذا
 الجواب بمغزى التحقيق لا يتنايه على كون القيد مفعولاً منصوباً وقد اشار الشارح في شرح الفقاه
 في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا البناء جارٍ في كل مقام توجه القيد في النفي فالتحقيق
 الذي لا تحيد عنه ان يقى معنى حرف النفي لا يكون صالحاً لان يقيد بشئ لمضمونه ملاحظة القيد فحينئذ
 موصوفاً بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة المتبعية بان الحروف لا تصلح
 للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا
 في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اوليا الفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث في اللفظ اللبيبي فيمكن
 يكون هذا الكلام مبنيّاً عليه بهذا التوجيه ان دفع اعراض اعراض بعض الفضلاء بان التاويل من تركيب لا يحيد
 نفعاً لا يقتضيه ان يتوجه التركيب الى ذكر القيد الزايد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على
 المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزايد وعكسه امران مفوضان الى النفا
 عن ان المبالغ اذا لم ياول الفعل المثبت يقين توجه النفي الى القيد لما عرفت فعدم قابلية معنى الحرف للقيد
 واذا اولى يحمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح
 بالنظر الى المتبادر والشايع والا فالمنع قد يكون راجعاً الى القيد والقيد جميعاً كما في قوله تعالى وما للظالمين
 من حيم ولا يستقيم يطاع الى الاستفاعة ولا طاعة ويغزى ذكر وقد توجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي
 القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون الى لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار



البتة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدم فظهور ذلك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيداً للنفع
 يستعمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح في شرح الكشاف اذا دخل على كلام فيه تقييداً فممن
 العيان في الشرح نستعمل ان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد ولا ثم النفع والاستفاء في كلية هذه القاء
 نعم لاعتبار النفي ولا ثم القيد كان الامر بالعكس **قوله** وان يقع له خصوصاً يحتمل ان يكون الظرف
 اعني لم خسر النفع على ان يكون الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصبر ومرت كما ذكره الفاضل الرضوي في امانا
 وخصوصاً بمعنى خاص لا من غير يقع الراجع الى حكم النفي ان يصير حكم النفي ثانياً للقيد خاصاً به ويحتمل
 العكس يجوز ان يكون على الاول خصوصاً نفعاً على المصدرية باقياً على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد
 خصوصاً **قوله** مثلاً اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفياً للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين
 على الحالة من القوم بمعنى مجتبعين اذ لو كان مرفوعاً كما في اكر النسخة التي رايتها كان تأكيداً لا يدري على
 الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث المسند اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل
 الفعل ومن الزمان لم يظهر ايضاً فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس
 المقيد به والا لكان اجمعون تاسيساً لا تأكيداً فلا تفاوت في العود في سوار جمع في كلوة من النفي
 الى القيد ام الى المقيد فندبر **قوله** لهذا فرط المص الا فرط التجاوز والحد ويقابله وفي المثال الجاهل
 اما مفراط ومفراط **قوله** وتلو مجاًثنا وبعيرنا ثالثاً ذكر الشارح في البيان ناقلاً عن
 غصاحب الكشاف ان التعريض ان يذكر شيئاً يدل به على شيء لم يذكر كما يقول المحتاج للمحتاج التي ^{حيث}
 لا سلم عليك فكان اتمام الكلام الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما
 يريد فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث يعين منه ثم التلويح حيث قال قابلاً للام
 مفتقراً الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح من ذلك **قوله** الى ذلك المذكور من القوام
 وغيرها اول القواعد والستوامد والامثلة بالمذكور لمتصفح الاشارة اليها بذكر افرادها وتذكير



قوله ولقد أعجب أي إني بما مر عجبا أي حسن وجهه الاستحسان ما فيه من حفظ الكتاب
 حيث نسب الزيادة إلى خصايصه وشأن الزوائد أن يحذف **قوله** وسبب تلخيص المفتاح
 لأنه تلخيص عظيم إخراج **قوله** إذا لم يجر مقتضى التخصيص قال بعض العلماء ويجوز أن يكون ^{التقديم}
 للتخصيص الحقيقي بأن يكون معناه أنا أسأل الله لا غيره لأن ما الفت لا يصلح أن يلتفت إليه ^{غيره}
 فضلا عن أن يقال المنفع به فيكون المراد استحقاق مؤلفه ويجوز أن يكون القصر ضائفا
 أي أنا أسأل الله لا معارضي ولا هتادي فاعلم الزمان وكلاما ليس بي أمالا ولا استحقاقا
 مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحية لأن يلتفت إليه غير مناسب إلا أسلفه فمذموم ^{جميعه} فخصه
 على المفتاح لا بتكلف وأما الباقي فلأنه ليس ههنا فيعتقد شركة معارضة وحسب في المسو
 حتى يحتاج إلى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك أيضا ظاهر **قوله** ولا للتقوي قيل عليه
 أن يكون التقديم لقصد التقوي إشارة إلى أنه على رجاء الأجابه فراسه أو يرجو أن يتم عمله ولا
 سعيه في توحيده باقعه وجميعه مع ما فيه من الأيماء إلى أن لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل
 الله الاستغفار به **قوله** فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال أن يكون الحمل قيد
 الأفعال في التأليف وما عطف عليه **قوله** فإني بالاسمية ولو إني بالفعلية كان العطف اطر وان
 اختلفت الكلمتان في المعنى والمضارعة لقصد الاستمرار المحمدي في المعطوف غير النابت المعطوف عليه
 واعترض عليه بأن ما جعل الواو للحال جعل الجملة حالية في الحاجة إلى الواو ولا إلى المسند إليه المقدم بل
 أن يؤتى أسأل الله تعالى والجواب أن قصد الاستيفاء في أقرب ما يحصل الغرض المذكور ولا كذا كروم العطف
 في الاسمية كما لا يخفى لا يؤتى لا يجوز كون الواو للاغراض لا ناقول وقوي في آخر الكلام مذموم ضعيف
 قيل لا يلزم من استغناء مقتضى التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز أن يكون المراد
 بيان موصوفة المسند إليه بمضمون الجود ونوعية الجزاء كما قيل في الفرق بين الزاهد وشرب وبي



ليشرب الزايم قلت قوله انا اسأل ان شاء الله لسؤال لا اخبار غرضه ان يدرك ولو سلم فاي داع الى
اعتبار ذلك اذ ليس للكلام في بيان حال المص بل في بيان افعاله مثل التاليف والرتيب والتسميد
والسؤال **قوله** حاله ان ينفع قتل المجرم والمجوع والتقدير اسأل الله لا تنفع به كايضا من فضله ^{لحال}
بين لهية المفعول العامل فيها اسأل وليس فيه تعذر لما في خبر ان المصدر يرتفع **قوله**
اي محسبي وكافي يريد ان المحسب يعني المحسب سبق بيانه في او اخر شرح الديباجة ثم المراد من
قوله محسب اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية في جميع
المهمات ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اياك نستعين اي الاحسن ان يراد الاستعانة
بتوفيق الله سبحانه على أداء العبادة ليلاليم الكلام **قوله** فيعلم هذا كان الانسب لبيان التعليل
الذي يتضمنه الاستئناف المؤكده بان المعلق الذي هو سؤال المنفع منه يتبع **قوله** كما صرح به صاحب
الفتح وغيره اي في قسم المحموم المحموم الى المعلق بخلافه ما ذكره المستور في ان المحموم ما يستد
والان شاء خبره مقدم او خبر مستداه محذوف **قوله** ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار
الي قوله لكنه في الحقيقة فرع عطف الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في او ابل
بحث الاشياء ستعان فرسوخ الفتح ان يوق ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لكن
لا يصح مهمنا وانما يصح او يحسن اذ الم يكن في الحقيقة فرع عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة
ليح ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد تقع الاموقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه مجمل
قالا ولكن ليسا بجديرين بل هما للاستدراك لهما واقعان موقع الجز والجز مقدّر حسب ما يقتضيه
المقام وان لم يكن المقدّر عين المذكور كما يقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا
عنده وانما يكون عنده غناء ولو لم يكن مجيلا الا انه مجمل وقس على هذا ثم قد يحجب غرض
لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعبر عطف القضية على القضية بدون ^{حظة}

الاحبار به والانشائية وفيه نظر ليصح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاك
 لا يسلان ما ذكر بل هو وجه قوي حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله ^{فان} لم تفعلوا ^{تفعلوا} ولن
 الى قوله وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ويعدون ان معطوفاً عليه انشاء فلا وجه لرفع اعتراض
 الشارح من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق في مثل هذا التركيب مطلقاً كيف وقد
 اليه في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تكذبوا بآيات ربنا الى جواز
 الاحبار على الانشاء اقتضاه المقام وفي المباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القضية على
 القضية واستحسنه ونص في اصول المسند على جواز ليست زيدا قائم وعمرو منطلق ^{يعطف}
 الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرد مطلقاً وانما مقصوده الاعتراض
 على المص بهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح فان رد هذا التركيب مطلقاً غير مستقيم كيف قد
 يظهر في القرآن حيث قال الله تعالى وما يؤمنهم منكم ويؤمن المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحيى
 قول الشارح لكنه في الحقيقة ان ذلك جائز في الحمل التي لها محل من الاعراب وقال وكفالة حجة قاطعة
 على جوازه قوله تعالى قالوا احسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصاً بالحمل المحكي بعد القول
 اذ لا يشك في صحة قوله في حسن قولك زيدا بوجه صالح وما انسخه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده
 بحث اما اولاً فلجواز ان يقدّر في المعطوف فعل بغيره ذكر في المعطوف عليه اي قالوا احسبنا الله
 نعم الوكيل او مبتداء اي قالوا احسبنا الله ونعم الوكيل في وجود هذين الاحتمالين الظاهرين ^{كيف}
 يكون ما ذكره قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاحبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف
 لكن كون الجملة قاطعة بهذا التقدير محل تأمل اويق من هذه الزامية والمقصود بها تنكيت الشارح و
 في قوله وكفالك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقارن ^{لنقدري} ولما جرد
 في الآية فليجرب في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض واما ثانياً فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في



الانشائية الواقعة جمل لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشائية على الاخبار
 ايضا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس محكي جيب من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على
 المفرد بل من عطف المفرد الذي يتعلق جملة على الانشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال يصح عطف
 الانشائية على الاخبارية ظاهرا المكفاية في توجيه التركيب الذي استصعبه السارح فتأمل و
 على المحكي ايضا باحتمال ان يكون الواو زائدا محكي وما نقل عنه خرافة لا مجال للعطف في الابتداء بل بعيد
 ولا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظه قولنا بل مجرد ان فيه تقدير بلا ضرورة واحدة
 فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان يكون الانشائية خبرا يقيضه التقدير كونه عند
 كان كلفا مشددا ثم الاحتمالات المذكورة موجودة في توجيه التركيب من محل الواو المذكورة على
 الاعتراض وادعاء ان قوله وهو جيب انشاء كقولنا الحمد لله على رأي وان المعطوف عليه لقوله
 نعم الوكيل قوله وانا اسأل الله وبي جملة هالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه
 وامثال هذا قد لها نال الجبائي وغرم مؤثها واذ ليس في ذكر فائدة زائدة فيها حرجي ان لا يشغل
 بتفصيلها وقد ينقل غر السارح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب ولكن ان
 الذوق السليم يفهم من عبارة السارح نوع في التركيب انه اعلم **قوله** على رأي اشار الى ما قيل ان
 قوله وجعل الليل سكنا قال بتقدير قد او عطف على جملة فابق الاصباح لانه بتقدير هو فالق ^{صباح} الا
قوله او ان الشروع في القص في الصباح الاوان العين والجمع او زنه كزمان وازمنه والاظهر ان ^{المراد}
 بالقصود مقصود الكتاب ولهذا دخل المقدم فيه مع اخراجها عن مقصود العلم دأينا والمراد
 من المختصر في قوله رتب المختصر من المقصود فلا ينبغي في الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما
 البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما في البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر **قوله** في
 المقدمة اخرى في التقسيم لكونه معنوم معدميا وقد مر في البيان بما لبسطه بالنسبة الى السؤال الاول



لا شمالة على اقسام **قوله** عن الخطا في تادية المراد لم يذكر قيد الجرح الاحترار عن التقييد المعنوي
 اعتمادا على المبالغة او على الشهرة او لان ذلك الخطا في كيفية التادية لا فيها هو ما يعرف به وجوه
 التحسين ثم لم لا يجوز غير الاسلوب بنيتها على وجوه فائدة البديع **قوله** وعليه منع ظاهرا
 يدفع بالاستقراء تقرير المنع ان قول والافه هو ما يعرف به وجوه التحسين ثم لم لا يجوز ان يكون
 آخر وتقرير الدفع اننا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم ان
 السارج جوهري في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمول على معناه الاصطلاحي
 وهو ابحاث حكم كلي لنبوته في جزئياته وروية الشريف باله ان الاستقراء العربي استدلالا بالحكام
 على حكم الكل والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لاننا لا نجعل الاستقراء
 دليل نفس القسمة فانها فرقتيل التصور والاعلاق لادب الدليل ايضا كما هو معترف به بل يجعله
 انحصارا المقسم في الاقسام وهو فرقتيل المقسم المنقسم الى ابدهي والنظري وكان معرفة احكام
 الاقسام وتعيينها الى المقسم لا ينافي الا بعد حصول الاقسام كذلك حصرت فيها **قوله** والحق ان
 الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المص قال في اواخر الايضاح بعد ذكر الحسنات هذا
 ما يتيسر باذن الله تعالى جمعه وتحريره فاصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض
 المصنفين منها ما يتعين اسماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام
 واما لعدم جده واه لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن
 ومنها ما لا باس بذكره لا شمالة على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان ففقدنا فيها فصلين
 ختمتا الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه فصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكره
 الخاتمة قسما لما يتعين اسماله لثبت احد الامرين فيبين بذلك ان ما ذكره في الخاتمة داخل في الفن
 المتعلق بالبلاغة ومراجع الى تحسين الكلام البليغ والايضاح اسماله وليس راجعا الى المحسنة الذاتية



بل الى العرضية وهو المبدع **قوله** صار كل منها معهودا فغرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول
 مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والالهي الحول في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطا في تادية
 المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعدهما جري الفن الاول فحراما سوفا
 للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو لم يذكر الضمني في الاول لقرب العهد كما فعل صاحب المفتاح
 كان اظهر ثم معنى الكلام على كفاية الاتحاد الذي في العهد والافان المذكور فيما سبق هذا المذكور به
 لا الفن الاول مثلا وقد يقال ساء على كفاية الذكر التقدير في العهد لخارجي لما انجر كلامه في واخر
 المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة فهم السامع اجمالا بقرينة المعارف غرار باب الرضا ^{نصف}
 ان هناك فنونا ثلاثة وما يجري مجراها يقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان ^{بعض}
 تلك الفنون يقع اولها ايضا الا ان لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غير اذ التقديم الذكر
 في بيان الانحصار لا يفيد التقديم في الترتيب لا ترى ان الشارح قدّم في بيان وجه الانحصار ما كان ^{المقاصد}
 على المقدمة مع تاجم في الترتيب فاذا المصد لا يقول الفن الاول في علم المعاني فعلم بهذا التقرير
 ان كلامه في اجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيادة حول فلو قلت فاللعوب لا زمة في الفن
 الثالث الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة والسند بعد العهد **قوله** في بيان معنى
 الفضايلة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح **قوله**
 وانحصار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما
 يتصل به ذلك معطوف على بيان معنى الفضايلة والبلاغة وذكر اشارة الى البيان والمراد به بيان ^{النسبة}
 بين العيينين وبيان ان مرجع البلاغة ما ذا او غيرهما **قوله** ما حوزة من مقدمة الجبشاي منقول
 عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقول لا فرق بينهما والتايعا ما عرف في اللفظ الحقيقة من الوجهين
 فهنا ثلاثة احتمالات وظاهر كلام الزمخشري في الفايق مشعر بالشا في حيث قال المقدمة لجماعة التي

ط
الفن

الامر به

مقدم



تقدم الجيش فقدم بمعنى تقدم وقد استعمل اول كل شي فيقول مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف
وكلام العرب يستعمل الثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
بالكسر وكلام الشارع محمول على احد الاحتمالين الاول قطعاً ثم المقدمة قد يجعل فقدم المتعدي
لان هذه الطائفة لا تسمى لها على سبيل التقديم كما هنا تقدم نفسها او لا فادتها البصيرة تقدم من
عرفها على من لم يعرفها **قوله** لما يتوقف عليه مسأله في شرعاً كما صرح به في المختصر والابطال ^{طرد}
بالمبادي **قوله** كمعرفة هذه وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور
والتصديق فيكون في احد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال
الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذا جعل هذه الامور
في شرح الرسالة فرمقدمة الكتاب مقدمة العلم ونفي التعميم لتوقف عليها واملا على رايه فليس مقدمة
العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ولما اطعن الشريف فيه بلزوم ما مر به عنه وهو
الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكليف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلامه كما
وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة
في كذا وكذا والافلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف
عليه الشرع مطلقاً **قوله** لطائفة من كلام الحق قال صاحب الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقلاً ثلاثاً واربعه وهي صنفه غالبه كما هنا الجماعة لحافه حور ^{الشيء}
وذكر في اوائل سورة البقرة ان الطائفة اسم لجماعة يطوف الشيء ويحيط به واقلاً اثنان او ثلث
وغرباً هذا الواحد في افرقة وهذا فسر ابن عباس قوله تعالى فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه
اسم لقطعة من الشيء واحداً كان او اكثر وقيل لانه مفرداً تضمنت اليه علامة الجماعة اعني التافروعي ^{المعنيان}
واطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا الموضع الذي لا ينسب بالارادة ههنا والمراد من الكلام

في
والافلا يمنع



اللفظ لا العطف على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ
 فاما بتقدير مضاف اي ذوات امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى يجوز كما في العلاقة
 بينهما مع ان مصبب العرض هناك دفع اشكال التوقف فقط لا الطرفية ايضا وما ذكره كاف
 في دفعه و باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المؤكدة واراد ذواتها والمقترنة في كل
 ما سبق فاشارة ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها اللفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة
 الكتاب عبارة عن اللفاظ يلزم الحذف في قوله لا ارتباط لها اي بمعانيها اذا المقاصد ^{تت} انما
 بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة وقوله
 قوله واستفادتها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتباط الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني
 طائفة ولي قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن اللفاظ وطريق
 الافادة والاستفادة لما كانت هي اللفاظ لم يحجج الى ان يقدم مضاف في المواضع المذكورة هذا
 ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف مقصده من دفع الكا
 نه اشكال ايضا وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم لا يحتاج الى اطلاق الفهم مثلا على
 جزء من الكتاب اليهما مع وجوده على ما نهت عليه من نقل الكتابين واسد اعلم والقول بان تسمية
 اللفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم هيته يكون في تسمية الدال
 باسم المدلول مرتبا يمنع بان قد يكون مولانا عضد الملة والدين الموقفا لا في المقدمات والزمنا
 ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس
 العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على ذواتها من اوقدا عرض بعض الافاضل بان ^ن اعتر
 مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسألة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة او
 بطلان الكتاب ذلك ان تقول بعد تسليم بطلان الدالزم على تقدير تحقق الارتباط المتبادر من التعر

ان لا يكون



يلزم طرفية الشيء لنفسه **قوله** لا فائدة في ذكره الا الاطناب والمراد من الاطناب معناه اللغوي
 اعني التطويل والكلام من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
 الموت الا اولى **قوله** ينبغي غرابا به والظاهر العطف بفسر وفي العبار اشعار بان مدار
 تركيب المضاعفة على الظهور كما ذكر صاحب الكشاف في الفتح واما كون معناه نفس الظهور ففيه تردد لان
 المهور من الصلح عدم القطع في ذلك حيث قال في المحرر بالضم مضاعفة جازت لغته حتى لا يلحق
 وافصح العجم اذا تكلم بالعربية وافصح الساء اذا انقطع لسانها وخلص لسانها وقدا فصح اللين اذا ذاب
 اللين وافصح الصبح اذا ابداء صوته وكل وافصح مفعله وافصح الرجل فركا اذا خرج منه ثم كلامه وقوله
 السارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول السارح
 الى ذكر ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق الساء واخر العدي في اللازم فاي راد الفا
 المحيية من المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا
 تفسيريا بالانطلاق بقرينة السياق وكلام السارح في شرح المفصاح يشعر بان معناه الامر العدي
 قال في تفسير الصناعات هو قولهم فصح العجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجاءت ولم يلحق واصلة من فصح
 اللين اذا اخذت رغوته فذهب لباؤها **قوله** يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما
 يقابل الكلام وفيه تاويل لان المصريح بان البلاغة يوصفها الاخران فقط وعدم انصاف المركب
 التقييد بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحيية رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج
 في تعريف مضاعفة المفرد الى شيئا اخر بحيث لا بد منها فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد
 يتناول الاعلام المركبة مع عدم جواز اشتغالها على تضافر الكلمات كما مدح مدحها اذا سمى فالاحتياج
 باقي ويمكن ان يقال لا يتم ان امده امده اذا سمى به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تضافر الكلمات
 كل منهما بمنزلة حرفي المباني عروج وعند المحققين اذا لا يقصد به في هذا الموضع معنى ايضا **قوله**

وقصيدة فصيحته في النظم القصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر يقصد بحدودها وتهديتها
 والتأعلي ما عرف في نظائره من الوجهين ومن القصد وهو الخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا
 اخرج فرفقت لسمته فموجها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والعنث الذي منه والتألول^{حدة}
 وقيل القصيدة من قصدت الكلام اي انقطعت **قوله** كابت نصيح الكتاب يقال في العرف لا انشاء
 النشر والشعر للنظم **قوله** ولم يسمع كلمة بليغة قبل عليها الدلائل لا يطابق الدعوي اذا لا يلزم من عدم
 وصف الكلمة عدم وصف المركب المتعدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازاً بقرينة
 السياق فيتناول المركبات المتعديّة **قوله** واعلم انه لما كانت الفصاحة التي توطئة لرفع
 الاعراض الذي ذكره بقوله وقد لا يتوجه الاعراض الا ان لا ينسب في وان يذكر قوله وكذلك
 البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في جنس الشرط قريباً للشرط الاول ونقول ان
 الجواب جزم المص بان الفصح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة هي التي بني عليها الشارح الحكم
 بالشاعر في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للعين اللغوية الذي ذكره الشارح فان تم لم درست
 ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين الجريان
 عليها افراداً وتركيباً فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التأليف ولو ادرج الجريان على القوانين
 في كلفة الاستعمال كان انشبه بهوله وقد علوا حيث انصرفية على كلفة الاستعمال **قوله** وقد علوا
 ان الالفاظ لا قيل ولا بد ان يضم الي قوله وقد علوا وعلم المص ايضاً لان علمه لا يكون سبباً لجزم المص
 لان علمه لا يكون سبباً ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعه **قوله** وقد سأل في تفسير الفصاحة
 بالخلوص نقل عنان وجهه كون الخلوص لازماً غير محمول لكون الفصاحة وجودية واخلوص
 فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصح هو الخالص واما استقام في لفظ القصد بالمبالغة
 وادعوا كونهما نفس الخلوص ومردده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لا امتناع التعريف

انقصت



كما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ويجوز صدق التعريفات على الوجوديات
كما في قولنا البياض لا سواد ويمنع وجودية الغضاه بل كونها عبارة عن الخلو من سبب بالمعنى اللغوي
واجب غرا لا بان كتب الادب مشحونة بالتعريف بالمباين لا غرض منها تعريف علم المعاني بالمتبع كما
في الغضاه والعرض ايضا من المتعفين على جواهره وغر الثاني بان مراد الشارح في احوال التفسير ولا
شك في عدم جواز حمل العدم على الوجودي بطريق التفسير بان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي
الموجود وبالعدم في المعدوم لا ما حصل السبب جزءا من مفهومه ولا شكا ان المعدوم لا يصح حله
على الوجود لا تخاف قضاة احوال الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقضة لانه ان
اريد بالاسود عدم السواد فهو لا يحمل على السواد لبياض لان البياض لا يكون فردا للعدم
وان اريد به معنى غير فلوليس بعد في قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من لم يزل في صناعة العربية
ان اللفظ اذا وصف بالفضاضة وقيل في هذا اللفظ فضاضة يراد ان فيه سلاسة وجرالة
وما يوردي معناه لا مجرد انه ليست فيه نقبضة كت وكث وان كان الثاني لانه لا اول و
على الاول ان المجاز انما يتربك في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والحجة
في الموضع المذكور من شرحهما للفضاضة والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفضاضة
ما ذا هي بيني على ذلك تسامح في ذلك بالتفسير بالخلوص كيف والمدعي انها عين الخلو من وبهمله
لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل هذا المجاز لاجل اننا قصدنا من التعريف على الثاني ان قوله وان
صح ان الفصيح هو الفا الصيا في غرض احوال على ما ذكر كما لا يخفى وعلى الثالث انه لا خلاف في جواز
حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف احوال كون التعابير ^{مفهوم}
متحد في ذاتها بمعنى ان ما صدق عليه ذات واحدة وهو اصدق المعنومات العدمية على الوجوديات
الخارجية مما لا يشبهه فيه **قوله** لكونه لازما لتعليل التفسير **قوله** ستهيلا لا امر بتعليل التسامح **قوله**



العلة الاولى في تعليل للنساج والثانية تعليل له ايضا بلا حطة التعليل الاول والمعنى اي النساج
 المبني على التفسير بالانهم سببه تسهيل الامر وذلك ان تقول العلة الاولى علة الحكم بالنساج والثانية
 لنفس النساج ثم وجه التسهيل في التفسير بالانهم المذكور ان معرفة الخلو ص على الغرابه يحصل
 بمطابقة باب في ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلو ص عن مخالفة القياس يحصل بمطابقة مختصر
 من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدروبين العربيا فتحتاج الى تتبع تراكيب احاد الاعراب
 المختص المندرجة جدا ولا يخفى ان الثاني في شق **قوله** ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة
 المراد من اللغة الصفة اذ قد يطلق عليها ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة مرجوعا
 الى القياس المستنبط من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما سنذكر فيما بعد واما
 لم يتعرض لرجع التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحد وهو سلامة
قوله كما انها حقيقتان مختلفتان يحتمل التبيين بان يكون التبيين لا اتحاد في الحقيقة فجزء ما به
 الكون المذكور كما هو الظاهر في كلامه مهمنا ونفس السلامه في الامور المذكورة كما اشار اليه في
 المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله انهم جمع الحقائق المختلفة لاسيما في ما ذكرناه لان
 ان جمع الحقائق المختلفة متعذر فلذا ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة
 الكلام وهما في الفصاحة باقتسامها السلك والبلاغة تقسمها **قوله** لان اطلاق الفصاحة
 تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى
 توضيح لتعذر توهم تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية
 اذ لا احتياج الى الاستدلال وكيف العرف المطلق فيما لا مطلق فيه **قوله** لمعان محصور لما قبل
 الظاهر ان يقول المعنى المحصور اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج
 الى ذلك اذ لا يعد في ان يقال لبلاغة لمعان وتفسيره بتفسير يكون محصورها ومرجعها شيئا او



قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفضاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد
 قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا وقد يوجد بين
 قدر مشترك كالجسمية والجوهرية في العين مثلا **قوله** نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون تردد في
 ذلك ويحتمل ان يكون جزءا بعدد وان كونه مشتركا لفظيا بينه على الظاهر واعلم ان يراد بتعدد
 جمع الحقايق المختلفة في تعريف الحقايق واحد تعذر ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل
 من مختلف الحقايق المندرجة تحتها لانه يتعذر تعريفه بوجه يندرج تحت مختلفات الحقايق لو
 اندرج الانواع تحت تعريف الجنس الشارح اراد تعذر مطلق الجميع ولهذا قد يقول ولا يوجد
 قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحل تعذر الجميع على الوجه الاول كالياسم قوله على وجه
 يخصه ويليق به كان اظهر فاما **قوله** يطلق العين اطلاق المطلق على المشترك اللفظي
 بالنسبة الى معانيه لا اشخاص **قوله** وقد لا يتوجه الاعتراض الى قبله فاسح لان الاعتراض على
 قوله فنقول كل واحد منهما يقع صنفه بملاحظة قوله لم اجد في لا على هذا القول وهذا الاعتراض
 او مرده الخطيب البغدادي على المص في حال حيوة والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا
 في تفسير الفضاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير
 الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وبين كون الموصوف بهما السكلم وهذا كلامه ومقتضى هذا
 العبارة كما ترى ان تعريفها ساهما بهذا الوجه لم يكن معنويا من كلامهم بطريق الاشارة ايضا
 واذا كان التفسير المذكور ما اخذنا من اطلاق قائم واعتبارا بهم كان معنويا من كلامهم بطريق
 الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المص فانه المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من
 عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفها وبلغت المص لا يصلح لتعريفها ولا يشير الى
 الفرق من كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف فاطلاقهم قائم واستفادة الفرق

من اعتبارهم وان لم تقدم اعتبارهم المذكور في صدر التعريف فلا اشكال **قوله** فالقضاة
 الكاينة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للقضاة وانما لم يقدر المعلق
 كثرة مع تصريحه في شرح المفتاح ان المعروف بلام الحقيقة كالمعهود الذي يعني في حكم النكرة لان ^{القياس}
 وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساوي بخلاف المعهود الذي يعني ثم ان تقدير المعرفة ناس ^{المقام}
 كما يظهر من كلام الفاضل المحيى في الافرد لالة الظرف وقد نهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل
 المقدّر في مثله بمعنى البتوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع ^{بعض}
 صلته فان قلت القضاة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناه الا ان معناه الاصطلاحي هو
 الخلو في ولكن في المفرد ظرف الغوا متعلقاً به بذلك الاعتبار قلت ليس لك معناه مطلقاً
 بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه للملاحظة كونها بمعنى الخلو في قبل نظر تعلق الظرف به كما
 لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحيى من يجوز تعلقها بها باعتبار تضمنها معنى الخلو والكون
 كما يجوز معنى البناء في قوله تعالى وهل اتاك بناء اذ تسور والمحراب والحديث في قوله تعالى انا
 حديث ضيف ابراهيم المكي من اذ دخلوا عليه يقية ان المراد من تضييع الظرف معنى الخلو والكون
 ان كان مجرد الاتصاف ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والاجاز اعمال زيد ورجل في الظروف وان
 كان انهما مد منه باعتبار نسبتته الى محله وموصوفه فذلك النسبة اما بدلالة اللفظ نفسه او
 واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني فمنوعة ^{كها} كما نهت والاول مسلم كما في الامثلة
 المذكورة حيث نسبت البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن القضاة حاله
 غير النسبة الى موصوفها بل بنفس اللفظ والاجازة مثل الاضافة فلا وجه لقياس القضاة الى الامثلة
 المذكورة فليتام **قوله** ومخالفة القياس اللغوي انما يقال ومخالفة القياس العربي وان كان المراد
 ايماء الى منشاء القياس العربي في استقراء اللغة **قوله** لوجب نقلها على اللسان النقل بكسر التاء وتحريك



القاف ضد الحفة وهو مصدر ويتسكنه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد به هنا **قوله** هو
 المجمع هو بكسر الهمزة وفتح الحاء المعجمة وكسر الباء وفتح اللام في كلمة الصلح ان الرواية تركها تارة في
 العجم بضم العينين المهمليتين بينهما آو وباء المعجمة وقيل الثاني المجمع لحاين بمعجمتين مضمون
 وعينين مهمليتين وانما لم يذكر الميم في مثال المسافر ما هو في النهاية لانه اذا ذكر الاو في للاهتران
 مما هو في النهاية ينبغي ان يحذف عنده بالطريق الاول بخلاف لو عكس وهذا في الغرابة **قوله** جمع غدر
 في التلخيص العذيرة الملقب من الشعر ويق الشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم راسها فندبره
 لانها تعودت ان تركت فطالت **قوله** والصبر عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله
 وفرع يزين المتن اسود قائم اثبت كقوله النخل المتعكل **قوله** وقدر روي عذيرة قائم
 راجع الى الجيبه ثم الفرع الشعر العام والتمن الظهر واسود صفة لفرع وكذا قائم وهو شديد
 كالقلم والاثنت الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص قرأت البنات يأت اثنان اي كثرة
 والنف والقنوك ناسه النخل وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعكل يعني كثير الاشكال
 بكسر العين صفة للقنوك والعشكال وكذا العشكول بضم العين السماع وهو ما على البسر من
 عيدان القنوك يقال تعشك القنوك اذا كثرت ثمار نخه **قوله** الى الجاهل العليا بضم العين وا
 لقصر يثبت الا على **قوله** جمع عيصه ويحمل ان يكون جمع عقصه بكسر العين وسكون القاف
 كريمة ورهام صريح في الصالح وقدر روي بدل العقاص المذارى وهي جمع مذري وهي خشبة
 ذات اطراف يذري بها وينقي الكدس والمراد بها في البيت المشط وفي التعبير بالمذارى **قوله**
 لا يخفى **قوله** وفي الغصلة المجموعه من الشعر الغصلة بالضم لفيفه من الشعر وفي اساس البلا
 وحمل اللغة اي العصيفه غصلة تاخذها المرأة من شعرها فتكويها ثم تعقد لها حتى يسقي التواءها
 ثم ترسلها ثم سكون العين وفحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص **قوله** يعني ان



ذوايته مشددة على الرأس بجيوط فان قلت فإني بفهم هذا السند من البيت قلت يفهم في الجملي من
 مستترات خصوصاً اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم ايضاً من العقاص لان العقيصة شعراً
 عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوايب كذا في الجمل وقول الساري المجموع دون المجموع
 يشعر بما ذكره بالكل العقاص على تفصيل الساري في العداير بعد ان شئت لا يغفطه ان مراد الشاعر ان
 شعر مدروحة ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما توهم **قوله** والعرض بيان كراهة الشعر ولهذا جمع
 العقاص مع افراد المثني والرسيل بينهما على ان العقاص مع كثرتها كأنها تغيب في مثني واحد او مرسل
 فرجحة كثرتها **قوله** وزعم بعضهم ان قوله لزال ذلك النقل الزاعم هو الخالي ثم ان المشهور ان الحروف
 المهموسة هي حرف كستشكلا خصفه والمجهورة ما عداه وما عداه حرف فلم عونا وهذه الحروف تسمى الحروف
 المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب الفتح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا فدا
 اترجم وتطايث ووجه الضبط المذكور في اول بحث الجواز فشرح المفتاح للشريف **قوله** وهو
 لان البراءة المهملة التي يعني لو كان منشاء النقل ما ذكرت لكان مستشفة ايضاً ثقلاً مع انك
 معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من مستشرقات لكان ما ذكره الساري ابطالاً لا مبرزاً
 هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكساري ما لا يوجد النقل في مستشفة لان الراء المهملة وان كان
 من المجهورة الا ان مجاورة الف التي هي من حروف الزلافة انما النقل الخاص من فوق وسط الشئ
 بين ما ذكره من قد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان النقل ناشئ من اجتماع الشئ مع الف
 والزاعم يعني ان منشاء النقل هو اجتماع هذه الحروف الخمسة والحكم بذلك هو الذوق يرشد
 اليه قوله ولو قال مستشف لزال ذلك النقل لا تنفاء هذه الحروف الخمسة وفيه نظر لان ثقل
 الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها الغوص في كما لا يخفى على الذوق السليم واما المستفاد
 منه ما ذكره الساري المحقق **قوله** وغر البعيدة ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الرجوع



الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قتل العطف على معمولي عامِل
 واحد لا على الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمرو ^{من} والان قوله
 البعيد عطف على المخرج والمخرج وقوله ما هو بخلافه على قول غير متنافر ومثله سابق ^{ان}
 ثم الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بل ^{الله} قوله بلغ مثال المتنافر لكن لا
 يكون من خارج دليل على الجزء الاول من المدعي وهو ان ليس المتنافر بسبب بعد المخارج بل
 يكون ليلا اخر على الجزء الثاني وهو ان ليس ^{هنا} المتنافر بسبب بعد المخارج بل يكون دليل لا اخر
 على الجزء الثاني وهو ان ليس ^{هنا} بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من قوله بخلافه ^{علم}
 حيث وجد في البعد بالتنافر هذا لكن القول بان الم اعمد وفتح غير متنافر وقوله بلغ غير متنا
 مما لا يخلو عن اشكال **قوله** كملع اي اسرع في السيرة **قوله** لا يوجب انتفاء الكل ممكنا وجدنا
 عبارة المشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في ^{لفظة}
 الاول عن قلم النسخ المشرح او عن قلم النسخ التي وقعت في نظر الشارح لكن ينبغي ان يكل
 كلام المؤيد ايضا على ما ذكر بنقد المضاف ولا يلزم عاقل كون فضاحة الكلمة وصفا لجزء
 فضاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئتها يؤيد النسخة الاول وان الشارح حمل
 كلام المؤيد على ما يتبادر اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فضاحة الكلمات وصف
 لجزء فضاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد بها بالجزء
 نفس الكلمة وبكل فضاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء فضاحة الكلمة فضاحة الكلام فيجب
 ان يريد بالكل تلك الفضاحة لئتم التقریب قلت معنى قوله لا وصف لجزئتها ان ما ذكره التايد
 انما يتم اذا كانت فضاحة الكلمة وصفا لجزء ^{كذلك} فضاحة الكلام خارجا عن التعريف وليس ^{العربي}
 لان المؤيد ادعاه وبني عليه التايد فتأمل **قوله** لانه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي في الكلام



وأما ما يتوهم من أن الاستبرق فارسي والفسطاط رومي والمشكاة هندي مع وقوع هذه
 الكلمات في القرآن فمنوع لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يخل هذا المنع
 عن ضعف لما صح النقل عن قوله في قول الصحابة والتابعين بوقوع الالحجيز في التقى الحجاب على
 وجود الحمد في إبراهيم ونوح بادرا إلى التسليم وإشارته إلى أن عدم خروج الكلام المشتمل على
 غير العربي عن العربية ثم وإلى أن معنى قوله تعالى أنا أنزلناه قرآنا عربيا عرف بالاسلوب والنظم
 على أن الصيغة في أنزلناه قد يرجع إلى السورة باعتبار كونها قرآنا وإطلاق القرآن على بعض شائع
 ثم ينزل وسلم أن معنى الآية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى أن ذلك باعتبار
 أكثر الأجزاء فإنه يجوز أن يوصف الكلام حيث هو كل حقيقة بما هو صفة أغلب جرائره ولما كان
 هذا مظنة أن يوق فليحذر بوصف الكلام بالفصاحة حقيقة ذلك الاعتبار أيضا دفعه بأن الفرق
 ظاهرة لأن فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون غيرهما في العربية ولما استشعر أن هذا
 إنما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام أو المركب مطلقا وأما اشتراطهم فصا
 في فصاحة جملة أفراد الكلام سماه بام حاصر كالسورة مثلا في غير ثابت قال وعلى تقدير تسليم
 وبهذا الأخير تم الكلام وسقط الاحتجاج إلى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير
 في إبطال ما سبق إلى بعض الأولاد واما ما يوق أنهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة مفككة فصاحة والكلام
 يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الأخير واما اشتراطهم إلى قوله في غير ثابت ثم لكن
 اجاب على سبيل التزول **قوله** ما يعود إلى نسبة الجمل والعجز لأن تعالى أن كان عالما بعدم فصاحة
 ما أتى به ولم يقدر على إيراد الفصح لزم الثاني وإن لم يعلم أو علم وقدّر على إيراد الفصح لكنه لم يوق
 لزم الجمل في الأول والسف في الثاني وهو يتجه للجمل فيلزم الجمل على التقديرين واعتراض عليه التو
 بان اختيار الثالث ومنع لزوم السف لجواز أن يختار غير الفصح لحكمه ككون دلالة على المعنى المراد



اوضح من لالة الفصح او غرة لك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارع واستحسن
 بحاجب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقاً للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة
 بالوضوح ووجود كلمة غير فصحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز لا لتعلق
 الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزاً وهذا الجواب ليس تاماً لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة
 في فصاحة الكلام مطلقاً كما اشترنا اليه بقولنا وربما يقال مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم
 خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها **قوله** غير ظاهرة الميعة تفسير للوصفة
 كما سيصرح به الشارع وغير معني لا ولهذا انت ظاهرة **قوله** ولا مانوسه الاستعمال عادة
 للنفى المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان البغى يتعلق
 بكل من العطفين لا بالجميع فحيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم ظهور مانوسه الاستعمال
 المحلين بالفصاحة بالنظر الى الاغراب المختصين سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين **قوله**
 على ذي حية الجنة الحسنون كقوله تعالى ام به حنة ولجنة الحسن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة و
 وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفي بعض الروايات ذي حية وقيل هو المحفوظ في نسخ
 الصحاح تصحيحا والمعنى اجتماع على اجتماع علم على من لدن غنة الجنة ما جت به مرة في الصحاح بالشي
 بهج هجاء وهجاء اي ثار وهما جهم ثم يتعدى ولا يتعدى فالطرف على الاول اما لغو الباء
 للتعدية او بمعنى في او مستقر حال فاعل ما جت وهي على الثاني زائدة في المفعول ثم المراد بـ
 البرق كونه معني عليه تعجيل عن السبب بالسبب **قوله** فوثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق عليه
 بتضمين معني الاجتماع **قوله** فأتت فرلا فلات وهو الخروج **قوله** ومقلة وحاجبا
 عطف على واضح في البيت السابق وهو زمان ابدت واضحاً مفعلاً **قوله** اغرب راق وطرف ابر
 قيل ان زمان اسم امرأة والجمع بناء على ما بين النسايا والرباعيات والاغرا الابيض والبريق اللعان



والطرف العين والابرج فالابرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها خراطن والمقلة بياض
 العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة وشدة البياض **قوله** مدققا مطولا اشارة الى
 تفسير من حجار هذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسيره لا يخرج ^{استقواس}
 ايضا وربما يؤيد ذلك بما قاله حسان بن ثابت في مدح رسول الله صلى الله عليه وآله **بعيني**
 رجاء بن فرخت حاجب **ابرج** كشق النون من خط كابت **فان** التثنية بالنون ^{الممسوكة}
 اي المكوثة اما حسن باعتبار الاستقواس وانت جبر بان هذا التاييد انما يتم اذا جعل
 النون صفة كاشفة لا مقيدة لا يبرز ولا صفة للحاجب وبالحكمة قوله فان التثنية بمسوق النون
 انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتبار في الحاجب كاف ولا حاجة الى ^{عتبار}
 في الازج كما لا يخفى **قوله** اي كالسيف السريحي او كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق
 العبارة عليه على وفق العبارة القاعدة ان يقر فعل قد يجرى لشيء الشيء الى اصله نحو نمى اي
 نسبة الى يتم منسوبة الى السريحي او السراج اي بالمشابهة فوجه التخرج عند اوجه
 البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التثنية فاحده منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجرى بمعنى
 صيرورة فاعله كاصلة كفوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصلة نحو عجزت المراه
 اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله اصلة كورق الشجر اي صار كورق الشجر او ورق فسر
 على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل السريحي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما على معنى التثنية اي
 مثل احدهما وعلى الثالث الصاير ذاسراج فهو مختص بالتحريك الثاني ويرد على الوجه الثالث ^{ينبغي}
 ان يكون العبارة مسرعا على صيغة اسم الفاعل لان سرع على هذه الوجوه الثلثة لازم لا يستقيم منه اسم
 المفعول **قوله** وهذا قريب من قولهم سرع الله وجهه اشارة الى الرفع الثاني اي قوله كالسراج في البرق
 وجه القرب والفرق **قوله** وانما لم يجعل اسم مفعول منه آخ فاصل السؤال انهم لم يجعلوا



مسرعا اسم مفعول من سرح الله وجهه لئلا يكون مما يحتاج الى تخرج وجهه بعيدا حتى يكون غريبا
 وحاصل الجواب الاول انهم لم يعتبروا على استعمال سرح بمعنى تخرج في الاصل لكونه مولدا مستحدا
 من السراح فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا الولادات بقوله لاحتمال انهم
 لم يعتبروا وقوله وان يكون من مولدا وجه واحد والثاني في معنى موقع التعليل الاول ويؤيد انه
 وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد ان سرح
 وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المحصورة اعني ما يحتاج الى تخرج الوجه البعيد بان يكون
 معناه جعله كالسراح فلا يفيد جعل مسرعا من عدم كونه مما احتاج الى تخرج الوجه البعيد وقوله
 واما صاحب فخر اللغة اراد على الجواب الثاني ممكنا يجب ان يفهم المقام **قوله** ولا يقال الغرابة
 حاصل الاغراض ان الوجهية احضر من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غرض ظاهر المعنى ولا يشترط على
 تركيب بنى الطبع عند تعريف الغرابة بها تعريف بالاختصاص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم
 وانما انت عذبه في قوله فالقريب يجوز ان يكون عذبه لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير
 في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتأويل المشهور واما قوله وبما يجب قوم قوم
 فهو على حذف المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوجهية
 لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك التي
 بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى غرض طبع سليم **قوله** بل الوجهية قيد زائد لفصاحة المفرد تقرير
 وتأكيد لما سبق من عدم جنس التفسير المذكور وقوله لفصاحة المفرد متعلق بقيد والمعنى ان الوجهية
 قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلها فلا يحسن
 به غاية انه يلزم من سلبها سلبه ليس المراد انه ينبغي ان يرا في تعريف فصاحة المفرد قيد اخر وهو
 عن الوجهية حتى يرد عليها ان الخلو من الغام يستلزم الخلو عن الحاصر فلا يكون ذكره واجبا في



في الجواب بانه مبني على الاعتراض عن الخصوص وادعاء المبانيه او بان مراد المعارض انه لما كان
 هذا الوجد غير داخل في الوجود التلوي ولا عينها والخصوص عنه معتبر في مفهوم وضاحه المفرد
 فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتبار فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو اُلزم كون
 التعريف حدًا تامًا او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص زوج
 بقي ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحيه يدل على ان العبار اذا لم يكن بمعنى الوحيه بالتفسير
 المذكور كانت محله بالفصاحه وقوله وان اريد له يدل على خلاف ذلك فليتنا مل **قوله**
 لانا نقول حاصل الجواب اختيار السبق الثاني وهو ان المراد بالوحيه غير ما ذكره المعارض ^{ابطال}
 لادعاء عدم كونه محلا بالفصاحه والفقار جمع فقر وهو الوضع الخالي عن الماء والكل **قوله** ^{استعبرت}
 لالفاظ التي لم يوس استعمالها التعليق بالموصوف وما في حكمه يشعر بالعلية كما تقر عندنا
 فيستفاد من هذا الكلام ان استعان الوحيي لتلك الالفاظ بملاحظه تلك الوحيه فيتم المقصود
 ثم العبار في النسخ التي رايناها استعبرت والاضمار استعبرت بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب
 بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس للاعتبار عدم الانس في الوحيه واما ^{اعتبار}
 عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا للتفسير الوحيه ولا يفيد لزوم عدم الظهور ^{الانس}
 لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان اعتبار عدم ظهور المعنى فيها
 ليس مستفادًا من هذا الكلام المنقول بل في كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف في ^{قصد}
 قران الوحيي بطلق على غير ما ذكره المعارض **قوله** والوحيه قسمان احدهما ايضا يدل على ان الوحي
 بطلق على غير ما ذكره المعارض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحيه فلو كان المراد به ما استعمل على
 تركيب ينتفر الطبع عنه لزم استعمال القريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار القسم في الاقسام فيلزم تدا ^{حل}
 القسمين وان يعاد استعمال ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه عربيا الاستعمال الخ اما



على حذف المضاف أي ذوان يكون أو قوله ان يكون يا أول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل
أي الكاين كذا كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد رخص ابن هشام
على هذه القاعدة في ما أخرجه فيمكن على ذكر من ذكره واعلم ان مورد القسمة في قوله والو
قسمان ليس الوحي بالمعنى الذي ذكره السارح وهو غير ظاهر والمعنى ولا مانوس للاستعمال ولا
الوحي بالمعنى الذي ذكره السارح المعترض لان كلا من هذين المعنيين محل الانفصاح
مع ان احد القسمين المذكورين نضيف وهو الغريب الحسن بل اعلم منهما ولذا قال والوحي قسمان
ولم يقل وموقسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكره سابقا وهذا المعنى العام ما يكون غير
ظاهر والمعنى ولا مانوس للاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب المخلص او بالنظر الى غير
المخلص وهو اعلم مما ذكره السارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بان محل الانفصاح مطلقا هو ان يكون
غير ظاهر والمعنى ولا مانوس للاستعمال بالنظر الى الاعراب المخلص لان المعبر حال الكلمة فيا بينهم والذليل
على عموم مورد القسمة كما ذكره جعل الغريب الحسن قسما منع بصريحه بان ليس هوحي عند من هم هذا
المعنى العام غير محل الانفصاح على اطلاقه بل محل من قسمان احد هما ما ذكره في التفصيل الذي ذكره
السارح من القسم وهو الفصح في السمع والباقي هو المعنى الذي ذكره السارح فيما سبق وليس المقصود
من قوله والوحي قسمان المحصر فتدبر **قوله** مثل شربث الشربث الغليظ اليبين والرحلين
وربما وصف به الاسد وكذلك الشربث بضم الشين قال سيبويه النون والالف يعثا وراي الاعم
في معنى نحو شربث وشربث واستخر ارتفع واقطري يوما اشتد قال ابو عبيد الممطر المجتمع واقطرت
العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وفي في النظم احسن منها في التثنية قيل الضمير
راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انت الصير فلا يريد ان يقي يلزم ان يكون
غريب القرآن والحديث احسن في الشعر اعظم الليل الى ظلم خجعت اي خربت وتكشفت **قوله** وقولنا



غير ظاهرة المعنى ولأما نؤسسه الاستعمال بتفسير الوجوه شرع في المقصود وهو رد قوله
 وإن أريد بالوجهية وما ذكره سابقاً كانه نوطية لهذا الرد فإن قلت إذا كان هذا التفسير ^{حسب}
 فافيداً نوسطها في البين قلت فائدة التبيين على تزايد الغرابة والوجهية **قوله**
 ظاهر الضاد لأن الفصاحة إنما يبي باعتبار كثرة الدوران والحرمان كما يتفق وكثرة الدوران لا
 يجمع عدم الانس في الاستعمال **قوله** وما هو في حكمها أي حكم المفردات وهذا القيد لا يراج
 نحو مسلوكي بفك الادغام في تفسير المتكلمة المخالفة إذ لو لم يرد هذا القيد يلزم أن يكون مسلوكي
 وضيقاً إذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة أخرى لعدم
 فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في حقوق تمثيل القانون على حذف المضاف أي كقانون وجوب
 الاعلال في حقوق وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفاء في غير نحو عور وعور
 من العور بفتحين وهو ما باحد العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ ^{السيطان}
 أي غلب قال الوريدي هذا الباب كله يجوز أن يكلم به على الاصل كما استصاب واستصوب ^{امثالها}
 وهو قياس مطرد عندهم وقطط شر في قوله نعم سر رم رفوعة وشر في قوله تعالى تربي بشر
 كالقصر ففك الادغام فيها لا يخلل الفصاحة والطايطان يقال مخالفة القياس ان كانت اعلية
 كرفع اللبس كما في فك الادغام فطلل وشرر وامثالها فهو غير محل بالفصاحة وان كانت لمجرد
 البتة غر الواضع كما في يائي فذلك والافئ فحلة كما في اجل ومثله **قوله** وآل وما يعني
 اصلها اهل وماه بدليل اهل ومياه قلبت الهاء الفاعلي خلافاً للقياس **قوله** وما شبه ذلك
 من السواد قبل كون هذه الامثلة من السواد والساذ ما يخالف بالنظر الى القياس السابق في ^{اعتبار} الال
 فلا ينافي جعلها مندرجة بحسب القافض المتأخر فتدبر **قوله** بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية
 ولهذا اوقعه لتفسير المخالفة وإنما ضرب غير التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء السواد المتأثرة



في اللغة **قوله** الحمد لله العجل الاجل البيت للمراجز تمامه الواحد المفرد القديم ^{الاول}
 وقدر روي غيره ذلك **قوله** يثبت القياس **قوله** لا يجوز ان يكون لغيره ان عدم الادغام لم لا
 يجوز ان يكون لغيره الشعر واجيب بان أقصى ما به الجواز وهو لا يتا في انتفاء الفضا
 لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثر الدور على النسبة العرب لا من عدم جواز
 ما ارتكبه الشاعر لا ترى ان استعمال البحر في جازر قطعا الا انه محل بالفضا حجة فكذا ^{استعمال}
 الاجل جازر في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب بالخلص يحتاجون ^{استعمال} من
 امثاله كما يحتاجون من استعمال تكاء واقر نقعوا **قوله** قيل فصاحة المفرد خلوصه
 ذكره وفراهم في السمع فيه سكال وهو انه كلام ذكرهم بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ^{ايضا}
 بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه ما ذكره وفراهم في السمع
 كما سيجي وفيه نصيح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره ومنه في كلام الناس وبطل
 ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المم بان المراد بالناس المعهود ^{دون}
 فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجد مع قيد مستد ^{رك}
 يقول سلم صحت فلا اقل من جردان الاشارة كما لا يخفى وقد نقاه ايضا والجواب انه لا يقطع
 من هذا الكلام ان المم وجد تعريفها في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذها من اطلاقهم وعباراتهم
 ثم عرض على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ما خذوه وهو قول الفضا حجة عندهم يكون ^{اللفظ}
 جازيا الى اخر ما ذكره فيما سبق فاوردوا عليه انه يمنع ان يراد قيدا آخر في التعريف وهو الخلوص عن
 الكرامة في السمع وفراهم في السمع لانها بخلافه بكثره الدور فيما بينهم فنقل ابراهيم في كتابه ورده
 تيمنا للقاعدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المم في دفع اعتراض ^{خطيب}
 اليمن كما يستهد به السؤوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** لو افقه اسماء امير المؤمنين الاظهر



في العبارة ان يثق لما افقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لموضع المظهر موضع فائدة
 يعتد به ان لم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون الاستغفار قد فرغوا والقبول لم يشعر بمرح او ذرا
 والكنية ما صدر باب او ام مثلاً والاسم اعلم **قوله** لا يناد اخلت تحت العربة المفسر بالحيثية
 لم يرد دخولها تحت مفهوم العربة اذ لم يذكر في تفسير الوحيية ما يدل على بل اراد صدق
 الغريب على الكرامة في السمع لانه البقاء متحاشون غايبا فيصدق عليه انه غير مانوس لا استعمال
 فيخرج عن تعريف الضاحية يفيد الخلو من غرابه لا يثق فكذا المتأخر اخلت تحت الغريب
 ذكر الخلو عنده لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخل في مفهوم ضاحية الغريب واذ
 لنا بخلاف الخلو من الكرامة في السمع وقديق لوسم سلم ان الخلو عنهما معتبر في مفهوم
 فاما يلزم ذكره في التعريف اذ كان حداً تاماً وما اذا كان رسماً فيجوز ذكر بعض الذاتيات
 دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت **كانه**
 لا حظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم ضاحية المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول
 فيه فاعترض عنه وانت جدير بان اثبات دخول احد في ما يمتد ضاحية المفرد دون الآخر
 مشكل **قوله** لظهور ان الجرحي ما من قبل تكا كما يتم ان يريد ان الذوق السليم حكم بان
 مثل الجرحي وهو الذي يدعي اشماله على الكرامة في السمع من احد البعيلين اي اما شتم على احد
 ظهور المعنى وعدم ان استعمال فقط واما شتم على ذلك مع الكرامة على الذوق لان
 الجرحي بخصوصه كذلك ثم المقصود من التردد ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو ان
 حزم فيما ياتي بكون الجرحي مثلاً من قبل الثاني وكيف لا وهو بصد بيان دخول الكرامة في
 تحت الغريب وتسلم دخول الجرحي في القسم الاول لا يلايمه ويمكن ان يقال الجرحي من حيث هو
 قبل الثاني المراد فيه ههنا بل الجرحي من حيث هو مطلق الكرامة في السمع بقرينة السو



وسنعرف امر مطلق الكرامة فان قلت كلام السارح يدل على ان الكرامة في السمع محلة
 بالوضوح على تقدير دخولها في كل الصلوات والحال ان مقابلة تكاء كالم الحجب يد
 على ان تكاء كالم ليس في الوجود الغليظ وقد قال الوحي في سمان والقسم الغائب استعا
 هو الوحي الغليظ قلت قد بينا ان الوحي في ثلاثة اقسام سمان منها ما يعاب استعماله
 ليس المراد حصر الوحي في المصين **قوله** الاول انما ان اردت الى النقل قد تناقض فيه بان
 الكرامة في السمع ليست مؤدية الى النقل بل الامر بالعكس فحق العبار ان يقول انما انشا
 عن النقل **قوله** وضعف هذين الوجهين ظ اما الاول فلان عدم التام في النقل لا يوجب
 عدم الاطلاق بالوضوح كما احترمه واعز الالفاظ التفضل في اللسان احترمه واعز الالفاظ
 الكرامة على السمع وهذا معنى مناسب للاطلاق اما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن
 فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر في ان اللفظ من الاصوات ولو لم قال قول ان
 اللفظ صوت يعتمد على مخرج فخرج احرف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التذوق
 الفيلسفي **قوله** راجعة الى النعم النعم بفتحين جمع نغم وهو الصوت يقال فلان حسن
 اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح **قوله** فكلم فلفظ فصيح لا فيلزم من
 القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعاً لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحاً **قوله** كل فلفظ
 صير في رمضان يصير صيرة اي غلبة واصل صير في كطوي الا انه كسر الفاعل تسليم اليها
 كما فعل في بيض فان فعل بالسر لم يأت وصفاً **قوله** ودر وهي جنوط سيدها الروح
 السفينة وقيل هي السامر واحد دسار والدر الدرع وانما سميت السامر دسار لانها تدفع
 بها ما اذا السفينة **قوله** وفيه بحث لانه قد تعرض لي وايضا هذا القائل بصدد الفار
 عن شمال القرآن على غير الفصح ولا يخفى انه كما يجب تزييد القرآن عن غير الفصح يجب تزييد عن
 الكرامة



الكرامة في السمع كما لا يخفى على المتصف بهذا وقد سبق يستفاد من البحث الذي أورده الشارح
 اعترض على المص ايضاً ويلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعاً لان ما لا يكون خالصاً لغزابة
 لكن أعرض له بالمنع اخلا لغزابه بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريفه الفصح عليه اللهم الا ان يكون
 معنى التعريف خلوصه لغزابة التي يكون سبباً للصحة وهكذا سائر القيتود في يد رفع الاعراض
 هكذا قد ورد على الشارح انه صرح فيما سبق بان قرب المخرج ليس سبباً للتأخر لوقوعه في القرآن
 وفيما سياتي ان محمداً جمع فرجها والماء في اصدء وكذا ذكره التكرار وتتابع الاضافات لا يخلو
 بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فصح ومثل ونفس وما سواها فاللهما فجوراً وتقويها ومثل
 دأب قوم نوح فينتج عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال وساطع
 على جوابه انشاء الله تعالى **قوله** كما يبيح في الحاشية قران لكل مقام مقاماً لا يحسن فيه غيره ومصدره
 ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية قران الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحاً كقول
 تعالى الم ير واكيف يبدئ كما له الخلق ثم يعيده فان الفصح حال من الضمير في خلوصه ويكون مبيهاً لهية
 الكمال بقاء بقاء بل لا يكاد يسمع ابداً قال الله تعالى كما بدأ ولم تقودون لكن فصح يبدئ ههنا لما
 المناسب مع قوله يعيده **قوله** حال من الضمير في خلوصه فيكون مبيهاً لهية الفاعل وقيد النفس الخلو
 فيهننا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالاً من الضمير في خلوصه يكون العامل
 المخلوص لان العامل في الحال وذاتها واحد فيكون ظرفاً لغواً مع تصريحهم بان اللغز لا يقع حالاً ولا خبراً
 ولا صفة قلب اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة فيقول اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة
 متعلقة معه **قوله** واحترز به غريب بداجل في اعترض عليه بانه لا يصدق على مثل قسمة ضمير في و
 دس وكيف يبدئ كما له الخلق انه خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلاً فصيحاً لان كل واحد من الثلاثة
 كلام له حالاً ان حال فصاحته كلاً كما اذا عرض بالمنع السببية مثلاً اذا ضم اليه الاخر ثم يعيده وحال



عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الجانبين فيصدها على حالته ^{تقر}
 فصاحة الكلام فيشمله تعريف فصاحة الكلام على منطوقهم الكريم من نسخو في حال مكنيته
 فانه صادق على الغير الذي لا مكنه له لكنه بحيث اذا حصل له مكنه نسخوا وجوابه ^{توجيه} مبني
 السابع على رجوع القيد الى النفي كما اشر اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للفتا
 ان يعتبر النفي او لا ثم يقيد فهنا يعتبر خلوص الكلام غلاما لمورد المذكور او لا ثم يقيد
 بالطرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان تنفي الامور الثلاثة عنه والحال ان فصاحة
 كلامه تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة وهذا لا يصدق على قولك
 كيف يدري الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلامه لانتفاء الامور الثلاثة
 عنه لتحقيق القيد الثاني فيردون الاول وبالجملة منشاء الاشكال ارجاع الخلوصل الى القيد
 كما في قولك الكريم من نسخوا مع المكنه ومنشاء الاشكال كونه دافع عكسه وقد صرح ^{السابع}
 المحقق في شرح الفتح بان التعويل في ذلك على القران **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا
 في الكلمات لا اظهر في الرد ان يقى القيد اعني مع فصاحتها قيد للنفي وهو التنافر لانه ^{العامل}
 في ذي الحال وهو الكلمات فتكون قريب ما دخل النفي على كلام فيه قيد فراجع النفي الى القيد
 بمقتضى القاعدة السابقة في ولم ابالغ تقريبا ويكون المعبر عن فصاحة الكلمات استفاضا
 الكلمات مع وجود التنافر لزوم انتفاء التنافر مع وجودها وهو عكس كلي المقصود ولين ينزل
 عن لزوم ذلك فلا اقل ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحتها ^{الكلمات}
 فما ذكره ههنا فانه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا ^{فصيحا}
 مبني على المنزلة وعلى ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد الذي كما بهت عليه في بحث
 ابايع وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يوافق في ان لا علم من التعريف ان التنافر مع ^{فصاحة}
 الكلام



الكلمات محل فصاحة الكلام علم اطلاق التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلا
عدم التنافر مع عدم الفصاحة فردود مما ذكره الشارح المحقق في الحاشية من ان الاولوية على
اطلاقها منوعة اي في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية ^{تعتبر}
في التعريفات قطعاً هذا وقد يجعل قولهم مع فصاحتها صفة لمصدر محذوف يدل عليه الخلو
اي فصاحة الكلام خصوصاً عن الامور الثلاثة خصوصاً كائناً مع فصاحة كلامه وهو قريب من الاول ^{المختار}
واسر اعلم **قوله** المشتهر فيما بين معظم صحابه الاشتغال به لا زماً ومتعدداً في الصحاح ^{الديوان}
لفلان فضيلة اشترى الناس في المشتهر على وزن الفاعل والمفعول **قوله** لفظاً ومعناً
بالمعنى ما يقابل للفظ حكماً كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكماً وكثيراً ما يرد
بالمعنى ما يقابل للفظ والحكم وقرئتم قال في المختصر لفظاً ومعنى **قوله** اعني ما اتصل
لفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعمد وابن جني يسكون
الياء وتخفيفها كتبه الامام ابو الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس
الباقي للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المعنى واعلم ان الشيخ عبد القادر قد نص في
الاحقش في المسائل المشككة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل وقرئتم اذ هي بعضهم
عدم اخلا الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستنداً بان الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المصحح
في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه جملة مطلقاً **قوله** جزيرية عنى عن مهمنا بالبدل كما
ذكر ابن هشام في معنى اللبيب في قوله تعالى واتقوا يوماً لا تجزي نفس نفساً والعاذ
جمع عاو وعوي الكلب يعوي عواء اي صياحه وقدير روي العاديات وهو جمع العادي وهو
العدو **قوله** وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب سئلني قبل المقصود منه اظهار الرغبة
فان الطالب اذا انتهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما تجل الى حاصلاً **قوله**



ادى اليه الكيل صاعاً بصاع قبل الصيرة ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع
 الى مصعب وقيل الصيرة ادى راجع الى مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه تصداً الى كل واحد منهم
 ونظروا قوله تعالى وان لكم في الانعام لعباً نفسكم مما في بطونه فان الصيرة بطونه راجع الى الانعام
 او نقول المشابهة لفظاً افعال المفرد وهذا يحى في كثير من المواضع وصف المفرد بخوبه رحمة
 وتوباً سماه ونطفة امشاج ويقبل المكيه نحو انا نعم والتكثير نحو ايتعام هذا وقوله صاعاً بصاع
 حال فرصته في والاصل مقابلاً صاعاً بصاع حاله من غير ثم طرح مقابلاً واقيم صاعاً مقامه ثم لما
 ليست صاعاً واحداً بل مجموع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكر صاحب
 الاقليد في كلمة فاه الى في وفي جمع الامثال جراء بكل الصاع بالصاع اي كافاً احسانه بمثله واسأله
 بمثلها **قوله** اي في رب البحر ليس الرد مبنياً على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح
 ورواه بل على ان المصدر موجود في ضمير الفعل هذا ويمكن ان يقال الصيرة رتبة راجع الى المنكسر
 على طريقة الالتفات عند المسكاكي كما مر في قول امر القيس تطاول ليلك بالامد **قوله** عن كبر عنهما
 تفيد كون ما بعده سبباً لما قبلها كما في قولك فعلت هذا غمراً ولا يجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله
 تعال تزكيني طبقاً اي جزى بنوه ابا العيلان بعد كبره والغرض ابناء ابي العيلان لعدم رعايتهم
 حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الصيرة الى المصدر على ان يكون المعنى بنوا الجزاء كما يقال ابن الوقت والفضل
 وامثالهما بمعنى ملازمة وملازمة وما في قوله كما يجري مصدريه وسمار رجل وفي بني الحواري في
 بنظر الكوفة لسنان ابن امر القيس فلما اتم القاه اغرا علماً فخر ميتاً بلداً يعني مثلها الغرة وفي مجمع
 هو الذي بني اطم لاجبهم بن الجلاح فلما اتم قال له اجمع لهذا حكمة قال اني لا عرف جحر الوترع لا نقص
 الكل فسأله عن بحر فراه فنفذ فاجبه من الاطم فخر مبنياً والعذولة في صيغة المضارع في كما يجري
 استحضار ذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالساعة في سجي انه في قبل الحجاز **قوله**



لاستفهام

قوله الاليت شعري البيت خبريت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة

التي سدت مسد مفعول شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علي حاصل بجوابه هذا السو

واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه في جنو

هذا المحل المسوال **قوله** ما جرب بهيم والراء المملة قتل من الحرب وبني الجناب ويحتمل ان يكون من الجرح

وقد يروى بالهاء المملة والراء المعجمة من الجرح وهو المقطع **قوله** فساد لا يقاس عليه وانما لم يجوزنا هنا

رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود

الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريصا قربا به على لومه ولومهم على

لومه ولعل قوم زهير فان الذوق يفهم من هذا البيت غير قوم الشاعر وانه اعلم **قوله**

الهم

قوله وليس قرب بترحرب ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يبق له العايف صاح

منهم على حرب بني امية فمات فقال ذلك لجنى هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان

يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى القارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا

باقيا على معناه الحقيقية او نقول قرب ظرف للحرب لجنى ليس اي ليس بتركانا قرب بترحرب و

محو على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون من اجها غسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما

على عدم وقوعه في كلام العرب فكون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافة الى المضاف الى العلم وهو

والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قوم كذا ووضع

وضع المظهر موضع المظهر في قوله قرب بترحرب مع ان الاظهر ان يقول قرب به لزيادة التأكيد

قوله مثل قوله اي قولاي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم

الرافعي اذ قد اتهم جماعة بانه قد هجاه فهاجته بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومبتدئا

مما قبل اليه وما قبل البيت المذكور اعيدك بالرحمن ان نظرد الكري بعينك عن طرف لعمرو صادق الود



اعلم بسجرات القول فلو هجوت **هـ** اذا لجهاني عند معروفه عندي **قوله** والواو للحال انظر
 ان الاولي ان تجعل العطف على المستكن في امده الثاني لوجود الفصل على منط قوله تعالى سكن
 انت وزوجك الجنة وذلك لان حاله قوله وجددي وان اقتضى في الجملة ان تكون مقابلة كذلك
 الا ان الدلالة على مشاركة الوري في المدح مقصود في المعنى وعلى حاله لا يلزم ذلك قطعاً كما لا
 يخفى ويؤكد رواية نهاية البحار جميعاً ليعني فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر
 مدوحاً سبباً مدح الوري آياه وفيه على تقدير التسليم صحة السببية من القصور في شأن المدح مالا
 قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الافضال في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضلاً الى مدح
 الوري بان يشرع في عدالة وصف الحميلة والواقعة في ذلك العذر حصار المجلس لا يلزم من هذا توقف
 مدح الوري على مدح بحيث يلزم من انتفاء استثناءه لجواز ان يكون لشيء سبباً كثير كما سيأتي في بحث
 فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معني على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن
 مدحهم وانه معني مقصود في المقام فان قلت لا يوردي العطف على اتحاد الشرط والجزأ بآء على لزوم
 كل المعطوفين جزأء على جبال قلت يعتبر العطف ولائم التعاليق بالشرط **قوله** وفي استعمال اداة رد
 على الزور في حيث رجع ان للدلالة على السلك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الابهام المذكور
 اما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الانصار الخ واختيار
 اذا المقتد للانصال الجزئي في جانب اللوم لطاقة لا تخفى **قوله** معاً به الصاحب وهو اسماء بن
 صاحب بن العبد في وزارة وتولاه بعده لعمرا بن بوير ولعب بالصاحب الكافي ويقوموا استاداً
 عبد القاهر وكتب الشيخ مستحون بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيها قرانه الا انه فاق
 الصابي في الكتاب قال النعماني كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يوم ويراد وبني الحال لكون
 بعيداً مما قد اوجب غرضه بانه اذا اجاز استعماله في موضع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال
 اللوم



اللوم في مقام المبحوضات الى ان المذوح لا يتصور فيه المبحوض والذم ولا يستحقه قطعاً
 حتى اذا تركت مدحه بغاية ما يتصور في ^{شأنه} اللوم في مقام المبحوضات الى ان المذوح يؤذ
 لسته لا يشاركني احد في لومه فيه فالمبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى **قوله** لما بين الخا والها
 في التنازلي في خصوصية مذهب الحرفين والمبني فيما سبق حصول التنازل في نفس قريب المخرج
 لا وجوده في صورة قريب المخرج حتى يتبين كلامه كيف وقد صرح هناك ان ماعده الذرور
 الصحيح ثقله متغير النطق فهو متنازل سواء كان قريب المخرج او بعيداً او غير ذلك وصرح بان
 المجمع من المتنازلي مع ان فيه قريب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قريب المخرج لا يدخل في حصول
 التنازل مطلقاً بل ان قريب المخرج ليس علة مستلزماً للتنازل محل بالفضاحة يرشدك اليه استدلاله
 على هذا المدعى لوجود القرب مع عدم التنازل في المحيئ وفي الم اعمد ومخوضاً فانه لما يقيد
 عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فيه فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح
 فان مثله واقع في التنازل فان قلت يجوز ان يطرد هناك ما يمنع السببية كما سبق ^{مثله} يمنع
 قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفضاحة هو اجمع بين الخا والها مع عدم ما
 السببية ان انتفاء المانع جزاء العلة التامة لا مجرد اجمع بينهما وهو الذي استدل السارح
 على انه غير محل بالفضاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور
 ان يحصل عدم الفضاحة من تكرير لجواز حصوله من نفس مدحه مع انعدام ما يمنع السببية
 قلت لم يدع السارح اللزوم المذكور بل انه الامر كذلك في نفس الامر والحكم بذلك هو الذرور
قوله فان كل التنازل او مراد عليه مثال لما هو دون التنازلي في التنازل على ما سبق فكيف
 ين اننا في كل التنازل واجيب بانه كلام واقع في المحادثة فيجعل على المبالغة وبان المراد به التنازل
 الكامل كما في قولك يد الرجل ولا يلزم من ان لا يكون فوقه متنازل وقد يقال المراد بالتنازل



بهما هو النظم لا المعنى الاصطلاحي والتعبير عنها للدلالة على الحال لان الفعل اذا اشار له
 فيه الفاعلان بحج كامل **قوله** وفي الثاني حروف منها الا انه لم يحصل التنافر في حروف كلمة واحدة
 ولهذا لم يعد في تنافر الحروف ثم المراد من مجموع المائتين والمائتين وفي عدد الباقي الحروف
 مع كونه اثنا تغليب **قوله** جمع سطل الخ قبل هذا تنظر للتنافر والالفاظ وتباينها لا تميل ولا
 ولا يخفى بعد **قوله** انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة البتة كيف ولو جعت تلك
 الامور في مقام يقتضي لم يخل قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها واليه اشار ولا يقول
 بالنسبة **قوله** اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصنف ان التعريف المذكور تعريف للتعقد
 لا التعقيد وهذا التعقيد الذي اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاح لا لغوي وبان هذا
 خراب ليس الى المعنى والعقود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد
قوله على ان المراد المصدر من المعنى للمفعول هنا بحث شريف ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة
 ينبغي ان يتبين له وهوان صيغ المصادر وتعمل اما في اصل النسبة وهي مصدر او اما في
 الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او حسيّة كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصلا
 وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمحركة والقاوية من الحركة والقيام والفاعل والمفعول
 وذلك في المتعدي كالغالبية والعلومية والعلم وباعتبار يتسامح اهل في قولهم المصدر
 قد يكون مصدرا للعلوم وقد يكون مصدرا للجموع يعنون بها الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصلة
 بالمصدر والالكان كل مصدر متعد مشركا ولا قابل ببل استعمال المصدر في اللفظ الحاصلا
 استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** تقديم او تاخير قبل حق العجالة والاول لان التاخير من
 لوازم التقديم لا قسمة واجيب بان اول منع لخلو الجمع وكذا قبل الصواب ان الاول منع الجمع وان
 المراد تقديم اللفظ عن هذه الاصيلة الذي يقتضي ترتيبا لها في وتأخير عن ذلك المحل واما لا

يكن م



قطعاً وليس المراد تقديم لفظ غير لفظ آخر وما ختمه لك اللفظ الآخر عن هذا اللفظ حتى يصار
 الى ما ذكره وما يؤيد ذلك ان مجرد تقديم على لفظ لا يكون سبباً للتعقيد الا بملاحظة ما ذكرت
 على انه لو سلم ما ذكره فالظاهر ان يكون اشارة الى عدم الفرق بين التعبيرين بل استقلال كل منهما ^{زمان}
 في افادة التعقيد مع قطع النظر عن الآخر وان ثبت الملازم بينهما في الوجود قائل **قوله** فان
 سبب التعقيد يجوز ان يكون آخراً ولكون اجتماع هذه الامور سبباً للتعقيد اطلقوا الخلل عليه
 مع سبوغ كل منها واطلاق الخلل على مثل هين عند باب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل ^{رجحاً}
 عن التعريف بياناً للسبب في توجيه الكلام ثم فيه توطئة لما يسجي من قوله فهذا التقديم شائع في ^{لا استعمال}
 لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لا اعتناك عن عرض الزور في حيث قال لا خلل في تقديم ^{المستثنى}
 من ذلك اذا جوزه الخويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد ^{معطوف}
 على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلًا من اجتماع امور ويجوز ان يكون ^{حاصلًا}
 ببعضها **قوله** فذكر ضعف التاليف في دفع الاعتراض الخالي بان ذكر احد الامرين في ضعف
 التاليف والتعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لو صنوع فساد وصورها اعني عن التوضيح فان ^{قولك}
 جاء في احد البتوين مشتمل على الثاني ون الاول **قوله** والا فاختار البذل لما ذكره ابن الحاجب في
 الايضاح فانه لو نصبت على الاستثنا يلزم الاشكال في عاملة بخلاف ما لو جعله لان الاشكال و
 الاختلاف في عاملة لنا لا للعرب ونحن نقراء كلامهم بل لقصد المطابق بينه وبين المستثنى منه في ^ع
 مع امكاننا اننا نكونه ختمام المنسوب اليه ولان البذل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء
 فان فضله **قوله** يوجب قلقاً في المعنى اي اضطراباً با نقل عن الشارح انه قال لان العرض نفى ان
 احد ويقاربه وهذا يفيد نفى ان يكون المماثل حياً يقاربه او بالعكس هذا في الظاهر مستدفع ^{فقط}
 وجود المماثل والقارب مع عدمه ونفي القرب الى ان يقال هذا السبب بناء على عدم المحكوم عليه وكفا بهذا

المستثنى عنه



ثم كلامه وهذا يعني على ان المقارنة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يفتش فيه بان المقارب من الشيء
ما يكون قريباً منه لا ما يكون مثله فلا قلون في التوجيه من صحة نفي المقارب عن المماثل وعكس محاب
بان الاستثناء لا يصح ولا اقتضائه ان يكون المماثل مما يلا ومقارناً وغير مماثل على انه لا يشهد في ان المقصود
نفي المماثل للمدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكس لا يفيد من هذا المقصود شيئاً من هذا وقد يناقش ايضا بعد
تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول من اعمالي المقارب يستلزم لا انتفاء الموضوع
وهو المماثل ففيه نفي للمدح ونفي للامرعه وهو البلغ كما اشر اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف بعد
قلقاً وانتهى من البلاغة فمدبر **قوله** ففيه فضل عن البدل والمبدل منه يعني ان في سبب
للتعقيد غير ما ذكر **قوله** لخل في انتقال الذي الاظهر ان يراد من السكلم ليناسب قوله لخل
في النظم فالتمثيل بقوله وذلك لخل يكون لا يراد اللوازم ليع مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى
الظهور اي يظهر ذلك لخل لا يراد المذكور ويجوز ان يراد من السامع فتعيل عدم ظهور
الدلالة مع ان الامر ايضا بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك بالامر كما المذكور ايضا وان
يراد الاعم من كل منهما ذلك ان تحمل قوله يحكم في انتقال الذي على حذف المضاف اي في طريق انتقال
ذي السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون لخل في كلامه شيئاً على لخل في
ذهنه وهذا لم يجوز ان يكون تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا
يعتقد فيه ولا لخل لا اعتراض يتعلق بذلك كما متحان الافهام والتعبد في التزام ونحو ذلك والجواب
ان قصد التعميد الاغراض بالكلام الموضوع للافادة بعد خلل في تصرف الذي عند البلغاء ولهذا
صرحوا بان شيئاً من المعاني ليس يفصح واقتضوا في تعريف البيان على ذكر الموضوع بناء على ان
مقابله مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فقام **قوله** لا يراد اللوازم البعيدة ^{الفقير}
الى الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعروف في اللام في الموضوع مجموع لا على الجنس على ما ذهب اليه الا ^{صو}



حيث لا يصح الاستغراق ولا اعمد فلا يلزم بعد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف الو
 صايط
 ها لكثرة بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلته الجمع بالجمع القيام الاتحاد على
 الاتحاد وان جوز ان لا يكون ذلك لا انقسام على السواء بل يكون على الاستحواظ باختلاف والتفاوت
 اذ قيل بقاء القوم وهاهم يكون المراد ان كل واحد منهم باع ماله فالدابة سوا كانت واحدة او متعد
 وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم ان يوجد اللوازم والواسط في كل مادة وان
 لم يجوز فذلك لان لا يكون اخذ بالافل كما في قولهم ما تضمن كل بيتين بالاسناد على ان اذا علم من البيان ^{المذكور}
 وجود التعقيد في اراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد الزم ^{ذلك}
 مع خفاءها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس في لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالاني على الاعمى
 فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل
 التعقيد ولا يعرض في الكلام قلت عدم الغرض له لنذر مثله ونفي في قوله وذلك لا يراد ^{اللازم}
 البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المصنف فان الاستقالية في الجواز والكتابة عنده ^{الملزوم}
 الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصادقة غرارة المعنى الحقيقية في الاول دون الثانية فالان ^{نسب}
 لمذهبهم ان يقول لا يراد الملزومات البعيدة فليتام **قوله** ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
 اختار العبارة الدالة على الاستقبال وضعافا عني السنن دلالة على ان المحمد البعد وان كان و
 الى القرب الذي هو المقصد الاقرب للعشاق الا انه فرحت انه بعد في نفسه خليف بان يسوق
 طلبه مثل هذه النكتة اضافة الى البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب **قوله** وهو ^{الرواية}
 الصحيح لثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ فرعي البيت هو الصحيح عنده وهو ^{مبين}
 على الرفع **قوله** عما يلزم فراق الوجة والكاتب والحزن الكاتب سوء الحال والاكسار والحزن وقد
 كتب الرجل كتابا يعلم يعلم كاتبه وكاتبه مثل مرافه ورافه **قوله** ابكاني الدهر وبارت بما في البيت



ابكافي الدهر بما يسخطني ويا قوم فلا يسرف في ما يرضي والناثي قوله بما يرضي من نفس الكلمة لا ياء
 المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدل من مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه **قوله** من شاع
 عال الى حفص **قوله** لكنه اخطاني الكناية في تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في الجوز
 عنها الى معنى دأباً كما غلب الجود الى نخلها بالدموع او ان ارادة البكا فالانتقال الى غيرهم وان كان مع ^{علاقة}
 مصحح كما عند الى عدم البكا مطلقاً وعنه الى السرور محيل ليس بمقول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه
 لا بشرط النقل في احاد الجواز عند المحققين بل لا تعارفهم على خلافه يمنع الادهان عن الالتفات ^{لغير}
 بهذا الانتقال فيما بينهم فاعتبروا المانع في حقهم ما نفعاً مطلقاً وما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز ^{تنقل}
 عنه الى مجاز فيه الجوز المعبر اياً ما كان كذا في فضول البدايع وهذا التحقيق ظهر وجه تخطيطه الشاعر
 الشاعر وان جعله من استعمال المقيدة في المطلق لا يفيد **قوله** حال ارادة البكا هذا المقيد معنوم من
 عبارة الغزل والمذكورة في الصحاح ان المعنى الجود مالا ومع مطلقاً **قوله** قال الحماسي البيت الحماسي
 منسوب الى الحماسية وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها ههنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام
 ابي تمام جيب بن اويس الطائي جمع في اشعار البلغاء الذين شهد سيدهم وفي كلامهم فاذا
 قيل هذا البيت حماسي يراد انه المذكور في هذا الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء
 المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لا يفي عطاء السدي يرفي بن هبيرة وهو الذي ^{اجنب}
 حنيفة على ان يكون خاتمة في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا باذنه فاستنعى الامام
 فامر بحبسهم وضمير فقال عوفي حتى اشاووا اخواناً في فامر بتجليته فركب مطيه وهرب الى مكة
قوله يجاري ومعها اي بد معها الجاري واصنافه اليوم الى واسطة وهو بلد للتوضيح ويا في المعنى
قوله فربما يستعمل المقيد في فعله فعل هذا لا يكون في البيت ايراد لازم البعيد وارا
 الملزوم لان المرتبة الاولى في ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللفظ



فيما مر على التغليب وبأن البيت مثال لطلق الحال في الانتقال لا للخل في الانتقال في اللازم
 إلى الملزوم **قوله** ثم كني بدعوى المسرة أو رد عليه أن الصواب أن الصواب بتدليل المسرة بالمسرة
 لأن المسرة مصدر مقدر إليه يقال سرت مسرة وأما المسرة وفقد يفي لازماً أيضاً كما يشهد به تتبع كتب
 اللغة وأجيب بأن المسرة ههنا مصدر وفهم مبيناً للمفعول وبأن اللفظ أن الجود كناية عن مسرة
 أي لمن قام به من الجود وبأن المراد بالمسرة اسراً مجازاً أعني الفرج والسرة **قوله** لظهور أن الذي
 لا ينتقل إلى هذا بسهولة وهذا بخلاف الإيهام الذي عد المحسن الكلام المبلغ لأنه إنما يعد محسناً
 عند صنوع القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لأن المصراع الأول وإن دل على أن المراد بالسرة
 السرة ولكن شهرة استعماله في آخره يعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بأن سهولة الانتقال ليست
 بشرط في قبول الكنايات والالزام خروج الكنايات المعبر عن الفهم من جهة الاعتبار خارج
 عن جهة الاعتبار لأن صعوبة الانتقال في تلك الكنايات إن أدت إلى التعقيد فلا يتم اعتبارها عند
 كيف وقد صرحوا بأن المعنى وكذا اللفظ غير معتبر عند الاشتغال بالعلم التعقيد ولهذا لم يذكرهما
 السكاكي والم **قوله** حتى يجبل إلى السامع أنه فهم من حقايق اللفظ أي يوضح في حيز السامع
 أنه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد أنه فهم قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعتراض
 عليه بأنه يفهم منه كون الجامع في الاستعارة ظاهراً وسند ذكران الجامع إذا ظهر بحيث يفهم غير الحاصلة
 مبتدلة ويشترطون في قبولها أن يكون للجامع غامضاً قتيلاً بين الكلامين من جهة تدافع **جيب**
 بأن يجوز الاستعارة وقد جاء معناها لا ينافي ووضح طريق الانتقال بأن لا يكون مانع لغوي أو **قوله**
 وأما الكلام الذي ليس له جواب عما يقترن من هذا المايم إذا كان الكلام معني ثانياً وأما إذا لم يكن فلا
قوله فبعد هذا طلب البعد في أو رد عليه أن البعد والفراق إن كانا حاصلين حال الاختيار يلزم طلب الحاصل
 أجيب باختيار أن البعد حاصل حال الاختيار لكن المطلوب استمراره ليستمر الوصل على أن طلب البعد



يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدعي عليه قوله فبعد هذا اطلب الى زمان الاستقبال منهم لا يدعي
انه زمان الضرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى الحاجة عنده **قوله** وان رفعة
كما هو الصواب يدل على ان رواية النصيب خطأ وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدرهم
في يد خل تحت الطلب في الاستقبال يكون المعنى في است اطلب البكا الآن وانما اطلب في الاستقبال
ولا يخفى ان البكا والحزن ينبغي ان يكونا شعاري العاشق المحبور غير منفك عنه في حال من
الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وانت خبير بان لا
معنى لطلب الحزن في الحال الحزن للزوم محصيل الحاصل بناء على وجوده فيه **قوله** لكنه اكتب عليه
اي اقبل عليه غاية الاقبال فراكب على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب في الملازمة على السكب
فرصقة المضارع الدالة على الاستمرار معونة الاستقبال المقام **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكلف
والنقص قبل لان عادة الزمان الايمان بقبض المطلوب في الواقع لا الايمان بقبض ما يظهر
المراء انه مطلوب ومرد بان من طرقات الشعراء انهم يظهر ون طلبا م يكون مرادهم خلافة بناء
على ذلك الامر التحنيا فلا معنى للاعراض عليه قال ابو الحسن الباقري **قوله** وكلمت الفراق مغا
واحدث في استثمار غرس وادادي وطعت منها في الوصال لانها **قوله** تبني الامور على خلافت
مرادي **قوله** وقيل لان السنين الاستقبالية معتبرة في تسكين فارادة فارادة الحال في تسكين مع وجود
علامة الاستقبال فيه واردة الاستقبال من ليجد فيلاحظ افضاء تسكين الدرهم اليه والا
ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بالبعد مما ذكره الشارح وان انكشاف جليلة الحال يتوقف على
انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحيى وقد يوقع مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد المحبور
لان مراد المحبور الوصال ما يلزمه و مراد المحبور المجازي الفصل وما يتبعه كما قال اريد وصاله
بمجرى فترك ما يريد لما يريد والمقصود غرض ذلك ان يرحم له الحديث فينسب بد



إلى الوصال وهذا يظهر معنى قوله لتقرئوا واسم علم **قوله** ذكر المسمى مرة بعد أخرى وكثرة أن يكون
 ذلك قولي واحد وقع لما يتوهم من أن التكرار مجموع الذكري فلا يتعدو بذكر المسمى ثلاث مرات
 فضلا عما أن يكون فلا وجه لعدم البيت فكثر التكرار ووجه الدفع أن التكرار هو اللفظ كالأمر
 لا مجموع الذكريين وإن المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرة تبثيث الذكر وقد
 يجاب بأنه إذا ذكر المسمى ثلاث مرات فقد كثر التكرار وإن كان المراد بالكثرة معناه بالعربية
 بناء على أن ذكر الثاني تكرار بالنسبة إلى الأول وتكرار آخر بالنسبة إلى الثالث وكذا الكلام في
 ذكر الأول والثالث وإن الأضافة في كثرة التكرار فمبني على إضافة السبب إلى السبب أي كثرة
 الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرة على كلا الوجهين تبثيث الذكر قطعاً **قوله**
 يسعدني في الاستعداد والاعانة وتأييد الفعل لأن المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماوي كما أن
 إليه الشايع بقوله يتوي في أي في السبوح المذكور والمؤنث قبل المراد بقوله يسعدني لا لأنه
 الأخبار عما يسمي عنها في بعض الحروب لكنه عدل إلى المضارع استحضار الصورة الاستعداد والأمر
 أن يراد الاستمرار بالتجديدي بقرينة المقام **قوله** والمراد السند فمبني ذكر الملزوم وإرادة اللزوم
قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر إلى المراد لا بالنظر إلى أصل اللفظ
 بأن السبوح في أصل اللفظ من السباحة في الماء واطلاقاً في على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الأساس
 بقوله وفر المجاز فرس سباح وسبوح وأشار إليه الشايع المحقق بهما بقوله كما بنا بحري في الماء
 وفيه تأمل لأن المفهوم من كلامه أن المراد بالسبح في هذا المقام حسن بحري لا شدة العدو والحق أن كلامه
 بهما بلاغ غير مكلف ولو اكتفى بقوله وإرادتها إلى آخره ولم يتعرض للشدة كما في المختصر كان أولى **قوله**
 وإرادتها فرساً حسنة بحري وفي بعض النسخ حسن بحري حلاً على اللفظ **قوله** وعليهما منقول بهما أي بسبوح
 لكن مبنيهما على الدلالة فلا يرد أن الشهادة المعذاه بعلى لم يرد إلا في الضرورة **قوله** فاعل الظرف محو



ان يكون مبتدأ والظرف خبره مقدما عليه **قوله** مما جرى نصب حمله لانها منادى مضاف
قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في العجاجة فقد قال الجرجاني نفس الرمل المستوي
 التي لا يثبت شيئا **قوله** قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والاقالا اصل جرعاء بالمد كجرأ
 وبضا **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجند بسكون النون وفتح الدال نفس حجارة كما صرح به العجاجة
 واما الارض ذات الحجارة الجند لانه يفتح النون وكسر الدال لكن لا عمل الجرعاء على نفس الارض با
 ان يراد من الجند نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحجار على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد
قوله كذا في الصلح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد
 وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب المكمل من
 المكمل لكونه بحيث يرى مخاطب وسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسمع اظهار
 كالملا بل يترجم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ما ذكر الزوزني وما ذكره الشارح انما يتم اذا
 الغرض من الامر بالسمع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصلح فهو ايضا مدفوع بان ما
 ذكر في الصلح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكناي لان
 جعل فلان كائنا محل رتبة فلان كناية عن كونه رايك **قوله** لان كلاما كثيرة التكرار الى قوله فلا
 يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قوله فوجه نظر المص على من سطر في فصاحة المفرد
 لخلوص عن الكرامة في السمع بمثل هذا الكلام فذلك مع قبوله مما لا وجه له واجيب بان الكرامة
 في السمع معني مناسب للاخلا لان الفصحاء كما يجتنبون غراما بالثقل على اللسان يجتنبون
 استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم انشاء الكرامة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلاها
 بالفصاحة بخلاف تتبع الاضافات والتكرار فانما هي حيث هما لا جهة لاهلها وانما اخلا
 لاقتضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لايق التكرار مثل الكرامة في السمع اذا كانا يجلبا لاهلها
 لاقتضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لايق التكرار مثل الكرامة في السمع اذا كانا يجلبا لاهلها



الاحترار عن الاول صونا لكلام الفصحى عن اللغو والعبث فالتمكُّر ارجح منه تكرار محال
 لانما قول ليس المراد من التكرار الذي يدعي اخلاله بالعضاضة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد
 من الاول ما يستفاد منه كما تشهدا مثلثة بل المراد منه صيغة التكرار وربما يلزمه الفصحى للنكتة
 ولا يختل وضاحته بخلاف الكبرية في السمع يبقى ويبحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار موفرا الى
 التكرار في السمع لا الى النقل على اللسان فخل بالعضاضة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستلزام
 مع فليتنامل **قوله** ان الكريم ابن الكريم فكل حديث قال صاحب النهاية الكريم هو الحامض لانواع الكرم
 والسرف والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانما اجتمع له سرف النبوة والعلم والحال والصفة
 وكرم الاخلاق والعدل ورياسته الدنيا والدين **قوله** قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ بقوة
 ما ذكر في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورد في المص في الايضاح **قوله** يا علي بن حمزة ما بيت
 عامر بضم العين المهملة علم شخص ولخير العشا وليس به في اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت صا
 في الجنة والمقصود وصفه بالبرودة لان الخبار يارد بالطبع واذا اوضع في وسط الثلج تضاعف برودة
 واما ازيد بزيادة البرودة الثلج بالوضع على وسط الخبار حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في معنى
 مع وفي بعض المتن خياره باختار الجمع المفتوحة والباء الموحدة وبها رخصه فالمقصود وصفه
 بالضعف لان الثلج اذا اوضع في الارض لليبس سرع في الاضمحلال **قوله** ثم قال لا شك اني قال الشيخ
 لا الصاحب صرح به في الايضاح **قوله** كقوله فطلعت في البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها
 ذهبنا الى الخمار والنجم غابر غلالة يمل طرزت بصباح غاراي غارب والغلالة ثوب رقيق
 يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعمرت ههنا ببقية الليل وانتصاه على الطرفية والمعنى
 ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصد الغروب وكان ذهبنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة
 كالغلالة لاحت فيها بتاثير الوجه المصباح كالطراز طلبت امد اي دامت وموم بدبر تنازعاني ايد



جاذروا لجاذر جمع جود رفيع الذال وضهما وهو ولد البقرة الوحشية والعناق جمع عتيق
 صفة مشبهة بمعنى الجميل واصنافه دينايير الوجوه من قبيل اصنافه المشبهة به الى المشبهة اي
 وجوه كالدينايير في الصفا واللحان وملاخ جمع ملح صفة بعد صفة لجاذر لا للعنا
 احترازاً عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة والاستدارة كما صرحوا به في قولهم شجاع بآل
 وجوار فيناض **قوله** ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مصانفاً الى آية واجداد
 على ترتيب وجودهم واولادهم غير تكلف في السبك حتى يكون الاسماء في متحد دها كما لما
 لجاري في انحداره وسهولة الشجاعة اي سيلة نه نحو لجانب المنخفض كذا في الايضاح ^{البيت}
 لمعه بن ابي ذؤيب قال عتبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد تلت عروشم اي هدمت
 في الصحاح بل اسر عرو وجل عروشم اي هدم مديكم وتلك بصيغة الحكاية او الخطاب
قوله واما اورد المص في الايضاح الخ ما ذكره السارح مهنما قوله وفيه نظر الى قوله
 ملاخ هو الذي اورد المص في الايضاح والصير في آية جعل ونظائير للمص ووجه الاشعار الاول
 انه اورد كلام الشيخ استشهدا به لمدهاه وقد جعل قوله يا علي بن ابي حمزة بن عماره من
 الاضافات مع عدم الترتيب فيه لانه لا بين الاول صفة لعل والثاني صفة لمعه ووجه
 الثاني ان تناول تنابع الاضافات لغير المرتبة لما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراد
 ذلك التناول علم ان المص لما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتنابع الاضافات مثلاً
 جميعاً ووجه الاشعار الثالث انه جعل قوله يا علي بن حمزة البيت وقوله فطلب تبيير الشكاس من
 قبيل تنابع الاضافات مع انها فيها مناه وقد بين لا ضرورة لي الى جعل كلام المص على ان اراد
 الاضافات ما ذكر بل راد به تنابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في
 الثلثة ولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مرتبة اولاً فربني كون الابه صفة



قبله كما هو الواقع وعن كونه مضافاً إليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو
 عليه الآن نعم الا شعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة وعنه فرتب^{ضافات} مع الا
 اذ الاضافات الصورة فيه مثلية كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عناق دنابر الوجه ملاح^{منه}
 فان صورة الاضافة ايضا فيه مثناه اذ لو اضيف الوجه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكرم
 في الحديث لكونه صفة مبشبه وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتأمل
قوله لا يبق ان شرط ذلك ان الخ القابل هو الخالي وذلك اسانة الى الخلو صريح كثره التكرار
 وتتابع الاضافات وقد يحاج بان اختلا^ل تتابع الاضافات انما يلزم ترتيباً في الاسماء المجزئة
 مثلاً وهو حاصل في الموضوعين كنهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيره في الاختلاف بالفضاحة لحكم
قوله وبشاعة شيء ينسج اي كربة العظم **قوله** والافلاجه لاختلافها بالفضاحة كيف وقعد^{قعد}
 في التنزيل يعني ان الذوق شام^ل صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلو^ل بان
 لا جرم ما يؤيد بان اليه من النقل لا لاجل شيء فاذا لم يوجد النقل فلا وجه للاعتبار كونهما على تامة^{خلال} للام
 والاما وقعا في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القدماء الكيف بانها مهيئة ارا دية الرسم الناقص
 انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية فانها بساطتها على القول بامتناع تركها من امور متساوية
 لا متداصلة ولا ترسم رسماً تاماً ثم ما يثبت الصيغة بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الجزاء باعتبار
 انه مقوله والهيئة في اللغة الشان والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلاً
 ٢ الذي الصورة اعتبر^ل الحصول في معنى الهيئة المطلقة على الغرض **قوله** ولا نسبة لذات اي لما^{بهيئة}
 فلا يبان في اقتضاؤه اياً ما بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهي
 الحصول في الموضوع وبهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة فحينئذ ما يبانها
 سواء كانت النسبة جنباً اليها او خارجاً عنها لازماً لما يبانها **قوله** الا ان العرض في الذوق السليم



يقتضي ان يكون ^{المفهوم} بقوله مثل قوله لان لانه علم للتقارب او نقول ^{لاصواب} بقوله متقارباً
 محذراً المفهوم حتى يظهر وجه الاستثنا **قوله** فان فيه ان يخرج الكيفيات الغير القات كالمفعول
 عن التعريف **قوله** والفعل والافعال لان الفعل عبارة عن تارئ الفاعل مادام مؤثراً والافعال
 عبارة عن تارئ الشيء مادام مؤثراً وهما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية **قوله** باق الاعراض
 اما ان كانت النسبة خارجة عما هيتهما لا زمة لها فلفظ واما ان كانت داخلية فهما فلان كلا
 منهما نسبة خاص والخاص يستلزم المحل العام ونقتضيه **قوله** ليدخل فيه الكيفيات المنقضية
 للقسمه قبل فيه نظراً لا اقتضاء هناك اصلاً غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة
 بواسطة محلها وجوابه فاذ احل الاقتضاء على الاستلزام مطلقاً فامل **قوله** والاحسن
 ما ذكره المأخرون نعت عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيته والقارة عن اقتضاء ^{النقطة}
 والوحده واره تان على تعريف الهداء وان لم يكن ان جعلت في الكيفيات فلا وجه لاجراها
 وان جعلت في الابن فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والافعال ^{ايضاً}
 يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي نسبة لانه نوع فالكلمة كلامه والظاهر منه ان يوجد الفعل ^{للتفضيل}
 اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تحريره انما يصح اذا لم يكن مستعملاً باحد الامور الثلاثة
قوله عرض لا يتوقف تصور يره عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لا ^{للتوقف}
 لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يتوقف تصور تلك الاعراض بوجوب تصور غيرها ويستلزمه ولا
 عليه فيدخل في تعريف الكيفيات انما يتم على المذهب المشهور وايضاً يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد ^{الرسم}
 الا ان تفسير الغير بما خارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال ان الا ان مقام التعريف ياتي
 علمه ويمكن ان يجاز غير الاجزاء ان توقف النظر على النظر ليس في حد ذاته والاما جازاً انفا كما مع انه ليس
 كذلك لانه لا يري انه لا يكون نظراً بالنسبة الى محض **قوله** والاقسمه اخرنا عن الوحدة والنقطة

الغيره

على



على رأي من يجعلها من الاعراض ويخرجها من الكيف بل من المقولات التسع قايلا اننا لم نخصص الاعراض فيها
بل الاحساس العاليه ومما ليسا بحسبين لما تحتها **قوله** اقتضاء اولياء هذا القيد متعلق في
التحقيق باقتضاء اللائحة ليدرج الكيفيات التي اقتضت اللائحة بالواسطة وقد يتوهم ^{تعلقه}
بالاقتضاء مطلقا ويجعل فائدة في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة ^{لذلك}
حلولا في الكميات او في محالها فانهما تقيض القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اوليا
وهو مدفوع بان لا اقتضاء هناك لصلحا فلا حاجة الى التقييد قطعاً **قوله** ان اختصت
بذوات الانفس قبل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي اي بالنظر الى الجواهر والنبات
فلا يلحق ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للجردات والواجب على ان القابل
بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها من درجته في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد
ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان مرحلة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وبما يوجد
في النبات ايضا بحسب قوة التعزيز والتميز **قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث
لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها **قوله** استعار بيان الفصاحة ليعني لم يقل ملكه لم يوجد في
استعار باعتبار السوخذ في تعريفها مع انه مقصود فلا يقدح فيه ان يستفاد من اللام الاستغرافية
الحاينة في المقصود على تقدير تسليمه **قوله** حالتي النطق وعدمها من عبارة الايضاح ولما
كان مظنة ان يتوهم فرضا ان لو قال بغير لزوم عدم تسمية المتكلم فصياحا حالة السكوت مع ظهور
تصادفه في قوله اي سواء في دفعه لئلا يكون التوهم ثم المراد من عدم النطق بعدم حصول الملكية والافاق
انما تحصل بكرة الملازمة واعلم ان قوله ولا ينطق به قط فرساعات المصنفين لان قط صحا
ما فعلته فيما انقطع مرعري لان الماضي منقطع في الحال والاستقبال فاستعماله في المضارع ^{لحن}
صرح به ابن هشام في معنى اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمة للثبوت في اليل مرستروا



ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دون لفظاً ومعنى يريد دون النفي ومنه قول
 الصحابة تضرب مع رسول الله صلى الله عليه وآله الصلوة أكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمته لماضي
 فلم اطلع على خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المصطلح
 قبلها اما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر ولا يقيد المقصود بمقصود دخل تلك الملكة اي بمقتضى
 في زمان ملازمته وفي الماضي بالنسبة الى حال البعير واما الاستغراق العربي اذ لم يعتبر ذلك
 وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذ لم يعتبر التقيد المذكور تأمل فان قلت اي حاشية
 الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة اقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فيصح
 قلت الاستلزام ثم لجواز ان يحصل لشخص ملك بالنظر الى نوعه من المعاني كالدم او غيرها
 ولو سلم فيحمل على الاستغراق استغراقاً صحيحاً بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ
 غير كاف في كون المصطلح فصيحاً **قوله** فلو قيل كلام فصيح في الانسب للسياق ان يقول بمركبته
 وكذا الكلام الانسب له ان يقول فيما دون مركب فصيح **قوله** ان يلقى على الحاسب اجناساً مختلفة
 الخ فانه لا يمكن الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلاً الاول وار والثاني في كلام او قيل اكتب داراً لم يكن
 الملقى نفس الاجناس من فقط كما لا يخفى على النصف ثم الحشبان في قوله رفع حسابها مصدر حسب
 بحسبه بالضم حساباً وحساباً وحساباً اي عدده ويرفع اما على صيغة الخطاب اي
 ان يرفع ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس **قوله** عليه يعي على الخطاب فقولك رفع فلان
 على العامل رفعه وهو ما يرفع من قضية ويبلغها او على صيغة الغائب اي يرفع وتبلغ ذلك
 الحاسب عدده الى صاحب المال مثلاً **قوله** سهو ظاهر وجهه فيما نقل عنه بان ليس سبب العدو
 عن اللفظ بل هو مجاز ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر قوله قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج
 ويخرج كذا لانا لو فرضنا عدم وجوب الشمول لما صح ايضا ان يوق بلفظ يبلغ لان الاقتدار على اللفظ

البلوغ ليس بشرط في الفضايلة أصلاً واجب شرط في ذلك البعض بأنه يجوز أن يكون للراية
الشمول الحكم واحد على متعدد، ويقصر على ذكر بعضها لعدم ذكر لفظ بلوغ يجوز أن يكون لإرادة الشمول
ويجوز أن يكون لما ذكره السارح في الجواب وقيد رفع بأن العرف والذوق يقتضيان بأن العدول عن
قيد تعريفه إلى آخره لا فائدة الشمول إنما هو بحيث يصح وقوعه لأنه تفوت فائدة الشمول **قوله**

فإن قلت هذا التعريف غير مانع في الظاهر أنه أراد به تعريف الفضايلة إلا أن صدقه على الأجزاء والوجوه
ما يتوقف عليه لا مقدار ثم خرج بقيد الملكة إذ لا شيء من المذكورات ملكة وإن أراد به تعريف الملكة على
قوله بقيد بها على التعبير غير المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا يصح أصلاً بل
صفة مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جداً فلو لم أنه تعريف يحبان يراعى كونه جامعاً مانعاً وبه
السؤال والجواب غير متضاد في موقعهما وغاية ما يتوهم الجواب على تقدير فرض صدقه على ما ذكرنا فها

قوله قلنا لا ثم إن هذه أسباب بل شرط السبب هو الموتر والمشرط ما يتوقف عليه تأثير الموتر

قوله مطابقة لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة ^{التيامة}

قوله الحال هو الأمر الداعي إلى معرفة المركب لا الصافي محتاج إلى معرفة الاضافة لأنها بمنزلة ^{المعز}

الصور يله وإلى معرفة المضاف والمضاف إليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بأن معنى اضا

المشتق وما في معناه اختصاصاً من المضاف بالمضاف إليه باعتبار معنى المضاف مثلاً لمقتضى الحال فما

يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف إليه لأن معرفة المضاف من حيث أنه كذلك

يتوقف على معرفة المضاف فلم يعثر هذه الحيثية قلت لأن الاضافة لتقييد المضاف لا للمضاف ^{إليه}

ثم إن شاع في تفسير الكلام الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب بالغة في ^{المستثنية}

على أن الكلام على الوجه المخصوص إنما بعد مقتضى الحال إذا اقرن بالقصد والاعتبار حتى إذا اقتضى ^{الكلام}

المقام التأكيد وقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا بعد مطلقاً لمقتضى الحال واعلم أن الالف في لفظ



في لفظ المخصوصية الفصحى اذ لا يكون المخصوص صنعة لما كان المعنى على المصدرية الحق الناء ^{المصدر}
 لذلك والناء للبالغ كما في غلامه واذا ضم لفاء المحجة فمحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة
 او الى ان يجعل الياء للنسبة بالغة كما في ابي حمدي والناء للبالغ فافهم وهو مقتضى الحال ليس ^{جزءا}
 من التعريف حتى يلزم الدور وهو تعيين المضاف بعد تفسير المضاف ثم الضم ما راجع الى ^{المخصوصية}
 باعتبار الجزر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار بالغة **قوله** مع نصا ^{حتم}
 قيل لو قال لا اقتضى الحال خلافا في ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفضاحة كالنعقيد
 في المعجيات في رعاية المطابقة اولى فرعاية الفضاحة اذ ارتفع شأن الكلام المذكور **قوله**
 الحال والمقام متقاربا المفهوم العرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام
 متفاوتة بالمدعي وهو خلافاً مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه
 دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من مقام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد
 اي محل رواجه او على نسبة حسن التاكيد في مقام الرد ومثلاً باستقامته وانتصابه من مقام العود
 بمعنى استقامته وانتصابه ولا كان فرعاً بهم القيام في شأنا لا شعاعاً ومثاله فاطلاق المقام ^{على}
 الامر الداعي لانهم يلاحظون في محل قيامهم **قوله** وايضا المقام باعتبار ضافة الى المقتضي حكم الكثر
 والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما سياتي فصار المقام مقام ان يرد والمخاطب
 ثم اضافة المقام الى المقتضي بالفتح لا يسهل واصافة الحال الى المقتضي بالكسر بيان **قوله** فعند
 تفاوت المقام ويحدد المقتضي كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التذكير وقد بين التذكير
 مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغاً لا يمكن ان يعرف معنى الثاني
 عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار في المعنى المصدر فيكون تعليلاً للاختلاف
 المعبر باختلاف الاعتبار فلا دور في قائل **قوله** ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع



قوله شائع شائع **قوله** باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بالاجزاء المصطلح عليها وهي التي
تعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لم يتخبر في الاسناد
والمسند اليه والمسند كما ذكره **قوله** اما في نفس الاسناد لا يقدم الاعتبار الراجع الى الـ
لكونه جزءا صورياً يحصل به الجزء وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العدة الكبرى لكن
فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم ذات قسمين اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها
والتعليق لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ولفظ لفظاً اللهم الا ان يقال عد ما اياها باعتبار
الجزء ايتها والتعليق اسع عنهم **قوله** تاكيدا واحداً تفصيل لقوله وجوباً **قوله** كونه
محدوفاً او ثابتاً فيه نظر لان من الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل يجزي في غير ذلك وان
لو حضرت في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله او الى
كما ذكر ويمكن ان يقال انه على حذف المضائق كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من لفظ الحاف
فليست امل **قوله** او غير مخصوص كالمبتدأ في قولك في الدار رجل وكالفاعل في جاني رجل وما
ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص
تعيين الحكم كان الحكم على غير المختص قلنا فما الفرق بين الفاعل والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بل
تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلنا الفرق ان في تنكير المبتدأ بالغرض
من الكلام وهو الاقتران لانه اذا كان منكراً محمولاً وهو متقدم على الخبر ينفذ السامع عن اجماع حديث
المكمل بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يوافق بعد ذلك ان السامع لا يصح الى
كلام المكمل **قوله** على المسند اليه الذي سند اليه وهو المسند فالصنف مسند الى الضمير المستتر الراجع الى
الموصول لا الى الطرف الذي بعده حتى يلزم قصور الشيء على نفسه **قوله** مع زيادة كونه مفرداً افعل أو
قبل ان يكون مفرداً موصوفاً بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعاً ولذا جعل زائداً



من الاعتبارات
على اعتبار انه فلا يرد ان كونه مفردا غير فعل موجود في المسند اليه قطعاً ولا جعله ليلاً على
فلا يرد ان كونه مفرداً غير فعل وقد ايسر اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله تارة زيادة على اعتبار انه
وفيه بحث اذ لا معنى لعدم الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه المساق بل مقتضى موالاتها
والاقرب في الجواب ان الكون مفرداً غير فعل فلو ازم المسند اليه فلا يعد المناسبه للقيام ولهذا لم
يتعرض له في الفن وايضاً يجوز ان يراد بغيره ما فصله بقوله جملة اسمية وفعلية ولا شك ان الغير بهذا
الغنى مختص بالمسند فلا اشكال اصلاً فقامل **قوله** مقيداً بمعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن
متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاظهر والاقبح كما سنذكر في مواضع ان شاء الله تعالى
ولا يرد ان ينفرد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب في الدار بالسوط ضرباً شديداً عمرو لان
المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفه وهو مسند لا مسند اليه قال ذلك بما لا يحو
المسند ولو سلم فاذكر بناء على الاعتم الاغلب **قوله** على الوجه المذكور في باب الظاهر ان قد لا
والا طناً للنساء اذ لا انقسام لها **قوله** فقام الى اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء
الجملة قوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو المختص بجمليتين فصاعداً وقوله ومقام الایجاز
اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصاً بشئ مما ذكرتم للمعهود من قول الشارح ثم سئع ان الفا في
قوله فقام الى المتفصيل ويجوز ان يجعل للتعبير **قوله** اي خلاف كل منها ظاهر العبارة مشعر
الضمير في خلافه راجع الى الكل المذكور سابقاً الا انه يستدعي كون مقام التذكير مهاباً لمقام يقتضي خلا
التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقر اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فغير خلاف لنفسه
كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة لخصه واعتمد
فيه على ظهور المراد **قوله** وقد اشار في المقام الى الغرض من نقل كلام المقام التنبية على مراده فانه قد
على بعض شرائحه والضمير في قوله كونهما راجع الى الایجاز والاطباء او الى لفظ كل ميلاً الى المعنى كما في قوله تعالى

من الأعيان

کافیہ



كلية فلك بجون **قوله** وكان الانسحاب انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان ذلك كما على ما
ذكره الشارح اعم من الفطنة فجاز ان يريد به ذلك اطلاق اسم العاطفة على الخاص بقرينة المقابلة وانما
لم يقل ان يذكّر مع الذي البليد لان الفطنة انما هي مخاطبة قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام
من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانها انما هي بحسب اللغة وانما بحسب اصطلاح فقد يستعمل
الذكر في الفطنة بقرينة رجل في وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطنته مع ان فيما اختار
المص رغبة حسن الجمع ثم ان هذا ليس بمراد غايته بل يتبع فيه صاحب المفتاح **قوله** وكل كلمة مع
صاحبها مع متعلق بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كلمة او
صفة لها **قوله** اي مع كل كلمة اخرى الاظهر ان يقول وما في حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه
اللاحق وبناء على الاكثر **قوله** صوحبت معها او مراد عليه ان هو العبارة صوحبت معها
او صوحبت بدون معنا لان صوحبت ان جعل فوطهم صاحت زيد مع عمرو فالعبارة
بي الاولى على ان يكون الفعل مستندا الى الطرف كما في قولك مندم ممرورها وان جعل من صاحب
زيد عمرو اي متقد بنفسه فالثانية واجيب بالمصير في تضمن صوحبت مع جعل والتفسير جعلت
مضاجعة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مستند الى مصدره بالتأويل المشهور اي وقعت المضاجعة
معها ثم المقصود التبيين على ان المراد بالمضاجعة الجعلية الحاصلة بسبب التلخيص لا المضاجعة الحسية
بحسب الاصل فخرجت الاشتقاق وغيره **قوله** ليس لها مع ما يشترك في تفاوت المقامات في
هذا القسم لا يدل على بقاء ما فيها لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له **قوله** اقرأ
بالشرط اي بادائه قد يقع المراد بالفعل هو الجراء فلا حاجة الى تقدير الا اذا ه الا ان الشوق يؤيد
قوله او المراد بالمضاجعة رفع لما يتوهم من ان التمثيل بالحكمة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة
مع صاحبها في اعطاء المسبوق والظاهر ان المضاجعة هي كلمة **قوله** هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام

ليتناول الجملة



اورده عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله وكل كلمة مع صاحبها الخ اعادة لما سبق اذ
 ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا لما كان الافادة
 خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى صاحب البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية
 كالطباق والمقابل والتجدير وغيرها انما ياتي بمجعل كلمة مصاحبة لآخرها ان يجعل قوله وكذا خطا
 الذي في الخ اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالات فرحبت الوضوح
 والحفاوة ذلك باعتبار فهم المخاطب لا يخفى ان قوله للمقام التشكيك في قوله وكذا خطاب للذي في الخ ايا
 الى مسائل المعاني فتحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على الترتيب لا يتفق هذا التوجيه يستلزم ان يكون
 تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة موجبا لحسن الذاتي وهو خلاف المهور فيما
 علماء المعاني لما نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنا
 البديعية او غيرا فباحث تلك المحسنات فرحبت ايجابها بالحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة من
 و فرحبت ايجابها بالحسن الذاتي باعتبار تعلفها بمطابقة مقتضى الحال والمعاني نعم لما كان اقتضاها
 اياها لا يخرج عن بذرهم لم يشتم عليهم بايجابها بالحسن الذاتي اسقاطا للنادر غرضه للاعتبار مع انهم
 ينهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياها كالالتفات والاعراض والتجاهل
 ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكره لينا ولها لا ينظم النظم السابق
 ان لان مع المصارع مقاما ليس له مع الماضي ولل فعل الواقع شرطا مع ان مقام ليس مع اذ الي غيره ذلك
 مما لا يحصى في غير تعميم ولا يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخرج عن بعد لعدم
 اطوره في كثير من المحسنات مثل التورية والاهتمام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكثير فليتامر
قوله وارتفاع شأن الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسبت
 الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا ارتفاع شأن الكلام فيهما وانما هو زيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية

بان اسقاء



بان انتفاء المطابقة بسبب انتفاء الحسن رأساً لا لاخطاً في الحسن المستلزم لثبوت أصله ولذا
 قال السكاكي واذا تقرر ان يدا حسن الكلام وتجه على انطباق تراكيب الكلام على مقتضى لغز على لا^{الطبيعية}
 واجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عند المص بالعضاضة فيرفع شأن الكلام فيه بالمطابقة و^{خط}
 بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن فرجه وبالمقاييس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع^{تفاد}
 ولا ينوب اصل الحسن في الاخطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة كلف واقر من في الجواب غير الاقل^{ان}
 يصار الى حذف المضاف في قوله مطابقة به بحسب مطابقة الكلام اذا المطابقة اذا الحسن ولا يلزم
 منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة في الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة^{الحسن}
 اذ ياتي الاضافة للمعاني التي ياتي لها اللام كما سياتي فيكون على لاخطاط جنس عدم المطابقة لا^{عدم}
 جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق فرد من ان يترك مطابقة واحدة فيسأله **قوله** او لا بالذات او لا^{منصوب}
 على الظرفية بمعنى قيل وهو مضاف وصيغة فيه ولذا دخل التنوين مع انه افعال التفصيل في الا^{صل}
 بدليل ولي والاويل كالقيد والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم يصر
 بقوله بقيته عاماً او لي واذا لم يجعله صفة صرفه يقول عاماً او لا معناه في الاول او لي فمذا
 العام وفي الثاني قبل هذا العام وبما الباني وبالذات يعني في وهو معطوف على او لا اي في ذات
 المعنى بلا واسطة **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالعضاضة في قوله و
 لبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحتها والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان متين ما ذكره
 مطلقاً انه لا ارتفاع لغير الفصح فان قلت لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله واخطاط^ط
 بعدمها يمنع اذ لا معنى لان تو اخطاط شأن الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر **قوله**
 الحسن الذاتي الداخلة في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الذي منشاءه ذات البلاغة الا ان الحسن
 داخلة ما هيته البلاغة وانما وصفه بالخصولية في البلاغة فجاز بمعنى ان منشاءه لا يخرج عن حد البلاغة



الا ان الحسن داخل في ما هيته البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشأه اعني المطابقة داخل فيها
 لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة **قوله** ويرى صرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال الثاني
 والاطلاق مثلاً لا الكلام المؤكد والمطلق وسجي تمام البحث في تعريف علم المعاني **قوله** لان اضافة
 المصدر بقيد الحصر كما ذكره الرضي ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصيصه ببعض فاقع
 فهو في الظاهر لا استغراق الجنس اخذاً من استقرار كلامهم فيكون المعنى من ان جميع الارتفاعات حا
 سبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فيستفاد الحصر لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيره لم يكن هذا
 الارتفاع خاصاً بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم يجعل كل من المقتضيتين قرينة على
 ارادة عدم الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر بل يفيض الى الثاني والبطان قلت لانه لم
 يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب مجرد **قوله** فيجب
 ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحداً المتبادر من الكلام المنقول عنه في الحواشي
 المراد هو الاتحاد في المضمون اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قول المص مقتضى الحال هو الا
 المناسب فربما هو البطل المحامي وسجي تفصيله وصح الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب
 للدلالة على التوارد بعد الاصفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحداً
 ما يتساوى لهما **قوله** والالبطل احد الحصرين او كليهما لانهما استحالة اجتماع الحصرين في صد
 فاما ان يكذباً أحدهما او كليهما قال المفاضل المحب بطلانها على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب
 ومقتضى الحال او العموم فوجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقاً اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث
 بيني الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افرادة وانتفاؤه في غيرهما ولذا اورد النظر
 فلا شك ان الحصر في الاعم والحصر في الاخص تناقضاً لا يخفى ان احد الحصرين ليس في الآخر في الصديق
 والالم يلزم بطلانها على التقديرين الاولين ايضا فاعلم ان لافق بين التفاضل والتماثل في كون الالم بطلا



احد الحصرين او كليهما ولا يدفع الا بالاثبات اولى احد الحصرين بالصدق في صورة العموم ^{المطلق} ^{المعاني}
 دون التباين والعموم فوجه ويمكن ان يجاب عنه لاشد ان بطلان الحصر في المقام باعتبار جزئية الا
 وبطلانه في الخاص باعتبار جزئية السلي في نقول ان ابطال الايجابي في الحصر في المقام لم يمكن ان يبطل
 الحصر في الخاص بواسطة لان بطلان الخاص هنا بواسطة ثبوت الحكم في غيره مع لم يتحقق ذلك في
 بطل الجزء السلي في الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي في الحصر في المقام بواسطة ^{بمختلف}
 العموم بخلاف العموم فوجه فان بطلان الحصرين فيه باعتبار الجزء السلي وبطلانه بهذا الاعتبار لا
 ان يبطل الجزء السلي في الحصر الاخر بواسطة حقيقة جزئية الايجابي وكل في الحصرين مع بطلانه يبطل ^{الجزء}
 السلي في الحصر بواسطة حقيقة جزئية الايجابي فتأمل **قوله** وفيه نظروا وجهه على تقدير ان يكون
 المراد بكونها واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او فوجه لا يوجب تناو اجمع افراد
 حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد باليغى الخفي السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على ^{تقدير}
 ان يكون الاتحاد في المعلوم هو المدعي انه لم يتعرف في الدليل للمساواة ومع احتماله لا يثبت ^{الاتحاد}
 وقد يجاب عن النظر على التقدير الاول بان يقع الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا ^{الارتفاع}
 ومطابقة مقتضى الحال كذلك فليزمن التساوي بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان ^{معناها}
 سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي ^{مطابقة}
 المقتضى فيلزم اتحادهما في المعلوم وهذا يتم ان ساعد الحصر على ان يقع المذكور بفهم في الحصرين **قوله**
 هو الذي يسميه الشيخ عبد القادر بالنظم حيث يقول الحاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في موضع
 من كتابه في وضع الكلام موضعاً يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه ويؤيد معنى التطبيق المذكور فظهر ان
 مراده من النظم المفسر بالتوخي هذه للتطبيق وكذا المراد بالتوخي ايضا اذا اشتراك خلافا للاصل ^{قلت}
 التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت لقائمة السبب مقام السبب كما في تعريف علم المعاني ^{كسنع}



ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم الخوان يكون ذلك بحسب الغرض التي يصاغ لها
الكلام والقرينة صريحة بذلك في التفسير الآخر وايضا لما كان تمام الكلام علم الخوان على المعاني والبيان كما ذكر
الشريف في مفتحة شرح المقاصد يمكن ان يكون اراد بالشيء علم الخوان تمام ثم لا يخفى ان معرفة ذلك المعاني لا
يحتاج معرفة علم الخوان واصطلاحها حتى يلزم ما ذكره من تركيب اللفظ والسليفي عن جلبة النظم وهذا
ظاهر **قوله** فيما يرجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين طرف لغوي متعلق بترجيح بمعنى يتردد ولو
بجواز ان يفلح الشارح بالشيء وجعله ظرفا مستقرا في رابرين كما قيل يحتاج الى تقدير لان ترجيح والا فلا
يستقيم اذا استحال ان في المشكوك لا الرجح وفي بعض النسخ يتردد وهدى ترجيح ثم لا يخفى ان بين الثانية
سجدة اذ الدور بين مجموع الامر بين كل واحد منها **قوله** وبما اذا فيما علم عدا افرح وفعلي ريل
التعليق نعم وقع في كلام غير الاسلام وغيره وثما منهم ان اذا استعمل امر على حيطر الوجود كقوله واذا
تصبك فصا صفة فحمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم بالاتفاق على ان استعمال الحرف في
معنى الكلمة تسامح في عبارات المتقدمين **قوله** في الجمل يسرد اي يشرح او سياق منظمة بعضها مع بعض
يقال فلان يسرد الحديث سره اذا كان جيد السياق له واصله فرسرد الدرع ونجها **قوله** ويل
اللفظ الى اخره معطوف على قوله وهو في لفظ آخر في غاية البهجة وانما اثبت الواو بعد الياء ليتوهم ان
ابطال الكلام السابق كما هو التسامح اذا لا ما جملة **قوله** والي هذا اشار المطاي الى ان المذكور ليست
بأينة للالفاظ نفسها فرجيت في بي بل تعرض لها بحسب المعاني والاعراض التي يصاغ لها الكلام **قوله**
بالتركيب وهو السكاكي الياء لا افادة في المفردات فليحتمل ان يكون قوله بالتركيب تأكيد المعنى لا افادة
قوله وذلك الامر في بيان لوجه تفرغ رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادتها المعنى الثاني فلذلك
فرعها على تعريفها السابق **قوله** او غير مطابق ان لا يدبر عدم المطابقة عما مر شأنه ذلك وهو المعنوي
في عرفهم من الوصف لعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لزم ان ارتفاع النقيضين اعني المطابقة
وسلبها



وسبيلها **قوله** بما ذكر في الكشاف يكون ما لا يدرك معنى الكثرة وكون العامل ما يليه بالانضمام
على الظرف فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الآية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يدرك
المسارح ذلك الاحتمال مهمنا مع ان وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد سمي انسانا
شايخا لا احتياج بذكر الوصف اعني كثر حيث لم يقل تسمية كثره اي تاويل المصدر بلا ضرورة و
جوز فيها شيئا في مرقول الم وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانضمام على الوصفية
في مثل شايخ معروف لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الي وجه آخر من الاعراب **قوله** وفي هذا الشايخ
اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادة المعنى بالتركيب مع قوله ويسمي ذلك فصا
ايضا **قوله** الاعجمي والاعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفهم وان كان من العرب والمراد
بالعربي خلافا وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية
حكاية والموثق مكتبة اللغة ان العرب هم موالي الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية
خاصة والنسبة اليهم اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة من القرى لكان احسن كالا
يخفي **قوله** ووجه لاتفاق تغير محل الينف والابنات حاصل هو توقيف المعنى على ما ذكر في الايضاح ان
الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته
المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسا وصفا للفظ بها
افادتها المعاني عند التركيب لا فرحيث انه لفظ مفرد فغير اعتبار التراكيب وبهذا ظهر التوفيق بين
نفي كونها من صفات الالفاظ وابنائها وبين نفي كونها من صفات المعنى وابنائها فان كلام الشيخ يومئذ في
مخرجين والسارح انما تعرض لدفع الوجه الاول وقد سبق في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق
الفصاحة على البلاغة انه اراد بالعضا حيث حكم بانه راجع الى اللفظ دون المعنى السابق المشهور اراد
بما حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى في البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظ لا



لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في بابي غرض الفصاحة على المعنى المشهور تأمل **قوله** ولا
 نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك التفضيل هو الاول والمعاني
 كما يصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل الحسن غلاما على معنى
 كون اللفظ بحيث يدل على تلك التفضيل ككون الرجل بحيث يحسن غلاما لا يقي فيحمل كلام المص على هذا
 المعنى حتى يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقه لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توقيفا لكلام
 الشيخ فان مراده ليس الا شيان محل التفضيل **قوله** الشيخ ينكر على كلا الفريقين اي ينكر على كلا
 كل منهما ويفصل **قوله** يعام معناه المعنوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة بل
 على المعاني التي تحتوي على المعاني الاول الشرعية والعرفية مثلا بليغا واجيب بان معنى التقييد بان
 على ان هذا القسم الاعم كزفلا بنا في وقوع المجازات والكنائيات في المعاني الشرعية والعرفية معان اول
قوله دلالة ثانياه واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان اللفظ الاول لا
 وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجل او بواسطة فالمراد ان المعنى المعصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة **المعنى**
 الاول بوصفه الدلالة بالثاني نورية ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقليه قطعا كما صرح به الامام في
 نهاية الایجاز والشيخ في دليل الاعجاز وما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وصنعيه وقد يكون عقليه
 كما ثبت عليها لانه فرض حكم بها وصنعيه بلا شك فكانه اراد بالوصنعيه ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم
 والمراد بالمعنى بالمعصود هو الذي يريد المعك اثباته او نفيه ويستوي في قصد البليغ وغيره كاثبات **الشيء**
 مثلا **قوله** يدرك انهما يتبعان ترتيب الالفاظ من اللطف على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها
 ترتيبها التي هي المناسبة للحار والمقام ثم ان الشيخ اعانا اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على
 حذوها اسم النظم ان الترتيب الثاني شاع الى ان العمد في البلاغة انما هي العصد والاعتبار **قوله** اللفظ
 والاخذ بان لا يطلعون مقتضى الحار كما اعتبار بخصوصيته مع انه نفسا مخصوصية المعبرة فلا يبا في ما **سبق**
 ذكره

من كون النظم توقيعي معاني الخوف فيما بين الكلم حيث دل على كونه فرعاً عن اللفظ **قوله** والحواس
والمزاييا والكيفيات المشهور ان الحواس عبارة عن الامور المستفاد من الزاوية ايجاباً للوجود الوضع
وان المزاييا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المقيدة لتلك الحواس فاطلاق هذه الامور على المعاني
الاولى في قبيل المجاز واصطلاح الشيخ كما يشعر به قوله والشيء يطلق على ما فهم **قوله** فلا يصح
الراجع اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة اليها في اللغة
الا ان اول المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلاً احب بعد تسليم ان المعاني اول في اللغوية
المعاني اهـ ولحل الفضيلة لان ترتيبها في النظم بترتيب الالفاظ في النطق على حد وثم على
وجه ينتقل منها الذي يتوسطها الى الخواص لا فائدة بلا اطلاق ولا يعقده هو البلاغة فيكون ترتيب
المعاني الاول على الوجه المخصوص منشاء الفضيلة ومناط البلاغة بلا شك **قوله** لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصول والحروف مبنية على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمخارج
كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية يحدث في الهواء من توجهه ولا يلزم قيام العرض بالعرض
عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة **قوله** فيثبت ثباتها في صفات
الالفاظ والمعاني اهـ ولا وجه لحل تعيين المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة
الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني
بحل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار
افادته المعنى الاول لا تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى تعريف البلاغة بما به فانه البلاغة صفة
باعتبار افادة المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني
كرفع الشك ورد الالحار **قوله** المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الظرف توضيحاً للمخاطبة ا
كان منكراً فالبليغ وغيره مشتق كان في ان كل واحد منها يحط به الى رد الحان لكن البليغ يعرف كيفية

توقيعي



ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب اللفاظ حتى يزول الشك بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو ^{النشأ}
للفضيلة بلا ريب **قوله** والسبب انهم لم يجعلوها بمعنى ان السبب في ارتباطها بالتجوز انهم لم يجعلوها ^{لفضلة}
والبلاغة والمراعاة وما شاكل ذلك واصفا للمعاني لم يفهم انما صفات المعاني الاول لاحتمال ان يراد ^{المعنى}
التواني فجعلوها لغو باللفاظ ارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني كما يحتمل التواني
حين اطلاقها كذلك لفظ اللفاظ يحتمل عند اطلاقها اللفاظ المنطوق به بل اولي فلا بد من بيان سبب التواني
لا يبق المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجازي في المعنى الاول وقد تقر بان المجاز اولي ^{مشارك}
فظهر ان فائدة العذر لا تافول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا
بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى وحقيقته في غير كان ^{التعجب} كما لو كان مجازا في اوله لان
عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولي من التعجب عنه بلفظ يدل عليه مجازا بالاشترار بعد قيام ^{المعنى} القرينة
للمراد في كلا الاستعمالات ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ثم واذا كان مشتركا معنويا كان
اطلاقه على احد علم بخصوصه مجازا ايضا ويمكن ان يقال مرادهم انهم لم يجعلوها صفات للمعاني لم يفهم انما
ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان المعاني التواني دخلت انما في البلاغة حتى ان الكلام الكبير ^{ليس} الذي
معني نافي عما قطع درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فترد ^{الذي} من بين المعاني الاول والبواقي
بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق ونشأ للفضيلة اظهر قبلا ^{الذي} والذي
ان ليس اذ اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر
بيد ^{الذي} والذي اليها وهذا القدر يكفي للرجوع **قوله** فجعلوها كما لو صنعت الى قوله ولخاصية التي تحدث
وتغير على المفهوم مما سبق استعمال اللفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من استعمالها في ^{لصوت} اللفظ
الحادثة فيها وبينها تناقض فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر بالفان فجعلوها اجيب بان
يطلق على المعاني الاول الخصوصيات والصور ونظايرها ما بالغة تبيينها على انهم وان كانوا يطلقون



الالفاظ على نفس تلك المعاني وليصنعوا الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الا ان مدار ^{ضعفها}
 على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاولى نفس الخصوصيات وهذا هو النوع
 وفيه نظر لان هذا الجواب يشيران المراد ههنا بالصورة والخاصة نفس المعاني الاولى وقوله حديث ^{في}
 المعنى وتحدثت فيه مانع من العمل على ذلك في الاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاد الى محل الصورة ^{لخاصته}
قوله وقولنا صورة دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك ولم يريدون الصورة ^{لها}
 التي حدثت في المعنى **قوله** وهذا بندهما ذكر الشيخ اي قليل واعلم ان الكلام الذي نقله الشيخ لشارع من ^{دلائل}
 الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في الاول وبعضه مذكور في الاواخر وهذا حكم ^{فيها}
 البعض بان في لعل الشايع اختلا لا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثل **قوله** مذاقة الحروف وسلاستها هذا
 ملايمتها للطبع وسلاستها سهوله النطق **قوله** فالعضاضة عبارة عن كون اللفظ في هذا هو
 الاعتبار الذي حدث منه المعنى الثاني في العضاضة فهو فرع عداها والافان جعل معي المثال للعضاضة ^{ثانيا}
 بطل الحرف المحض الذي يتبادر من كلام الشيخ فامل **قوله** كما ينبغي ان يوصف بانه دال اراد امتناع الوصف
 بالمعنى المشهور الذي اثبتت اللفظ الفصح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى في اللفظ فلا ينافي ما
 سبق من قوله ثم يجد ذلك المعنى دالة ثابتة على المقصود **قوله** اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
 نسبة الى الايضاح توطئة لرفع ما يتوهمه قول المم مكون قوله وما يقرب منه عطف على ما لا يخار كما ^{يسا في}
قوله وهو ان يرتقى الكلام في بلاغته ليس الى ان يحار كلام الله لا رتقاً في بلاغته الى ان يخرج عن طوق ^{البشر}
 على ما هو الراي الصحيح لا بما خبار غرائب و لا بأسلوب الغريب و لا بصر في العقول غير المعارضة ^{وافر}
 اذ اليسير بالذكر بناء على انه المستعمل بالبلاغة والتصدي المعارضة والا فالبحر ما يكون خارجاً عن ^{طوق}
 جميع المخلوقات من الجن والانس والملك **قوله** فان قيل ليست البلاغة في فان قلت حمل السؤال
 على ما يتحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز ان يكون الجواب خارجاً عن القانون لان ^{منع}



السند لا سيما إذا كان أحض لا يفسد أصلا وإن حمل على المعارض بجملة لم يذكر دليل على تحقق الاستحجاز
 حتى يعارض من قلت استنار دليل كتحققه في أعني غرضه وهو ملحوظ واعلم أنه لا بد أن يحمل علم البلاغة
 في قوله وعلم البلاغة كافيا تمام مدين الأمرين على المعنى العام لأن المعنى المشهور وهو علم له زيادة ^{الخصائص} ١
 بالبلاغة أعني علم المعاني والبيان غير كافيا تمام الفضايلة بل نقول الكلام بعد حمل على المعنى
 العام تغليب لئلا الكافي بتمام مدين الأمرين هو العلوم المخصوصة مع الحسن السالم كما ينبغي إنشاء
 أسرع **قوله** وكثيرا من المهر الطاهر متعلق بالجواب الأول الذي هو منع كون علم البلاغة كافيا بتمام
 البلاغة فالأولى تقديمه على قول ولو سلم ولو جعل المائة أعم من الإحاطة فلا بأس به في تعليقه ^{بجواب}
 الثاني **قوله** فشي لا يفهم من اللفظ فيه بحث وهو أن أراد بعدم كونه معنويا من اللفظ أن لا ^{يستفاد}
 منه صريحان ولا يضر وإن أراد أنه لا يجمله **قوله** وأما الثاني فلا يرفع الفساد أما أحد ^{الاستفاد}
 حقيقا فظاهر وأما إذا أخذ نوعيا فلأن ما يضرب من مائة الأعجاز لا يتناو ولا مرتبة الأولى
 لا يتناو ولا مراتب التي بعد المرتبة الوسطى لأن الضرب من النهاية ما يكون أقرب إليها من الوسط
 كما لا يخفى على الفطن وجعله في قبيل التبعية النوعية بافراده لا يستقيم أما أولا فلأن ذلك إنما هو في
 الأحكام التي لا تخفى ببطبيعة النوع إذ لا يصح زيد وعمرو وكرا إلى أفراد الإنسان نوع والكون ^ط
 أعلا نوعا إنما هي لطبيعة الأعجاز لأن عدم المجاوزة عنه ما خود في مفهومه كما سبق وكل فرد من ^{طبيعة}
 الأعجاز سوى نهايته مجاوز عنه فرد آخر وأما ثانيا فلأن التبعية النوعية بافراده أن يصح فهمها ^{ببعضها}
 وفهم منها ظهور أن قوله على أن الحق لا وجه آخر لا يبطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان الفساد ^{المذكور}
 بمعنى بناء على أن الحق لا على ما ظنه الاستاد **قوله** يؤيد قولنا جليل الكشاف في وجه التأييد ^{القياس}
 رجوع الضمير إلى المضاف لأنه المقصود بالذكر كما سبق فصار غير منفي في قوله وبعضه قاصر عنه راجع إلى ^{حد}
 الأعجاز ولا يخفى أن الأنسب لـ قوله يمكن معارضة على الصنف الكاشف حتى يتحقق استقصاء مراتب ^{الاختلاف}
 الاختلاف



الاختلاف فقد ثبت لمراد القصور عن حد الانجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا يجعل الحد بمعنى المرتبة
 ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المقادير اليه وحمل الصفة على المخصص لم يجعل قوله صاحبا للكشاف ^{ليلا}
 على المدعى بل مؤيد له هذا واعترض الشايع في شرح الكشاف على قوله كان الكثرة منه فحسبنا بان ظاهر ^{النظم}
 ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا ^{ظاهر}
 المحكم للبعض صفة الكل ولا يعنى تخصيصه بالكثرة منه **قوله** وكان بعضه بالغاهد الانجاز وبعضه ^{قاصرا}
 عنه فيه بحث اما اول فلان الاختلاف يكون البعض واقعا في مرتبة الانجاز والبعض قاصرا عنه ^{هد}
 في القرآن ايضا فان مقداراته واسان لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفايه ^{ليس}
 عنده غير الله على ما هو المقصود من الآيه وامانيتها فلان قوله وكان بعضه بالغاهد الانجاز يفيد ثبوت
 قدره غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به ^{التحدي}
 واقده ثلاث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن
 غير معجز مشهور كقصة شجرة مؤنة يقيد البعض بالزائد عليه غير الثاني بانه سري على التزييل وارضاء العنان
 على بطل قوله وان يك صادقا يصح بعض الذي يعدم كما قيل بان المقصود ان يكون القرآن عنده غير كلام ^{بعضا}
 والحق لو كان القرآن عنده غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور ان يكون بعضه
 الذي من الله بالغاهد الانجاز وبعضه الذي فرغ الله قاصرا عنه **قوله** ومما اتمت لا يخفى ان المراد بالا ^{على}
 على توجيه الشايع الاعلى للحقيقة وبحد الانجاز ترتيبه والاول قرب ان يجعل ما يقرب منه مبتداء وحذو
 الجزاي وما يقرب منه كذا الى هو حد الانجاز ويجعل فرع عطف الجملة على الجملة هو هذا ادل مما ذكره الشايع ^{بحسب}
 اللفظ وان اتخذ المودة بسلا من غير العطف على المبتداء بعد مضي الخبر والعطف على بعد المذكورين ^ل
 حذو الخبر بعد قيام القرينة فوسع هذا وقد يعترض على توجيه الشايع بوجهين احدهما ان سوق الكلام المص ^{يد}
 على ان مراده هو قوله وحد هو حد الانجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما عين ^{الان}



الطرف الا سفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا المقص بل يتعين حد الانحاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب
 منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرآنية وسر ان اسرع لكميات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان
 يكون الكلام المشتمل عليهما في اعلى المراتب الا ان بعضها منه ثقيل يمكن للبشر الايتان بمثله وان لم يقع فان قلت
 لا يمكن ان تفاوت الايتان يات في البلاغة كما اشار اليه فقال **در بيان و در قصاصت كى بود يكسا**
محن كرجه كونه بود چون جاحظ و حوى اصبعى **در كلام ايند بچون كه و چى منزل است**
 كى بود بت يدا مانند يا ابلغي **فليت** **التفاوت الحاصل في الايات بالنظر الى الاحوال مقتضية**
 للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرغبه فيها و فر من مقتضيات المرغبه في الاخرى وذلك
 لا يقع حان يكون كل منهما في الطرف الاعلى في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك
 الايات لوجوب اشتمال كل اية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى
 بجميعها فتأمل في بعضه في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الانحاز والمراد
 بحد الانحاز البلاغة في مقدار آية و ايتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية وعلى هذا **يتعين**
 الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود **قوله** ولا يخفى ان بعضا لا يبيد ما ذكره في حد
 الانحاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الانحاز مع ان بعضها
 اعلى ثم المراد ببعض الايات التي حكم عليها باستثناء المعارضة ما يكون مقداره اقصوى من السكوت
 عن التقييد للشبهة كما ثبت عليه فيما سبق **قوله** **الطرف للبلاغة نقل عن الشارح** انه صرح بتبينها على ان
 الطرف الاسفل ايضا من البلاغة اخر از اعاد وقع في نهاية الانحاز فان الطرف الاسفل ليس من البلاغة
 اخر الا لما وقع في ثبوت عبارة لا يوطئ اليه بحسب التعارف نهاية فلا يكون داخل في ذلك
 نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فالانحاز هو الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص
 غير الى ما دون الحق عند البلغاء و باصول الحيونات وكل كلام غير ملحق بها فهو عند البلغاء و بليغ



المراد بقوله إلى ما دون كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه أو مرتبة تحته بلا واسطة فإنه المتبادر عند
 الإطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر فرعيين الطرف للأسفل على الطرف الأعلى ولا على المراتب
 المتوسطة **قوله** بأصوات الحيوانات عرف الحيوانات إشارة إلى أن المراد بها غير الإنسان وقد
 وقع في عبارة المصباح منكر أو الاستنباط على ما ذكرنا يجعل التنكير للقصد إلى غير معين وقوله يصدق
 عن محالها حال عن الأصوات لا يتوهم اختلاف العامل في الحال ذهبا لأن العامل في الأول هو ^{الفعل}
 وفي الثاني الجار لأننا نقول العامل فيها لا هو الفعل لأن حرف الجر أداة يوصل معنى الفعل بحرف و
 لجرور وحده منصوب بحرف الفعل وهذا الاعتبار وقع ذاهل وما يوتى في أمثلة من الجار والمجرور
 في محل نصب سائلة في العبارة الحكاية على ما تقرر في القواعد كما في شرح الدرر ثم الكشاف للبرقي
 وما في محب يتفق لما مصدر ريد أي يحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا علة مقتضية قاصدة
 أي أيا أو موصولة أي يحسب يتفق معها في الأمور فالمراد بالمراد لا يقتضيهما **قوله** سوي المطابقة ^{لفضاحة} و
 وهو غير معروف بالاضافة ولذا وقع صفة الوجوه إشارة إلى امراة تلك الوجوه بالنظر إلى البلاغة
 والفضاحة والمراد بتبعها وجوه تغايرها فلما يلزم كون كل منهما تابعة للبلاغة سواء اعتبر أو
 الحكم على الوجوه بالمبالغة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالتغاير للامرين أو بالعكس **قوله** وفيه
 إشارة إلى صريح في المختصر بأن الإشارة والاشعار المذكورين بلفظ سها وسور كلامه ههنا مشعر
 بأن الإشارة امر آخر واسنادها إلى تعريف الوجوه باخرهما لا يلتفت إليه فامل **قوله** لأنها ^{المراد}
 بما يجعل المكمل موصوفا بصفة نقل عنه المراد أنه لا يعمد وصف المكمل بصفة الوجوه بصفة ولا
 يسمى سببها باسم في العرف كما يسمى سبب البلاغة والفضاحة بنوع يضيح بليغ ولا يتوهم صغ ^{فلا} و
 يرد أن وصفه مصدر منه الزم صريح بالمرصع صحيح وقد يقر بغيره من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت
 المكمل موصوفا بصفة جاز أن يجعل تابعة لبلاغة المكمل سوا جعلت المكمل موصوفا بصفة ^{أم لا}



وانت خير مجوار تعدد المانع غرضها تابعه لبلاغة المتكلم فليست **قوله** ملكة يقتدر بها على تاليف
كلام بليغ اي في نوع اراد في المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم لان ملا
تفسير المقصود منها بطريق المقايسة وهذه وان كانت غناية في التعريف لكن لا بد من الصير لها
الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا يجعل صاحبها بليغا على
المتبادر من الملكة هو الكامل منها وما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ
في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو بناء على النكرة قد يعنى في
الاثبات بقرينة المقام وفي التاليف بناء على ان اضافة المصدر بقيد العموم منطوق فيه لا يستلزم
استفاء البلاغة في النشر مثلا لان الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الانجاز والافتقار على تاليف
خارج غطوي في البشر وان قد توسعهم للزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوّه بليغ لان الا
يقتدر على كلام بليغ لا يقتدر عليه في مورد ونه في البلاغة وفساده بين **قوله** انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان اي علم لم زيادة اختصاص بالبلاغة كما مر اذ لو اريد بلسم يدبره العالمان لم يكن
الاختصاص المذكور معنى للتام **قوله** انحصار مقاصد الكتاب الذي هو في علم البلاغة وتوابعها
لا يتجاوز عن المصنوع الثلاثة **قوله** وفيه تعرض لصاحب المقصود الخ وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ
المتكلم حد الاختصاص وفي خواص السالكين حقا وايراد انواع النسيب والمجاز والكناية على وجهها
ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا توقف البلاغة على الفصاحة وما ذكر
المصنف هو في كلام ابن الاثير في السالكين لكن رجع قول صاحب المقصود بان البلاغة كلام منوع
للبليغ كما يكون للانسان **قوله** ان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم الترتيب بدل كل مسمى
ببليغ **قوله** اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي والوجوب الكلية لا
تنعكس المعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل من اقبيل الاستخدام لان



مهنا مصدري لا اسم كان بدليل تعدد بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو المرجع باليغى الثاني ونكشف
 تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقاب
 للامتناع الذاتي فلما جزم ان امكان الممكن لا يتوقف على شي يطابق الحكم الواقع ولا طباقه قيل مما عني ^{الصدق}
 والكذب فكيف يكون مرجعاً له بليغى المذكور واجب بان الصدق والكذب مفسران بمطابقة الخبر للواقع
 وعدمها ومطابقة الحكم او عدمها يصح مرجعاً لها **قوله** غلط في تادية اليغى المراد اللام في الخطا ^{للعهد}
 والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطا في التادية
 علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطا بسبب التعقيد المعنوي ليس في
 التادية بل في كيفيتها ولو قال غلط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال كان اظهر **قوله** والارتماء
 او اليغى المراد به اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحترار غلطاً عدمه فعلي تقدير انتفاء ذلك ^{العدم}
 اعني وجود الخطا يعني تامة اليغى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايبراد كلمة
 ههنا سوا حلت على التعليل والتبكيه الا ان يحل على التزل والاخذ بالادنى فيكون اليغى وان لم يكن مرجع
 البلاغة الى الاحترار غلطاً المذكور فلا اقل من تادية اليغى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض
 الاحيان وهو منافق للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك لا شفا اما ان يتعين ام لا فاف
 كان الثاني فالامر ط وان كان الاول فليحارر على التحقيق فانها قد تستعار فيه كانه الشارح في
 مباحث الشروط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقع المراد فكون مرجع البلاغة هو الاحترار ان الاحترار
 لازم فاليفى المستفاد من قوله والام هو معنى اللزوم اي وان لم يكن الاحترار لازماً لما كان معدوماً كما
 لخطاء متحققاً وقد يجاب بان المراد بالاحترار غلطاً المذكور محافظة النفس على المجامعة لا ^{تنفيها}
 اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطا اذ لم يكن غرضاً في حفظه وقصده والتادية لكلام غير مطابق ليس لها انتفاء
 من المحافظة اليه بل قد يوجد معه فلفظ ربنا ذن في محله ويكون للتبكيه **قوله** والي تمير الى ^{نسب}



بقوله الى الاحتراز في الخط ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاختلاف **قوله** ويدخل في
تميز الكلام كقوله لم قدر موصوف المحمد في الفصح الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ
لم ينجح اليه أصلاً **اجيب** بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام الفصح وتوقفها على
تميز الكلمات الفصح بواسطة توقف تميز الكلام الفصح عليه قدر الكلام الفصح وايضا قد
سبق ان قضاه المفرد كالكان لفظ الفصح كالمعنى المشترك بلا ضرورة فاحترزه عن توهمه
وايضاً لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفضاضة حتى يجعل قرينة على تقديره **قوله** على ما صرح به
في الايضاح قبل عليه مرجع بلاغة المسك ايضاً الى ذلك الامر في قاضيه تخصيص بلاغة الكلام بكون
هذين الامرين مرجعاً لما **اجيب** بان وجهه هو الاشارة الى ان مرجعيتها لبلاغة المسك باعتبار
مرجعيتها لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخط في تاديه الغنى المراد مثلاً ورفيع بحسب
البشير في حين فراحيان للبلوغ ولا يدل على استغناء عنها اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفته
المجتهد بعض الاحكام لا ينافي في الاجتهاد فالاحتراز عن الخط ليس مرجعاً لبلاغة المسك ولا ينافي و
الخط المذكور اياً لا ينافي في بلاغة الكلام البليغ الواقع به هو فيه ولا يعدي ذلك الا ترى ان
امر القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغاً كقوله عذائهم مستشرى من البيت //

قوله وفساده ظهري واضح اذا الغرض من الشيء ما يتاخر منه ويرتب عليه واستفاء الخطاء المذكور
وكذا تميز الفصح فغيره موقوف عليه لبلاغة الكلام يتقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المراجع ولو سلم
تاخره وترتب عليه لم يستقم الغرض ايضا اذ ليس المباعث على البلاغة الاحتراز عن الخط او تميزه
من غير وهو ظاهر جدال الغرض من جعل الكلام بليغاً ^{نصاً} للحسن الذاتي وارتفاع شأنه على ان
البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يحجز عن ساجدة كما لا يخفى على الفطن **قوله** لا
غاية ما علم ما تقدم انما يعني ان المعلوم من تعريف البلاغة افادة بلاغة المسك هذين الامرين ان اريد
بالاحتراز



بالاحترار والتميز نفس الفعلين او توقفا عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما عرضيين منها ^ف ^{تفسير}
 المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفرع بقوله **فعل** ^{قوله} على الانضمام بالفعل بل حينئذ الانضمام ^{يحتار}
 اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المكمل وهي لا توقف على الاحتراز بالفعل مثلاً بل كما لو كان بحيث
 فافهم **قوله** فهو ان مركب الصير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التميز والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم
 صفة المركب من ان ياتى من غير الفصح غرضه في الماكل وان هذه الامور جزئية لا اجزائية بدليل
 صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاماً مقيداً به لان المراد غير الفصح
 حيث انه فصح لا يمتز ذاته من حيث هي ولا يسل صدقة على كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولاً على
 السب **قوله** وكالسراج معطوف على اجتماعه اي وبخلاف لفظ السراج وهو ناظر الى سراج
 كما ان اجتماع ناظر الى تكاثره **قوله** منه ما يميز في ظاهر العبارة يوم ان بعضاً واحداً يتبين في
 احدها الاسماء مع ان المبين في كل واحد منها بعض آخر فليس هو قبيل اللفظ والنسبة كلمة او ^ك
 في قوله تعالى وقالوا كونوا هوداً او نصاراً فيكون كلمة ما كناية عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاسماء
 ويحصل لكل منها بعض في تلك التميزات واعترض بان البينين الاعلام ولا يفي لعلام التميز ^{الذي}
 فسر المعرفة اذ ليس المقصود العلم العلم واجيب بان المراد بهما اظهار وجوده العيني وهو في ^{المعنى}
 عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم فقول او يدرك بالحس فينبغي ان يراد يحصل بالحس ^{علي}
 سبيل التجوز **قوله** لان ترتيب الكتب المتداولة وما او مرده علمه الزم في قرانه لم يذكره
 بين اللغة ان في اللفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان تميز السا
 عن غيره يتبين في علم متن اللغة ووجه ظاهر لكن المناسب بهذا المقدار ان يقول المصنف ما ^{يستفاد}
 من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة عن التميز وليس لقولنا التميز يتبين في علم كذا
 كبر معني على انه قال ما يستفاد لم يحتاج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقول او من الحسن **قوله**



يطلق على جميع اقسام العربية انه فلو قال في علم اللغة فيتناسل جميع اقسام العربية ولم يتبين المراد **قوله**
او في علم التصريف اعترض عليه بان المحل بالعضامة هو مخالفة ما ثبت في الواقع وهذا لا يعلم من علم التصريف
اجيب بانهم يذكرون الالفاظ السواط الباسية في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه
الالفاظ ما ثبت في الواقع **قوله** والتعقيد اللفظي وعليه بان التعقيد اللفظي قد يكون سببه
امور كل شايح الاستعمال جاز على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون الخوي فكيف يتبين
في علم النحو وغاية ما يتوان النحو باحث عن الوضع الاصل لكل كلمة وان الاصل هو ما ثبت في كل شيء في موضعه
وان جاز خلافه يمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى **قوله** والغرض من هذا الكلام تعيين
يتبين ان اي من قوله والثاني منه ما بين اي وقوله بجزء عطف على يتبين والصيغة بها راجع الى ماء
المقد لانت لكونه عبارة عن العلوم والحس لا بد فاعتبار امر آخر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان
يحتزم عنها البتة على ما ذكر قوله ليعلم ان لا يجوز تعيين ما ذكره من اعتبار الامر المذكور لا يعلم ان
اي شيء كان فريد لخصائصه ما مصدر مسمى بمعنى البتة واسم مكان على انه قريب من الكتاب في قوله لقيت
عنه مقام الذيب كما سلف **قوله** يعني الخطا في التاديد الا قرب في توجيه عبارة المتن المصير الى هذا
المضاف الي ما يحتزم به عن متعلق الاول **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني
فلانه باحث عن افادة الركاك خواصها التي هي معان مخصوصة وفي التسمية شعار يتعلق بالمعاني واما
الثاني بالبيان فلانه يتعلق بايراد المعاني الواحد وبيان بطرق مختلفة فالوصف واما تسمية الثاني
بالبدع فلانه يتعلق بما هو بدعي واثبات غيرته كالترصيع والتجويد نحوها واما تسمية الجميع لا يعلم
فليتعلق بالبيان اعني المنطق الفصح المعرب عما في الصيغة يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا
الكل السبب ايضا ولا حاجة الى اعتبار التبليغ اسه اعلم **قوله** الفن الاول علم المعاني ان اريد بالعين
الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاث فصول اجمع الى
المفاتيح

هذا هو
الكتاب



المصنف ما في الأول وفي الثاني انه معاني الفع الاول علم المعاني والفع الاول الفاظ علم المعاني وان اراد
به المعاني ويعلم المعاني الفاظ مستمدة لول باسم الدال وعكسه فلا مرطاب و باقي البحث سبق في مباحث
المقدمة فلا حاجة الى الاعداد **قوله** لكونه بمنزلة المفرد فالمركب كلمة من في الموضع ابتداء ^{الابتداء} الا ان
باعتبار الايضال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من المركب متصلاً به يلخصه ان اتصال المعاني بالبيان
ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب **قوله** بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهذا القيد بناء على ان ^{البيان} القيد
لا يعتد به اذ الم نزاع المطابقة لمقتضى الحال لان علم البيان متوقف على علم المعاني فان علم ملكة بها يعرف
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالماً بالبيان وان لم يكن المؤدي مطلقاً لمقتضى الحال ^{البيان} غا
ان لا يكون بديعاً **قوله** طبعاً الا قرب انه مصدر محذوف بتقدير بقاء النسبة الى مقدم ما طبعها
ومثله شائع وجعله تمثلاً لا يخفى **قوله** وقبل الشروع في مقاصد العلم والتبني الذي مع ان ^{شأن} الا
متقدمة على الشروع فيها لان التبني الآتي فرتمه ضبط الابواب كما سيظهر الاشارة اذ الم يقابل
بالضريح يسيراً ما يعمل يستعمل في المعنى العام السائل للضريح فلا بد ان التعريف وضبط الابواب ^{مصرح}
بها فكيف قال اشارة **قوله** فهي مسائل كثر ان عمل على مذهب الا حفش وجواز زيادة القاء في الخبر
فطاري وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقد ر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين
فيكون المبتداء مكررة موصوفة بفعل فحوزد خور الفاء في خبر **قوله** فعلى ان يعرفها بتلك الجهة ^{فهي}
بخصوصها بها وبالوجوب العرفي الذي ماله اعتبار الاول والاليق اذ لا مانع عقلاً من ان يتوجه الى ^{الصور}
كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المحاول بحصولها
بجهة الوحدة المحصورة اما بانتفاء معرفتها اصلاً وهو ظاهر البطلان اذ يمنع طلبها بل هو ولذا لم يتوض
واما بانتفاء معرفتها اصلاً بخصوصها بان يعرفها بما هو شامل او يتصور كل واحد فاحادها بالتفصيل
وعلى كلا التقديرين لا يان من فروقات ما يعينه ويستنع وفيه فيما لا يعينه اما على التقدير الاول بعد



تسليم امكن الشروع في فطامه واملي على التقدير الثاني فلان الكثرة وان محصور بصرف
او قارة الى محصيل المطم فيقوت به ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كانت محصور فلا تضر
كثرة الاوقات الى محصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت بمحصيل المطا ويمل عن محصيل الشرط
فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامر ان لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعجزها وغيره وان دفع الى طلبها
خرجت هنا جزئي لذلك العام فادري الطالب في غير كيف يقال فوات مطلوبه يعني الكثرة وتلك
الكثرة انما يكون مطلوبه اذ تصور الطالب بمحصولها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب
الا ما جعل هذا المصنوع العام مرآت للملاحظة لانا نقول ان امدا اذا المراد بمحصيل ما يعجز عنه
غرض فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق واذا اعتقد ان هذه العصة يحصل العلم
كان من العقول لا فسر في الهندسة باعتبار انها علم من العقول فلا شك ان مطلوبه في المال وهو
العصة المذكورة قد فوات وهو ظاهر **قوله** اي ملكة يقدر بها على ادراكات جزئية حل العلم
بها على الملكة يجوز الى اعتبار الاستخدام في قوله ويخصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح
بهاك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات لمخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فلان كلامه
الالتفاتات ادراك ولو تسامحنا جزئي باعتبار ان متعلقه جزئي فمطلق الاصول وهذا هو المناس
لقوله الا فيهما يمكن من استحضارها والالتفاتات اليها وتقصيها واما ادراكات جزئية متعلقة بمو
لمخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك
الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقدر بها على تلك الادراكات كما الجزئية لا يقال
العلم على الملكة يقضي ان فر علم مسائل يعني حصول مسائلة له ولا ينافي فيها باليعني الآخر اعني الملكة
واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادف على البلاغة المكتسبة ان يقيد بالحسية ان فر حيث
يعرف بها تلك الاحوال في يخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة فر هذه الحسية بل هي ملكة فر حيث يقدر بها



على تأليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في الكلام محددين
بالذات فمختلفين بالحديث **قوله** بيان ذلك ان واضع الحق المعلوم في كلام الساج حيث

حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحضار ان لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا
بعد تحصيل جميع المسائل وصبر ورثتها فحذونه لديه وايضا لظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس
بها في استحضار ما كان محذونا عنده من المسائل واستحضار ما كان محمولا منها كما اعتبره التبيين والتمام
الغنيمة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما يلزم ان واضع

الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحضار ووضوح الاصول واستنباطها يحتاج في تحصيل الملكة الا

جديد

يتجسم كقولنا حصول ملكة الاستحضار لا يستلزم عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واي محذور
في ذلك **قوله** كونها جهة ادراك اهل العلم على الاصول والقواعد صحيح تشبيهه بالحقيقة ايضا
طرف مفضية الى الادراكات الجزئية فالحكمة استفادة من تقدم لنا بالنظر الى كون العلم الشبه بمعنى الا

اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للاه والادراكات انما الادراكات المخصوصة قد يكون جهة لادراك
مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فيستأهل **قوله** فلان تعلم الخويعي الحكم بالمراد
المتعلق بالخويعي منها هو الملكة ان كان الخويعي عبارة عن المسائل **قوله** ان له حاله بسيطة اجمالية يمكن

يق مراده التشبيه على الملكة المذكورة بما يحصل نسبتها من العلم الاجمالي لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره
الفاضل المحيى **قوله** والعلم للكل او المركب سواء كان باعتبار ضرورة ما هيأتهما او التصديق ^{حوائجا}

وكذا الكلام في المعرفة **قوله** دون عملية منقوض بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلم الا

باسم الله ان يق بعد تسليم ثبوت هذا الكلام فرسول الله صلى الله عليه وآله او فرعي عليه السلام ان الباطني
اللام مجازا لا اصلي العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه المخلصون بقوله فراخص به تعاريفه
صبا ظهرت فيها سبع الحركات فقلية على لسانه واسم العلم **قوله** ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قبل المراد



ينضم إلى سنان مجروح إلى كسب جديد والافالحاصل بعد الذم والنفات لا ادراك لا مجازاً
 والحق ان الذم والنفات لا يكونان المجرى عن المدرك فيكون المجرى بعد ادراكه وان كان بلا كسب
 جديد نعم ذكر الشارح في اواخر الباب الاول ان النفات التي إلى ما هو مخزون عنده واستحضار
 اياها لا يسمى علماً الا انما هي في الحقيقة والحقوق ما ذكرناه ولهذا باد الشارح هناك إلى تسليم علمية
قوله والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح
 لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات
 والمعرفة بالجزئيات والفاء في قوله فقال يعرف إلى التفرع لا التعليل حتى يورد عليه ان مجرد
 في الجزئي لا يوجب اختصاصاً بالصحة على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر في
 ذلك الاصطلاح ويحجب بان ترك العلم إلى المعرفة يستدعي نكته والمجرى ان علم هذا الاستعمال يصلح
 له **قوله** ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك
 يستلزم جزئية الادراك بالاضافة إلى ادراك الكل لان ادراك الكل لا ادراك الجزئي ولهذا
 لجزئية الادراك وشارح التفسير إلى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والافقضية ^{اصطلاح}
 السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئياً لا نفس الادراك ثم الاقرب إلى قوله فرد فرد من
 اللفظ وقد يجعل فرقتين وصف الشيء بنفسه قصداً إلى الحال والمراد كل فرد منفرد عن الآخر
 وخاصة معرفة كل فرد على سبيل التخصيص والافراد دون الاقران وقد ترك لفظ كل في مثله
 مع ان العموم مراد كان يقع معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد فرقتين المقام فان النكته
 في الابيات قديم كما ينبغي انشاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة ^{معنى}
 ان اي فرد له اشارة إلى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان لا المعرفة بالفعل **قوله** او البعض
 المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه



وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين المحذوف الاضمار ^{محو}
ذلك والثالث والاربع ومحو ثمانية عدم الدلالة موجودة في البعض الغير المعين ايضا ^{كما لا يخفى} **قوله**
لكل فرع مسئلة منه قبل المراد مسئلة متضمنة لتلك احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ ^{بصيغة}
الجمع فلا يلزم فرار اداة البعض حصول العلم للعالم مسئلة واحدة مطلقا **قوله** وكذا الحسن
البدعيه هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه فمما سبق مرارا الحسنات البدعيه كما مبني على المحمودة
واما على تحقيقه قد يقتضيه الحال فلا يخرج ما ذكره علم البديع انما يخرج من التعريف بالحيشة المراد
كعلم بعينه **قوله** وهو قرينة خفية يعنى وصف الاحوال كما ذكرنا كون قرينة فلان تعليق الحكم ^{صوت}
بصفة وباقي حكمه بعيدا كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم ^{فبفقدان}
معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ مطابقا لمقتضى الحال فيساق الذهن الى اعتبار الحيشة واما الحقا
فواضح **قوله** عبارة عن معرفة الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال
للزم ان يكون معرفة هذه الاحوال ثمرة علم المعاني لم يحج الى ذلك **قوله** وهذا واضح لزوم ما وفسا
قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف
المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام فحيث مبني بل من الحيشة ^{كون} المذ
نا لا يحتاج الى قد كشيته باق فليست امل **قوله** قد يقتضيهما الحال الا حسن ان يقول قد يطابق بها
اللفظ مقتضى الحال **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه يلزم اتحاد ^{المطابق}
والمطابق وقد يجاب بانه المراد باحوال اللفظ لخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيد
قائم ومقتضى الحال لخصوصيات الكلية كالتاكيد لكلام مطلقا واما القول بانه المراد بمقتضى الحال العا
للا لفاظ بسبب الاحوال كالمية الحاصلة في زيد عرفت من تقديم المفعول فمالم ينبغي اليه احد
قوله قلت قد تساخر في جوابي لان الاتحاد لان المراد بمقتضى الكلام ايها المكيف بكيفية



مخصوصه لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنده المفعول على المطابق بزنده الفاعل
 على عكس صطلوح المعقول فانهم يقولون ان كل مطابق للجزئي بمعنى صدق عليه فالضاد عند
 هو المطابق بزنده الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاح جزئيا الى اليمين الاحوال التي نسبت اسمها الى الكلام
 الجزئي عليها يكون فخرية الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والاقضية الحال عند التحقيق
 كلام موكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم الغائي على ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكو
 حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وعوده بان قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو
 يقتضيه تأكيد الكلام واستحبابا ^{وجوبا} وتحريره عن التوكيد وقول صاحب المفتاح الحالة مقتضيه للذكر
 للحذف للتعريف للشيء الى غير ذلك الحكم في ان مقتضى نفس تلك الاحوال والمحمّل محل الحكم سيما اذا كان
 اغلب على ان الاقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره
 دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض مقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر في
 محل الذكر على الغلبة غاية لما صرح به الاحوال والتفصيل والقول بان مقتضى نفس التأكيد والتعريف
 لا ذاتها مدفع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء ذاتها وبانه كما جعل الالتفات مسموعا متعلقا ^{لمسموع} مقتضى
 جعل ايضا ما يتعلق بالمدكور مدكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلام الكلي الذي جعله
 فلما اجتمع الى التأويل على التقديرين كان اختيار التأويل الموافق للبرهان في معظم المواضع اولى وان
 التفاوت بين التأويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي والذي هو عينه في التحقيق وفي الآخر
 اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غير ويرد على الاول بعد تسليم ان مقتضى اداهما ان يبين ان
 يكون اغلب مخصوصا بزيادة كلفة او كثرة او نحوها وليس بظاهر ههنا والظاهر جملة على تقدير ان
 او يجوز في النسبة لا يقايمه وجعل الذكر مجازا عن الايراد فليس ذكر المقيد واردة المطلق بقرينة ما
 في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والظن ونحو ذلك اذا لا يصح ان متعلقا بالمدكور ^{المدكور} فاعلم
 المذكور



اللهم الا ان يحمل علي ان المحذوف مثلا انما متعلقا باللفظ وهو شأنه ان يكون مذكورا في هذه الحالة
 ولا يخفى بعد **قوله** ان كلام موكد قيل انما لم يقل كلام موكد حكم فيها ببنوت القيام لزيدا شأنه ان
 ان الحال انما لم يقل كلام موكد حكم فيها ببنوت القيام لزيدا شأنه ان
 دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا ان جعل المقيضة الموكدة لانفسها لا يكد لامر دعاه اليه على ما سبق
قوله واحوال الاسناد ايضا في جواب عما يتوهم من احوال الاسناد غير مندرج فيما سبق لولا
 كونه لفظا من باب جواب هذا الفن وصيرها راجع الى احوال اللفظ **قوله** تتبع خواص تراكيب
 تحقيق معنى التعريف وفوائد متوهمه يستدعي نوع بسط فليطلب في شرح المفتاح للشريف
قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار في الايضاح وهو ان قوله وغيرهم ويجب صيانة المحذوف
 عن اللفاظ المهمة لان المص لم يذكر استقلا لابل توريه الوجهين السابقين حيث قال علي ان قوله وغيرهم
 لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان
قوله والثاني انه في التراكيب التي حاصله لزوم تعريف المعاني بالجمهور لا انه اخذ فيه تراكيب البلغاء
 ومعرفة ما يتوقف على معرفة البلاغة الماحوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء
 الدور في تعريف البلاغة وبقيت محمولة لان التعريف الدور يلا يفتقد معرفة المعروف واذا
 البلاغة جهلت بتراكيب البلغاء المذكورة في تعريف المعاني يتوقف معرفتها على معرفة البلاغة
 وان اراد غيرها ولم يستلها بالجملة لما وعل هذا التقدير لا يرد ان يلق لزوم الدور وذكركم
 في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في
 المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفنا في كتابه التي يشار الى ان لزوم المحذور الزاوي مبني على تعريف السكاكي للبلاغة
 بما ذكر لعدم تعريف البلاغة بما عرفناه السكاكي وقد توجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف
 على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح في جواب الارب غير الدور وقد لعنه

يجوز



كما صرح به في كتابه حيث قال في آخر القسم الثالث واذا قد تحققت ان علم المعاني والبيان
 معرفة خواص تراكيب البيان لكلام ومعرفة صناعة المعاني في ثم تعريف المعاني المعرفة المذكورة من
 قبيل المسامحة التي لا تخل بالمقصود لا شتبار ان العلم اما عبارة عن الملكية او الاصول والقواعد وادراكها
 والمعرفة ليس شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مقدرة لسلك المعرفة او اصولا وقواعد مقيدة اياها
 ولو اريد بالتبعية الملكية المبينة عليه كانا **قوله** تبينها على انه معرفة خاصة بالشيء على احد
 المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في السبب والعكس فالمراد المسبب المحض والسبب المحض
 اذا قيل فيها رعيته الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات **قوله** حتى ان معرفة
 العرب في كذا علم الله وعلم الملائكة ثم هذه العلوم وان كان يخرج عن التعريف فهو له بحر اذا جعل جز
 منها الا ان المراد الاشارة الى الخروج من قول الامر على ان في ذكر السبع فوايد اخر مثل الاسفار لصعوبة ^{المطلب}
 والتبينة على طريق العلم **قوله** بعد تسليمه لانه كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان يقول وفي
 تراكيب البلغاء ليس جزءا من التفسير بل التفسير قوله الصادق عن له فضل يتميز هذه جملة معترضة لبيان
 انه عند التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم من هذا احد البلغاء في تفسير التراكيب **قوله** واقول
 لا يفهم من قوله توقيف خواص كحاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترتيب المذكور ومنع لزوم التعريف
 بالجمهور فانما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المسكلم وهو ثم فان ^{المفهوم}
 من التاديب وكذا لا يراد حيث كانت مضافة الى المسكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المناسبة او قيل ^{مثلا}
 البلاغة هي بلوغ المسكلم في تاديب المعاني هذا باختصاص بحمل كلام غير على ما ينبغي على ما هو معنى التوقيف
 بالنظر الى تراكيب غير كان ركيكا اللهم الا ان يحل التاديب على تقديره وكشفه على الغير سواء كانت ^{مقاصد}
 او لا على ان الشارح يصدده وفع اغراض المص فيكون له تبادر تراكيب المسكلم التراكيب المذكورة في التعريف ^{حاجة}
 الى ان سفي ان مقام غير مطلقا فقوله لا يفهم الخ فهو على المبالغة في مقام المجاورة كما سبق مثله والناقشة



العيان بعد وضوح المقصود ليس فردا بالخصيص **قوله** ان يكون يتقيد شئك الاظهر في العيان
 ان يقول نفي شئك بترك ان يكون لكن قد ذكر ملايم لما في المفتاح حيث قال ان يكون مقصودا
 به نفي شئك **قوله** تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكر ان الكلام اعم من الذي يؤلفه و
 ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه ويطبقه ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق
 الكلام على اطلاقه مع التوفيق وقد صرح بان المراد توفيقه خواص تراكم نفسه فليتا مل **قوله**
 تراكم ذلك السكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس شيئا اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف
 اليها وقد حجاب بان الاصل في تعريف الاصناف وان كان هو العمد لكنه يستعمل في غير الاصل
 شائعا كما ينبغي في احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعنى ان يورد تشبيهات ^{البلغاء}
 قبل العهد ومرتبة هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعا فظاهر واما
 اريدا شائعا فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثيرة يقال ^{فعلت}
 لما فعلت وقلت ما قلت ولا نسبة المراد منها على احدهم مشكوك في الالزام فيجوز ارا دته في
 التعريف فكذا الحال في توفيقه خواص التراكم فانها بمعنى توفيقه انواعا وامثالها نعم تراكم السكلم
 مفهومة من قوله تاديه المعاني اذ المعنى بلوغ السكلم في تاديه المعاني هذا اختصار توفيقه خواص
 التراكم المذكورة في علم المعاني حقا وباراد كما انواع التشبيه والمجاز والكناية في العلوم في علم ^{البيان}
 على وجهها **قوله** كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطلقا لمقتضى الحال **قوله** ويخصر
 المقصود لا يخفى ان صير مختصا في عبارة المعنى راجع الى علم المعاني لكن لما قال المعنى في الايضاح الذي
 هو كالمشرح لهذا الكتاب ويخصر المقصود في اورد الشارح لفظ المقصود تاسيابه وتبينها على
 ان المختص علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الاشیاء الثلاثة وان عدت
 من درجته في علم المعاني تغليب الشدة اتصالها به حيث وقت معه فلفظ من بيانته في التحقيق



التوجيه ظهر كون الكلام في فصل الحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والصدق علم المعاني حيث
 لم يقل الصدق المقصود فرع علم المعاني بما قبله واندرجه ما يقال ان المحصر هو المقصود فرع علم المعاني
 وصدق على كل باب ظاهر فالاحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلاثة خارجة
 عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلاً خارج عن فلا احتياج الى اتمام المقصود لاخراجها وان
 اجزاء العلوم ثلاثة كما تقرر الموضوعات والمبادئ والمسائل فلا يكون الكل اعني علم المعاني محصراً
 في الاجزاء الثلاثة ولو حملت فرع التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمغني جميع المقصود
 الذي هو بعض علم المعاني المتناول ولو بحسب التغليب والسماح له ولغيره من الاشياء الثلاثة والمبادئ
 الموضوعة لاستقام الكلام ايضا **قوله** وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابدان
 الثلاثة اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر إشارة الى جواز حمل العلم على الملكة وللغرض على ^{المستب} حصر
 في السبب كما قيل مع بعينه فامل **قوله** لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول فرحالي كذا اي تحول اليه
 وخير لا محذور في اي لا محالة موجود والجملة معرضة بين اسمان وخبرها مفيدة تأكيد الحكم **قوله**
 قائمة بنفس الحكم لاشك ان تلك النسبة في الجزئي يقع النسبة وانما هما وفي اضرب مثلاً هو طلب
 الضرب فيهما فقام بنفس الحكم كونهما صفة لهما موجود فيهما وجوداً متصلاً كسائر صفات
 النفس لانهما معقولة له خاضعة بصورة نهائية ذهنية للقطع بانه لا احتياج في المقصود الى تصور اللاحق
 والانتزاع وبان الموجود في نفس فرقا بالاضرب طلب الضرب ولجائبه لا مجرد تصور كذا نقل من
 في قوله هو متعلق احد جزئي الكلام بالآخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير
 يناقش بان قال زيد قائم غير عالم بمعناه فهو كالمجموع بالكلية مع انه لم يقيم النسبة بنفسه قطعاً وكذا
 بان اطلاق الحكم بالكلام على مفرق كقولهم فاما باعتبار المعنى اللغوي او باعتبار ان ما قرأه كلام في نفس
 الامر اي مشتمل على نسبة يصح السكوت عليه اذا صدر عن عالم بالوضع لا بحسب صدق وصدق ^{ان} الحق
 قيام اعتبار



كلام اعتبار قيام النسبة بنفس الكلام باعتبار الغالب وبجانب الظاهر والمراد قيامها بها لولا المنع
 او انها فرقا في القيام بها والفرقة ما يصح في قول الساكن او المجنون والنايم والساهي كلاً
 اذ خربا بين ان لقيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء منها **قوله** لانه لا يشمل النسبة الانشائية
 ولو اريد بابقاء النسبة احداً في الكلام حتى يشمل الانشائي فان اوجب الكلام باصرب او جدد النسبة
 به **قوله** المشتمل عليها للغي ذكر الانتزاع لغواً معشداً للغي مع انه مخالفت للاستغناء ولو ارجع ^{الشيء}
 في قوله والا فانشاء لا القيد والمقيد جميعاً مع انه خلاف الظاهر لكيفي ان يكون ان كان له نسبة فجزءه ^{فانشاء}
 لا المقيد والمقيد فمما قل **قوله** سواء كان ايجاباً او سلباً المضاف لمخذ وفيه تعلق ايجاب او سلب
 فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** في احد الارزمنة الثلاثة فيه دفع
 لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كلاماً كاذباً اذ لا نسبة خارجة لها
 في الحال يطابقها **قوله** يطابقها ولا يطابقها بكثرة الفائدة ومتممها لباحث المذكورة في النسبة الآتي الا
 انه مدار الفرق بين الجزم الانشائي كما لا يخفى **قوله** فالكلام جزائي فرجئاً افعالاً للصدق والكذب
 انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة فرجئاً انه مشتمل على الحكم ومسئول عنه جزء دليل و ^{مطلوب}
 وحاصل منه قوله اذ لم يكن لنسبته خارج كذلك المعصية مجيء النفي الى القيد الاول بقرينة ما شهد
 ان لا خارج للانشاء **قوله** اذا كان فعلاً او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعناه ما يع
 المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا يصيغته كحروف التبيين واسماء الاشارة ونظائرها وشبه الفعل
 وهو ما يستفاد من ذلك بصيغته ولا جهة لتخصيصه بالجزء اوجب بان وجه التخصيص بالذكر كونه ^{سبق}
 بالاعتبار واو فرقة الاستغناء على اللطائف كما يصح به نفسه في احوال الاسماء **قوله** والفرقة
 اليه بعد تعيين الكلام بالبلغ اوجب بان الغرض التبيين على ان هذا القيد ما هو في مفهوم الاطباء و
 لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتباراً في مفهومه وان كان كذلك في نفس **قوله** فالذي

قوله



لا يقل بان السبب والتعليل وظيفة الشارح لا على المهم الا الاشارة الى المسائل اجمالاً ولذا قالوا لا
 دون الصواب **قوله** ومن رام الى قوله ففساد كلامه اكثر واظهر رد على الخجالي واشارة الى ان كلام
 المهم ايضا فاسد لهضمه عن افادة ما به **قوله** بفعل باساد ساء من باب النظر الى تقسيم الشا
 واما بالنظر الى ترتيب المهم والباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب
 السابق المذكور في المتن ولا يخفى من الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هو الذي ذكر لا ما ذكره المصنف
قوله ولذا لم يقل احوال العطرى لكون المقصر والفصل والوصل احوالاً في انفسها واما الانشاء
 فلا وسط بينهما لا اقتضاء سوق الكلام آياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له **قوله**
 وسم هذا البحث بالتبنيـه اي اعلم غرضه وسمه وسمه اذا التزم فيه بسمة وكى والها عوضاً عن الواو في
 قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشار الى ان التبنيـه لما يستعمل فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقاً او كلياً
 او كان في حكمه كالبداهيات او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبداهيات وما يتعلق به علم سابق في حله
قوله فلا دور كما توهم صاحب المصنوع حيث بطل تعريف الجزاء ما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق
 يعرف بالجزء عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الجزاء على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الجزاء ^{اعترض}
 عليه شايخ في المشرح بان اللازم من ان تعريف الجزاء والصدق للزوم الدور لا من ان تعريف الجزاء
 على التبيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالتزام فيمكن ابطال كل
 منهما على التبيين مثلاً فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الجزاء غير صحيح لا يفسر بل الجزاء فاخذ في
 تقسيم يوجباً وكذا نقول لا يصح تصحيح تعريف الصدق بالجزء لان الصدق ما هو ذو تقسيم
 فاخذ في تقسيم يوجباً الدور ثم المراد من الاجزاء المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدا بعض
 لا الاشارة بالجملة الجزئية حتى يعود الدور بالشيء على ما اخذناه في شرح المفاتيح النسبية قال ويوضح
 كل نسبتاً ما على وجه الايجاب وعلى وجه النفي فالاجزاء والكشف على ما هو عليه صدق على خلافه كذب



صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان التعارف في الاستعمال اجبرت عن زيد دون اجبرت عن نسبة
 القيام اليه **قوله** وايضا الصدق في ظاهر هذا الكلام يوم ان اعتبار اخلاف الصدق في كاف في
 الجواب مع اتحاد الجزين وذات غير متصور والا لزم تعريف الشيء بمبانيه فالمراد ان اخلافا كما في هذا
 اعتبار اخلافا للجزين وبالعكس وان استلزم اخلافا واحدا اخلافا للآخر **قوله** تعريف لما هو
 صفة المكمل او رد عليه انه يعنى صدق المكمل صدق كلامه فهذا اتحاد الصدق ان والغرض في هذا الجواب
 اتحاد الجزين فالرد بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدق وقد اجاب الفاضل المحيى بان الصدق والكذب
 وان اتحد في التعريفين على ذلك التقدير لكن الجزئيين متعددين فيهما كما ذكر فلادور وفيه بحث اما اولاً
 فلان وحدة الصدق في التعريفين على ما ذكر مستلزم وحدة الجزئيين لان الاحبار صفة المكمل فلا
 يصح كونه مع فالما هو صفة الكلام واما ثانياً فلان غرض المعرض من قوله فالرد لازم لزومه بالنظر الى الوجه
 الثاني وتلخيصه الوجه الثاني في البنية على اخلاف الصدق لا يصح دافعا للرد ونستلزم اتحادهما اعتراف
 بورد الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرب للجزئيين على ما هو به صفة المكمل يقتضي ان يكون ^{استغالا}
 بما لا يهم وترك ما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الجزئيين هو صفة ^{الكلام}
 لا تعريف صفة المكمل قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح واما رد على تعريف صدق المكمل اذا ثبت ان هذا
 التعريف في صدق بيان اجزاء معرّف للجزئيين **قوله** اي مطابقته قبل المقصود بهذا التفسير
 عزالدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الجزئيين وقلت ذكر الصيررساخ
 منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الجزئيين والا فالتعريف في الحقيقة مطلق الحكم الواقع ولكن المقصود هو الايمان
 الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطة تصف الجزئيين بهما **قوله** وهو الحائز
 الذي اراد به خارج ذات الدرك لانا نراد في الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله**
 بيان ذلك في المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية وسلبية ثم الظاهر ان خبر قوله لا



وان يكون وارثا ط الخبز بالاسم باعتبار ان السبب الدين ارجح اليه ضمير منها عبات غرض في الكلام فان
في قوله قطع النظر داخل على صكا لكن لما قدم عليه معوله وهو الظرف وقع موقعه داخل على الفاعل من
من عمل ما بعد فاما قبلها على ما هو القاعدة فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بما
في موقع الصفة لمقدم والمفعول على رجوع النسبة وتوغا بما بهذا الطريق او بذلك واما الواو في لا
وان يكون فهي ما داخل على غرض لا وجزا لتأكيد التصديق او للعطف على مقدم مناسب للقيام **قوله** فطابقة
منه النسبة الى الظاهر اما هي النسبة التي تدل على الجزو وكلامه في جهة تدل على ايهما وقع النسبة او لا
وقوعها والشرع في حرم في سائر الفصاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا لابقاء وكذا الموصوف
بالاحتمال وجهه ان الخبر لا يدل على الوقوع الواقعي فهو النسبة المعلومه والخبر ايضا فكيف يتصور
تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع لم اعتبارا ان احدهما كونه معنويا واخر الكلام مع قطع النظر
عن الكلام والوقوع باحدا اعتبارا بن غير بالاعتبار الآخر فبحوزان يتحقق المطابقة بين المتعارفين
بالاعتبار ويؤيد ان ارباب المعقول بصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة
لحكمية الحكم بمعنى الوقوع او اللاحق وقدا عرف في الشريعة ايضا ولا شك ان القضية محملة الصدق
والكذب فليتأمل **قوله** للفرق الظاهر في قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذمى وفي الثاني
ما يراد في الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجة خارج النسبة الذمينة التي لا
عليها الكلام بدليل السياق لا ما يراد في الاعيان فقوله للفرق الظاهر على لانتفاء القدح وقولنا
قطعنا الخ بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يتم لظهور واتحاد المراد
بالخارج في المصنوع وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام غطاء مع عند دلالة القرينة غير غرض
فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يراد في العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما
حكم بالامور العقلية على العقلية محبا باذ ليس في فطر في الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب



سازمان مشاوره و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

في الجملة قوله وهوان شهاده وتسامحه فصيح القلب يريد ان يكون هذه الشهادة من صميم القلب
 كما انه خلاف معتقدم فهو خلاف الواقع فاحتمل ان يكون تكذيبا مستحيا اياهم مراجعها الى كونها خلافا
 معتقدا فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاستهتار
 الى ما سياتي فان قد يوجب الجزاء النظري لا يلزم فأيضا اذا كان الخطاب منكرا مسلما لاصل الحكم
 مناد وقد يقال التواكيد انما هو كالحكم الذي دخلت في عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانما لم تدخل
 في يسهل بل في انك لرسول الله فالوجه في ان يجعل الحكم المتضمن الذي استعرت به التواكيد هو ان
 اخبارهم بان رسول الله صاد وعين صميم القلب كما ذكره في شرح الفتح ويجاب بان التواكيد وان
 دخلت في المشهودية لكنها تستعربان الشهادة من صميم القلب ولا منافاة بينهما **قوله** ليس ينبغي
 لظهور ان ليس بجزيلا انشاء لما صرح فيما سياتي بان حاصل الجواب يمنع كون التكذيب رجعا
 الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس شيئا على ان المذكور لا يصلح للسند كما هو المعروف في
 امثاله لكن يريد ان يكون يشهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكر
 في شرح الفتح لا انشاء لها ولو سلم كون انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار كونه تضمنه اخبارا
 في صدورهم كما جوزه في شرح الكشاف مثل قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون **قوله** لان
 مثل هذا يكون غلطاً في اجيب غرضهم من هذه الاخبار الخفية عن المواطاة شهادة تتضمن قولهم من ادعى
 بالشهادة اي من ادعى ان لا يوق الا انسان والفرس يسمى كل منها حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية
 نظر الى مدلولها المعرفي وهو صدور ما غلط وتواطاة ولذا قال في الفوائد الضمنية ان تسمية شهادة
 بالشهادة مجاز ومن ادعى القابل بان المعنى كاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست
 دأب المحققين فاندفع النظر ودرى لا معنى لرجوع التكذيب فراسم يتعا الى كون الاخبار مسمي بالشهادة
 عرفا يرجع الى مدلوله فلا يكون منادرا **قوله** فظهر ما ذكرنا فساد ما قيل



في اذ لا ينع لان يوق لا نسلم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعاً
 اليه بالنظر الي زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان ^{صحة}
 استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى
 الواقع فحصل الجواب ان لا نسلم رجوع الكذب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوع
 الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام لا غبار عليه ما في البا
 ان القابل المذكور لم يصح بقيد في نفس الامر اعتماداً على انه المبتدأ ر كما لا يخفى على المنصف
 وهذا القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤثر على الصلاح **قوله** واعلم ان
 ههنا وجه اخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما خوزه مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما تشهد به الظاهر
 ولعلك تكسر اللام مصدر حلف فرباب ضرب والزعم بالحركات الست في الفاء يعني القو
 ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني الكز وقد يعني الظن فتعدي الى مفعولين
 والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والا لنفراض التفرق وسلول اسم بعد الله فهو
 منصرف للعلية التانيث وقوله ما اردت الى ان ذلك كذبك اي اي شئ اردت حتي انتمى الي تكذب
 رسول الله اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معني الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب ^{فلا}
 يعتمد عليهم يا محمد بحمد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالة نبيك فان اللذوب قد ^{يصدق}
قوله لم يحفظ انكريان الحاصل المعني واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعله اي قال لجا
 لان حذف المفعول اسهل من حذف الجملة **قوله** فانه ستة اقسام لا يوق المعلوم من كلام الايضاح ان
 الاقسام اربعة حيث قال في تقرير من ذهب الى ما يحفظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المجهلة او ^{عدمه}
 واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع
 كل منهما ليس بصديق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يستلزم شيئين لان عدم اعتقاد المطا ^{بعضه}



اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللا مطابقة
 فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا مطابقة للواقع مع انتفاء انه مطابق اشارة الى ان
 مطابقة الجزر للواقع ثلثا يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقة في تقرير المذهبين راجع الى
 باعتبار حكمه ان قوله مع الاعتقاد بغير مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح
 الصدق مطابق للجزء حكم للواقع مقروننا ذلك الجزر مع اعتقاد مطابقة له ثم الضمير راجع
 الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابق للواقع وفي جانب الكذب عدم
 مطابقة بمعونة المقام **قوله** ويلزم في الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سوال
 تقرير ان الصدق عند الحافظ مطابق للواقع الاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما
 ولم يثبت هذا ما ذكرته حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقة في الثاني وتقرير
 الجواب انه يلزم في الاول ان مطابق للواقع مع اعتقاد والمطابقة مطابقة الجزر للاعتقاد المعهود
 في مذهب الحافظ هو التسير بك في المطابقة للواقع ومحصل لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل
 في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يطابق لم يلزم مطابقة للاعتقاد
 المعهود بقية المقام وكذا القياس في جانب الكذب فلا يرد تعليل اللزوم بالتوافق نادرا لان
 اعتقاد المطابقة فيلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد
 مطابقة السماء تحتنا للواقع وما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المعنوي من الجزر فلا
 مثل انك اذا رايت زايذا واعتقدت انه عمر قلت رايت رجلا فهو صادق عند الحافظ مع عدم
 الواقع والاعتقاد فليتامل **قوله** فكثيرا ما يقع الخط في هذا المقام اشارة الى رده ما ذكره بعضهم
 في تعريف مذهب الحافظ من الجزر ان يطابق الواقع واعتقاد الجزر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابق
 واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم المطابقة او لم يطابق واعتقد المطابقة

فواسطة ووجه الخط بترك هاتين فراقتهم الواسطة واما المطابقة مع عدم الاعتقاد وعدمها
 مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظام رد على المخالف حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة
 واما الخط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر غرض من الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة
 فليس خطا في نفس تقرير المذهب هو المفهوم من العبارة فاقبل **قوله** وقد وقع في شرح المفتاح
 في عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا او عند بعض المطابق الحكم لا اعتقاد الخبر
 او طئه والى لا طباقة ولذلك سوا كان ذلك لا اعتقاد او الظن خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل
 على ان قوله تعالى واسه بينهم ان المنافقين كاذبون متمسك من البعض فذكر العلامة في شرحه
 ما ذكر مذهب المحقق وان المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طباقة راجع
 الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سوا كان ذلك لا اعتقاد خطأ او صوابا لا يلائم
 اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا في صورة الصدق مثلا وغيره
 الآية المذكورة لا يكون متمسكا به مع انه يلزم اخلافا للمراجع والمرجوع اليه وقوله يقتضيه من العجب
 يبلغ الى مناسه او يؤدي منه العجب يحكم به **قوله** واستدل المحقق بدليل قوله تعالى افترى الآيات هذا
 حاصل المعنى والافلا قربان قول المص بدليل يتعلق بالحال المحذورة اي قال المحقق كذا مستدل لا بد
 قوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله افترى حذف الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة **قوله**
 بكسر و النشردل تعالى الايضاح حيث قال فانهم حضروا دعوى النبي ص للرسالة في ما في الصحيح
 ظاهر من الاشكال القار انما حضروا في الامر من جهة البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل يذكركم على رجل اذا فرم
 كل مرق انكم لفي خلق جديد افترى الآية وغاية ما ينق ان خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء
 الكفار فترد واحد بما في الامر في يستدعي ترديدا لآخر فافهم **قوله** على سبيل منع الخلق اذ به المعنى
 الاغم المتناول للانفصال الحقيقية كما ذكر في كتب المنزلة وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقية وان كانت



القضية فبقوله في نفس الامر لانه لا عرض له في لفظ اجتماع الامرين وانما ينطبع امرهم نظراً منع الحلو
 وقد يجاب عن الاستدلال بان الزيد بين مجرد الكذب في الكذب مع ساعده اخرى فليتامر
قوله كان اظهر اشاراً الى ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص ظاهر ايضاً اما الاول فلان
 عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي بتجوزهم اياه حتى ينافي الزيد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني
 فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق يعقد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوز
 فلا يصح ان يراد باحد شي الزيد لانه يستلزم التجوز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارة نوع خفاً
قوله وايضاً لادلالة لقوله ام حنة على معنى ام صدق فيبحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقوله
 ام بر حنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المقيد للمستدل هو هذا
 فليتامر **قوله** فيكون مرادهم حصراً في كون خبراً كاذباً وليس بخبر قبل الاولي الواو مكان او لان
 المحصور فيه انما هو مجموع الامرين بل احدهما وهو مثل قوله بحتم الصدق والكذب وهذا لما يرد لو
 المراد بالحصري معنى الزيد واما اذا كان المراد بمعنى حصر اخباره ثم بالبعث على الانصاف باحد
 فالظاهر لفظاً والقضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق فلا يصف اخباره عن عدمهم
 باحد مما على ان او يحى بمعنى الواو **قوله** وفيه بحث قال الفاضل المحيى وذلك لان الانحصار في
 الانشاء والجزأ انما هو فيما يكون كلاً ما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل
 اولاً لان الانحصار فيها بطعنه بل بحمل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى قول الفاضل المحيى
 وفي الوجهين بحث اما الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه
 كما يدل عليه قولهم الشكوك والوهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا
 معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر فيها حصراً عقلياً واسطه بينهما اذا التقسيم هكذا الكلام ان كان
 لنسبة المدلوله خارج فخر والا فانشاء فلا ثالث اصلاً الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع **قوله** ان



عبر عنها بكلام تام يسمى خبراً لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الجزئية والمقيده
ببره احتمال الصدق والكذب لا يقسم بالخبر والاشبايه فالمراد بالنسبة ما يتوهم كونها موروثة
للابتات والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من اليمين ومنه عنها راجع الى تلك النسبة فلا يخفى
بحال قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبراً ان النسبة في اضرب بهذه المقابلة مع انه لا يسمى **قوله** فيه نظر لوجوب
علم المخاطب في توجيه النظر ان الظاهر في عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء
المقتضى لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما فجميع الوجوه سواء التبعيد الكفاية في اببات المقصود
فرقة المقابلة بالمستهور نفي فرق مختلفان بر في الاحتمال وعدمه فاشارة الى رد الاول بقوله لوجوب
علم المخاطب الى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكر الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظا
ان النسبة المعلومة فرحيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض
الاول صاف لا يخفى من عدم الاحتمال فرحيث هو موافق لضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامة لا
المدعي احتمال النسب التقيدية لهما فرحيث ذواتها وما هيتهما ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك
مستفادة من نفس اللفظ لا يقع في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة لكل
وان كانت المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصل ان العلم بالنسبة امر داخل في ما هيته الجزئية
التقيدية بسبب الوضع خارج عن الجزئية فعدم احتمالها ليس اعتبارا من خارج عن ما هيته الوصفية وما
لا تحتملها والجزئية فرحيث هي محتملة بالجزء المانع المذكور اعني المعلومية عن ما هيته بالوضع
فما مل **قوله** حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيبحث فروجهين الاول ان صواب
صرح في بحث اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ان الميل المستهور اعني التعليل بضرب اخرشته فيقول
افرادا او قلنا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قولنا اخرشته صفة فمزمع نصب
كانت معلومة للمخاطب ليصور ان يزعم ان غير منفرم بالصيد او مشاركة فيه وجوابه الميل يجوز ان



يكون كلامه ههنا بان ينزل الخطاب العالم منزلة الجاهل لوجود محال الجمل الثاني ان صاحب الكتاب
 اشار في قوله تعالى مدي لليقين الذين يؤمنون بالغيب ان لليقين حمل على المعنى الشرعي فان جعل
 خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادية والا كانت كاشفة وقد صرح به الشارح في حاشيته ^{فمنهم}
 من ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف في عرفهم بغيب
 الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتنا **قوله** كما ان الاخبار بعد العلم
 اوصاف وفيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر
 نحو انت حافظ للتوبة ويمكن ان يقر مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لانه كذا وما
 بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة لجزيرة المسير الى جوارم وجواز الحمل لا الى
 وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة للمقدّم ^{للتفصيل}
 فاليعني فيها اخبارا ليست لا اوصاف الباب الاول اسناد البحرني **قوله** وهو ضم كل ذلك الضم
 مصدر من البني للمفعول يعني الانضمام فيكون صفة للفظ بلا مرية المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبة
 التقيدية والاضافة والحمل الواقعة موقع المفردات ولو قال ضم لفظ كان احصاء بالحكم المعنى اللغوي
 المصدر لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة من اسم الفا
 وفاعله ونظائرها والمعنوم في قوله بمعنوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد ^{من}
 طرف الموضوع هو الذات لا المعنوم المعنوم اعم مما هو بطريق المبالغة للقطع بان النايب في ضم
 زيد هو الحدث الذي هو جزء معنوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح
 من ان الجملة السطرية عند النحاة جملة ضمنية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها
 والكذب فالجزء عندهم ينحصر في الجملة **قوله** للقطع ان المسند والمسند اليه اوصاف للفظ هذا
 القطع مجتنب فالنحاة وما يقتضيه ظاهرا الصناعة واما بالنظر الى لغز الاصيا والمقصود الاول

اسناد
 البحرني



وما يراه ارباب المعاني من الخواص والمزايا تعتبر ولا وبالذات في المعاني وتتبعها في
الفاظ فالاسناد هو المذكور والسند والسند اليه فواضا والمعاني نعم اعتبارات الاسماء
يجري معينه واما اعتبارات السند والسند اليه فانما يظهر جريا بها في الفاظ وهذا يصلح وجهها
للاولوية المذكورة كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء المفعول في تصور الشيء اى صار ذا
صورة **قوله** مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين القضية مشتملة عليهم بكونها كلية وفيه بحث
لان المجموع النسب الى كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متأخرة عن طرفيها ضرورة وهو ان
النسبة الى كل منهما بالكلية وهذه النسبة ليست متأخرة عن طرفيها ضرورة وتقدم الجزئية على الكل
ويمكن ان كان يجب بان المجموع النسب في حيث هو امر اعتباري لا يوجد الا في الذي فلا يعرض
نسبة الى واحدة منها الا فيه ولا خفاء في ان العقل مالم يلاحظ المجموع لم يعتبره نسبة الى شيء فبذلك
النسبة فرجتها متعلقة بالنسبين المخصوصين متأخرة عنهما ورجحتها هنا نسبة قابضة
ملاحظة مخصوصات النسبين داخل في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده ^{حيث}
انها نسبة لا خصوصيات النسب بل لا يمكن ذلك واذا عرفت هذا ينبغي الكلية التي ادعوا بها
عرفت ان كل نسبة هي فرجتها متعلقة بالنسبين المخصوصين متأخرة عنهما وذلك لاينا
تقدم عليها احد مما بوجه آخر **قوله** اظهارا للتخسر استعمال الكلام المذكور في اظهار التخزن
والتخسر بطريق المجاز المرسل وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثل موصوفة للاخبار فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعانة والافجاز مرسل والآية
غير قيل الثاني لان الشخص اذا خبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزم اظهارا التخزن والتخسر فهو من
قيل في كماله وادارة الملازم والى هذا اشار السارح في بحث الاستعانة التحليلية ثم قوله اظهارا
تعليل لمقدري قالت كذا اظهارا **قوله** وقوله ايضا لا يستوي القاعدون في الموضع عدم كون من الآيات



نحن فيه اتفاقه وبان الشيخ ابا علي اشار في البرج الثالث من منطق الاشارات الى ان النفس غير الحقيقية اقنا
 غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك دابة اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله او ينفذ الناس فليكن
 ما نحن فيه من هذا العقل **قوله** لا امتناع ان يقال انه لم يقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بالبقاء النسبة
 ضم احدي الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث في افادة ما هو صافي للفظ وان اراد ما هو
 حقيقة الابقاء اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلام امتناع القول بعدمه فان د
 لالة لجملة الجزية على ذلك الابقاء دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يخلف مدلولها عنها والجواب محل الادراك
 على المعنى الاعم فسامل **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الجزية لا يخفى ان المراد بالمدلول
 هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتيب السؤال
 على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولاً وضعياً
 حتى يتوجه السؤال فان القابل يكون مدلول الجزية هو الابقاء قابل بان المقصود بالافادة هو الوقوع
 الذي يدل عليه الابقاء بطريق الاستعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم والاما وقع ادخال
 اللام الفاصلة بين جواب ما يتم للشرط وما يتضمن معناه جواب ان الشرط المتمحض بناء على تشبيهها
 بلوشايخ في عبارات المعنى **قوله** عن معناه الذي وضع له الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه
 لا محذور في الاول مطلقاً كما في الجواز **قوله** ووجه لا يتحقق الكذب الظاهر ان بيان لبطلان التاكيد
 اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الابقاء او
 الاشتراح ايضا مدلول الجزية لو كان الابقاء مثلاً مدلولاً لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من الكذب
 لا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له ووجه لا يتحقق الكذب يتحقق مدلول الجزية في الواقع لانا نقول
 ليس بجزية عند من يقول بان مدلول الوضعي للفظ هو الابقاء مثلاً بانسفاية في الواقع بل بانسفاية النسبة
 التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحققت نفسه فلا محذور **قوله** والزم المناقض في الواقع الظاهر



في العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدل بها على ان مدلول الجزم الجزم
 بالثبوت والاستفاء نفسيهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لما صح لان لزوم التناقض
 ناشئ عن صحة ضرب زيد في حال الاحوال لا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وهو ما بحثه هو ان
 المحذور لازم على تقدير كون مدلول الجزم الاثبات والنفى اذ لما لم يحجزا غلاء اللفظ عن معناه الوضوح لزم
 النفي والاثبات عند الاحتمال من متناقضين فلم يصح سبها للعدول لما يقال لا تناقض بين النفي والاثبات
 الا ترى انها يرتفعان عند الحمل البسيط والتناقضان لا يجوزان ارتفاعهما لانا نقول لا خفا في وجود الثاني
 بينهما واجتماع المتناقضين كاجتماع النقيضين اللهم الا ان يمنع الثاني ايضا بناء على حمل النفي والاثبات
 على الادراك باليغى الا على بل يستلزم فليست ملزم في قوله للزم التناقض مسامحة لان التناقض لازم
 والظاهر ان نقول للزم اجتماع النقيضين ولا ترفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا
 يكون المراد لزوم بين الامور المختلفة المحتملة في الواقع لكن العبارة لا تساعد كما لا يخفى ولو حمل على
 حذف المضاد في وجود التناقض في العمل الواقع على ان المصدر راعى التناقض بمعنى الفاعل اي التناقض
 كان تعسفا **قوله** قلنا لظاهر ان العلم في فان قلت تقر بالجواب بهذا الوجه لا يخفى عن نوع تصور لان
 جملة ما بهم المحيى يصح جواز الشك عند سماع الجزم على تقدير كون مدلول ثبوت المعنى واستفاده وليس
 استفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم باستفاء نقيضه وان لم يتيق في نفس الامر كان عدم جواز
 الشك بحاله فالأظهر في التفسير ان يقال كون مدلول الجزم ثبوت المعنى واستفاده لا يستلزم الجزم بثبوت
 مدلوله في الواقع حتى ينافى الشك لجواز التخلف وقوع مدلوله عند بل يستلزم العلم بما يفي الا على الجماع للشك
 قلت مدار الجزم بثبوت الشيء واستفاء نقيضه عندهم ذلك الثبوت والجزم يكون مدلوله مثلا ذلك ليس الا
 عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل فان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوت نقيضه يصح جواز الشك وهو ظاهر
 على ذلك ان نصير الى حذف المضاد اعني لفظ الجزم واليغى ان العلم بثبوت الشيء لللازم عند سماع الجزم فكون مدلول



وذلك البتوت مثلا لا يستلزم جزم بثبوت في الواقع حتى ينافي السلك لان ذلك العلم باليغنى الاعم فتأمل

قوله فكانهم ارادوا ان هذا انما يفيد توجيه تعميم كون مدلول الجزأ البتوت مثلا لا يوجب حكمهم بان مدلول

لحكم بكلامه انه مذكوره في السوال يدعي اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما يستفيد

اتفاقهم على ذلك اليغنى لعدم القابل بالواسطة لا من نصريحهم به فلا وجه مرادهم من ان يفي ظهرا لعدم الاتفاق

المذكور باليغنى الظاهر تدبر **قوله** فلم يصح قولهم عن معنوي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لا

تحقق التناقض من اى معنى على ما ذكر سابقا من انه ممتنع ان يقال انه لم يقع النسبة وقد عرفت ما

عليه ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب لو عند

القابل بان مفهوم الجزأ لا يعلق والانتزاع بتحقيق النسبة الى شئ من هذا احد مما لا يتحقق لنفسه فلا

يفاد كصدق التناقض بل المراد انه يحتمل في حيث هو والاحتمال هذا اليغنى موجود بالنظر الى الصدق

ايضا غاية ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفهما بحتمل الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول

فايدة الجزأ اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لا مل هذا الفن فلا يرده عليه ان فائدة الشئ ما يرتب عليه

والحكم الآخر ليس كذلك بل المرتب على الجزأ علم المخاطب بذلك عيان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو

الحكم الخارج عن لو سلم فاطلاق فائدة فائدة الجزأ على متعلقها لا محذور عليه **قوله** وهو بدون الاولى

لا يمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي ولم يذكر في المعلل اعني اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل

المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى ولي بدون الثانية ممتنع نعم ليس استطراد

في كلام المفتاح لانه لم تذكر في صورته التعليل **قوله** اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد

ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان محولية المساواة لازمة لللازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها

وانما حمله على ذلك لانه اللازم الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عموم ولم يقل كما هو حكم اللازم

الاعم لئلا يتوهم اختصاص حكم الاعم بالواقع المتبادر من تلك العبارة مع انه ليس كذلك بل يعم الاعتقاد ولان

ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان المتنع ^{يشتنع} ولا المتنع ^{يشتنع} يحكي حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه بالامتناع
 فاللازم المحمول المساواة محمول على مفهوم الظاهر متساو لا لتفسيره عني المساوي والاعم وفي هذا الحكم تنبيه على
 ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود
 الملزوم اعني حكمه في نفسه وجود المجزء فضلا عن كون عالمه بيقى ان يقال حكم اللازم المحمول المساواة وهو ان
 العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبرنا النسبة الى
 الملزوم ونفس اللازم لا الى وجودهما ولو قيل المفاد في الحكم فحيث وجوده في ذم من الخاطب ولازمها كون
 السكع عالمه من وجوده فيه يصح في الملزوم لما كلفه **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمتنع فان قلت
 حكم اللازم اعم وجوب وجوده بدوم الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق في نفسه العلم
 انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع وكل منهما حكم اللازم
 اعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يفرع عليه **قوله** وزعم العلامة لكان الملزوم بمنزلة الامر
 المذكورين باعتبار العلين وكان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس العلين ولهذا فسر العلامة اللازم
 والملزوم بالاستفادتين يعني العلين ثم ما نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان
 استفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بها الى صرف الكلام
 عن ظاهر وهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة المجزء نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة
 الشيء انما يطلق على ما استفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكي فيما بعد بان ما ذكر العلامة موافق لما
 اوردته المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من المصنف ان امتناع ^{الاول}
 والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاولى والثانية على العلين لا بطريق القطع لجواز ان
 تعرض في التفسير للعلين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم نفس المعلولين فافهم
 بذلك الحكم في الخبر نفسه فبدلان علم الحكم بالمشاركة مثلا لا يستلزم وجود المجزء والمجزء فضلا عن

هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام من العلم ان
 هو افق كلام المصنف اوردته المصنف

علم الخاطب بكون المخبر عالما به **قوله** لان العلم بكون المخبر عالما بالمخبر اي الحكم المخصوص في حيث
خصوصيته فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشي علمنا الحكم في الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا
قبل ذلك علمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شي علما **قوله** ولا يخطئ باننا لا فلا يصح قولكم ان سماع
في الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول
وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامه لما ذكر بل لا بد من التفات النفس توجه العقل الى حال المخبر
بالنسبة الى حال الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشرايف من ان الخبر المعبر فيه المعاني المقصود
من الكلام فاذا حصل للخطاب في الخبر علم بالحكم المتفق اذ قطع او ظني فانه يسمى علما في العرف وكما ذكر
للك
تسميته علما بان الكلام عالم به قاصد بالخبر تفهيم لآيه **قوله** ويمكن ان يقال في الظاهر ان مراده جعل
الظاهر
على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في الفتاوى واعتبار اللزوم بحسب تحقق القابلية
علما وتحقق لانها بنفسها لما ورد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع كلف
دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحيى في تصحيح الخبر لان فيه قوافل التناسيبا وعلل هذا المحتمل لكلام
الشرايع اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك قوافل التناسيب مخالفة كلام الفتاوى ولا شيء منها في هذا
واما مخالفة تفسير المصنفين وكونهما فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان تعبير هذا المصنفين يونس
بالاخرى كما لا يخفى فليتاقل **قوله** مستحضر الخبر اياه صوره على حذف المضاف **قوله** منزلة الجاهل ذكر
الفاضل المحيى ان هذا وان تناوول بحسب مفهومه فسا مائة الا ان الظاهر ان المراد به تنزيل منزلة خالي
الذي كما صرح به في الفتاوى وفيه بحث لان الخالي في عبارة الفتاوى بمعنى الخالي عن العلم بالقابلية في تناوول الخلو
عن الحكم والردد والاخبار وليس فيه تصريح لما ذكره ولا يصحح لغيره ايضا ولو سلم فعدوا له عبارة الفتاوى
مما رجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان معنى هذا على عمومه وتعيينه تحصيل المنكرية **قوله** وغير المنكر كما المنكر
مما يشمل العالم لا بالعكس لئلا يكون كسر الخلف قبل الوصول الى لما كما هو دأبهم في مثل هذا العلم **قوله**



وان كان عالماً بالفايدة نفل عنه ^{في} المراد بالفايدة ما يعم لازم فائدة الجزأين فائدة ايضاً فلا يتو
ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاء الجزأين ازان يكون المقصود لانهما ولا يحتاج الى الجواب بان ^{مستني}
التخصيص على انها في العدة وفي بعض النسخ بالفايدتين فالامر اظهر **قوله** ومثله في عصاي غير ^{سلوب}
اياء الى انه ليس من تنزيل العالم منسلة للجمال بل مثله في ان كل منهما سوق العلوم مساو غير ومثل هذا
لا يخرج عن سواد الادب والاظهر ان يقى المراد ان السؤال استحضار ما يمينه ^{لعضو} تصفاتها بالنظر المبانيه
البعيد بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب بصدده الاخبار بل بصدده جوابه **قوله** ولقد علموا
لمن استرا الى اللام في لعد علموا جواب قسم محذوف وخبر الشرط محذوف كما اشار اليه وفي لمن استرا
للا بد كما في علمت لزدي قائم ومن استرا له خبره ما في الاخره فخلق وخلق النصب واللام في ليس ^{هو}
قسم محذوف وخبر الشرط محذوف كما اشار اليه لو كانوا يعلمون لا تمنعوا ويحتمل ان يكون لونه
الآيه التي مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الآية فيله ايضاً في العلم بطريق آخر وكيف بعد ما حال من
صبر عليك او فكلهم رب العزة ان مقولاً في حقلك ومقولاً في حقه واما حال من صبر تجد وهو استيناف
في جواب الامر وخاصة مع الآية واسه لقد علم اليهود ان فرشتي كتاب السحر والسفوفه اي استبدله
واختار على كتاب الله تعالى ما في الاخره في صبغ الثواب واسه ليس ما باعوا بافسهم اي خفوا ^{ظناً}
لو كانوا يعلمون بذلك لشرعوا اي بمرية وما يرتب عليه من لاخلق له في الاخره لا تمنعوا عنه واعلم ان سياق
لتيقض حاله يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية علي ما اشر اليه ان فرشتي كتاب السحر ما
الاخره نصيب لا انه ليس نصيب وجبر على ذلك الشر او لا يخفى ان هذا نهاية المذموميه فتجوز متعلق العلم
المثبت والعلم المنفع وان دفع ما يقال ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة ^{لستفادة}
مركبة ليس الموصوعه للذم العام فلا احتياج بينهما الى وجود الاوليه ون الثاني في المباحات ولم يلتفت
الآيه الى ما ذكره الاخفش وقطرب فان الذين علموا غير الذين لم يعلموا فان الذين علموا السحر ودعوا الناس الى ^{يعلم}
وهم



ومم الذين قال الله تعالى في حقهم نذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وآياته ظهورهم كأنهم لا يعلمون لما
 فيه تفكيك الضمير بلا ضرورة **قوله** يعني ان ثبت ان نفعه لما كان غرابه نزيل العالم بفائدة الجبر
 منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجاهل به مع قطع النظر عن خصوصية المتعلق بل باعتبار
 جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم او رد ايتى لاثبات هذا الحكم الامر
 الغريب والمراد بالعلوم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا قياس زيادة التفهم في الآيات **قوله**
 لا اعتبارات خطابي اقلية فقد ظنا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا كلام بلوغ عليه اثر
 الاما القليل النفع كان قوله بناء على الجليل للنفع ووجه الاما لان هذا الجبر ليس يملح اليهم بل الى الرسول واصحابه
 وعليهم السلام **قوله** وايضا سلب علمهم براءة الشراء ما ينافي ابشانه في صدر الآية على انه لا وجه لتزويل
 علمهم بحملهم برودة الشراء بمنزلة الجاهل لان ارتكاب الشراء انصب بهذا العلم من مقابلة اعني جعلهم
 الجاهل وايضا اعتبار القامد الجبر الخياليهم تصف **قوله** لان هذا المطلب لم يجد صلاية عليه
 وسلم وقد عرفت ضربان هذا القليل الضمان في الاول **قوله** لا يوافق ما في الفتاح لان صريح في ان العلم
 بالنفع هو العلم المتعلق بقوله لمن استراه ما له في الاخرة من خلاص بخلاف الوجهين وان الاستثناء ومعنوي
قوله وما رميت اذ رميت روي انه عليه السلام لما اتبع الجاهل يوم بدر رمي بقبضة من الخصال في وجهه
 المشرك وقال شامت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانه موافق لزم وما رميت اذ رميت
 تنزيل الرمي الصاد رعدة منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البش جعل
 الرمي الصاد رعدة صورة كانه صاد رعدة حقيقة فالنفع باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة
 وهو ظاهر مراد فر قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيد في النفع والاثبات لا النفع
 والمثبت حتى يرد لزوم نوارد النفع والاثبات على شيء واحد واما فر قال في معناه وما رميت تاثير اذ رميت
 كسبا فيقول مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية ان كانت مخلوقة لم تكن عند



الا ان خصوص هذه الرتبة معجزة لخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل
 لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهور ثم المراد من الآيات واعدا علم بتبنيها المومنين على انه لا ينبغي لهم الذ
 عن اسرارها لا يتبع مثل هذا الفعل البدع الذي يطيش بفعله ولو كسبا ولو الا خلاصا بمقتضى الجملة فتظهر
 نكتة التخصيص ولا يرد جزمه في جميع الافعال **قوله** واذا كان قصد المجزأ ذكر فينبغي انشا
 الى ان الفاء في فينبغي للتفريع وقوله هذا غير اللغو إشارة الى وجه التفريع لوجه المعنى ان قصد المجزأ اذا
 افادة الخطأ احد الامور ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا تقتصر منه ولا يزيد جزم
 عن اللغو وغل الا خلاصا ولا يزيد منه هذا غير اللغو ^{كعلم} وانما لم يذكر المنع من نقصان وان كان المراد بال
 على قدر الحاجة ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ان يزيد ولا انقص لظهوره ويحتمل ان يريد بال
 على قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترشيد المنع من نقصان لظهوره هذا والمعلوم من
 ان المحذور غير اللغو علة للصورة كلها حيث فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضاً وان كان نا
 عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليه كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التفسير
 تفريع هذا الكلام عما قيل ولم يمتح الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكره من الاقتصار حكم مجزئ وقد فصل بقوله فانه
 كان المخاطبة ولا شك في تفريع هذا على ما ذكره من ان قصد المجزأ كان ما ذكره من ان قصد المجزأ ما
 توسط قوله وقد نزل العالم الى بين الاصل والفرع فلانه لرفع ما يرد على الاصل فانه قصد المجزأ ^{كان}
 لما ذكر لما جاز الفاء الجزئية الى العالم بها ولا بدفع ما يرد عليه ثم استعمل في ذكر الفرع واعلم ان الفاضل
 ذكر اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والزمرد والاكثار بالقياس الى فائدة الجزئية في الحكم ^{للمعنى} ولما بان
 الى لانهما يمكن اعتبار الخلو وتجزيد الحكم غير المؤكد دون اعتبار الزمرد والاكثار وقد حقق بما
 لا يزيد عليه لكن لا فيه بحث لان اعتبار التجزيد لا باعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة المقاه محلا
 للتأكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقياسية يحتاج معها اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة هذا عن اللغو



والفاضل المحيى اخرج تلك الجملة عن المحلية بالاعتناء الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو
والتجرد بالنسبة اليه فمدبر **قوله** هل يبي واقعة ام لا قد تقرر في كتب الخواص ان يوفي
بمعا دل وصريح المص في اوائل الباب السادس بالمتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح
هناك وجه للامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك فان هل يقع مع
المنزعي فيوفي بهما معا ولا مستدلا بقوله هل تزوجت بكرا ام ثيبا واجيب عن السؤال ان يكون ام
في الحديث منقسطة بان استفهم اولاً ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبل اطلاق المصنفين
ومسماهم في تراكيهم كما استعمل قط في المضارع اليغ في تعريف تفسير فضاعة الكلام وفي قوله ههنا
لا يجتمعان قطع اينما استعمل في الميغ اليغ **قوله** ليس يبي لا يخفى ان توجيه الشارح
على ان مراد المص من الحكم اذ رآك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وفيه راجع الى الحكم وقس
النسبة او لا وقوم على سبيل الاستخدام اذ لا معنى للرد في التصديق ومراد الوهم انه لا ضرورة
الى ذلك فليرد بالحكم اليغ الثاني والاعم فيستغنى عن قول والرد فيه بناء على ان خلو الذي عنه بنا
باطلا لعدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفع بل جوابه ان خلو
الذي عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن الموكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الي
حاله ولم يلتفت الى شي واما كان في حكم حالي الذي وما ذكره ذلك الوهم يشعر بان الاستغناء عن الموكد
انما هو اذا خلى الذي عن تصور اياها ايضا وليس يصح **قوله** على لفظ اليغ للمفعول والفعل مستند الى
التأويل المشهور في حصول الاستغناء وقد مر في اوائل الكتاب اشارة الى مثل مع تفصيل في فلا يعقل
الحكم المذكور من الشارح ينبغي على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقوية حيث لم يتعرض فيه
للتكلم والمخاطبة الا فالبنا للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جازا ايضا سوارج الصيغة فينبغي الى الكلام
او المخاطب **قوله** واسم الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي



المص في الايضاح الجملة الاسمية لا بدائية وقد يقال فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الذي
البنوت واعتبار تأكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاءها الى خالي الذي انما هو مع قطع النظر
عن الاعتبار الثاني الذي هو الموكدة لضرورة اداء الحكم الذي هو مقتضى المقام وعداها من
الموكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلانها **قوله** وحروف الفصل فليس اضافة للموصوف الى
الصيغة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من صلة الشيء وصلا ووصلة كذا اقل والاشبه
ان يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقرر فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله
ونظائرهما بحروف الصلة لافادتها تأكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام
فان قلت يجب ان لا يكون زائدا اذا افادت فائدة معنوية التأكيد قلت انما سميت زائدا لانها
لا يتغير اصل المعنى بل لا يزيد سببها الا التأكيد المعنى الثابت وتقوية فكانت لها تقوية ولما لم يلزم الا
في وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل انه يلزم ان يعد واعلى هذا ان ولام الابتداء والفاطحة
لتوكيد اسماء كانت ام لازوايد **قوله** مترددا في طلب الفاعل استخدام لان المراد بضمير فيه الحكم بمعنى
الوقوع او اللا وقوع وضمير الحكم بمعنى الارتفاع او الاشتراع وهما بحث وهو ان المخاطب اذا ترد
في انك بصورت قيام زيدا وقيام زيد متصور في تصور السامع بعد ترد او انكاره
ذلك فاني حاجة الى التأكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان ينصرف القاعدة بغير نظائرها او
يعتبر الدلالة على حال السامع فامل **قوله** ظن على خلاف ما انت تحسنه قيل اراد بالظن انه قد لا
الى الجانب الآخر عيّن يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندماج المخاطبة المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص
بان لكونها على التأكيد ودليل السبيلة الاستفراء فلا يرد على الشيخ لطلاقه بعد حسن التأكيد
الجملة الملقاة الى السابل المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في الترجيح حتى يعرف في
معاندة بين اداة واداه مع انهم لم يفرقوا في معاندة مقابلة الاكثار والتفاوت بين اداة واداة لا يخ
عن استغناء



عن استبعاد **قوله** فاما ان يجعل محمدا جوابا صلا فيها اراد جعل محمدا الجواب مقتضى لا يراد ان يطر
الجواب بقرينة قوله لا يري في محمدا فانه قد مضى ما قبله من ان يكون مطلقا الجواب صلا فيها ان لا يقتضي عدم ^{استقامة}
الجواب بدونهما بل الامر بالعكس لا يري ان قوله المصريح في الابتداء التعريف معناه ان المبتداء لا يتصور
التعريف لان التعريف لا يوجد بدون المبتداء هذا واعلم ان قول الشيخ ان لا يستقيم بشرط ^{المستحسن}
في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة فتأمل **قوله** يتوكد بان واسمجة الجملة
ان قلت قد يكون التأكيد يكون تقدرا لا نكارا والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التأكيد
قلت يجوز ان يكون الرسل علموا منهم لما جرى لهم من الرسول ان الاول يستوجبهم في الضلال الى الكافرين
عناد في المرتبة قوي في نفسه فاكذبوا بتأكيد **قوله** موكد بالقسم وان واللام والجملة الاسمية لم يبعد
في الايضاح القسم في الآخرة الموكدات فلهذا تصد كالموكدات اليه فجملة اجزاء الكلام المبلغ وقوله
ربنا يعلم جملة مستقلة **قوله** فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي في الرسالة الى اخره لانهم يزعمون ان لا مناسبة
بين الانسان والرب لغاية لتزيمهم وتعلق الانسان ولا يتقون المناسبة بين الملك والانسان الكامل
فيجوزون ان يكون الملك رسولا مناسبا لهما ومرسلان الى انسان كاملا وهذا سقط ما يقال للبشرية كائنا
الرسالة مناسبا لهما تنافي في الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون
رسولا المرسل من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس **قوله** مبنى على ان تكذيب الاشياء بينهم
تكذيب للآخر هذا التاويل انما يحتمل اليه على ما هو المظهر للعبارة وهو تعلق الظرف الثاني في معنى في المرة الاولى
بقوله اذ كذبوا بمقبرهم ومهنية موقع المفعول لحكاية اي حكاية عن رسول عيسى عا قوله اذ كذبوا في المقام
الاولي واما اذ تعلق يقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذا الوجهين ولا
على ان تكذب الجميع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى احكاية عن الرسل في المرتبة انا اليكم
وانا اليكم لرسولون والمفترق في اللفظ بين المرتبة لا ينافي في ارادة هذا **قوله** لا اتحاد المرسل والمرسل بمرسل



عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الجنز تكذيب الجنس
تعددا للجنز والمرسل ولا اذ لا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل يدخل فيه لم
الجنز واجب يمنع ذلك فان مبلغ جنز جعل مخصوصا يقال بالانكار سوء اعتقاد في ذلك الرجل او
بلغ الجنز احد عن يقبل كلامه يرتفع الانكار عما ان المرسل به اذا كان مطلقا قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن
بد من ملاحظة حقيقة المرسل فتمثل **قوله** فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال فيبحث وهو ان هذا انما
يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو
مطابقة مقتضى الخارج فصاحبه بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقة فان هذا
الكلام ليس ببلغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لسلك ان المبدأ من مقتضى الحال مقتضى
حقيقة الحال التعريف يجب حمله على المبدأ المراد في التعريف **قوله** على انه لا معنى بجعل الانكار
قيل عليه اذ لا يريد بجعل الانكار كعدم ملاحظة ان مع المنكر ما ان تأمل ارتفع غاكاره يصح المعنى
اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكار يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة
والاعتبار بالاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة واعتبار يجوز ان يعلم باخباره **قوله**
فجعل غير السائل كالسائل فجعل الحال كالسائل لان تقديم الملوحة ما يعتبر القياس اليه فيذكر التاكيد
وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالحالي
فلا وجه له وان اعتبر الفاضل المحيصة في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل
فلا يحل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الحالي فليتم **قوله** له اي للجنز فليتم هذا يكون اللام زائدة
كما في رد فيكم او على بعضهم الاستشراف معني التيسر ولا يجوز ادخال الكلام التعديري في المفعول
اذ اقدم عليه الفعل ولما رجع ضمير الى الملوحة لم يرجع الى هذا التاويل **قوله** الا انه يشير الى حقيقة
الجنز وخصوصية الظاهر ان هذا اللفظ بالنسبة الى الملوحة مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي



كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الجزاء والظاهر ان الآية الكريمة من هذا القبيل ^{يصنع} اذا الامر
 الفلك بعد دعاء نوح ع بقوله رب لا تدركني الارض من الكافرين ديارا فشرانه ان يجعل مخاطبة في
 في خصوصية الاعراق قبل ان يقابل ان يقول قوله تعالى ان يؤمن من قومك الا من قد آمن مع قوله تعالى
 واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح ع بقوله رب لا تدرك
 علي الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون مخاطبة السائل فان قلت ^{المذكورات}
 لا يدل على بسيل القطع على انهم يستحقون العقاب لما يجوز ان يكون على بسيل التهديد قلت ذلك هو
 فلا اعتبار به فالاولى ان يرجع فائدة ان فيه الى المكمل بان يدل على عظم سخط عليهم فامل **قوله**
 وقال الشيخ بعد القادر الى قوله ويعني ضاها القائل علم ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح
 المقام فوافقه لادلاله لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين استنبه عليهم المكشوف الدالة على
 التحقيق فقط بالمفتوحة المقدمة باللام الدالة على التعليل محل بحث فامل **قوله** ^{العود} من عرض
 على الآراء وقد يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون الغرور على هذا برحمه وجه التاكيد انه وان
 عرض الريح منبها للحرب الا ان معه ربحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني عمه ايضا ربحا واحدا وانكر بعد
 رماهم حتى صار مغرورا وجاء به هذه الصفة وينقل بهذا الوجه من يوسف الا وبي رحمه ولا شك
 انه موافق للغة ايضا لكن الفصل المتقدم كما لا يخفى **قوله** امانة انه يعتقد ان لا ربح فيهم ^{من}
 عليه بان دلالة على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امانة خلوة بمنزلة هو سبب بفرع باله ووافي لظا
 عليه ومثل هذا يورده على قوله لان تعاديه في العفلة والاعراض عن العمل بما بعد من امارات الانكار وا
 لجواب ان عرض الريح كما يكون اثر العفلة متفرعا عليها يكون اثر الانكار ايضا ثم المقام خطابي لا ^{يطلب}
 فيه التعبر كما يجوز تنزيل عارض الريح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيل منزلة المنكر لكن الثاني ان سبب ^{لزيادة}
 يعبره فلنداحل البيت عليها وكذا الكلام في الآية الكريمة عني ثم الكرم بعد ذلك لميتون وتحمل الآية على تنزيل



غير المنكر منه منكر وجه ظاهر وهو بعد المؤكد فان قلت لم لم بعد سميته الجملة في الآية
 من المؤكديات قلت لما تحققت من انه مؤكد بها في مقام الهجوم العدول عن الفعلية ولا ضرورة في
 حل الآية عليه **قوله** ويجعل المنكر غير المنكر لا شك في قبول التنزيل المنكر منزلة الحالي لكن الظاهر ان
 ترك التأكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيل منزلة السائل فان التأكيد معه غير واجب نعم يدل على ^{مطلق}
 التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الحالي فانه لا يعلم في اصل التنزيل فضلا عن صفة اللهم الا ان يقال
 اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام اللفظي البه دالة على هذا التنزيل بل بخصوصه وفيه ان
 الظاهر ان كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التأكيد مع مخاطب المنكر ويجعل تنزيله لاشد
 الا انكار منزلة اضعفه فليتناقل **قوله** ان يكون معلوما لا او محسوسا عنده اراد بالدليل هنا
 مصطلح الاصول وما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح العقول وما هو بالمر
 من العلم به العلم بشي آخر فظهر وجه توقفه لا ارتداع على التامل ويجوز كون الدليل محسوسا ولم يكن
 في المعية لوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر وكانت بحيث ان
 تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل لما يتحقق بعد كون ذات الدليل
 معلومة فلو بعد من معلومية خصوصية او بعينه يتحقق وجود الدليل معه بذلك ^{فيتحقق}
 الشرطية اعني ان تاملها ارتدع عن انكاره اذا لا يقتضيه تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس ^{بلا} يحسن
 شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى **قوله** مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا
 من سوء الادب فالاولي ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والعلم المذكور مما في كل
 ظاهرة الكثرة المتأني فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللام في التنزيل ليس صلة لتظهر ^{قوله}
 يرد ان الآية مثال لذلك التنزيل بل لا يظهره ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظر المتأني ^{ان} مساهمة
 المقام بنوعيه بل لام الاجل فالجواب فيكون نظير الما نحن فيه بصدده لا نزل وجود الشيء منزلة



عدمه فتأمل **قوله** احدهما ما ذكر في السؤال ذكر هذا الوجه استطراد في قصد بيان وجه
 الحكم في الآية ولم يقصد رفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلاً وهو مراد ^{المعرض}
 سيما اذا حمل على المنع والسند **قوله** وجه لا يكون مثلاً لما نحن فيه قيل اي المحمّد الاعتبار المذكور
 هو تنزيل وجود الرب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار آخر مثله يقال جعل وجود الرب
 منزلة عدمه لوجود ما ينزله قبل لا يرب فيه بل لا تكيد مع ان هذا الحكم مما يذكره المتأيدون لا كإبراهيم
 وجود التنزيل فيكون مثلاً لما نحن فيه ووجه باننا اذا انزل وجود ربهم منزلة العدم صار بعد
 راساً للاعتبار فلا وجه للاعتبار ما ترتب على وجوده **فراي** **قوله** وهو انه ما نفى الرب ^{بمعنى}
 ان احداً من عبادة الكشاف هكذا قلت ما بقي احد لا يرتاب فيه واما المنع كونه متعلقاً للرب ومطنة
 له ولما كان المعنوم مظهراً لغيره في عدم الارتباب والمقصود نفي الارتباب اشار الى توجيهه بان فاعل
 نفي مستتر فيه على يد ابي الربيب والباحذوفه فانه كما هو المشايخ والتقدير ما نفى الربيب بان احداً لا
 يرتاب فيه فيقول المعنى الى ما ذكره وقد توجه بان المحذوفه هي اللام للجماعة والمعنى ما نفى الربيب لان احداً
 لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحيى في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبادة الكشاف ابعثه وذلك
 لان النفي في توجه الى التفسير والعلّة فلا يقابل قوله واما المنع كونه محمداً بل الواجب ان يكون انما نفى
 لكذا او معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه فلهنا بقوله وقبل النفي في حكم بان المقابلة تصح ^{في}
 الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنع في قوله انما المنع في ليس في الكلام المعنى
 فلا يصح المقابلة سظاً واولاً والكليف في الصحيح الاولين اقل من الكليف في هذا تأمل **قوله** لكن يذكر
 كثير من الاسقبياء قيل الظاهر ان الآية ليست مثلاً لما نحن فيه اصلاً لان مقالة ارباب الفتن صريحة في ان
 الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى الخطاب السامع مطلقاً والظاهر ان الخطاب بهوله ذلك ان الكشاف
 لا يرب فيه هو النبي صلى الله عليه وآله حيث قال عز وجل قال بلع الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من



قبلكم على انه لو جعل الخطأ الاول الحلف فليتها الكلام لا حصل تغليب غير المتباين ومم المؤمنين على المتباين **قوله**
 لكن تركنا كيداً لانهم جعلوا كيد المنكر لايق ان لا التي لنفي الجسوس اسميته بجمله يفيد ان التاكيد كاصحوا فليكن
 يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المؤكدة تقيد تاكيد استغراق النفي وانه راجع الى المحكوم عليه يعني ان لا يخرج
 شي من افراده ولا دخل في تاكيد الحكم واما اسميته فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام العدو ولا جرم
 بذلك في الابه فحكم بالمتيقن وقد حجاب بان تاكيد النفي على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان
 كان هناك مورد كذا آخر جعل اسميته بجمله من المؤكدة والافلا وبان الكارم يقتضيه زيادة التاكيد فلم ^{يجعل}
 كلا الكار كان ينبغي ان يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد في السبيل وهذا لا ينافي جعل الاكار كلا الكا
 فاقمل **قوله** وهو انه لا كلام مع جرح في الضمير راجع الى ما فهم حتى يتوجه عليه ان المعنوم من كلامه السابق
 حمل الدليل على انصاف الاصول وفي هذا الكلام حمله مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوا ما اي تاملها
 والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق **قوله** انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتشبيه صحيح لان التاكيد ^{المعنوي}
 لا يؤكد الحكم ولا يدفع الكار المخاطب بل السهو والجور وقد ورد به انقله الشيخ واسنادا الى انه يدفع الا
 كالتاكيد اللفظ بعينه فما ذكره بعض اصحاب الحاشي فان هذا الجواب لا يدفع اصل السواد التاكيد المعنوي
 كاللفظ في الامر من فالاشكال باق بحال ليس مرد ما ذكره الشارح فاقمل **قوله** دفع التوهم السهو
 او الجور قال الفاضل المحي في سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفعه السهو
 بمنزلة فرحت هو كذلك والجواب اننا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المستن ^{اليه}
 بان التاكيد في مثل جاني زيد نفسه يدفع الخصوص وهو ان الجاني زيد وانما ذكره في اعلى سبيل السهو وقد ^{اشار}
 بلفظ هذا حيث قال بعد تصور التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك في التاكيد بنفسه
 وكذا بالرفع وايضا لا يدفع التوهم المذكور لانه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف قد صرح هناك بان كلامنا في قولك
 جاني الرجلان كلاما لدفع توهم ان يكون لجاني واحد اسمنا والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث ^{الفصل}

المذكور

التوهم

والوصول بان لا يرب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب مبادراً غير روي مع نصريح هناك ايضا
بان وزن لا يرب وزن نفسه في جاني زيد نفسه لا يخفى ان الصدور غير روي هو السهول لا يجوز ثم لا
يخفى ان المخاطبة ان كان في سبب صدور فعل زيد ببناء منه تعجب المتكلم ويؤم ان مثل هذا الفعل
ان صدر ممن تلبس زيد لا نفسه انما استلذه المتكلم الي زيد بطريق السهول فيستبعد رفع المتكلم بقول
ابحني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فاقول لكن المذكور في دلائل الاعجاز قال الاسناد قبل الجواب
الحاسم لمادة السؤال ان يقال الممثل على قول في جعل لا يرب فيه جنة ذلك الكتاب كما ذكر صاحب الكتاب
وما في الوصول والعرض مني على مختار ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف من الجواب حيث اعتبره
المفاه نفس لا يرب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول بخود ذلك الكتاب لا يرب فيه وقد يجازي غرض
السؤال بانه لا شك في تغير صريح معنوي في ذلك الكتاب لا يرب فيه لكن بثبوت احد ما يستلزم بثبوت
الآخر فالنظر الى هذا المعنى جعل الشيخ في هذا الاعادة للتبنيث في القوم انما عدا وافر المعكيدات الاعادة ^{النصحة}
فلا اشكال في ما قلنا **قلت** علو وجهه ان يراد به ان يمكن ان يقال هذا توجيه كلام السكاكي على مقتضى
تعريف الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولعلنا حصل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام
الدال على اللازم مراداً به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو
المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام الكناية الخطيب استعمال فيما يستلزم معناه فلان معنى هذا الكلام في
عرف البلغاء هو عدم التاكيد واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر
منزلة نعيم فانه يستلزم ما ذكره استلزاماً واضحاً لو ادعاه وعلى هذا القياس كلام المؤكد الموردي في مقام
خلود وراي الخطيب نفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونه نفس اللفظ وذكره على تقدير كونه هذا ذكره كونه
سكاكي ثم قوله يلزم مراد الكلام معناه يلزم معنى الكلام الموردي وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على ما في طان
معنى الكلام الموقوف مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد



المفهوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتفاء في نفس اللازم اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التميز
 ولما كان الانسب يدل بالكنية على ما هو المقصود الاصل للمعكول وكان مصعب الغرض في ايراد لفظة ^{على}
 عدم انكار المخاطبة مثلا التبيين على ان معناه ما تأمله يزيل النكاح لان المعكول نزل منزلة غير المنكر فان الغرض
 من هذا التمييز ايضا ذكر التبيين في تعريف الشارح نوع قصور كما تحققته لم يلفت اليه الفاضل المحيى ^{قال}
 مشير الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه والا وجه ان يقال الخبر المجرد عن التاكيد مثلا لا يدور عن البقاء
 دلالة واضحة على عدم انكار المخاطبة في النكر وايراد ان معناه ما يستلزمه ذكر العدم ولو ادعى ^{فقد} ^{طلق}
 ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار وايراد ما يستلزمه ذاتا مل وعلى هذا القياس نظائر ومما غاية ^{جميع} ^{نوع}
 كلام الفاضل المحيى في هذه النجاش الاولى ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلوله في الخبر المجرد لان نفسه ^{الان}
 القاء الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي في خبره في المخاطبة في نفس الحكم والنسبة في
 طرفه هذا المدلول ليس بل لازم لعلومية ما ان تأمل ارتد عن انكاره بشرط التام بل من ان لا يتحقق الكنا
 الاصطلاحية لانهما لا يتحققان الاطلاق ما يدل على نفس المعنى العرفي وايراد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء
 الخبر الى المتروك على انه ربما ادعى ان ما ذكره من قبيل مستتبعات الزاكن لا يستعمل في اللفظ ويمكن ان يدفع
 به منع لزوم كون اللفظ العرفي مدلولاً مطابقاً لما في ان يوجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتفاء في الثاني
 الى المستوعب وعامة اللوامم المكنى بها على تقديره متبوعات للزوم ما بها لا يرى ان الملزوم المكنى عنه في صورة
 القاء الخبر الى العالم هو عدم جزئية على موجب علمه والمكنى به اللازم خلوه منه عند الاول ^{بمع} ^{بمع} ^{بمع}
 لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء التوكيد الى العالم ملا بسته الامارات الانكار الظاهر ^{اللازم}
 انكار المخاطبة الاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح الفتاوى من ان اللازم في
 الكناية ان يعبر عنه مساويا للزوم واحص منه حتى يصح الانتفاء منه الى الملزوم فيكون متبوعاً بهذا ^{عشائر}
 اللهم لان يقال هذا لا يتناقض في القاء الخبر الى العالم مراد به عدم العمل لان العمل مدلول الخبر المجرد ^{الذي}

الوكيد

اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الا ما يجعله متبوعاً للخلو فتأمل الثالث ان جواز ارادة المعنى
 الحقيقية بشرط في الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادة ^{جودة} والقرينة المانعة من
 فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلاً قرينة لنا على انه لم يرد بالقول الخبر المجرد اليه خلود ^{منه}
 فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل
 والاعتبار وهذا القدر يظهر ان ارادة المعنى الحقيقية الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم
 الذي يبيح اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي من اللفظ في الجملة فيجوز ارادة ^{مستترة} معناه الظاهر وان كانت
 بشرط انصافه بالعالم على ان المعبر عنه السكاي جواز ارادة ^{سقط} بمعنى الحقيقة في الجملة ولو في محل آخر
 آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي كناية
 عن الملك مع امتناع معناه الحقيقية وهو لفقود على السير قيل نعم يلزم ان يكون ما اشتمل على قرينة
 لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايهام العالم الصلوة واجبة وجواب المنع لان المحل
 الآخر الصلوة واجبة بدون ايهام العالم **قوله** في المهد ينطق البيت وبعده ان الهدى اذا
 رايت بموه القيت بدرا منيرة في اللعان المهد يفتح اليم والنجاة الكرم وساطع البرهان فربما انصاف
 الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضع فسطع الصبح سطوعاً اذا ارتفع ثم قوله اثر النجاة
 مبتداء خبر ساطع البرهان **قوله** المسرب الخ في الصلوة اسرب الى الي اسرباً مدغقة لنظر
 اليه **قوله** دفع التوم التخصيص فان قلت صريح بان لا يرب فيه فربما لا مثله دون النظائر ^{لذلك}
 صح استثناءه وهو فربما الي فقد حصل دفع التوم جزماً بلا شبهة قلت دفع التوم جزماً بلا شبهة
 انما يحصل الجزم بلا شبهة يكون لا يرب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء ^{لذلك}
 الاعتبار لا يضر فيه فيوم التخصيص اي بلا شبهة هذا وقول مكره اعتبارات الي معطوف على ما
 بحسب المعنى كانه قيل هذه اعتبارات الالبات ومكره اعتبارات الي في وكذا المجرد عن التأكيد في لا يجب



ان يكون بما تقدم فكون الخطاب غير منكر ولا تردد **قوله** كان في الحكم في الذي كان انه لا يكون
 الظاهر ان كان الاولي فما يجنب خبره انه لا يكون بتقدير النساء او تقديره وان جعل الظن بمعنى المصدر
 وبلا تقدير ان كان في المظنون وهي مع اسمها وجزءا خبران والاخران ثابتان وقد يجعل الاولي
 ايضا ثامنه وقد يجعل زائده قوله انه لا يكون خبران **قوله** بل لا يصح بدونهما معطوف على ما قبله
 بحسب المعنى كانه قيل لا يحسن ضم الشان بدونهما بل لا يصح ثم هذا الحكم يختص بالجملة الشرطية والمضارع
 المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز ودليل الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد
 عبادي فوجه ضم الشان كما توهم **قوله** لان يصلح مبتداء لقوله ان سواء البيت اريد بالابتداء ^{للمبتدأ}
 عند بطريق ذكر الخاص واردة العام بقرينة ان النكرة مهمنا اسم ان وليس بمبتداء اصطلاحا ^{البيت}
 لسالم بن ربيعة والسواء اسم فرسوية اللحم شيئا والنشوء السكر والجنب ضرب من العدو والنار
 مهمنا البعير الذي استقابه ذكر اكان او اني وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة و
 بئر كحجر كملو المامون الموثقة لخلق الى امت فلان يكون منيعه وخبر ان قوله بعد اربعة ايام
 من لذة العيش والجنة للدهر والدمى وفنون يريدان كل ما ذكر وان كان يمتد به العاشر لكن الفقه منه
 للدهر والدمى وضروب وفي في بدأت كما بهب ويرجع وكما يسم بقتل وكما يصنف يكدر **قوله**
 ان دما تلف في الشمل المتفرق المنشر ولغة جمع وسعد في اسم جيبه الشاعر وقيل اسم موضع ^{للباء}
 على الاول كما متعلق بلف اي بسبب ثلثها او بشل اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بجاء
 اي بجمع في هذا الموضع التفرقة والكائنة **قوله** وقد تركنا كيد الحكم المنكر لئلا ينجف ^{لجاء}
 الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فلان قولهم من المؤمنين امناء في شمل جعل المنكر كعين
 جعل المنكر لما معه من تزييل الكار على عدم المسكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه
 لبس بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شيئا طعنهم انا معكم فربما جعل غير المنكر كالمنكر



لا شكال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والله ام احكام الشرع النبوي فكان مظنة
 لعدم تصديق شيئا طينهم اياهم **قوله** ليس جديرا باقوال الكلامين واما كدما عباد الكشاف ^{هكذا}
 فان قلت لم كان مخاطبتهم لم يميز بحجة الفعيلة وشيا طينهم بالاسم مخففة بان قلت ليس ما خاطبوا
 به المؤمنين وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شيئا طينهم جديرا بان يكون اقوي الكلام ^{من}
 واوكدهما يندل على ثبوت القوة والوكادة الكلام الذي خاطبوا به المؤمنين ان لا تاكيد فيه قطعاً ^{تجدي}
 افعل التفضيل في المعنى التفضيل انما يجوز في المشهور ان لا يستعمل باحدا لا مؤرا ^{ههنا} والثاني وقد استعمل
 بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي ولا شك
 ان الكلام الصادق والعاقلة الغير الملائكية قوة وكادة في الجملة **قوله** او حدون جمع او حدي ^{لحاق}
 بآء النسبة للتاكيد كما حمي كانه منسوب الى الواحد تنبيه على سواقي في معنى الوحدة واستحقاقه
 ان يعبر عنه بالواحد وينسب اليه **قوله** واما لان انفسهم اما تعليل القدر اي حر كوا التاكيد اما ^{لذا}
 واما لكذا واما اللفظ استفاد فرقوله لاني ادعاه والاول اظهر المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف
 حيث قال واذكها لان انفسهم الى انهم ليسوا في ادعاه انهم او حدون منبهة للتاكيد اي موضع
 التي يتحقق ثبوت فيه مفعلة فزان التاكيد لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد ^{انه}
 تمنية من ذلك اي جعله ومحدثه وحلقه وفي الاساس فلان منبهة للجزء ومعناه اي موضع لان
 بقى فيه انه بخبر وعيسى ان يفعل خيرا لانه لرفع الابهام اي ايهام رجوع الكذب الى كونه عليه صل
 عليه وآله وسلم رسول الله لكن فيه بحث وهو ان الابهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة
 ما يشركون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله لا بطريق الحكاية ولا مشعره فيجوز ^{الوهم}
 ان يكون هذا من مقول المنافقين انهم يقولون جارا بحري القسم كما قيل في بناء يعلم اننا اليكم لرسولون ويكون
 فائدة النظر الى لازم فائدة الجزم كما في باقي الموكدات في الآية والجواب انه اذا قيل زيد اسلم عبدك الى

معنى



فلان وعمر يعلم ايضا ان رساله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تأكيد الحكم عرفا وقوله تعالى واسم يعلم انك
 لرسوله اذا جعل كلام المناقب كان فريضا لا ولا بخلاف قوله ربنا يعلم اننا اليكم لرسولون فانه فريضا لرسولنا
 لان اليكم يرسلون فريضا وسوله والفرق ظاهر فلا تغفل ولذا ذكره بالاسم يري ان وضع الظاهر موضع المضمحل
 يقتضي نكتة وهي مهمنا التبيين على ان مورد القسمة عن الاسناد المذكور اولاً وقد سلك هذه الطريق في
 يجب التبيين ايضا حيث قال التبيين الدلالة على المشاركة في وضع الشارح هناك بان المراد بالاول التبيين
 الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فاذا اعاد اسم المظهر بان يتق المعرفة اذ اعيدت كان عين الاول ليس على
 اطلاقه وهذا التبرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة العادة ان يكون غير الاول كما ان الاصل في الضمير
 ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز في الفقه كالاصل الاول ان يعود الى ما في ضمن المذكور في
 المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المظهر لا يتق قول المصنف بما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالجنس بل
 على ان مورد القسمة مهمنا هو الاسناد المجزئ لا مطلق الاسناد الا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الا
 لانا نقول بل هو ازالة لما عجز الا يتوم فكون المراد بالمعرفة العادة غير الاسم اعفوا عن ما استمر عليه في
 الم في مثل فليهم **قوله** فكانه قال بعض حقيقة وبعض مجازا اشارة الى ما اختلف في شرح الكشاف
 عند الكلام على قوله تعالى في الناس فريضا لا مشابهاه الاية ان مضمون الجار والمجرور في مثل مبتداء وما
 بعده خبر لا بالعكس وقد يستدار كانه هناك فلا يرد ان يقال محط الفائدة هو الخبر كما تقر مع انك لو قلت
 في هذا المحل في الاسناد حقيقة العقلية منه والمجاز العينية منه كان كلاما لجهة الذوق ولا يفيد معنى **مقصودا**
 فمثل هذا التركيب كالايجاف **قوله** كما جعل عبد القادر حيث قال في دلائل الاعجاز في جد الحقيقة
 الفعلية كل جملة وضعتا على ان الحكم المعاد بهما ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي
 كل جملة اخر جت الحكم المعاد بهما موضع في العقل يضرب في التباين **قوله** وفيه نظر لان علم المعاني في
 حاصل ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقلي ما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والا **لكان**



اللغويان أيضا اختلفوا في مقتضىهما الحال بل يجب ان يكون البحث عنها فرحيث ان يطابق بها اللفظ
 مقتضى الحال وليس كذلك وقد توجه النظر لمنع ذلك كونه من احوال المذكورة فانه من احوال الاسناد
 حقيقة سيما عند المم وليس كسائر احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه
 نظر لان الحقيقة مطلقا قسم من الاسناد وهو من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المم واما
 اللغويان فنولف اللفظ وهو محل من احواله وكان من امناط الفرق عند المم فتأمل **قوله** . متعلق بالطرف
 لينا بغير عامله وقد عبر عن العامل في مثل عامل الطرف والمازاج **قوله** لكن بقي خارجا عنه مالا يطابق
 الاعتقاد سوا مطابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحيى ان نسبة بقاء الخروج الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد
 باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه الا فهو ما كان خارجا عن الحق بقوله ما هو الحق حتى يكون باقيا خارجا عن الخروج
 بعد زيادة قوله عند الحكم مكذا ذكر الفاضل المحيى وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل في
 التكليف وقوله مالا يطابق فاعل خارجا اي بقى التعريف على هذه الحال وحيث ان ما يطابق الاعتقاد خارج
 وانت جدير بان المفهوم الظاهر فبقا التعريف على حاله مخصوصة بثبوت تلك الحالة في زمانين اعني
 التقييد بقوله عند الحكم وبعد وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار
 التغليب لازم كما لا يخفى **قوله** وقد ذكر بان لا ينصب قرينة ان كانه اراد ينصب قرينة الحال ملاحظة لانها
 على المراد لتساؤل مثل قرينة الاحوال فافهم **قوله** سواء كان مخلوقا سميعا او لغيره الظاهر انه مبني على مذهب
 من افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فحقق الصدور بهذا المعنى في الموثق و
 ومثال كون المسند مصدرا العجيب ضرب التصرف **قوله** وكقول المؤمن اذنت البقل وقول الجاهل اذنت
 الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذا المثل عدم اشتغال المسك حاله من مخاطب ليل يحمل عيا المجاز فتأمل
قوله لمن لا يعرف حال وهو تخفيفا منه لا يخفى ان اللفظ الثاني يكفي في كون المذكور حقيقة لان المعنى في
 اذا اخفي حاله من مخاطب قال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون



حقيقة سواء في مخاطبة في نفس الامر حال التكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله من اعتقاده لا من
 لا يعرف حاله في نفس الامر بقى ههنا مآل وهو ان المعنى في اذ التي قوله خلق الله لا يحل وقال كلما الى عالم بحال
 وجاهل بها يلزم ان يكون الواحد حقيقة ومجاز في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالة النظر الى شخصين
قوله والاول لا يكون اسنادا الى فيه نظر لان المعلوم من كلامي هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان
 التعبير السابق بقوله عند التكلم في الظاهر قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصيب للقرينة من قبل التكلم في بعض
 صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة **قوله** بل ينسب غالب الى ما يكرم اي الى الحاقه والجنون **قوله**
 بناء على سهو وضياع والفرق بينهما ان السهو ما ينه صاحبه باذني تبيينه زوال الصورة عن الموضع
 فقط دون الضياع فانه زوالها عن الموضع والحافظ مغايرتها الى تحصيلها ابتداء والمفهوم كما سيأتي في
 كلام العلامة من توجيه كلام السكاكي غير مستوي يجوز سهو وضياع ان السهو يطلق على الجهل الابدائي
 بان يعتقد على ما لا ينبغي وهذا قد يجاب عنه من ان نسبة الفاضل المحسن بالنسبة الى السهو وكان قول المحسن
 في المشهور اشارة الى ما مل **قوله** اعتدادا على ان يفهم ما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من هذا ذكر
 التأول فيه انه لا تأويل في تعريف الحقيقة كما تقابلها واذ لم يكن فيه تأويل ونصبة قرينة على ان
 المراد خلافا لظاهر يفهم من ان ما ذكره على وفي اعتقاده **قوله** على نحو قولها فانما هي افعال اودبا
 الصراع للحناء فصيحة تربي بها اخاه صغرا حيث نقول **قوله** فاعجول على ان يوطيف بترها
 اصغاروا كبار **قوله** لا يسام الدهر منه كلما ذكرت **قوله** فانما هي اقبال وادبار **قوله** يوما باحزن مني
 حين فارقني **قوله** صخر للدهر احلاء وامرار **قوله** وان صغرا ليا تم الهداة **قوله** كان علم في مرامه نار
 العجول النافذ الواليد التي فقدت ولدنا والبؤ جلد فصيل يحسب تبا لندنا قد عليه تسلينا منها به
 وتغيف من الاطراف وفي الصحاح اطاق به اي المبه وصمير لطيف راجع الى العجول والجور في بر الى
 البؤ والاصغار والاكبار جعل اليه صغيرا وكبارا ومما بهما بمعنى المفعول بيان للجنين واحلاو الشيء



جعله حلواً وامراً جعله والايتام الاقْداء **قوله** الى شي مغسول اي خالغ الزايا او
 لخصوصيات كالشي المنقوش الذي غسل به نقوشه المستحسنه والنسابة العالم بالانساب
 والنال بالغة **قوله** اي لفظه ما في التعريف عبارة غلاما ببرم القرنة عليه فيما بعد ولم ملابس
 شتية يلبس الفاعل والمفعول به في اذ كان منسياً حقيقة **قوله** ولا سند الى المبتدأ عندك ليس
 بحقيقة ولا مجازاً الى اخره فيه محذور جهل اعم مما ان المراد بالملايس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقي
 لا اللفظيان ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلاً ان الاسناد الى الملايس الذي هو المفعول مع ان صيغة
 العيشة فاعل لفظي وفي جري الهز وصام هناك وبني كاهن المدينة انه اسند فيها الى الملايس الذي هو
 المكان والزمان والسبب ومعلوم انهما مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل في كل
 بحسبه ولا شك ان النافذة فاعل حقيقة لا يقال فيدخل قولها في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل
 ما عبارة غلاما ببرم المذكور فالاولي ان يصار في اخرج الى ما ذكره الفاضل المحيطة وثانيها ان
 المفهوم من قول سابق في صدره دفع اعتراض المص غلاما ببرم وكفاك قول الشيخ عبد القادر ان ^{كلامه}
 جهة على المص ويعترض عليه بخالفته فكون الاسناد الى المبتدأ خارجاً عن القسمين عند المص لا يدفع ^{الاعتراض}
 لتصرح الشيخ بكون المخرج المثال في قبل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بالمراد بالفاعل هو الفاعل ^{عليه}
 الحقيقة الاصطلاحي لا الحقيقة الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا ^{الكلام}
 في البوق والاسناد الى المبتدأ ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف وعن الثاني بان قول الشيخ
 لا يكون جهة على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الا انسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح
قوله فممت وما يبل المطي بنائم ^{صدمة} لقد لمتني بام غيلان في السري ^{والسري هو السير في الليل}
 ومعنى البيت ظاهر **قوله** وجوابه ان معناه انه يريد عليه ان يستلزم ان يكون ما صام النهار بل ^{الانسان}
 فيه مجازاً لانه لو ادعي بصورته الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو قطعاً مع انه ^{حقيقة}



فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه الله يقال بختمنا السؤال الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في
 التعريف من مجاز العقل في ثم اذ لو اريد بما صام بهار كما فطرت بهام يكن استناده الى ما هو له فلا
 يدخل في تعريف الحقيقة قطعاً وان اريد في الصوم غير النهار حقيقة فهو داخل في بعضها ولا ضمها ما هنا
 صام فان اريد به الاستقناء غشوة لسفل النهار حقيقة كما في قولنا انهارك صيام ام انت ^{كون} وصوم
 الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورة ليس بقادر في المقصود **يسمى مجازاً حكماً قوله**
 ويسمى مجازاً حكماً في تسمية مجازاً حكماً وان كان المجاز يقع في الاضافه والابقاء فليست **مملوكة** اما
 او مقدر ولان الحكم اشرف واما تسمية مجازاً في الاثبات وان كان المجاز يقع في اللفظ ايضاً فلان المجاز
 في اللفظ فرع المجازية في الاثبات على ما ذكره الشارح ولان اللفظ مالم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازاً
 ما نقل عنه رحمه الله واما تسمية اسناداً مجازياً اطلاقاً اعتباراً لاشرف ولان الاسناد بمعنى مطلق ^{النسبة}
 ثم ان المجاز قد يذكر بهذا الاسماء وان امكن اطلاقها في الحقيقة غناءً بشأنه لكثرة فوائده **قوله** اي
 غير الملايس الذي لا يقيد ما هو بالملايس بيان للواقع ان المذكور ملايس غير ما هو مساوياً بملايس غير
 ملايس هو له وانما يقال في ملايس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقل من رفع على او مفعول به اذا ^{سند}
 اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال استاده الى ملايس لا يكون له لا يفهم هذا المعنى **قوله** بتأويل لا
 يخفى ان قيد التأويل يعني غير ما هو له اذ لا تأويل فيما هو له فكان ما لم يكف به لان دلالة على المذكور
 التزامية مجوزة في التعاريف يطلب ما يؤد الى الحقيقة او الوضع الذي يؤد اليه من الصنف او الوضع
 الذي يؤد اليه من العقل يريد ان التأويل طلب المال ما مصدرية بمعنى المفعول الى الموضع بمعنى الموضع
 اليه على الحذف والايصال واسم موضع وزني في الحقيقة بيان في العقل مال به يطلب الوضع كما بيان
 جهة العقل محضاً وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحتمل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجوده وان كان
 او الوضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل وان لم يكن موجوده



على ما جازع الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز ^{حقيقة}
 في نفس الامر لان طلب الحقيقة لا يلزم وجود الجواز ان يطلب ولا يظهر بها فالحاجة الى الشق الثاني
 قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المال قد يكون عقلياً صرفاً لا تحقق له في الخارج ولو ^{قتصر}
 على الاول بما عقل السامع عنه **قوله** وحاصله ان نصب قرينة ^{معنى} الخ اشارة الى ان طلب القرينة ليس
 التأويل ظاهر الآية تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس بنصبها لكن بطلبها بعد الاستدلال الى ملائمتها
 ما هو ليس بالنصب قرينة مانعة عن ادائها وفيه بحث اما اولاً فلانك اذا قلت جري كالمهر وارتدت ^{نفساً}
 الجري كالحقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو لينا ولعل ما حققه لان قرينة الجواز منصوبة وهي
 استحالة قيام الجريان بالهني مع انه حقيقة وان كان كلاماً كاذباً واماناً ينافي فلا تراذ احمل التأويل ^{على}
 نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للجواز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأويل ^{حفظ}
 ملائمة ما اسند اليه بما هو في الحقيقة ومناسبة آياه كما يشعره قوله فيما بعد نحو قول العنبري في خلق
 الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب المظاهر ان قوله والقصد بيان للتأويل ^{على}
 هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف الجواز كما لا يخفى واماناً ثانياً فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه ترجمة
 المخاطب لئلا يتبس المقص بالحكام عليه التأويل انما يحتاج اليه لتصح صل الكلام وكونه جازياً على القوانين فكيف
 يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن لجواب على الاول بما سبق ان المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ^{وهذا}
 مفقود في المثال المذكور وغرضي في بيان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لغوية وغير لغوية ^{لكن}
 بان علماء هذا الفن صوابان وجود جزء مفهوم الجواز اللغوي وان كان شرطاً عند الاصوليين فالظاهر
 الامر كذلك في الجواز العقلي فيجانب الجواز التأويلي نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في كون هذا القرينة
 لاجل فهم المخاطب **قوله** اي الفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمسيل
 بغية راضية واخوانه لا يناسب وان اراد الالتفات عليه لكونه ويكون المراد اي للفعل ومعناه وزد عليه ان



معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل
 والنظر وهما لا يلان الفعل بهما لا يتصبا به ويمكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول
 ملائمة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملائمة كل منها لكل منها بل التفضيل فيه موكول الى السامع
 العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس لجواز ان يكون متغايرين وان كانا مصدرين
 كما في قوله قبل الضرب فليعلم **قوله** لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان الفعل مع مثله هو
 الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعاً واما المفعول به فليس لما
 وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى اصلاً وانا يتعين بنفسه وهو ليس بما خوذ
 في مفهومه ولو سلم انه ما خوذ فيه فالمتعين بعد الاسناد ههنا الا ان المتعين بما المفعول به تعين
 باسناد الفعل اليه يستعني به اخر معنى في مفهومه فكذا القياس في البواقي وهكذا القدر يكفي جهة لجوز
 الاسناد الى احد مادون الآخر **قوله** فاسناده الى الفاعل اذا كان مبيناً له حقيقة اراد بالفاعل
 ما يقوم به الفعل عند التكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت اسد البقل محاذ مع ان اسناد الفعل
 لمعنى الفاعل اليه **قوله** وعين المفعول به في المعنى للمفعول به فان قلت قولنا ضربت في يوم الجمعة
 في الدار للتأديب حقيقة مع ان اسناد الفعل اليه للمفعول به غير المفعول به فيشكل التبريقان
 طرداً وعكساً قلت بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة **قوله** واسنادهما الى غيرهما
 ملائمة محاذ يرد عليه ان قولنا ضربت في الجمعة وفي الدار للتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد
 الي غيرهما ويمكن ان يقال ان المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق والفرق بينهما وبين
 الزمان والمكان والمجرور والي اسناد اليها الفعل فيما ذكر على ان قد للملائمة باليضا الذي ذكره يرفع
 الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس هو المشابهة وانما هي بيان هذا الوجه يرفع حصوله في الجاهل ولا يرفع
 حوجه حصوله في الجاهل من غير الحقيقة فلا يبعد ان يحل قوله واسناده الى غيره على التمثيل بناية على الاعم الغلب

يوم



قوله لاجل ان ذلك الغير مشابه انما فسر الملازمة لمساكنة ذلك الغير بما هو به ولم يفسرها بملازمة الفعل
الغير بما هو به انما يكفي لاسناده اليه لان المقتضى ان صاحب الكشف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة
حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما بمساكنة ما هو به في ملازمة الفعل مجاز وطريق الاستعارة
اذا يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث على اختياره ان تلاحظ المشابهة المذكورة او خلل اتم في صرف
الاسناد الذي هو حق ما هو به الى غير ما كان في نفسه مجزوم ملازمة المذكور وانما الغرض بسببه لا ان فيه
استعارة اصطلاحية لانه لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة وليس لاسناد ليس بلفظ

قوله كقولهم عيشه راضيه مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الرضا بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية
فهو بطريق لان ونامر فهو يشكك به حوالا للتاء ولان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يحجاب
بجواز كونها للبالغ لا للتأنيث كعلامه **قوله** فهو معنى المفعول الى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى العظم

وان جازان يكون بمعنى التاليف ولهذا لم يقل والصواب ان يشرح **قوله** ودائمة ديمية الدائمة الامم العظم
ودائمة الدهر ما يصيب الانسان فعظم يومه وقال ابن السكيت ديمية دهياء او دهياء هو تأكيد لما
قوله احدهما وصف الفعل آة السؤال الاول مع جوابه قد اشر اليها فيما سبق وانما اعاد هنا لان الغرض

فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمعصود امثال بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكما بينها

قوله والاليم المعذب فوصف فعل الاليم الموجه بهما فان جعل الاليم بمعنى الاليم على صيغة اسم الفاعل
اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على صيغة الفاعل على ملازمة وقوعه وحمل
ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجه مثل السميع بمعنى السمع كما اشار اليه في الصحاح فالـ

على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى يدع السموات الاله الى ان الفاعل بمعنى المفعول
ليس ثبت **قوله** واسند الى المفعول بواسطة لانه يدع في الزمان والمكان والسبب الكل مفعول بواسطة
وملازمة الفعل بواسطة المحرف في حاجة الى افراد من الاشياء بالذكر اللهم الا ان النكتة في التصحیح ازالة



العقلة والاولى ان يجعل ذلك في فعل المكان بناء على ما اخذت اعم من الحقيقة وغير **قوله** المعبر عنه
 صاحب الكشاف يدل على ان المعبر عنه هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل بالحقيقة مطلقا ما ذكر في توجيه
 الصلابة البعيد والغدا بالالم على ما نقله الشارح عنه وهذا الطريق ظاهرا الاقرب من الاحتمالين الذين ذكرهما
 المحقق هو الثاني كما لا يخفى **قوله** يأسارق الليله الى الدار الظاهر ان انضمام الى الدار بمقدرا ياحذر لاهل
 الدار وقد يجعل مفعولا اول لاسارق يقال سرقته مالا **قوله** او لمطلق باعتبار ان الاسناد المذكور راجع
 حاصل من الوجهان المجاز والعقل وان كان يوجد في النسب الاضافه والارتقاع لا ان التعريف المذكور يتناول
 ايضا باعتبار فهم الاسناد المذكور فيه يجب يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام والمستلزم له
 ومخصص اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشتمل هذا التعريف على هذا التوجيه يضم ما اورد عليه الخطابي
 من ان يفهم الاسناد للمصريح واللازم بنا في كون التعريف المطلق لانه يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصه
 نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو سنده لاجتماعه الى المجاز العقلي المذكور في ضمير المجاز في الاسناد كما
 السابق حيث قال وفي الاسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذا الظاهر ان المراد من الاسناد معناه المتبادر
 لا مطلق النسبة وان القسم مساو للقسم فتأمل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قوله كوكب
 اخرق او معناه الكوكب فخص بها بناء على ان هيئه التركيب في الاضافه اللاميه موضوعه للاختصاص ^{الحامل}
 المصحح لان يجر المضاف بانه لا مضاف اليه الموم **قوله** وقد يكون كناية عن لا يخفى ان قوله سل الموم من
 لا تطيعوا امر المفسر ونحوه في الكلام اسارة الى تحقق المجازية مثلا باعتبار ان جعل الامر مطاعا وجعله
 امرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعى ان ليس في فيه الا مجازا واحدا وهو المكني الاسنادي
 لان ايقاع التسليم على الموم مثلا انما يكون مجازا تتضمنه كونه مفعولا **قوله** على ما يفهم من كلام السكاكي
 والمهم اي فاختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انضمامه من كلام السكاكي قلنا في المجازي الكلام المقادير
 والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلا



يظهر تعلق ما هو واسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة يستلحق به اللام في الخلاف والمعنى
افادة لما هو مخالف عند المتكلم بواسطة العقل بواسطة الوضع **قوله** ولعل ان يقول في معرض
عليه بان مخالف كلام السكاكي لان نحو قول الهم كذا انت الربيع البقل يندرج فيما عند العقل لانه حاصل ^{عنده}
وانت اليه فلا يبطل طرده التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه بخروجه بلفظ المخلاف لا يقال يجوز
ان يندرج قول الهم كذا فيما عند العقل بالمعنى المذكور وندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان
المخاطب بهذا الكلام هو الموجد وفي عقله باناسه البقل لانا نقول اعتبارا ان المخاطب هو الموجد لا ^{يثبت} ^{هم}
له على ان نحو كسي الخليفة الكعبه يندرج في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فانه الظاهر بالنظر الى المتعا
كون الحاصل في ذكر المخاطب كسا رسل مع ان السكاكي جعله ما يندرج فيه فكذا الحكم ببطلان العكس وتصو
الكلام في صورة تصور السامع به كسا الخليفة فرعان يحظر سالكه كلف لا يلتفت اليه وقد سكلف
ويجيب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله ليل لا يتبع طرده وعكسه وان وجه العذر ولا خلاف ما عند العقل اي
خلاف ما عند المتكلم انه يرتب عليه ما بان معاني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذا للمعدول عنه
اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احد هما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل الاخر منه **قوله**
وعلى هذا كان الانسب في هذه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لايجز غمسية وذلك بان يكون المراد
عدم اطر امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلافا للظاهر كان الانسب سياق الكلام ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل ونقول ليقول وعكسه ليل لا يتبع عكسه او لا يصح ان يقول يخرج نحو قول الجاهل
وعكسه وانما يتعرض له السامع لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى **قوله** ما ذكرت في تقرير
قول المم يشعري عبارة صريحة في ان المستوعب ما ذكره ما ذكر السامع في تقرير كلام المم لا كلام المم نفسه فالمشعر
قول السامع في انشاء تقرير كلام يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده تعريفيا بنحو قول الجاهل فتأمل
وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغم في تعريف الجاهل واقع موقع ما



له في تعريف الحقيقة بقوله عند المسك في الظاهر فإنه على تقدير غير ما هو في تعريف المجاز بذلك وهذا
 ظاهر عند قوله في وقيل **قوله** فقد صرح بخبر قول الجاهل إلى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل
 إليه فاسد في بحث لانا القول الفلسفي لمن يعرف حالة العالم حالة المحكمات وتصدق إلى المكذب بعد
 على الاسناد الذي يفرض اسناد إلى ملائس غير ما هو عند المسك في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يضع قيد
 المتأول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل إليه لا شرا كما في اخراج مع افراد كل منهما بغاية خاصة غاية ما في
 الباب ان اسناد اخراج إلى العبد الاول كان اولى وبهذا العذر لا ينافي الحكم بصحة العبد الثاني ونسب
 اسناد اخراج إليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتبر ومثل ما ذكره غير مطعون معتد به قلت واذا بالاسناد
 كما قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو اذا اطلق يتبادر منه ما هو في نفس الامر كما اشار إليه في ما هو
 منه وتبيننا للاقسام المذكورة وان صح نقسب اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قبل الحق انه غير وارد لان
 ما هو يقتضيه ما هو لان سلبه ونقيضه قد تقرر ان يقبض الا فطرعي من نقيض الماهية وفيه نظر لان نقسب الغير
 بالمعاري حيث قال اعني المعاري في الواقع او عند المسك يدعي ان السارح لم يحمل المعاري على معنى النفي كما في قولك
 ضربي فرغ في نيل حله في معاري الشيء هو قضية السارح بان غير ما هو سلب ما هو ونقيضه نضر بما لا
 يرتضيه المنصور ثم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو يتبادر منه غير ما هو في
 نفس الامر لان غير ما هو هو الذي اعتبر السارح العموم فيه كما يدعي عليه قوله اعني المعاري في الواقع او عند المسك
 في الحقيقة وفي الظاهر فكان اراد كما ان المتبادر ما هو في الامر ما هو في نفس الامر كذلك المتبادر فرغ ما
 هو الغير في نفس الامر و قد دخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل على
 ما لم يعلم اوله يظن لم يعد المصروف النفي في يظن اشارة الى انه التركيب في قيل عطف المنفي على النفي او المعنى
 عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما وكمورا ولو عاد لر
 يتوهم ان مجموع الجاهل والمحرور مطعون على مثله وان المعنى على احد النفيين واعاد السارح اشارة الى
 ان



يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم ولا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى
الى كافي قوله لا الزمنا وتعطيني حتى والا كما في قوله لا قتلنا او سلم فالعني ان لكل مستف مادام
استفي العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان لكل بوجه **قوله** لم يعلم ولم يستدل فيه بحث
لانه قوله بعد عدة اثبات لم تزلان اوصي بنيه واوصيت عمر واوصي الوصي يدل على ان الصلتان
العبد والمولى يقصد باسناد الاشابه والافنا الى كذا العذاه ومر العيش ظاهري بل لانه اظهر فردا
قوله اني انجم افناه قيل الله على ان ابا الجهم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما صح لو لم يكن اسناد
الافنا الى قيل الله بالجازمنا وعلانه السبب بجذب اليالي وان كان منفعلا بما سيذكر الان **قوله**
وانه المبدى والمعيد الخ وجه الدلالة لفرق الامراه وارادته وان طلوع الشمس غروبها في كل يوم بالمرح
وارادته وان طلوع الشمس غروبها في كل يوم بامر تعالى ونقدس يكون مسلما والمسلم قابل بان الابداء والاعادة
والافشاء والافناء فانه قلتم لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على الجازم قلتم كل كلام العاقل على
الصلح وما يقتضيه النظر الصحيح ما مكن **قوله** وصفتان قد برلان الامثلة التي ذكرها المصنف
الهيكل والافخون ان يكونا حقيقين عقليين بخواتمه فضل البريع ومجازين عقليين اخري ^{لنهي}
اطاعة امر فلان ولجري الماء اطاعة امر وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قبل شباب الزمان
ما يقوم به وازدياد القوي انما يقوم بها لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بان البصير الى جذو المضار
وقت ازدياد قوة الارض وليس بشي اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل بنفسه فاجوب بان يحمل الازدياد على ^{المتعد}
فانه قد يحى مستعدا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوي بقي في كلام الشارح مجتذو
يفسر الاحياء بتيج القوي النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى
لقولنا ازدياد قواها النامية بتيج القوي النامية فيها بل ذلك الازدياد عين هذا التيج والاولى ان ^{تقصر}
في تفسير الاحياء على احداث النظارة وما يناسبه بما يصلح اثر الشباب بالزمان بالمعنى المذكور والاختصار



في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف في بحث لجواز طر في المجاز العيقل او احد ما كناية والكناية عند المصنف
 قسم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عدل الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على
 وقد اخصر فان قلت حصصا فمدا باعتبار حقيقة الظرف ومجازية لا اخصر باعتبار استعمال الظرف
 مطلقا قلت في الاشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع الجمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في
 غير الموضوع له لاندفاع الاشكال بمثل غير السكاكي مطلقا ايضا فاقول **قوله** واما على مذهب السكاكي ففقه
 اشكال وجه الاشكال ان يجوز عنده كون المسند في المجاز العيقل جملة كازيد صام هذا او نهان صيام و
 من حيث بي جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صريح في تعريفها الكلمة فلا تخصر الاقسام
 في الاربعة وحل الكلمة على مطلق اللفظ بنوعه مقام التعريف اذ يحل على المتبادر ويمكن ان يجازي غير الاشكال
 بان التعريف المصريح فيه بالكلمة انما هو المقسم الخاص عن الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما الكثرة وراوا شهر
 عا قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العيقل في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحد وما
 في حكمها والبرهنة على كل فرام في ان قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيره الى التمثيلية وغيره مع انه مثل
 للتمثيلية بما هو مركب قطعاً مثل اراك تقدم رجلا وناخر اخري والقول بجواز كون القسم من المقسم في وجه
 كلام ظاهر كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز
 باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له بالحقيقة باعتبار الاستعمال الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم
 الذي يرجع اليه المجاز العيقل هو اسناد صام نهان واسم الفاعل الي ضميره لا اسناد الجملة الفعلية والاستدلال الى
 زيد فافهم **قوله** نصيب على انه مفعول به لشقون او الكفرتم على تاويل محمد ثم اولى الظرف في وكيف حالكم بالمتقوي
 في يوم القيمة كفرتم في الدنيا واما قال ان يقسم على الكفر لان الخطاب آية هو الكفر فليعني على بقاء الكفر وقوله
 يوما يجعل الولدان بد لا يرغم القيمة ونصيب يراد به ذكره ما بنا لتفهيم بيان ذلك اليوم وهو **قوله**
 ومن اجري النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين البقاء امر ونهي على غير ما حقق ان يوقعها

والاستعارة ص

لا اسناد لها في السوابق وفي الاخرين انشاؤها للامر والمهي **قوله** اي فرجة العقل او فرجة العا
 اشارة الى ان عقلا وعادة مضمونان على التميز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق
 قوله ولم الى جملتهم صوابان الفعل المسند الي الميزة الاصل قد يكون ما يلائم في الفعل المذكور في الاستحالة
 لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المجلد بهذا يدفع كلام الفاضل المحيى ولكن
 نقول ايضا المراد بهما باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محال وعده كذلك ان المصدر راعى الاستحالة مضافه
 الى المفعول والفاعل محذوف هو السامع بقرينة انه قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام محالا بقوله عقلا وعادة
 تميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عد عقلي او عارضة تامل **قوله** لان العقل اذا
 جلي وطعمه وفي بعض النسخ لان العقل اذا اخل وطعمه وهو سمون قلم الناصح لان الشيء اذا اخل بالعقل
 ونفسه بقله محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة المجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على
 الدعوى لا يتحمل **قوله** ليست مما يستحيل العقل اي بالبدية عليه ما هو الاستحالة العقلية بتفسيرهمنا
 وان كان قول الداعي مما يستحيل العقل بالنظر الصحيح **قوله** لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم
 خلو الوضع عن الفائدة وكان عبثا وانزعج والجواب منع المحضار الفائدة في الاستحالة في ما كانت محبة
 المجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يرتب عليه غير مح
قوله معرفة فاعلا ومفعولا انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقة اشارة الى ان ليس
 المراد معرفة نفس الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقة اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة
 اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل انه لا يلزم ان
 يكون لكل مجاز عينا حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في المصنعين وادبان الكلام في المعرفة لا في الوجود
 ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده **قوله** اي قول ابن المغزلا اشار الى ان ما في الايضاح خرافة
 اي بنواس ليس كما ينبغي وقيل اي بنواس كينة لابن المعتز فلا يخالف **قوله** اي يزيد كحسن في وجهه



قيل الزيادة مجاز غير الامة اذ لا معنى لا يبقاء زيادة الله على الحسن الخائن في وجه المحبوب وقيل
 المضاف مقدم اي يزيد كما علم حسن **قوله** سوي الحق قبل خبره الشارح المحقق بحظه بناء على ان ^{المراد}
 بالفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت جاز بان الحمل على الانقطاع مما له ساء
قوله فلا اعتبار في قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل المسند في الكلام كالاقدام والمعنى لا
 الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم فراسقاً الاقدام عدم استعمال
 اللفظ فيه حتى يلزم المجازية اللفظ ملحظة الاقدام المستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط اللفظ
 والاثبات بل ينقل منه الى القدوم الذي هو المقص الاصيل فيء لا يكون اقدام مجازاً بل يكون كناية و ^{الكتاب}
 والكتاب في قيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكتاب يشتركان
 في كونها حقيقتين ويفرقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يوق ان اراد بالمعنى اللفظ
 مثلاً في اوردني جعله قادم ما فلا تم انه على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فلا اعتبار
 اذ الخ سلباً وجوده لكن لا يستلزم استعمال المجازية اللفظ وانما يلزم اذا كان الوجود ^{الحقيقي} المعنى
 للاقدام والحق ان قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه يدل ^{على}
 ان المراد المعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق ^{المعنى}
 الا اذا اصير الى ما نعمل في الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجازاً حاصل معناه القدوم لاجل الحق
 فالقدوم ههنا معنى حقيقة للاقدام المسند الى الحق مجازاً ولا ينبغي ما فيه من التفسير والاوضح يقال ^{المراد}
 بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اعني ابدني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليست امل **قوله** اذا
 معنى لقولنا خلق من شخص يدنو الماء قيل لا تم له ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقول تعالى خلقكم
 من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحاً في نفسه لان ههنا ما يمنع من حمل اللفظ عليه وهو وصف ^{الماء}
 بكونه من الصلابة الترابية اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا



أي لا معنى لذكر القول في الآية لوجود ما يمنع وإنما يصح بذلك الكفاء بالظهور **قوله** ومثل
 بقوله فقام إيلي الخ أوله يارب قد فرجت غممي والشعب بتسكين العين الجمع تبيع الشر واليقال
 شعب بفتحها **قوله** كالاستخدام أي كما هو الاستخدام وهو في الاستخدم صلاحي أن يراد بلفظة
 معنيان أحدهما ثم بضم الآخر ويراد بأحد ضمير واحد مما ثم بالآخر الآخر قيل لما لم يكن للنهار معنيان
 لأن النهار الذي ادعى كونه ضاماً ليس شيئاً غير النهار جعل سببها بالاستخدام لأمته وقيل الكاف فيه ليست
 للتبعية بل هي كافي قولهم الاسم كزيد وفيها بحث أما في الأول فلأن سوق علي أن المراد بالنهار الزمان
 المعين وبضمير صاحبه فهذا عين الاستخدام وأما في الثاني فلأن الكاف في الاسم كزيد للتبعية
 بالحقيقة تعريف بالمسماة التي بين ذلك المعرف في المثال كما ذكر في المواقف فلا قريب في نحو
 العمل على حذف المضاف أي كسائر الاستخدام على صحة تبعية الماهية الكلية بحزبها يستلزم صحة العكس
 فلا محذور ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كأنه فعل المعنى المذكور
 أولاً تابعا وخادما للغة المراد وجوز أن يكون بالذال المعجمة من الخدمة كأنه جعل للغة المذكور أولاً
 تابعا وخادما للغة المراد وجوز أن يكون بالذال المعجمة مع الخاء المهملة أو المعجمة وكلاهما بمعنى القطع كأن
 الضمير قطع عام حقه فالرجوع إلى المذكور **قوله** ويستلزم أن لا يكون إلا ما بسا لها ما يمكن أن
 السكاكي عند وعن نظائر بحل المسند على الخازي ياها مان مربي بالسما مثلا فصح النذال والخطايات
 معه لا لا يفهم فظلامه فرفعهم الاستعارة بالكناية إلى الصورة أيضا **قوله** وجوابه أن معنى هذا ألا
 فيكون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق نظام الدين نظرية المفتاح ويندفع اعتراضات المصنف ثم يورد
 على السكاكي أن الأبيات الحقيقية بمقتضى قيامه بالقاد والعادة أي حقيقة فيضطر بالصور إلى الجواز للقول
 بالجواز الحقيقي بالآخر ويصير سعيه في نفي الجواز العقلي بنظره في سلك الاستعارة بالكناية ضايقا **قوله**
 اعتراض قوي هو أن قسم الجواز إلى الجواز المرسل والاستعارة وقسمها إلى المصهر والممكن فيكون الممكن مجازا



مع ان المنيه في قولها المنزله واذا المنيه انشبت اظفارها مستعلة في الموت بادعاء ^{التي} التبعية
فيكون مستعلة قينا وضع له بالحقيق وفي غير ما وضع له بالتأويل والمجاز عند ما استعمل في
المصنوع له بالحقيق ومما يجاب عنه البيان ما ليس بجواب عن المعنى الوضوح له اذا اعتبر مع ما خارج
صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنيه مستعلة في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنيه جعلت فردا من
السبع لا انها اخذت مع السبعه حتى يكون مركزه وهما بحث وهو ان يمكن نقر من نظر المص على وجهه يتي
عن الاعراض القوي المذكور في علم البيان بان يتي كون هذه الامثلة المذكورة في الاستعارة بالكنايه
يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اراد المشبه لزم كونها فراقسام الحقيقه على
ما هو المذكور في علم البيان لكنه قابل بانها فراق المجران فلا يراد المشبه بل المشبه واذ اراد المشبه برصه ما
ذكره المص ههنا فعلم ان معنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعراض القوي الموعود ببيان في علم البيان

قوله اول ما يجنبه من التماثل في التبيين ظاهر في التبيين ظاهر في التبيين لا اعتبر الاستعارة فيه قطعاً فحين
ان المقصود من التبيين خلاف قولنا هذا صياح فاندفع ما يقال من ان هذا صياح صياح ولجين الماء وكلا
يشتركان في التركيب لا صافي والاشمال على كونه في التبيين ظاهر الامر ان الاول في باب اضافة المشبه الى
الشيء والثاني في عكس الفرق بينهما اعد مما في التبيين من الآخر **قوله** قد راز راز على القمر او
لا تجسوا في غلاله اي بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب بلا اي صار خلقاً واذا فتحت ياء المصدر
مدت قال الجراح والمراد ببلية بلاء السبل بذكر اللبالي واختلاف الاحوال والغلاله شعير ليس
تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر يعني شدة خضرة القيص زرته بالضم الزاء اذا شدت
ازرته عليه الازرار بالفتح جمع زركا ثوب او جمع زربالضم كافرا جمع القرو وزر القيص
معروف **قوله** معاشماله على ذكر الطير في ما اذا الرجيع صياداً راء الى المدوح فظ واذ ما اذا
الى الغلاله بتاويل القيص كل قيل فلان صيغ غلاله راجع الى المدوح فذكر الطير في حاصلاً باعتبار



قوله اغاي في ضمير راضية فيرجح لان الاستعارة اذا كانت في ضمير لم يصح جعلها صفة
 لعيته الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب في التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلاد ليل فيعود
 المحدث **قوله** فمن اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير وضمير
 فيه يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لو صح ذلك لوجب عند
 القائلين لمانع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحة الاحتمال وجه آخر غير كالمجاز العقلي واجيب بان
 منع الكلام على كانه السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يري في المجاز العقلي
 ليس فيه المجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر انه ليس معنى كانه المجاز العقلي ان احد لم
 يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء مثله فقبل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا
 الاستعارة فان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فماد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة
 مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقف على السمع لانه عا كوز في المجاز العقلي وان كان هذا لاد عامدا
 عند السكاكي تأمل **قوله** اعني الامور المعارضة لم فرحيث انه مسند اليه اراد بالامور المعارضة
 للمسند اليه فرحيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب أصلا **قوله** لذاته في اي لذاته
 المسند اليه فرحيث انه مسند اليه بقرينة السياق قوله لا بواسطة أي توضيح وتبيين لان قيد لحيثية احرا
 عن الامور المعارضة بالواسطة المذكورة **قوله** معروفا ومنكر قبل هذا منقوض بالبحث فان المسند
 اذا كان معروفا لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معروفا لان التعريف مهمنا عارض اليه لا لذاته
 بل باعتبار كونه مسندا اليه مسند معروفا والجواب بانهم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكر
 من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارع الا ان مراد المص بالاحوال الى عقد
 الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها في الامور المعارضة للمسند اليه فرحيث انه كذلك
قوله لما خرج وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق وانما لم يعتبر عدمه لاحقا قوي لان الو

منسوخ



ههنا في نفس الامر هو العدم السابق او التحقيق انه لم يورث بالمسند اليه اصلا لانه اني بمرثه اسقط
 نعم في لفظ الحذف شعرا بذلك كما سيأتي لكن اختصار هذا اللفظ ايماء الى ان السند اليه لكونه الركن
 الاعظم كما اني بمرثه حذف لانه كذا في نفس الامر ثم من الوجه لما اقتضيه تقديم الحذف على الذكر
 اقتضيه تقديم علي باقي الاحوال لكونه متفردا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا
 بروجود القران قبل ضمهم وراجع الى قابلية المقام باعتبار ان احدا الامر به او باعتبار ان عناية عن
 كون المقام قابلا وخبره راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال انفقار الحذف الى قابلية
 المقام بالمعنى المذكور انما اذ قد تكرر القرينة الدالة على المحذوف لئلا يذهب نفس السمع الى سوء ولا الى ان
 يقر اراد به حذف ما سوى الفاعل في الشيء المفعول لما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الذي
 وذلك لان قرينة الحذف متحققة في صورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف
 مفعولة يورث عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى المحذوف المعلوم بالقواعد من الركائز ان تلك
 القرينة لا يكفي بالنسبة الى غامضة المواضع بل لابد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكون
قوله مع اشارة ضمنية الى الاول والاول لاخر اذ غرض البحث يشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة
 الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكبة يعني الاحترار ولذا زاد في الايضاح عبارة المجرى حيث
 قال لما حذفه فاما المجرى الاختصار او الاحتراز عن البحث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز
 على المضاف اليه المحكوم الحق ان عموم النكبة المذكورة غير ظاهر لما استشير اليه وان تحقق اشارة ما
 تحققت في اولى النكت فقط فاسم **قوله** والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا
 فيه بحث اذ لا منافاة بين كون الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقيق القرينة المعينة اياه
 المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب بالناس **قوله** وقيل معناه انه عبث نظر
 الى ظاهر القرينة في الظاهر الذي هو القرينة والفرق بين التبيين ان العبث في التوجيه الاول بناء على

نعم

كونه الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفاءه تعلق الغرض به وإن في التوجيه الأول جزم بانتفاء ^{العيب}
 نظرا إلى أن الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفاءه نظر إلى جواز تعلق الغرض به **قوله** وأما في
 الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض في بحث لأن الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره فالتعلق غرض ^{المسك}
 به يكون المقام مقام الذكر اللهم إلا أن يراد بالغرض معنى الفائدة فقط وبالعيب مالا يرتب عليه فائدة
قوله من حيث الظاهر إنما قال فرحيت الظاهر لأن التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكريات ^{سعي}
 شهادة العقل إذا لا لفظ ليست إلا أمارات نصبتها الواضع تختلف باختلاف الأوضاع ^{شهادة}
 لها في نفسها ولا دلالة بحسبها إنما كذا في شرح المفتاح وإنما لم يذكر هذا القيد يعني فرحيت الظاهر
 في قوله وعند الحذف على لالة العقل أي إلى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل **قوله** لا استقلال بالدلالة
 أي في الجملة كما في العقليات الصرفة وإن لم يكن مستقلا هم من فلا ينافيه قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف
 على العقل **قوله** لأن الدال عند الحذف هو اللفظ الدال عليه بالقرائن المحررة استفاد من ضمير ^{لفصل}
 أصناف أي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما أشار إليه سابقا بقوله فرحيت الظاهر ^{استقلا}
 اللفظ بالدلالة فإن قلت المحررة صحيح في نفسه لجواز أن يدل القرائن على ذات المسند إليه مع قطع ^{النظر}
 عن اللفظ قلت هذا وإن كان أمرا ممكنا في نفسه إلا أن ما ذكرناه على ما استمر في العادة فإن فهم المعنى
 فلا ينقل عن تحصيل اللفظ حتى كان الفكر يباين نفسه باللفظ فحيلة بالقرائن إنما تدل بحسب العادة على لفظ
 المسند إليه وبواسطة على فائدة فافهم **قوله** لهما لاخر على وزن التمرة بمعنى الآخر يقال ما عرفت ^{الآخر}
 بالآخر أي آخر كذا في الصحاح وفيه لغتا أخرى وهو الآخر بضمين **قوله** قال كيف انت قلت عليل ^{سهر}
 دأيم وحرن طويل أي حال سهر دأيم **قوله** الاحتراز والتحصيل المذكورين أو للحافظة على الوزن أو
 للتبني على أن سدايد الزمان ومضاييب الموي جعله بحيث لا يقدر على الكلام بأزيد مما يفيد الغرض **قوله**
 هل ينه أم لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء المعطوفين العارظ لأن المحذوف جزء المعطوف لأن نفسه



و هو المحكوم عليه بالبطلان عند حقيقة النجاء على ان احرف الجواب بحذف الحمل بعد ها كثيرا ويقوم
 به في اللفظ مقام تلك الحمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغيث عنها كذا في معنى البسب واما
 حديث اثنان المعاد للام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا تغيبه **قوله** اولاهام صوته عن
 قال السارح في شرح الفتح الياهام الابقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من
 الصور الخيالية والثاني في المعاني الوهمية وقد يوق اراد بقوله الياهام ان الصوت المذكور امر وكي
 محض مما لا يتحقق له اصلا بخلاف المعدول الي اقويا الدليل فان له شأبه بثبوت في الجملة وما ينبغي ان يعلم
 انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حرف المسند اليه ياهام صوته غلسا نكرا وعكسه يجوز ان يعتبر
 ياهام صوته غلسا نكرا وعكسه سماع الخطا وعكسه **قوله** او تعينه فان قلت اذا تعين المسند
 اليه كان حذفه احراز العيب بخلاف ان يقصد كل منهما مع الذم والآخر وان يقصد معا وحق
 ذلك سائر النكح التي يمكن اجتماعها **قوله** من غير السامع فالحاضر في لاحقا ان الظان يقول
 من غير الخطاب **قوله** رمية من غير رام في مستقيص الامثال لجاراسه ان اول ما قاله الحكم بن عتيبة
 وكان غارا في الناس وذلك ان ريد الجن مهاجمة القبط لم جبل فر في صيدها اياها فلم يكن
 وكان يرجع فحتميا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فسمع منه مطعم فوجعا الى المصيد فر في الحكم مهايتين فاه
 فلما عرضت لثالثه رماه مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدر الفاعل
 من غير اية **قوله** شئنا عر فها من خرم المصراع لا في خرم الطائي الشئنا الخلق والطبيعة و
 اخزم جد حاتم الطائي او جد جده مات وترك سنيين فوئوا يوما الى جدهم افي خرم وادموه فقال
 بني رملوني بالدم شئنا عر فها من خرم فشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والتميل التليف
 بالنياب **قوله** او على ترك نظائر الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع
 الاستعمال الوارد على ترك نظائر ان الاول لا يتصور من يكلم بذكر الكلام ولا بخلاف الثاني وايضا



اليد مرة بعد أخرى ويقال للمنزلة مشابه لأن أهل التصرفون في أمرهم ثم يتوبون إليه ومعنى على حبالها على
 انفرادها واستقلالها فاصله حوالا بمعنى حوالا الشيء ومعذب حباله وبجبالها اي بازاياها انتهى ولم ^{يتعرض}
 لمعلق بالعلل فقبل هو المبتدأ اي في لرجوعه الى الائمة التي يصح ان يكون عاملا ولكن نقول الاقر
 ح وان يتعلق بالضمير المستكن في الجزاء اي ثابت باعتبار رجوعه الى الائمة ايضا لا يلزم الفصل في ^{الظرف}
 ومتعلقه بالاجنب الذي هو الجزاء لا يحتاج الى جعل المذكور منه المقدّر قبل الجزاء قبل وحاصل المعنى
 ان تكريرا وكذا فاذا اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل واحد منهما بمنزلة عن عدم ولو
 لم تكرر لم يفهم اختصاصهم بالجموع فيكون هو المميز لكل واحد **قوله** حيث الاصفاء لو بدّل ^{الاصفا}
 بالسماع كان احسن اذا الاصفاء لا يستعمل في حق الباري تعالى فلا يلزم التمثيل بقوله في عصى كما هو ^{الظاهر}
قوله هذا كل مع قيام القرينة اذ لو فقدت في الشيء من الصور المذكورة كان ذكر المسند اليه واجبا لا انتفا
 شرط الحذف لا لتلك النكبة كما سذكر مثله **الآن قوله** اي يكون للجزء عام النسبة الى كل مسند اليه ان يكون
 الجزء المذكور عام الضمير في الخ المراد بعموم نسبة الجزء الى كل مسند اليه ان يكون للجزء المذكور في ذلك ^{المقام}
 صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة واما لتعارض القرين واما حلة على ظاهره وفيه ان
 عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقولم عام النسبة الى كل ^{مسند}
 اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المتضمنة للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح له
 المتعدد و ارادة التخصيص ^{بعض} في هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها **قوله** نحو خالق كل
 شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد ذكر ذلك عبارة في شرح المفاتيح على
 ذلك واما ما اشعر به تمثيله ^{بعض} مثلا لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء وان المراد بعموم ^{النسبة}
 عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص للجزء في نفسه فاما سبب احترازه عن الخصوص في
 نفسه هو العموم في نفسه فربما يعني ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص بالنسبة في نفسه خاص ^{النسبة}

في هذا



يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما من حذف المسند اليه في احد هما قياسا
 وفي الآخر غير قياس وتمثلت بهما في مرادك على هيئتهما فقد رايت الاستعمال الوارد على ^{القياس}
 تركه واما الثاني فيختص بقياسي فانهم لا يكادون يذكرون فيه البتة ووجه ما اشار اليه الشريف في
 شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الامور لا في شيان
 والغرض من هذا الافتتان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ السامع وتحريك ^{غية}
 في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون مدح او ذم او نحوهما ما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله
 شدة الاتصال التزموا حذف البتة ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا ^{لبحث}
 تقوية للافتتان في الدلالة على ما ذكره من الاهتمام **قوله** ان الملة التي لم اعترض عليه بان الوصل
 لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف مناك والا شعرا المذكور انما هو غرض من ^{الوصو}
 دون الحذف وقد يجازيان الحذف على قسمين احدهما ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والآخر ما منه بد في ^{التصحيح}
 كحذف الفاعل فيما بني للفعول مثلا وقوله يهدي للذي هي اقوم قريب الثاني ونظير مع بيان النكت كثيرة
 في الوارد **قوله** ولا مقتضى للعدو عند فان قلت سيأتي ان هذا كلام مع قيام البرزخ فلا حرج من
 العبث بناء على ان الظاهر مقتضى للعدو ولقلت مقتضى قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك ^{القص}
 ولا يخفى انه غير لازم **قوله** ومنه واو اليك هم المفلحون اي فذكر المسند اليه لزيادة الايضاح و
 قوله تعا واو اليك هم المفلحون حيث لم يحذف عنه المسند اليه يعني لاسارة الثانية جاء اعلام ^{المفلحون}
 خبر عن اسم الاسرة الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه الاحرام **قوله** كما ثبت
 الابرقة قال الساري في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابته والفا في فني زائفة
 والابرقة بفتح الهمزة والثا التقديم والاستبداد اسم فراسخاثر بالشا سبده وقوله في تيسرهم متعلق
 بجعلت او بالطرف الواقع موقع المفعول اي عن بالمسابقة وفي في الاصل الموضع الذي يسابق اليه اي



في هذا المقام فالاعتراض عنه ليس بملاحظته خصوصية في نفسه بل بملاحظته خصوصية في هذا المقام
 فصح ما ذكره الشارع في الجواب وانرفع ايراد الفاضل المحيى **قوله** والجواب ان مقتضى اورد
 عليه ان ذكر السند اليه يكون لتصحيد الكلام للاعتبار امر زائد عليه وقد تقر بينهم ان يجب علم المعاني
 من عن الخواص الزائدة على اصل المراد ويحتمل ان يرد بحث **قوله** وحقيقة التعريف جعل الذات
 شاربه الى خارج قد تقيد الخارج بالمختص ويجعل فائدة الاعتراض الصائرا العائدة الى ما لم يختص
 بشئ قبله نحو رجل قائم ابوه واضي كان امك ام حار ونحوه رجلا ونعم رجلا وبالنافقة ورب رجل
 واجنه فان هذه الصائرات اذ لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واجنه
 شاة سود او سخلتها لم يجز لان الصيغة معرفة الرجوع الى ذكر مختصة بصيغة مذكورة في شرح الرضي على
 ما نقله الفاضل المحيى وفيه بحث في وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين ان الاشارة الى معلوم حاضر
 في السامع فحيث هو معلوم وان كان بهما في نفسه هذا المعنى موجود في الصيغة العائدة الى النكرة فلا وجه
 للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما يعتبر في الاشارة الى الخارج فاعتبار التحصيل في الوصل الى احد اليقين
 مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واجنه وبين رب كريم واجنه تحكم بحت اذ لا اعتبار
 بالتحصيل اللفظي الثالث ان المقام المعروف بل هو الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية والمعنى المحصور
 فيها تكلف والرابع ان كثيرا ما يقتصر في النواحي ما لا يقتصر في الاول من ذلك كل شاة وسخلتها برسم
 واي فتى سجد انت وجارها ولا يجوز كل عثتها ولا اي جارها اذ لا يضاف كل اي الى معرفة مفردة كما ان
 اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة في الباب السادس من كتاب المعنى فلا يرد صحة
 رب رجل واجنه على كون الصيغة نكرة على ما اثير اليه سوقا الكلام على ما لا سلم صحة رب رجل واجنه عند الجمهور
 رب رجل كريم واجنه واما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب يفت بحرور ربه ان كان انما ظاهرا
 قال الله ما ينبغي هذا من جهة المبرد وابن السراج واكثر المتأخرين والبسيط انه من جهة البحريني وخالفه ذلك

الاحفش



الفراء والرجاج وابنا طاهر وخروف **قوله** واما الثاني فلما ايسر له من القاعدة اللهم الا ان ثبت
 انه لم يرد في الاستعمال **قوله** اشارة وصنيعه قبل هذا احراز غايات النكرات المعينة عند مخاطبة نحو قوله
 جاء في رجل معرفة او رجل هو خوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيها
 لوصف اعني معرفة او هو خوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف
 مدخل في تلك الاشارة **قوله** فتعريفه لافادة الخطاب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما
 ذكرته في تعريف المسند الخ **قوله** وكما ازاد المسند والمسند اليه تخصيصا ازاد الحكم بعد انما ^{نسب}
 البعد منها الى نفس الحكم وفيما سبق تحققة تقيس في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ
 انما هي اعتبار الغالب لا يجوز ان يكون المسند من اللازم السند للمسند اليه فلا يكون مفيدا بعد الحكم كقولنا
 الاثنان هو الزوج الاول ان المراد بالحكم في قوله ازاد الحكم بعد ما يستعمل لازم افادة الخبر فالحكم ايضا
 كما صرح به الحكم الذي عن ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك ان تخصيص
 المسند والمسند اليه كما يفيد بعد تحقق الحكم الذي هو فائدة الحكم لغير ذلك يفيد بعد احتمال تحقق لا
 فيوجب كون افادته انما فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتوبة بعد في احتمال التحقق با
 الى لازم الفائدة في قولنا شيء ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول انما منها في الثاني **قوله**
 لا وصفي بخلاف تحقير النكرة يريد ان التحصيل والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانهما موضوع
 للغير في حيث هو معنى بخلاف النكرة وان كان معينا في نفسه لا ان التعيين ليس بمعترضا وصنعها **قوله**
 وقد يترك الخطاب مع معنى الى غير اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل
 اي يترك الاصل لما الى غير ثم حقق العبارة على ما ذكره في شرح المفاتيح ان يقا لمعين اذ يقا طلبة وهذا
 الخطاب ولا يقال خاطبه مع الله لان يجعل الظرف مستقرا اي كايضا مع معزا والكاتب معني ان يجعل
 الكاتب بمعنى ما من شأنه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله على غير اي مالا وموجها الى غير **قوله**

على سبيل البدل اما اذا كان غير الخطاب واحدا او متبني فكون العموم على سبيل البدل فقط واما اذا
كان جمعا فقط اذا قصد غير معين اي بعم جميع الخطابين على سبيل التثنية لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام
العرب العباد خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان غير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معنى
غاية العزيم اراد بدلي ما اكد هو المختار او موضوع لعني كل لكن بشرط استعماله في جزيئة المعنى فالحظا
اذ لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلام التقديم **قوله** تنامت عالم القطيع في الظهور اه لقطيع
الشيعة الشديدة فوضع الامر بالضم فضاة فهو فضيع الي شيعة شديدة جاوز المقدار و مراد المص
لها في **قوله** تنامت عالم فضاة امرم وقباحت شانهم ووصف الشارح اياها بالفضاة بناء
على ما نقله عن المرتضى في انشاء التمثيل للمجاز العقلي لان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء
يستقون ما يتبعونه تأكيداً وتبنيها على تناميته كشر شاعر وامثاله ويجوز ان يعبر حذف المضاف
او حيثية اي فضاة عالم الفضيحة وعالم الفضيحة فضاة تناميها على كل من التوجهين لا يرد
يقال صدق الشرطية لا يقتض صدق المقدم فصدق قوله ولو تزي مع جوابه المحذوف اعني لرايت امر الفضيحة
وكيف لا يقتض وقوع مقدمها وموروية كل احد ليدل على غاية ظهور حاله بل لما يدل لكان العصب بخلا
تري الى العموي على كمال ظهور شاعة حاله له لالتها على ان فضاة حاله لا يختص برؤي واحد دون
بل كل من تراها قطيعه لهذا المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليه اطرافا
الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحل على خلاف الظاهر وتفسير المعدول عن الظاهر لها
يفسد الظاهر المعدول عنه اظهر من افادته المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما تري وقد
يوجه تعلق الظاهر بالاجزاء في صورة الخطاب بان المبادر منه تحقق صورة الخطاب فغنى
معناه الحقيقية لكانه قيل اكتفى بصورة الخطاب فغنى ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا عريانا من
الصورة غير المعنى الحقيقية ليتاقي لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقية لما تاتي لنا هذا



قوله يشعرون ذلك لفظا مفتاح حيث قال فلا يزيد مخاطبا بعينه كأنك قلت ان اكرم او احسن اليه

قصدا الى ان سواء معاملة لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قوله المصلي في الدعاء والعموم ولا

اضمال المتعلقة بغیر لا يزيد **قوله** ما وضع الشيء مع جميع شخصاته وذلك لانهم لا حفظوا الشخصات بما يمنع

به تصور الشخص عن وقوع الزك في مثل ما فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك الشخصات التي جعل هذا المعلوم

مراده للاظهار فلا يضر تفاوت الشخصات زيادة ونقصا بحسب الزمنية على تقدير تسليمه لا يلزم

الاوضاع ولا كلفة الموصي له كما توهم **قوله** لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه

هما من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقول احضاره محمول على الاستخدام او على حذف الصا

ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا لالتفات اليه في الجملة فلا شك ان النفس اذا سمعت

تلفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطابع فلا مرد انه اذا قيل جاء زيد حال

المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راك ان كان

حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فائدة في الايتان بالضمير لو قال بدل الاحضار

لا احضار عنه بعينه باسم محقق به لكان اظهر **قوله** لعينه حال فمفعول المصدر اي ملتبسا بعينه وخصه

قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء لكل واحد منها اي قيل المعروف بلام العهد الخارجي وكذا الموصو

والمعروف بالاضافة اذا اراد بهما العمود الختام حي يحتاج الى العلم بالمعنود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم

فلا احضار في هذه السلسلة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن

كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد المحصور في الجملة **قوله** هذا القيد معن غا لا اوله فنه بحث لانه

ترك القيدان الاولان يكون الكلام مكذوبا لعلمية احضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به

اي المسند اليه فلا تم ان قوله باسم مختص به يعني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا

رجل جافله درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفر لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفر

دائما



واما لا يكون مختصاً ان لو ارد بلفظ الرجل في معنى خرافه، فحيث هو تعين ورة يكون مجازاً
 او مختصاً في الحقيقة وكذا المعروف بلام الجنس في قولك الرجل خرافه، مثلاً مختص بالجنس لا يطلق
 على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج هذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف في
 شرح المفتاح عن الثاني ان المعروف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين لوضع واحد فخرج
 الاختصاص ايضاً كسائر المعروف والمنكرات فيه نظر لان المعروف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد
 مستعمل في الجنس لوضع واحد والقصد الى الفرد انما يفهم من القران الخارج على ما سياتي في تحقيقه لا يبق فليكن
 الكلام عند ترك القيدين الاولين مذكراً وبالعلمية احضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعنى اي
 الشخص المانع تصويره في وقوع الشك فيندفع البحث انما نقول سواء البحث لاغنياً وانما يتوجه اذا كان
 قيداً في قوله التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنياً عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يعيد بقيد على
 وجه يسقط الاحتياج الى قيد آخر وانت قد تحققت في كلام الشارح ان ضمير من في قوله باسم مختص يرجع
 الى المسند اليه لا الى المعنى فحيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضاً اعتبار قيد التعيين متحقق فلا
 اصلاً وهذا التقدير ان ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال لان الاسم المختص شيء معين ليس العلم فيه سما
 وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيدود توجيه
 انما لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرجح مختص به تعالى
 بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعاً لذات الرحمة الكاملة مطلقاً مع انه ليس
 لوجهه صفة جميل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي
 في الاصل وبقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص من المعارض بحسب استعمالها في الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص
 ليس العلم على ان يراد بالاختصاص الاختصاص في الوضع فليكن الغرض الاصل في ذكر القيدين السابقين
 تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب تماماً ما ذكرنا ذلك الغرض اسند الشارح اليها لكونها سابقين في

المعارف



الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيء الاخير وليس بمقدور بما استرنا اليه من وجه الجواب المنفي ان دفع لزوم
استدراك احد القيدين الاول اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحيى فانه لا يندفع
استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى **قوله** لاننا نقول هذا موقوف على اي خروج الامور المذكورة بقيد
الابتداء موقوف وفيما ياء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاول في معنى الابتداء وقد فقد لكن
هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فاحضار بالرحمن احضار باسم ^{مختص}
وليس بنفس لفظ لتوقف على ملاحظة العلية وخصوص الاستعمال وجه توقف خروج الامور المذكورة
على تفسير ابتداء بما ذكرناه لو فسر لمرة كما ذكره الشارح لم يخرج تحقيقه في الاعتذار السابق **قوله**
وبعد اللين والتي اللين الصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم او المصغر ^{هذا}
ابقي على قبحه الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من ^{الذي}
وذا وذاك والمجمع بعد الخط الصغير والكبير التي من فضاة شائها كيت وكيت حذفت الصلها ^{الامر المنفيع}
لفصورا العبارة عن الخطه بوصف الامر الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفهم امره كما لا يخفى **قوله** وما
سواء انما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
ليدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواها ما وضع لمفهوم كل يستعمل الى آخره بقرينة المقام فلا تناقض
نعم كلامه مبني على مذهبه التحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم ^{الكل}
مرآت للملاحظة عند الوضع فليتهم **قوله** ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه او لا وذلك
لان قيد الابتداء على ما ذكرناه هذا القابل يخرج سائر المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فائدة سوى ^{تحقيق}
المقام واما على ما ذكر الشارح فالاسم المختص وان كان محزبا لها لكن يشكل من القيد في ^{لغير}
بعد تحقيق المقام مقابل يستند اليها خراجا لقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اوق ^ل
زمان ذكر بل في ذكر الوضع لانه مسبق بتقدم العلم به وليكن اعرض عن ذلك فالاحضار اول ^{زمان}
الذكر



الذكر على أي الاصل في العلم ليس في أول زمان يتحقق في ضمير الحكم والمخاطبة لا يعنى في منها فيه
الاثنين فليسا مل **قوله** محو قل هو واحد يحتمل ان يكون هو مبتداء واسم خبر واحد خبرا ثانيا
او بدلا من بناء على حسن ابدال النكرة الموصوفة بالمعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل
منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشأن واجمله خبره ويعبر به احديه بحسب الوصف بمعنى انه واحد
وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظاير مما او بحسب الذات اي لا يتركب اصلا على
الوجهين يظهر فائدة عمل واحد عليه تعا والليكون مثل زيد احد **قوله** فانه اصل الآله حذف
وعوض عنها حرف التعريف قبل عليه لما كان الاصل الآله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن اللفظ
المحذوف لاجتماعها معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعووض عن حرف التعريف
في الآله **قوله** اصل الآله الحكاية لا فرج الحكاية ومراعاة ان اصل الآله مذكرا كما ذكر في تفسير القاسمي وانما ادخل حرف
التعريف في خبر المبتدأ افادة للحصر كما في زيد الامير اسنان الى عدم ارتضاؤه قول سيبويه بان يجوز ان يكون
لا اله الا الله بمعنى ستر واصحبه وجه عدم الانصار ما ذكر في شرح الكشاف من ان كبره دوران الآله في
والآله في المعنود واطلاقه على اسم حج جانب الاشتقاق والآله ولو سلم ان حرف التعريف المحكي في قول المصنف
محذوف اعني عوضت عنها لازمية فان قلت حرف التعريف لا يلق لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الا
سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر في هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس وقياس حذف الهمزة
ونقل حركتها الى ما قبلها ونقل حركتها متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يتاخر
به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور **قوله** ثم جعل علما اي بعد حذف
الهمزة واما قبله فقيل الآله معرفا باللام فاسماء العالمة لكن لا الى حد العلوية قيل هو ايضا علم بالعلوية لكن اريد
تاكيد الاختصاص بالتفسير فحذف الهمزة وصلا له محذوف الهمزة مختصا بالمعنود بالحق فالا آله قبل حذف
الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة لا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الزمان فيكون



الغلبة الحقيقية وبعده لم يطلق على غيره أصلاً فيكون الغلبة تقديرية **قوله** يجب أن يكون المعنى
 المعبود بالحق أي بقرينة المقام فإن المراء والمجدال إنما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه
 لكثرة العبوديات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكتاب فإن الله بالتشكيك بمعنى المعبود مطلقاً والآن
 بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فإنه هناك بحدود بيان المعنى بحسب الوضع **قوله** في الوجود ^{جود}
 إشارة إلى أن خبر المحذوف والاسم بدل من محل اسم لا ولم يجعل اسم خبراً لأن المعنى على نفي الوجود
 عن الله سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل شيء وهو الذي الاستثنا المفعول واقع موقع الخبر
 كما لا يخفى وإنما لم يقدر الخبر في الامكان أو ممكن مع أن فيه رداً لخطا المشركين في اعتقاد ^{تعدد}
 الآلهة على وجه البلع وهو سلوك الطريقة البرهانية لأن نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدونه
 العكس لأن المقصود بالكلية التوحيد بآبائنا الوجود له تعالى ونفيه عن غيره وإثبات الامكان
 لا يستلزم إثبات الوجود فإن قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غير تعالى قلت ذلك الذي مستدل
 عليه بدليل آخر وليس مقصود بالبيان هنا على أن المتردد لا يدعون امكان غيره يتكبدون الوجود
قوله كافي للآقاب الصلحة لمدح اودم بوصيفه للآقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح
 لأن اللقب علم يشعر بمدح اودم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم صدر باب اوام وما سواهما
 من الأعلام يسمى اسماً والفرق بين اللقب والكنية بالحيشية فاستعار بعض الكني بالمدح والذم كإني ^{له فضل}
 وإني لجهل لا يضرك **قوله** وفي التنزيل ثبت يد أبي طهب غير الأسلوب لأن العلم بهما مصان
 إليه في الظاهر والتمثيل مجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يد معجم فالعلم مسند إليه في الحقيقة
 وتشكيكه مني في يدي جرمي لله بول كان قيل له جرمي **قوله** انتقال من المذموم إلى اللازم الخ لكن ^{لشغل}
 عند معني مجازي للفظ لو ليس معني أي لبس بحسب الوضع ملازمة بل والذم سمي في في البيان أن شاء الله تعالى
 أن الكناية قد يكون مثبتة على الجاز وبالعكس **قوله** إنما هو بحسب الوضع الأول أعني الاضائي دون ^{الضائي}
 أعني



الثاني اعني العليق في الشارح في شرح المفتاح في قوله يتعاقبت يد ابي لهب لم يطلق الاسم الا على
 الشخص المسمى بابي لهب لكن ينتقل منه الى ملازم اللبث لينقل منه الى الجهمي هذه عبارة في ذلك الشرح
 وظاهره لا يناسب قوله ههنا بحسب الوضع الثاني لكن يتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحتمل قوله ههنا
 انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضائي لئلا يلام كلامه اي ليس للزوم بحسب الوضع العلي فقط بل بحسب
 ان يلاحظ الوضع الاضائي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من استئثار ابي لهب بكونه جهميا ما يفهم من المعنى
 الاضائي اعني ملازمة اللبث الحقيقية واما اذا جوز الاستئثار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضائي
 كما في نظائر حاتم على ما قرع الفاضل الجبلي فلا احتياج الى توسط اللفظ الاضائي **قوله** ويجب ان
 يعلم ان ابا لهب لما يستعمل ههنا في الشخص المسمى به ينتقل الى الجهمي الى بواسطة ملاحظة الوضع الاضائي على
 ما في حقيقة ما ذكر في شرح المفتاح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا الزوم لا يعترض عليه بانهم شرطوا
 في الكتابة ان يكون المقصود هو المعنى الكتابي والمعنى الاصلي وسلبه اليه والزام كون الشخصين ههنا
 وسلبه ووصف كونه ههنا هو المقصود الاصلي وسلبه اليه ولكن لم كون الشخص مناط النفي والاثبات
 بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما ينشأ من الغفلة عن وجوب العذر عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى الذين
 فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص فيقبل مستتبعات التراكيب واطلاق الكتابة عليه على سبيل التسمية او
 استعمال الكتابة في مورد معين الغفلة فتأمل بقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم ان مناقض لما صرح به في
 البيان في ابناء تحقيق فوايد الفتود المذكورة في تعريف الحقيقة فان القول بكون الكتابة حقيقة يغير
 لان الكتابة لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتاح الاصل الثالث
 فعلم البيان ان لم في تقرير الكتابة طريقا جليما استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع
 له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود
 فاذا ذكر الشارح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان استعمال اللفظ كما اشار اليه الشارح في بحث الكتابة



الكتاب وما ذكر في قوله وجب لي تبني على المذهب الثاني **قوله** وإيهام استدراجه ذكر السراج
 في شرح المفتاح أنا الأحسن ترك الإيهام إلى الإعلام ونحوه وعليه طبق شرحه وفيه بحث اذ في لفظ
 سرية مفعولة في لفظ الإعلام وهي الإيهام إلى أن البرك والاستدراج في كونها من أغراض المطلوب بالذكر
 والاحوال مقتضية له بحيث يكفي في اقتضاها الذكر إيهاماً حتى يتعين الحكم في الإعلام ونحوه بطريق الأولى ولو
 بدل لفظ الإيهام بالإعلام لغات هذا الإيهام **قوله** وغير ذلك مما يبين سبل اعتبار مثل التبيين على عبادة
 بالذات يتعين عند السند إلى الأسماء الذي يخصه **قوله** لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب العين
 إلى أن التعريف إنما هو بحسب معرفة المخاطب لذا قال لا بد من المعرفة ما يعرفه مخاطبك **قوله** ثم الموصول
 وذو اللام سواء كان ظاهراً لا بن كيسان وابن السراج فان ذا اللام أعرف من الموصول عندهما ولكوفاً بين
 فعندهم الموصول أعرف من ذي اللام **قوله** ولذا صح جعل الذي يوسوس لي هذا المنكر لي على أن المو
 ليس بأعرف من ذي اللام بناءً على ما تقرر من أن الموصوف لابد وأن يكون أعرف من الصفة أو مساوياً لها ولا
 يمنع أعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكان ينبغي الكلام على أن استقاء أعرفية ذي اللام
 من الموصول ولذا لم يقل بها غير ما بخلاف العكس فلا استدلال بالآية ناظر إليه **قوله** وتعريف المضاف
 كتعريف المضاف إليه خلافاً للمبرد فان تعريف المضاف انقصر من تعريف المضاف إليه عنده لأنه يكتب منه
 ولا يوصف المضاف إلى المضمرة ولا يوصف المضمرة **قوله** فانه وإن تخصص بكونه مضمراً بالذات شارة إلى أنه
 لا يلزم في التحصيل أن يصير حزيناً حقيقياً بل يحصل بنفسه الشيء **قوله** لأنه موصوف لا إنسان لا
 فيه أن لم يعتبر في أصل وصفه التحصيل وإن جاز أن يخصر بحسب المعاني كافي الصورة المذكورة **قوله**
 لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاها الكلام مقام كون السند إليه
 معرفة والمقصود بتعيين وجوه التعريف كما أشار إليه السراج في مفتحة البحث فلا يرد أن يقال جازان
 تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في القيص فلا يتوجه أن ما ذكر لا يقتضي
 المسند



المسند اليه موصولا لجواز كون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كبريم اذا ذكر الموصول
 لما كان لازما فالاقضاء عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجزاء الموصول لا تحذف انما يكون على قسم
 من اقسام المعرفة غير الموصولة في هذا الباب اذا اقتصر المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كالا
 يخفى فتدبر **قوله** الذي كان معنا من رجل عالم ينتقص بمثل قولنا مصاحبا من رجل عالم فلا بد من
 امر اخر يرفع طريق الموصولية اذ الظاهر ان القبيضة اما موجبة ومرفحة ولا يكفي مجرد الملازمة والمناسبة
 نحو الدين في ديار الشرق لا اعرفهم ولا تعرفهم هذا المثال نظا في عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه
 زيادة عدم علم المسك فقط وتارة عدم علمهما كما ينبغي عنه الجرح والاولى ان يمثل عدم علم المسك بقوله الذي
 كانوا معك لا اعرفهم **قوله** لقلة الخ انما لم يعلل عدم التعرض لما ذكر بان اذ لم يكن المسك علم بغير الصلة
 لا يتاخر الحكم على الموصولة شي والاك ان الشيء معلوم البتة لان المراد بها الاحوال التي فرض لتقاء
 المسك بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعيينه عند افادة الحكم للمخاطب مفهوم الجزا لا يصلح ان يجعل
 عنوانا للموضوع والا يفي التكميل فمدبر **قوله** او استهجان التصريح بالاسم فيلشارة الى ان المراد
 ما يكون باعنا على ايراد الموصول سواء كان غاية بقصد حصولها وقايدة يترتب عليها كزيادة التقرير
 لم يكن كهذا ومهمنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية على ما سبق
 من الطرق نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضا يتحقق بمجرد الملازمة والمناسبة فلا يراعى في القبيضة
 لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للقبيضة رجحان في الحمل كما ينبغي عند قوله في
 مقتضيات ذكر المسند اليه ان القبيضة اعم من الوجوب والتميز ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكلما كان
 المضاف اليه الركبان الاقتضا اتم وادق **قوله** اي تقرير الفرض في تقديمه على القولين الاخرين ان المقصود
 الكلام هل يعرض المسبوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فكل التقرير على التقرير او على
قوله واورد حكاية بشرح وهو ان رجلا قرع عند شرحه بشي ثم انكر فقال له شرح سئد عليك ابن اخت خالك



اثر سريخ المطويل ليعدل غير التصريح بنسبة الحماق الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار اذ خلا للعنق
 في رتبة الكذب فلهذا الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الآية مثلاً لزيادة البقرة
 لاستهجان معاً كان نظم الكلام رغباً وانحصت بزيادة البقرة كما توهم وقع بين الحكاية متعلقها
 فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زلجنا استهجان فكيف يصح جعل الآية مثلاً لقلت المستهجن بصريح اسم
 المرأة في الحكم بالمرأوده والاحتيال في طلب الواقعة **قوله** ولقد نزلت مع الغواة ليج اما نزلت با
 اي ضربت بها الماء في البر وحركتها ليمتلئ والغواة جمع غراد والاسامه اخراج الماشية الى المرعى والسر
 المال السيام والمخط النظر والاصافة فاصافة التصف الى الموصوف وقيل سرح الخط يعني النظر الصر
 الى ما وقع القصد عليه في قولهم امر سرح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقصة سرحه وسرح
 اي سيره والعصاة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب وكحوه والمراد الحاصل ^{للعصاة}
 والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة
 وسعيت في تحصيل لذات مولي النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شهاه ففاجأت ووقفت
 ان حاصل ما سعيت كان انما وصل لا وبلا **قوله** ان الذين تروهم بضم التاء الخطاب من الاراءه
 التي تتعدي الي ثلاثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب وراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون خالوا
 بمعنى الاعتقاد والخليل ما يجد الانسان فرشة الغيض وحرارة العطش والصريح في اللغة الا اذا
 على الوجه للاهلا كفالها كمنها نحن في ما حقيقه او عبارة غملا كالا موال وعوارض النفس كالا مراض
 على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تملكوا والى الثاني بقوله اي تصابوا **قوله** وجوابه ان العرف
 والذوق وقد اجيب ايضا بان التنبية على الخطا الذي ذكره هو ما ان يحصل من ذكر الظن ^{لشعر}
 بالخطا او يفهم في العرف ^{خطا} الخطا مخاطب في هذا الظن فمثل هذا الكلام وعلى هذا التقديرين لا خفاء في
 لزوم تحقق الايمان والكاف مع اثبات النسبة المذكورة متدافع واما ان يحصل في مجموع الكلام في ^{عليه}

ان الكلام في معاني الوصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الوصول **قوله** اليه
 بناء الجذر ظاهر قوله فيما ساق فان في ايماء اليه ان الجذر المبنى عليه من جنس العقاب ونظائره يدل
 على ان المراد من ابي وجه الجذر المبنى وانما قدم الشاشارة اليه ان ايماء الوصول الى الجذر من حيث اراد
 وبناءه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء **قوله** كالارصاد في علم البديع وهو
 ان يجعل قبل الجذر الفقر او البيت ما يدل عليه ذاه عن الروي نحو قوله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا
 انفسهم يظنون **قوله** اي التعريض بالتعظيم الخ اعترض على الفاضل المحي ان حصول هذه المعاني التي جعل
 الايماء ذريعة اليها يحصل بالايماء باليعة المذكور كما اذا اخر الوصول وبدل الكلمة الاسمية بالفعلية فلا يتم
 جعله ذريعة اليها احسب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ونفس الوصول مع صلته و
 المستغنى عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعاً مثلاً لعظم شبيب على وجه
 التعريض بحصول مجموع الكلام اعني فرسية الحسن ان اليك ذبسه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن
 الوصول ايضا ان يعتبر بما وه اليه ان الجذر من جنس الخيبة والحسن فيتنو سلب ذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم
 هذا الايماء لم يكن ذلك ان حصل اليه من نفس الوصول كما لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الوصولية لا في مجموع
 الكلام الذي يكون من الوصول من جملة ما فانه رفع الاعتراض **قوله** فاسئل عليه الامر في نحو ان الذي
 لي اجابة عن الفاضل المحي بان المراد من العلة علة اسناد الجذر اليه المبتدأ وبناءه لا علة ثبوت له فلا اشكال
 كما فضله وفي بحث اما اولاً فلانه ان اريد بالايماء اليه بناء الجذر بالايماء الي ذات العلة ففيه انها
 بها فلا يحسن للايماء وان اريد بالايماء الي علمها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه فيفيد عليه
 ففيه ان ذلك الترتب ما يدل على علة الماخذ لثبوت الجذر لا لاثباته واسناده على انه يثبت في جعل الا
 ذريعة اليه المقطع مثلاً لان المقطع انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترض بنفسه سواء اوجي اليه العلة ام لا
 واما ثانياً فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الجذر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن آياتي



سوء عاقبة المتكبرين وفي قول الشاعر الذي سلك السوء البيت بيان رفعه شأن الشاعر
ومكذا في البواقي لانه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث في ذلك على ربطه هؤلاء
بهم ولا حظ سلك السوء لاجل جوده ذلك ربطه هؤلاء ببناء بيت السرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على
النصف فتمام **قوله** وفي الناس من اقية اثني في اراد به العلامة الزمدي وقد نهناك في اويل
تقديم الاسناد الى الحقيقة والجاز ان الساري الحق يعبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور
مبتداء وما بعده خبر اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايد
ويمكن ان يجاب في مثل هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان يختص بعض
الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه ينافي الاشياء بحيث كان ينبغي ان لا بعد من الضعف به
جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرده في جميع الواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره
قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي اذا يشار لفظ ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على
بعد الاشارة البعيدة في قوله او ان نوبى بذلك اي جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بالاشارة الى الا
قوله اي محسوس غير مشاهد في اشارة الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في
العكس حيث قال في مشاهد مخصوص وقد يقال فيه تقديم المشاهد على ان يكفي وحده لاشتماله على
معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس فاعا ليتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم بعيننا الكثرة استعماله فيه و
قوله واما الغرض الموجب والمرجح فقد اشار^ه اورد عليه ان كل ما اشار اليه المخرج من مرجح لا مخرج
نعم قد اشار الساري نفسه في اخر البحث حيث قال اولانه لا يكون طريق الى احضار سوي الاشارة الى الغرض
الموجب ويمكن ان يقال قصد الحمل المميز غرض موجب فتمام **قوله** في سبيل سيبان^ه سيبان بن تغلبه
بن وائل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وسببان في فريكم وما سببانان سببان بن تغلبه
وسببان بن وهان بن تغلبه وقد جوز ان يبنى على شكل الجملة فان يكون وزن سببان فعلان فربما

يُثَبِّتُ وَاِنْ يَكُونُ فَعَلَانِ فَرَشَابُ يَشُوبُ فَعُذِرُوا وَبَعْدَ قَلِيلٍ يَأْتِي مَيْتٌ وَمَيْتٌ ثُمَّ قَوْلُهُ
نَسْلُ شَيْبَانَ أَمَا خَيْرٌ لَّانِ أَوْحَالٍ عَلَى سَبِيلِ الدَّخْلِ وَالزَّادِ فَوَافٍ وَأَمَّا جَعْلُهُ ظَرْفًا لَعَوَا مُتَعَلِّقًا بِفَرْدِ
طَا مِمَّا زَا مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِسَنٍ لَّانَ مَقَامُ الْمَرْحُ يَقْتَضِي أَنْ يَثْبُتَ لِلْمَرْحُومِ وَالْفَرْدُ يَرَى فِي الْحَاسِنِ بِالْقِيَاسِ
كَأَنَّهُ النَّاسُ لَا بِالْقِيَاسِ إِلَى نَسْلِ شَيْبَانَ فَقَطُّ كَالْإِخْفَى لِأَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى إِدْعَاؤِ اسْتِهْزَاءٍ أَنَّ نَسْلَ شَيْبَانَ
مِمَّا زَا غُضُوهُمُ بِالْحَاسِنِ **قَوْلُهُ** وَهَذَا سَجَرَانِ بِالْهَادِيَةِ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ إِنَّمَا يَقُولُ سَجَرَانِ مَعَ أَنَّ الْعَصَارَ تَحْقِيفُ
الْكَلَامِ وَالسَّلَامُ نَزْعَانِ تَرْجِيحُ وَالْفَرْدُ إِضَالَةٌ وَالسَّلَامُ بِمَا أَتَى الْهَاجِ الْمُرَادُ بِالْعَصَارِ وَالسَّلَامُ الَّذِي هُكِمَ عَلَى نَسْلِ شَيْبَانَ
بِأَنَّهُمْ مَقْتُونُونَ بَيْنَهُمَا فَرْدَانِ فَرْدٌ نِيْلٌ النَّوْعِ يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ فِي نَفْسِ الْإِمَامِ وَهَذَا كَمَا يَقُولُ رَأَيْتُ رَجُلًا
إِذَا رَأَيْتُ زَيْدًا **قَوْلُهُ** وَعِلْمُ الْمَعَانِي فَرَجِيحٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْقَوْنُ الْقَرِيبَ وَالْبُعْدَ وَالتَّوَسُّطَ أَنْ جَعَلَتْ دَاخِلَةً
فِي مَعَانِيهَا سَمَاءُ الْأَشَارَةِ كَانَ مِنْهَا الْخُتَالُ الْعَوِيَّادُ كَرْتُوطِيَّةٌ تَمَّا يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ مِنْ مَعَانِي الْخَوَاصِّ وَأَنْ جَعَلَتْ
عِنْدَهَا يَقْصِدُهَا الْبَلْعَاءُ بِحَسَبِ سَبَبِ الْأَلْفَاظِ فِي قَلَّةِ الْحُرُوفِ وَالْكَثَرَةِ وَالتَّوَسُّطِ كَانَ فَرْعُ عِلْمِ الْمَعَانِي **قَوْلُهُ**
وَعِلْمُ الْمَعَانِي فَرَجِيحٌ أَنْ يَكُنْ قِيلَ هُوَ الْحَقُّ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْفَاضِلُ الْحَمْدِيُّ أَنَّ ذَلِكَ جَارٍ فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا فَجَوَابُهُ
الْإِسْتِزَامُ وَالْأَخْبَرُ لَا يَرِي كَيْفَ هُمْ بِحَقِّهَا غَرِيبٌ عَلَى الْمُسْتَدَالِيهِ وَلَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَتَتَرَكَمُ وَجَمِيعُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَعَانِيهِ بِطَرِيقِ
الْوَضْعِ الْأَنْزَاذِ أَعْبَرُ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ السَّائِرُ خِلالَ عِبَارَةٍ حَصَلَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْوَضْعِ يَتَعَلَّقُ بِهِ نَظَرُ عِلْمِ الْمَعَانِي فَمَا
قَوْلُهُ عَقِبَ الْمَشَارِئَةِ هُوَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ قِيلَ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ فَرَجَلَةٌ مَا يَدْرِي عَلَى الْأَوْصَافِ فَلَا يَسَبُّ
أَنْ يَجْعَلَ مَشَارِئَهُ لَعَدَمِ صِحَّةِ التَّقْيِيبِ بَلِ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ هُوَ الْمُتَقِنُونَ أَجِيبُ أَنَّ الْمُرَادَ ذَاتَ الْمُوصُولِ
فَرَجَلَةٌ مَلَا حَقْلَهَا بِمَضْنُونِ الصَّلَةِ بِقَرْنَةِ عِدَّةِ الْإِيمَانِ فَرَجَلَةٌ الْأَوْصَافِ الَّتِي عَقِبَ بِهَا الْمَشَارِئَةُ وَالْمَالُ عَنِ
تِلْكَ الذَّوَاتِ نَفْسُ الْمُوصُولِ لِقَبْحِ ذِكْرِ بَدْوَنِ الصَّلَةِ وَأَمَّا عَدَمُ جَعْلِ الْمَشَارِئَةِ هُوَ الْمُتَقِينَ فَبِنَاءٌ عَلَى أَنَّ
الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ مِنْقَطَعًا غَرِيبًا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِزَامِ فَرَفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ فَخِزْرًا عَنْهُ بِالْوَلَاةِ
عَلَى هَدْيٍ وَأَنْ يَجْعَلَ جَارِيًا عَلَيْهِ كَذَا كَرَفِ الْكُشَافِ فَعِلَ التَّقْيِيرُ بِالثَّانِي بِحَسَنِ أَنْ يَجْعَلَ الْأَشَارَةَ إِلَى أَحَدِهِمَا أَشَارَةً



الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس كذلك الحسن لان
 المراد بالشار الى هو المعنى الذي يشار اليه باسم الاشارة الى البيان كما ينبغي عنه قوله عقب الشار الى باوصاف فرد
 المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى اليقين وان اتحد في الواقع ذاتا فليتام **قوله** او نحو ذلك مثل ان
 برتبة ذكره والمخاطبة نوع سهول في سبيله يتجبر فيها العقول هذه المسئلة بتحقيقه عند تدبير الحان
 المسئلة يتجبر فيها العقول كالمحسوس المتأخر عنده ونحو ذلك قال الشاعر في شرح المفتاح واما بحيث ^{التي}
 لان ما يورد وامثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا سواء حتى يتوهم باحتمال العجز وانه
 لا امتناع في ^{جميع} امثال ذلك واحد ينكر من فرط الطائفة والاعتراض فان مبنى تلك الاقتضات وكونا ^{كسب}
 لما يذكر في الاعتراض على مجرد المناسبات والافرن ان البشران مقصودا المكمل ما ناب اليه من الاعتبارات فلما ^{قط}
 على هذه النكت فلما موضع يقع واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد واحدا او فردين او افرادا كما يدل
 قوله في شرح المفتاح واما الى حصته معينه **قوله** من الحقيقة فردا او فردين او اكثر فبغير مساهمة اذ الظاهر
 ان الفرد هو المركب في الطبيعة الكلية وما ينظم اليها من الشخص لا نفس الحصته المفروضة له الا ان يحمل الحصته
 فيما سبق على المجموع المركب مجازا فيقول اطلاق المجموع على الكل اذ لقران العهد في العهد الثاني هي الحصته
 مع العوارض في لاسام في قوله واحدا كان **قوله** من اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية ^{المط}
 بها غير صفة ولا نسبة وهما يتعين في صفة والصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر تلك الصفة
 ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير لما كان ^ك
 يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وليس بمذكور صريحا بل ذكر بلزومه وهو
 التحرير **قوله** او للاشارة الى نفس الحقيقة ومعنوم المسمى الاضافة اما في قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
 او بيانها في معنوم هو سمي الاسم مجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم
 علم الجنس والافقية ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ الدال **قوله** يعني يطلق العرف باللام في دفع
 يتبادر



لما يتبادر في قول المصنف وقد يتبادر في الواحد كما في المثال المعروف بلام الحقيقة في العهد الذي يستعمل في
 مجموع المهية والعوارض فهو في إطلاق العام واردة الخاص **قوله** ووجه الرفع ظاهر من كلامه ^{والمعتمد}
 أم على صيغة اسم الفاعل في الاتحاد بالهاء والدال المهمليين كما ينبغي عن قوله فجاء التعداد باعتبار ^{هو} التعداد
 أو على صيغة المفعول في الاتحاد بالمجتهدين والمعنى واضح في هذا بحث وهو أن مدلول الاسم لما كان هو
 الفرد المنتشر عند الشارع كما سيصح به ولا شك أن مدلول اللام هو الإشارة إلى مدلولها صحيح
 الإشارة بنفس الكلمة إلى الفرد المنتشر وإطلاق المعرفة باللام عليه حيث هو حقيقة فإني حابيه ^{إلى}
 ما ذكر في القينة فتأمل **قوله** فجاء التعداد باعتبار الوجود ^{أما} جاء التعداد باعتبار
 أن المراد الفرد المنتشر الذي يصلح أن يكون هذا وذلك لا العيني المستخص **قوله** حتى تكلفوا
 إنما تكلفوا حيث قالوا المحصور الذي يعتبر في المعرفة ون المنكر وقيل حيث أروا بالمعارق ما وقع
 صفة له فإكمل كما يشعر بلفظ لا يضاع حيث قال والمعرفة بلام قد يتبادر في الواحد باعتبار عهدية في
 الذي بعد أن قال وإن كان باللام فاما الإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك وأما الإرادة ^{نفس}
 للحقيقة **قوله** يعامل معاملة المنكر كثيرا وأعلم أن المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة لذكر ^{جميع} كدور
 وبشره إذا عرفت بلام الجنس وقصد بها إلى المهية فحيث هي لا فرق بين معرفتها ومنكرها إلا باعتبار أن
 في المعرفة شارة إلى حصولها دون منكرها على قياس ما سبق في أم الجنس المنكر والمعرفة بلام العهد الذي
 فكما يجوز أن يعامل المعرفة إذا أريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي أن يجوز ذلك في هذه
 المصادر إلا أن وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف الأول فإنه مشهور **قوله** ولقد أمر علي بن أبي
 فضيل ثم قلت لا يعينني ثم حرف عطف إذا الحق ما علامة التانيث بحرف عطف المحل وقوله لا يعينني
 بمعنى لا يريد في بل يريد غيري فعنه إذا قصد واردة أو لا معنى للاستفقال والاستفقال من فرعا
 الأمر أي أميني وقايد ثم في البيت بيان طاهر لأمري أعني المرور والامضاء كان الثاني أعظم من الأول



تبيين
تبيينها لتباعد ما بينهما في الفصل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت **قوله** لا توقيت في ذاتي لا

يقال وقت اذا حدد وعين فان تعيين الحادث بالاقاوت وحاصل المعنى انه لم يرد بالذي
انعت عليهم قوم باعينا هم فصح توحيده بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوحيده في الابهام
يجعل غير معرف بناء على اشتداد المنع عليه بمغايرة المخصوص عنهم فيتعرف في كافي قوله عليك بحركة غير
السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصوف سواء كان فيه توقيت ام لا **قوله** قلت بل حقيقة
خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدري ليس مع مجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموصو

لما هيئة المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المحضة ولا شك في تغايرها فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان
الموضوع علم هو الماهية بشرط شي وهي تحقق في صفة الماهية المحضة فالمستعمل فيه الماهية لا بشرط شي والمنسشر
انما فهم فالقرينة وانما سمى معهودا باعتبار مطابقة الماهية المعهودة فله عهده بهذا الاعتبار فسمي معهودا
ذهبا هذا ومثله كل مضاف الى نكرة مضافا حال فلا لانه فاعلى المعنى اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور
ولما اذا جوز الحال في خبر المبتدأ فالامر ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كون
لاحاطة الاجزاء ولا لا افراد كما سيأتي انشا واسرعا **قوله** وجوابه اننا لا نكسر كان الاظهر ان يوفي جواب الشكا

ان اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملزمة معهوده ممنوعة كيف المشار اليه
احد كما هو الحقيقة في الآخر لخصه فان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف وللإمعان في التعريف لا التعيين والاشارة
الا ان الامتياز السامع المحقق سلك جملة التحقيق وسكت عن الرد يد اعتمادا على ظهور انهم ادعوا الفرق

لا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد ويثبتوا الحقيقة بينهما بان المشار اليه ان
كان هو الحقيقة بتعريف العهد وان كان الحقيقة بتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان الثاني على الشق الثاني
ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض وهذا اظهر ان اعتراض الفاضل المحض ليس بقوي فتأمل وهذا المعنى غير
معبراً ورد المحل لفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بعد ذلك الفرق بين المعرفتين لبيان ان جواب سؤال مقدروا



لما كان المحذور الذي غير معتبر في أسماء الأجناس ومعتبر في المعرب بلام الحقيقة لم يجزاد حال للام الحقيقة
عليها لانه جمع بين المتناهيين فاستأثر في دفعه بان عدم اعتبار المحذور ليس اعتباراً بالعدم وإنما المناقاة بين
اعتبار المحذور واعتبار عدمه لا غير **قوله** واستغرق المفرد اشمل قد سبق بقرينة الشارح بان اضافة المصدر
يفيد الحكم وحقق هناك ان متناكون المصدر والمضاف في صيغة العموم فبذو القضية كلية لا مبهمة كالنوم وبذلك
يسبب وجه الاعتراض الذي في لغة عبارة المفتاح مشعرة بقرينة الحكم حيث واستغرق المفرد يكون اشمل ^{حقيقة}
الشارح من ذلك وعلى يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة لارجل في الدار الخ اقتصرت في
البيان على ذكر الجمع لانها في حال النفي منه ولم يعكس الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صفت قلوبكما بخلا
العكس **قوله** يا اهل البيت شراً ولا لقيتم ما بقيتم ضراً ليعني المنزل وقيمت على صيغة المجهول في
حفظكم والمعنى يا اهل هذا المنزل وقام اسم جميع الشرور وعموم الشر ببناء على تاويل وقيمت بالنفي اي لا اصابكم
والقرينة الشعر بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم **قوله** او مقدمة نحو لارجل في الدار اشارة الى ما
الخاء في توجيه بناء اسم لا منه اذا كان مفرداً اذ انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظروفاً لا المشبهة ليس من غير
الاستغراق كانه في الكشاف وان تقييداً بالتي ليني الجسدية قوله وانما اورد البيان للاعتراض عنها **قوله**
ولغايل ان يقول لو سلم الخ وقد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الحكمة وان الاعتراض مبني عليه في قوله ولو
سلم اشارة الى وضع كفاً المانع المحيطة مونة تقرير وقد تقر المانع المشار اليه بوجاهة وهو ان يقال ان اريد ان رجلاً
ورجلاً عامان فهو ظاهر الفساد والا كان لا رجلاً ولا رجال ليني العام وان اريد ان نفي رجل ورجلاً عامان فلا
يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجميع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجميع ولما كان جوابه ظاهراً
يقال المراد ان رجلاً ورجلاً المتعيين عامان في حكم النفي ما لا يتنا والجمع فيه ياد راي التسليم ولم يصرح بالنفي
ولهذا صح بلا خلاف جاني القول في قوله مع امتناع قولك جاني كل جماعة الخ فيه بحث لان المحققين من الخاء



جعلوا قولهم له على عشرة الا واحد وقوله ضربت زيدا الاراسه فرأى استثناء المتصل فيظهر بهذا
 انه لا شرط في الاستثناء المتصل كون المستثنى فراد المستثنى من بدل يعني كونه فراد جزء فلا يدل
 صحة استثناء الواحد عن الجمع المعروف باللام الاستغراق على كل واحد وهذا ظهر ان استثناء المثال المذكور
 ثم والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس فراد
 المستثنى من في شي منهما وغاية ما يوق في وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاءه فيصح ان يقال ^{احدا} ^{المستثنى}
 على الاستثناء المتصل وقوله جاء في كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء
 لان جزئي الجماعة جماعة جملة فليتامل **قوله** قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي ^{الجمع}
 استيعاب المجموع حتي ان ينعى جاء في الرجال جاني كل جمع ولعل وجه ما اشار اليه الشريف حيث قال قد
 يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج في نفسها وجزءا لاربعه ^{الجمعة}
 وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل مقول الكل في حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق ^{فلو}
 اعتبر كل واحد واحد منهما ايضا كان تكرارا محضا ولذلك قري الآية بغير ان الجمع المستغرق اما بكل ^{واحد}
 واحد ولها بالجموع حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحيبي وفي بحثه لان مثل هذا وقع في التنزيل ^{مخو}
 كل حزب بما لديهم فرحون وكما ايقى فيها فوج سالم وكلا دخلتا منه لغناختها الي غير ذلك فلا وجه ^{للعده}
 والمقتضيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزوم في المعنى الحاضر في ذهني الحكم
 على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحكم بثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعده تفصيلا فهو م وان اريد لزوم ^{ثبوت}
 الحكم في نفس الالمر لثلاثة مرارا متعده بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك وهو ايضا ممنوع وان اراد ^{في}
 لنا ان نعتبر دخول الثلاثة في الحكم باعتبار ان فلا يضر ويكون باعتبار العدول عما هو ظاهر حاله في ^{استغراق}
 على قياس حال الفرد على ان يجوز ان يسترطح عدم تدخل الجماعات واجزاءها ليلزم التكرار الذي ذكر

فان قلت



فان قلت لو كان مبنى الجمع كل جماعة جامعة لما صح ان يقال جلاء الرجال عند فرض انحصار الافراد في الملة
قلت لو سلم ثباتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكرنا من مناقشة في العبارة ينطبق بان
المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثل في تعريف العلة السامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز
بسيطه وهذا العذر لا بعد في الظاهر حتى يصح جاني جمع الرجال لا ينصب يصح على انه غاية لدخول جميع في الحكم
باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح اه قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهي
ليلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى جمع بطريق المحوز على نمط فلان بتركب الجمل وبوفلان قبلوا
وزيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والظاهر في الجواب ان بقى مراد السكاكين ان الجمع المحلى باللام كثر
ما يستعمل في الكل فحيث هو كل ثم وفي المجموع عبارة غرض في القوة بالمجموع ولا شك انه يمكن بزوال
البعض فلو قيل من العظام لم يتحقق ثبوت اللو في كل عظم بطريق القطع فليس مراده بالسؤال في قول
نطلب ثبوت لو في الاستمول القطعي **قوله** غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى **قوله** انه
جمع لتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا السؤال موجود في المفرد المستغرق ايضا
اجيب بان المراد ليتناول ولا ظاهر الما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم **قوله** لا احد خلقه اي من اجناس
خلق اذ لا يطلق للعالم على كل فرد ونقول هذا المعنى انا استجند من خصوص الوضع لان العالم يطلق على كل
فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم للجنس في كل فرد **قوله** وباجمله فالقول بان الجمع لا يقبل
ان اراد ان كل جمع كذلك فم وقد عرفنا انه انا يستقيم في المجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها بثبوت الحكم لكل احد مفرد
اراد التجزئة فسلم لكننا عين مدعي صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب اننا نختار الثاني ونقول
الكلام ناظر الى الرد على صاحب المفتاح بل على فرضه بان الجمع مطلق لا يقتضيه الاستيعاب بالمجموع ولا بنا فيه خور
الواحد والاثنين **قوله** نعم فرق بين المفرد لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعترض باللام
والفرق الذي ابداه في جانب العلة ليس بينهما فان الكلام في الذيب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد



من الفرد المستغرق فكان التقريب مجرد إطلاق لام الجنس على لام الجنس لا استغراق والعهد فتأمل
 مجردة عن الدلالة الخ اعترض عليه بأن دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع إذا قبل بوصفه ^{للفرد}
 المنتشر فانتقال الذي من المفرد إلى الوحدة ضروري بالنسبة إلى العالم فما يقع بحريه المفرد غير الدلالة ^{على}
 معنى الوحدة ولا حفي في هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتناهيين في الإرادة بل في الدلالة ولا استحالة
 فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردة عن الدلالة معناه مجردة عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا
 يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها **قوله** للمحافظة على التماثل اللفظي المراد من التماثل اللفظي الواجب ^{محافظة}
 في الصورة المذكورة دلالته على كل من الصغيتين على الجملة فلا يرد وصفهما بجمع كالفوم والرمط بالجمع
قوله ولهذا امتنع وصفه بجمع أي كونه المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ثم الظاهر أن هذا
 الامتناع بالنظر إلى ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما بالنظر إلى تضمن كل فرد الدلالة على الأفراد فالقياس
 جواز وصفه بجمع مثلاً إلى المعنى كافي للأخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم إلا أن يفرق بين
 الصفة والجزء فتأمل **قوله** وإن حكاه الأخفش نحو الديار الصغيرة الديار أصله الدنار ^{لضعيف}
 بدليل جمع على دنايه وكذا الديار أصله الدبابة ولذا جمع على دبابيج وقد أشار إليه في الصلح وقرئ عدم ^{القر}
 أحد جزئي الضعيف بأو إذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممد وهذا ظاهر أن السبب في قول عمر بن عبد
 الحميد حين أراد أن يكتب بسم الله طول الباء وظهر السينات ودرهم جمع سنة السينين بناءً على ^{الفا}
 الممدية وإنما لم يبينه شارحوه لهذه الدقيقة وقوا في حصص حص وصاد وإلى الجواز واستغنى عن بيان
 الجواز مشروطاً بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والارتفاع الوثوق **قوله** فلان الثوب مؤلف من ^{سما}
 جمع سمل وهو الخلق لا يخفى عليك أن مثل هذا الاعتبار يمكن في الديار الصغرى والدرهم البيض أيضاً
 كل دينار مثلاً يشمل عجاير أو وجائب كل منها أصغر **قوله** لا هنا اختصار طريق أما أن لا يكون السامع ^{عارفاً}
 باسم العلم أو يكون طريق الاختصار في النسبة إليه أيضاً فإن هو أي اختصار من غير أنه ونحوه مثلاً **قوله** نحو ^{جعفر}



بئس

بن غلبة الحارث الخ مؤخر شعراء الحماسة قيل قال الكلبيات حين اخرج من السجن ليقتل واسم علم وقوله مؤخر
يأتى لأن أصله مؤخر ويك بعد القلب الادغام على القاعدة المعروفة اصنف الى ياء المكمل والركب اسم
جمع للراكب واليما يجمع يمان بمعنى يميني حذف احد اليائي وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد
بقي الهوي على معناه الحقيقي ولا يؤول بالهوي وبراه ان الغرض ساير الغرض حيث يصير على القيام هو به وهو
يسير متعلق وهو الجيبه فكانه قل روي مع الركب اليما ياء ذاهب وجسمي بمكة موثق **قوله** شأن المضاف
اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متأخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا
التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظره فالوجه ان
لا ترجع الاضافة الى انضمام الاحتصار اليه وانما احتصار المم في جانب التحصيل مثال تحصيل المضاف
ما سبق يستعمل مثال تحصيل المضاف اليه وغيرهما وكذا اطلق التحصيل لم يقيد بشئ منها تامل **قوله** ومنه قوله
تعا لا تضار والدع بولدنا فصله عما قبل لان المضاف ليس بنائب ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضار
البناء للفاعل يعني تضار والها فصلته اي لا يضار الوالدان بالولد بان يفرط في تعهد ما وتقصير فيما ينبغي له فو
قوله فانه لما انتهت المرأة الى ظاهر والباطن كان الالباس سببه او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجه
زوجها بسبب ولدها بان يطلب منه ما ليس بعدل في الرزق والكسوة وتحذ لك ولا يضار زوجه
زوجته بسبب ولد بان يمنها شيئا مما يحب عليه فرزقتها وكسوتها وتحذ لك وبه اتضح المعنى على كون البناء
للمفعول فوجه ان اضار الزوج بالزوج وبالزوجة وبالعكس سبب ليعود الى الاعتداد بالولد نحو ان رسولكم الذي
ارسل اليكم لمحنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور برسالة وجه الموصول
مع صلته مؤكدة كما لا يخفى **قوله** نحو كوكب الخرقاء يلج الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة **قوله** سهل
اذا غفلت عنها في القرايب **قوله** الخرقاء المرأة التي في عقلها خفة وبها حاهرة وكانت من الخرقاء امرأة
تضيق وقتها طول الصيف فاذا طلع سهل وهو كوكب يقر القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت



بحج الشفاء وفرت قطرها الذي بصبر غزلاً فيما يؤل إليه في قرابتها واستعداداً له السحرة بالضم السحر
 رفع بدل من كماله وعطف بيان ما ذاعت بمعنى فرت أو لانه طريق إلى احضاره سوى الاضافة ^{بعض} قال
 الافاضل المراد انه لا طريق حاضراً عنده في ذلك الوقت سواء ولا ثم ان حضور طريق الاضافة يستلزم ^{حضور}
 طريق الموصولة وان امكن فاندفع اعتراض المؤلف في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحيى
 ههنا وانت جدير بان البحث في تراكيب البلغاء والعوالبان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضراً عند
 دون طريق الموصولة مما لا يكاد يصح **قوله** وليس له عن طالب الحق حاجب يمكن ابقاءه عن على معناه
 الظاهر فالصافي محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى لمنع غزوات الطالب فيمكن ان يحمل ^{بمعنى}
 في اي في شأن طالب العرف ثم وجه حل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريق البر في اداء بعض المعصوم ^{حسن}
 مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح فان الوجه حمل على لفظ حتى يكون
 ملفوظ الصريح انتفاء حاجب مطلقاً عطفاً كان او حقيراً لوقوع النكر في سياق النفي **قوله** او التقليل ^{نحو}
 ورضوان فراس اكر قيل الاولي التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكر لغت له والخبر محذوف في اي
 لهم رضوان في وجهه عطف على جملة وعدائه المؤنر والومسات في ذلك لان فيه دلالة على حصول ^{رضوان}
 لهم صريحاً بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام بعدد التقم وبيان عظم النعم للجنة وجودة اماكنها
 فربما يحج شي من الاشياء عليها بطريق القصيدة لانتساب المقام وان كان رضوان قليل فليس له اكر فخره ذلك كله
 في نفس الامر ولما البرزخ المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليست امل **قوله** ويحج للتحقير والتقليل
 والتقليل الى التنكير مطلقاً فصح التمثيل بقوله اعطاني شياح ان المنكر مسند اليه **قوله** لعدم علم المكلم
 بجهة رجحان التعريف عدم علم المخاطب بجهة رجحان التعريف لعدم علم المكلم بها في كونه جهة للتنكير ^{مختصراً}
 المكلم ليس له كبر فائدة **قوله** احتراز عن التصريح بنسبة السام الى يديه المدح وهذا التصريح كما هو
 في صورة ان صافراً يوجد في غير طريق التعريف اذ منشاء تعيين اليدين التي نسبة اليها السامه من المند

أي السيف المنسوب إلى الهند وقوله لم يفعل ميمنه ذكر لا حدا لاقسام المعرفة بطريق التمثيل فلا يرد
 أن الكلام في وجود المانع من مطلق التعريف وما ذكرنا من أن وجود المانع غير التعريف بالاضافة
قوله فبناءً على ذلك ونفس الكلمة أي في عمومها أو في كل منها بواسطة النظام الآخر فلا يرد أن الوحدة
 فبناءً على ذلك لا ينافي التعظيم لجواز ايضاف الوحدة بالعظمة فكيف يدل على التحقير وتلخيصه ^{نفس}
 الكلمة لما دلّت على التحقير حلت الوحدة الاستفادة فبناءً على ذلك ايضاً على أن مجرد الاحتمال واقتضا
 المقام كاف في الجمل **قوله** وجوابه أنه أراد أن البناء المرفوع اعترض بأن التذكير ليس عليه تامة للتحقير ^{الا}
 لم يكن جملة على التعظيم في موضع شرط افادته للتحقير اقتضا المقام له واذ لم او في المقام حقه لوجوب ^{الكلمة}
 او الصفة او تشبهها مع انتفاء الشرط فيبقى المشروط وجوابه ان المقام يلزم المبالغة في التحقير كما لا
 يخفى فابقاء حقه انما يحصل محل التذكير ايضاً على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب
 الشارح عن طرفه فقامل **قوله** أي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل آدم وحواء عيسى وكذا الغر
 والغار والعقرب والقنص على ما صرحوا به في حكم المستثنى عن سكت عن المستثنى لشيء امرهم وقيل
 أي المراد بالدابة معناها العرفي والصغيرة فمنهم من يبيح الرجوع إلى الدابة باللفظ الغوي على طريقة الاستخدام و
 قيل مبنى الآية على تنزيل لاكثر منزلة الكل **قوله** والتقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان التبادر من
 السكاكي اعتبار التذكير بالتثوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما ^{عنه}
 فيما اصياف اليه المسند اليه لا في نفسه وبناءً على الكلام على الاتحاد الذي في المضاف والمضاف اليه
 يخ من تعسف **قوله** بل قصد صاحب المفتاح الخ مبنى على ما ذهب اليه من توجيه كلام السكاكي
 واتباع له والا فقد صرح في شرحه بالمفتاح فبان الافراد الشخص لا يلزم التخصيص بقوله فمنهم من يبيح ^{على}
 بطر الخ وان عبارة المفتاح ظاهر في اعتبار التوجيه وما ينبغي ان يثبت له ان مبنى اعتبار
 الافراد والنوعية في الطرفين هما الملازمة بينهما والافراد لا يجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية



في جانب الماء بمعنى ان كل فرد غرق في الدابة مخلوق فرفع خال الماء الى مختص بنوع ذلك **قوله** يختل في
 حيث توم الخاطب في ان الاستثناء يقتضي السور المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم **قوله**
 والتعليل قوله فيوماً بجعل لا يخفى ان في حمل تنوين الجعل على التعليل مدحاً له بالسجادة وهو امير ^{الملك}
 في المدح بسط الملك وكثرة الجود المستفاده من حمل على التذكير الذي لا يكون مناسباً للقيام كالا يخفى واما حمل
 تنوين الجود على التعليل فهو امير في حمل على التعظيم بلا شبهة خفاء على ارباب الذوق السليم **قوله** ومثله
 قوله او يرتبط بعض النفوس حاملاً هذا عجزيت **قوله** صدره تراكم امكنه اذ الم ارضها ايتاني تراكم امكنه
 وقوله او يرتبط محروم معطوف على الفعل الواقع بعدم **قوله** نظر الى ان ضمير الفصل وكثيراً من اعتبارات كون
 ضمير الفصل مع تعريف السند اليه لا يغير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجازنا افراد ابن هشام ومن
 في الكوفيين بتبعيته للسند اليه المنكر والسيل مبسوط في معنى اللبيب وعزم واراها لتكرار اعتبارات
 المتابع مثلاً كون الوصف للمدح والذم والرحم على ما اعتبره المص والتأكيد بكل واجمع فان السند اليه ^{المنكر}
 لا يؤكد بهما الا عند الكوفي بشرط ان يكون محدوداً **قوله** لكثرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف ^ف
 اكثر واعتباراته او فرفلا ينقص ما ذكر سبباً لتقديم ذكر الوصف على ذكر **قوله** يناسب قوله واما بيان
 فان السناد في هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير **قوله** كقول
 الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الكارح في شرح المفتاح المراد بالطول ازدياد امتداد في
 والامتداد المفروض اولاً وبالعرض انقصافاً والمفروض ثانياً وبالعمق ما يقاطعها وفيه نظر لان الاول
 من تعريف الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداده الثلث جميعاً فامل قال الفاضل
 المحيى هذا المثال على رأي المعتزلة والحكام فان ذلك الوصف هو الجسم لا تعريفه على ما فهم وفيه مع ذلك إشارة الى
 على الاعتبار الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم هو اذا جوز التعريف بالاعمال او
 يراد بالطول وما بعده الجود لان الوصف المذكور يعلم الاجسام التعيلية وخصوص الجود على ان الوصف هو ^{الجسم}

ينتهي



الطبيعي اذ لا مكان للتعليم عند من يشبه وهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشي
 على مذهب الحكماء قطعاً واما على مذهب المعتزلة فتشبهها غير ظاهراً لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتجنس
 وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه
 علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فانهم **قوله** الا لم يأت الذي يظن بك الظن قد ركب وقد
 قيل مفعول لا يظن محذوف ان اي يظنك متضمنة بصيغة مثل هو منزل منزلة اللام قوله بك لبيان موضع ^{الظن}
 وكان قد راي وقد سمع حال ففاعل يظن اي يظن مبني بالراي والسمع وهو ولي فرب جعله حالاً لا يظن
 اي يظن الظن مشابهاً لم يثي والسموع كما لا يخفى **قوله** اودى فلا تنفع الاشياء في اودى اي هلك ^{الاشياء}
 الحذر من كاي لا محالة **قوله** وعند النجاه جمع بلح فربما يخبر اذ نظرت في علم الجواهر وكل فيه **قوله** والنو
 عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشاء احتمال النكرات هو المعنى لان
 رجلاً انما يصلح ان يطلق على معنى كل هو الماهية والفرد المنتشرة على اختلاف الراي ^{تحقق} وذلك المعنى يحتمل ان
 في خصوصية هذا الفرد وفي فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظراً
 الاشتراك في الاعلام بحسب المعرفات بلام الجنس بل سائر المعرفات عند قصد الجنس انما ينشأ عن المعنى كما ^{صود}
 في النكرات واعلم ان الفاضل المحشي في انشاء الحكم البحث بمعنى كون الوضع كونه عاماً والموضوع له خاصاً واخوة
 التثنية ولا خفا في رأي في الاقسام التي ذكرنا الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الوضع مفهوم
 كلياً وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاماً فان الظان كون الوضع العام هو الوضع الواحد
 بازاء معان متقدده فبما اذا كان الموضوع امراً كلياً يكون الوضع خاصاً اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا
 الوضع فيكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كونه باعتبار معنى عام منها ^{هذا}
 هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح وحاصل ان المعبر في الوضع اذا كان عاماً ^{يسمي}
 الوضع عاماً اصطلاحاً سواء كان ذلك المعبر آله للاحطة شي اخر ولم يكن كذلك بل كان ملحوظاً بنفسه ^{فليقهم}



لئلا يفسر الوصف محضاً فيقول لم يرد ان يكون الوصف محضاً مانعاً عن الحمل على المدح
 والذم ونحوهما اذ الظاهر ان لا تمنع في هذه الاعتبارات بل اراد انه لم يكن الوصف محضاً انتقاصاً
 ان المراد المعاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد الواحد
 حتى يرد ان الفرد ليس محتملاً أصلاً لما سبق في بحث الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن
 الاستغراق العرفي يؤيد ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان فانه الوصف في الآية ليس عاماً بل
 القصد الى الجنس دون الفرد العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الآية فان قلت كما
 ان ارادة فرد واحد بني في الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد بنا في الاستغراق المصطلح
 لا بني في الاطلاق قلنا قلنا الاستغراق محقق بالنظر الى الجنس كما في قوله تعالى وما اسريريد
 للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد والاول بالذات فلا ينافي القصد الى الجنس
 او يقال المراد بكونها نصاً في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها على الحكم الذي جرى عليه في الآية وان
 اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فحق الاستغراق بذلك المعنى وقرئ هنا قبل الاتحاد **مودعي**
 كلام السكتين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم
 الارض والحق لازم كلام القصد ساكت عن ذلك لظهوره ملخص الكلام ان زيادة النعم والاحاطة نائبة
 اعتبار الجنس وبني نائبة باعتبار الوصف السائر الى الجنس والعموم النائي من الجنس سائر في عموم الارض
 والجواب ظهر زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حل عبارة الكشاف على الجنس تعسف
 تأمل **قوله** يجب صحة وقوع الفرد مقامها تعرض بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن فان لما خلا من الاعراب
 عدم صحة وقوع الفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى **قوله**
قوله قلنا مراده ان الصلة الى اخره ولكن نقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان من
 يقضي حقه واسد لبطين **قوله** كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجرافة فيصدق عليها انها جملة منسوبة الى

الشرط وقد يطلق الشرط على مجموع الشرط والجزء لأن الآية في سورة الحجر نزلت أولاً بمكة ثم اعترض
 عليه القطب في شرح الكشاف بأنه زباني ما سبق أن سورة الحجر مدنية وما قال فيما سبق أن كل شيء نزل
 فيها يا أيها الناس مكي وبإياها الذين منوا مدني في حبيب عن الأول يجوز تلك الآية من سورة ^{الحجر}
 مكية غرضه أن يكون الحكم بان السورة مكية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق فكل ما نزل عن
 إبراهيم عن علقه لا انه مختار فان الجمهور على أن سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الأول بجوز نزول
 مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل أحد من المفسرين وإنما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد
 أن كل حكم وخطاب نزل فيه يا أيها الناس فهو مكي أي متعلق بمكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا أيها
 امنوا فهو مدني أي متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت الآية بمكة أو بالمدينة وفيه ما فيه **قوله**
 قلنا يمكن أن يقال في اعتراض عليه الفاضل المحيى بانزاعه وفوت غرض العلامة وقد فصله وأوضحه بما لا مزيد
 عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع أنها تكررت في
 الاخرى كأنه قال انما لم ينكر فيها مثل ما تكررت في التحريم بقصد الاشارة الى العهد واما وجه التنكير في التحريم
 فلكأن نقول بقصد التحويل والمحال ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الابين
 واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت المقصود ولا يتوجه اعتراض الفاضل المحيى على السارح وانت
 بان ظاهر عبارة الكشاف لا تساعده كما يشهد به الذوق السليم فذكر **قوله** والمشركون لا سمعوا الآية
 ان قلت الظاهر ان المشركون لم يعتقدوا بكون الآية خرافة ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك
 بسبب سماع الآية قلت ليس المراد انهم جزموا ان هناك تارة موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم
 انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفية بها سواء طابق الواقع ام لا **قوله** ولم يشبه
 ان اى موضع في فقه حجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة
 فانه جاز شائع لا يحتاج الى نقل وسواء في احاده كاطلاقه على المحكوم به واستعماله نظير استعمال السكا



نفسه في أول الفن الثاني البرهان بمعنى ما برهن عليه والنضال بمعنى ما ناضل عليه فليعلم
بل في آخر بحث تأخير السند المبتدأ ومن أن تحقيق بقوي الحكم مذكور في آخر بحث الحالة المقتضية لتأخير
السند وليس كذلك كإيدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في آخر الحالة المقتضية لتقديم السند
في بحث تأخير السند المعنى اللغوي أي البحث المتعلق بتأخير الفعل في تأخير الفعل بخو قوله أنا سمعت في هذا
قوله والأظهر أن قول السكاكي الخ وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقاً بقوله وربما كان القصد إلى مجرد
التقرير كما توهم العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراضاً كأنه قيل إرادة رفع توهم الجوز والسهو
النسيان يقتضي تأكيد السند إليه كما يطلعك عليه ذلك الفضل فانه ذكره هنا كأن قولك أنا سمعت
حاصلك يفيد القصر وسعت أنا في حاصلك يقصد به دفع أهمال الجوز والسهو والنسيان **قوله**
وهنا يظهر أن ما يقال فإن معنى كلامي كالمص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي **قوله**
أو دفع توهم الجوز الخ فإن قلت جعل دفع توهم الجوز ونظم مقابلاً للتقرير يدل على أن لا يقرر في هذه
المصوِّرة مع أن التأكيد تابع لقرار المتبوع في العسيرة والسوِّا قلت التقرير وإن كان لازماً في التأكيد
إلا أن القصد إلى مجرد التقرير بمقارن القصد إلى الأمور المذكورة والمراد بقوله فالتقرير فلقصد إلى مجرد
التقرير كما سبق في الشايع إشارة إليه فلا إشكال **قوله** ولا يدفع هذا التوهم الخ إشارة إلى التوهم الخاص
السابق وهو توهم السهوية الأصل فإن توهم السهوية في الوصف مثلاً لا يثبت في الرجلان والعينة في زيد
يندفع كما استوفى الشرح **قوله** وهما بحثان أحدهما باني كونه مجازاً مختلف فيه فإن بعضهم يجعله
حقيقة وليست حقيقة قاصرة فلعل المهم منهم وليس ينبغي لأن الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق
ذكر في التلويح وأما ما أشار إليه الشرح في حل الجوز المذكور على الجوز العقلي فبعد أيضاً لأن التفرُّق
لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التفرُّق لبعض الآخر غير ظهور من حيث مستبعد جداً
هنا ثم إن المحصر المستفاد من قول الشايع لأن كلهم إنما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع الخ ممنوع لجواز أن يكون



احتمال عدم السهول بطريق السهول لا بطريق التجوز كما ذكر في جاني الرجلان كلاما نعم بين الموصو
فرقا بان المني نص في مدلوله لا يطلق لاحقيقة ولا مجازا بخلاف القوم ويعبر عن هذا الفرق انما يفيد
يقين رفع السهول في كلامه لا يقين رفع المجاز في كلامه وقد اشار الفاضل المحيبي الى المنع المذكور بقوله يمكن
ان يقال فعلى هذا لا تغفل **قوله** لان المني نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك ^{مستندا}
بقول الشاعر فجعلن بدفع عاقلين امامنا وجعلن اعز راغبين ثم احييت اطلق عاقلين ورا^{امين}
على جعل عاقل ورا مبيت وجعل الفرائض تعا ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله
اذا سافرتما واذتما فليومكما الكرشي فان ضمير يومكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالما^{موم}
واحد وقد يستأنف بقوله تعا يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذا لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعا
في جهنم كل كفار عبيد اذ ليس الخطاب لاسنين كما ذكر في التفاسير وسيجي تحقيقهما ان شاء الله تعا
وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاسنين كما صرحوا في قوله تعا فار^{جمع}
البصر كرتين **قوله** فاما يدفع ذلك بتأكيد السند فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في
الهيئة التركيبية لا السند كما اشار الفاضل المحيبي فالخصر المستفاد من قوله فاما يدفع ثم **قوله**
وقايدته وان كان البيان حاصل لا بد منه الى اخره قال الفاضل المحيبي وذلك لان عاد اسم
لهم مخصوص بهم فليس هناك ايهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبا
المكتشوفة في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عرم كما ينسب لها ثم
هاثم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولي وارم تسمة لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخره فارم في قوله تعا
بعاد ارم عطف بيان لعاد وايدان باهم عاد العدمية انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير وظهر بهذا ان
المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف ان حمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود ^{وان}
كان البيان حاصل لا بد منه ان البيان يحصل في سياق الآية حيث قال عز وجل قابلوا بني عاد اخوتهم هودا



الآية فوجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة
 في هذا البيان والبيان حاصله وند قلت الفائدة في ان تسمى هذه الدعوة وسماوي تجعل فيهم امرا ^{محققا}
 لا يشهد فيه بوجه فالوجه ولان عاد اعداء ان الاولي العدمية التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارام
 فلو حمل قوله وان كان البيان حاصله وند على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا لان مدعي
 المسائل حصول البيان من السياق فلا يضمن استراك لفظ عاد في نفسه لهذا في السؤال على اختصاص
 لفظ عاد وبالحواب الاول على التزلف فيا مل في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر ^{لف} فخرنا
 لما ذكره في سورة هود وفي سورة النجم حيث قال فيه عاد الاولي قوم هود وعاد الاخرى هارم فان ^{المستفاد}
 ما ذكره في سورة الفجر ان ارم هو عاد الاولي وما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل ^{على}
 اختلاف الرواية **قوله** وما يؤول على ان عطف البيان لانه ان اراد به الاعتراض على المص حيث توهم كلاما
 لزوم اختصاص عطف البيان بالمبتوع بجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على
 الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قوطم عطف البيان اعرفه مني على الاعم الاغلب وان
 اراد تحقيق المقام وازالة العسيان يتوهم من ظاهر كلام المص فوجه **قوله** والمومن العايدات الطيرة
 يسحبها بحزبه ركبنا من مكة من القبيل والسند والواو في المومن للقسمة والمومن من اسماء الله تعالى ما
 من الامن والعايدات جمع العايد من العود وهو الابطاح والطمس لطير منصوب على انه عطف بيان او بدل
 ان جعل العايدات منصوب بانها مفعول المؤخر او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرور على انه ^{مضاف}
 اليها والقبيل والسند موصغان **قوله** قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في
 قسم النجوم يذكر بعد النبي فالله ال عليه على بعض حواله بيان له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا
 يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين على الجنسية والعدد المخصوص ان فالعدد به يقع في العدا وبما
 قاله مرطاي وان في نصف مجموع هاشيته فالكلام مبني على التعليق الاسم الحامل ليعني الافراد غيره ^{على}



العدد بالمعنى المذكور **قوله** مثال الوصف المذكور جعله مثلاً لا للوصف المتوكد باعتبار ^{حجية}
 له في المقام الصالح لانه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفاً موصفاً كما قرره الشارح في آله **قوله**
 لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول انتهى غرض اتحاد الاثنين في الالام وفي الثاني ^{في}
 اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصوداً بالنسبة فلو قلت لا اتحدوا الاثنين وانما ^{في}
 هو واحد لا ظلت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم ان اشارة الى ان المقدمة ^{المشهور}
 القابلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلمة على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام ^{في}
 ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشمال وايضاً في بدل الكل ^{الكل}
 قد يعبر الاول في اللفظ واما الثاني وبهذا بين بطلان ما ذكره المصنف صاحب المكشاف في قوله تعالى ^{قلت}
 لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فاعرفوا اني اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلاً من الضمير المحرور في به طناً ^{منه}
 ان المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة بلا عائد على انه لو سلم كنية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد ^{موجود}
 حساً فلا مانع والعجبة قال في الفصل قوله المبدل في حكم عنة الاول ايدان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة ^{فمنه}
 التاكيد والصفة في كونها بمنزلة لما يتبعانه لا ان يعثوا اهدار الاول اطرافهم الا تراكم بقول زيد ارا ^{يت}
 علامه رجلاً صالحاً فلوزميت همدرا لا ولم سيد كلامك **قوله** بل لا يعيدان يقال انه بدل للم هذا
 بناء على انه لا يجب صحة قيام المبدل بتمام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال الاثنين في الالام ^{فلو}
 اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهدار بالكلية لا يمكن اعتبار مع المبدل اصلاً وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
 مولانا يوسف لاوهي بانه لم يعبر بهيد الاثنين بكونه في الالام لم يحصل المقصود الذي هو النهي عن ^{اتحاد}
 الاثنين مع الالام وان قد قيل يقيد بهن في قوله تعالى وجعلوا الجن بقوله في الشر كآء حتى يظهر له معنى فليسا
قوله معنى جاني احوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من المبدل المطابق كما سماه بذلك ابن ^{للا}
 في الالافيه لا بدل الكل لوقوعه في اسم اسد لحوالي صراط العزيز الحميد اسد فمنه قرأ الجرفان المتبادر من الكل

غرض اتحاد الالام



المتبعيض والتجري وذلك منتهى مهننا فلا يليق بهذا الاطلاق بحسن التاديب وان حمل الكل على
 معنى آخر **قوله** وسكت خبر بدل الغلط لان لا يقع في فصح الكلام الاضافه في بدل الغلط لادني
 التلبس الغلط هو البديل منه وقد يقال انما يبدل الغلط لان سببه الغلط او لا يندرك ^{الغلط}
 وقد تنافس في عدم وقوع بدل الغلط في فصح الكلام بان يدرك الغلط او لا يندرك في الفضا
 بالوجه السابق كما في قولك جاني زيد بل عرو نعم لا يقدح في كلام الله تعالى الا انه يستلزم عدم الفضا
 بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه **قوله** قلت قد هذا لا يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل
 تقرير وهو البديل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه في حكم تكرار العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو
 لا غير في البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد **قوله** فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضا
 كما وقع في المفتاح قال الفاضل المحيى واحسن من ان يسارع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة
 وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتغال وادفع بدل البعض
 واخر عنها ببدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتغال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر
 منه في بدل الكل مع ان الكلام في محضات السند اليه والتحفيض في الاول اظهر والمم لما اقتصر على التقرير
 ابتداء في التمثيل ببدل الكل لظهور فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك فبدل الاشتغال واعتر
 عليه بان هذا الاحسينه لو لم انما يتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذلا
 للايضاح على التقرير ولما بان قولهم ان الكلام في محضات السند اليه جزء من العلل بل هو المتبوع في العلل
 بشهادة مع **قوله** فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التفسير فافهم **قوله** للجمع المطلق الغرض من
 الوصف سلب تقييد الجمع بوجه الوجه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم المية زهية في مي و
 المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب فان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد
 بقيد الاطلاق وانما يجمع بلا تقييد **قوله** اي لنبوت الحكم للتابع والمتبوع في هذا التفسير انما يظهر في
 المفرد



المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمر فلا وجه له ولعل المتعبد بالنظر الى المثال
 المذكور في المتن قال المص في شرحه للفتاح قد تقرر في علم الخوان الواو والفاو ثم حتى يسترك في افاده
 في ذات مثل قام وقعد زيدا وفي حكم مثل جاء زيد وعمر واو في الوجود مثل جاء زيد وذبح عمر وفيه نظر
 المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد فليس الجمع في الوجود بناء على انه عطف الجملة على الجملة فانه من
 باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمرة فان قيل جعل فليس الاشتراك في الذات فوجه المعنى قلنا في يلزم ان
 اكل زيد وشرب عمر فليس الاشتراك في الذات لان الوجود وهو خلافا ما صرح به المحققون **قوله** فليس
 لتقدم او تاخر او معية في استعار بانه لو وجد تعرض للمعية كان فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحيى
 واستعمله كلام السارح فيما بعد من المعية في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الامر منه اما على
 سبيل التعاضد او الترافى يدل على ان الوقوع بالمعية ليس بالتفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر
 المعية ليس على سبيل استطراد الحكم بان المعية في التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الامر
 على احد الوجهين انما هو بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لها حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان
 المستلزم لتعدد المسند لانهما لو وجدت لم يكن المضموم منها في التفصيل المعية في شيء نعم قول
 المعية في باب العطف المحققون بحسب المعية المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح
 فما ان يتي قصد المحيى بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الزمان الذي هو المعية في جهة
 او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الزمان واما اعتبار حال
 المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض موارد لها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتأمل
قوله واحترز بقوله مع احتضاره قال الرضي في شرحه للفتاح وقد نهت فيما مضى انه لو لم يقيد
 في الصوريين بعينه في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا ان مع التقيد يقوم وابعده عن
 وقد اشار به الى ما ذكره في اول الحوال المسند اليه فذلك الشرح من المناسب في المعية في هذا الباب

موادها



بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولان ينحصر مقتضى لها فيما ذكره الوجه
 ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تنس ان لا اعتراض بان مقتضى قد يكون امرا اخر سوى ما ذكرنا وان ذلك
 مقتضى قد يرتب على حالة اخرى **قوله** واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعد يوم او سنه
 يريد ان يفي كل فيه تفصيل المسند مع ان منشاءه ليس العطف على المسند اليه صلا فلولم يقيد
 مع اختصار التوهم ورودان بقولكم او العطف على المسند اليه لمكون منشاء لتفصيل المسند
 على ما هو حاصل المعنى المستقيم ليحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف منشاء فلا يكون
 هذا التفصيل حالة مقتضيه لذلك العطف لمصوله بدونه ولان نقول في توجيه الاحتراز بنا
 على ان الضابط الثانيه ضابط للعطف غير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل
 المسند فلولم يذكر قيد الاختصار لتوهم ورودان يقال ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور
 مع استفاء العطف بغير الواو كما في فائدة الاختصار الاول ولوقال واحترز به عن نحو جاني زيد وجاني عمرو
 بعده يوم او سنه كما في المختصر كان **قوله** ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء
 بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعبر في حق كاصح بر في معنى اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا
 جميع ما قبلها كعدم الحجاب حتى المشاء او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كالحزب نحو عجبني الجارية
 حديثها وباجل ان يكون متبوعها اذ تعد في الجملة حتى يتحقق فيه تفصيل ولو اشترط الجزئية بخصوصها
 لا يجتمع الي تاويل المثال المذكور اعني مات كلاب بي حتى اوم بان المراد مات اباي حتى اوم **قوله**
 وكذا الاثبات اذا ثبت دخل على كلام فيه يقيد بوجه ما يتوجه الي ذلك القيد المراد من المدخول
 المذكور التاخر في الاعتبار والملاحظة لانه وجد القيد او لا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يترد
 عدم تانيته في مثل قولك جاني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم حكم
 حتى لجاني **قوله** من غير تفصيل المسند لا يقال اسماء الفاعل مسنده الى الضمير المستتر العايدة

اسم الوصول فيه تفصيل السند لانا نقول معنى تفصيل السند ان ليس الى تعدد ما صدقنا ^{المعنى}
اولا والسند الواحد ويرتبط فراده لا الى تعدد احوال ما صدق افراد السند **قوله** لانه في معنى
الذي ما كل قيد ^{لانه} في تمام فيكون فرعاً على الجملة لا فرعاً على السند اليه **قوله** ولو سلم فلا بد
فيما ذكره الخ قيل فيه تعسف لان هذه منوابع والطائفة انما مساوية بينهما في الهدى والاعتقاد
فاللزوم في مثله واضح كما ذكر في تفسير القاضي وقد اشار السارح فيما نقلت عنه في فائدة قيد ^{الخاص}
الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على
ان العطف على السند لو لم يكن لتفصيل السند يجب ان يكون لتفصيل السند اليه فعلى تقدير تسليم ان ^{المثال}
من قبل العطف على السند اليه وانه ليس لتفصيل السند وجب التزام انه لتفصيل السند اليه مع ان السند
ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجب بعد تفصيل تسليم وجوب هذا الامر بالزام ان العطف ههنا
لتفصيل السند اليه بناءً على ان التغير بالوصف منزلة التغير بالذات على ما تقر في مثله ^{قوله}
او انما جاء ان جميعاً فيكون قصراً فراد كما ان الاول قصر قلب سكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه ^{شأن}
فلا حكم فلا يرد عن الخطأ ههنا الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالى انه يجوز استعماله في قصر القلب
وفي دلائل الامحاز انها استعمال القلب فقط **قوله** لمن اعتقد ان المحي منفرد عنها جميعاً لم يرد بالاعتقاد ^{يكون}
جائز ما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الهم الفاسد **قوله** لمن اعتقد ان اريد جاءكم ونعمرو
على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد الخاء من الاعتقاد المذكور انفاء المحي عنهما
بعد نفيه عن غيره و مراد المفتاح اعتقاد محي زيد ونعمرو في صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور
يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملبس بين المتعاطفين بحيث يتوهم ان انفاء المحي عن ^{احدهما}
انفاء عن الآخر فاما ان يعتقد محيها او عدم محيها فلا يمتنع التصوير المذكور كما لا يخفى **قوله** فلم يقل
براهدي لم يرد اليه ذاهباً لانه لم يطرأ بالاستعمال ويمكن ان توجه عدم القول بما ذكره لزوم استدراك الابطال



نصر

الذي بعد لكونه معلوماً للمخاطب ما ذكره الفاضل المحيى زانه منقوض بقولنا جاني زيد لا عمرو في
الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفا بقولك ما جاني زيد فيكون عمرو لغواً
ولا يصح الاكتفا بلا عمرو حتى يكون جاني زيد لغواً واما صحة ان يقال خزانة الامر ما جاني عمرو فلا يصح لانه
يعني الطريق في تادية المحيى المراد لا الزام استدراك خبره في الكلام لصحة الاكتفا بمنزلة الآخر
ولعل المسك المألم بخبر ذلك الطريق لئلا يتلف المخاطب بصورة النفي او لغو من الاعتبارات المتأ^{سبة}
فان قلت المخاطب انما اعتقد المناسبة بين المتعاطفين وفي المسك المجي غايد مما توهم المخاطب عموم النفي
فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم فظهر فائدة معتد بها قلت غرض السابغ في القول بقصر
الافراد نظر الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملازمة بين المتعاطفين^{طفيش}
ام لا **قول** معنى الاضرب ان يكون المتبوع في حكم السكوت عنه فاعلم هذا يخرج العطف عن
تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلان^{لكن}
فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالانبات والا^{خر}
بالنفي **قول** وفي كلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الخواشي صرح بذلك في الامامي واسد اعلم **قول**
واما على مذهب الجمهور فبغير اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على هذا
ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو عام من الابقاء والانزعاج لا الوقوع مثلاً ففي النفي على مذهب الجمهور صرحت
حكم من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوت عنه **قول** اولاهام وانا واياكم لعل هديا وفي
صلاة المسين المراد من الابهام نزل النبيين لداع يدعوا اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الصلاة
الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه الابقاء السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظم المذكور
في معنى البلب ان الشاهد في اوله ووجه التحريض غلط وهما بحث وهوان السكاري جعل منه الا^ل
من قبل اسماء المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدي وطائفة اخرى
بالصلاة



بالضلالة ليتفكرُوا في أنفسهم فتودهم النظر الصحيح الي ان يعرفوا انهم هم الكاينون في ضلالهم بين
 فالمناسبة بهذا المقام هو التشكيك لا الإيهام لان الموصوف بالجمل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف
 بالعلم اليقين صريح به في الواقع وغيره حتى جعل بعضهم الشك من رابط النظر فلما اراد النبي ﷺ الجاهل
 ورحمة الجمل المركب هداية الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح التوصل الى النظر الصحيح **قوله**
 والفرق بينهما ان التحدير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء للتحدير بآيتين الكفاية
 والغديرة مع امكان الجمع قلت لا يجمع الامكان طعام والكسوة والتحريم الآيات كل منهما كفارة بل يقع واحد
 منها كفارة والباقي فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في الآية الفدية **قوله** عطف بيان لما
 قبلها وقبل بدل قوله لانه يقرن اولاً وقد يقارن حول الام الابتداء عليه كفاية قولك ان زيداً هو القائم بد
 على انه من احوال المسند وقام مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطية وتمييزاً للجنس لانه قائم مقامه **قوله**
 مختصاً بالذكر لفظ مختصاً ههنا وفي قوله مختصاً بان يثبت له المسند ليس بصريح في القصور وهو **قوله**
 البا على القصور والاولى بتدليله بمنفرد **قوله** بان يثبت لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت
 لا على صيغة المجهول من الاثبات لان الاستفاد من ضمير الفصل هو القصد في الثبوت لا الاثبات والفرق
 ظاهر وبهذا ذكرها على ما ذكره الفاضل المحيى حيث قال كان قبل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من
 الاشیاء الصالحة لكونها مسنداً اليه ما يثبت له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج
 بصحة الى تكليف بعيد والثواب بثبوت المسند اليه له فقامل **قوله** بل صرح في هذه الآية بان فائدة
 الفصل **قوله** هنا بحث وهو ان الفصل في هذا المقام وان لم يحزان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق
 لكن لم لا يجوز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلاً اذا اعتقد السامع ان المتحدث جنس البطل المحايي هو عمرو
 لازيد فقلت زيد هو البطل المحايي يكون قصر قلت باعتبار عينية وعلى هذا قياسهم المفلح والنياد من كلام
 الفاضل المحيى وغيره ان ضمير الفصل لا في مثله لا يفيد القصر صلاً نعم افادته لقصر الافراد ليس بطامس



قوله وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص بدون **قوله** سوق الكلام يدل على أن المراد بالتأكيد تأكيد
 بثبوت المسند للسند إليه لكن ظاهر العبارة يشعر بأنه لو لم يجر التأكيد مشروط بكون الكلام مشتملاً على **مخصص**
 حاصل بدون انتزاعه لابقع مانع من كونه للتأكيد وإن لم يوجد في الكلام أثر التخصيص أصلاً اللهم إلا أن **يقول**
 المراد أنه قد يكون لمجرد التأكيد في صورة وجودها التخصيص إذا كان التخصيص حاصلًا بدونها وبحمل
 على تأكيد التخصيص فيه بعد **قوله** لو قصر المسند إليه على السند **قوله** سياق كلامه يشعر بأن هذا القصر لو لم
 يحصل من غير الفصل لا يمكن جعل الفصل مع أنه قد انكر سابقاً زعم من عي ذلك فاختبره بأن مبنى **الكان**
 فيما سبق تعليله لكلام الكشاف لا فائدة أصلاً إلا أن في جملة **قوله** فلم يخصصه بالمسند على قصر **المسند**
 على المسند إليه ثم رده على من زعم أن الفصل يحكي للعكس بعض بنوع عنه وبالحمل على الفصل في مثل **الكريم**
 هو التقوي على التأكيد ليس بتعين لجواز حمله على فائدة قصر المسند على المسند إليه لا مانع من قصر **الاصطلاح**
 فيما يستقيم فيه ذلك **قوله** أي تعميم المسند إليه يريد به إبراء مقدم ما على المسند على ما هو أصله
 كما يقال ضيف ثم الركب أي جعله زاملاً لا مرفيقاً لا واسعاً لا أنه يكون واسعاً ثم يضيق **قوله** و**مراد**
 الكشاف في ثمة أي حيث قال إنما يقال مقدم ومؤخر للزوال لا للقاء **قوله** ويعرفه معنى أي
 يعرف في ذلك الشيء مقتضى العناية وعلته لم يجلب اثبات **قوله** ولا بد من تحقيق قبل الحكم الاضرب
 أن المراد بقوله لا بد لا ولوي في حكم الواجب في نظر البلغاء في توجيه أن الغرض اثبات الاصل التي **بمعنى**
 الرجحان ووجه الاولوية لشعير العبارة لأن المسند إليه لما كان محكوماً عليه كان السند مطلوباً لا **حليته**
 فالاولى أن يلاحظ قبله فالحكم في الموضوعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما أورده الفاضل المحيى **فما**
قوله يعني تحية البرية اعترض عليه بأن البعض قابل بالبعض والبعض منكره وكل من الفريقين جازم في
 مذهبه فكيف لجملة اجيب بأن الجمرة في كيفية لا في أصله كما دل عليه قوله وفي أن ابدان الاموات كيف **بمعنى**
 من البريات على أن الاختلاف الصادر عن المجموع فرجيت هو مجموع اثر حيرته وإن كان كل من الفريقين جاز **ما**
 في مذهبه



في مذهبه فليتامل **قوله** من الرفات الرفات على وزن الفرات الحطام وهو ما يتكسر من اليبس
 كذا في خرام السقط السقط في الاصل ما يسقط من الزبد عند الاقتراح يسمي ديوان المعري
 والضام بالكسرة الاصل اشتعال النار وفاق الخطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا يسمي به شرح
 الديوان المذكور لصدر الافاضل **قوله** يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون
 تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللفظ النثر المرتب اياما الى ان مراد الشاعر
 بالداع الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر بين في كتب التواريخ ان ابا العلام محمد بنكر للحشر
 اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله **دجس ما بين بسجود فديت** ما بالها **قطعت**
 في ربيع دينار **وسد** ومن رد عليه بقوله عن الامانة اغلاما وارخصها **ذلك** الجابره فافهم حكمة الباري
قوله ولا القفس هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض منقار طويل وهو حسن **الحن**
 يعيش الف سنة ثم يلهيه تعالى انه يموت فيجمع الخطب حوايه فيضرب بجناحه على الخطب الى ان يخرج منه النار
 للخطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى مراده بعد مدة وقيل بعد تلك ايام ماله **قوله** لانه لا يناسب **السياق**
 السياق بالباء الموحدة وما قبل السيء والسياق بالياء المشبهة بالتحية اعم وهو العيان **قوله** واما **التجمل**
 المسرة او المساءة بناء على انهما انفسهما سببان عن التفاؤل والنظر بحسب نفس الامر واما **التجمل** فلا **تعلق**
 باصل التفاؤل والنظر **قوله** المسرة زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتجمل المسرة الحاصلة من **التفاؤل**
 او لتجمل المساءة الحاصلة من النظر ولما كان **التجمل** ما متضمنا لتجمل سببها لم يتعرض له الله **والتجمل** ان
 يكون علة **التجمل** نفسه واما ما كان في الحام لفظ **التجمل** اياما الى تصور عبارة **المفتاح** حيث قال واما **لان**
 اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فيقدمه الى السامع لنسرة او نسوة وتوجيه القصور على الاحتمال الاول الى
 التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه واخره يؤيد قول المعري سالنا فقلت تمعنا السعيد فكان اسم **الامر**
 لهين فلاح جعل السعيد تفاعلا للتفريق مع تاجر فكذا المسرة السببه عنه فالمقتضى لتقديم **المسند** اليه



تجمل المسرة لتجمل التفاؤل مثلاً والجواب أن التفاؤل قد يكون باللفظ المسبوح في مستهل الكلام كلفظ
سعيد مثلاً وهذا هو الذي يقتضيه تقديم المسند إليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعيد في دار كفاً
يتفاؤل بكون سعيد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند إليه أو آخر فلا يقتضيه تقديمه
على المسند والمصاحبة عليه الفرق بين التفاؤل وبينه على الاحتمال الثاني أن الاسم مثلاً تنفك عن التفاؤل إذ
قد يحصل بذلك الاسم في أثناء الكلام فالمقتضى للتقديم لتجمل المسرة لحاصله عن التفاؤل لما فيها
والجواب بعد تسليم حصول أصلها يذكر الاسم في أثناء الكلام أن مراد المسرة الكاملة المقومه من الإطلاق
فما مل **قوله** والسفوح في دار صد يقوى السفوح في الأصل بمعنى السفك ثم مولع بالخل خليفة ذال عباس
قوله مثل اظهار تعظيم بناء على أن التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف والرياسة العقلية ثم إن
الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه وبسبب وصفه فاذا قدم ينبغي تقديمه بحسب المقام على أن القصد إلى ^{التعظيم}
يستفاد زيادة تعظيمه وحل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل يستفاد أصل التعظيم من نفس التقديم
فحيث المناسبة المذكورة **قوله** أو تحقير بخور رجل جاهل في الدار فيبحث لانا لأننا أن التحقير في ر
جاهل مستفاد من التقديم بل في الوصف حتى لو آخر المسند إليه لحصل التحقير أيضاً ولو حذف الوصف لا
يستفاد التحقير أصلاً ويمكن أن يقال أصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند إليه في مقام
الابانة يعيد زيادة تحقيره فتدبر **قوله** وهذا معنى قول صاحب المفتاح أولان كونه متصفاً بمعنى
كونه متصفاً مستمراً عليه بحيث يعد من المتصفين المستميرين **قوله** نعم لو قيل على المفتاح في هذا الما يرد أن
مراد السكاكي ما ذكر وأما إذا كان مراده أولان موصوفية المسند إليه بمضمون الخبر هو المظهر دون وصفية
الخبر وبها اعتبار أن مسلاً زمان لكنه قد يقصد الأول كما إذا كان الكلام في الزاهد وأنه هل يتصف بالشيب
الزاهد شرب وقد يقصد الثاني كما إذا كان الكلام في الشرب وأنه هل يقع وصف الزاهد فيقال شرب الز
لم يرد **قوله** متى تهز بني قطن الخ الزلزال تحريك العتق ونواقطن قبيلة والعوائق جمع عارتق وهو موضع



الرد ان المنكب وزرنا جمع زرين كرام جمع كريم فزرنا الرجل الضم ونور زني اي وقور واللام النزل
 وصفهم بالمضي في الامور كما هم سيوف السجاعة حيث لم يقارفوا السلاخ وبالسكون والوقار في المجاز
 وبالا سراع في انفسهم في مذمة الاضياف وقيام اي محل الاستشهاد وهو قوله ثم حقوق لا قوله جلوس
 لاحتمال تقدير المسند مؤخر اولاً قوله ضيف لان ضيف فاعل فعل بغير ما بعده **قوله** واجيب منع ^{الاشراط}
 قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلاً لان في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل
 الاعتراض اننا لان ان التقديم في البيت يفيد التحصيل وانما يكون كذلك لو كان الجز فلياً وهو م قالوا
 الاستدلال بقوله ائمة التفسير والتعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بعزير متبع في المقتل بوجود
 المحصر فيه وان المانع ان العزير علينا مطلق لانهم في البيت لا انت يا شعبة الدليل على ارادة هذا المانع
 بسوط في شرح الفتاوى لكن فيه بحث لان شرط التحصيل عند السكاكي ان يعتبر ان العدم كان في الاصل
 على انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل المحصر في زيد عرف كاسياتي
 والظاهر ان انت على تقدير تاخره بان يقال ما عزير انت فاعل الصيغة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد
 اعني ان يعتبر ان انت تأكيد للستر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزير لان الجار اعني البازيدة
 يجوز تقديم ما في خبر ما عليه ان البيت يفيد مقدراً بغير عزير **قوله** وما انت عليهم بوكيل اي بكيف
 اعمالهم غير مناسب للقيام بل المناسب التقوي والتقوية وتحقيق انهم حقوق اذا نزل بهم الضيف واعترف
 باننا لا نسلم عدم مناسبة المحصر للقيام فان البعثة انهم يباشرون امر الضيف انما يكون الى هذا منهم كما هو
 الداب في اكرام الضيف وتعظيمه قول العلي وجه عدم المناسبة ان كرام الضيف ان يباشروا امر الضيف
 بانفسهم وبخدمتهم لان استيعاب خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة تباي عنه كالا يخفى على الضيف
 على انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لا استفاء المحصر فيه ولو ائتم بتقدير المسند اليه مقدماً تبينها
 على كمال رفعتهم فعندكم كمال الاستيعاب في رد ان كالا يخفى **قوله** قبل التحصيل بالذكر في ترجيح ان لا يعرض في كلام



مثل

المفتاح للتخصيص المحصر كافي انما سميت كما ذكر في مقتضيات تقديم السند وانت خبير بان
حل التخصيص من اجل القصر مع عدم الظهور في المثال اقل كلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا
لاشامد طاهل في مردوده بتبريح ائمة التفسير **قوله** تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي عما حذف
لان المقصور على السند اليه المقدم في المثال الذي ذكره بقول كافي انما قلت لكن هذا الكلام من المعنى فريضة على
الغاية كايضا في الشارح في انشاء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الذي اوله فعل وفاعله ضمير مبتدأ لا
ليجوز الفعل لتبرحه بان الصفة المشبهة في قوله تتجاوز ما انت علينا بغريز ليست خبرا فعليا **قوله** وصاحب
المفتاح في قال الفاضل المحيى وهذا من الحق وذلك لان التقديم في وانت خبير بان ما ذكره يقتضيه جواز
التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جواز في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجي **قوله** لان
التخصيص هو بالنسبة الى القصر المستفاد من قوله انما هو صافي كما يدل عليه قوله بالنسبة الى جميع فريضة في العالم
فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى فرد في المقابل كافي قصر المعين نعم لم يتعرض له بهما
وفيما سياتي في مواضع لعلته بالنسبة الى مقابلة وعدم ظهور خطأ المخاطبة فيه كما نبهت عليه في بحث في
على السند اليه **قوله** ولا انما ما رايت احدا اياه لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو لا
الحقيقة وان امكن تحجيم عمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العربي ولذا ذكر في المفتاح بلفظ
الاستهجان **قوله** لانه قد نفى عن الكلام الرؤية على وجه العموم لفظه على متعلقة بنفي لا بالرؤية يدل عليه
الشارح فيما سبق فالقييد يفيد نفي الفعل عن المذكور وبثبوت لغز على الوجه الذي نفى عنه من العموم وير
قوله وفيه نظر لانا لا نسلح احيي بان كلام المصبيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفعة هو الرؤية الوا
على كل واحد بعد مسيلط النفي وملاحظة فيكون فصيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك
فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتأمل **قوله** اذا لم يكن ممنز بدلا
الواو بان يكون مهور الفاو وهذا خبر اخر احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد ولذا



استدلال

استعمل في الإيجاب بدونه وقد يقال ما منه أصليه لاستعمل في الإيجاب أصلاً كلفظة أريم وأريم بل المستعمل

فيه ما يتميز به من قبله **قوله** رد على من زعم أنك رأيت كل أحد وإذا كان رد اعليه ينبغي ان يقدر في

المثال المذكور لفظ كل يطابق الرد الرد وفيه قولهم لان المنفي هو الروية الواقعة على كل أحد هذا توجيه

ذكر ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولاً فلانك تحققت ان مرادهم تخصيص نفي الخبر الفعلي واللام يستقيم كلامه

اصلاً فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما ذكره زعمه رد على من زعم أنك رأيت كل أحد وهذا ما ذكره في أحد أو شأ **ركن**

في عدم روية أحد إذا لا يخفى في خطا مخاطبة مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيًا أو إثباتًا ولهذا **وانما قلت هذا**

قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما قلت من أنهم لو قيل لفظ أحد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا **تحقيقاً**

في الالبات الغير تحقيقاً ليعني الاختصاص لا يكون الامع فيكون معنى المثال المذكور غير ك رأي كل أحد وما

ثانياً فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد يلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال **أحد**

في كلامه بلا كل غير صحيح لاسم وجوب الخطاب فانك اذا قلت لمخاطبك رأيت شخصاً ما فقول لك **ما**

انا رأيت أحد يكون جواباً صحيحاً نعم الاحسن ان يراعي الخطاب في الصوري فتأمل **قوله** لان هذا الامتناع

جاري في منزلة الوجهين معاً في قوله وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله ان لا يكون بالوجه الثاني يعني ههنا

مناقشة رهيان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجهاً للفساد ما ذكره المعتذر لجواز **ان**

يكون وجه الامتناع متعددًا مختلفاً وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة ولم يوجد **فيها**

الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المهم ههنا بصدور نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شعراً

وما انا قلت يسامع قوله ما انا رأيت أحد في قرن واحد ورفع عدم الصحة في الجمع على كون المنع عاماً على ما **يجي**

فيكون الصحيح للتخصيص في الدليل غلطاً صريحاً عند المص فليست **قوله** لا على جميع الناس وان بني كون الا

على كون الجمع نكرة في سياق النفي يكون بواسطة كون أحد بمعنى الجمع لغواً كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يرا **الجمع**

مع مخصوص الكل قلت لما لم يكن الاستثناء مختصاً بتلك الامة مع كونه خلافاً للبنيان ولم يلتفت الى التمسك



قوله بل كيفية ان يكون راي احد هذه الكلام مرده ود عند الشارح كما يحققة وانما اورده ههنا من
 طرق القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدار في هذا المقام على السنتهم **قوله** وبني متقاربة ما
 بعض المحققين معترضين على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقلنا اما ان
 راي احد او رجلا بقيد عموم اللفظ في محذ ان في المال وهو انه لا وجه لعناد المثال المذكور
 في التقدير متقاربان فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم انه غيرك وانت بمشاركه الغير المتبادر في المشاركة مشا
 المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر المعين ومثله سياقي في كلام المص ايضا ووجه ما نهت عليه
 في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من المشاركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر
 تكلف كما لا يخفى **قوله** فزعم انه انت وحدك وانت بمشاركه يريد انه اما قصر قلبا قصر افراد ثم ان
 التخصيص في التقديم منه من المحوي ذو طبع مستقيم ويونس ان تقديم المسند اليه يوجب ان المحا
 اما بتر اصل الحكم واخطاء في هذا المقصد فكان ام عند المسجل فقدمه وانفهام تخصيص المنفي لا في التخصيص
 فزعم اننا سمعنا كانهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداغل عليه لو وانفهام دام
 الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه الشارح في بحث **قوله** وفي هذا
 اشارة الى الرد على اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الان في ان تقدم لفظ لهذا بقيد القصر
 ان علم الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشارح ولما كان دالة التقديم على هذا المعنى بالتحوي لا بالوضع لم يقل
 وفي هذا التصريح بالرد على الشيخين عما انفجوز ان يكون وجه الاستمرار عدم التصريح بالشيخين فليعلم **قوله**
 وجوابه انه قد سبق ان مثل في مرده شارب الايضاح بان الفعل التنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرر
 على كل احد غير زيد وما في زيد فسكوت عنه لان الا لا يكون تصح ان يكون الاستثناء لعدم صحة استثناء
 المفعول في الاثبات كما عرف في النحو فيكون المعنى غير اذا كان كذلك لم يكن في الكلام استعابا بان زيد اضرب اولم
 بل يلزم المتناقض اصلا وفيه نظر اما اول فلان الا انما تحمل على غير اذا كان الوصف مع ما مذكورا فلا يقال في



الا زيد يعني غير زيد صرح به في كتب النحو والوصوف هما مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز
 عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء معنى من عموم المعتبر فلا يتم ما ذكره المصنف ايضا في وجه فساد المسألة
 فيتم كلام الشيخ الزمنا عليه **قوله** في نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا مبني على التناقض فان تم
 الدست ولذا فرض المشرف في شرح المفتاح وحده الضرب في التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر
 كلامهم يدل على ان الاستثناء كلي ومطلق والغرض المذكور بنا فيه **قوله** وعندي ان قوله ان نقص النفي
 بالايح ليس المراد ان هذا اعتراض حتى يتوجه انه زاد في كسر الفاء ووجه كذا ذكره الفاضل المحيى بل ان هذه
 المقدمة احق بان يعرض عليها المقدمة التي اعرض عليها المصنف مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة
 الصحة وظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فتعبر عنها بوجه ظاهر المحسب بحتاجه في دفعه الى اعمال
 روية ولو سلم فبني تصايفها سبق لطلاعة على مراد الشيخ وعدم اطلاقه بغير لعدم تصحيحهم كونه لا حقيقة كلام
 الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل **قوله** فالاستثناء انما هو في الاثبات الاستثناء المفعول وان لم يجز فيما
 لا يستقيم فيه اليعني الان مراد السامع لزوم ذلك لانه لا يجوز ان يكون في النفي الرجوع الى الفاعل لا الفعل ^{بمقتضى}
 القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الاعلى على عدم ذكر الوصوف فيكون الاستثناء في اليان الاثبات ^{المستثنى}
 منه المعدل كل احد لان الاستثناء مفعول على نهض ضربي الا زيد **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف ^{على}
 مقدر والمعنى فعد ياتي كذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا **قوله** وليس في اقلت سمعت
 في اسم ليس ضمير الشأن وخبر الجملة السطرية اذ قوله يجب واذا ظرف لغو متعلقا بليس وفاعل يجب ان يكون ^{متعلقا}
 وبي تامة ان مع اسمه وهو سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع موقع الخبر صفة السعي والواو في وقد وقع
 ما في بعض النسخ من تصرف الناصح لعدمها في عبارة المفتاح وفيقتصد بالنصب معطوف على ان يكون
 ثم ان السكاكي انما في الوجوب هنا إشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقيق الجواز **قوله** غير مسبب ^{حاله}
 من السعي وقيل فيه سماحة لان استقفا المسوب بهذه الامور هيئة الفاعل الذي هو الوكيد لا السعي كذا في شرح

تصلفه رفع
 وان لم يكن فيما يستقيم
 فيه المعنى

المفتاح للشراف ولك ان تجعله حالا فركا في بقيد وجود سعي منك حال كونك عينا
 مسوب في افادته وادابه الجوز الخ فيدخل عدم السوب تحت الافادة **قوله** والشارح
 العلامة قد اوردته نقل عن الشارح رده انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة
 الا انه رده عن الجوز والسهو والسيان باعتبار مشاكل سوق البيان **قوله** انما يستعمل
 لرد الخطا في الفاعل هذا الخطر من اني كما يشعر بقوله لا الافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان
 هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوي فلا وجه للتخصيص **قوله** فاما ان يكون باعتبار انه
 لازم معناه الصبر فانه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من سعي انما
 به قصر السعي على التكلم وباستعماله يحصل رد الخطا في الفاعل لان معناه رد الخطا ابتداء وهذا
 فاللزم انما هو وجود السعي وبقي قصر السعي على التكلم لا يبين رد الخطا في الفاعل وافادة السعي
 لا يجتمعان اصلا فكيف تحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحيى لان لزوم رد الخطا في
 الفاعل لا افادته وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا محل بحث ويحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد
 والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطا واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافاد
 اصلا لان ابيات الحكم لا احد الشريك في اعتقاد الخاطب لا يفيقه عن الآخر فليست بر واعلم ان الشارح العلامة
 قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاول يعني سعيته وسعيته انما لم يحين ان يكون في
 صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انما سعيته بل جاز ان يكون في صورة جملة فيجوز ايضا ان يكون
 في صورة علم السامع ويكون حكما حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيها مسويا بجوزا وسهوا ونيان
 هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحيى وسكت عن بيان حال سعيته الخ محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتغير
 حال المتأخر لا في الابتداء بل قد تعرض لها ايضا بقوله ويجب ان يعلم ايضا الخ **قوله** فيكون مجازا ودينا
 في بيان المجاز انما يكون باعتبار النقل كما هو المعنى الوضوح له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع



اللفظ بازائه بل انما يقيد بمقام كاصحوا به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون اللفظ خارج
عما خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكنية على ان الحقيقة والمجاز والكنية يكون اوصافا
بالقياس الى الاعتراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال في صحة
او باعتبار انه معناه فيكون سهوا في الظاهر ان السهو فهو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعماله في غير معناه
غفلة والنسيان عدم الظاهر في المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناه **قوله** فان كان قد نسبة
الغير مباهلة كان يجوز ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي
الى الغير بذلك الاعتبار كان يجوز ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير وفيه بحث لان
المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير مباهلة لم يكن محطيا اذ لا خطأ في المجاز وقد ذكرنا ان هذا
التركيب انما يستعمل عند خطأ المخاطب في الفاعل بل هذا الالتفات وباجمل هذا التركيب انما
اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب خطي في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبة الى الغير مستطلة **قوله** اذا
بني الفعل على معرفة اشار الى تعيين المعطوف عليه بقوله وان بني على منكر ولما سبق مثله البناء على
دون البناء على المنكر اختار في اللفظ اذ الدلالة على التحقق والتبوت وفي الثاني ان تم في لفظ البناء
اشارة الى تقديم السند اليه لان البناء يقتضيه تقدم اليه الذي هو كالاساس **قوله** تخصيص الجنس المراد
المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكل الطبيعي سوا كان جنسا باطلاق اصطلاح النطق او نوعا او
ذلك كالرجل والمرأة فاذا تبدل كل آخر تخصصه كاني في طویل صار نوعا من الظاهر ان المراد بقوله او الواحد
منع الحلول لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكره دون تخصيص الجنس
او الواحد فقط منه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقدياتي للفقوي لكن شرط ان يقصد به الجنس
او الواحد كما في التخصيص يفتح في هذه الارادة فليسا مل فيه **قوله** رجلا في الجوز بوقوع النكره مبتداء كونه
فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاني الارسل كايين في كتب النحو **قوله** هذا الكلام مجازي على معناه الظاهر ومعلق بها



اب الذي هو طيب بهذا الكلام **قوله** او اعتقد ان امرأة ان اراد الله اعتقاد ان امرأة فقط
 كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد ان امرأة سواء كان امرأة فقط
 او مع اعتقاده انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بنوعه الثالث وهو الوجه وان كان الاول اظهر
 ثم ما في قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصر الى الوحدة لان اعتقاد ان الجاني رجلان لا يجاز
 اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى وفرس ط قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصر الى الوحدة جواز
 الاجتماع حتى يمكن اعتقاد مخاطبة به فتأمل **قوله** واعلمنا بورد كلامه لما كان الانسان غير مكمل عاقل
 حال بحال في ترجي الفعل بفرم وعزم على الفعل في المستقبل ما ورد بصيغة التمجيد الدالة على ترجية من نفسه
 على سبيل التمجيد **قوله** فلا يكون التحصيل البتة ظاهرا عبارة بسبع بعدم احتمال المظهر التحصيل عنه قطعاً
 وقد اشار في شرحه للفتاح الى ان احتمال اياه عنده موجودا وان في عبارة الفتاح اشارة الى ذلك وقد اشارنا
 نحن فيما سبق الى ان اشارة افادة التحصيل التي ذكرنا جار في المظهر المقدم ايضا فذهب الشيخ الجرجاني الى كحقيق
 بالقبول **قوله** بين الصور الثلاث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافراق الحكم هو ان الاول
 يحمل الاعتبار على التحصيل والتقوي على السوء وهو الثاني يحمل على التقوي والواجب في الثالث
 الحكم على التحصيل ووجه الافراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدأ وغرضه اعتبار تقديم
 وناحية فلا يفيد الا التقوي وان يكون في الاصل موزعاً بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس بموقع
 جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل المستتر واذ لم يكن فاعلاً جاز تقديمه عنده وفيه التحصيل
 واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جداً
 في كلام العرب فتعني فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه ولا يقد التحصيل على التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الا
 لغوات شرط المبتدأ اعني التعريف لانه التحصيل فتعني الحكم على انه كان في الاصل موزعاً على بدل من الضمير المستتر
 في عرف ثم قدم فيفيد التحصيل البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون فاعلاً للاضمار والتفسير فلا ضرورة



في اركان ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يبق قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتداء لا في كل
 تقدير فمثل **قوله** واستثنى المنكر اي فعدم جواز تقدير كونه مؤخر كما في زيد قام وحاصل
 الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا
 في كلام العرب كما سبق فلا وجه لخلط كلام السالغ الكثر المنظار عليه فيما لا ضرورة فيه وهذا الحكم بعد
 الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز عند التقدير ويجعل عليه **قوله** اي على القول بالابدال وقيل الذي
 ظلو ابتداء قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف ال على كون الفاعل جمعا كما
 في اكلوا في البراغيث **قوله** على ان رجلا بدل من الضمير فان قيل القول بان رجلا في عرف رجل بدل من الضمير
 ما لم يقل به احد كيف وان لم يسلزم ان يقال عرفا رجلا وعرفوا رجالا ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا
 عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر يعرف رجل عيان
 يكون بدلا لاهي ان الرجلان عرفا يكون مقدر ابعرفا رجلا ان هو ايمان في التقدير دون التحقيق كذا في
 المفتاح وقد نهى عن ذلك في الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع و
 في التنزيل وان قل فلم لا يجوز اكله عليه **قوله** اذا سبب لم اي التخصيص سواء اعرض عليه بان صاحب
 المفتاح قابل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لارجال والجواب ان قوله
 بذلك مبني على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد
قوله لان المهر لا يكون الا شرا الخ ظاهر ان الامتناع مبني على ان الامر ان يخص في نفسه بشر لا يتجاوز
 الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لامع التقديم الدال على القصر
 مع كون الصنف في نفسها مما لا اختصاص في موضوع فيفهم منه ان مراده الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع
 ان المهر يراوان المهر شر لا خبر بنا وهل الاختصاص المذكور و قد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد
 في نفسه بل عيان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كادل عليه كلام الفاضل المحيى **قوله** واذا ذكره متعلق



بحذفه في يلزم طلب وجه له فالفا في فالوجه ترفع عليه وبما يجوز كون الفاجوابا لان تبيينها بان في الحركة
 والسكون وعدد الحروف في ما صرح به بعض النحاة **قوله** بل امتنع تقديم التابع اولى لان الامتناع بهما
 خروج واحد مما لزوم تقديم على ما يتبع تقديم مبتدوعه عليه وهو الفصل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو
 بوجه واحد **قوله** واثم مقام ضمير في المقارن لا اعتبار المسح فلا يلزم بقاء الفعل لفاعله ثم الفرق
 بين فتح التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج في الثاني لا يمان بان
 الذي هو لجنبني لا يجدي في المقام **قوله** بنيت هنا قبل المحاق بليدة قبل البيت للتعالي في قصيدة
 معجوزها معجوز تزوجها لما راها بخلوة ثم انكشف مؤنها بعد الزوج واول القصيدة معجوزة تمت
 ان تكون قية وقد بس لجنبان واحد وب الظر تزوج الى العطار يتبع شيابها وهل يصلح
 العطار ما افسد الدهر وما غرني الاضباب بكفها وكل يعينها والواها الصفر بنيت بها
 البيت المعجوز في المراء البكرة السن ولا يقال معجوز في العامة تقولها وجمعها معجوز والاحد يداب عوجاج
 الظهور الضمير بها راجع الى المعجوز وفي الصحاح بني فلان على امله بناء العامة تقربا منه وهو خطأ وكان
 الاصل فيه ان الداف بامله كان يضرب عليه قبضة ليله وحوله بها فيقول لكل داخل بامله بني هذا كلامه فظهر ان
 حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام فافترس الشعر وحق القمل ووجه الوجهة لنا عن النور
 من الشمس بنيت وقوعه في ظل الارض والشعر واحد المشهور وهو ما حوذة من الشهر يسمى لشرة امر
 لحاجات الناس اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وغير ما والمراد من قوله فكانا محاق اكله اطلام الشهر كله عليه
 كالنفقة **قوله** عليك ورحمة السلام اول الايات محلة من فاشعرق ذات عرق اسم موضع **قوله**
 على موضع وجه اشار الى وجه اخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على الضمير المستكن في عليك قبل وفيه بعد
 للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل عن تأكيد ولا فصل عن المعطوف وفي اخر الباب السادس من
 اللبيب ان عدم الفصل سهل في تقدم المعطوف على المعطوف عليه لعموم ووده في التكرار برجل سوء



والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الا انها في ان لا يتم عدم الفضل فان عليك فضل في
الحقيقة لان الضمير مقدم وتبين في الطرق فالطرف فضل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون
قوله على وجه الشارة الى كون ورحمة الله جملته معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه
الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرح الفتاوى **قوله** لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمنه الشان وضم الجمله
التي بعدها او الى متعلق يشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اسكوا بني وخرني الى الله وما في باقي مو
قائمة مقام فاعل يشكي وفسانله والكد الحزن المكثوم ثم استيكيت عطفت على كان ولا شكاني جواب لو والله
للسبيل اي ازال شكاي واسخار وهدا سمان لم يصنع واعلم ان كون قوله وساكنت عطفت على خبر مبنى على ما هو
الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال فاعل فعل محذوف وفيه عليه المذكور فهو من عطفت الجمله والتقدير واسكاني
ساكنة او يكون وساكنته بالجر على القسم والضمير للغير فافهم وكذا رجل جاني بدل اصطلاح في فاسكاني خالف
اجماع النحاه في تجويز تقديم التوابع في السبعة كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي ويرد على هذا القا
ان السكاني صرح بان اركاب الوجه البعيد في رجل جاني لفوات شرط الاستدراك كيف يقال انه بدل اصطلاح
عنده وكذا الكلام في غير حيث بني الكلام فيه على ان الاول مبتداء ومسند اليه على ان كلام السكاني في اويل
الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم النظر وان لا يسوغه الا بنية التقديم والتأخير
بدل على امتناع تقديم التوابع في السبعة وبدل كلامه ايضا في اويل الحالة يقتضيه لتقديم المسند على ان
لا يجوز تقديمه ولذا لكتبت الطرفين في مثل قولك في الدار رجل للجزيرة وتعين نصب راكبا في قولك جاني ز
رجل **قوله** ثم لا يتم انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا يتم جواز
تقديم الفاعل المعنوي ثم لا يتم انتفاء **قوله** لا يبق التذكير الخ جواب عن جواب منع المصنوع في قوله ثم لا يتم ولو
انه كلام على السند قلنا مسيرا والنع على منعه **قوله** لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني ان تقدير التأخير على الوجه
المستبعد في المظهر المعرف وكما فيها استفاد من الوصف كما سبق فالاعراض بانه يقتضي ان يمتنع تقد

قوله



التاخير في التأقوت ايضا لصحة وقوعه مبتداء كالعرف ومم محص **قوله** والا فلا توجيه لكلامه
 اي وان لم يجب ان يكون المحصر مستفادا من الوصف بل يكون مقتديا بالتاخير فلا توجيه لقول السكاكي
 اذ ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة في صورة المنكر لحصول صلاحية
 الابتداء بالتحصيل بالوصف **قوله** اذ لم يقصد به التحصيل النوعي قد تقدم سبق ان قصد ^{التحصيل}
 الفردي ايضا محتاجا الى اعتبار التاخير فلا تغفل **قوله** ثم لا تم امتناع ان يراد ان المرش لا خير قد
 الفاضل المحيى بقوله اذ اقبل لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره فريضة المحصرين على ما قرره
 انما هو اذا احرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التبريل لاعتبارات خطابيه فلا يخفى في المكان ^{اعتبار}
 المحصر حسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع مريرا الكلب يجرم عند سماعه بان سببه الشر فالغما يهينه اليه
 ينبغي ان يكون بطريق التبريل لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي **قوله** ثم قال
 ويقرب له وقد استرنا في اوائل الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الجملة في الترتيب في الاخبار وهو المراد بهما
 والوجه بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم بعد الاختصاص بشرط اخبرك عن قوله ويقرب من هو قائل
 له فلا يرد ان حديث القرب في كلامه الفتح مقدم على حديث فلا وجه لكلامه **قوله** عالم يتفاته في الخطا
 انه لعدم السري في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم
قوله ولا يخفى ما فيه من العسف وجه العسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه
 الجائز قضيات السبق في مضار العريجه خلافا للاختصاص ولي على والراجح فيما جاز في العطف والنصب ^{مع}
 العطف بالاتفاق حلا على الاصل ففي جعله مفعولا له صير الى مرجوع المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه
 ان المقام لا يساعد لان ائمة النحوص جوابا ان المفعول معه هو المقص بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح الباب
 واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على من يقتضي احد ما كذا وكذا والى ان المفعول معه في جملة مقصوبا
 ومفعول الاول الذي بصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معنا

ان زيدا في الجي اصل وانما تابع له فيه واذا اريد استوائهما في قلتنا او زيد بالرفع هذا كلامه اذا انقرر
 هذا فنقول الاصل في العلول فيما نحن فيه وهو القرب في التقوي بثبوت التقوي وعدم الحال تمله ^{لا} اصل
 في العلة وهو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تمله كما صرح بذلك الفاضل المحي في فاذا جعل وشبهه ^{مفعولا}
 معه استثناء منه ان الاصل في العلة هو الشبهه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف وان دفع توجيه ^{الفاصل}
 المحي **قوله** لكونه فيها فعلا وعدله الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل في صلة ولا اعراب للصلة
 بل طامع الموصول فاوجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب ^{اللام}
 في صورة الحرف اجرى للاعراب على اسم المركب **قوله** والاعومل معاملتها في البناء حيث اعراب في رجل
 قيام الخ او رد عليه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه حلة ولم يعامل معاملتها في البناء قيام مقام الضمير كما صرح
 به الصيرفي فالاعراب في مثل رجل قيام ورجلا قائما ورجل قيام لا يدل على اعراب بل الظاهر ان الاعراب انما هو
 القيام الذي هو اسم للمركب الذي هو مع الضمير وينفع ذلك غاية الوضوح في نحو مرت برجل قيام ابوه فان
 بالوصف قيام فقط وان اراد بمجرد قيام بدو في الضمير فهو بمنزلة بجزء الجملة لا بجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى
 لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب باننا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد هو قيام مع الضمير واما الـ ^آ
 الجاري على قيام مع هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجرى على ^{الاول}
 ولا شك ان ما اجرى عليه اعراب الذي استحقه مبنيا وليس لقيام وحده استحقاق الاعراب الذي اجرى عليه الخبر
 حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قيام ابوه هو المجموع المركب في ^{الفاصل}
 وقاعله الا انه اجرى الاعراب على الجزء الاول لما ذكره **قوله** واما الثانية فبان لم يجعل حلة رد عليه الشارح
 شرح المفتاح بان بناء عدم كونه حلة على مجرد شبهة بالخالي غير الضمير فبان ان يبين معنى فخره عن الكلام خا
 عن القانون والتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات وجملة ما اشتمل على
 نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس حلة الا اذا وقع صلة للام فانما هو مقدّر بالفعل فيكون



بسببه اصلية او وقع مبتدأ في مثل اقيام الزيد ان فانزع كونه جملة كلام واماماً عادياً فليست نسبة
بل على سبيل النسبة بالفعل فيكون اصلية لا شأناً على معناه وقد يجاب عن المراد بأنه لا يجوز في التصرفات
فان يجوز تعليل حكم واحد بعلة مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه **قوله** وابتعد في حكم الافراد نحو
زيد عارف ابوه مفعول ابتعد عن الضمير البارز راجع الى عارف السند الى الضمير وفاعله نحو عارف
الا انه شاع فيقال نحو زيد عارف ابوه بمراد المبتدأ ثم ان القطع بكون المفعول الاول لا يتبع لامعنا
غرضه صيغة المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى وابتعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة
وبالمفعول الثاني مذكور في قوله اي جعل تابعاً لعارف السند الى الضمير العارف السند الى الضمير العارف
الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى **قوله** ولعله هو اذا الكلام في ان عارف السند الى الضمير ليس بحل محل هو
مع ضمير مفعول ابتعد بالحق تعالى عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثبت ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند
على الظاهر فلا متناع تبيينه وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبع **قوله** لفظ مثل وغيره
لفظ نظير وشبه ونظائر كما فاعل الاستعمال في المعنا المذكور ولذا لم يذكر كما في المجوز لو وقع مثل وعين
مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتصرفا بهما لتوعلما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم
الفاضل المحيى فصل استعمالات مثل وغيره لا يزيد عليه الا ان قوله في اخر البحث وايضاً لا معنى
بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون التعريف بهما معني مقبول اذا اضيف غير الى ما
يحتمل التقدير مثلاً اذا ادعى معترفي معين انه غير قدري برأيه لا بد من بحث قوله عليه السلام القد
بحسب هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق يريد بالغير مطلقاً حصل التعريف
لذلك المدعى بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا
واذا ادعى انه ليس غير محتمل مع بغضه باكر الصديق فقلت له ان غير السنن يفيض باكر حصل التعريف
بابثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البعض من اضيف اليه غير هذا يكفي لتصحیح اصل كلام الزاعم
القدري

فقلت



تدبر **قوله** لزوم الثبوت لذاته او النفي عنه **بالطريق الاولى** فان قلت اذا كان المراد ^{الصفة} ^{المراد} كان على
التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته اذا انتفاء عنه **بالطريق الاولى** غاية التساوي قلت
بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل القوي
في معنى الاول ويراها لانه لما ثبت الفعل مثلاً ان يشارك في اصل الصفة فثبت له مع كون تلك ^{الصفة}
في القوي **بالطريق الاولى** ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل حيث كان المتبادر
وجه التشبه في التشبه بالقوي ولذلك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق
البرهان كما هو الكتابات **قوله** فغير قصد الى ان انساناً هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير
فانك اذا قصدت بقولك غير ذلك لا يجوز سلب الانصاف بالوجود عن غير معين لا يلزم الانصاف ^{طب} ^{المراد}
بالجواز ان يكون النصف به اعتباراً آخر **قوله** بان يراد بذلك وغيره انساناً غير المخاطب مماثل له او
مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء لما اذا اراد
انساناً معيناً فظاهر لان ذلك المعنى يحتمل ان يكون زيدا او عمداً او اما اذا اراد المطلق فيوجد التعريض في
ملاك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل خفاء واما في الغير فغير ظاهر
قوله اي لم ينشاء من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغيره من انما امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اراد معنى
لا ولم يرد بكون ذلك القول انشاء من ارادة التعريض لا انه ليس ناشئاً من التعريض بل سبيل الكناية كما
ضربني ضرب فيجب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشاء من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء
مما ليس بمخلول فلما جعل ارادة التعريض منشاء لم يعين ان ارادة ليس منشاء له وعلى هذا القياس توجيه
الكناية في قولك ضربني ضرب في **قوله** لانها من الكناية المظهر بها نفس الحكم يسمي ان الكناية على ثلاثة اقسام ما
يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل الجواد فانها المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي
امر لا امر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير مثل في غيرك لا يجوز ومثلك لا يخل وما
يطلب



بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك مستوي القامة عريض الاطفا في الكناية عن الانسان **قوله**
 وقيل وقد تقدم المسند اليه المسور بكل له قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالجسم الفعلي ومانع سطها من
 الايجاب فهو ختم المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه مقول فعول عبد القادر والمعطوف مقول قول
 ابن مالك ومنه فكيف يعطف احد ما على الآخر قلت هو من قبيل مطف السلفين كما يقر ذلك ساكر ملك
 فيقول وزيدا اقل وزيدا اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى اني جاءك للناس اقل وفردني
 ثم ان الضمير في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو ^{المشاهد}
 في كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى السند اليه مطلقا الا ان لفظ قد لما افادت جريئة الحكم وكان
 ما يكون تقديمه لا فائدة العموم هو المسور لكل صرح به الشارح ببيان ما في الواقع والتقديم يفيد عموم ^{سلب}
 لم يذكر هنا فائدة الحصر كما ذكر في مفاد التأخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس يكون
 معناه نفى القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان نقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه مراعى كلام ^{المص}
 حيث قال المستلزم من نفى الحكم غير المحل فاعبر **قوله** قد حكم بنفي القيام اي بانتفاءه على ان يكون ^{مصدرا}
 من المبنى للمفعول ونقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم في حيث هو عام للنفي والاثبات وليس
 بدخول الباطل كقوله **قوله** المستلزم من نفى حكم غير المحل بمعنى رفع الايجاب الى كالا يشير اليه تفرع الشارح
 لا يعمى نفى الحكم غير المحل فلا يستقضى عدم صدق مثل لا يحل هذا الخشب الكل مع صدق ليس بجمل البعض **قوله**
 فالماصل ان التقديم قبل الكلمة فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يتم نفى لعدم الكلام بقيام بطريق الاحتمال
 فلو علم ان نفى العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم بوجه التاكيد على التأسيس على ما ذكر ^{الشارح}
 فالدليل السابق لا يجبر المحل على عموم النفي ولا عدم الحكم على نفى العموم وان قولك لم يتم انسان نفى عام فلو
 على نفى العموم بذلك الطريق لم يلزم بوجه التاكيد على التأسيس فثبت ^{قديم} الخ على عموم نفى العموم النفي ولا يجبر المحل على
 نفى العموم بطريق الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحل بحسب اللغة اعتبارا ان احد ما جعل كل اخلا على القضية

المنفي الثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الأول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق ^{خيال}
 اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى عما تعلق الاخر فليست **قوله** ^{انما}
 يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما صرح به بناء على الاعم الاغلب لا فقد توجه القيد في مثل ^{فيغيد}
 عموم النفي وان ثبت فاعبر واسد لا يحل كل محتمل محذور ونظائر **قوله** وقد اهل فيها بيان كمية افراد ^{الموضو}
 قد لما قبله واسارة الى ان الحكم في المملة على الافراد المتبادر منه ان يكون افراد لم يبين كيتها يخرج القضية
 الطبيعية ^{لها} في الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع **قوله** ومهما يجوز ان يكون هيئة القضية ^{لها}
 قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصح للجنس وهو ممنوع لما مر من الفرق بين
 لارجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في
 سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعي ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت ^{تلك}
 الافادة في جميع الصور وبعضها بحسب المقام وهما لما عرفت القابل المذكور يكون النكر في سياق ^{النفي}
 مقيدة للعموم بتثنية الكلية القضية ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى **قوله** كما انه في ^{الوجه}
 سور الجنس هذا لما نظر الى الاغلب لا فقد سبق ان النكرة النفية قد يتم في الاثبات كقولهم ثم خص
 جراده وقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت **قوله** على ما قال في الاشارات ان عدم ^{الخصا}
 السور فيما ذكره القوم وكون السنون سور الجنس في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ لم يحرم
 بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب وقد يدل ^{لف}
 واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة ايضا فهنا لا يكون موقع الالف في اللام موقع كل لفظ ^{مقصود}
 المشار حيث فهم من ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها للعموم والسنون سور الجنس
 على تقدير افادتها لخصوصا لا يدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السور بل في نفس
 الالام مطلقا كما لا يخفى **قوله** وان كانت كلمة كل اشار باحتمال لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كان ^{ثبت}



كل داغلة باعتبار تاويل كل بالحكمة والافقد تقرر في كتب النحوان الاصل في كل افراد الهمم لضمير الـ ^{جمع}
اليه وتذكير وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذايقة الموت ^{واضافا}
قوله وقدم التاكيد لان كل اصل فيه الظاهر ان الاصل في التاكيد به يستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد
منعه في اوائل البحث حيث قال انه عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو لم
الح **قوله** كما اذا قدمته على الفعل المنفي ^{مما ينبغي على ما وقع عليه الاصطلاح} فتسميته مثل لم يضرب ولا
يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظر الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني
فقط **قوله** فالاقرب ان يجعل في فيه نظرا لانه يتقضى بمثل ما اذا اخذ كل الدراهم لانه معول ^{الفعل} للفعل
مع انه داخل في السق الاول ويمكن ان يرفع بان الفعل هو الذي يدخل حرف النفي بصرحه ومنه ليس كذلك
قوله ما كل ما يمتني المرء يدركه صد بيت بحجره بحري الرياح بما لا تشتهي السفن ^{والمروي رفع كل}
وجوزا به في نفيها باضداد فعل بغير ما بعده والسفن بصيغ جمع سفينة قال في الصحاح السفينة
معروفة والسفان صاحبها وفي القاموس سفينة سفينة اي قسرة ومنه السفينة لغيرها وجه الماء والجمع
سفان وسفن وسفين وصاحبها سفان وعرفته السفانة وبهذا يظهر اما توجه بعض الطلبة من ان العبارة
في البيت السفن نفع السنين وكسر التاء وهي صاحب السفينة ليكون اسناد الاستدلال اليه حقيقة ليس بشيء ^{اي}
صاحبها السفان كما عرفت على انه مخالف للرواية ثم ان المجاز يبلغ من الحقيقة **قوله** وجعل الفعل منفيا لم
لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني في تقدم المعول على مجموع حرف النفي والفعل الداخلي عليه كما
يدل عليه قوله لان النفي بما لا يتقدم معوله عليه ثم الوجه في عدم جواز تقدم المذكور اقتضا وماذا النافية صدد
الكلام لسبب مشابهتها حرف الاستفهام فحيث دخلها على الاسم والفعل كفي بعضهما بخلاف لم ولن فانهما
لاختصاصهما بالفعل صار كما يجوز عندهم في خبرهما على الجواز تقدم معول الفعل المثبت ^{عليه}
واما افادتهما وان كانت كما في الدخول على القبيلتين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها كما يعمل ^{قبلها}



والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجازا في قول
لم اشعر بشيء منها لان عدم كون الشيء مسلما عدم الشعور به فيكون في قول ذكر الزوم واردة ^{لقول} اللازم او
المراد كل ذلك لم يكن ذلك في ظني ولا كذب في هذا وغير الثاني انه كان في نسخ الكلام في الصلوة متوقفا بقوله ^{لايل}
نعم احيى بالحديث مالك والحمد لله في واحد على ان الكلام المحدث في الصلوة كان ممن يظن انه ليس فيها ^{بطلان}
لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بطلان ^{بطلان}
هذا الامر انما كان بالمدينة لان رواية ابو هريرة وهو مشاغل اسلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق آخر ومجته
مشاغل بل ذكر النووي في التمهيد انما سلم في عالم سلم ابو هريرة **قوله** على الذنوب شارة الى ان المراد من ^{الذنب}
في قوله يدعي على ذنبا من الذنوب بقية المقام بعد ثبوت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكر ^{في}
السير في **قوله** قال المصنف في اثبات الطلب وسعوا في النجم فيه نظرا لان الظاهر القاعدة الكلية كالا يخفى
بالمثال الخري لا ثبت **قوله** والتابع فيما اذا لم يكن الفعل في لفظ الشارع يدل على جواز الرفع في مثله ^{المذكور}
في معنى اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من رتبة العامل للعمل وقطعنه وذلك غير جائز عندهم لان
الشارح على عن سيبويه في قوله ثلث كلتي نقلت عما يدل على جواز التركيب المذكور **قوله** فلو كان النصب ^{مقيدا}
لذلك العموم الرفع غير مقيدا شارحا ان الاحتجاج بشعراي النجم على كلا جزئي المدعي اعني قاعدة كل بقى الشمول ^{اذا}
دخلت في خبر النفي وتناول النفي ان لم يكن داخل فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث ^{اذا}
لقائل ان يقول يجوز ان يقيد النصب لذلك العموم على سبيل القطع فعدو الشارح لا فائدة القطع بالعقود ^{اذا}
لا يقيد النصب ويقيد الرفع على الاحتمال فلا يثبت على من يمدعي لان المعبر فيها الكلية والقطع كالا يخفى ^{يخفى}
قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكره محمول على الاكثر الاغلب ليس على لا بدليل ^{امه}
المؤيد عليه لم فلا يتبين المدي كان كلنا على طاعة الرحمن بالبر والتقوى لاحتمال ان يكون كان شائبة
والجمله هي الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلها وهو باطل كاصح برني معنى اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كلياً بل جازئ



كونه معمولاً لعامل لفظي أيضاً فلم يكن اللفظ لرفع مفيداً لما قصد به الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق
 كلامه لما اختار وانت خبير بأنه لو لم لدل على الجزء الثاني من المدعي على الأول لجواز أن يكون النصب أيضاً مفيداً
 لشمول النفي والعدول إلى الرفع لغاية ندره وقوة معمولاً لعامل لفظي **قوله** واعتزض عليه ابن الحجاج ^{جيب}
 عنه بأن سبويه إنما منع الضرورة الشعرية لا مطلقاً فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة في جواز آخر وليس شيء ^{لا}
 قوله وحذف الضمير من الجزأين على السبعة يدل على نفي الضرورة المطلقة **قوله** لا تأكيداً أي لمعرفة ^{عند}
 البصريين ولهذا جعل سبويه مكان في البيت المذكور مبتداءً لا تأكيداً وجوز الأختصاص والكوفيين كونها تأكيداً
 لنكرة محدودة **قوله** في آخر ما أضيف إليه عدم إبراز الضمير حيث لم يقل ضيفت في إليه مع أن الفعل جاء
 على غير من موله لما تقرر في المحذور عدم لزوم الإبراز عند الأخص في التبيين في الأفعال وإن لزم في الصفات ^{مطلقاً}
قوله كان إجماله أراد بإجماله ما اشتملت على الأجزاء لا يؤكد بكل الأما اشتملت على أجزاء يصح افتراقها حقيقة
 أو حكماً كما صرح به في كتب النحو **قوله** أو في حكم التقديم كما إذا حذف المؤكد في التأكيد على ما جوزه سبويه والخليل
 أو قدم التأكيد على المؤكد أن جوزه في الشعر كما سبق فإن في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرهما أما لا نهما لم يذكر
 ذكرت متأخرة لكن في حكم التقديم **قوله** عما يبي عليه هو كونها غير معمولاً لعامل لفظي ظاهر **قوله** هذا الذي ^{ذكره}
 بييت على أن لفظة هذا إشارة إلى الحالات القضيية على ما قبل ما ذكر **قوله** كذا مقتضى الظاهر مبني على التغليب ^{والا}
 نفي اللفظ مع معني إلى غير الذي ذكر في مباحث الأضمار فظلال مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم أي قول
 العرب ابتداء من غير جر كذا فظا أو تقدير أضيفه أيضاً وضع المضمير موضع المظهر بناءً على وضوح الأمر والكا
 واسم تمثيل في موضع المصدر أي وضعاً مثل الوضع في قولهم وتقر عندكم أن الممثل لا يلزم أن يكون بدخول ^{الحاق}
 يكفي أن يستفاد ما في خبر **قوله** ليحصل به الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب في جواز تعدد الأجزاء
 التفسير يتبعه في الترتيب عن الإبهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العاميلين في هذا
 الباب هو المبالغة فلما أراد أن يكثر المبالغة والتعميم بهما الفاعل أو لا التسوق النفس إليه وترغب في طلبه

ضرورة



قوله والزم تفسير بنكره في فانه قلت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله ان ابليس وضع عرشه على الماء
ثم سبغت سراكه وساق الحديث الى ان قال ثم يحيى ادم فيقول ما يركب حتى فرقت بينه وبين امراته قال
المذموم واي فيدنيه منه ويقول نعم انت فاني ذلك التميز المخصوص قلت صح الحديث على ان يكون فاعل نعم ضمير مستتر
فيها ضمير انكره محذوف فيديل عليها السياق اي نعم فاشاؤنا وبعثنا وبعثنا وبعثنا وبعثنا وبعثنا وبعثنا وبعثنا وبعثنا
التميز قوله في قوله يوم الجمعة فيها ونعت اي فبالرخصة اخذ ونعت ارضعت لكن ذكر في معنى اللبيب
ان حذف التميز شاذ في باب نعم **قوله** نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة
لا للسسل السلطان بالفاعل لتحقيق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم
العامين مع مصوغا في الظاهر على وجه لا ينكر فراق الامر لان مدح شخص غير منكر في الاشخاص او ذم
فيه فائدة فان قلت هذا التباس في قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او بما مخصوص بالمدح قلت
له الآن لا يرتد على ان المخصوص محذوف وهو التوبع وفي مقوله كاصح جوابه **قوله** خبر مبتدأ محذوف
لانه لا تقدم ذكر الفاعل منهما قد رسوا عند بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه آخر ذكر ابن
وهو ان يكون مبتدأ خبر محذوف اي زيد ممدوح ولعل وجه ان الحذف باخر الجملة انفس المناسبات
للتفسير الاول هذا والغرض تخصيص المدح وباسم في جواب السؤال عن منع انه معارض بان الجزم محط
الغاية فلا يناسب الحذف وايضا الجزم لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده صريح جبر ان مقام في الباب
الخامس في معنى البليغ مما ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وانما ذكر الاحتمال لان الضمير عايد الى
اي متعلق معهود عند ذكر النجاه كاصح به في شرحه للفتاح فيكون مما نحن فيه **قوله** وما ذكره الاستاذ
ان ذكر الاحتمال بناء على ان الجزم في حال غرض الضمير عند بعض النجاه يا باه سوق الكلام لان الشاذ في قوله
لا محتمل في رجوع الاثبات وهو الاحتمال في الفيد اعني العوض الى المخصوص بثبوت الاصل وهو وجود الضمير
على ما يشهد به على ان فيما ذكرنا اشارة الى جزئي المعطوف وهو قوله فليس من الباب على القطعي فان النفي



راجع إلى القيد والمعنى لا يكون من هذا الجمل على سبيل القطع بل على سبيل الاحتمال ^{عليه}
 ما ذكره القائل في الإشارة إلى العدم الضمير على مذهبه البعض لا يكون أيضا فوضع المظهر موضع
 المظهر فليس في الكلام إشارة إلى كون الكلام مما نحن فيه على تقدير مع أن مع المعلق إشارة إليه ^{فما}
قوله ذرعا سبعون ذراعا إذا المصدر لا يجزئ عند بانه ملحق بسبعون ذراعا ومنع سبوت
 التمييز للتأكيد بناء على أن وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بأذرعا مصدر بمعنى المفعول إلى مذكروها يعني
 طولها سبعون ذراعا وقولهم هو اومي زيد عالم فان قلت يصح زيد عالم مثلا مع أنه لا عايد في الجملة الواقعة
 خبرا قلت لأن من جملة في حكم الفرد أي الشان هذا الحكم ولأن فائدة العايد أن يرتبط الخبر بالمبتداء لا
 بالجملة فرحيت هي جملة مستقلة بالعايد فيما لم يوجد فيها رابط لم يرتبط بالمبتداء وصحة الشان
 المبتدأ غير مضمون الجملة فلا يحتاج إلى الرابط وكذا لا يحتاج إلى الضمير في كل جملة تكون عبارة
 عن المبتدأ نحو قولي زيد منطلق وقولي عليه لم افضل ما قلت أنا والنبوتون فليس لا اله الا الله
قوله مكان الشان أو القصه يشير إلى أن التذكير باعتبار الشان والثاني باعتبار ^{القصه}
قوله ويختار ثاني من الضمير في قول صاحب الكشاف أن الضمير المهدر في قوله تعالى ان تكلم الجنة
 صير الشان والتقدير ان تكلم الجنة ليس كما ينبغي **قوله** ولم يسمع في زيد عالم تعريض للمص
 حيث قال اومي زيد عالم وقد يجاب عن ما بان التذكير والثاني امر قياسي سواء استثنى في
 السماء وقوله ليس حجة على رفعه تأمل **قوله** وقصين سبع سموات خلقهن خلقا ابداءا وخلق
 امرئ وحصن والضمير في فقصين بهم يفهم سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره
 على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماع سماه والوجه الأول هو العربي الفصح **قوله** يتمكن ما
 يعقبه في ذم السامع ان قلت هذا يحصل الممكن الحاصل من ضمير الشان في قولك انسان زيد عالم
 من غير التزام خلاف فقلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفعول المطلق بخلاف المظهر الغائب فإنه لا يفهم



الا ان له مرجعا في ذل من المسكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا
 الضمير بحسب الوضع فيكونا نعم تنا ولا من الشأن وابهم منه واذا كان ايه منه يحصل فيه
 فصل تمكن لا يحصل من الشأن **قوله** اي موسى فذلك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح
 على ما زعمه قولك فذلك بدل منه والغازية في الجزع على ما جوزه الاحقش مطلقا وحكي
 اخوانا فوجد ما جواز زيادته في البدل فلم اظهر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف
 على منطوقه تعالى نعم العبد اي نعم جدا هذا هو وهذا ولي السوء بخلاف تقديم المخصوص مع الرد
 موضع **الفا** **قوله** انما يصح في ضمير الشأن قبل لا يصح ايضا في ضمير الشأن سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع
 اذا سمع ضمير الشأن يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا وتقديرا ولا ينتظر ما تعقب الضمير واعلم ان قوله ولا
 انما يريد اذا جعل التعليل اعني للممكن تعليل الوضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان حرف
 التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا اكلف وجعل تعليل القول وقولاه هو ومي زيد عالم فلا ورود له
 وهذا ظاهر **قوله** اذا السامع ما لم يسمع المفسر قبل لا يتم ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان
 ضميرا ولم يعلم انه لا يثني لاشتهار وصنوع امر حقيقة او ادعاء **قوله** في المطلع زارت صدر بيت عجم
 ومن النجوم قللا يد ونطاق **قوله** بعده والطوف فليس احكام عهدته **قوله** وطبا وجرع ما لها اطواق **قوله** من
 العجايب **قوله** من العجايب ان حليك مثل **قوله** عليك ففسق الحمر لفاق **قوله** ولقد اشار بقوله في المطلع الى
 تحقيق كونه من قبيل وضع الضمير موضع الظاهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتداء عليها
 جزم كقولك في الدار رجل ولعله حال ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقللا يد جمع قللاب **قوله**
 معروفة والنطاق شقة ليس لها حجرة ولا نفاق ولا ساقان تنا زار المراد بها فتش وسطها وترسل اعلا
 على سفها الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التي تستد على الخاصرة وهي انب
 بالترصيع لكن الشفة البقية بالمراد تسجعه ما في قلاده تدا ونطاقها من اللالي بالنجوم والمغنى زارت الجينية
 ومحت

ماسع الغر



ربحت بوصالها والحال ان عليها رواقها كايضا من الظلام اي كانت مسرة بالظلام خالها بالام وقلاد
 ونطاق من النجوم والسرقة شقة من الحرير واللفاق ثوب تلفق خروبي **قوله** كم عاقل كم الجنيه
 المضاف الي ميزها المقر في موقع الرفع على الاستدعاء والجملة اعني اعيب جزم **قوله** زنديقا قيل
 الزنديق الزنديق والزيدي اسم للكتاب فذكر الذي ظهر في زمن قياد واباح الفروج وقيل
 انو سرواه كما فرانا في المصانع او قابلا بالهين خالق الشر وخالق الخير فنسب مثل هذه الامور الي
 خالق الشر ولقد ورد ابن الراوندي في قال خير المقال بكذا **قوله** لا ريب وطيب عيش الجاهل قد
 ارشدك الي حكم كامل **قوله** ولا ينبغي ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء هو المغايرة بين
 الشئين على ان نفس البديع بما ذكره لا يخفى من البعد ايضا لان البديع هو المخرج لا على مثال قال الجوهري
 ابدعت الشيء اخرعته لا على مثال واحد بديع السموات والارض اي فخرعها كذلك كون العاقل هو وما وجاهل
 مرزوقا كثيرة الخبيثات والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سوا كان ضد ما ينبغي او لا
قوله عطف على كال العناية بيمينهم اما لانه اختصاص كان الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاصه ويكون كل
 من التكم والاختصاص سببا لكال العناية كما صرح في المفتاح حيث قال ذلك اذا حكمت العناية بيمينهم
 لانه اختصاص يحكم بديع عجيب الشأن واما لانه قصد التكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التكم بالسامع
 لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم الاشياء سوا كان قصد كمال العناية بالتمييز ام جعل عطف
 كمال العناية هي لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الي الجواب بان اسم الاشياء يفيد كمال التمييز ولا خلاف ان التكم ترمي بزيادة
 واورد اسم الاشياء **قوله** تعاليت كما ينبغي وما قبل هذا البيت **قوله** قفي قبل وشك البين يا - ابنه مالك **قوله** الجمل التميز
 ولا تحميني نظرة فجال لك **قوله** وما بعده فان جاني ذكر اكل في عبادة **قوله** فقد سرتني اني خطرت بياك
قوله في امر الخاطبة في الوقف ووشك البين قرب البعد والواو في وما بك على حاله وترديد
 في موقع الحال والاستئناف او البديل وقد ظفرت استئنافا وجوابا بل ظفرت بهذا المراد **قوله**

قوله

خير من قال

فاذ قصد التكم
 اغنى بالتميز
 الجمل التميز



قل موارد الصمد لم يورد العطف بين الجملتين كمال لازدواج بينهما فان الثانية كالسمة
 للاولى وتعرف الصمد تنكر احد اعلم بصمدية بخلاف حديثه **قوله** اي ما انزلنا القرآن الابدية ^{الحكيمة}
 المقضية لانزاله وما نزل الاباحكم فيد اشار الى ان تقديم الجود في الموضع اعني بالحق يفيد الحصر
 ثم كون المثال في موضع الظاهر موضع الظاهر اذا افسر الحق الثاني بما فسر به الحق الاول كما يد على قاعدة
 اعادة المعرف معرفا واما اذا افسر بالاولى والنوامي على ما قيل لا يكون مما يحزن فيه لان كل من الحقيقتين ^{معني}
 على جهة كذا في شرحه للفتاح **قوله** قيل الحق ان لا احتياج الى هذا الاستطراد لان اذا اختلف معناها كان ^{القياس}
 الايمان بالضمير ايضا ليكون مراد الاستخدام وانت جدير بان مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا
 يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه **قوله** قوله فمن رحم فهو بالحرم مع فراستهما فيه اجراء
 الوصل مجازي الوقف كذا في شرحه للفتاح **قوله** انا العاصي ايبتك او رد عليه ان هو العباد ان نقول
 انا لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير اجيب بان المقصود ^{الاجابة}
 غرضه لما كان العاصي عبارة المسكلم نفسه او رد ضمير المسكلم مثلا الى العاصي **قوله** على انه يكون العاصي بدلا
 من اذمه بالخفش والجمهور بان هو نون ابدال الظاهر من ضمير المسكلم والمخاطب مستدل ببلوغ المقضية
 البديل من المبدل منه كاحقق الفاضل المحيى لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز المبدل المعروف
 باللام من ضمير الغائب وكون المعروف باللام انقصر من الضمير مطلقا **قوله** وقت ايضا يمكن فروضه
 قد تنافس في هذا بان المقصود في مقام الوصف المعنوي لا النعت الخوي في قولك انا العاصي ايضا يمكن من
 الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه يمكن فروضه ايضا **قوله** كائنا من كانا انا وغيره كائنا حال ^{سؤل}
 وفروضه في محل النعت خبرا كائنا والعائد محذوف فانه كانه واعترض بامتناع حذف خبره كان نص عليه
 انما هو وصاحب الباب وغيره ما واجيب بانهم سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامه وفان ^{علم}
 راجع الى ما ذكره وانا خبر مبتدأ محذوف فانه ما انا او غيرهما او بدل محذوف على ان يكون ^{استغناء}

الضمير المرفوع المنصوب كما استعمل في ما ان كانت والمتصفا سم من الاضاف **قوله**
 هذا يعني نقل الكلام الى هذا التفسير مخرج به في كلام السكاكي ولولا ذلك لا يمكن جعل المشار اليه
 مطلق النقل دفعا للتسليم **قوله** في العبارة اذ في سماع لان معناه الطاء النقل عن الحكاية
 الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده بين **قوله** زعمه الى انما
 وقيل مأخوذة من التفات الانسان بمنته وفساده وهو الانسب والفرق ظاهر **قوله** وهذا يشعر
 الايضاح اي بالشرط المذكور وجه الاستعداد انه قال في جواب سوال اوردته لا تمنع انحصار ^{لنفات} الكلام
 عند شعور بالانحصار عند الجمهور كما يصرح به فيما بعد **قوله** نظرية انشيط النظرية بالمرّة ^{راد} الا
 والاحداث فطر عليه اذا اورد وبالباء التجدد فطرت التوب اذا علمت به ما يجعله طريا كانه جديد
 والنشاط بالفتح حركة السرور **قوله** منها اننا زيد ولدت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى
 فيه وهو شرط في التغيير لانه اجزاء يشي عن شي لا يعتبر عن ظاهر معني واحد للفظين مختلفين فقامل **قوله**
 نحن الذين صبحوا الصباها اخره يوم التحيل فان ملحاها البيت للعقبا قال ابن مالك في شرح التسهيل
 الذين في لغة طي مشهور يقولون بغير اللزوم امنوا على الذين كفروا وادى لغة مزيل ايضا فان قلت ما السر
 اللزوم على هذا اللغة كتبت بالامين بخلاف لغة الرمة في جميع الاحالات قلت ليس السرفية هو انه حاله بيا
 سببته بحر وفي اللام التعريف على القول ومثابته لما على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاما
 عدم ظهور ما خطا في حاله البنا لا يري في التعريف وشبهها فيما هو شبهه بالحروف واطروا في حاله
 الاعراب لان شبه الحرف في ثم الظاهر ان الصباها يصح ^{عمر} معنى صبحوا تاكيدا في صبحه اذا انما
 صباها ويجوز ان يراد الاثبات المطلق بقرينة الصباها فنصير في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون
 مفعولا مطلقا لصحة اقبل بنت بناتا وتبتل تبتلا ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم والغا
 نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن الذين اغاروا صباها في ذلك

في خلاف معصى الظاهر فالثيق
 بقوله عنده



اليوم على العدي والمطام صفة للمبالغة من الالحاح كالمكثال حال على الزاد في والداخل **قوله**

بعد التبعية عنه بطريق آخر في النسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق **قوله** وما سبق الى بعض

الاولام لم قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا يعبر في التبعية حتى يتحقق الالتفات في الايد ولعل

المتوهم بني كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء الخطاب قائل **قوله** انا الذي سميتني امي حيدر

البيت لعلاء ولحيدر الاسد وكانت فاطمة بنت اسد ولدت ابو طالب غائب عنده اسدا باسم اميها

فلما قدم ابو طالب كرم هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا الصراع اكيكم بالسيف كحل السند ^{السند}

الصراع الكبير **قوله** وهو مع ذلك قبح عند المخوين حتى قال المازني في فربه بحث لان الالتفات

اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتبقيح لانه الالتفات من الغيبة الى السك وفيه تغليب جانب المعنى على

جانب اللفظ كما ينبغي في قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصنف ^{كالصلة}

في هو جوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كان موصولة او موصوفة صريح به في شرح الفتا

فلو كان في امثال ما ذكر متاجه لما وقع في كلامه مواعلي طبقات البلاغة **قوله** تطاول الملك الابيات

لامراء القيس في مرتبة ابيه والحق في الخالي خراهم والحزن والوقا والتوهم وله حال في ليلة اذ لا ^{معنى}

لتعلقه بتبانيث والبناء الذي جاءه من قبيل ابيه وابوالاسور كينته كذا في شرح الشرف ^{الفتا}

وقيل سمع ذلك الحزن منه وقرئ قوله ليلاك فجرده فلا يكون التفاتا واجيب بان الاضاطة ^{الفتا}

بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان معنى التحريد على مغايرة المبتدع منه للمبتدع لترتيب عليه

ما قصد به من المبالغة في الوصف وبدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اراد به من ارادة المعنى

فهو في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهر ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل المني من ابا علي وابن جني

والله بن الاثر حكوا بان لتلك تحريد وليس بالتفات فالصواب ان لتلك ان حمل على الالتفات لم يكن تحريدا

وان عد تحريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحي في حاشي الكشاف وفي التاييد المذكور يجب ان يكون ^{مفعول}



منهم الانتفات لا شرطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذموم في جميع ظهور هذا الاحتمال تحقيق
 التأييد ثم كما لا يخفى على النصف **قوله** او يكون الثاني في ذلك اي في ذلك لفظ ذلك ويرد على الو
 ان البناء في كلام الكشاف توزيع الانتفات على الابيات **قوله** بل هو خطأ لمن يتبع الكلام في فاف
 قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكم الذي لم يمتني اذ يقول فذلك الذي قلت ما ذكر في الجوا
 على سبيل الاحتمال الذي يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكر **قوله** حيث لم يقل في ذلك لم لا يخفى ان في موقع الا
 على كون الخطاب في ذلك بمن يتلقى الكلام لا الخطاب الاول والاقبال فيكم وفيه بحث اذ يلزم منه خطاب
 في كلام واحد من غير تنبيه او جمع او عطف وسيصرح في بحث المتعجب بطلانه الا انه تناقض ظاهر اما
 ذكر في التلويح فان افراد الكاف في اولئك هم الفاسقون لا ينفع عطفها على جملة فاجله وان كان
 الاربعة لان افراد الخطاب باسم الاشارة جاز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفون عنكم فبعد ذلك ثم كلامه
قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اجد الآية معنوية الظاهر بل المراد وما لم لا تعبدون لكن ايراد
 في معرض المناجاة لنفسه وهو يريد منا صحتها على سبيل التعريض لتبليطهم ويدرهم والفايدة المحضو
 بموقع هذا الانتفات بالتعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام مخاطبون **قوله** وهذا الخطاب مثل
 في قوله بنسب جاني يعني ان كلامها معتبر موافق لاصل المقصود فان فرغوا من الخبر المذكور هو الكلام **قوله**
 جاني وافقه الذي قصد بيان رجوعه الى اسر تعاليم المخاطبون عندهم على عبادة خالقهم وقوله اليه
 يرجعون توافق هذا المقصود لكن مباحث كون كل منها بغير الاسلوب الذي قبله يكون على مقتضى
 الظاهر في التحقيق **قوله** وقد قطع المصباح وارد الصبر راجع الى قوله فربنا **قوله**
 فصل لربك مكان لنا فائدة للانعاب في الآية ان في لفظ الرب حشا على فعل المأمور به من ترك
 يستحق العباد وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكون ليس صريحا في افاده الاعطاء
 من اسبغ وايضا كلمة ما يحتمل الجمع كما يحتمل الجمع الواحد العظم فلما التفت فصل لربك طحل زال هذا
 بقوله

المخاطبون لا يخفى ان المسألة بهذا الكلام
 اعني وما لي لا اجد الآية معنوية الظاهر
 انما هو كان في اولها واسم تعاليم الخطاب
 بقوله وما لي لا اجد م



الاحتمال **قوله** ولم يحج ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم قبل اي في الضمير والافايح
 من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى ونادى الملايكه مع ان المنادي
 كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحل باللام ينسج عند في مثل هذا الوضع معني للجمع فيكون
 مفردا في المعنى والكلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء والبلغاء البدويين لا القرآن
 بدليل ما بعده **قوله** وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث
 قال عز وجل يا ايها النبي اذ اطلقتم النساء فكيف يستقيم هذا العصر وحمله على الاضافه لا يدفع لزوم
 كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يستلزمه خبر ادي في مرده قلت
 هو باب تغليب المخاطب على الغائب اي طلقت انت وامتك وانما خص المداوعم الخطاب بالحكم
 لانه امام امته فذاته كذايم اولان الكلام معه والحكم بهم بقي بهما بحث وموان صاحب الكتاب
 والقاضي جونا في قوله تعالى فان لم يستجبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الزمخشرى بقول الشاعر وان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى والقلم وما
 ينسطرون ان ضمير سيطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم اي ان يريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا
 الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره
 العلامة وقع موقع الاستشهاد فكل كلام القدماء فكيف يصح قول السارح ولم يحج اليه فتأمل **قوله** طهارة
 يقال طهارة قلبه اذ اذهب عن كل شئ والبالا للتعبد والطرب خفة تعري الانسان خشفه سرور وراى
 ويعيد ليضعفه بعد التعريب وهو ظرف طروب او طها وعصر حان ^{بمن} مشيب الى ان لا
 منافاة بين كون بعيد السباب وعصر حان مشيب طرفه الى الاشياء واحد على الابدال وانما لم
 الخطاب في طهارة المحببة اعني ليلى اي اذهب بك قلبي حتى يكون في قوله بخلافني ليل التفات من الخطاب
 الى العنيفة لانه مخالف للاستعمال الشائع وهو طهارة قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طهارة مفتوحة

لا يجوز ان يكون
 في قوله تعالى
 يا ايها النبي اذ اطلقتم
 النساء سواكم



تذكرت الذكر به تحريكه

لانه وان كان خطاباً لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ بل لدلوله والتأنيث اما هو في اللفظ ويورد ان العلامة
صرح في قول الشاعر تذكرت تحريكاً زيباً بان التأنيث مفتوحه خطاباً لنفسه فقول القاصي في تفسير قوله
تعالى فلما راي الشمس باذعة قال هذا ربي ان تذكر يعني هذا المستد بالاعتبار الجبر يعني ربي محل نظر اذا لا
تأنيث المستد حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الجبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث اما
هو في اللفظ ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب بان يقال ان الاستد المسمى في اطلاق لفظ مؤنث عليه ^{حظ}
ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه ووجه الضمير لندا قال الله
في الآيه المذكورة فلما افلت واحباج صاحب الكشاف الى توجيه يذكرا اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب
قوله او على انه خطاب القلب قبل اعتبار الالتفات في كل فني بالنظر الى طحايل لا يجمع اعتبار ^{لنظر}
الى القلب المذكور او من شرط الالتفات صحة اجراء على الظاهر وهو مفقود ههنا لانه لما اعتبر خطاب
القلب في كل فني لم يكن بناء الكلام على أسلوب طحايل ان يكون التقدير كلفك على ان يكون الخطأ
في كلفك على القلب في الكاف للنفس وهو مستع واجيب بان الشرط صحة اجراء على الامر في الجملة وههنا
ذلك على تقدير راجع الالتفات القلب الى اصله وان لم يكن بدون فافهم **قوله** وقد سطر ولها
حالية والمعنى كلفني وصلها واحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب
مع الامر العظيم **قوله** حتى اذا كنتم في الفلك الآية فائدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كان
تعالى يري غريمهم ويجمعهم منها ويطلب الكار عليهم **قوله** واسم الذي ارسل الرياح الآية فائدة الا
فستفاه العظيم لانه فضل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم تستعمل في كلام البلاغة صيغة
الجمع في الغائب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب فرع الالتفات بان نقول فسقوا ان يكون المخاطب
اي من يلقي اليه الكلام ويتلقاه من المعظم سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم ان ملخص ما ذكره الشاعر
ان في الالتفات اربعة مذايب وجه الضبط ان يقال لا يحتمل ان يشترط فيه سبق التغير بطريق آخرام لا ^{تتفا}

س

١٢

مذهب الزمخشري والسكاكي وجميعهما وعلى الأول لا يخفى اما ان يشترط ان يكون التعبير ان في كلام واحد
 فالاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخفى اما ان يشترط كون المخاطب في التعبير واحدا لا الا ولا مذهب
 صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور **قوله** وفرض الخليفة بالبحاج لبحار متعلق بالبحاج المقدر
 بما بعده او به نفسه لكون الباء زائدة كما ثبت عليه قوله تعالى وما انت علينا بغربى نى تفي بالفوز ^{لبيغة}
 فعند الخليفة والمنادي في قولك يا فداك مخذوف اي يا خليفة والسبب العطاء والارتياح السرور كما
 اراد انك ذو سباط في العطاء **قوله** فهذا اخص في تفسير الجمهور لانه اعتبر في مع ما اعتبر الجمهور قديما
 اعني وحدة المخاطب الغائبة العلامة الذي ذكر الجمهور لا يدل على اعتبار هذا القيد لان المخاطب الاول
 اذا لم يكن سامعا للمخاطب الثاني المتوجه اليه لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الغائبة ^{هذه}
 السامع الكافية فهذا ما قول السارح فيما سبق غير ما يراه المخاطب نظرية لنشاطه في النظر الى لام ^{غلب}
قوله هل يزجركم البيت اوله اني كنانة ان حشو كنانتي بنو هانبل الرجال ملوك ^{هل يزجركم}
 في الكنانة هي التي يوضع فيها البناو ^{يهدها} الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع
 جمع من النبل والنبل بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبل وجمع نبل والملوك مصدر مملوك كادحور ^{عقل} يعني الفا
 والالوك بفتح الهمزة الرسالة **قوله** وزعموا باطل اي ذهب يقال زعمت نفسي اي ذهبت وخبرحت
قوله صرف اسر قلوبهم الآية واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرفا في قلوبهم غير الايمان فالمراد بقوله صرفا قلوبهم
 تبينها على الصرف ومثله شائع فلا تحصيل للحاصل **قوله** قسم الفقر القصم بالقاف كسر الشين ^{القصم} بين وبين
 بالفاكسة من غير ان يبين **قوله** متى كان الحينام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم ^{تقصاها}
 تصيق الى تحلي والمراد بالعارض للسان بعد التنايا والتنايا ليست بالعارض قال ابو نصر وقال
 ابن السكيت العارض الناب والضرى الذي تليه وقال بعضهم العارض ما بين التين الى الضرى **قوله**
 والثاني ان يذكر في الفرق بين المعنيين ان يكون المذكور جملة مستقلة ليس بشرط في الثاني بخلاف الاول



وان اذالة توهم نشأه كلام سابق شرط في الثاني دون الاول **قوله** فلا اصره ببدوا البيت
صرمت الشي صرماً اذا قطعت وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم ايضا **قوله**
اي تجديد واحد ثا قد سبق ان النظر اذا كانت مهوزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت
ناقصة يكون المعنى التجديد وفيما ذكر الشارح تخطيط بين **قوله** للاصغائية تتعلق بالايفاظ
على نسبتها للاصغائية لنا وابيات الايفاظ الاستعارة مكنية وتخييلية يجوز ان يكون
على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء ويجوز ان يكون اللام لام لاجل اي الايفاظ السامع لاجل
الاصغائية ثم هذه الفائدة العامة التي مطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي او الجمهور لا ينطلق
على مادة يكون السامع فيها حضرت الباركي على علا لتغالبه غير النشاط والايفاظ والاصغاء فلو ذكر
ما في حق تعالى يصح كان انصب وقد يتحقق المراد ان الكلام الالتفات في انما وقع صالح لان يقصد به
الفائدة بالنظر اليه نفس مع قطع النظر عن العوائق الخارجية فليهم **قوله** وقد يختص واقع على رأي الجمهور
لانه متعدد وقد يتحقق والبيان بلطائف داخله على المقصور **قوله** على طريق الاشياء بهوان يحرك النظر
بحرك المفعول كقولهم ويوما شهدناه سلما وعامرا وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم يجعل
الاضافة حقيقة بمعنى في كضرب اليوم قلت ليحصل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك في الدار وصاحب
الزمان ابلغ من قولك مالك في الدار وصاحب الزمان وهذا **قوله** والمفعول محذوف لانه على
التعظيم قبل عليه لوقيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم اجيب مستندا باحتمال حمل الامر على المفعول المعنوي
والثابت لكل بالنسبة اليه ذكر الجمهور على ان فيه فوت الاختصار المظم **قوله** بانواع النعم الدينية والاعرف
قوله والظاهر ان حمل الرحمن على النعم بالنعم الدينية والرحيم على النعم بالاعرف ووجه ان الرحمن ابلغ من
الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعلمه الا بليغ به باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا ولان يعم المؤمن
والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المؤمن وقد لا حظ الا بليغ به باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على النعم بالنعم الاعرف

الخصيص
معنى لكت
على تضمين

ر
زمن المحو



لا يهلك حسام واما النعم الذي يورث فقيرم بالنسبة اليها **قوله** اي ذلك الغير الظاهر ان يقال
 اي خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده **قوله** كقول القبيعي الشاعر اصل القضية ان
 كان جالساً في بستان مع جماعة خال لا ذكاء وكان الاوان او ان الخصم فذكر الحجاج فقال اللهم سو
 وجهي واقطع عنقه وشربي فزمت فاجاب الحجاج بذلك فاحضر القبيعي وعدده فقال القبيعي
 ارادت بذلك الخصم ثم قال الحجاج لا اهلك الي آخر القصة فانظر الي ذكوة **الحجاج** القبيعي فقد
 سخر الحجاج بهذا الاسلوب حتى يتجاوز عن عجزه ولحسن اليه على ما حكى فان قلت كان المناسب لغرض
 الحجاج ان يقول لا اهلك الا دهم عليك لان القدر يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتقييد
 به امر وضع يقال حمل على الادم اي قيد ولوسم فليكن من قبل القلب كما ستعرفه وتبينه القديرات
 على طريقة الاستعارة **قوله** في الاصفاة وهو من الاصفاة الصفد بالتحريك وهو العطاف **قوله** من
 صفده اي قيده وهو من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولي بحاله اما لعدم اهلية الجواب
 ما يسأل اول عدم الفائدة فيه بالنسبة **قوله** سألوا عن السبب روي في الكشاف وغيره ان السائل انما
 وهما معاذ بن جبل وتعليه عنهم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة من الزمخشري
 فلذا قال سألوا بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا ما بال الدلائل دلائل هذا القول على انه سؤال عن
 السبب من الحكم خفي جداً كما اشار اليه في شرح الكشاف **قوله** فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق
 الغرض على حكمة قوله تعالى على سبيل التبيين والمجاز باعتبار كونها على طريق الفعل والافعال الله تعالى
 ليست معللة بالاغراض عندنا **قوله** والصواب ففرع واما الآية التي وقع فيها فتدبر فلم يذكر
 فيها اليوم بل نظم تلك ونوع في الصور فصعق وقد يقال مراده من التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم
 يقل نحو قوله تعالى **قوله** كقولنا ان الدنيا لو اقم اي اجزاء الحاصل لم يكن معنى لواقع ليقع قيل
 هذا غير مستقيم لان اللام تخص المصارع على حال والمفروض هناك كونه للاستعمال والجواب بعد تسليم ان بعض

هذا هو الوجه في الاستعارة
 وهو ان يقال
 لا اهلك الا دهم عليك
 لان القدر يوضع على الرجل

المذكور هو مذهب ما ذكر في كتب الخوف من اللام ربما يكون لجمد التأكيد كما في قوله تعالى وان ربك يحكم بينهم

قوله قلت نعم ولكن منهما دلالة على مكن الوصف كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا ^{والله}

توجه عليه النظر السار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقر لما سلم بجسهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم

التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على مكن الوصف وثباته لا يكون التعيين المستقبلي ^{يلفظها}

مختلفا مقتضى الظاهر كما لا يخفى بل لما بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل في اعراض اولي النسخة

المعبر اليها بانها تستعمل في كون كل من اسم الفاعل او المفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعبير ^{بقي}

الفعل طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارئة مجرى الوضع بجماع البتة وبتغير البناء ^{والاسم}

على الحقيقة وعن غيرهما بالمجاز يجوز واخرى بان زمان الحال معتبر على التعدي لموضوع له على لا الجزئية

ولا يخفى ما فيه من الكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الظاهري على اصل الو ^{ضع}

لا اليه نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرحوا بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد

بماز لغوي وهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا يخلص ^{لغيره} الا بالاعتبار باعتبار ^{لغيره}

والان تفرق بين مذهب الجريه والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاجزاء لا على ^{مقتضى}

الظاهر في الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسم ^{لكن}

اجيب بعد تسليم حصصيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له وضوم فيما اريد بهما

بماز افطر منه الحال في الذي اريد بهما مجازا فظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجاز

والكنائي في كونها غير موضوع لما يقى مهناتامل وهو ان غاية ما لزم من جواب السارح كون اسم الفاعل ^{اليعني}

والمفعول مجاز في المستقبل ولو ثبت هذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على

المصطلح عندهم لان كل مجاز كذلك وليس بظاهر **قوله** وكذا الماضي عند الاكثري واليه ذهب الشافعي

واختاره عبد القاري وابوهما ثم قيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل لا اكان الفعل مما لم يكن بقاءة كالتمر

هذا الظاهر في قوله ان اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع مجاز والمجاز قسم لكن



المسكلم ونحو ذلك حقيقة والافجاز **قوله** القلب من قلب الخزان جعلت ظاهراً
 باطناً وها طنة **قوله** ما هو في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضاً ومخصصة فان كون المبتدأ
 نكرة مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع ان يكون الخبر معرفة لم يأت في الجملة الخبرية في
 كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم
 في كم مالك مبتدأ ما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس ما زعم الشارح في شرحه
 للمفصاح فانه اتفقوا على ان من في من ابوك خبر مبتدأ وابوك خبر موهوبين فان قلت قد
 ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قوله مررت
 برجل افضل مني قال سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبر قلت لنا ان يجعلها ايضا فليكن
 القلب الكلام فيما هو جاز على الاصل بقي منساجت وهو ان اذا جوزه كون المبتدأ نكرة في الجملة الاستفهامية
 على ما صرح الشارح في شرح المفصاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سياتي لم يوجد داع من جهة
 اللفظ الى اعتبار القلب في قوله طني كان انك لكون جملة استفهامية مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال
 المراد انه وقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتدأ نفس الاسم التضمن للاستفهام لا في كل جملة
 استفهامية فندبر **قوله** ففي قبل التفرق البيت للقطامي عمرو بن سليم البغلي فرقصيدة يمدح بهانه
 بن الحارث الكلابي وقد ايلكر كان اسير الم فاطمة فاعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضياع للام
 وهو من هم ضياع اسم بنت صغير للمدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف بموقع الوداع في الصحاح التوزيع
 عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعابان لا يكون وداع وفراق **قوله** لان المعروف عن علمنا هنا
 انما قال هنا اشارة الى ان المعروف قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي كما عني
 مجرد الاشارة بالعرض الى المعروف الى المعناه الحقيقية واهلم ان كون عرضت الناقدة على الخوض في قبل القلب قول
 جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور



وهو عرضت الحوض على الناقة ومقلوب وقال آخر وقال لا قلب في واحد منهما واختاره أبو جابر
قوله فأنك لا تبالي بعد هو البيت الحول السنة ويؤيده أنه يروي أوله فأنك لا يضرك بعد عام وقيل هو
 اسم رجل لئسابه كأنه يقول لما جاءه فأنك لا تبالي بعد موت هو ما ادعت لنفسك في شريف أو وضع
 هذا هو الذي كان يمنع الادعاء ما يدعون وقد ذهب فادعي ما شئت وفي حواشي الفصل للزحزحي الطبع مثل
 الضعيف والجهان مثل في القوة ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد حو^{سافل} لا
 بالاعالي **وماء اللوم** واختلط **وعاد العبد** مثل أبي قبيس **وسبق مع المعلمة العشار** **وماء اللوم**
 استعارة فترق لهم ماء البحر موحا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الحيم الاصل
 بمعنى صار واما قبيس فيل راد به ابا قابوس والنجار بن منذر ملك العرب لكن صنو المضاف اليه تصغير
 الرخم وقيل اراد الجبل الذي عليه شرفها من تعالي والمعلمة تايست المعجم والجهنم في الرخا والرخم لوز
 بهجن اي ابوه خمر فامه وبرذون بهجن اي فرعيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشاء بضم العين والمد
 وفي الناقة التي انت عليها عشاء شهر من روم ارسل فيه الفحل وطعا صلا المعنى **قوله** لان اسم كان ضمير وضمير
 معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عابدا الى النكرة ولذا يجري عليه احكام المعارف ويقال في تفسير
 الضمير العابد الي شي ما في قوله اعطى شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا **قوله** ولجز معرفة فان قلت الجز هو الجملة لا امك
 والجملة لا تكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدور لا ضمير
 فيه وكذا في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فليجز ليس لك وفي معرفة **قوله** والمعنى
 اطيبا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مستند الي مؤنث حقيقة فاللام مبين بلا فصل لكنه
 نظري تقدم الجز المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تايسته وتذكره ثم اجتنابا
 ما وافق نظم البيت **قوله** وفي التنبير كقول تعالي وكم فرقنا بينكم ما جاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاما
 لان الباس يكون سببا للاهلاك فنقدم عليه لكنه قلب الكلام بالغيرة في تعلق الالهلاك بهم حتى انهم هلكوا قبل مجي



أي العذاب إليهم **قوله** غير نفس القلب عند نفس القلب لطيفة مقبولة كونه خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبولة
 الابنية باعتبار ما لمز من الملائحة إنما وقع **قوله** يصف ناقدة وقبل يصف جفنة ملوّه بالثرى المدعى كذا
 في شرح الأيضاح للأقراي وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الهم بالسن لفتح السين وسكون
 الهم فان بعضا من أبيات القصيدة صريح في انه يصف ناقدة كما قال فلما ان نصبت سسان عندها
 وصارت حقة تعلوا الجذاعا **قوله** عرفنا بما ترى النظر آوهما **قوله** فآلينا عليهما ان تباعا **قوله** وقلنا حملوا
 بشبهما لكي تزداد للسفر اطلاعا **قوله** فلما ان جرى البيت **قوله** كما طينت وفي الصحاح بطنت بد
 طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب ان القصيدة بطلان السباع لا بالعكس **قوله** أي
 الطين المخلوط بالطين كذا في الصحاح وفي الأساس السباع بالكسر طين بر ويقال له بالفارسية كل كاه
 وبالفصح الطين وفي الديوان السباع بالكسر ما يطين به والطين ايضا **قوله** ولقايل ان يقول انه
 متضمن لهذا الإيهام مسلم لكنه لا لطف في هذه المبالغة في هذه المبالغة في المبالغة هو به اذ ليس
 من الطين البكر فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التلميح ورفع الخشونات فالخون هذه المبالغة
 باردة وان البيت محمول على نظمين الطين بمعنى الطين لا الصاق والمعنى كما الصفت السباع بالطين
 على طريق الطين فلا قلب اصلا **قوله** على انه حال من الضمير في انصرف لكون الاضافه فيها لفظية فلا
 يتعرف المضاف بها **قوله** اقدام غروراي مجرب دخل غبرا بالكسر أي غير مجرب والمجرب مثل المجرب والمضرب
 الذي قد حرمه الامور واهلكته فان كسرت الراجعه فلا عللا لان العرب تكلمت بالفصح **قوله** لان ما
 خالها يت يدلح ايا البيت لقطري بن الغيا وما قبله لا يركن اعدا الجاهل **قوله** يوم الوغا
 محتوف لحام ولقد راني للرملة ذرية من غريب بني مرة واماي **قوله** حتى خضبت بما تحدر من دمي
قوله اكناف ترجي وعنان لجابي **قوله** ثم انصرف البيت الركون المثل والاهتمام **قوله** بلجم قبل العاء المهملة
 وبالعكس التاخر الحرب والوغا الحرب والاهتمام بالكسر الموت وارايني صفة الحكم من الرويد والديرة هل في
 الصحيفة



بمعنى

الصحيحة حلقه يتعلم عليها الطعن قال الأصمعي في موهبة غراسم الجباب بقرينة قوله فرعلها ومن
منه اعني الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولا بداء الغاية عند غيره فالوفاذا قبل فعدت عن
يمينه واليمين في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وبخلافها فاذا جئت عن يميني كونه الفعول ملاصقا
لاول الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي آيا في الريح من جانب اليمين ولم يتعرض للبيان
والظهر تعويلا على العلم بالمقايسة واوفي قوله او عنان لجاني بمعنى الواو **قوله** يصلح مرتبة على ان لم اصيب
بمعنى لم اخرج فيه نظرا لا يتعين كون قد اجبت بمعنى خرجت حتى يصلح مرتبة لما ذكر بل الظاهر ان يكون
بمعنى الغيب على ما صرح به في الجواب الرضي المنقول عن الامام الرضا وفي المعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت
ولم ينالوا مني ما اردوا وحذف المفعول فصلا الى التعميم نعم كان الانسب ان يقال ولم يصيب ان يكون
من قبيل الاسناد المجازي فليسمع **قوله** والجواب الرضي ما اشار اليه الرضا وفي المعنى فانه قلت بل هو من هذا
الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في انشاء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم منه الفصل بين الحال وذيها فالسر
في ذلك قلنا السرفية هو انه اذا جعل جمع البصيرة قايح الاقدام حال كونه مجرورا وحسن القايم اياه
فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد القاء بسبب كونه مجرورا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود
واذا جعل حالا في الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذه العصور فلذا اختار جواب الرضا في
لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كونه بصيرة التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحدائث
وهذا حدائث طاهر والاحسن في الجواب على ما هو الملائم لقوام اقدام غيره راي بحرب بالاضافة في كلهما
اي يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غيرا ووصف بصيرة بالحدائث
اشارة الى ان رايه وبصيرة تمام حديثه وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها
قوله اي قول صابي بن حارث البرهمي قال الفاضل المحيى يقلل صناعات في الارض صناعات وضمير اذا
اختبأت فيها وقدر د امثال هذا التركيب بان المناسب اما يوق او اي اختبأت بدل ذا ووجه



البا الثالث
محدث
أحوال
المسند

ما ذكرنا لكن انما يحذف اذا لم يقرأ صبات مثلا على صيغة التكافؤ **قوله** ونيلك اسمي بالمدينة فليس
فانك لا اسمي لاني غيب البيت من شرطه حذف جراءة واقم غرض مقامه اي نيلك اسمي بالمدينة فليس
فاني لا اسمي لاني غيب والغيب عازم على الارحال ويليك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين
من سقوط حركة النون عن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة الاستعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها
بالسوي وفاعل اسمي اما ضمير راجع الى من والحكمة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه اول فظة رحله
بالمدينة متعلق باسمي **قوله** لاشناع العطف على محل اسم ان قيل مضى الخبر هذا عند البصريين لان
العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف
والمعطوف عليهم يقع بالابتداء ويلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفيين
في خبر ان هو الابتداء الذي كاملا عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذوف والمذكور **قوله**
احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف والمعطوف عليه
في مثل هذا محل ان واسمها استدلال الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا لكن محذوف واستدل
الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوعا المحل لكان وحده مبتدأ وليس بمبتدأ لعدم مجرده عن
العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان ان باعتبار كذا في شرح اللب للنقدكار
قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر عما يلزم في خبر ان لان الخبر المقدرا لا عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا
ضرورية افادة العطف التبريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الفصول والوصل فيلزم كونه مرتفعيا بها
والفرد فانه خبر للمبتدأ اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذوف باق بحاله وغلبة ما بقى ان المعطوف على خبر ان
في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم
في ذلك مفرقا ومجوعا فيكون المعطوف خبر للمبتدأ لا خبر لان ويؤيد انه لو لم يحل على هذا يلزم العطف على
ما يلزم في خبر ان لان قوله لغيب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدأ ولا يدخل
اللام

اللام على جنه الا ان يوق اللام زائدة كما في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زياده اللام
في الخبر يختص بالشعر صريح به في معنى البيت او يجعل في قيل ام الجليس يجوز منه **اعني تقدير**
المبتدأ وبقا المعنى هو غريب فيكون في المعنى داخل على المبتدأ لكن كل منها خلاف الظاهر فلا يرتكبت
ضرورة **قوله** وهذا الوجه الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني فوجهين ارتفاع قياسا
هو الذي قطع به والآية وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قياسا وهو ان يكون الخبر المذكور
للمصابيئون وخبر ان محذوف مقدّر قبل الصابيئون وانما حذف لانه خبر المصابيئون عليه ورماد محذوف
على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين
وتعيين الموضع وبان من حيث سيبويه في قوله زيد وعمر قائم ان الخبر الثاني وجه الاول محذوف
ويمكن ان يعارض الوجه الاول بالترجيح بان في تغير الموضع نكتة شريفة فيخرج اختيار جانب البلاغة **قوله**
مع كونهم ابني المذكورين ضلالا الى الصابيئون على القراءة بالهز وبه ونها على الاعلال اي الخارجون من
صباء اذا خرج وهم قوم خرجوا في بني اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك
كانوا ابني المذكورين ضلالا وفيما اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن فرجع منهم الايمان فلا يرد ان
في صدر الآيات الذين آمنوا وكيف يصح ان يقال آمن منهم لان المراد بما في صدر المنافقون وقيل
المراد بالمذكورين المذكول صدر المؤمنين على التحقيق ومن آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر
المحذوف للمصابيئون كذلك والمراد بالتبيين في قوله فائدة تقديم الصابيئون التبيين من اول
الوهلة **قوله** وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير المؤمنين خلاف الظاهر واللا يجوز كونه
للاول بل المجموع من غير مصلح الي حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راضين كما صرح به في شرح المفتاح
في قوله وقيل امامهم وقد تكلف بعضهم في البيت فرغم ان نحن للعظم نفسه وان راض جنه وفيه نظر اذ لا
يحفظ مثل نحن وقائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو ونحن نجى ونميت ونحن الوارثون واما قوله الشا



والمسجدان وبیت الرحمن عام **لنا** ونرمزم والاركان والسر **فجهول** على الحذف والاصل عامر وه حذف الواو اجراء عنها بالضم كقولهم اذا ما حاضروا خروا **والا** لا لو منهم احد ضرا

قوله وكذا قوله رماني بامر البيت لابن ابي عمير وقيل للارزاق بن عمار البجلي اول دعائي لصان

لصوص ومادعائها **والذي** فيما مضى رجلا **رماني** بامر البيت لابن ابي عمير وقيل للارزاق بن عمار

البجلي تنازع موم قيسري في طوي عند الحكم فقال القيسري هو لص ابن لص ليغري عليه الحكم فقال

مننا البيتان ويروي فرحول الحري رماني ويروي ومن حال الطوي رماني والجال والحول

فاحية السر **فما** الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الرايتين رماني بامر رجع عليه

مكرويه فكانه رماني فرجع راير فرجعت رسيه عليه واسكنه ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في ^{القلب}

فالحقد **قوله** وجرئت محذوف واعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح الفصل بان فاعلا او فعولا

صلحان للتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب اني سعيد بان ذلك ليس بمطرود واذ لا يقال ^{حال}

كريم ولا يفيد ههنا لان التزام اشكاله اللفظية في الصنف والوصف لا يستلزم التزامها في جميع ^{الوضع}

ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من معنى البيت فرانه لا يحذف خبر كان

وقد يجاب عن الاعتراض من منع وصف التثنية بفعل وحمل عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقول هو لا غريب ولا

يقارمذان غريب والوجه الفارق ^{ان} الجمع يؤل بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد ويحمل عليها في جمع غريب ولا

يؤل التثنية حتى يجوز ذلك وصنعهم ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالتثنية فامل **قوله** فهو عنده اي الكلام عند

من جعل رياء جرة الوالد وي جعل خبر كان محذوف **قوله** فيا بتر من البيت واريت اي سرت والمتع ^{المستل}

فرقولهم ترع الانا بالكسبية ترع اي امتلاء كوا ترعة انا ومع ابن زائدة مدو حال الشعرا في زمانه ^{هي}

حكى محمد بن ابي بكر الرازي ان شاعرا حضرا ب معن استبحاني كانه فرجوا له الحرب ولم يتفق له اليه ^{سيلة}

وكان شديد الحجاب فكتب على خبيته ايا جود ب معن تابع معن بجاحتي فليس الي معن سواك شفيع

والقاء

البيتان كان فيهما



والقاء في الماء الذي يجري إلى داره فلما أبصر ما مع من واخذ ما وقرأ البيت الذي عليها استحض
 الشاعر وأعطاه مائة ألف درهم و وضع الخبيث تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخبيث ف تحت البساط
 ويقال البيت ويعطيه مائة ألف درهم حتى استكمل الشاعر أربع مائة ألف درهم في أربعة أيام وذهب في اليوم
 فلما طلبه من لم يجد فقال كان حقا على أن أعطيه كل يوم مائة ألف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء **قوله**
 كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقضية لترك المسند فشرح الفتح في عطف مفرد
 جملة على مفرد آخر كما في قولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا فليست أمثلة يريدان في هذا العطف اشتبا
 يحتاج دفعه إلى دقة لأن عطف عمرو على زيد توهم كونه مسندا اليه لقيام وعطف قاعدا على قائما كونه مسندا
 إلى زيد وتلك الدقة أن يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مسندا اليه لقيام وعطف قاعدا على قائما كونه مسندا إلى
 وتلك الدقة أن يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لعمرو
 في كونه خبر كان فليس عطف أحدهما وحده مقصودا بل ما هوذا مع عطف صاحبه ليرتبط أحدهما بالآخر والارتباط
 الذي يبرز المعطوف والمعطوف عليهما ولو عمل العطف بهما معا تعدى العامل دون الاستحالة كما في المثالين
 كذا حقيقة في حواشي شرح الفتح بقوله بصوت المثلة التي ذكرها بالمثل المذكور بحيث أنه لو قدر بعد حرف
 العطف كلمة كان عاملة في عمر الرفع وفي قاعدة النصيب يكن الا فراب الجملة على الجملة وإن لم يقدر يكون من
 المفرد لكنه لا يكون مثالا للسلسلة إذ ليس في جملتين عطف المفردان فاحدهما على المفرد في الآخر بل جملة واحدة
 عطف بعض مفرداتها على البعض الآخر لا أن يحمل على الشئ والتمثيل بطل عطف المفرد على المفرد وإن لم يكن
 في جملتين **قوله** وقولنا زيد منطلق وعمرو وجوزا الشارح في شرح الفتح بعد تعدى المسندان يكون
 من عطف الجملة على الجملة وإن يكون من عطف المفردات ولا يخفى أن الثاني لا يتأق على مذهب سيبويه لأن العامل في
 المبتدأ لا يتأق في الخبر المبتدأ عند م يلزم العطف على محمولي عاملي مختلفين في غير صورة الجواز **قوله** والفاء
 في فاذا قيل للتبيين عز الزبادي أنها جواب شرط محذوف عن الما في أنها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز هذا فما



لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صريح برأيه منام في معنى اللبيب **قوله** في يكون مفعولا
 بدلا ظرفا مناسبي على ما ذهب اليه بعض النحاة فعدم لزوم الظرفية لا اذا واما ما عليه الجمهور
 فان اذا الظرفية غير منصرفه على الصحيح فهو ظرف للمقدرا لا مفعول به **قوله** في لا يكون مضافا الى العمل
 ليلا يلزم افعال جزء المضاف اليه من المضاف لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب من الكلام
 مستعربان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدر بيان فلا
 اذ لا يجوز ان في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها
 فيما قبلها ولا معنى لتقدير مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعرض على عدم الاطراد الذي ذكره لجواز كون
 بالباب بدلا على المكان بدل الكل في الكل وقد يجاب بان الفصل خبر البدل والمبدل منه بالبداية غير
 والمصدر الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر من هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان
 ما ذكره المبرد من ذهب السير في ومنه ايضا وقال الزجاج ان اذا الفاجاه ظرف زمان فيعمل هذا يجوز
 ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا احصول خبره لان ظرف الزمان
 لا يكون خبرا عن الخبر **قوله** وان السفر ادم صوم مملو روي مثلا مكان مملو اي ان فهم مثلا واعتبارا
 لمن بقي ويروي ان في كتاب سيبويه ان في السفر مضموم مملو على ان ما مصدرية اي مضيتهم وقولهم اذ
 مضمون يجوز ان يكون حالا في الخبر في الطرف اي حال مضيتهم وقبل منصوب بفعل مقدور محذوف تقديره
 اعني وقت مضيتهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فهم مثلا لانهم مضموم مضيا لا رجوع لهم ولذلك ان تقول
 انه ظرف مقدم لمملا ان يجوز تقدير معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجوز فهو ظرف لمقدري بضم المذكر
 يعني ان في السافر في بعدا في زمان مضيتهم وطولا ولذلك ان تقول لم يجعله خبرا بعد خبر وفيه جهتان اخرتان
 ذكرهما الشريف **قوله** اي بعدا وقبل المملة الكثير **قوله** لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من الممل
 بقرينة المقام **قوله** لم يحسن او لم يجوز قبل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير
 انتفاءها



استفادها وفيه نظر والظاهر ان كلمة او للتحيز في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يحز عند
قوله لا هنا الخاصة اي الحافظة من ضمن الظاهر بربطه اذا ضمه اليه تحت جناحه **قوله** فقد
لو تملكون تملكون وقيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان نقول تقديره لو تملكون احبب
مبنى على قانون تقدير صاحب الفتاوى حيث جعل الفعل الثاني في مثل تأكيد فقال على تقدير لو تملكون تملكون
لفائدة التأكيد ثم حذف الاول اختصارا وورد بان قوله اذا القصد من الايتان بهذا الظاهر تفسيره بان
هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكابي ولما كان يحرم صني عنده عدل في آخر الكلام الي
ما هو مختار عنده فركون الثاني مفسرا فامل **قوله** فله لالة على الاختصاص وان الناس هم المخصوصون
بالشيخ المتابع فيه بحث وهو ان يروى قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبدأ والخبر على قياس ما عرفت انما
اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشيخ المتابع المستفاد من قوله تعالى لا مسكم خيصة الا انفا
فلا يفيد البروز المذكور قطعاً كما لا يخفى على النصف نعم لو اعتبر الشرط في يملكون فقط لامع لو انتم بان يكون
التقدير انتم لو تملكون لظهر الاختصاص بالشيخ وغاية ما يقال ان الباقي بالشيخ داخل على المقصود عليه لا على
المقصود وقوله وان الناس آه ليس تفسيراً لقوله على الاختصاص فحاصل معناه آية والله اعلم انه لو كان ملك
لخراينكم مخصوصاً بكم لا مسكم خيصة الاتفاق ولا شك انه يدل على كونهم متتابعين في الشيخ مقصودين
لا يتعدون الى خلافه وان لم يدل على ان الشيخ المتابع مقصود عليهم اذ لالة في الآية الكريمة على ان غيرهم
بهذه الهيئة حتى يفهم ذلك فليتامل **قوله** ويرجى حذف السند اليه فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة
ليرجح حذف السند اليه على حذف السند اكثرها انما يتأتى بالنظر الى السند المخصوص اعني اجمالاً اذ جعل
المحذوف حاصل في لم يتأت الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف السند بان السند اليه قوي ^{كن}
في الكلام واعظمه والاحتياج اليه قوي الاحتياج اليه ما يراى بالاجزاء ولا كذلك السند فانه كالركن الزايد
بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد او لي وارجح ويعارض بان السند محط الفائدة فلا يناسب المحذف **قوله**



الشكوي

وله على حذف البتة موافق له اما بحسب المعنى فلما ذكر الفاضل المحيى واما بحسب اللفظ فلان ^{الصير}
كل منهما يحكم بحكم **قوله** والقرينة مهنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه لم يقبل هذا معارض بانه ^{كثيرا}
ما يقول الانسان اذا سئل عنه عن اصابته المكروه ما امرك في هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران ^{فلا}
يصح احدهما قرينة **قوله** على وجه يكون البتة معرفة او لي قبل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير
المحضر يحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة فخصه بان يكون المقدر فصيحة جميل احل او لي اللهم الا ان
يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض **قوله** وليس المعنى على هذا بل على انه اجل من الجمع عدم الصبر وهو
وبث الشكوي بالطريق الاول وسلوك طريقة الرهان في من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا الحذر
لازم في تقدير البتة لان المقص من الكلام القيد الزايد سواء كان في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي
ما يقابله فيفهم من قوله امرى صبر جميل ان امرى ليس بصبر جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امرى ليس بالجمع
وبث الشكوي على انه نفس الصبر الجميل فيما سبق بانه لا شكوي فيه الى الحق فيكون معناه قولنا صبر جميل ^{اجل}
ان الصبر الذي لا شكوي فيه الى الحق اجل ولا شك ان المفهوم منه انه اجل من الجمع وبث على نظير الظاهر
يجعل ان يجعل جميل في صبر صفة مادة لا تخصه واما ثالثا فلان المفهوم من قوله اجل من الجمع وجود
الجمالية في الجمع ولا يجوز التجريد عن معنى التخصيص لكان الاقران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من قبح الصد
قوله ولنا وفي الوجود الهيئته فان قلت المتبادر فيها اجتماع النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع بوث
الاصل فيكون النفي وهو القول بتشليل الآله لا القول بالآله مطلقا فينبغي في التوحيد قلت ما بعد الآية
قوله تعالى انها خير لكم انما الله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد معا **قوله** كقولك ان زيد
عندك ام عمرو قال المشرح في شرح الفتح ليقال ان يقول الم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوف
على زيد عطفا مفرد على مفرد المشار به في السند المذكور كما في قام زيد وعمرو عن ابن جابر ترك السند بناء
على الغرض المذكور واجاب المشرح بان الطرف في المثال المذكور يستعمل بصير زيدا لا يصح خبرا عن غيرهما
يصح



يصح في ذلك زيد قام وعمر مجزأ فقام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام ليس
فيه ما يقتضيه ربطه بزيد فقط وفرض ذلك فقد جوز ان تقدير الكلام مكذرا زيد حصلا او جاملا
في الدار وعمر فيلزم ان يجوز قاما وعمر وهما بهين ولما كان صورة الطرف غير متعين يجعله
عن الواحد والمتعدد اشبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث
لان عمر اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمر وجعل الطرف هو المحرّم يحمل الطرف المذكور
ضمير زيد بخصوصه بل يحمل ضمير يعود الى كل واحد من زيد وعمر حيث هو واحد المذكورين كما في قولك
ازيدا وعمر قدام وقياسه على زيد قام وعمر ليس يصح لان المعطوف بالواو والكلام انما هو في العطف
التي هي لاحد الشيئين والاشياء وقد اشار في الحاشية الى دفع هذا البحث حيث ولو قيل زيدا وعمر
الدار جازان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار وامام مع توصيط محلا لا متنا
ذلك يمكن صريح ابن هشام في معنى البيت بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمر لهما معا وقال فان فليس
صح ما ذكره ليصح زيد قائما وعمر بتقدير زيدا وعمر قائما قلنا ان سلم منعه فلفظ اللفظ وهو متصف
فيما نحن بصدد به ولكن يشهد لجهل قوله ولست مقررا للرجال ظلامته **ابن** ذلك عبي الاكرمان
وخاليا انتهى **قوله** حملان مشتركان ليس قوله مشتركان حقيقا محتررا يا اذ لولم يوجد الاشتراك
كما في قوله اقام زيدا وعمر وامثاله كان ايضا منقطعة عن جميع ما اخر الخاء الا ابن الحاجب ولان له
صريح بد الفاضل المحيى واما يعرض للاشتراك لان المثال كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك
ام عندك عمرو اما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة التكلم على
ابقاء مفرد بعدان وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احد
وباخره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحيى فان دليل الانقطاع وتوجيه كلام
الشارح ان الدليل الذي ذكره يردح الانقطاع فحيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع محذورا



بـ **قوله** قام منقطعة لا متصلة للسؤال غيب عن ما علم بثبوتها على الأقسام ويلزمها الاستفهام

وان يكون احد المستويين في علم المستفهم بلها والآخر في الهمز والمنقطعة قد يكون بمعنى كقول والهمز

للاضرب غلام سابق استفهاما كان او خبرا للاستفهام عن كلام الاحوة وقد يكون للاضرب المحض

دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قالوا يقولون هلك بملت حق ام انت

رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام منقطعة ولا متصلة ثم ان يكون ام منقطعة من

الاختلاف بين الجملتين اسما وفعلية حقيقة او بتقديم الخبر للاختلاف في الاستي والهمز ^{صورة} ^{خلفين}

على المساويين ومما ذكره صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى فلا يبصرون ام انا خير متصل

لا يقدح فيما ذكرنا لان العادة ليست بالاعتبار اقامة المسبب السبب لانهم اذا قالوا انت خير

كافوا عند بصراء فقول ام انا خير مؤل بقولك ام تبصرون فلا اختلافا في الحقيقة حتى لو اولى

بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيوري في الكتاب واما باقي الصور فالاولي ان يكون

منقطعة كما ذكره بقوله لانتك تفدر الخ **قوله** لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض

الخ قبل الحاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي السؤال وهي متحققة مذكورة في الآية وان كان في

السؤال مفروضا والمتبادر في قول المم سوا تحقق وان كان هناك سببا لصدور عنه السؤال وتحقق

منه الا ان يترك البصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال

على تحقق ذاته في الكلام والذكر فيه سوا تحقق وصف سواليتهم هذا خلاصة ما ذكره الفاضل

المجيب وفيه بحث لان هذا التوجيه لا ياسب كلام المم فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا ^{تحقق} ^{سؤال}

فاعتبر ايضا في الجواب بالجوابية ويلزم ما عتبار ايضا في السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقيق السؤال

السؤالية فالقرينة هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الآية حكائية لما يصدر عن الكفار عند سؤال

صدا له عليه وآله فتقدير الكلام لو سألتم قايلا كذا يقولون كذا فالحذف في الآية التي اوردت بطريق



ترك المسند

الحكاية المحذوف في المحكي لكونه جوابا بالسؤال بالنظر في المحكي فلا بد من تقدير رتبة
الشرط والجزا فليتا قل **قوله** ولا القرينة فعليه ان القرينة في الحقيقة حمل خلق السموات والارض لانه
المشترك على المسند فهو المصدر الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار خبره
الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المسند اكثر من حذف المسند الفاعل فكل على ^{اولي}
قوله كقولنا الله خلقها يودي هذا المعنى قبل بل يودي به ايضا قولنا انه خالقها ولا يتاخر الجواب عنه
بانه باكمل على جليتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو
حكم الجملة في الاستئمان على الزيادة على ان القرينة تقيد بترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما
المقصود من الجواب المذكور تقدير ترجيح فعل الفاعل على تقدير خبر المسند **قوله** لظهور ان السؤال لتعيل
تعيل للنفي المستفاد من كلمة المحصر في انما يدل على ان تقدير الفعل مقدما ^{اولي} لظهور ان السؤال
الحق وقرينة قبل الي قوله لمطابق السؤال قال الفاضل المحيى المطابقة حاصلة بمعنى على تقدير الجملة على حذف
الفعل والمسند الي الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية فهو صورة فهو فعليه معنى اذ
في من قام اقام زيدا م عمود وام خالدة لكون الاستفهام بالفعل ^{اولي} وانما وضع كلمة خالدة على تلك
المعضلة اجمالا للاختصار وفيه بحث لما تقر في باب الانشاء وان المسئول عنه بالمرء ما بينهما فلو
كان التقدير اقام زيدا لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدم زيدا اقام
عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه فان ماذا صنعت اذ جعل جملة اسمية
يجاب بالاسمية المبتدأ وما ذكر في شرح المفتاح وان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاخر فيما ذا ^{صنعت} قام
وبين في الجواب ان الفعل ههنا مسند الي الحائط فليس فيما ذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف من فبين
واذا عناه الجواب عنه بقوله عناه كذا محل مجرى لان ما ذكره فبين قام فان الاستفهام بالفعل ^{اولي} لا
صورة الفاعلية فان قولك فرضية تقرير اصرت زيدا ام عمرو او بالجملة الفرق بين ماذا صنعت على نقد



كونه جملة اسمية وماذا اعناه حتى يجاب بالاسم في الاول والعقلية في الثاني بحكم والا فلا بد من الفهم
 فليتنامل **قوله** والجواب ان حمل الكلام الاول في جواب المعارضة المذكورة بقوله وفيه قبل لا عن ^{النظر}
 اذ هو اثبات المدعي حمورا الخاء بدليل آخر لا يصح للدليل السابق المنطوق فيه وهو **قوله** وان ^{الواقع}
 عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانها جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله يتعاقل من ^{يخيل}
 زطلات البر والبحر قل اسير بحكم اجاب عنه الفاضل المحيى بان فيه مانعا من تقديم الفعل وهو قصد ^{التخصيص}
 وهذا التخصيص الجواب انما يتأتى على مذهب صاحب الكشاف ومنعه واما على مذهب السكاكي فلا
 لا نقول لوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم **قوله** في مرثية تريد الخ المرثية على
 ومن هذه مصدر مرثاء وتشد يد الماء خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحار
 بن ضرار النميلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن محمد واسم علم قال بعض المتأخرين ^{الفاعل} يحتمل ان لا يكون
 البيت من الحذف بالكية بان يكون في يزيد منادى اي ليبيك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو ^{يحتاج}
 ان كانت الرواية بفتح يا ليبيك والثابت عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفي بحث اذ لا
 مع فتح الباء فيسلك الى ان ثبتت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون متادى والافعال في بنا ^{ليبيك}
 للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا في الفاعل لا منادى **قوله**
 اي يبيك ضارع وقيل ليبيك ^{عن} وهذا اليق باليعني وما ذكره الشارح حاشيا بالسؤال المقدر **قوله** وان
 لم يعتمد على شي لان الحار والمجور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي ضارع على تقدير اشتراط
 الاعتماد في تعلق الحار به لا محذور ايضا قلنا ان كفي في عمله الاعتماد على موصوف مقدم لا يتصور الا لافعال
 لعدم الاعتماد لتصبح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل يلزم لفظا او نقدا ^{كرا}
 تعبنا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدرا لما
 يكفي عمله اذا قوي المقتضى لتقديره كافي باقية طالعا جيللا وياركافا في سالا انضمام اقتضاه حرف النداء ^{الى}

قول المسند

اقتضاء نفس الاسم الفاعل لكن بآية اعتبار مثل هذا المقتضى في كل موضع محل نظر **قوله** ليس بقوي
زجاجة المعنى لان مطلق المحصور ليس سببا للبقاء بل هي بوصفها معلومية فافهم **قوله** اي بيكي لا حل
اهلاك المنيا يزيد فيه بحث وهو قد سبق ارادة الواحد من الجمع المحل باللام لا يجوز فكيف يصح قول
لاجل اهلاك المنيا ولا اهلاك الشخص الواحد الامنية واحدة والجواب ان المراد بالمنيا اسباب الموت اطلاقا
لا باسم السبب على السبب على السبب لا يخفى كثرتها **قوله** وفصل في آيات ان المقتضى للحذف بعد بيان
وهو القرينة **قوله** فعلم ان هناك باكيما مكذا في اكثر النسخ وانت جدير بان لا يجوز القاء في جوابه الا عند
ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمور منعوا وقوعها جواب لما قالوا ان الجواب محذوف والتقدير لزم
فعلم ان هناك باكيما وعلى هذا قوله فقد اسند الي مفصل فان قلت قولك ليس بكثرة اغر المسند اليه يدل
الموضوع غير معنى سوا كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصيب يزيد
قلت العبر بما يفهم من الجملة المستقلة والكلمة المستقلة كما لا يخفى **قوله** وباشياء على ايهام الجمع بين المتناقضين
فان قلت ذلك الياهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للفعول شعربان الاهتمام به لا بالفاعل
وذكر الفاعل بعد مدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو سبب سؤال ناس من الكلام السابق
فالمنوم في بناء الفعل للفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصوله الاهتمام
بالجملة الثانية ليهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء الفعل للفعول يهام الجمع بين المتناقضين حيث
اول الكلام على عموم الامر واخره اعني ضارح على خصوصية فافهم **قوله** نحو قوله تعالى ولين سألهم من
خلق السموات والارض فان قلت وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمحال
بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند قوله تعالى ولين سألهم من خلق السموات والارض يقولون احد
فالذكر في احدهما لصنع القول على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب لهما لا وجه له فافهم
ان الذكر هنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلفت تنقض المخاطب باختلاف المعارض والاحوال **حظ**



جملته في الاستدلال

هذا الوجه في بعض المواضع ولو حفظ المسند مع اتحاد الخطاب والقرينة جريا على سبيل البلغاء في
تفسيرهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وهمنا بحث وهو ان ما ذكره في التعريض يكون سببا
لذكر المسند لكون السؤال هنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعليه محضه فالرس في عدم رعاية
التطابق التي اوجبت ايفاها اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقر السرد منها ابهام ان الفعل
المذكور مستلذ عند الحكم كما في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب دون الذكر ^{اراد} انما حصول
وقد التعجب في التركيب بطريق كونه خاصا له على معنى ان يستفيد الخطاب ذلك منه ثم هذه اشارة الى دفع
ما اوردته النص في الايضاح فان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم ^{المسند}
كفاؤه من الاستدلال اذا كان مقتضيا للتعجب في السند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فليس سندا
الى السند اليه واما قصد التعجب منه فلا اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من ذلك وحيث كان ^{قصد}
التعجب منه مناسبا على قدر رفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب في السند اليه بذكر
ومراده ان التعجب لحاصل بالذكر وجود القرينة اقوي من التعجب لحاصل مجرد تحقق القرينة فاذا قصد هذا
التعجب فلا بد من ذكره فدين ما ذكره النص على تقدير تسليمه وادع عليه في سائر اسباب ذكر السند لان جميعها
شرطه بدون القرينة فيحصل للاغراض القرنية والحوالة غلط فان التعريض بغاوة السائل والاستدلال
وبسط الكلام كيف يحصل بشي منها في القرينة وكذا الكلام في غير **قوله** فلكونه غير سببي مع عدم افا
تقوي الحكم اعرض عليه بان الجملة الواقعة خبرية الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي
الحكم فيدخل في ضابطه الافراد مع كونه جملة واجيب بان مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ وهذا لا يحتاج الى
منه كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار السارد في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد ^{المسند}
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقيق الافراد في جميع الصور بتحقيق هذا المعنى وفيه تامل **قوله** اذ لو كان
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه بخو زيد قائم ابوهم بناء على ان المسند هنا سببي مع انه ليس بجملة لما



منه ليس بعد ودر المسند السببي وان كان القياس يقتضيه ذلك وذلك لما فظم على
 الضبط في اقتضاء السبب كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع
 وحدة الفعل **قوله** يشمل صورة التخصيص اي يشمل الاحتراز والاختراع تلك الصورة واربعها ^{الصغير}
 الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس معيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي
 اعم من عدم قصد التقوي فعناه على ما نقل في الشارح المحقق انما شمل ما فيه نفي القصد الى التقوي ^{نفي}
 افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي ^{القصد} ويدور
 والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل بحسب العلق والاحتاط حيث اضيف النفي الى الامر
 والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بسبب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نفى للاعم فانه اشمل من نفى
 الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل ^{المحس}
 بكونه سهوا فطغيان القلم **قوله** واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف برنفسه ولو قيل
 مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لانه قد اذعن الاعتراض ^{والاوب} لكنه بعيد
 ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن المقصود نوع نفس التركيب فلا محذور **قوله** محكوما
 بر بالبوت فقال الفاضل المحس هذا اعني قوله بالبوت بدلا شتما ليشكر العامل والظاهر ان المحكوم به لفظ ^{مركب}
 وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالبوت بيان طريق المحمول الميراثي كونه محكوما به كما نقول المقام محمول
 بطريق البوت **قوله** فظاهر انه لم يحكم ببوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم له بالبوت لم
 فكيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم ببوت الشيء او نفيه عنه قلت المراد بالبوت المذكور
 في تعريف الاسناد اعم من البوت بالتحقيق والتعليل والعبرة في تعريف الفعل المحكوم به بانفسه هو البوت
 الحقيقة ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور **قوله** فلما اراد بالبوت ههنا البوت بالفعل حقيقة
 لا انقص الخ قد بالفعل لا طيل تحت فليقم **قوله** واذا كان المجموع فعليا بطاخر اجاب الفاضل المحس بان ^{معنى}



جملته في المتن

هذا الوجه في بعض المواضع ولو حفظ المسند مع اتحاد الخطاب والقرينة جريا على سنن البلغاء في
تفسيرهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وهمنا بحث وهو ان ما ذكره في التعريف يكون سببا
لذكر المسند لكون السؤال هنا اسمة لفظا ومعنى والجواب فعليه محضه فالرس في عدم رعاية
التطابق التي اوجبت اها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقرى من هنا ان الفعل
المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب دون الذكر اها حصول
وقد التعجب في التركيب بطريق كونه خاصا له على معنى ان يستفيد الخطاب لك من ثم هذه اشارة الى دفع
ما اوردته النص في الايضاح فان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم
كفاؤ من الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب في السند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فليس
الى السند اليه واما قصد التعجب منه فلا اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من كونه حيث كان
التعجب منه مناسبا على قدر رفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب في السند اليه بذكر
ومراده ان التعجب لخاصة بالذكر مع وجود القرينة اقوي من التعجب لخاصة بمجرد تحقق القرينة فاذا قصد هذا
التعجب فلا بد من ذكره قد يقرى ما ذكره النص على تقدير تسليمه واردة عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها
شرطه بدون القرينة فيحصل للاغراض بالقرينة والحوالة غلط فان التعريف بغاوة السائر والاستلزام
وبسط الكلام كيف يحصل بشي منها في القرينة وكذا الكلام في غير **قوله** فلكونه غير سببي مع عدم افا
تقوي الحكم اعرض عليه بان الجملة الواقعة خبرية الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي
الحكم فيدخل في ضابطه الافراد مع كونه جملة واجيب بان مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لا يحتاج الى
منه كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار السائر في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقيق الافراد في جميع الصور بتحقيق هذا المعنى وفيه تاويل **قوله** اذ لو كان
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه بخو زيد قام ابوهم بناء على ان المسند هنا سببي مع انه ليس بجملة لما



جملته في المتن

هذا الوجه في بعض المواضع ولو حفظ المسند مع اتحاد الخطاب والقرينة جريا على سنن البلغاء في
تفسيرهم **قوله** ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم وهمنا بحث وهو ان ما ذكره في التعريف يكون سببا
لذكر المسند لكون السؤال هنا اسمة لفظا ومعنى والجواب فعليه محضه فالرس في عدم رعاية
التطابق التي اوجبت اها فيما اذا صنعت وامثاله ويمكن ان يقرى من هنا ان الفعل
المذكور مستلذ عند المتكلم كما مر في وجوه تقديم المسند **قوله** وحصول التعجب دون الذكر ^{اراد} انما حصول
وقد التعجب في التركيب بطريق كونه خاصا له على معنى ان يستفيد الخطاب لك من ثم هذه اشارة الى دفع
ما اوردته النص في الايضاح فان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم ^{المسند}
كفاؤه من الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب في السند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فليس سندا
الى السند اليه واما قصد التعجب منه فلا اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من كونه حيث كان ^{قصد}
التعجب منه مناسبا على قدر رفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب في السند اليه بذكر
ومراده ان التعجب لخاصة بالذكر مع وجود القرينة اقوي من التعجب لخاصة بمجرد تحقق القرينة فاذا قصد هذا
التعجب فلا بد من ذكره قد يقرى ما ذكره النص على تقدير تسليمه واردة عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها
شرطه بدون القرينة فيحصل للاغراض بالقرينة والحوالة غلط فان التعريف بغاوة السائر والاستلزام
وبسط الكلام كيف يحصل بشي منها في القرينة وكذا الكلام في غير **قوله** فلكونه غير سببي مع عدم افا
تقوي الحكم اعرض عليه بان الجملة الواقعة خبرية الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي
الحكم فيدخل في ضابطه الافراد مع كونه جملة واجيب بان مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لا يحتاج الى
منه كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار السائر في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد ^{المسند}
يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقيق الافراد في جميع الصور بتحقيق هذا المعنى وفيه تاويل **قوله** اذ لو كان
سببيا فهو جملة قطعا لا يرد عليه بخو زيد قائم ابوهم بناء على ان المسند هنا سببي مع انه ليس بجملة لما



افراد المسند

منه ليس بعد ودر المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك لما فظم على
الضبط في اقتضاء السبب كونه جملة **قوله** بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع
وحدة الفعل **قوله** يشمل صورة التخصيص اي يشمل الاحتراز والاختراع تلك الصورة واربعها ^{الصغير}
الي ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس معيدين في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي
اعم من عدم قصد التقوي فعناه على ما نقل في الشارح المحقق انما شمل ما فيه نفي القصد الي التقوي ^{نفي}
افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي ^{القصد} ويدور
والخاص ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل بحسب العلق والاحتياط حيث اضيف النفي الى ^{الافراد}
والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بسبب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نفى في العموم فانه اشمل من نفى
الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل ^{المحسنة}
بكونه سهواً فطغيان القلم **قوله** واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف برنفسه ولو قيل
مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصوداً مطلقاً اي لا في هذا المقام ولا في غيره لانه قد وقع الاعتراض ^{والاوب} لكونه بعيد
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن المقصود من نوع نفس التركيب فلا محذور **قوله** محكوماً
بربالبوت قال الفاضل المحسنة هذا اعني قوله بالبوت يدل على اشتمال يتكرر العامل والظاهر ان المحكوم برلفظ ^{مركب}
وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالبوت بيان طريق المحمول اليه اعني كونه محكوماً كما نقول المقام محمول
بطريق البوت **قوله** فظاهر انه لم يحكم ببوت منطلق وانطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم بالبوت له
فكيف يكون مسنداً سببياً وقد فسر الاسناد بالحكم ببوت الشيء او نفيه عنه قلت المراد بالبوت المذكور
في تعريف الاسناد اعم من البوت الحقيقية والتعليلية والعينية في تعريف الفعل المحكوم باستفاير ههنا هو البوت
الحقيقية ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور **قوله** فلما اراد بالبوت ههنا البوت بالفعل حقيقة
لانتقضى الخ قد بالفعل لا طائل تحته فليتهم **قوله** واذا كان المجموع فعلياً بطائحه اجاب الفاضل المحسنة بان ^{معنى}



التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب فالاب والانتلاق والنسبة الحكيم في زيد ابوه ^{منطلق}
 ليس مسندا حقيقيا بل المسند الحقيقي هو الانتلاق في نفسه نظر الى الاب ومع تقييده به نظرا
 الى زيد ولهذا يكون زيد انطلق ابوه يريد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا في الاشارة الى
 يلبس معانيها ومرد بان الكلام السكاكي في ضابطه افراد المسند وجمليته هو قابل بان اذا كان
 في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد ^{عنده}
 فيصدق عليه تعريف الفاعل مع جملة فيضطرر قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المحقق اعتبارا
 لجانب المعنى مع قطع النظر عن اللفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل الجورس حيث اجمعوا على ان ^{المسند}
 في زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المنا
 للفن حيث يبحث في عن خواص اللفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لانه في ان
 الجملة مسند بناء على الظاهر التوسع **قوله** ثم استدعي ان المسند في هذا امر عجيب اذ بعد القول ^{بان}
 المسند هو منطلق يدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعليه المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد
 بالمعنى المعبر في الفعل بل لا به **قوله** وهذا ضبط لان اللازم مما ذكره الخ اجيب بان حاصل استدلال
 ذلك الفضل هو انهم لما اتفقوا على اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فتعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة
 العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعي وان نحو زيد منطلق ابوه لا
 يكون واسطة بين المسند السببي والفعل بل مندرج في الثاني وليس بشي لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل
 مع فاعله لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعله فاعله في حكم العدم
 واما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** يبقى الجملة عبارة المهم اوضح لدخول
 زيد منطلق ابوه في ضابطه الافراد في عبارة المصردون عبارة المفتاح **قوله** وقال اذا التقدير استقر فيها
 حصل رد عليه بان المسند فعل سواء في الطرفين بالفصل او باسم الفاعل فاما معنى التعليل بتقدير الفعل
 وايضا

هذا هو الوجه في كون المسند في هذا الامر
 هو الجملة لا الفاعل بل لا به
 لان الفاعل في هذا الباب بمنزلة
 العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط
 وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعي

وايضاً قد ذكرنا ان اجزاءه اذا كان فعلاً للمبتدأ مثل زيد قائم لم يصح تقديمه والجواب عن الاول ان ليس
 المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسنداً فعلياً بل لما كان المعبر في المسند الفاعل هو البتة الحقيقة وانتفاء
 ولم يكن ذلك ظاهراً في قولك في الدار زيد اراد تقديمه بما يكون بثبوت المسند اليه بثبوت الحقيقة الا انه
 بما هو المختار وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الابتاس بالفاعل ولا التباس بهما لان الطرفين غير متعبد
 فلا يجوز اعماله على المختار **قوله** كان المسند في المثال جملة ويحصل التقوي ان قلت ما في عدم ^{قادة}
 زيد قائم للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في العينة والخطاب والمكمل مثل هو في الدار
 وانت في الدار واذا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل في التقدير حصل وحصلت بالفتح و ^{حصلت}
 بالضم وهذا كاف في الافادة **قوله** لم يصح التركيب لان مستقران جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ انكم
 مع انتفاء الخبر وان جعل خبراً يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ وليس ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالداً
 مرفوعاً به لانه مذهب الكوفة الذي يبنى عليه الكلام عليه **قوله** وجميع ذلك ضبط لا بتنايه على ان هذه ^{امثلة} الامثلة
 امثلة لافراد المسند **قوله** لم يفهم لاسكالم وتفسير ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب
 تقييد يراى على ما هيته المعروف والافقد تقرر في المعقول ان يجوز زيادته منطلق تعريف بالمماثلة في
 التحقيق **قوله** ويمكن ان يفسر بان جملة علقته رد عليه الفاضل المحيى بان هذا التعريف يقتضي ان
 يعرف اولاً بكون المسند جملة بحيث يعرف كونه سبباً مع ان جعل السببية احد ضابطي معرفة كونه المسند ^{جملة}
 يقتضي ان يعرف اولاً بكون المسند سبباً حتى يتوصل به الى معرفة كونه المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت ^{هذا}
 التفسير اهاب عنه بعض الافاضل ان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وحملته فيكون المعنى على انه اذا ^{قصد}
 جعل المسند سبباً او قصد تقوي الحكم يوتي بالمسند جملة والا فيوتي به مفرد ذكر الجملة في تفسير المسند ^{السبب}
 الذي قصده حاله مقتضيه لا يتبادر المسند جملة لا يودي الى محذور اصله وفيه ان قولك المقتضى الجملة
 كون المسند جملة علقته على ما هو مال المعنى لا يخلو عن سحابة **قوله** هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم ^{عليه}



ان رجع الضمير الي كون السند سبباً فظاهر وان رجع الي نفس الشيء الي تقدير اي ذ وان يكون كذا
 اذ قوله مع الحكم عليه يعني على كل جزء من اجزاء الكلام عدل كان ارفضه فحكم عليه من باب ما هو له فالسند
 مثلاً حكم عليه بانه ثابت للسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير
 الشارح للسيمي خارج عن نفس السكاكي لم مثل زيد مرتباً وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل عني فاعلم
 متعلق بما قبله بسبب ما يخرج من الامثلة غرضاً بطم الحليم كون السند فيها حلة وقد يجاب بالزأ
 التقوي بناء على ان الضمير مطلقاً بصرف الخبر الي المبتدأ ثانياً فيكسبه بحكمة الحكم قوة على ما سيجي وان
 تعلم ان كون السند الي زيد حلة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوي يعني اذ لم يقصد كان ايضاً
 الي زيد ولكن يكون مفرداً كافي انا عرف كذا اذكر الفاضل المحيى في شرح المفتاح **قوله** او يكون
 فعلاً لا قبل ما بحال الظاهر او بحسب الحقيقة واحال لا يتناول زيد طالباً باذا المال زيد طالباً ابوه وانما
 صير الي ذلك لان الفرق بين المسندين يجعل احدهما سبباً دون الآخر حكماً ورد منع الحكم للفرق بين طيب
 زيد وطيب نفسه ان كان مستفاداً من جهة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان السند في زيد طالب نفسه
 السند الجسيم مع ان في زيد طالب فعل والفرق تحكم لان السند الي الفعل في كل من المال في نفس
 زيد في المال احيب بان الضمير احضار السلي السابق فلا سناد الي ذلك الحاضر واما النفس فليس في تلك
 المتأينة فها مل قال الفاضل المحيى واما عرف كل قسم على جهة التحريض عليه بانه لو بدل البناء بالاستاد
 يكون حلة على نحو ما مر في تعريف الفعل لم يمتح الي ذلك التفصيل والجواب انه كان يرد عليه ما اوردته
 على تعريف الشارح نعم يرد عليه انه لو بدل البناء بالاستاد بالاصالة يخرج عنه منطلق ابوه لان الاستاد
 الاصيل للجزء من الفعل واما المشتقات فاستاداً بالاشبه والبيع ووجه ايضاً يرد على قوله ولو قيد
 بكوفه انه لا محذور في خروج نحو ابوه منطلق لان المراد بيان المقتضى لا حصر في المذكور ولذا يقال
 في الكسبي يزدون في المفتحيات وينقصون **قوله** متعلقاً بما قبله بسبب ما اعلم ان المتعلق قد

عند قول السند

الحكم

باضافة



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
 جمهوری اسلامی ایران

اول المسند

باضافة الى ضمير كقولك زيد اطلق ابوه قد يكون باضافة الى ضمير ما اضيف الى ضمير زيد
مخوف يداخوه ضرب بعلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسنداً سببياً بالنسبة الى زيد واخوه ^{للمول} معاً قوله قال اوله
مخوف زيد ابوه منطلق او مرد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه غير شكل جعله سبباً اذ لا يفي
ذلك الجمل بالمسند لتعلق انباء اجيب بان ما دل بسمي بمر وفيظهر صحة تعليقه زيد اذ كما يصح ^{زيد}
منطلق الاب ومنطلق ابوه يصح زيد سمي الاخ بمر او سمي اخوه بمر **قوله** ولا يخفى انه سهو والا ^{لكان}
المناسب ان قال الفاضل المحيى وايضا لا اعتبار في ضابطه افراد المسند في حد ثالث يخرج به نحو منطلق
ابوه لان المسند مهمنا ليس فعليا كما تحققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخرج به ^{يقيد}
اخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطه افراد المسند بقوله فعليا فاي حاشا
لا اخرج به الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله متوجه الى القيد اعني كما تحققه في قيد ^{يثبت}
الاصل اعني فعليه بلعني ان استفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققه واما على زعم
التوهم فهو فعل لا بد لبيد في السند السببي بانسبائه الى شي على وجه البناء اعني تقديم المبنى عليه فالبناء
عليه والفعل الذي يربطه ما ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانسبا الى اللفظ وجه البناء فيدخل المنا
المذكور في ضابطه الافراد على زعمه ويحتمل ان يرد اخراجه **قوله** ويمكن ان يكون في قوله هو ان يكون ^{مضافا}
محذوفا وهو الزمان من اعمى ما ذهب اليه بعض النحاه في مثل اينك حقوق الختم من تقدير الوقت واما على ^{مذهب}
من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكذا المذهبين المذكورين في كتب النحو هذا وقد يقدّر لفظه في قوله ان
يكون بناء على كثره حذف الجار زمان **قوله** فالعنه ان المسند السببي يكون اذا كان له ما قدّر ظرفا الزمان
المضاف الى ما بعده قد رله عاملا ضرورة وقلت المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان ^{السابع}
بعد اذ هو الماضي والمضارع قيل في هذا المعنى على تقدير مرجع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون ^{المسند}
لح على تقدير مرجع الى قوله اذا كان المسند سبباً واعلم ان منشأ استبعاد التبريق هذا التوجيه هو ان



بحث قول السند

ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جداً وهذا لما قدر المحذوف عدل فيكون الى كان فلا
يرد عليه انه اختار تاويله من جنس هذا التأويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي يقتضي طي كرا السند
البرقي اذ كان السامع في كاتوبه **قوله** وهو الزمان الذي قبل زمان كمال كان الاسناد المحقق
نقول لو قراء لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه لفظ ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفاً لنفسه او ثبوت
زمان اخر للزمان وهذا انما لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الفاضل الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل
وبعد من الظرف في غير المنصرف لم يرد يعود المهر وبعبارة في قوله وجوده بعد الزمان سواء هل موقوف
على الاستقبال والحال اذ لا وجوده من التوقيف الذي ذكره في قوله الا كان السامع ان يطرح في
وجوده ويقال الذي بعد هذا الزمان ينبغي ان يعلم انه لو حمل التوقيف على الاستقبال يلزم محذور آخر
لان كون التوقيف الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان الحكم اذ لا وجود للترقب
حال الترقب فيلزم خروج الزمان الذي يحصل عقيب الحكم كما ان اقسام الزمان كما لا يخفى على السامع في قوله
وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله فيلزم اجتماع التوقيفين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج
الذي يحصل عقيب الحال تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال عن اقسام الزمان
تغايرهما كما لا يخفى على السامع ثم ان ما ذكرته من التقرر وهو ايراد المحذور بالنظر في قوله وجوده بعد هذا الزمان
وهو الظاهر واما تقرر الفاضل المحيى حيث قال وكذلك ثبت دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب
وجود المستقبل في المستقبل ويلزم اعدا المحذوري فيرد عليه ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم
الترقب فيه حتى يلزم اعدا المحذوري قال الشارح في شرح الفتاوى هذا التوقيف فليست في لا بالنظر في
واللغة على ان يجوز ان هذه الظرفية بطريق الاستمال الكل على بعض بمعنى ان كل زمان هو جزء من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير للاعتباري كالف لظرفية في الجملة **قوله** والحال هو اجزاء من اجزاء
الماضي واو ابل المستقبل في تعيين مقدار الحال معوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين انه مقدار مخصوص

كأنه



قول المندرج

فان يبق زيدا لكل ويمشي ويح ويكتب ويقرأ القرآن ويعيد كل ذلك حالاً ولا شك في افتلا
تقارير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما
عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل للحال عندئذ وهو الآن عرض حال اخر منه فالان بحسب ملاحظته
مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح في تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء
الزمان وانتهائه ولابا النسبة الى الامور الالهية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها
وقوع في الحال **قوله** بخلاف الاسم مخون يد قيام فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر
فان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال اللهم الا ان يعبر عن الغلب بالنسبة الى زمان
الحال مضمون **قوله** مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان لا المراد من التجدد الحصول بعد ان لم يكن
ثم افادة التجدد لازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقران الحدث بالزمان بل
حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيقاً للقيام لا تقييداً للاخر اذ ان في شرح المفتاح للشيخ **قوله**
يقضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحيى بان هذا لما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان
وانما المقصود بتجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لا
الكلام في الحال المقترضة بكون السند فعلاً لا حدثاً مقارناً للزمان وفيه انه لم يطرد بها السند في قوله **قوله** ليقتيد
السند على ما هو السند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل المحيى في البيان لم يكن لفظ التقييد في
لاذا احد لازمة جزء مدلول الفعل لا يقتد على ان يجعل العرض افادة انضمام الزمان على ما هو المال بجعل
التحقيق كيف وقول الشارح ان يتفرع الوجه ويأمل ما يحدث منه ذلك شيئاً فشيئاً وبصدر منه نظر
لحظة فلحظة يدل على ان الزمان افادة التجدد للحدث فاقول **قوله** او كما وردت عكاز الهمزة للتقدير ان
قد ران قدرا المعطوف عليه اسحقوني ولانكار ان قدوم يعرفوا والعامل في كلا على الوجهين يعني **قوله**
شيئاً فشيئاً مستوعبان المراد بالتجديد فيما سبق التقييد والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم خصوصاً

ولعلك اذا املت نص
بعض ما اسلفته هناك
تطلع على التذقيع



المحدث أو المقام نعم قد يقصد من المصارع الاستمرار الجدي بمحسب المقام كما سينقله الشيخ ويمكن أن
 يقال غرض الشارع بيان المراد من البيت بحسب إفادة المقام والتجديد المطلق الذي هو مدلول الفعل
 وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن التقييد فلا غبار **قوله** أني على كل قبيلة له وقيل وإنما ^{بعثوا}
 إليه لأنه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم إلا بحضوره لأن الرئيس على كل شريف والقاضي على كل محل مستف فلا
 عدتها الاظهر ان يقول فلا فائدة مطلق البتة حتى لا يكون الكلام خاليا عن إفادة المدلول الوضعي
 للاسم صريحا فان الاسم لا يقيده عدم التقييد وعدم إفادة التجديد بل ما لعدم ما يدل عليها فاقبل **قوله**
 لا بالالف للدرهم المضروب في فرائد الحاشية قابل جوبه بنظر اوله افادة اجعت يوما ورا ما
 ظلت ^{يتوهم} الى طرف الخيرات تسبق وفي قوله لكن يحبر عليها في تحيل حسن اذ قوله لا بالالف في زيارته
 انه لا يحصل له جنس كدرهم فازالة **قوله** ترجية الترجية دفع الشيء بالرفق كما يرجي البقرة ولد **قوله** اشأ
 الى انه مشتبه من هذا الحكم فان قلت ظ الاستثناء مقتضى الاندراج وذلك بان يؤخذ التقييد اعم من الظاهر
 والحقيقة فاذا ذكر الشارع جوابا سليما والملايم الكلام المصانيق لا ثم ان الاندراج والانتقاض فان المبتدأ
 من التقييد كون التقييد فضلا عن محله اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال الناقصة
 بالنسبة الى اضرارنا قلت الظاهر ان مراده بهذا الحكم تقييد الفعل نحو المفعول وبالاستثناء عدم الدخول
 فان الملازمة على هذا ظاهرة **قوله** لتعبر الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التثنية
 او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه **قوله** غير مصدر ذلك الفعل قال الفاعل مثل ^{المخشي}
 زاد الشرح هذا التقييد تبعا للغير ولا حاجة اليه لان المبتدأ ورفق ذلك موضوع للتقرير ان التقييد تمام
 الموضوع لم يندل على خروج الصنف المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة مدحور الصنف
 في مفهومها وفيه نظر اما اولافان الشارع لم يزد هذا التقييد على التعريف المشهور بل وورده في تفسيره في التعريف
 المشهور بيان لما هو المراد في الواقع ويمكن ان يجاز عنه بل لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه ^{مثله}
 غير



غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحل على الزيادة ليخرج الافعال الساتمة واما ثانيا فلان اللام
 في قوله لتقرر الفاعل على صفة للغاية لاجل الموضع كازعم المحيثة يدل عليها قول الشارع على انها اعني
 تلك الصفة متصفة بمعنى تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تنصف بالكون وهو غير المتقدير
 وايضا قد اعترف المحيثة صريحا بان كان دلالا على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يستعمل
 الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده يعني الافعال الناقصة كيف لو حمل الكلام على المتبادر الذي
 لم ينطبق التعريف على الناقصة فوجه آخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع لم
 هذا ثم عرض الشارع فذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر الى كل واحد فرج في معناه اعني الزمان
 على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجهها الحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى
قوله وهذا معنى قوله كما انما يكون ما ذكر معنى هذا القول فاجعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما
 لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى لا فلا يكون لانرا عبرة فمما سبق انضاف خبره بالاجم معناه اللهم الا
 ان يجعل على حذف المضاف وهو الحكم **قوله** او عدم ارادة ان يطلع السامع الى اقره المراد بالسامع
 المخاطب بقرينة قوله او غير ذلك الحاضر في تعامل **قوله** اكرمك ان تكرمني اكرمك خراء الشرط عند الكوفة وال
 لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواد ظلمتها ام لا ودال على الخراء عند البصرة وليس
 كما سبقت الا ان فيه ثبوت الصدارة ظروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا صانع في الارتباط
 المعنوي ثم ان بعض الخاء بل جمهور شرط كون الشرط ماضيا اذ تقدم عليه ما هو خراء في المعنى واختار بعضهم
 عدم الاشتراط فهذا المثال مني عليه **قوله** فالخبر ان كان خرا فاجعله خبره قيل عليه ان الخبر في قوله ان
 خبرتي خراء مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الخراء كما صرح به الرضي فليست
 في **قوله** في نفسها المصدق والكذب اشار بعبارة بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع عنه
 عن خصوصية الحكم والخبر ايضا **قوله** بناء على انه في يجب تعقيب المسند الخبر ولا يجوز ان يكون بملاحة

تعقيب المسند بالخبر



التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه اي ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك
 التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه
قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة السكوك اي الى حكم الانشاء وهو
 ما يغير معنى الكلام واحداث معنى فيه بطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدو
 الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء **قوله** ولهذا تقدم ما في خبره عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام
 واحداثت فيه معنى الشرط وقد تقررت في علم الحنوف كما لا يخفى معنى الجملة وكان حرف قرينة الصدر ليعلم فاعول الامر
 ان الكلام في نوع من انواعه **قوله** فتعسف منه جملة كلام الفتح على ما عليه من الميزان تخطيطا ^{صطلاح}
 فقوله المشايخ وتخطيطه في موقع البيان لوجه التعسف **قوله** في هذا قول جازم موضوع للتصديق
 والكذب اي التصديق النسبة الحكيمه الايجابية وهو معنى الايجاب وكذب النسبة الايجابية وهو معنى
 السلب والحاصل انه موضوع للايقاع والانتزاع ويحتمل ان يكون المراد بحتمل التصديق والكذب في قول
 منه قولهم الجزم ما يحتمل الصدق والكذب **قوله** عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد ففعل كذا
 مع ان الموت محذور الوقوع فقد وجهه الزمخاري بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسنت دخول ان
 عليها **قوله** او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مناق المشكوك لنكته نفعية لكونه مخاطب
 جازم فانه ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما التفصيل المحل الواقع في ذهنه او غيره ذلك كما في تفصيله
قوله واصل اذا الخ قيل المراد بالجزم معناه الحقيقة واما المظنونيات فانما تستعمل اذا فيها باعتبار خطأ
قوله فليست اهل العلم على الفرق بينهما فان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشرط لشك وفي اذا
 لوجود الجزم بوقوعه **قوله** فنبه في المثال حيث قال ام لا **قوله** لنكته وهي تنزيل المخاطب منزلة الكا
 لعدم حرمة على موجب مراعاة حقه ولما هو لو وقع الشرط يمكن ان يوجه بان يحل على حذف المضاف اي بوقوع
 الشرط بقرينة المقام **قوله** فاذا جاءتهم الحسنه لا يداور دانه فكل ام انه يتحقق حقيقة وتوضيحا لا استعمالا اذا
 وان عمل



تفسير المنهاج

وان حل في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى علم الله تعالى ليس العلم بالوقوع واللا وقوع
قوله وان تبصروهم حسنة ولين اصابعكم فضل من اسم الله بالاحسنة في الآية الاولى المحضبة والرضا
 لان الآية نزلت في اليهود حين تشاموا برسول الله فقالوا من دخل المدينة نقصت ثمارها وغلقت ^{اسعارها} مقابلة
 فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل في الآية الثانية الفتح والغنم بدل على ذلك انه وقع في
 قوله فانه اصابعكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبلها اعني يا ايها الذين امنوا اخذوا حذرهم
 فانفروا ثباتا وانفروا جميعا وان منكم من ليبطين ^{الشرط} الآية وانما استعمل الماضي في لين اصابعكم فضل لان
 مع اللام الموطئة يزن مر الماضي لفظا لان الجواب لما كان المقسم لقدم الدال على الاهتمام به وقصد ان يكون
 حرف الشرط عاملا لفظا ايضا اسم يتعا ذوالفضل العظيم فتلك شايته تحقق للنوع الذي يراد بقوله
 فضل من اسم الله والتكثير في العظيم او نحوها كما اشار اليه الفاضل المحيى وهذا يظهر ان دفاع بحث الشارح
 وانه ليس محتاج في دفعه الى تحريف كاشعير قوله اللهم اني وبالفضل في الآية الثانية الفتح والغنم
 بني في التفسير **قوله** اذ لم يتقدم ذكر احد لا تحقيقا ولا تقدير ليس بشئ لان ما قبل الآية ولقد
 اخذنا ان فرعون بالسيف قومه لما ذكر فيكون عمدا خارجا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحيى
 فيما سياتي وقد يقال يكفي في العهد كون اليهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت بهم الى
 الغير كما في قولهم ادخل السوق اذ لم يكن في البلد الاسوق واجد وهذا الاعتبار جاء في الحجة اذ التقا
 ثابت بالنسبة الى المحضبة والرخاء وفيه ان هذا التعامد انما هو بالنسبة الى قوم موسى ع لا الخاطئين ^{بالآية}
 وهو المعبر في العهد الخارجي **قوله** كثره وقوع وانتاعا الظاهر المناسب لقوله فيما سبق كثره وانتاعا
 ان يكون كثره وقوعه مفعولا لا اي قطع محصورها كثره وقوعها وانتاعا فان قلت ليس كثره الوقوع
 فعلا للقطع فكيف يتصحب بمحذوف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثره الوقوع يستلزم
 الاستكثار عرفيا على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك **قوله** وهذا ظاهر فساد ما قيل اي بما ذكر

المناصب لبيان الكثرة
 التي مر ذكرها ان يكون



بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهور فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان يترك هذا
ظاهرا على انه حل العهد على مذهب الجمهور **قوله** ^{جعل} جميع السيئات القليلة غير قطعية للحصول لا يخفى
ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلة ما يجب ان
باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجمع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان العلم بالمعنى المذكور يؤكد
الوقوع اذ الظاهر ان لا يخرج احد عن سببه ما في ايراد ان الدلالة على عدم قطعية الحصول فريدة ^{فصل} لانه لا يحل
اسم تعالى بلا شبهة **قوله** وان اراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنه المطلقة في الظاهر فكل كلام ^{المعنى} الشايب
اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عليه السلام لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى
والخطاب من غير قوم موسى وبالحكمة لانه العهد انما يدل على علم الخطاب بالمعنى وقوم موسى عليه السلام ليسوا ^{الخطاب} بالخطاب
فلا يكفي عليهم بالحسنه في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل **قوله** وبهذا سطر ما ذكره ^{المشار} شارح
العلامه ما يما ذكره ان المقدار ان المراد بالحسنه المطلقة اذ بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما ^{نظم} نظم
بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيها واحد لان كلام العلامة طويل
الدليل فلو قدمه على السبق الثاني فالترديد لبتاعدها هذا الشقي في الآخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك
اشارة الى ثبوت المشار اليه وانما يقتضيه التوجيه البود حضوره لدى الناظر لكونه مخيا بالابطال على توجيه
الفاضل ايضا على ان لكان جعل هذه الاشارة الى مجموع ما سبق فرب الشقي لان بطلان هذا انما هو
باعتبار سبق الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذي حل العهد على مذهب الجمهور وتعرف الجنس
على تعريف جنس الحسنه مطلقا وان الشارح حل كلامه على ظاهره ^{هذا} لانه تامل في كلامه اذ في تامل **قوله** هذا العظام
من الحسنه اجمع باعتبار جزئيات العصب **قوله** فيكون اسواء بعد الاسويه على ان في الحمل على الجنس لزوم
ترك التنكير على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط **قوله** واما من حيث فم ير عليه ان
مراد العلامة بان المعهود ويحكم قد اعتبر فيه كثره الدور فيما بينهم وحضورهم لديهم فيكون واقعا موجودا ^ف بطلان
الجنس



تقيد المسند بالعلم

الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه ومعنى قوله حيث هو اي مع
قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فيه الشارح من حيث هو لا ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد
قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة او رد عليه الفاضل المحيى ان الحسن اذا اريد بها مطلق
الخصيص بالرجال لم يكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسن وقد
هو السكاي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بان مراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصيب لجاز اللفظ
القرينة ثم يعبر عن حوال اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصيب ابتداء في ان يراد تعريف جنسه وان
يراد تنزيل حقيقة منزلة المعهود الحاضر كما هو مذمب السكاي في العهد وان يريد بها مطلق الخصيب
تعريفها تعريف جنس ورد بان قوله الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حقيقة معينة صريحة
حمل العهد على مذمب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهور وقد
يكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا
تعريف الجنس على الجنس يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس المراد بالجنس واعم وما ذكره الشارح
من معنى الاطلاق على الاطلاق فقد يراد به العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتأمل **قوله** وانما
نكرت ليدل تنكرا على تعليلها ان اراد تقليل الشبهة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيلان لا
في قوله ولهذا نكرت في حرة لان نكرة الوقوع لا يكون باعثة وتنكيرها المقيدة تقليلها في حد ذاتها
وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا بد له من اللفظ لان محل الوقوع المخصوص العين كما
اشار اليه فيما سبق **قوله** فاذا امتس الناس ضد عانا ممكنا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا امتس الانسان
ضد عانا فاللفظ والناس سواء وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيمنع في الثاني **قوله** فلننظر الى لفظ
المتن فان الفاضل المحيى هذا مناف لما سلف في بحث تنكير المسند اليه من ان لالة اللفظ المتس على التقليل ليدل
قوله تعالى المسك فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور من ان ذكر منقول عن الايضاح وسكت عن اعاد



المنع اكتفاءً بما سبق وبان اللفظ فيما سبق ولا لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذر
 في قوله تعالى اذ اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس للابناء عن القلة والاطهر هو الجواب الاول
 اذ الابناء عن القلة اذا كان مسلماً ثبت دلاله نفس هذا اللفظ على الترجيح فليست **قوله** فلا
 الضمير في مسه للابناء المعروض المتكبر اي الى الانسان المقيد فحيث هو مقيد كما صرح به في شرحه
 للفتاح والدليل على ان الضمير يرجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان من من الشرح بحسبه مقطوع به لان فيهم
 العاصي ان امره يتعاذ كقول هذه الآية لا يسأم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشرفوس قنوط فقد
 امر دلفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية التي في كلامنا
 راجع الى مطلق الانسان ايضاً لم يظهر نكتة في العذول الى اذ اثم ان الانسان اذ الوخط بالاشائين له
 يكن مسائل الشرايا مقطوعاً به وانما ذكر القطع بلا خط امراً آخر كما لا يخفى **قوله** ونا بجانبه يقال نأه
 اي بنفسه كان الجانب مخم والمعنى بعد نفسه وذمبها عن حلها ومقامها تكبراً وتعظيماً **قوله** كقول
 لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تخرجه انك صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبت اذا
 لم تكذب ولا يخفى انه لا يسلم جزم القائل بكون فلان كاذباً حتى يرد على الممان الكذب بصرح بان المخاطب
 جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون موافق ان على انه قد يقال يجوز ان يكون للتكذيب كناية عن عدم التصديق
 لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان المسكلم جازماً بالوقوع والمخاطب باللا وقوع تعارض الرجحان
 فتسا قطاً في التساوي ولا يخفى ان وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فامل **قوله** كقولك ان
 يؤدي اياه الخ لان يعتبر في هذه الصورة بتبديل المسكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله فرائداً عليه كأنه
 في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظ حال المسكلم كما هو الاصل في ان تخمكم **قوله** اي انتمكم فنضرب عنكم
 الذكر صفها واعلم ان هذا الاستفهام اذا كان في جملة معطوفة بالواو والفاو ثم نحو اولم يسروا له
 انضرب عنكم الذكر صفها اثم اذا ما وقع ونظائر ما فيسيوهم والجمهور على ان الهمز من الجملة المعطوفة قد
 عا



تفسير المنهاج

على العاطف بشئها على ما انتهى في المصدر واحواها متاخر غير العاطف كما هو القياس نحو
فان تذهبون فانا نؤفكون قبل هلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم ^{المحشي} الزمخشري
فزعوا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصيل واكمل معطوفة على جملة مقدم بينهما
العاطف فقوله الشارح انكم فاضرب عنكم المذكور اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور
ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون
معطوفا عليه ولم يحذف ذلك في الاستعمال بل لابد ان يكون مبيها على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما
تقوله الجماعة في موضع فقال في قوله تعالى افا من اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى
انا لمبعوثون او اباونا والا ولون فن قرأ بفتح الواو وان اباونا عطف على الضمير في مبعوثون الباقيا ^{لفعل}
عنهما بفتح الاستفهام **قوله** فمن قرأ بالكسر واما قرأ بالكسر لفتح على حذف اللام فلا يكون ما نحن فيه
فان قلنا قلنا هذا الشرط فاني جزمه قلت اجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء المتجدد ما
عن معنى الشرط وقبل ما قبلها دليل الجزاء **قوله** وللاعراض اشارة الى يجوز كون صفة مفعول له
فان قلت الضمير بمعنى الصرف فغلاسه والصنع بمعنى الاعراض فعل هو لا فاعل فلا يتحد الفاعل فلا يجوز
اللام على المشهور قلت المعنى واسد اعلم اعتبار الاعراضكم فينتطبق على المشهور **قوله** اي المحال في
هذا المقام لا يمكن ان يوق ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الايات القاطعة فروع
حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الايات بفعل في مرتبة الشك والامكان الصرف **قوله** ومنه قوله
تعالى قل ان كان للرهن الايراي ان يثبت وصح برهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا
اول فرعون ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولدا الملك لتعظيمه **قوله** اي
ان يكون للتبويج النظام ان المخاطب بالآية بجميع فرله يومن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التبويج
ان يعتبر او لا تغليب المرتاب على غيره **قوله** لان الحديث المطلق الذي هو مدلوله الخ كما ان هذا المدلول



لا يجري في غير كان له لانه صار على الانتقال الذي لا يستفاد من جهة كذا كذا المدعى مخصوص به كما
 صرح به الرضى لكن بما يدعى انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار
 في كان وهو غير مستفاد من جهة قطعاً فامل **قوله** ولا يخص هذا الاشكال اي لا يخلص غرضنا
 الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الى ما ذكره فلا يرد منع المحصر ما اشار اليه سابقا من فاعه عن
 الآية بوجه آخر **قوله** ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المصنف هنا على التوجيه المذكور
 بكلف ومخلص ما ذكره تغليب مشكوكا لارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عناد
 والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا فلا يمنع للاقتصار على تغلب مشكوكا لارتياب على مقطوعه
 بل الصواب تغلب المشكوكين على المتبقيين المعاندين ثم يغلب الكل على المنكرين **قوله** وكانت من
 القانتين الظاهر ان المراد بالقانتين جميع اهل الفتوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر في نفسه ^{تغليب}
 الجنيبي على الآخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحيى لا يختص به بل بل يعنى جميع القانتين
 وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الآية وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث
 بذكر اللفظ كالمجموع والبنوع **قوله** بل لا يتأخر الغاية فلا يتيقن التغليب اذ لا دليل على انها
قوله لان الغرض مدعها بانها صدقت يعني ان الغرض مدعها بالحسب لا بالنسب **قوله** كالعمرين قيل
 المراد عمرين الخطاب وعمرين عبد العزيز فلا وجه تغليب ويرده بان قيل نعمان يسال لك سيرة العمرين نعم قال
 قتاده اعتق العمران من بينهما من خلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمرو وعمر **قوله** والعمرين
 والقرن عليه قول النبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتقى القرن في وقت معاراد الشمس
 وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائيه وشدة صفائيه انطبعت صورة القرن فيهما استقبلته كما ^{تنطبع}
 الصورة في المرآة فراي العاشق بروية وجهها الشمس القرم في آن واحد وقال البرزكي يجوز ان اراد
 وقمر لانه لا يجمع قمران في ليلة وكما لا يجمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح وايضا القوم في العرف
 الشمس



الشمس والقمرة **قوله** فانه يغلب على الموت اي وان كان اقل وجهه كون القمر اقل من الشمس تحرك
وسطه **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين وقرين وفي بعض النسخ ابوان وقران فالاول محمول على الحكاية
قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج **قوله** ولو لم يكن مجازا وايضا جازان يجعل احدهما سمي
باسم الآخر دعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المستحق ليحصل مفهوم بتنا ولما فيستثنى باعتبار فيكون معنى الا
المسيبين بالاتب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التأويل في العلم بانه قليل بخلاف تثنيه وجمعه فالان
ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس **قوله** وجميع باب التغليب فباب المجاز قال في شرحه للفتاح واما بيان مجاز
التغليب والعلاقة فيه وانه من انواعه فلم ارا احدا حوله ومهما اشكال وهو ان التغليب مطلقا
فباب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه مجاز الحقيقة والمجاز لا يبق الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع
له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجران هذه العلة في كل جمع والجواب ان ما اشار اليه الفاضل
المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع المتع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما بلغي مراد في اللفظ و
اريد به معنى واحد يتركب من المعنى الحقيقة والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم
جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط لجعلها معنى واحدا عرفا
اليه بارادة واحدة في استواء الالفاظ **قوله** او لتعودن في ملتنا يمكن ان يكون عادي مجي بمعنى صار
فلا يكون من الالية تغليب لا ياباه قوله بعداذ فجاء الله منها لان الجاء من الشر لا يستدعي سابقة لخصوص
فيه كما اشار اليه السارح في شرحه للفتاح واما ما ذكره صاحب الفرائد فان عاد لو كان بمعنى صار لقليل
لتعودن الى ملتنا لان عاد لتعدي بالي لا يفي بجوابه ان عاد اذا كان بمعنى صار لم يكن مفصلة بل يكون
خبر المعاد **قوله** وقد يقال يجوز ان يكون معتقدا للكفار ان شعيبا كان منهم لسكونه عن طاعهم قبل
البعثة فلا تغليب لتعودن فمنع الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الحواس والنزاي في مثل في الحكم والظا

اعتبرت في الحكمة فقامت **قوله** انا وانت فعلنا وانا ويزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باست
 التغليب مجاز كاسبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا مستكمل مع الغير كما هو وضعه
 والجواب انه لما اعتبر او لا عن زيد في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر عنه او لا بطريق الغيبة بل
 قبل ابتداء ضربنا مراد ابرام الكلام مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القياس في انا وانت فعلنا
قوله فمن قرأ بآء الخطأ وما على قافية الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه اذ لم يعبر في كلام البلغاء
 تغليب الغائب وان كان اكثر على الخطأ لا تغليب احد على الكل **قوله** من المكاني وغيرهم الظاهر بالنظر
 الى المقام حيث سبقت الآية لبيان احاطة علم تعالى لكل شيء ان يعلم لفظ غيرهم لغير المميز من العجم واما بان
 يحمل من في قوله فسواك على الاستعانة بالمتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يشي على اربع واما بحمله على التغليب
قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلمكم تقون اي لا وجه لعلق قوله لعلمكم تقون بقوله اعبدوا واما لفظا
 فلما ذكره السامع في شرح الكشاف رء اعلى بخير القاصي كونه عالما فصرح اعبد واعلى معنى اعبدوا
 راجع ان يتخبطوا في سلك المقيمين القابضين بالهدى فان قوله الذي جعل لكم فراسا صو
 ربكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجع من التقوي
 الزم لق فتوسط الحال ففاعل اعبدوا ربكم بني وصفي المفعول كالنوسط بين العصا والجا
 مع ان فيه تعليقا غرا لا قرب بالابعد واما المعنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي واسد علم ان تعبيرا
 الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوي وان كان مفضيا الى
 الثواب على ان التقوي عبارة غرا لا تان بجميع الامور والالتفات عن جميع المهنات وهو عني العبادة
 فلو تعلق لعلم تقون باعبد واصار المعنى اعبدوا لعلمكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاسفرايني
 فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارة للارادة اعني مجرد الطلب فلا يردان هذا يستلزم
 بالتقوي البتة لا مشاع تخلف المراد غرا لا رادة **قوله** ففي لفظكم تغليبان قيل غير يلزم اجتماع
 في كلمة



في كلمة واحدة وهو متنع اتفاقاً والجواب ان اللازم اجتماع حبي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معينين
 مجازيين منه والحدوث هو الثاني دون الاول **قوله** فان الخطاب مختص بهم استدلال عليه بانه لو كان ^{الخطاب} _ط
 باليت والتكبير عاماً للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البت والتكبير فلا يناسب ^{الانسان} _{متنان}
 على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البت والتكبير فلا يناسب ^{الانسان}
 ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكر لم يناسب اصل الامتنان سوا جعل الامتنان الخطاب عاماً او خاصاً
 لما كان تكبير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله وفر الانعام على قوله من انفسكم
 المقيد بغير متقدم اعني لم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه يعتبر في المعطوف كان الامتنان
 في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعوم الخطاب وخصوصية ذلك ليس سوق الآية الامتنان على الانسان لجعله
 للخطاب حتى يفوت بمشاركه الانعام لياه في محليته للخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتأمل
 لكم فيها دون في الصلح يتباح الا بل هو والباطها وما ينتفع به منها لكن المراد منها مطلق النتائج وما
 ينتفع به منها اذ المذكور هو الانعام اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** انسب نظم الكلام
 قد مره لانه محي بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب هذه الآية ان يكون قوله تعالى وفر الانعام
 معطوفاً على من انفسكم ويكون الخطاب في يدهم وكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام
 امر واجافلا يكون الآية في قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره وعلى ان يكون ظرفاً لغوالة لكونه عبارة عن
 حصول الشرط كما يجعل لاجع الى ما يصلح العمل عاملاً في الظروف يحتمل الحالة عنه والوصفية بتقدير ^{المتعلق}
 نكرة او معرفة هذا وكان لم يورد تعلقه بالامر لزوم الامر الفصل بين الوصف وصفة بلا ضرورة **قوله**
 وايضا اذا اعتبر الحصول للاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعلق الآتي بالحال وهو محال ^{عقلاً}
قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر في قبيل التعليل انما يتم بامر من مبتداء ومتعلق لان معناه جعل الشيء
 متعلقاً بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئية الاول اعني الجعل لانه في الحالة لكن لا مانع من تعلقه

في كلمة واحدة وهو متنع اتفاقاً والجواب ان اللازم اجتماع حبي مجاز في لفظ واحد لا ارادة معينين
 مجازيين منه والحدوث هو الثاني دون الاول **قوله** فان الخطاب مختص بهم استدلال عليه بانه لو كان ^{الخطاب} _ط
 بالبت والتكبير عاماً للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البت والتكبير فلا يناسب ^{الانسان} _{متنان}
 على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البت والتكبير فلا يناسب ^{الانسان}
 ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكر لم يناسب اصل الامتنان سوا جعل الامتنان الخطاب عاماً او خاصاً
 لما كان تكبير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الآية حيث عطف قوله وفرا الانعام على قوله من انفسكم
 المقيد بغير متقدم اعني لم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان
 في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعوم الخطاب وخصوصية ذلك ليس سوق الآية الامتنان على الانسان لجعله
 للخطاب حتى يفوت بمشاركه الانعام لياه في محليته للخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتأمل
 لكم فيها دون في الصلح يتباح الا بل هو والباطها وما ينتفع به منها لكن المراد منها مطلق النتائج وما
 ينتفع به منها اذ المذكور هو الانعام اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** انسب نظم الكلام
 قد مره لانه محي بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب هذه الآية ان يكون قوله تعالى وفرا الانعام
 معطوفاً على من انفسكم ويكون الخطاب في يدهم وكم الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام
 امر واجافلا يكون الآية في قبيل التغليب **قوله** متعلق بغيره وعلى ان يكون ظرفاً لغوالة لكونه عبارة عن
 حصول الشرط كما يجعل لاجمع الى ما يصلح العمل عاملاً في الظروف يحتمل الحالة عنه والوصفية بتقدير ^{المتعلق}
 نكرة او معرفة هذا وكان لم يورد تعلقه بالامر لزوم الامر الفصل بين الوصف وصفة بلا ضرورة **قوله**
 وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعلق الآتي بالحال وهو محال ^{عقلاً}
قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر في قبيل التعليل انما يتم بامر من مبتداء ومتعلق لان معناه جعل الشيء
 متعلقاً بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئية الاول اعني الجعل لانه في الحالة لكن لا مانع من تعلقه ^{بجزئية}

الثاني عن التعلق **قوله** لانه موقوف في الحصول في الاستقبال فيمنع بثبوت فيه بحث لان بعض المسمى يد
 على الجدد لا البثوت وبما انجز بافعليه خور يد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب في التعليق قاصرين ^{المرام}
قوله لا موقوف في المصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض المصدق اي التحقيق في الاستقبال لا يتصور
 في الانشاء ولغايل ان يقول في يلزم وقوع المصدق في المركب الغير المتام لان اداة الشرط اخر جنة تكون
 كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال المراد كونه للدلالة كذلك باعتبار الاصل وما كان عليه كما قال
 القصار **قوله** ان جعلت كلاما واحدا فيهما ظاهرا يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في
 النحو مساعده وصرح به في شرح الفتاوى فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في
 شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لا اذا وان لم يجر لان ويمكن ان يكون المراد باحدى هما الخبر
 بخصوصه **قوله** فاعتد يا كرا في امر هو بصيغة الامر على ما جوز في الشارح من جواز كون الخبر
 طلبيا بلا تاويل واملأها اعتد الفاضل المحيى وهو بصيغة المضارع المكمل واما ما ذكر في شرح ^{الفتاوى}
 من انه على صيغة الامر فيكون طلبيا لاعتد او باكرام المكمل معلقا بمحصل اعتد او المحاطب كلامه فلا حاجة في
 الانشائية الواقعة جزاء الى ان يؤول الخبرية فمنهني على ما ذهب اليه السكاكي فيكون الخبر كلاما مستقلا وكون
 الشرط قيدا وقوله فيكون طلبيا لاعتد او في بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظر الى الظاهر والا فلا
 تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف **قوله** وتاويل الخبر الطلعي وجه ذكره
 الكلام في هذا الموضع مع ان الناسف كره بعد قوله ويجبان ينسبه اليه انه لما ذكرهما جواز مخالفة الظاهر
 لنكتة اشار الى رد وجه وقوع الطلعي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره بهما مخالفا لما ذكره في شرح
 الكشاف في قوله تعالى سياق تفسير قوله تعالى فخلق آدم فرتب كلمات زمان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء
 الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام **قوله** كما في قولنا في العلا فينا وطيني البيت من
 قصيدة مطلعها مغاني اللغوي من تحصيل اليوم اطلال وفي النوم مغني عن خيال المحلل وبعد البيت
 المذكور



تفسير الحديث

المذكور في الشرح فان استطع في الحشر أنك زارا **قوله** ويسمى في يوم القيمة اشغال **قوله**
فلنستمع دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من لغتهم بالضم او نغم بالمعسر علم
اي صار ليثا والبال للقلب **قوله** اي على اظهار الرغبة في حقة تعالى مجاز غلظ مدعى اظهار الرضا
وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بنفسه **قوله** الاول
التعليق المعلق في عدم الامتناع بطريق القطع مسلم لكن لاشك ان المتبادر في اللغة من مثل
قوله ان ضربت ضربت هو الربط في جاني الوجود والعدم **قوله** اولان الآية نزلت في حاصلي
ان في التقييد شيئا على تحقق الارادة في هذه الحالة فيعلم من التوجيه لا يكون الا كذا غير ان
الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه في الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قد تقر في الاصول
ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعترض في هذا الجواب خصوصية قلت العموم بالنظر الى ما
استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخص بخصوص السبب وهو المراد مما تقر في الاصول
لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فايد اخرى للشرط على ان الشايع شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه ^{السؤال}
فما **قوله** او التعريف قيل في سلوك طريق التعريف فايد ان الاول ^{هو} من المخرج مرتبة عند الله تعالى
النبى صلى الله عليه وآله اذا كان الاشراك محبطا لعله فاحال غيره والثانية اذلال المشرك حيث لم يجعلوا
في مرتبة الخطاب واعترض على الفائدة الاولى بان المشرك لا يعتقدون نبوة محمد ص فلا يتضح تلك الفا
والجواب ان الفايد لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون بنبوة محمد ص فالذين في قوله **قوله** بان
الفعل الى احد والمراد غير لابدان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاء زيد
ابنه ليس من التعريف في شيء **قوله** فالخطاب لمحمد عليه السلام قيل عليه سورة الآية نزل على عموم الخطاب لان الوحي
اليه عليه السلام والى الذين من قبله هو قد بعينه اعني لم يشر الى ان يكون الخطاب للذين من قبله والذين من بعده
ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصيح ان يكون الخطاب عليه السلام ولكن تقول الوحي الى الذين من قبله هذا الكلام



تفسير الحديث

المذكور في الشرح فان استطع في الحشر أنك زارا **قوله** وبسمات لي يوم القيمة اشغال **قوله**
فلننعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واستقامة من نعم بالضم او نعم بالمعسر علم
اي صار ليثا والبال للقلب **قوله** اي على اظهار الرغبة في حقة تعالى مجاز غلظ مدعى اظهار الرضا
وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بنفسه **قوله** الاول
التعليق المعلق لا عدم الامتناء بطريق القطع مسلم لكن لاشك ان المتبادر في اللغة من مثل
قوله ان ضربت ضربت هو الربط في جاني الوجود والعدم **قوله** اولان الآية نزلت في حاصلي
ان في التقييد شيئا على تحقق الارادة في هذه الحالة فيعلم من التوجيه لا يكون الا كذا غير
الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه في الاشكال من الآية الكريمة فان قلت قد تقر في الاصول
ان العبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعترض في هذا الجواب خصوصية قلت العوم بالنظر الى ما
استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخص بخصوص السبب هو المراد ما تقر في الاصول
لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فايد اخرى للشرط على ان الشايع شافعي يعبر بخصوص السبب فلا يرد عليه ^{السؤال}
فما **قوله** او التعريف قيل في سلوك طريق التعريف فايد ان الاول ^{هو} من محاور مرسية عند الله تعالى
النبى صلى الله عليه وآله اذا كان الاشراك محبطا لعله فاحال غيره والثانية اذلال المشرك حيث لم يجعلوا
في مرتبة الخطاب واعترض على الفائدة الاولى بان المشرك لا يعتقدون نبوة محمد ص فلا يتضح تلك الفا
والجواب ان الفايد لنا لا للكفار على ان المشركين قائلون بنبوة محمد ص فالذين فرقه **قوله** بان
الفعل الى احد والمراد غير لابدان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاء زيد
ابنه ليس من التعريف في شيء **قوله** فالخطاب لمحمد عليه السلام قيل عليه سورة الآية نزل على عموم الخطاب لان الوحي
اليه عليه السلام والى الذين من قبله هو قد بعينه اعني لم يشر الى ان يكون الخطاب للذين من قبله والذين من بعده
ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فيصيح ان يكون الخطاب عليه السلام ولكن تقول الوحي الى الذين من قبله هذا الكلام



لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئلا يشرك المحبطون عملك وبين انتم كم المحبطون عملكم والله اعلم
 ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بما من لم يصدر منهم الاشتراك رد لما زعم الخلفاء في قرآن التعريض عام لمن صدر
 الاشتراك في الماضي وغيره وهذا يحصل بصيغة المضارع اي بين يترك وجه الودان في صدر منهم الاشتراك
 لم يستحقوا التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته **قوله** وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض
 لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب الفعل الواقع في الشرط لما ذكره بلفظ الماضي الدال على وقوع
 مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع من اسند اليه طلب وجه وناسبت يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ
 المضارع على ما هو الاصل في الشرط كما في شرحه للفصح فان قلت ان يدخل على المشكوك كاسبق واشراك الانبياء
 محذور الملا وقوع فهذا الصريح باعنا لطلب النكته قلت انهم بوقوع نقض الشرط مهننا وان كان باعنا لطلب النكته
 مشكوك لا يخرج في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكته له وانما يصلح لو كان الاشتراك بالنسبة الى التعريض
 فيكون الاشتراك فيه مشكوك وليس كذلك لما تحقق قرآن التعريض من صدر منهم الاشتراك فتأمل
 وفي الخفاء والضعف اي عند المصنف ما الخفاف ظاهر واما الضعف فاما لما توهم قرآن ذلك التعريض
 يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت انه قاعه غير الشارح واما لما ذكر الموزني قرآن اللام الموطئة فهو
 كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو قرآن الجواب لما كان للقسمة لتقدم الدال على الاكتمال به قصد ان لا يكون
 حرف الشرط عاملا لفظا فلما دخل التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا من ان لا
 ينافي بين مقتضياتها كما زعموا لا يحل ان يقال القسم قرآن الايمان باللام والتزام اليضم في الشرط
 هو التعريض **قوله** على وجه يعين قيل هذا اشارة الى انه يقدر في تعين عيلى وجه لان الوجه الاول
 يترك الصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا يترك الصريح بنسبته اليهم فتأمل **قوله** وبشيء ايضا
 الاستدراج بقى استدراجهم الى كذا اي فيه منه على تدرج **قوله** اي تمنوا ان يريدوا عذبتكم اشارة الى
 ان لو ما هنا حرف مصدرى يجعل ما بعده كافي تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنضم الى كذا وقوعها بعد
 يود



يؤدوا وكذا الخاء لا يشوبها فإن قلت كيف يصح القول بمصدرين ما وقد دخلت على أن في قوله تعالى
يؤدوا لو أن بينهما وبين ما بعد ما قبلت الفعل بعد مقدم تقديم يؤدوا لو ثبتت بينهما وبينه **قوله**
وثانيهما وهو المذكور في المفضل يرد عليه أنه مخالف لما ذهب إليه في شرح الفتاح من اتحاد كلام الشجين ^{حيث}
قال هناك بعد تقرر كلام وهذا حاصل ما قال في الكشف ويمكن أن يقال الحكم بالاتحاد ^{حسب} ^{حسب}
بين الكلامين بالنظر إلى التقريرين فإنه لو قال مودعي ما في الكشف أن النكبة هي الدلالة على أن ودا
كفر المؤمنين سابق على ما سواه من أفعال العداوة وبسط الأيدي وغيره سابقا ماينا ومودعي ما في الفتاح أن
لزوم ودا عنهم كفرهم اوضح وأقوى فغيره بلفظ الماضي الدال على التحقق والبنوت كان الكلامان متغايرين
ولو قيل المراد بالقبليّة تقرر الكشف القبليّة الترتيبية يعني أن لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الودادة
مرتبة ويكون قبلها كانا متحدين هذا لكن الأظهر هو المتغاير **قوله** لأنها واضحة اللزوم بالنسبة إليهما فإن قيل
الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختبار الماضي على تحقق اللزوم ووضوح
قلنا الماضي إذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه **قوله** فإنه
يجوز انتفاء ما الذي ^{المصادقة} ^{عنه} عليه بأن لا يجوز انتفاء شيء منها قطعاً والالزام الكذب في جزاءه تعالى
اذ ليس الكلام في الجزاء المطلق بل في جزاءه تعالى فالمازمتان واضحة اللزوم والجواب أن الكلام في ترجيح أحد
الاحتمالين على الآخر بالنظر إلى مقتضى العبارة فلا محذور **قوله** إذا ملكت فاسحج الاسحاج بالحجم والحاء المهملة
العفو **قوله** وأما انتفاء وداة كفرهم جواب عما يقال أن في هذا اللزوم شبهة أيضاً يجوز انتفاء الودادة
المذكورة بإسلام المالكين فله وجه للعدول إلى الماضي **قوله** ليكون مجموع الحمل الثلاث لازماً واحداً لم يصح
ما في الفتاح لا يتناهي على كون الجزاء الثالث لازماً للشرط الأول بلا واسطة إذ لو كان لزومه بلا واسطة الأولى
وكان في لزومه شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة إليهما وأما قوله ليكون مجموع الحمل الثلاث ^{لنظر} ^{لنظر}
إلى أن الجزاء الأخير إذا كانا لازماً للأول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الحمل إلى لازم واحد ولا

يكون كل واحد منهما مستقلاً والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبني على اثبات الملزومات المتعددة
 بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض غاية ما يوجب
 به كلام المفتاح ان يقترنه ان الطرف يلزم العداوة بلا واسطة لزوماً ضعيفاً ويلزم البسط بواسطة
 العداوة لزوماً ضعيفاً ايضاً يعني ان غرق قطع عند تحقق الطرف والعداوة والبسط يلزمه الوادة بواسطة
 البسط لكن لزوماً قوياً يعني ان قطع عند تحقق الطرف والعداوة والبسط فليتنامل **قوله** وان كان من
 الضرب الاول لم يكن في تقييد واداة الكفر اشارة الفاضل المحيية اليه ان هذا لازم على تقدير كونه من
 الضرب الثاني ايضاً لان تقييد واداة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانهما حاصله بسطوا اليهم
 ايديهم ولم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتيب الوادة للمصادفة بعد بسط الايدي واللسن لانهما
 بسط الايدي واللسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون في ارتدادهم الى دينهم ليرفع القتال
 والمحاربة وهذا العذر يكفي لتقييد المذكور في الخطايات **قوله** لا يقال ان الآية له حاصله لا **قوله**
 الى حل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والوادة فرضا في الماضي مع القطع باستفاء الشرط فرضاً
 نصيب على المصددين اي حصولاً فرضاً او كماله في الحضور وقوله في الماضي ظرف للغير المنذرج في مفهوم لفظ
 الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفاً للتعلق المنذرج في مفهومه لفظاً **قوله** ايضاً لانه في
 في الحال ولا وجه لجعله ظرفاً لحصول مضمون الجرا لان المقص تقييد الوقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الوقوف
 مقيداً ايضاً ون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الثاني المعلق به كالجواب
 في المثال المذكور لا للتعلق كما في الاول ولهذا اتي بالظاهر **قوله** فيلزم استفاء الجراء فيه بحث وهو انه
 اشار في اول الاجوبة عن الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرر ما قيلكم على البقاء ان اردن محصناً
 الى ان التعلق بالشرط لا يقتضي استفاء العلق عند استفاءه وبسط في بعض البسط تأكيداً له فاما معنى تفرع
 استفاء الجرا على استفاء الشرط ههنا الا ان يحتمل احد كلاميه على انه نقل الكلام القوم بقرائن والاقر بانها بقا
 الربط

جملة الشرطية



لولا الشك

الربط وجوداً أو عدماً معبراً في معنى لو بحسب اللغة وإن لم يعبر به مطلق الشرط فالمراد بالتعليق به هنا
التعليق المحض عن التعليق بطريق التوقف **قوله** مع وضوح فساد كل منهما إما فساد جعل
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلا يلزم منه أن يتحقق الجزاء في مثل الوحي لا كمثل ما لا يتحقق
وإما فساد عكسه فلا يلزم أن لا يتحقق الأكرام في مثل تقدير المجي وبإجملة الصواب تعليق المتنوع بالمتنوع
أو تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضوع ليكون تعليق الامتناع بالامتناع
لأن ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارتفاع الضمير إلى حرف ويثبتها
بالاسم وقد رجع إليها فما نحن فيه ويثبت بقول من لم يخطبك **قوله** لأن تعليق الحكم في المراد بالـ
ما يدل على النسبة وهو هذا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الامتناع المدلول عليه بما امتنع
قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لئلا إذا قلت أكرم العالم فمحققته رجوع الأكرام إلى علم العالم وإن جعل
بحسب الظاهر أنه نسبت عليه فكذا المعلق بالحقيقة فما نحن فيه نفس الامتناع وإن كان بحسب الظاهر ذاك
المتنوع بسبب امتناعه **قوله** فهو لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين طرفي
الشرط لأن المعبر في طرفي الامتناع بل أراد أن لولا فائدة التعليق أي الربط جزم بين الامتناعين وهذا
صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء الامتناع لشرط التعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو
اعراض الفاضل المحيى وهذا وإن كان تعسفاً إذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحاً إلا أن بعض الشارحين
من بعض وانت جيبان قول المحيى فالاولي إشارة إلى احتمال التوجيه **قوله** والمآل واحد فإن قلت كلاماً
السكاكي على توجيه الشارح يقتضيه صحة قولنا أن وجد لحدار وجد البيت ضرورة أن امتناع وجود البيت
مرتبط بامتناع وجود الحدار ولا يصح تقدير تعليق البيوت بالبيوت مع القطع بالانتفاء فكيف
وعدو والمآل قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجوداً أو عدماً على ما تحققته فلا صحة
للمآل المذكور قطعاً فامل **قوله** والسبب قد يكون أعم من المسبب ممكناً وقع في العبارة في الكراشي



و لكن المذكور في نسخ شرح الرضي تفلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب
فما مل **قوله** اما الاول فلان الشرط عندم اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الح^ج
في اتمام اعراضه على الجمهور الى ظاهر دعوي انحصار الشرط في السبب بل يكفي ان الشرط قد يكون سببا
واعم والسبب اعم لا يرتب على انتفاؤه السبب فلا يكون دعوي الكيفية على ما هو المشهور بين الجمهور
صادقة فزاده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظواهر العبارة ليست فربما ذات المحققين
قوله وانتفاء اللام يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس **قوله** اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله ^{النحو}
في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم
اللازم لجواز عموم فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو ال بحسب عرف اللغة على ان ان لم يقم زيد لم
يقم عمرو لان الاصل فيما علو على شي ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فم عدم جواز القضية في السفر عند
عدم الخوف فقولهم يكفينا ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فاعلموا ان قولنا لو جئناكم
فقد دلت لو علمنا ان الحج مستلزم للاكرام وعلى انه يمنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب
بقولك مثلا ان كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على ان اذا لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة العقول غير صحيحة ^{بحسب}
اللغة **قوله** بي انتفاء مضمون الشرط انتقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا لا محالة اذ
انتفاء الحيوانية في الواقع لا انتفاء الانسانية بخصوصها وبالحكمة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلو
والجزء علة محمولوا صا العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كون علة خاصة يمكن ان يوجد المعلو
باخرى محمولوا صا الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا
الا ان يصار الى ما استدل اليه من امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب العقول **قوله**
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصده مطلعها لقد ان بشي المجموع للجرام

لممتنع



وان يملك الصعب الابي زمام **قوله** وبعد اتوعدنا بالرقم ناس واما هم البنت والبيض الرقاق
قوله كغيرهم خبر كان وقوله دعانا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان
يكون لودامت الدولات كان جميع السلاطين دعانا للدول والا قربا معنا لودامت دول
الذين يرعون عن طاعة المدوح لكانوا منحرفين في سلك رغبته لكن لما تعذر واعصوه **قوله**
لا ينبغي شيئا على ما تقر في المنطق وهو منافق حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة كونهم
رغبة فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني **قوله** للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم بوجود الاول
علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض الثاني كما ينبغي نقيض المقدم كذلك استثناء عيني المقدم
ينبغي عيني الثاني وانما لم يتعرض لهذا لان هذا الغرض يقتضي العلة والمعلول في صورة الانتفاء فان
المتنازع فيه على ما سبق **قوله** لكن قد استعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الآية على مقتضى اوضاعهم
فحيث بي كذلك بل حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة في ولاخذور من حمل الآية
على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص
الغنى الثاني بآية باب العقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا ينبغي كونه ميعن لو عند غرامهم ووجه لا ينشأ
ومرود الاية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا **قوله** وكما عراب قولا صحيحا صدر بيت عنزة و
من الغم السقيم الظاهر ان كجبرته ويحتمل الاستعانة به وقولا مفعولا لعايب لا اعتادة على حرف
الجر عند الامام المرتضى في وعلى الوصف المفتر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا **قوله**
في اوائل احوال المسند فلنذكر **قوله** في نحو قوله وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح الفصل ان ذلك
في الحديث وظاهره ان عن النبي وقال القاضي بهاء الدين السيوطي في شرح الخليلي لم ار هذا الكلام في شيء
من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوف لا عن النبي ولا عن عمر مع شدة التخصيص قال الدمايني سالت عن ذلك

بعض حفاظ العصر فاجترأوا بحث غزلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الجبله لابي نعم الحافظ مرفوعاً
 عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان سالماً لست بدلت الله عز وجل
 لو كان لا يخاف الله ما عصاه **قوله** لانه الغرض مدح صديقك لانه رب العصيان على الخوف غير معقول اما
 العقول ترتب عدم العصيان عليه **قوله** ما نفذت كما في كلامك العلم والحكمة والمراد معلوماً
 الله وبني غير متناهية بالاتفاق كذا ذكر الزخشي **قوله** موجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الآخر
 وقد يستعمل لولتقرير الجواب على كل حال في غير غرض لا لوليه نحو لورد والعاذ والمماهنواعنه فهذا
 تعرف ثبوتها في ستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول
 فانه وان كان حاصله ليس بمقصود **قوله** وقد يستعمل لولتقرير الجواب على كل حال في غير غرض هذا
 لولا ايضا نحو لولا اكرامك لي فان قلت طان لولا في قوله لولا ان اسق على امي لامرهم بالسواك
 كل صلوة ليس بهذا المعنى ولما بالمعنى المذكور في قبيل في قوله لولا على املك عمر اعني ربط امتناع الثاني هو
 الاول والا لا انعكس معناها اذا امتنع المشقة والموجود الامر فامعناها قلت التقدير لولا مخافة ان
 اسق على امي لامرهم ام الحجاب فهو ربط امتناع الثاني بوجود الاول ومن مكملات لولا ايضا ما في قوله
 تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم استطاعوا ان يصلوك وذلك لان القاعلة ان يكون جوابها امتنع
 فيقتضي ان ينبغي لهم بوجود الفصل قد هموا والجواب ان المعنى لولا فضل الله عليكم ورحمته لا يصلوك
 اذ هم وان لم يطلع على حقيقة الحال فانهم **قوله** وليس كل ما له دخل في لزوم شيء يعني ان الارتباط
 بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزم لكن لا يلزم ان يكون ملاحظاً للعقل قيداً لجزاها الحكم بلزوم ^{للشأن}
قوله من نفس الاكرام يصح قولك لو دخلت الدار لادعوك ممن دعاه في عمره وخاله بين انه ليس كذلك و
 المراد كان الاكرام المحض فقدم الكلام لان نوع الاكرام منحصر في شخص مخصوص مرتبط بالحي ولا يلزم التكرار لان
 مراد القائل الاكرام المحض الذي يلزم الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التبعية عنه ارتباطه لان
 يجوز



يخوزان يكون بجهات اخر مثل الكون في اليوم ونحوه **قوله** وزعم ابن الحاجب في التفرقة **قوله**
المذكورة على تقدير صحة مثبتة على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت
ضمنا فامل **قوله** بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيه بحيث قد يكون الجزاء في الكل لا في الكل فلا يفيد
تدبر **قوله** فتناقض اي يقع التناقض اذ لو قد راسخا عدم العصيان بعومه كان العصيان ثاب
على كل تقدير وقينة المخرج تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم
من ظاهر جواب **قوله** وان لم يعتبر بل اخرج على اطلاقه قد استرنا الى انه لا يلزم من عدم الارتباط الا
لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقضة لا تضاد لا يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت
في المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما تحقق في ضمن
فرد فالمثبت هو الجزاء فاستفاء فرد لا ينافي بسوت فرد وقع واما المنفي فلجزاء في عدم شيء وعدم الشيء في حيث
انه عدم مضاف الى مخصوص في محل مخصوص وزمان مخصوص لا تتعدد افراد المنفي مما لا يسلم فقال
قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة ايا استحالة التا على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جازان يستلزم المحال
فبالنظر الى استحالة الترفي نفسه فلا ترفع بينهما **قوله** وهذا غلط يمكن ان يدعي ان لفظ هذا اشارة الى السو
السابق لا الى الجواب فهذا تغليب السوأل وتكوين الجواب في لا يرد تسنيع الفاضل المحيى وهذا التو
وان كان فيه نوع بعد النظر الى سياق الكلام لكن التزام المؤمن من التزام فساده **قوله** واردة على قائل
اللغة ويخوزان تستعمل على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لعسدا اشارة الى انه لا جبر فيهم بل
قوله كلاما آخر على طريقة لولم يخف الله لم يعصه غرضه عليه بان المراد من الاستماع ان كان مطلقا في نفسه مشترك
الكافر والمؤمن فيعلم ان يكون في الكافر خيرا ان كان استماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون
فيستل لولم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد الاستماع حقيقة فيخوزان يوجد التولي في الجماعة المذكورة
اعني بني عبد الدار بن قصص عنادة ومكابرة **قوله** واقول يخوزان يكون التولي رد بان استفاء التولي لا



سببه لا مدخله في ذمهم بل المقيد لم كون استماعهم سببا لتوليمهم كأن المقيد لم في قولك لا يخرج
فلأن لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوة لقتل المسلمين لا انتفاء لا انتفاء لها وحل كلام الحكيم تعالى
و قدس على معني لا يكون لبعض شتمه الذي هو السبب و يكون مطمح النظر في لودخل فيما سبق له الكلام
مع و متوج الوجه الصحيح المقيد لا يبلغ الاكار على ما سبق الكلام لا اكار عليهم لا يلزمه فليس ذم
صناعة البلاغة عندا حاصل ما ذكره الفاضل المحيى ويمكن ان يحجب بان بيان كون السبب انتفاء التق
عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالة على ان عدم توليمهم ليس فصلا جهم بل هو في الدماء
القصوي من الفساد لانهم بحيث لو سمعوا التولوا و اعلم يتولوا لعدم سماعهم فليتام **قوله** يعني
لو جعلنا الرسول ملكا كان في صور رجل الحكمة في ذلك و اسد اعلم ان الجنس الى الجنس اميل و ان
البشر لا يطبق رؤية الملك و ذكر الامام في تفسير الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من
فيخص بها من شأنه سوا كان ملكا او نبيا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكره
توجه بان هذا المصور الذي قد كونه نبيا لما اشتمل على جميع البشيرة صورة و الملكية حقيقة لان تبدل
منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من شأنه سوا كان ملكا كذا
المصور ايضا فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف و قد ذكر في جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوة
فيستحقون طاعة البشر و ربما لا بعد ما فهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه
انما يتم اذ ابتدئ حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو كونه من انطباق الحقائق
خلاف ما يفهم من كتب التفسير فان المعلوم منها تبدل صورة بصورة البشر لا حقيقة حقيقة
فليتام **قوله** و يحتمل ان يكون الخ لا يخفى على الصان سياق الاية لا لا يتم هذا المعنى **قوله** نحو اطلبوا
العلم ولو بالعصين لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم البشيرة و المضي في جملتها لزومها
في استعمالها على قاعدة اللغة و هي انتفاء جملتها لزمها في استعمالها على قاعدة اللغة و هي لان المذكور
في المتن



المتى ومنه الامثلة التي ذكرها الاستعمال في الاستقبال على سبيل التذكرة واراد فيه على استعمال
 آخر نظامها لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بآراءها الى ان جميع الاستقبالات السابقة
 في الماضي **قوله** فيما مضى وقتا فتما اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الوا
 موقع الماضي فاد الاستمرار فيما مضى ويقول وقتا موقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات
 الوجود فان الطاعة لو حدث والعرف وقتا فتما فلا حظ انتفاءها كذلك فيكون المضارع ^{المنف}
 كما ثبت في ان الاستمرار المستفاد منه محدد في لا يتوحي بدليل قوله في كثير من الامور يقال في
 المهنوم من هذا القدر ان مرادهم اطاعة الرسول لا يتم في كثير من الامور لانه لا يمكن ان
 انزكلا عن لهم راي في امر كان معمولاً لانا نقول المهنوم من الآية الكريمة انتفاء الطاعة في كثير من الامور
 لا يقعوا في الهلاك واذ ليس في الآية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الطاعة في الجميع لم يكن اللزوم
 رداهم لان السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فتم **قوله** وتجده وقتا بعد وقت قد يقال هذا
 الاستمرار يبلغ مرادهم الذي تعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت اليه الفنة ولا يحب مفارقة
قوله فهذا مخالف لما في الفتاح لا قبل ما ذكر صاحب الفتاح غير موجه بحسب المعنى فلا يصح في مخالفة
 لان امتناع عنهم ليس باستمرار امتناعهم عن طاعتهم حتى لو لم يستمر على طاعتهم في بعض امورهم
 لوقعوا في العنت واما وقوعهم فيه اذا استمر على انبياء على ما يهو سيقولون كما هو في ارادتهم
 الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقع في امتناعه باستمرار
 الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتم **قوله** على بلغ وجهه واكد لانهم ادعوا حدث الايمان
 فنتفاء نفيا مؤكدا ففنه تاكيد المنفى ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفى الاستمرار والنبوت لما كان كذلك
 لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل عدوه **قوله** وجواب لو خذوف اي لرأيت افاضلنا لا يخفى
 الاولي ان يقدرا الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لري والنكبة المنزلة والاستحضار المذكور ان **قوله**

والله ان جعل استمرار الاستمرار
 متقابلا للاطاعة في قليل من الامور
 ويحتمل قوله كمالا عن لهم على الباطنة



لأنه كلام فر لا خلا في أخباره إلى يعني أن في العدول إلى المضارع بينهما على أن لفظ المستقبل
 عن لا خلا في أخباره بمنزلة الماضي تحقق معناه وأيضا لما كانت تلك الأمور راضية تأويله
 مستقبله تحقيقا روي الجاهل أن معافاتي بلو وصيغة المضارع **قوله** وإن جعل الخطاب للشيء
 ولو للشيء فلا سمها سنسها ورضي الشارع في الاستشهاد أذ جعل للشيء ولا مدخل في ذلك ^{الحضو}
 الخطاب بل إنما تعرض له بياناً لما في الواقع فإن الحق كونه مخاطباً خاصاً عند جعل للشيء لأن اللفظ بينهما
 للمخاطب قطعاً لا استحالة فالمعكم كما قال لينك تري واللفظ للرسول عليه السلام كما كان الرجز في ^{لعلهم}
 يستدرون لأن يخرج منهم الغصص فجعل الله للشيء أن راعى على تلك الصيغة القطعية ليست
 بهم ثم الحق أن الآية تمثل الاستشهاد فإن احتمال كون للشيء برفع الاستشهاد وقامل **قوله**
 بعد رب المكفور عما ذهب البصري إلى أنها حرف والكوفية والاحتشال إلى أنها اسم فاضل مرفوع محلاً لها ^{لاستد}
 ولا خبر له وقيل المحل طاهر الأعراب إذا عامل إلى أنها متنازع بين النفي واليافى لا يعمل فيه عامل **قوله** في
 أحد قول البصريين والقول الآخر لم ما ذكر أبو علي في غير الأيضاح أو ما ذكره بقوله وأما جعل ما نكرم الخ
قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف ونثر النظم أما الأول فلأن فيه تقديراً بلا ضرورة داعية إليه وأما
 الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز أن يكون مستعارة
 للتكثير فلة الودادة نظر إلى غلبة الدائمة عليهم والكثرة المستفاد في هذا التوجيه كثر الودادة
 في نفسها فكل وجه ولا تنافي بينهما كما في إبقاء رب على التوجيه الذي ذكره الشارع نكته ^{القليل}
 وبني الإبقاء إلى أن مقتضى العقل أن يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وإن كان نادراً فكانه
 ادعي أنه يكفي في مقام الرقوع غير الكفر والتحريض على الإسلام أن الكفار يمتنون في القمعة أحياناً كونهم مسلمين ^{مطبعين}
 لا وارع تعالى منتهين غنواهم عز وجل حين عاينوا أيدى الإسلام من النعيم المقيم وشامداً ومضرة الكفر
 من العزول في دركات الجحيم **قوله** كما قال الله تعالى فليسبحوا بحمده وأعلم أن يكون التعبير بالمضارع لكون ^{الأنام}
 السجدة



السحاب مستقبلة بالنسبة إلى زمان ارسال الرياح وإن كانت ماضية بالنسبة إلى زمان كلنا كما أنشأ
 إلى مثله المحيية في بحث الفصل والوصول **قوله** لي جعل الجملة الثانية اسمية كقول تعالى ولو أنهم امنوا الآيه
 مبنى على أن الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي أما لفظاً فلا طباق محقق الخاف على أنه لا يكون إلا فعليه ^{منه}
 معنى فقط نحو لو لم يخف اسم لم يعصها ولفظاً أيضاً وإما معنى فلأن خبره المثنوية لا تنقيد بما بينهما
 وانفائهم ولا ينبغي باستفائها فالحق إذا لم يجعل للتمييز أن الجواب محذوف وهو لا يشبهوا ثم ابتدأ بـ ^{الجملة}
 الاسمية على أنها جواب القسم **قوله** دلالة على إثبات المثنوية واستقرارها في بحث لأن الاسمية إنما
 تدل على إثبات مدلولها وهو كون المثنوية خبراً لا على إثبات المثنوية وما ذكرنا من أن لو قيل المثنوية لهم وقد
 يكلف ويقال الأصل في الآية الكريمة لأنها اسم مثنوية فالجواب ما صنوه تقدير أنهم عدل إلى مثنوية لهم ^{لأنه}
 على إثبات المثنوية لهم واستقرارها على تقدير الأيمان والتقوي ثم إلى مثنوية من عند الله خبر تحييلهم على حرام
 الحيرة وترغيباً لمساوهم في الأيمان والتقوي فاندفع الاعتراضات الثلاثة **قوله** لأنه ظاهر على عدم
 التعرض لما ذكره وأما عدم التعرض للعدول عن الموضع إلى المضارع في الخبر فلعلة لعدم وجدان مثاله
 في كلامه ولا اكتفاء بما نفهم نكتة مما ذكره في جانب الشرط **قوله** وأما الجملة الأولى فلا يقع إلا ^{فعليه}
 وأما قول المتنبي **قوله** ولو قل العتق في سوق راسه من الضعفاء غرت فرخه كابت فيقول لمن لأنه لا ^{يمكن}
 أن يقال ولو القى قلم ورده ابن مسام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى أي ولو حصل قلم أو لو لا بس ^{لو بس}
 قلم وقدير دي قلم بالنصب فاللام ظاهر إذا التقدير لو لا بست فلما هنا وقال الرضي إن شرط لو جاء اسمية في
 الضرورة قال لو غير الماء كلفه لشرقاً واعلم أن تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو أنهم امنوا أي ولو
 أنهم امنوا الوجهين أحدهما ما ذكره في الشرح من أن الجملة الأولى لا تقع إلا فعليه والثاني أن الشرط جملة وأن
 الفوج جمع اسماء خبراً وثانويهما في تاويل المفرد فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه بحثاً قد سبق في بحث
 تعقيب السند إليه بضم الفصل أن لا قصد للحصر والعهد في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف السند وشبهه

في الجواب

لو بس



رايته بكاول الحسن الجميلا على ما سياتي قالوا في ان يراذ يند يخرج امثاله نحو ما زيد شيئا اي ملحق
 بالعلوم فليس شيئا حصرافا فضلا عن العظيم **قوله** يكون فراجها غسل وماء المصراع لحسان بن ثابت
 فرقصيدة يمدح بها النبي ورجلها باسفيان وصدره كان سبيته فزنت راس وروي كان سلا
 ونبت راس فزنت بين عنز ورملة اشهرت بجوده الخمر يقال انها مولد الشافعي والسبيته بالخرم
 الشراه للشرب واما الجولي فزنت في بلد في سبيته باليا لا فخر علي ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في
 شرح القناع ووقع في القاموس ان الجوهري وفي ذلك هذا والرواية في البيت المرفوع والسبلا
 ما سال فرع العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة المزاج وقد روي البيت برفع الماء ونصب
 على الاصل فارفع ماء بتقديره خالطها ماء وروي برفعين على اخراج الشان واما قول ابن اسد ان كان
 زائده فخطا اذ لا يراد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة يدعى اليه ذلك ههنا ثم جزم كان قوله بعد
 المذكور **علي** بناها او طعم غض **في** القناع عصرا اجتناء شبه ريقها بالخمر من حيث يعمل ماء
 او طعم قناع طري **في** القناع كسره اجتناء **في** الشجر كمال النجدة ولطافة **قوله** لانهم يجوزون
 كون المبتدأ نكرة اسم استفهام قد سبق منافي واخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق **هنا**
 المقام فليست ذكر **قوله** لا تسلزم الحكم على الشيء العلم به ان قلت الحكم على الشيء كما تسلزم العلم بالحكم **عليه**
 فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل
 وجوب تعريف المسند ليدل على صلاته ورجحانه بآية على وجوب العلم به وكون المعارف بالعلوم
 اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكسهما اثبت
 مدعاه على منعه ثم الدليل المذكور على صالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو قوي منه
 وهو لزوم انتفاء الغائبة في الاحبار بالمعرفة على منعه فلا وروى لما ذكر **قوله** الباقي ان العلم يحكم
 من احكام الشيء قيل الظاهر ان يريد العلم بالحكم على وجهه لان علمه ان الحكم لا يستلزم الجواز المذكور
 في العلم



ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اي يتضمن الا ان اكيّف بالجواز لكفايته في ^{لغرض}
بقي ههنا اجابات الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل معرّفا ايضا الثاني انه
يستلزم وجوب تعريف السند اليه ^{لانه} كان السند مكمّلاً نفسه لان الحكم يستند عن العلم بالطرفين على
السواء ولا يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى ^{في} الثالث انه يستلزم وجوب تعريف السند اليه وان
كان السند مكمّلاً الرابع انه لو صح كفي ان يقال المجزء عالم بالمجزء عنه لا متناع ^{لغرض} المجزء المطلق فلا حاجة
الي توسط الاحتياج بمعلومية المجزء عنه الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقاً لاخر الذات
ولاخر الغير يدفع قوله على ان قوله جواز الحكم كقوله في الفعل ايضا شيوع لان قوله جاني زيد ^{حبيب}
بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المحمي المستفاد من جاني وهو اسم لا جاني وكذا المحتمل في طأ
زيد لان يكون فرجة النفس وغيره انما هو الطيب المستفاد من طأ لا مجرد طأ فلا يكون الشيوع ^{الحقيقة}
الا للاسم ولا يكون التعليل ومما وفيه نظر لا يقتيد للفعل بل الجاني وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث ^{فكما}
صح تقييده باعتبار جزو معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى يقتضي الشيوع بذلك لا اعتبار بظاير بينهما ^{من}
هذا الوجه فليفتهم **قوله** فقولنا باخر اشارة لا يخفى ان مجرد التغير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها
في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم استمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اراد الاجزء جزئاً وكلا لزم
عدم افادة قولنا الناطق حيوان بل لا بد من عدم استمال المحكوم ناطق ثم التغير في مفهوم شرط ^{الافادة}
ويفرط في الصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي وفي الذات فلا يرد على قولنا يكون الكلام مقيداً
المنقضى بقولنا كجرح شجر لان الافادة بعد الصحة **قوله** انا ابو الهيثم وشعري شعري تمام مدد ريحها ^{احسن صدري}
تمام هيني وفوادي يسري مع العقاريت بارض قفري نقل عن السابج ان ابا سباع فتحه السنون ليكن
مصرعاً واحس من الاحساس والعقاريت جمع عقريت وهو الخبيث من الامور الحسن والمراد ههنا الحيا
الفاسدة **قوله** قولابي فراس فانه يكون ابراء من ههنا ^{لانه} ابو فراس كنية الفرزدق والبراما بكسر الباء



انه جمع بري مثل كرام وكريم او بفهم على انه مصدر في الاصل وهذا لا ينبغي ولا يجمع او بعضها
 على ابدال الضمة في الكسر كرجال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في سورة المسحنة ثم لا ينبغي ان يجوز
 يجعل البيت فقيس هو البطل المحامي وما ينبغي ان يعلم ان الجزاء البيت محذوف وعلمه قائمة مقامه
 والمعنى فان يكون براء من جناسه في زعم فقد كذبتم لان فرض الجاني هو الجاني **قوله** والمذكور في بعض
 الكتب فتر في المسند بالاضافة بقتضيه معلومية المسند بطريق طرقة وان اراد اليهودية في الحكم المذكور
 لا يختص بالاضافة بل يعما والتعريف باللام وبالموصولين لكن قوله بامر معلوم ان هذا فعل بالمعنى اذ ليس
 نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع
 في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالف بين الايضاح والتحقيق لكن بقي البحث في المخالف
 بين كلامي الايضاح فانه قال اولاً واما تعريفه فلا فائدة السامع اما علمنا امر معلوم لم بطريق من طرق
 التعريف باطر من آخر معلوم له كذلك واما لازم حكمه فامري كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان
 من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمي زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه
 لكن لا يعرف انه اخ فيقول له زيدا هو كسواء عرف انه اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه وهذا يقتضي اولم
 ان له اذا اصلا فقد صرح او لا بمعلومية الطرف مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم
 اخبرنا المسند اذا كان مع قابلا لاضافة لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين الكلامين في انفسهما وان
 امكن بما اشار اليه الشارح من الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة كحسب اصل وضعها والناظر الى ناظر
 عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني في تفسير الاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحقق من ان
 المفسر يدل على ان الجوز في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يؤيد بخلافه على ان قول الشارح فلفظ
 الكتاب ناظر الى اصل الوضع مبنى على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهود به حاصله من اصل وضع الا
 وقد نقر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذوي اللام والموصول سواء في الاقسام فكلامه شعوبان لام الحقيقة
 ليست



ليست من المصنوعات الاصلية بل من الطائفة بحسب الاستعمال وظواهر كلمات القوم لا يساعد فالصواب
 ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحيى في وجه التعليق وحاصله ان المراد ما يعي المعهود وغيره ولا منافا
 بين ان يكون السند في قولك زيدا خوك معلوما للحاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرفه ان لم
 اخذ اصلا لما ذكره **قوله** صفتان من صفة التعريف الاضافه لادنى ملائمة اي صفتان معلومتان
 بطريق طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيدا وكونه اخا عمرو وكونه مشارا اليه واسما لها
قوله وايها كان بحيث يحمل الى اراد بيان نكته التاخير على وجه الاستقلال اتماما والافيا
 سبب التقديم اهدما على الاخر استفاد من قوله فايها كان يعرف السامع الى يتضمن بيان سبب
 الآخر **قوله** واذا عرفت اخاله ولا يعرفه على التبيين الى قوله ولا يصح زيدا خوك عدم صحة زيد
 اخوك ليس بمحمد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التبيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه
 كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيدا خوك عرفنا له اخا له كما نقل الفاضل المحيى بل ان مراد
 المسكلم من هذا التصوير تعيين اللاح عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك في محولية ما به ^{التعيين}
 كزيد كان مراده في زيدا خوك ان تعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان
 اذا عرفت ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتأخير بحسب اعتبارين وبهذا التبرر سقط ما يقال في انهم
 من قول المص في الايضاح سوا عرف لا خا ان يقال زيدا خوك في صورة معرفة السامع ان له اخا انه
 قال وان عرفه ان له اخا في الجملة والله ردت ان تعينه عند قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض **قوله**
 وهذا قيل في بيت التيقظ لخصوص جزاء قيل مثاله من باب القلب قيل المومخ مبتداء جهم قدم عليه
 لكن المعرف اعتمادا على قرينة المقام **قوله** محل نظر لان قوله ولا اذا بلغت انسانا من اهل بلدك
 ثابت يدل على انه عرفه ان انسانا ثابت فلا بد من ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول لثابت زيد على ما
 تقتضيه القاعدة السابقة المقدم من اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في طر تعينه
 بكونه في بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان من يعرفهم بالخاصهم واعيانهم واسماهم بعد

في الماد من طرق التعريف بالاعمال
 والاصلي والعرضي بحسب الاستعمال



استوي المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد الثابت في المعلوماتية بطريق طرق التعريف
وليس مقصود المستخبر الا العلم لا احتساب فلان لا يسئل ان اي شخص من تلك الأشخاص ثبت له من
التوبة العمودية وان يقال ان الثابت المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انما اعتبر في السؤال المذكور
اعني من مبتداء والصير الراجع الي الثابت اعني هو خير له علي ما هو المشهور وهو مذهب سيويوه ^{جعل}
في الجواب بيدا الثابت لبيان مقصوده الذي هو ايراد النظر في قولنا او ليات مع المفلون ^{قوله}
علي طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذا قد قران كلمة كل اذا
علي المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ما كول والمراد ههنا الافراد كل فرد
من افراد الرجل ايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الي الجمع بينهما والجواب اننا نمنع كلية هذا الحكم كيف قد
قال غلبت كلمة كل الطعام كان حلا لابي اسرسل والمراد بالخريجات الاجزاء وقد قال عليه السلام كل الطلاق
واقع الطلاق الاطلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل علي ما في الالف واللام واربدا الحكم علي كل فرد فهل يقا
حرف التعريف يفيد العموم وكل تأكيد لها وانما لبيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كلا الامر من المحتمل
ههنا ابحاث الاول انه علي تقدير ابتداء القصر علي الابداح لم يصح ان يقال المكاتب الحيوان ان
براد قصر الكتاب علي الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوانا كائنا الثاني ما ذكر في بيان المحصر ثم
لدل علي وجوب المحصر في كل معرف بلام بجست ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا
ان المصادير موضوعه للامنيات من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجب وبشرى وذكركي
ونظا يرا فينبغي ان يفيد حملها علي موضوعاتها حصرا عليها ولم يقبل واحد وذلك ان بجست وجه
النظر من الوجه الرابع ان ما ذكره البشير في من المحول في صورته كونه منكرا خو زيد انسان لو كان ما
صدق عليه المفرد وكان عيني زيد لم يكن حل حقيقة ليس بظاهرا لان تغاير وصفي الموضوع وصفي الموضوع
والمحول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفنون ^{قوله} اما لما ضا واما عشارا لما ضا
من التوفيق ولا واحد لهما من لفظها والعشار بالكسر جمع عشار وهي الناقرة التي انت عليها من لفظها



النفيس
جنتس

في وزن الثاني بل المكمل
سليم فيه ان المحبوبية هي جود
في غير الخطاب لكن في غير ذلك
المحبات في جنس محبة
محبة وكرم في المعنيتين

ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم الخاص ثم لا يزال لك اسمها حتى يضع وبها بعد
يصنع ايضا **قوله** ليس معناه انك الكامل في المحبوسية في الفرق بين العنيتين ان في الاول ادعاء قصر
صفة المحبوسية على الخطاب قصر حقيقة او ادعاءيا ايضا وفي الثاني قصر صفة المحبة على فرد كل
كامل منها وهو محبوبته المعظم قصر حقيقة او ادعاءيا لا يقي في المعنى الاول قصر جنس المحبة على
الخطاب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوسية وليس فيه قصر المحبوسية المطلقة لانا نقول
هذا الذي صرح به قال المعنى في قصر لجنس ادعاء كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله او بمبالغة لكمال فيه هذا
ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يكون يجعل من قبله والدك العبد يعني ان اتصافك بالمحبوسية
امر ظاهري لا يشك فيه **قوله** كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى ان جواز كون هذا الثاني من قبل انت السماع لكن
الشايخ في الاستعمال والمعبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذ ايق البكا على قبيل البيت اوله الا
يا صخر وان ابكت عيني فقد اخمكتني دما طويلا **قوله** بكيتك في نساء معولات **قوله** وكنت
احق من ابدى لعويل **قوله** دفعت بك الجليل وانت حي **قوله** من ايدفع الخطب الجليل **قوله** اذ اقبى البيت
قوله لان القصر عدمه التقابل المحو تقابل لعدم والملكية عدم القصر عما مر سابقا ذكر فلا يتردد ان
فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعتراض عليه الشريف بان مع هذا التكليف مستدرك في البيان قطعاً
ويمكن ان يجاب بان فيه تحقق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما مر سابقا ان يقصر كان وجوبه فيما قصر
اولي بقي فيه بحث وهو ان العمود يجوز ان يكون كلياً كما اذا قلت الحيوان ناطق فاللام فيه العهد والمعنى
بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لانه لا العهد عند ارباب الفن
فيكون القصر في مثل هذا العهد **قوله** ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المنطق
المعنى صار كالاسم في دلالة على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على
قيام بالغير فالبتداء هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو المراد القابل المذكور لا متناع كون المطلق ونحوه
مبتداء وامتناع كون زيد ونحوه جراً مطلقاً فالتحقيق ان النزاع لفظي **قوله** واما المحو عند اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى هذا التاويل

المطلق



ان قلت المراد انصاف المنطق قلت قد لا يتم من المنطق المعلوم بان سمع ان شخصاً ما في اهل بلد
 انطلق فاستبته عليه انه اي من الاعيان **قوله** لان الخبر في الحقيقة لا يكون محولاً اليه فيه بحث لان
 الحكم في غيرها يكون مفهومه مراداً مفسراً بمحددات المحييين المتغيرين ومنها بحسب الوجود الخارجي حيث
 يصدق هذا التقرير ينبغي ان يصح لكل ولا شك ان المتغير والاشياء الخارجية فكما صح زيد باطن فليصح
 زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكره خاصة انها تارة تحمل في نفسها بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا
 ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعاً فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكره
 حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمقيد قلت لم لا يكفي المتغير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة
 عدم الافادة **قوله** وعدم الانشاء ليس بنفسه فلا يكون ثابتاً لغيره فيه بحث اما اولاً فلان مدلول
 الكلام الجلي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس واصلاً معه واما ثانياً فلان
 على السبيل غير ثابت اتفاقاً مع ثبوتها لغيرها على معنى انصاف لغيرها ويمكن ان يرد يقال المراد
 ثبوت الانشاء في نفسه ان مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابتاً لانه ايجاد معنى بلفظ يقارن فلا يمكن
 ان يخبر موثوقاً بالبدا لا يقيضه الثبوت قبل الاجتناف فامل **قوله** لا ما يحتمل الصدق والكذب
 للاتفاق على ان اصله لا فرد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قوله** انما هو في الخبر
 والعينه اي في الكلام الخبري والقصيدة الموجبة **قوله** الا ترى ان الطرف في نحو اين زيد واني
 لك هذا ومتى القتال هذه الامثلة ونظايرها ليست مما النزاع فيها اي مما الخبر فيه انشاء لان الا
 في الحقيقة داخل على النسبة بين المبدء المذكور والخبر للقدرة لا على الخبر وحده **قوله** وكذا في
 قوله تعالى انتم لا مرجباً بكم حكم الفاضل المحيى لوجوب تقدير القول في الانشاء الواقعة خبراً للمبدء
 فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرجباً بكم انشاءاً للدعاء على المخاطبة لا اجزاء استحقاقاً
 اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاءاً للمدح لا اجزاء استحقاقاً للمدح وقد بين سبق مناني
 بحث



وهو جيبه ونعم الوكيل بحث آخر فليذكر **قوله** ومن زيد كأنه الأسد وليس المراد التشبيه والا
 اخبر الصدوق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته بل يقول المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار ^{عن}
 شبهه اياه فلا يحتملها على هذا التقدير ايضا فليعلم **قوله** بحال ما هو الخ البيا اما زائد ^{الوصف} او لا
 المصدر والاول ولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا
 يخفى **قوله** فاذا جاء بعد انما بعد لان الاصل البعدية ويمكن ان التقدير في مثل في الدار
 رجل على ما لا يخفى **قوله** لضيم المعتد به يخرج غطاه من مثل قولنا زيد ضرب ذلك ^{يقال} الان
 الا ان يقال المراد الضيم ما يؤدي مؤداه **قوله** قوله فعل هذا يختص التقوي في سياق الكلام
 يدل على ان المعنى فعل ما ذكره صاحب المفرد لكن يرد عليه ان تخصيص الضيم المذكور في ^{لتعليل}
 بما يستند اليه الفعل يقتيد بلا دليل فان المذكور فيه هو الضيم مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك
 التقييد كيف وقول السكاكي في زيدا عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما
 ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فتقوي في المثال المذكور زيد صرفا الى نفسه ما بعد وهو ^{نوع}
 الضيم عليه ثم لا تضمن الخبر بقاء الضيم على صميمه تحقق تكرر انتساب النوع اليه وتقوي ^{لهم}
 وترى على ذلك نظاير ويجمل ان خصوص السكاكي الضيم المذكور في التعليل بما يستند اليه الفعل والا
 كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوع منطلق ورد عليه انه
 جعل السند السبيعي شاملا ليراد به التقوي فافهم **قوله** كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله
 والمراد بالسبيعي نحو زيد ابوع منطلق **قوله** وهو ان الاسم لا يوتي به معري ايج لا يخفى ان الحكم
 بعد التوقيف والتمهيد يتم مثل ان زيدا قائم وما زيد بقيام وكان زيدا قائما وامثاله ولعل غرض
 الشيخ ليس يختص في الجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي عنده في مثل في الدار
 رجل **قوله** قلت هو داخل في التقوي فيه بحث اما اذا قلنا اللام في قوله فالتقوي للغرض كما



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
اللفظ لا ينفك عن المعنى
في قولهم لا ينفك عن المعنى
لان اللفظ لا ينفك عن المعنى
لان اللفظ لا ينفك عن المعنى

يرشد كما لم تفصيل الباعث بكون اللفظ جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص
اللفظ الا ان يقال بالقصد السبي وهو خلاف ما قال فيما سبق برواياتنا فلا تلاحظ الاحتمال للتقوي
في رجل جاني عند الم كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحتل ما سبق على ان
سبي في نقل كلام الشيخ لانه مذهب الم نفسه **قوله** وبعد تسليم العرفان لاحتمال التناكب وجوب
ان العرفان السليم هو المطلق والتجديد لوكد هو العرفان المضاف اليه **قوله** لما مر اي
يقصد الدوام والبيئات في الاحتمال والتجديد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة
الحاصلة فادوات الشرط في الشرطية **قوله** لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العا
الما يعمل لا يتقاربه الي غيره والفعل استدا فتقاربا لانه حدث يقتضيه صاحباً وحلاً وزماناً وعلة فيكون
افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق ليس في الاسم الا الثاني ورواياتهم منهم ابن مالك
على مذهب الفعل نحو قوله تعالى اذا هم مكر وقولك اي في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها
الفعل واما لا يقع بعدها فعل الامر واما بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فاجاب عنه ابن
مشام بان الفعل قد روي **قوله** ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها بالجمع الى الظروف
المعلوم بقرينة ذكر الظرفية وميثاق الذي اليه في لفظ التعلق السياقا ظاهراً وبرد على الدليل المذكور
ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يقع عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفعلاً اولاً بالجملة والظرف في الجملة
واقع موقعا هو المفرد بالاضالة واذا وقعت فيه جملة يتوكل المفرد فلا يصح ان يعامل احد مما معاً
الآخر **قوله** فكان ينبغي ان يقولوا والظرف مقدم بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول
فليجعل ضمير في عبارته الايضاح ايضاً ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريقة الاستحدا
قوله لا فيها غول في الصحاح غالة الشئ لغتاً اذا اخذ من حيث لم يدروا قوله تعالى لا فيها غول
هم عنها يذفون اي ليس في ما عايلة الصداق لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيد
الغول



القولان بفعل عقوقهم **قوله** اي بخلاف هو لا يشافيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في
 بحث المساواة وداعية من زعم انه تقديم الخبر على البتة المنكر في مثل في الدار رجل الحول هو الاختصاص
 الناعت فراده ان معنى قائم زيدان الثابت له القيام دون العتود فيعلي يرفع عن العلامة الخط
 الذي ذكره الفاضل المحيى فامل **قوله** لتوهم انه نعت له لا خبر اي توهم ان يوافق بالتعاضد الامر
 في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف وهذا جهة الظرف فلا يرد جواز زيد القائم
 ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل برفع الالتباس فلا يرد جواز
 ما ذكره لتحقيق الالتباس بالابتداء بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارا صفة
 اللهم بتقديم فيما حصل برفع الالتباس فلا يرد جواز ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف
 يكفي لما ذكره ولتقديم الظرف في البيت احتمال اخر وهو الا لا يضر في التمثيل فافهم **قوله**
 لجواز ان يكون قائم مبتداء ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوف فاقوى في الدار ونحوه ولا يجوز ان
 يكون رجل فاعلا له لانه لا اعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند تحقيق النجاه ولذا ذكر في اللب في تعريف
 المبتداء او مسند نعت رافع ظاهر بعد مفعلة الاستفهام او ماء النافية فيرجع الى شروحه لا يقال قائم لا
 يصح للابتداء لكونه نكرة محض والبدل ليس من المحض لاننا نقول بعد النزل عما ذكره ابن بريهان
 بعد الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قائم رجل او يحمل تنوين قائم على الافراد والنوع فيحصل
 كما في سرائر ذاتا على انه موقوف جمهور النجاه الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة وخلفا
 من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد يقرم له اي رجل ضعيف يمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل
 اي محيى قائم رجل فامل **قوله** ولا نه استعمل معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين **قوله**
 فلا يجب التقديم لقوله تعالى واجل مسمى عند الا ان الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة
 يقال عندي ثوب جيد ولي بعد كيش ذلك وذلك لانه لو اخر لا احتمال ان يكون وصفا آخر وانما لم يقدم

الاكثر في م



في الآية الكريمة لان المعنى واي اجل مستي عنده تفيها لسان الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام
 للصدارة **قوله** ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الاستفهام
 بان التخصيص بسبب تقدم الحكم اي المحكوم عليه مراعي اري اعتبره الحكم في ذمته الحكم وجعل
 تقدمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالجزء على مخصوص وليس المراد به ان الحكم
 او لا على غير مخصوص ثم يتقدم الحكم عليه تخصيص المحكوم عليه **قوله** على تضييق معنى فعل
 مستعدا وعلى كونه مستعدا بنفسه على ما في الكشاف في ههنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ
 في صورة التبيين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى المراد بلفظ اخر محذوف دل عليه ذكر ما هو من
 متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقي والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف وتارة يعكس
 قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في هذا المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلنا
 لما كان مناسبا للمعنى المذكور بمجوعة ذكر صلة قرينة على اعتبار جعله في ضمنه **قوله** وهو سهو
 في اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض ضاوة الدنيا بسبب هذه النكتة اذ فيه المبالغة في المنا
 للدمج على الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اسرق في مستعدا
 كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واسرق الارض بنو ربها فاعلم هذا التقدير صحة المعنى لا احتياج
 الى التضييق على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذوا اسراق والدنيا مشرقه بهجتهم وانعكاس
 اشعتهم سوا قصد واسراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم منقلبون على اشراقها وانارتها والاول
 اقوي قال الشرف في شرح المفتاح وقد يقال الاول ان يجعل نكتة مبتدأ وخبر محذوف اي لنا
 موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليهم بدلا او بيانا ويكون المثال خارا عاخن فيه ولا
 يبعد ان يقال فيه ضعفا لنباد والذين الى ان يكون الغرض للصي مدح الشاء نفسه كما لا يخفى
 لانه كلام يفتر عن ضبط واشكال ذلك لانه قال في اخره فلان صاحبا اي ابدى لسانه وكان
 تعديرا

التضييق

متعلون



تقديمه بغرض تضمنه معني الكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في
اصلي يدعي السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله وهذا الذي ذكره الشارح انما ينتمى
وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي بتمامه لا لعدم عدم قصد افادة التحدد من مقتضيات تقديم
المسند والظاهر ان ترك المصنف لذلك لطهور فافهم **قوله** خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل
الحلي اذ كان الاسناد الاول في هذه المسئلة لا مثله هو اسناد الفعل الى البند كان الاسناد من ^{الدرجة}
الاولي فكيف يتصور خروج هذه المسئلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه واردة نقضا
ما ذكره من القاعدة القابلة ان الفعل يقدم البند على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند
الفصل وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست كما ذكر بل ان الجملة اذا قصد بها التحدد يجعل مسند
فعلا ويقدم البند على ما اسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى
على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التحدد وتخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه
كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البند على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطه
المراد من الجملة افادة التحدد دون اليقوت جعل المسند فعلا يقدم البند على ما اسند اليه في الدرجة
على الاطلاق وقوله ويقدم البند على ما اسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا يقدم
قوله البند على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا اعتبار على كلام السيد الشريف وانت ^{خبر}
بان عبارة السكاكي ليست نصا صامتا حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البند وجوب ^{تقديم}
الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التحدد لا مطلقا وكذا ان كلام الشيخ الشريف
ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي للاحتراز المذكور في قوله في الدرجة الاولى من قبل اسناد الشيء الى
الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتأمل
قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الصيغ المنصوب في لم يرم وطيف الخيال مجتبه في النوم و ^{المقصود}



ان المعبر ضربه تركه مقصود المسكاكي بعينه ولا الصورة المحاكية له **قوله** فالقول بان كل
 جملة اسمية تفيد ويتم القول بما ذكر وان لم يكن مصرحا في شرح المشايخ الا انه لما ذكر ان كلامه الامثلة
 المسئلة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرفت يفيد البشوت وما ذ لك الا لكونها اسمية لزوم منه
 كل اسمية تفيد **قوله** بل انما يكون اذا كان لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلّي انما يصدق
 اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلّي انما يصدق
 اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد
 الا ان تنضم قرينة على البشوت كالعدول عن النصب فافهم **قوله** مما لا يخفى بطلان لان
 البر واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الي شي واحد لا يكون بالبشوت والتجديد معا وهذا
 ظاهر وما قيل من ان اعتبار بشوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر بشوت افراده فهو
 فلا بطلان فكيف عدم جفايته مما لا يلتفت لان اعتبار حقيقة في احد الاسماء دين وافراده في
 الآخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم باقادة التجديد بطريق **قوله** المتأملين **قوله** كالمجروح في
 قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس بمسند اليه اصطلاحا لا بتمام الرفع فيه لفظا ومحللا مع
 لزوم احدهما فيه **قوله** ليس الا بين البتة والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا
 الي انا من الاول واسناد عرفاني الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرفاني الضمير المتصل
 المقدم اعني انا فليس شيئا من الضميرين **قوله** فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما يعني ان الشارح
 لم يتعرض لذلك لاعتبار الزايد وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير وافي بالمقصود
قوله لا يخفى اعترافه بذلك حيث قال انما يدل علي ولو بنا اسناد الفعل الي الضمير **قوله**
 واحترض بقوله في الدرجة الاولى عن زيد عرف حاصلا في الاحتمار غير الخروج لا الدخول يعني انه لو
 قال ولعدم البتة علي ما يسند اليه بلا تفيد بقوله في الدرجة الاولى لو ورد عليه بخبر زيد عرف فانه مقيد

للمجرد



للتحديد مع انه يخرج عن الصواب لان التقديم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى
 علم من التقييد ان افادة التحديد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما اسند
 اليه في الدرجة الاولى علم من التقييد لا على ما اسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف
قوله لان كل فعل مسند دائما الى ما لا يخلو واما الافعال المكفوفة بما مثل فلما يكون فاعله لم يلفت اليها
 لانها قلما تكون **قوله** واما ما يقال لا يعني ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب الذي قبله
 غير مختص بالباين لزم جميع ما ذكر فيه ما يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق
 عليه من غير هذا الباب والدليل ان مراد القائل هذا من عدم جريان الجميع في غير الباين بقوله كما
 في الحال التي تروى ان التعريف يجري في غير المفعول وهو من غير هذين الباين وكذا الحال والتمييز
 فعلم ان الجريان في غير هذين الباين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين الباين
 عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد فيرد عليه رد الشارح **قوله** في احوال متعلقة
 الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا والمراد بها معمولات الفعل والمتعارفات
 متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسرمان المتعلق هو التثنية والتثنية بالكسر هو المفعول الضعيف
 وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالها في التبيين السابق لقوله كبر ما ذكر
 مختص بها **قوله** واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم
 الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول للمضاف مقدرا في ذكر الفعل مع المفعول
 كذكر مع الفاعل وادخلها هنا كلمة مع على التامين اعني المفعول والفاعل الذين كل منهما قد
 مرنا بهما مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما شرح به الشريف في حاشي الفتح وان كان
 دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل حيث هي مضافة اليه
 المضاف اليه ان يقدم في الذكر الفصيل ثم جرى على الاستعمال السابع فرد هو لها على المتبوع **قوله**

ان يكون

امور متعلقة بالفعل
 مختص بها

اذ المراد



والوجه هو الأول وإن كان الثاني فيه رعاية أمر لفظي مفيض لوضوح الفهم وهو ارتفاع الأول
في الضمائر الأربعة إلى شيء واحد وكذا التباين في وجه الوجهة التي أحال به على التامل ما
فضلته الفاضل المحيطة عن القابل أن يقول لآثم أن قوله فيما بعد وإذا لم يذكر متعلق بمفعول لم
يجوز أن يتعلق الفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون الشيء متوجهاً إلى البعد
أي إذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ولجيب أن يرجع تعلقه بالمفعول بقوله المص
الأيضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كالحال مع الفاعل
وإذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول وبأن مطمح
النظر والمقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صريح
فيه على أن فيما ذكره القابل مخالفة لاستعمال الشارح أعني دخول مع على المبتدئ في مواضع وفيما
ذكره الشارح والمحشي مخالفة في موضع واحد لنكتة خطائية نفيضية كما نرى هناك عليه **قوله**
أي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مسأحة إذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل إقادة تلبس
الفعل بكل منهما فالأظهر أن نقول أي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم
أي ما ذكره نفاً عن الأيضاح فإن تلبسه بالمفعول بوجهه وقوعه عليه وإن لم يصرح بكونه **نقلاً**
عند وكان الأولى بصرحه به لأن بصرحه في الأيضاح بوجهه التلبس بالمفعول هو الوجه في صحة
حمل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول به **قوله** مطلقاً أي غير اعتبار عموم في الفعل في هذا
ذكر المص في الأيضاح وفيه حزانة لأن سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور أعني
التنزيل منزلة اللازم لجواز أن يقصد التضمين المذكور ويترك الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى
تأمل **قوله** ويكون كلاماً مع فراسته أعطى غير الدناية كأنه مبني على أن التخصيص بالذكر عرفاً
واستعمالاً يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا أن التخصيص بالذكر من الروايات تدل على نفيه عما عدا
بلا خلاف



بلا خلاف لكنه تعسف مستغن عن اعتبار في تعيين المفعول اذ لو ارد التحصيل لقبل الدنا
 تعطي بتقدم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنا يترصف للاعطاء على حذف الضايف غير اعطاء
 الدنا يتر والغير باعتبار ان الاعطاء المبتدأ اعطاء فمفعول المتعلق فيكون مغاير للاعطاء
 متعلقة بان الدنا يتر فقول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحيى فتأمل **قوله** لامع نقول ان يوجد منه
 يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من نفى الاعطاء ان قلت فيكون يلحق الى المنكر فان التاكيد قلت
 اسمية لجملة موكلة ان قلت لا يكون يجوز القاء الاسم الى خالي الذي قلت قد سبق جوابه في الباب ^{الاول}
 اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عن متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المتعلق مع انها
 من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كما فيهما كما يرسى تفصيله في البيا
 انشاء الله تعالى **قوله** المؤمن غير كريم العزبا لكسر الذي يخضع بسهولة لقلة تحاربه والحنث بفتح
 الحاء وكسرها هو الرجل الخذاع الحرير تقول منه خبت يا رجل يخباء خبوا لكن الرواية بالفتح ليل
 يستبته بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير **قوله** لعلها يهايم اي القصد في الختام الايهام اياه الى جواز
 وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه **قوله** افاد
 اي المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك اي كون الغرض بثبوت لفاعله الخ فيه بحث فوجهين الاول
 ان الظاهر كون المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان المقام الخطابي افاده مجرؤه
 انهم من افراد الفعل لا دخل في افادة الجزء الاول وكل من بين اثنين اذا المقصود افادة الترتيب
 ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من استتبعات التركيب التي تفيدها
 وان لم يستعمل فيها وهذا تبين سقوط الثاني ايضا فانهم **قوله** مصدر هذا الفعل معروف بلام
 الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على المفرد وهذا يظهر ان المصاد والمعا
 عن الدلالة على الفردية ولو تنكر كرجعي وذكرى يمكن ان يحل في المقام الخطابي على الاستغراق
 لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد بين الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار

نقال



الاستغراق بمعونة المقام الخطابي فغير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يبق ان افادة التعميم
 الخ قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يتراد في صورة التنزيل بل نفس الحقيقة لكن
 لا فريضة انها معتبر بنفسها بل لان توسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس باعتبار حقيقة ^{الفعل}
 في ضمن جميع افراده الذي يعتبر متفاد بقدر الاطلاق اذ فرق ^{بين} ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد
 وبين ان يقصد في حيثما يتوسل به الى افادة التعميم كناية فان الثاني يبلغ **قوله** معتبر في الغرض
 والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل
 المحيى وانت خبير بان طيهايد ومر عليه وقع الملام من الكلام مما لا يرتضيه اولوا الاحكام **قوله**
 لان ما ذكره المحصرين ما لا يستند به نقل ولا عقل نقل غايب الشارح انه قال علم ان المراد ودعلا او نقل هو
 اجتماع المحصرين في مثل فلان يعطى علي ما زعم الشارح العلامة ما الخطر الاول فقد حققنا على وجه صحيح
 عند صاحب المفتاح ايضا واما المحصرين الثاني بناء على التقديم فلا يصلح شرحا لكلام السكاكي على ما
 عرف من مذهب انتهى كلامه واراد بقوله واما الخطر الثاني بناء على التقديم فلا يصلح الاثبات فاداة التقديم
 للمحصر عند السكاكي انما هو اذا كان المقدم مضرا او مظهرا منكرا كما سبق وقلنا ليس بينهما بل هو معرفة لكونه
 علم جنس كل صريح به في مخرج التلبس يد وغيره فالحظر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه
 بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمولى في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي ياراده بقوله
 واما المحصر الاول فقد حققنا على وجه صحيح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غير موجد ^{عطاء}
 والا فخرج ذلك الفرد من الاعطاء كون موجدا فلان مع ان المفروض يوجد كل عطاء **قوله** اما الخ
 لا يوجد الا الاعطاء فما لا يستعمله العباد اما بالفاضل الذي بان يمكن ان يحصل المحصر من المقام ^{فرض}
 الكلام في صورة تدقيق المقام له والوقوف في جواب السؤال الخمية عليه فاذا ظهر خطأ من تصنيف في
 مسئلة دقيقة وقلنا هو محل تخوي يفهم منه ان لا يعلم غير الحق مما له دخل في تحقيق الدقائق او شئت



عن شان فلان وما يستغل به فرد قايق الافعال وقلت يعطى او يكتب وغير ذلك فهم انه مقصود
 على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة مهما على القصد فلا يصح قائل
قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لعظم ضبط عظيم اراد بالبعض الخلق الى فانه سلك سلك الشارح العلا
قوله ان يرى بصروا يسمع داع هذا بحسب حقيقة سبب الحزن والغضب الكامل لكن جعل خيرا عنها
 تنبيهها على كالم في السببية فكانه خرج عن السببية عن السبب **قوله** بل لا يصح الراي الا ان كان له وجه
 الترتيب ان الراي لو ابر غير ان كان لم يكن ابصارا ثانيا لازما لطلق الرؤية كما هو المدعى لتحقيقه بادر
 بسلك الصورة **قوله** فالفرق عن تعميم آه جواب عما توهمه الخلق الى ان تعميم افراد الفعل يستلزم
 تعميم المفعول فلا معنى لجواز اعادة تعميم الفعل في اعتبار تعميم المفعول **قوله** وما وان فرض
 الخ يجوز ان يكون الجملة الشرطية خيرا للبنداء والواو زائدة بينهما التأكيد للصوق ويجوز ان يكون
 قوله فلا تلازم والجملة زائدة في الجزر على ما يراه الاحق في الشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما ورد في قوله
 وان فرض تلازمها اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز ان يتحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول
 يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لاني الوجود ولا في الاعتبار **قوله**
 فلا بد من ذكر المفعول الخ مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والافاذ انعلق الخذف
 نكبه وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول الخ حذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله
 كان تعلق الميضية بمفعول غير متحسن **قوله** على ما سبق الى الوم في على هذا الوم ينبغي ان يعمل
 في تفكر او الفعل المتعارف عن ابكي لاني انهما احسن ببيت لان الغراب في تعلق الميضية بكاء التفكير
 تعلق البكاء بالتفكر فلا جعل الغراب سببا لذكر مفعول الميضية ناسب ان يدعى استفادة ما هو منشأ
 مما ذكر **قوله** بكاء مطلق يحتمل ان يوق المراد ان ابكي مرثا فخذ المفعول للاختصار فلا يكون البكاء
 اراد ايقاع الميضية بكاء مطلقا **قوله** وهو مجاز غير مكينهم واقدراهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر با



والمنكر قبل المرحا او امرناهم بالطاعة على لسان رسول الله بعثنا اليهم فلم يميلوا ويحتمل ان لا يكون
 له مفعول منوي كقولهم مرتة مفصا في وفية وجوه اخر مذكورة في تفسير القاسمي وغيره **قوله**
 متعلق بقوله يومئذ انما يجعله متعلقا بالرفع لدلالة قوله اذ لو ذكر الحمد لربما توهم قبل ذكر ما بعده
 على تعلقه بالتوهم ولان التعلق بالرفع توهم ان يكون في الانتهاء حاصل كما ان التعلق بالتوهم يدل
 على ان التوهم في الانتهاء اعني ذكر الالف العظم غير متحقق مع ان النكته هو الرفع المطلق اعني ابتداء
 وبقاء على ان نفس الرفع يشعر بالابتداء لانه الظاهر انما يكون في ثاني الحال هو الرفع وان جاز
 استعمال احد في مقام الآخر مساحته وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالرفع في الجملة بقوله ونصور
 في نفسه مراد الامر **قوله** وكما زدت قد يروي بصيغة الخطاب فاعني ظ وقد يروي بصيغة
 التكلم فيند يصف نفسه بالمتبني على المحن والرزايا ويفتح بحسن صبره على الوقايح والبلايا
قوله حران انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة **قوله** محذوف المفعول
 اعني الحمد اذ لو ذكر الخ قال قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا ملجأ الى
 المحذوف قلت فحق المفعول واسطة المقدم على المفعول بواسطة وقد عرفت ما في مع ان
 ذكر الحمد اذ العولا طيل تحتة على انه لا يلزم الاطراد ولا الاتعكاس في مقتضيات هذا وقد يقال
 البيت فرقت التنزيل لا المحذف كابتداء راية الذوق السليم فرفعهم بلغ السكينة الحكم العظم **قوله**
 على وجه يتضمن ايقاع الفعل عيا صريح لفظة سوا كان الفعل المقصود ايقاعه عن الفعل المحذوف
 مفعوله كما في قولك زيد ضرب عمرو او غيرهما في قول الجعزي فان قلت حذف
 المفعول سبق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سبق عليه فيذكر المظهر مقام المظهر ثانيا
 يحصل تلك النكته ولا يحتاج الى حذف المفعول ولا قلت المحذوف هو ان لكثرة في المفعول
 الذي هو فضله **قوله** وعكس الرمة الرمد بضم الراء قطعة من الجبل بالية والجمع رمم ورمام و
 لعت

من قوله
 من قوله



لقب الشاعر واسمه غيلان والبیت فی قصیدة فی بلال بن بردة بن ابی موسی بن الازهر
 یصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الخوص والطبع من الناس وبعدد ولكن الکرام لهم ثنائی
 ولا اخري اذا ما قبل قال ان يكون اصابا لا ای وقت ان يكون ولان يكون واما قال يكون بلفظ
 المضارع لتصور حال اصابته للال واستحضار **قوله** لكن التامل الذوق بشهادة یؤید
 ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقیم فان المتبادر الى الذوق
 ان المفعول يفهم الدعوى للكل وتخصيص الهداية وهذا التعميم اما یظهر طورا تاما بتقدير
 المفعول العام لا بالانزیل كما لا یحقی **قوله** ومن هنا بحث الخ یذفع هذا البحث بما سبق في هذا
 مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف یذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صریحا في شرحه
 للمفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمرام بعدم تمنا احد الوجهين غالاخر الذي ذكره ذلك ^{الفاضل}
 المحشي عدمه في هذا الشرح هذا وقد یومر على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة الم لا یبنا
 تمثله بقوله واسد یدعو الي دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم قرينة عقلیه هي حکم العقل
 بان دعوى الله تعالى غیر مختص ببعض الکلیفین اللهم الا ان يمنع حصر الانقیام في كونه من تلك القرینة
 فتأمل **قوله** ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قیام قرینة غیر الحذف على عموم ^{المقدر}
 فيحصل التعميم منه عموم المقدر المدلول علیه بقرینة غیر الحذف فيكون الحذف مجرد الاختصار ^{القرینة}
 على ارادة هذا یعنی ذکر عقیب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب علی
 ما ذكرته نصوصا صریحا لا یقبح **قوله** وقد عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله
 ومن هنا بحث آخر غرقوله واما مجرد الاختصار مع امثلة لشد اتصال هذا القول بالبحث السابق
 كما يدل علیه سوق الكلام اذ لو كان الدعاء یعنی هذا المعبري الى مفعول الخ انعمون من الکشاف ان
 الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد یكون بیعنه الذکر حيث قال فی تفسیر الآیه سوا هذا وهذا واذکر



اما هذا وما هذا ويؤيد ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله
 انك تنقل كرا الرحمن وقد اكراس في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله وادعوا الرحمن ايا ما
 تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الزك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق ايا نعم لو جعل الدعاء
 بمعنى النداء كان كما ذكر على انه قد يجعل لفظ او للتخيير يعني ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك
 اخرى كما في شرح البيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدي الى مفعول يناسب
 روي عن عباس في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل الغنم سمع رسول الله يقول يا اسديا
 مرحمن فقال انه هناك ان يعبد الهين وهو يدعوا اله اخر فانه حمل الاسمين على المسيبين فرد بان
 المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدي الى مفعول يناسب ما مر في سبب النزول وكلا الاسمين
 المذكوران في الكتاب **قوله** وان صح بالواو باعتبار الصفات لانه ان قلت لم جاز تقاطف
 الصفات بالواو ولم يجر عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب
 جاز في الوضع قلت اما جاز تقاطف الصفات بها لانه لم يقصد شي منها الذات التي هي جهة
 الاتحاد بل المعنويات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول
 القوم السيد والهمام كبر الهممة واللبنة الاسد والكنية العسكر والمزدم موضع القتال
قوله ولما ورد ما و مدين الآية ضمير ورد راجع اليها وهي مدين ومدين قرية شعيب والامرات
 بنات عم والذود الطرد **قوله** حتى لو كانتا تذودان عنهما لحي للشيخين ان يقول للرحم
 باعتبار ان السجى في الامم لاجل انفسهم والذود في المراتين لاجل انفسهما بل هذا لا مدخل له
 خصوصية السجى وتزبد الفعل منزلة للمازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا يلائم
 عدم التزبد باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رايها كما زعم الفاضل المحيى
 ونظير هذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقراء باسم ربك للاعلى علما بسجى واجا حلال الدين الاسفرا بني



في شرح الايضاح بان الموضع كان يجمع الناس للبيعة ومجرد عدم اشتغالها بالشيء واستغفار
 الناس بمرع ذكر ضعف ابهاما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه **قوله** فكان على المصنف ان يذكر بل كان
 الاحسان ان يقول في حكم الشيخ اولا بوجوب بل كان الاحسن ان يقول ذكر قصر الافراد ثم اضرب
 على وجه الترتيب مدعى احسنه العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لا سيما على قصر التعيين
 ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشرفي ولا عن دعوي وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن
 دعوي احسنه ادراج قصر الانشاءات وهذا الكلام جزئيا لا غير عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل
 فيه القصر باقيا عما التفتت به كاعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصيدة **قوله** لا يخفى عن
 كل من وهو ان يقال ان الانشاءات مستلزم نسبها خبره في الخطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة
 الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المكلم طالب لاکرام عمر وآمر بها والمجموع الكرام
 زيد وعمر فنقول المكلم زيد اكرم رد الخطاء المخاطب **قوله** ومعلوم ان القصر لا تأكيد
 على تأكيد سيجي تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي تبدأ بها على عيسى الرقي
 بين انما والقصر **قوله** فيقوي بازدياد التأكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون
 بمراد التفسير للحدوف دون التأكيد والتقرير ولهذا لا يجوز اجمعهما والجواب ان المقد
 الباقي اثره في حكم الملفوظ فمناك تكرير ضمني يفيد تأكيدا ولا ينافي امتناع اجتماع المفسر
 والمفسر صريحا **قوله** انه من باب زيد اذ هبته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه
 بحث لما تقر عند من ان ما لا يعمل فيما قبله لا تفسير عاملا فيه والفعل المستعمل بالمظهر
 لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير السبيل لا امتناع توسط الفاي بين المفعول والفعل
 اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمير يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار
 والتفسير والجواب انه منقوض بمثل ركب فكير وهو كثر في الكلام غير خلاف في ان

ليس



مفعول لفعل وسر ان الفا في الحقيقة داخله في الاسم اي مهما يكن فرسي كبر وانما دخلت
الى الفعل ليضع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيد فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال
اما مقدّمه والفاء فآء جوازها اذ تكسر قد تقرر ان حذف ما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي
وان لا ما خاصية جواز تقديم ما بعدها فلينهم **قوله** وقد صرح في المفتاح بان الفا للعطف
على المحذوف على تقدير كون الفا للعطف لا يظهر كون اياي فانه هبون او كذا في افادة الاختصاص
من اياك بعد وان جعل المستعطف بالضمير على وجه الاختصاص يعلق الفسب بالظاهر على ذلك
الوجه كما ذكره الفاضل المحيى لان العطف مقتضى التغير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضيه
قوة الاختصاص في شخص فالله الا ان لا يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المذكور
لان المعنى ارضى واسعة فان لم يخلصوا العبادة الخ فيه بحث لم يذكر الشارح وهو ان يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار وقد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط والجزاء في جوابه عن بعض
الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ارضى واسعة في معنى الانشاء وهو جازم وانما
العطف بلا تكليف على انه قد سبق ان الشارح يجوز في اقيم مقامه بلزوم القيام وهو زيد ان قلت
مذا من ان لا تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقامهما يكن فرسي وقد علم من
تقرير مهمنا ان اما لم تقع الاموقع اداة الشرط وعلم من تقرير في صدر الكتاب انها واقعة موضعها
جميعا قلت هذا مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح **قوله** ولذا يقدم على
ما خسر الجزاء المفعول والظرف اه هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصلين حرفي الجزاء لا
يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصلا آخر فلا يمتنع اما زيد طعامك فاكل وانما
اما طعامك فزيد اكل كما صرح به الرضي وغيره وهذا يظهر الى ما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
وصاحب المداك فرقوا بينا واما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاکرمه ونعمه فيقول رب اني اكرمي ^{الظرف}



متعلق بنفوس محل بحث و اشكاله لا يلزم الفصل بالمبدأ و معول الفعل فالصواب و انه اعلم
 ان يجعل متعلقاً بمقدّر فان شأن الانسان اذا ما ابتلي به ربه فيكون الطرفية و غرضية الجزاء الو^{اطد}
 المفصول لا بعداً مأياً كما في قولك اما احسان زيد للمفقر آ و حسن **قوله** و يظهر لك من هذا
 التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص بل لاي ليس الغرض الاصيل في هذا النوع هو التخصيص و ان افا
 في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص و اما نحو و اما مؤد و هذا بيانهم فلا يفيد الا
 التخصيص **قوله** لانه لم يكن عارفاً بثبوت اصل الاكرام و الا كما أنه فيه بحث لان هذا مبني على
 كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافياً بياناً لا تخصيصاً به كل واحد من الجانبين بالبيان
 الى الآخر لان كون القصر مبنيّاً على حال السمع انما هو في الاضافي كما صوابه في لا يكون هذا التعليلان
 للتحقيق المهم الا ان يدعي انه لا يجي تقديم معولات الفعل عليه رد الخطاء و ان احتمال بناءه على الملازمة
 بمجرد الاهتمام ا و اد هذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف
 اليه كما يقال ذكر الله ا هم لا سيما وقد قيل همنا بالترك والاستلذاذ و غيرهما و اما الاهتمام الذي
 لم يرتفع اليه الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما يجي فانما هو بالمعنى الاعم بدليل في كونهما
 لا يكون المقدم في نفسه نصباً بعين **قوله** و ان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صله لحافظين ^{فالمتمثل}
 ظاهر الا انه مبني ان بلا خبره مذكور فيجب ان ياتي بتقديمه و ان جعل خبراً فالظاهر ان يحمل على التنظير
 التمثيل لان الكلام مهمنا في احوال متعلقات الفعل و ان كان تقديم ما حقه التأخير مطلقاً قد يفيد
قوله مما لا يجي فيه اعتبار التخصيص في الحسن لا يقتضي نفى الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي
 قوله تعالى ثم احكم صلوته على التخصيص اي لا يصلوه الا بحكم ويمكن حمل الآية الاولى ايضاً على التخصيص
 ادعاء مبالغة لتزليل ظلمهم عنهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم **قوله** مراعاة حسن المنظم السجدي
 الصواب بتدليل لفظ السجدي الفاصلة رعاية للدأب **قوله** استشهد بما ذكره ائمة التفسير

مانعاً



الظاهر من عبارة المصنف ما ذكره تفرع الاستشهاد والالكان الاستبان يقول من هنا ولذا قال
أيضا المفسر هو **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك في جهة الاختصاص أو من غير ذلك ولا ينافي
هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينبغي الدليل على قوله لانهم يقدمون في المدعى **قوله**
وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه في وأشار إليه فيما سبق انا لا نعلم ان القول بالتقديم رعاية للقاء
او الفاصلة خطأ **قوله** ليفيد مع الاختصاص لا اهتماما ولانه لو قدر مقدما لعاد الى موضوعه
بالبعض في الخلاف ينبغي عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبغي عند الجمع بينهما كجمع بين
النصب والنون **قوله** لانهما اول سورة نزلت قال الزمخاري اول ما نزلت اذ اتي بالعلم يعلم
وقبل اول سورة نزلت هي المدثر وقبل هي الفاتحة واول الحديث وفقوا بان اقرء اول ما نزل
مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بداي الوحي فالآيات والفاتحة اول ما نزلت مطلقا من السور وكان الامر بالقرآن أهم ^{قوله}
تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا الخطاب به هو النبي صلى الله عليه واله ولا يتصور مجوز
القرآن بغير اسم تعالي حتى يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا ما يظهر اذا
جعل باسم الله حالاً اي مبتدأ باسم الله اذا لا يتصور منعه للترك بغير اسم الله تعالي واما اذا جعل ^{مفعولا}
كما توهمه الشارح فظاهر عبارة المفتاح فلا يتصور منعه ان يكون مفردة اسم الله وغيره على ان فيه
بحسب انك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في القصر الاضافي فليحذف القصر على الحقيقة
بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي استلزمه عدم الحي تقديم متعلقات الفعل الا لا اضافي
قوله وهي مني على ان تعلق باسم ربك لم لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة ولا
على التكرير والدوام امرنا ولا يحسن تخرج التبريل على ذلك فالوجه مهمنا ما ذكره الفاضل ^{المحسني}
وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهرها في موضع لان صرف عبارة السكاكي غلط بها صرفا يسيرا
بافتضاء المقام حسن ببناء وتخرج الآتي على امرنا وفان المحققين من النسخة منعه وقد اشار اليه ابن مسأ

في الباب الخامس من معنى اللبيب وفي مواضع **آخر قوله** والبالا استعانة والملازمة ريج
 الثاني يكونه أكثر في الكلام فبأن الاستعانة ولان في الأول جعل اسم الله بمنزلة الآلة التي لا يكون مقصود
 بالذات فيه ترك التأديب **قوله** أي قراء القرآن فذيقا السورة لما كانت أول ما نزلت لم يناسب
 هذا المفعول الذي قد مر اللهم الا ان يصير إلى الروايتين الأخيرتين في أول النازل وانت خير بان ^{الجمهور}
 على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب في ان لم يحذر تأخير من وقت الحاجة الا عند القائلين ^{بجواز}
 تكليف الحال فلا اعتبار في التقدير المذكور فقام **قوله** ولا يبعد على المذهب الصحيح اه اراد به ^{مذهب}
 السافعي قارئ الشارح ثم هذا التوجيه لما يقرب ذالم يكن التخصيص ناسا عن القاء
 بان يحمل على الحقيقة على ما ذكرته والافان عمل التقديم على التخصيص لا ضار في فقد عرفت ما فيه وان
 حمل على مجرد الاستتمام فهو وان صح الا انه موم لما هو ناب عن المقام فيهما ذكر الشارح تضعيف
 فضلا عن عدم الاستبعاد **قوله** كالفاعل من نحو ضرب زيد عمروا اخر از عن نحو ضرب غلام زيد
 فان في هذا مقتضايا للعدول من ذلك الاصل **قوله** والمفعول فضله يستغني عنه اي قد ^{يستغني}
 عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يتجلب اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه إلى
 الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله** فقيل
 الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول للفعل ثم المفعول به لانه طلب للفعل المتعدي لانه
 من طلبه لغرض ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما مفعول به ثم المفعول فيه الزمان لدلالة ^{الفعل}
 عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول به لان ^{الفعل}
 الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اوي
 فكانه نظر إلى قلة القائلين في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح هنا من المفاعيل على
 الجمهور ولهذا اورد المفعول معه والمفعول مع ان الزجاج اسقطها واسقط المفعول من مع



ان السبيل في اثباته كما بين في كتاب الحروف **قوله** الاصل تقديم النعت لان مع المغنوت كشي واحد
 فيكون بمنزلة الجرم التاكيد لكونه ارسخ في السابعة بدل اذ هو مقصود بالنسبة وان متبوعه
 فانه في حكم النفي والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفاتيح اولا بان البدل ليس موضوعا للعطف
 لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه بهذا بين ما ذكره الشارح والمعرف في
 توجيه قوله ثانيا ليس هذا من انواع الاربعه يعني البدل الوصف والبيان والتاكيد موضوعا
 للعطف بالواو وان التقييد بالواو بناء على ان بعض انواع الاربعه صالح للعطف باي على رايه
 ومثل نحو عيني زيد حسنه او بل حسنه محل بحث واسكال لان ما ذكره السكاكي من فرق شرط العطف
 حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف سلب زيد وثوبه قائم في العطف بـل واي فالظاهر
 ان شيئا من انواع الاربعه ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادها الصلوح بحسب ما يتاصل ^{المعنى}
 قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصلوح لا يقتضي ان التقييد بالواو
 بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما دخل او في قوله والبيان بينهما على ان عطف البيان مع ^{البدل}
 مراد واحد حتى ان بعض النحاه لم يميز بين الكل فان قلت لما اعتبرتهما مراد واحد واحد لم يبق
 شي من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف
 بالحرف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه فافهم **قوله** فمراد المهم الاممية
 من هنا في نظر لانه قد عطف عليه باو قوله اولا في التاخير خلا لا يبينان المعنى او بالنسبة وهذا
 العطف ثانيا في تلك الارادة الا ان يتبين فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر **قوله** ليوم انه
 من صلة نكته يمكن ان يقال تقديم الصفة الثانية لاهتمام والفايدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه
 من آل فرعون مستبعد فافاد تمام **قوله** وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا آخر عبارة
 السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعا ناهما ان يكون له فاق ^{لنفس}

الى قسمين في عبارة نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم ^{جلبا} لا
 فلهذا قال السارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله اعد هما ان يكون اصل الكلام
 في مساحته لان ما ذكر سبب العناية والتقديم لا قسم منهما فقد يفقد اللام اي احدهما لان يكون وقد
 يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع السارح فان قلت ما فائدة تعييد المبتداء ^{ذو}
 الحال بالمعروف للام قلت الاحراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجوع قوله الاصل هو التقديم
 ولا مقتضى للعدول عنه كما يدعي على النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين لوجد المقتضى العدول
 عن التقديم وان كان اصلها التقديم ايضا كما في قوله في الدار رجل وجاني راكبا رجل وانما لم يتعرض ^{للكثرة}
 المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعروف **قوله** نصب عليك بضم النون وفتحها اي منصو ^{يا}
 قدما من نصب الشيء اقمته وجعلته محاذاة عيني بحيث لا يغيب عنها كما في النظر اليه دائما **قوله**
 ان قال لك ما الذي تمنى الا وليان لا يذكر الموصول ويقال ما يتمنى حتى ^{يكون} ما مفعول يتمنى
 فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب بالفعلية على ما صرح به كيويدي في ما اذا صنعت او على
 تقدير الموصول يتعين كون ما مبتداء لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر منافي للاصول
 جعاً **قوله** وتقدم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء ^{ان} الاية مبني على
 قدم مفعول بواسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضردل عليه السؤال المقدّر وهو جعلوا
 شركاء وهذا مختار السكاكي والقول المتصور على ما حقق في شرح المفتاح وذات جماعة منهم ضا ^{حب}
 الكشف ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول الثاني وبتدوير المفعول بشركاء فحوز
 التمثيل بالآية على راي هؤلاء ايضا باعتبار ان الطرف متعلق بشركاء قدم عليه فان قلت بل يجوز على
 تقدير ان يجعل مفعولا ثانيا ان يعمل تقدمية على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول يستحق التاخير
 قلت جوزهم الشرح وكذا السارح في شرح المفتاح وجعلناه تمثيل في الدار رجل لكن ليقابل ان



يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصوصا كما ان تقديم الخبر مخصوص على ان اعتبار
 والخبر يبتلى في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم ان كما سبق اشارة الشارح الى ذلك
 في قوله ان سواء ونشوة البيت **قوله** بتقديم الحال اعني فرق بين مريد على الوصف اعني الذين كفروا
 فان قلت يحتمل ان يجعل قوله فرق موه وصفا ايضا اما بتقديم متعلقه معرفة بما قد يجعل للبيوت
 لا للحدوث ويكون اللام داخل عليه حرف تعريف لا اسم موصول لئلا يلزم حذف الموصول مع
 بعض صلته على ما مر من اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذي ينبغي فلا حاجة الى
 تقدير المتعلق معرفة لا يلقى لولا اعتبار الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا وصفه له لانا نقول
 مع اذ لم يحفظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكره يجوز ان يعامل معاملة المعرفة
 على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال
 لا يضرب النظر الى اصل المقام اذ لا شك ان المقام الاصيل هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف
 الآخر ههنا عارض واما الحكم بان قوله فرق موه حال في النظر الظاهر الذي لا يعدل بلا ضرورة **قوله**
 مسوقا لا لكارا البقي حتى الفرق بينه وبين الاكارا لا بطلان في ان البقي حتى يقتضي ان ما بعده واقع وانما
 يلوم على ذلك والابطال في يقتضيه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاضتكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة
 كذا ذكر في معنى اللبيب **قوله** فممنع تعلق جعلوا الخ قد يقع تعلق الاكارا باحد ما باعتبار الآخر
 لاينا في ان لا يلاحظ احد التعليلين اصلا ومما وان ثبت فقامل في قوله اعطيت دينارا سايلا
 فان في اعطاء الدينار زيادة بمائة يقتضيه تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في
 تلك المباشرة والحكم هو الذوق **قوله** والجواب انه ليس في كلامه رد بعض شراح الايضاح بان مفعولي
 جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الزمن وقت الاكارا لتوقفه عليهما فيكون كل واحد نصيب العين في ذلك
 الوقت واذا كان كل واحد منهما نصيب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصيب العين ^{علة}
 لتقديمه كانه صاحب المفتاح لان علة تقديمهما المقدم يجب ان يكون مخصصة به ونصبت العين ^{مستزكة}

الى



بينهما كما تحققت وأقول جعل السكاكي سبب التقديم كونه نفسه نصبت العين وكون كل واحد
 من مفعولي جعل حاضرا في الزمن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين
 غاية ما في الباب ان يكون كلاهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المتقدم منفردا
 بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضى التقديم والسكاكي قد صرح بهذا القدر اعني بنفسه والمعتبر
 غفل عنه وعن فائدة فان قلت لا تمام الناسي عن كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي
 التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضى لا تمام الناسي باعتبار تعلق
 الفعل وعرفت انتفاؤه قلت لا محذور في النظر فأت العقيلة الذوقية فليعتبر في تأخير المفعول
 الباقي عن العامل لعدم مرتبة العامل ولننظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا
 محذور اصله **قوله** وجواب المنع فان الاحتراز المذكور محقق في مناقشة وميان الاحتراز المذكور
 كاتعلق بالمقدم تعلق بالمتأخر فيوجب كونها نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر عن الدنيا في الآية ^{الاولى}
 وموسى في الآية الثانية لا يلق الاحتراز لوجوب كون احدهما وكذا تأخير الآخر نصب العين لانا نقول اذا
 ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقديم احدهما وكذا تأخير الآخر متقدما وليس كذلك ولك
 ان نقول لوجوب التقديم هو كون الشيء نصب العين في جهة التقديم فامل **قوله** وان كان مناقشة
 في المثال لكنه حق تدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم من انهما ما صحيحا بل قال
 ليوم ان مصلة الدنيا يدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خير بان عبارة المفتاح آت عن هذا الد
 حيث قال لا محتمل ان يكون مصلة الدنيا واشتبه الامر في القايلين اسم فرق مرام لا كيف وش
 هذا الاحتمال السعبد المضمحل يادني تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على ذلك في استعداد لان
 يخاطب بكلام الله تعالى وبالحكمة القرينة الدالة على ان فرق مصلة الدنيا اقوي من كبر القرآن
 المحايلة المصحح للاستعمالات المجازية **قوله** وقد حجاب بانزائنه اشار بلفظ قد الى صنع



لانه ينبغي ان يكون الكلام في تقديم بعض المعولات على البعض فقط وليس كذلك وبالحكم لا يقطع
 عرق الاعتراض لانه انما يكون جواباً عن قوله وجه الحبيب التي دون سائر الامثلة من تقديم المبتدأ على وجه
 وذي الحال على الحال ونظائرهما **الباب الخامس القصر** يقال قصرت اللفظة القصر بكسر اللام والمفعول
 بفهمها في النافذة المحلوبة **قوله** وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي بطريق معهود اما على الاطلاق
 ان على سبيل الاضافة الى معين صريح بالشراف في شرح المفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية
 اما ان يكون بحسب حقيقة ونفس الامر الخ حقيقة ههنا مقابل الاضافي كما صرح به في تناول
 التعريف القصر حقيقة الادعائي وقد فرغ من بوجه اخرجه ظاهراً او كانه نظراً الى ان الحقيقة هو الاصل
 ولو اريد السؤل واضعاً لقل لا تخصيص شي بالشيء ما ينبغي عن جميع ما عداه او عن بعضه قد
 يقال قوله بحسب حقيقة ونفس الامر مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فتناول التعريف القصر
 الحقيقة الادعائي ولا ينبغي ان خلاف المبادر ثم انه اعتبر الحقيقة مقابل الاضافي دون المجازي
 مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فضل الفاضل المحشي لان الاضافي قصر
 حقيقة بحسب الاصطلاح كما عرفت به من هذا الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح
 كما عرفت به من هذا الفاضل في شرح المفتاح وحل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول
 مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسمين المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي في القيد
 للقصر والحصر والتخصيص مقابل الحقيقة وان اهل الميزان استعملوا الاضافي في الحقيقة
 في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان قلت الحقيقة اصطلاحية في المعنيين **عليها**
 ما فهم من شرح المفتاح لفظ القرينة لالفاظ التخصيص كلام الشريفة اطلاق التخصيص الاضافي
 قلنا في هذه التفرقة قوله انما يسمى قصر او تخصيصاً **قوله** لقلة جد واج اي لقلة حد والنصر
 فانه ساق الكلام على وجه دخل في التسميان فالصريح بالتقسيم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون
 قليل الجدوي



في جوابه

فما مل **قوله** والاول نسب لا اعتبار بالجنه الثاني في مثل ما زيد لا يقوم او قام وغير
ذلك من صيغ الافعال مجتلب الى ان يقال تقديره الا قايماً وان المقصور عليه مفهوم القايـ
م لانفس القايـم والاضحى بخفي انه تكلف **قوله** فن وصـر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل
في جانب المقصور عليه هنا كما هو الظاهر لكونه خبراً وقد يعكس ويعبر التاويل في جانب ^{المقصود}
على معنى قصر الاسـم على زيد والكون زيدا على اصـكـت البايـة على السابـح في يكون نقص الصفة
على الموصوف لكنه لا يخفى عن تكلفه بتعذر حاطة ^{حاطة} المتكلم بهذا لكثرته حتى يتوجه عليه مكان الا
الاحالية وكيفية تها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصاً
النفسية فلا يقع في العاقل المتخبر للصدق اثبات واحد ^{واحد} في ما سواه مطلقاً واما في ليس
في الدار الا زيد فالجواب **قوله** الا ان يرد الصفات الوجودية فيه بحث لان الامور لصفـ
الوجودية ما يستلزم ما يحددها نقيضاً أحدهما عين الاخرى كحركة جسم وسكونه فيلزم ذلك
المحال قطعاً فليست **قوله** مخوماً في الدار الا زيد في بحث لان قصر الـكون في الدار على ^{زيد}
انما يكون بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الواجب الاسـطـوانـي فيه فيؤلى ^{لقصر}
الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الظاهر لا الله فان التقدير في
المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدرة في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه
ويكفي في كون هذا القصر حقيقياً انتفاء الـكون في الدار عن جميع ما سوي زيد فافراد الانسان
في تحقق قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقياً في مثل ما هذا التوب الاسود والتقدير
هذا التوب ملون الاسود فيكفي في كون القصر حقيقياً انتفاء سائر انواع اللون عن هذا التوب
وللهذا ورفس مع انه قد ادعى سابقاً انتفاء هذا النوع من القصر الى المحال **قوله** اي بالثاني ^{جاء}
النزير الى الحقيقة مطلقاً كما ذكره الفاضل المحيـسـل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار



عقلا

الفصل الرابع عاشر في الاضمار في الهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جازوا فاد
مطلقا **قوله** متجاوزا صفة اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور
وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في نوع المفعول واما مكانها
حالا ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المقتل للشريف انه منصوب على ظرفي ^{بصفة}
واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر **قوله** ادنى مكان من الشيء الجار متعلق بادنى
باعتبار اصل المعنى كما يقال ادنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفصيلي فلا يلزم استعمال ^{افعل}
التفصيل بالاضافة **قوله** لقابل ان يقول ان قوله لا يمكن ان يجاب بان المراد هو السق ^{الثاني}
ولما كان الحقيقة معلوما قبله راد ههنا ما لا يكون على الوجه المعبر في الحقيقة اعتمادا على ما ذكر
قبله كان يراد براء من الواحد والاثني والجمع لكن لا الى ما لا نهاية حتى لا يتناول الحقيقة وانما لم
يكن المهم بصد والتعريف كما سيذكر الشارح الا ان لم يبين هذا القدر في صوف الكلام في الظاهر
قوله فان قلت تخصيص امر بصفة لا يحصل هذا الجواب كحقيقة التعريف ان التخصيص بالمعنى الذي
ذكرتموه غير واقع لا بتنايد على ما لا يوجد أصلا وفي بحث لان المعبر في التعريف المنع عن جميع ^{عقار}
الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للشيء المخصوص ذلك الجنس في الهم الا ان يقال تلك
قاعدة المعقول لا يلزم توافق القاعدتين هذا ولذلك ان تقرر هذا الجواب توجه يندفع عنه قوله
قلت هذا الاقتضاء وانه بان يقول قول المهم ومكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على ^{عقار}
المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامر كما سيصرح به الشارح في النظر الا في الصفحة الثانية ^{تغني} دون
اخرى بهذه القسمة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج الفصل الحقيقة لا لعدم وجود ^{التخصيص}
فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى ومكانها وهذا الوجه اندفع قوله الشارح
قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يكون يجاب ولا يرد على هذا حيث المجيء ان قلت فلو ^{استفيد}
ملاحظة

الفاصل



ملاحظه حال مخاطب مما ذكر للغي قوله بعد ذلك مخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل تصح
 لهذا المستفاد الضمني بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال مخاطبته يعتبر فيه
 كما يشير قوله قلت هذا لاقتضاء مختصه **قوله** وما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر ^{ضاني}
 فيما ذكر من السامع يعتقد كذا ويرد فيه بل بما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد
 على خلاف ما عليه من اجماع شعور التحم او تردد في امره فيقول ما انت الاشاعري بناء على ^{ظنه}
 خطأ او صواباً ومنه قوله تعالى لا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي لان هذا التقسيم
 اقلتم يتعرض له **قوله** وهذا التقسيم لا يجري لعل المدعي عدم جريانه في فعل الاطلاق
 وبالكلام في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله لا العاقل لا يعتقد لا يدل على
 عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكور
قوله بين ذلك اي بين الانصاف لجميع الصفات غير صفة واحدة وهي الانصاف بتلك الصفة
 الواحدة **قوله** والمخاطب بالاول اي كون المخاطب كذلك ليس بمعنى في مفهوم القصر بل هو شرط
 الاستعمال بحسب الغالب **قوله** ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما
 من يعتقد العكس اما من يساوي عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لا يمكن توجيه عبارة
 التخصيص بان قوله لو تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كما في قول المخاطب في القسمين
 فاعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده **قوله** وبسمي قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد
 المخاطب ان زيداً قائم وان له وصفاً آخر اما الكتاب او الشعر فغير تعيين احدهما ^{قلت}
 له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه احد المتساويين وقطع الشك ايضا فزاي اقسام القصر ^{هذا}
 قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو حظ فيه لفي الشك ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب ولسا
 لان اعتقاد المخاطب هو الشك بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معيّن



قوله وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يتعذر عنه بانه لما كان مفعول المساوي المعبر في قصر
التعيين تحوز احد الامرين لا يجوز له الامرين معا كان المناسب ادراج قصر التعيين
فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب حرم الخطاب احد الامرين وهو ما استعمل فيه الحكماء
الا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به فيعتقد المشرك وهو ما استعمل فيه لفظ ^{وا}
لان المناسب لا اعتقاد المشرك بجويز الامرين وهو هنا مفقود لا يجوز احدهما الذي هو
الموجود فليتنا **قوله** وغاية ما يمكن في قد اشترنا فيما سبق الى ان يمكن توجيه بيان
التخصيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح آتية عن كلا التوجيهين
كما سبق الا ان يعتبر مثل هذا الخلط في عبارتنا ايضا فاما مل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار الحكماء
في قصر التعيين حقيقيا واعتبار امر دون آخر قلنا مذكورا في كتب القوم حصل البيان ^{خال}
قصر التعيين في القسم المشتمل على المكابرة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح **قوله**
وشرط قصر الموصوف على الصفة افراد هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف
افراد اعدم تنافي الاتصاف فيه اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بجملين لم ينأى عن اعتقاد المخاطب
بثبوت الموصوفين ولذا رتب لم يتعرض له **قوله** ولها تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف
على معوي غامض مختلفين مع عدم تقدم الجزر والاخفيس بحزم مطلقا **قوله** وايضا يخرج
في قبل شرط تنافي الوصفين في قصر القلب لما هو اكثر ولا يلى قوله ليكون اثباتها في معناها ان
الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين في قصر القلب لما هو اكثر في ^{قوله} المتناهي
اكثر وقيل ايضا انما بشرط التنافي لئلا يستدل من احد جزئي القصر وهو مجرد الالبات
مع قطع النظر عن جزئيه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر ^{بشرط}
التقديم نحو قولهم يسمي انا فان النفي في حقي والالبات صريح بشرط التباين لبيبت المقصود في



في جميع المواضع وهو استفاء الاخرى بطريق اصرح واؤكد فان قيل فما فائدة الجزء الاخر للعصر
 مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه للتبيين على رد خطأ المخاطب كل ذلك تعسف
 كما لا يخفى **قوله** بل ياهاه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب
 اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتهما مستقرا باستقائها غير ان فقد اطلق الشرط في الموضوعين وساق
 الكلام على وتيرة واحدة فخر احدكما على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف **قوله** ان لا يجمع
 فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر في الثاني في الاعتقاد
 اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وهذا يظهر صحة قوله لا قد علم ^و ويندفع المتعسف بان اعتقاد العكس
 لا يستلزم اعتقاد الثاني **قوله** وتعرف المسندنا فخص تعريف المسند بالذكر لخصوصية معان ^{تعريف}
 المسند اليه ايضا فيندفع ^{ال} القصر وتوطئة لقوله مع التقرير لهما فيما سبق لان المهم لم يذكر فيما سبق فائدة
 تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الرابع فلا يصح ان يقال انما ترك المهم ذكره ههنا لتعرضه فيما سبق ^{فكان} **قوله**
 جعلوا القصر محسب اصطلاح في هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار
 على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في العصر الاصطلاحي وهي عبارة عن تخصيص يكون بطريق
 من منع الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة **قوله** لكنهما يتعمان غير المسند اليه والمسند كالطر
 المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب يورد المثالين غير ان المسند اليه والمسند ليطر ^{عوم}
 على ان عموم طريق عموم التقديم كان قد علم من الباب الرابع فهو لا يصح نكتة لاعادة ذكره والاول
 ان يقال ذكره تمهيدا لبيان احكام غير المذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطر ^{لغير}
 المذكورين ههنا **قوله** منها المعطف قدم على الطرق الثلاثة الباقية لان المنفي والاثبات
 فيه اصرح بخلاف غير فان المنفي هناك ضمنى ثم المنفي والاستثناء اصرح خائلا واخر التقديم عن
 الكل لان دلالة على القصر وقية لا وصعية ههنا بحث ^{هو} ان قال في معنى البيت قد يمنع العطف



على اللفظ وعلى المحل جميعاً نحو ما زيد قائماً لكن أوّل قاعدة لان في العطف على اللفظ أعمال
ما في الموجبة في العطف على المحل اعتباراً لا ابتداءً مع زواله بدخول الناحية فالصواب الرفع
على ضمائر مبتدأ وقيل في مثل ليست بعاطفة وإنما هي حرف ابتداء فلا معنى جعل ما زيد كابتداء لها
فقط القصر بالعطف إذ لا عطف فيه لأعلى اللفظ ولا على المحل بذاته ويمكن أن يدفع بعد الترتيب
عن اعتبار عطف الجملة بالنزاع العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناحية لا يضر عند بعض
البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في أوّل احوال السند و
ايضا مفضلته في معنى اللبيب **قوله** وقلباً زيد قائم لا قاعدة اقتضاه على القصيرين ربما توفهم عدم
جريان طريق العطف في قصر التبيين لكن المعلوم فرد لا ليل إلا عجز جريانه فيه فلا اقتضار لنا
به الشارع **قوله** فلطريق القصر لانه على هذا المعنى فيه منع لجوز ان يستعمل الطريق لقصر التبيين
ولا اعتقاد عكس في ذلك اللهم الا ان يتقوى طريق القصير على ان الحاطب يعقّد بثبوت المنفى ويجوز
وبالقرينة يتعين حاله **قوله** وقد اجمع النحاة انه كان يريد اجماع الكثر لم والافان عصفور على ان
المقدم اذا كان ظرفاً لا يبطل علماً وقال يوعلي ان قوماً جوزوا ما عايناه اذا تقدم ظرفاً كان أو
قوله اما لان اصلها العمل واما ليوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبر على اسمها
عند العمل واصلها كما تقر في كتب النحو امتنع التقديم اذ لم يعمل ايضاً اما عند المجازين فلان
اصلها العمل وان جاز لا يعمل مانع مثل الفصل بان وغيرها فاجري حكمها في جميع موارد ما على ما هي
حكمها في اصلها طرقة اللبابة اما عند بني تميم فلا هنا وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة
القبيلة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة **قوله** فانه مثلاً واحداً يصلح لها قد اشترنا فيما سبق
ان القياس يقتضي اشتراط الشرط في قصر الصفة افراد او قلنا الا ان عدم الاشتراط للندرة **قوله**
كقولك في قصر افراد ما زيد الشاعر علم ان الشيخ في موضع فرد لا ليل إلا عجز ان قولك ما



الا قيام لفصل القلب لفصل الافراد وقرهنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عند
 بفصل القلب ليس الامر كما توهم بل صرح الشيخ بقوله لك الكلام بحيث كل من العصري واما نفيه لفصل الافراد
 في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسر ان النفي فيه عرفا ما ينافي القيام خالا وصفا
 مثل لا ضبطا ولا تكاد ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط لفصل الافراد وهو
 عدم تنافي الوصفين واي هذا الذي ذكره اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه
قوله ومنها انما الوجوب للحصري في الكثير في انما بالفحة فمن قال سبب افادة انما المحصر تضمنها معنى عادة
 قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها وقرهنا ان السبب لاجتماع حرفي التاكيد قال بر في انما ايضا
 لذلك وقرهنا مناصح للزم محشي ان انما بالفحة تفيد المحصر كما انما وقد اجتمع في قوله يتحقق قل انما انما
 مثلكم يوحى الي انما الحكم الم واحد فالاول في لفصل الصنف على الموصوف والثانية بالعكس قول ابي
 هذا شي انفراد الزم محشي ومردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى المحصر منها باطل لاقتضائها ان
 يوحى اليه غير التوحيد مردود ايضا بانها محصر اذ في او خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للمركز فالعنى ما وحي الي
 في امر الربوبية الى التوحيد لا الاشتراك **قوله** دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالة
 عند على لفصل الافراد لا نفي دلالة على لفصل التعيين **قوله** وذلك لان ان لا يدخل الا على
 الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فاندخل
 ان في الحقيقة الاعيان ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحيى وايضا يلزم بتجوز اعمالا
 اذ لم يكف عن العمل فان قبل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي
 يجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهل الفهم فان العمل
 لغة اهل الجحاز بخلاف او قد يقال عليه مانع من عملها انه ليس بدخول على المذكور في اليعنى ولا
 ان هذا بعينه ما ذكره المحيى بقوله ويندفع هذا باستفاض النفي بمعنى الاقتضاء **قوله** وحزم مبينا

تحقق شرط لفصل الافراد

للفاعل الظاهر ان مبينا حال من المعطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير كون مضاف الى خبر
ليكون مضافا **قوله** اذ لو كانت موصولة لتفي ان بلا خبر آه واما المصير الى مبيك حذفه كما في
ان محلا وحذف خبر الفعل العائد الى المحذوف وجعل انصاب المبتدأ بتقدير راعي او على البدلية
من اسم ان اي الذي حرم امر عليه المبتدأ ثابت فتنفس لا يصار اليه وضموع الوجه الصحيح **قوله**
لان ما فيها موصولة الخ واما جعله فمفسر انما ياتي انا بان يجعل حله حرم خبرا مقدما باعتبار
محذوف عائد الى المبتدأ المقدم رتبة فيه كلف مستغنى عنه لوصوع الوجه الصحيح **قوله**
نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المال الثاني استطرادي والمقصود هو الا ولاقان المنطلق
زيد والذي انطلق زيد واحد في المال **قوله** لكننا نقول جعلها موصولة الخ اتبع في هذا القول
ابا علي الفارسي لكن رسم كتابه ما والموصولة الانفصال وهذا اختيار الشارح في شرح الكشاف كون
ما في الآية كاذبة وانت خبير بان رسم القرآن لا يجوز على القياس المقرر في الكتابة بل سنية تتبع وكما فيه
من اسماء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسيره وخرال عمران ثم ان وجه الموصولة
قوية فاحمل على **قوله** ولقول الخاء انا لا نثبت الخ لا يخفى ان قول الخاء انما يدل على وجود معني
القصر في انا لا خصوص بعضها معني ما والا وكذا المناسبة التي سنقلها الشارح عن علي بن عيسى
بن الربيع وانما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها
انما هو تضمنها معني ما ولا قيد **قوله** وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسب لذلك
مناسب لهذا فاقم **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرون لانه كان يصحح هذا مبني
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورواه الدماغي
في شرح معني اللبيب ان هذا يقتضيه عدم تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعر آفة قادرون على تغيير
الركيب الاثنيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مقيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والخيار في تفسير
الضرورة



الضميمة عندهم ان يبق ما لم يرد الا في الشعر سواء كان الشاعر عنده من جهة ام لا **قوله**
 علي ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المشرق في اذاه وقع مع انه لا يصح اذاع
 مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير الحاطية في قوله تعالى اسكن انت وزوجك معك **لكنه**
 مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته ان يعبر في البواري ما لا يعبر في الاوابل وان شئت فاعبر
 قولهم ضربتني ومنه ويزيد مع عدم جواز ضربتني زيد علي ان حذف الفعل وجعل العطف في مثله
 من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مشاعا **قوله** لان قوله الا الزايد لا يعني ان زيد
 كون المسكلم فخر عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولا كما ذكر كان مجزاه فلا يستحسن **قوله** في
 العدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قويا بدافع
 انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرن وغيره **قوله** قلنا لا نتم ان الفعل غائب
 لما كان في الجواب المنفي نوع بعدا ممل في شرح الفتح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان ^{منفصلا}
 مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهر قرفا سند اليه الفعل الغائب بان مجموع الا انا ^{مستضي}
 معني لا يخرجه جواز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيره ولا يحتمل بعد ما ايضا **قوله** باعمال ^{الصفة}
 الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شيء سوى المنفي **قوله** عن علي بن موسى الرضي هو من اكاره خناه
 بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفه **قوله** وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو
 اخ فان قلت ما ذكر من الالبات الصريح والضمي انا يظهر في صورة العطف دون قولك يا شاعر
 الا زيد ويحيى انا قلت يصح المناسبة بكيفية بعض الصور **قوله** اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي
 التقديم على حاله كافي زيدا ضربت اولا كافي انا كفتك ممك كذا في شرح الفتح وهذا على قانون ^{النسكاكي}
 حيث يعبر في التخصيص كون انا كفتك في الاصل تاكيدا كاسبق حقيقة الا انه غير ظاهر على رأي المصنف
 تقديم المسند اليه بفيد القصر عنه وان كان من قبيل العار فقديم التقديم يكون لما حقه التاخير غير مناسبا



مهمنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حاكما مستويا الخ قد سبق منا اسارة الى ان هذا
 الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر لاضافي قال الشارح في شرح الفتاح هذا لزوم
 في كبر الصور انما هو بطريق الفرض التقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطا كان كذلك لا بطريق
 التحقيق لا متناعه في مثل اياك بعد و اياك تسعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي
 لا يعتبر فيه حال الخطاب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكايه عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتني
 به فانه قصر قلب اضافي **قوله** والخطاء مجوز لكل منهما على التساوي قال الفاضل ان كان
 المجوز عبارة عن ترده وتثبته فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب **الخطا**
 بل الخطا السلك بناء في الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للسلك وفيه بحث لان
 ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطا لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف
 بهما الافعال فيقال لا ساءة الى فرح حسن اليك خطاء والاحسان الى المخطئ صواب ومنه
 في لهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث للحكم وقد صرح في بعض كتب الاصول
 في مباحث بل بان الاشارة يتصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعبر عنها فالاول
 ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم التوصل لدليل المعين لاحد الطرفين فعمل لا يرد
 بالخطا بل لا بد ان يقال الخطا مع تردد المراد **قوله** زيد يعلم الخولا غير حكى صاحب القاموس
 عن السير في ان الحذف انما يستعمل اذا كان الاو غير معد ليس ولو كان مكانا غير ما من الفاظ الجود لم
 يجر الحذف لا يتجاوز ذلك مورد السماع ويتعرف في ذلك ابن هشام وحكم في معنى البيت بان
 قولهم لا غير نحن والمختار انه لم يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير تبعم على ذلك شارحوا كلامه وفي
 الفصل حكايه لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك في باب القوم عن شرح التمهيد
 على جواز حوانا به بخوانا عند جوابنا فنحن على اسلفت لا غير سأل وهو ثقة لا يستشهد به الا

المحيط

حوانا به بخوانا عند جوابنا
 فنحن على اسلفت لا غير سأل



الابشاع عربى تأمل **قوله** والمسطور في كلام بعض النحاة انه ايراد على المص حيث عدا
 من طرف العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى **قوله** واجيب بان ترك النص لا يخفى
 ما في هذا الجواب من المكلف وصرف الكلام عن المسند لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهية
 الاطباب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل موجودا
 متروكا لكنه هو من كلام السكاكي على الفناء فان قلت اي حجة الى هذا المكلف فليجعل ايراد
 هذا المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم فانه قد ترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا
 كراهية الاطباب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا يغير بقرينة المقابلة
 للطرف الثلثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النص عند المبرد على انه خبر ليس واسمه
 مظهر لا يظهر وتقدر ليس معلومة غير نحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بان اسم ليس وخبر محذوف
 والتقدير ليس غير نحو معلومة **قوله** وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل
 فيها والكثير الرابع هذا وكما به كونه ترك الاصل الاول كراهية الاطباب كما سبق ترك هذا ايضا في مثل
 ما زيد اضربت واما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور كما هو الحق فيكون النص
 بما ينفي لا بما يثبت **قوله** لان الحكم مختص ببلادون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري
 في بل لا انه غير مختص بها كما لا تشعر به العبارة **قوله** لانهما موضوعتان لان ينفي بهما ما اوجبته ^{للمبتوع}
 فان قلت هذا الموضوع له لا يتاخر في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو
 القعود فلم يتجدد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعانة ^{على}
 خلاف الوضع مع تنوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمبتوع اعني قائم
 هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد **قوله** وكان الاحسن ان يصرح انه اذا قلت ليس في الدار
 غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها ما يجانسه غير فيقول المص يعبرها ببناء زيدا بركلات النفي لكن

حل



الاحسن بالتصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف **قوله** فقوله بغيرها الخ يعني الى ضمير
 غيرها ليس راجعا الى العاطفة المحصورة التي اوردتها في كلامك ونعت بها شيئا
 ومعلوم ان لا يمكن نفي الشيء بهذه المحصورة قبل ايرادها على ان يكون الثاني تأكيدا فيه نظرا
 اذا كانا تأكيدا لم يكن الكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تأكيد للثاني وعطف على الاول **قوله** حسن
 بين الفاضل المحيى وجه الاحسنه وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من هذا المقام
 من شرح المفتاح فان قوله هو لا ينبغي لعمري وفيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء **قوله**
 اي انما هو بكسر الهيمزة والحق به انما يفتحها **قوله** فيقال انما انا بتمني لا يقبى فان قلت عندا
 الطريقين او الزايلين انما ينسب اليه القصص قلت اني لا سبق والا قوي ان في مثل انا جاني زيد لا
 عمرو الى ما والعاطفة مؤكدة لذلك القصص في مثل زيد اضربت لاعمرو الى التقديم وفي مثل انا
 زيد اضربت وانما بتمني انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه ويمتنع لان التقديم اقوي
 كذا في شرح المفتاح وحكم الشريف ان القصص في انما بتمني انما يستفاد زمانا ووافق الشارح في البناء
 وان شئت فارجع الى شرح المفتاح **قوله** غير مصحح فان قلت كيف جاز قولك ما جاء في زيد
 ولا عمرو مع تقديم النفي المصحح به قلت الكلام في لاء العاطفة ولا فيها ذكر المثال من حرف الصلة
 ان حرف العطف لا يدخل بعضها على بعض **قوله** ويمتنع انما من الهمزة الاسدية وانما احد الاو
 يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الاسدية واللامية وقد خط عليها
 في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا ينبغي ان معنى النفي الابطال مستفاد
 من انما فالاستدراك قطعاً الا ان يقال جي بها على سبيل التأكيد ان كان الاستعمال لا ياباه على ان
 فيه مناقشة ظاهرة ومي ان لو وقع الامصراً به لم يجعل النفي في حكم المصحح به في حكم قولنا الى
 زيد لا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الآن **قوله** ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز لا انما قال ظاهر

في
 فيجوز اني زيد القيام
 لا القعود

كلامهم



كلامهم لجواز ان يكون المراد باللفظ النفي تحقيقاً او تاويلًا **قوله** لعدم الفائدة في ذلك عند
 الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون الخطاب عاماً مطلقاً منكر
 او يحصل الفائدة لذلك غاية ما يقال لاسلك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكرنا من مناسبة فيه
 ان يقال اذا كان الوصف مختصاً بالموصوفين في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص فيلفظ
 قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح اللفظ لا العاطف واما
 اذا انتهى احد الامرين فغلبه فائدة فالفرق فتمام **قوله** الا ممن يسمع ويعقل فيه اشارة الى
 ان المراد بالسماع في الآية مقروناً بتعقل السموع فان قلت اذا كان هذا الحكم معلوماً لكل احد فالألفاظ
 في القرآن والعصر الذي يقتضيه كون حكم الخطاب مسؤولاً بالخطأ وبالحمل الاشكال الذي يسوره الشا
 على ما نقله المفسرون لا دليل الا على انهم قد اوردوا ما قلنا من ان العصر حقيقة لا يقتضيه ما ذكرنا وما نفس اللفظ
 فلهذا بطريق التنبه للاعتبارات خطابية على انما في جميع موارد على التنبه بل بعيد كمال العبد ولذا اول كلام
 الشيخ بوجه آخر **قوله** فكان دلالة على العصر ضعف فرأينا اعترض عليه بأنه مناقض لما ذكره في شرح
 المفتاح فان دلالة انما هي حيث علم بان المقيد لم يبق قولنا انما زيداً ضرباً هو التقديم على ما ذكرناه نقلنا
 انفا وقد يفتق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفاً ووجه وقوعه في انما باعتبار ان دلالة
 على العصر حسب الموضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان العصر فغلب منه بالذوق السليم وهو
 في العبارة او لعدم احتياجها الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلامهما اذا اشتمل على قوة وضعف
 لم يثبت بما ذكره ما ادعاهما عن تعيين استناد العصر في انما زيداً ضرباً الى التقديم فان قلت قوة
 التقديم باعتبار ان كما اشرنا اليه في وجه الترجيح استناده اليه قلت فلا يتم ما ذكرناه من ان قولهم ولم
 يذكرنا هذا الشرط ان جعل الاستناد الى الذوق السليم سبباً للقوة تارة والاستناد الى الوضع سبباً
 اخرى لا يخفى عن تعسف فتمام **قوله** وما انت بمسيطر في الصحاح المسيطر المصطر والمسلط على الشيء



ليكشف علمه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصلة **السطر قوله** وفيه بحث لان الكلام في المنفي
 بلاء العاطفة الخ وقد يجاب عنه بان الشيخ فصل الكلام اولاً بالني بلاء العاطفة ثم عمم ولذا قال ثم ان
 النبي فيما نحن فيه النبي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انعم تقدم ذكر النبي بلاء العاطفة كما يدل عليه
 النظر في دلائل الامحاز **قوله** ما يجهل المخاطب وينكر ان قلت جعل المخاطب مما لا بد منه في جميع
 الطرق فلا وجه لخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار
 التام والاحراز كما يظهر من حقيقة كلام الشيخ **قوله** فكان مراد الشيخ انه يحكي عن نظرية دلائل الامحاز
 يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه على ما ذكره المشرح لا يكاد يصح
قوله او قلنا نحن وانتم الالبشر مثلنا يمكن جعله قصراً فراد كما لا يخفى وقصر تعبير ببناء على افعال
 انسان العاقل الزم والاول ظاهر **قوله** ولا منكر في ذلك ينبغي ان يراعى قيدا آخر وهو
 المتكلمون كانوا عالمين بعدم جعل المخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك **قوله**
 واما اثباتها بطريق القصص فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصصية وقصص انفسهم
 على البشرية بل اثباتها مبيناً بطريق القصص وصورة قصداً الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام
 الخصم هذا ويمكن اجراء القصص على ظاهره بان يقال قصص الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملايكة
 وخالص كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا يتعدونها الى الملايكة فلم يسم رسلاً لان الملايكة لازمة للرسل
 كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك واستفاء اللازم يستلزم استفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلوا
 كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملايكة لكنهم منعوا لروم الملايكة للرسالة حيث قالوا
 ولكن اسمن على ريشاء فرعباده فمامل **قوله** والاول وفق لجواب المتن حيث قال لا نسلم استفاء
 الرسالة فان المناسب للبقية الثاني ان نقول يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك **قوله** ان انتم الالبشر
 مثلنا لفظان مهمنا وفي قوله فقول ان انتم الالبشر قصر قلب سهو من قلم النسخ فان نظم الآية في سورة طه



ما انتم لان انتم على ان قطعتم الي قوله بل غايته امرهم ان يكونوا مترددين قبل يقال فلان متردد بين
 الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال الكثر في ان يحكيه فعني كلام
 الشارح ان غايته امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما
 عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعمله هذا لا يرد عليه ما اوردته الفاضل المحيى من
 لزوم ركائه المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر الح كلف فلينا
قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اوردته على ظاهر ما استفاد من
 ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده واما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك
 ويقرب بعلمه ويقرب بادي تبيينه **قوله** مشاركة رباعية هي وجوب كون جميع المخاطب متساويين
 بصواب وخطاء **قوله** كما شترال لاخيرين في صحة الجامعة وكما شترال الاولين في عدمها **قوله**
 انه يعقل منها الحكمين معا لاحقا وان هذه المزية ثبتت للتقديم ايضا وان لو ثبت بما ذكر مرتبتها
 ثبتت مرتبتها على البقي والاستثناء المطم لان العلة المذكورة مشتركة بينهما وبين العطف
 واحسن موافقتهما في قيل وجه الاحسنة انما تستعمل في حكم معلوم بعلمه المخاطب ويقرب على ما
 في ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة اذا في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فائدة جديدة فحسن
 موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرت في مفعول
 استقرت محذوف اي اذا استقرت مواقع انما وصير وجهتها راجع الى انما واقي مبتدأ جزم
 اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضع مصدرية وكان تامة ومعني اعلق اشد تعلقا
 بالقلب يجوز ان يكون اقوي وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول المفعول الثاني في الظرف والمعنى
 على الاول لوجدت انما متصفا بان اقوي اكونها اذا اريد بالكلام بعد التعريض على الثاني وجد
 اقوي اكونها حاصل اذا اريد بالتعريض **قوله** سويك لمفعول معناه استثناء لان المفعول معه



معناه

لا يبي بعد الا لا يبي لا يبي الا وزياداً قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل
ما قبله مخالفاً له ونفساً وابناً قالوا لا مؤذن فرجيت المعنى بنوع الفصائل وكذا الواو فاستمع
على الفعل مع حرف مؤذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطفاً النسق فلا يقال ما
زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع الحال بعد ما في نحو ما جاني زيد الا وعلا مراكب فلعدم ظهور
على الفعل لفظاً فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولان تقول في الفرق بين قولنا ما
جاني زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاني زيد الا وعمرو حيث الاول دون الثاني ان الواو في
المفعول مع ليل الى الملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معنى مستقلاً بالمعنوية فلا
يصح القصر لان القصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلاً بالمفهوم بخلاف مع فانه اسم مستقل بالمفهوم
فانهم **قوله** ومنه قول الشاعر لا اشتري لي آخرة اي من قبل تغديهما محالاً لانه من قبل القصر
الفاعل على المفعول وعلى العكس انصاب باب على انه مفعول لا شئ لا على انه مفعول كما لان
لادفاع الحاجب بدفعه فانهم **قوله** كان لم يميت حي سواك في البيت لا تجمع السلي من قصيد
اولها مضي ابن سعيد حين لم يبق مشرف ولا مغرب الا له فيه مارج وبعده وما كنت
ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفايح فاصح في حذف الارض مبتداً وكان
برحياً تصيق الصحاح سايليك ما فاصنت دموعي فان تفض تحسبك مني ما تحن
البحر في وما انا فرر زروان جل جازع ولا بسرو وبعثت فارج كان لم يميت حي سواك
ولم تقم على احد الا عليك التوابع ليز حسنت فيك الراي وذكركم لقد حسنت من قبل
فيك المدايح الصفايح الاحجار العراض التي سقف بها بقم والصحاح جمع صحصح وهو المكان
المستوي وكذا الصحاح والصححان والحجج بالاضلاع التي تحت الزراب ومما يبي مما يلي
كالضلع مما يلي الظهر واحداً جالحه والرنز المصيب **قوله** لا ستلزامه قصر الصفة قبل تمامها

الاقرب



الاقرب ان يحمل على حذف مضاف اي لا بهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام
 انما يتم باجرع **قوله** واعلم ان تقديمها بحالهما مما منع بعض النحاه مع الاكثرون واختاره ابن الحارث
 حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرو وزيد ولما ضرب الا زيدا عمرو والا نذر ان يجوز بعد الا
 المرفوع حتى يكون التقدير ما ضرب احدا الا زيدا عمرو وكان القصص فيها جميعا والكلام فيها اذا
 كان العنصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم فيها ضرب الا عمرو وزيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا
 مرفوع بمضرب بناء على ما صرح به المحققون من النحاه فان لا يمتنع ان يعلم ما قبلها فيما بعد المستثنى
 بها كما يمتنع ان يعلم ما بعد ما قبلها وفيما ضرب الا زيدا عمرو ان يكون عمرو منصوبا بالمضرب ^{محقق}
 ويصير الكلام جمليتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في سني واجاب الساج في شرح الفتاح
 عن الاول بان الفاعل مضرب قبل المذكر كما في ضربتني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الي ^{مصدر}
 الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جمليتين واعلم ان نسخ السج ^{مختلف}
 وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقله من احاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ **قوله**
 الطرف في قوله في المجموع الى هذا التوجيه وان الطرف في الآية معمول بمتعلق فيكون من جملة ^{الصفة}
 المقصوده هي الارذال هي الاتباع المتعلق ببادي الرأي فقد قدم المقصور عليه على المقصور
 اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر الامثلة كما مر **قوله**
 اي لا اشتبه باب لا يبرر لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر بهما ^{سنتي}
 بدون لا وكذا وقع في شرحه للفتاح وان كان لتقدير لا اشتبه ايضا وجه ظاهر للتأمل **قوله**
 والنوابع في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوابع كمكذوفيه بحيث لان
 الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضرب لا يخفى على من يعي هذا في اذ قد تم المرفوع واخر ^{المنصوب}
 في من هذا قيل ان عمرو في قولنا ما ضرب الا زيدا عمرو ^{المنصوب} بمضرب كانه قيل **قوله** فرفع الفعل فيه



اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العالم وتسمية الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول ففرغ
 العالم ليكون **قوله** وليلا يلزم التخصيص من غير تخصيص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير
 المستثنى عاما ومحصولا ان الايمان يدل على مجزئ منه مطلقا والنسبة الى جميع الخواص على السوية
 فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا تخصيص فهذا الذفع ما يقال لما كان تقدير ^{المستثنى}
 منه ضرورة اقتضاء المستثنى مجزئا منه وقد تقر بان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها و ^{تلك}
 الضرر من تنوع بتقدير خاص لم يحجج الي تقدير العام ولذلك ^{استلزم} ما ماري ولا استلزام الا العموم
 في المستثنى من المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشاء الحكم بان ^{ثبت}
 الضمير بالنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلاثة فكلام المفتاح وشروح لا يخلو عن تعسف ومهمنا
 بحث وهو ان يثبت الفعل في الاثنين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان
 يكون مقدر المستثنى منه في الشكل مونثا بان يقدر في الآية الاولى في فعله وفي الثانية مثنى وفي البيت
 اعضاء فليست **قوله** وفي بيت ذي الرمة وما بقيت اخذت بيت ذي الرمة على ما في شروح
 المفتاح طوي الخرز الاجرام في عروضا **قوله** يصف النوق الزاخر السير والمخط وطوي الى اخر
 واهزل والخرب النون والها والمهمة والزا المجرد الضرب بالاعقاب ولعث على السير الاجرام
 بالجم والرا المهمة والزا البعجة الدخول في الارض للخرز وهي الارض التي لا نبات فيها وقد ايجز ^{تجزأ}
 على ان جمع خرز وهي السمة المجذبة والعرض بالعين والصاد المعجيين على وزن الفليس للرجل كالحوام
 للسرير والصلوع الجراسع الاطلاء العظيمة القوية والجراسع فالابل هو العظم القوي **قوله**
 ومنه شكال اجيب بان يسمى علامات الثاينث ضار على سبيل المجاز فربا ب اطلاق احد الجواهر
 على الاخر اعتمادا على ما في نظم السامع **قوله** فكيف يسند الفعل المنفي في هذا الكلام واراد في البدل فما
 نزعهم وجه الجواز انتفاض النفي بالا في الفاعل كذلك **قوله** فاعلم انه يكون منه الخ وذا الشرف ^{منه}



التوجيه في شرح الغناء بان قول السكاكي للنظر في ظاهر اللفظ باثني عشر اذ على تقدير الابدال
 لا يكون الفعل في الظاهر مستندا الى الموند المذكور بعد فكيف يؤنث للنظر اليه وقد يكلف بعضهم
 في دفعه بان معنى الكلام انما انت الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعد
 كانه المستند اليه ظاهرا والابدال غير مبني على الظاهر قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باثني عشر
 الظاهر مقول مناف واعلم ان هذا البديل في باب الاستثناء يخالف سائر الابدال ^{حيث}
 الاول عدم احتياجه الى الضمير العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يجمع لان الاستثناء
 المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قابلا مقام الاستثناء الضمير الثاني
 مخالفة للبديل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في باب الاستثناء **قوله** كايضا
 على حال من الاحوال ظاهر يدل على ان المثال من قبيل العصر الحقيقية وهذا استشكل بان يؤول الى
 المحال **طحيب قوله** واجيب بان من باب التاكيد والمبالغة يجعل ما سوي الركوب في حكم ^{لعدم}
قوله بل المراد اخص من ذلك اي فكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والخاص انه
 بمرع ذلك مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاني الا زيد شي ولا جسم ولا
 ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوة الاجبة يقدر كسوة وبليس وفي ما هببت الا في المسجد
 يقدر في مكان وموصي وضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التعدير ^{الضمير}
 كما عرفت بان الضرر اذا اندفعت بالبعد فلا حاجة الى تقدير القربى فان فيه زيادة على قدر ^{الحاجة}
 وذلك ان تقول هذا لما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك لو كان
 المقام شاملا صدق عند فليد في ذوق على تقدير المناسبت **قوله** وفي الحديث ما
 الشيطان مربي آدم الا انا هم فربل النساء وفي الحديث اشكال مشهور فربصة دلالة على انه
 لا يباس لما في حال اللقيان فربل النساء والعكس هو انه لا يباس البتة في تلك الحالة



واورد الشايح الحديث وأشار إلى جواب الاشكال كما نرى **قوله** هذا ويمكن ان يراد بالحد
 النبوي ان يأس الشيطان لا يوجد الامع الايتان فقبل ان يعني ان الشيطان يعتمد عليهم من
 اعتماد احق لا يقنط كلياً قبل ان ياتي إلى جهنم فاذا اتاهم ولم يقدر على الاطلاق فجهنم
 ايضا بعضه استجانه حصل له القنوط اليك وعلى هذا الحاجة الى جعل الحال حالاً مقدمة ولا الى
 تعقيب ^{تقديم} الحكمته بغير جهة النساء **قوله** وذلك لان قصد لزوم تعقيب ^{قوة} اسارة الى وجهه
 هذه الحال ما صيغ له داغ تقدير الواو حاصلة النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول
 كالشرط استعمل فيه واريد كلما آيس من جميع جهات ايتانهم انهم من قبل النساء **قوله** الا على تناوّل
 الغرم قبل عليه هذا التاويل لما يحتاج اليه لولمعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال
 واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه فلا لان اليأس باق وقت ايتان من قبل النساء وان كان
 حدوثه سابقا عليه وقد يقال ان يجوز ان يراد باليأس في الحديث الشيعي بقره كما يريد بالوحي
 في قوله ع لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فاليمن ما قرب باليأس من الشيطان من بني آدم الاحال
 ايتان ^{ايام} من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهم علم ان ذفرع من جميع الضلال وما انتفع بشي منها وما
 رجاءه الا في هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع رجاءه بالكلية وحصل تمام الناس منهم
 كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على ^{فعل}
 المتكلم وهو اللفظ **قوله** والمراد مهمنا هو الثاني لقابل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن
 الاول في ثمانية ابواب ان الاشباب ثمانية من ذلك الابواب وقد جعل هنا عبارة عن نفس الكلام
 فالمناسب ان يراد بالاشباه هنا ايضا نفس الكلام وكذا بقسمه التي هي التي وعزم بان يرجع اليها
 ضمير في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدرية على طريقة الاستحذام **قوله** واراد بها معانيها
 المصدرية يعني لقا الكلام المشتمل على الاستفهام ومكذا **قوله** لظهور ان ليت مثلاً موضوعاً

اسباب

في قوله
 في قوله



لا يخفى ان التعديل ليس بالنفي فقط اعني قوله لا الكلام المستعمل عليها ولا يكفي ان يقال لظهور ان ليس
ليست موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل هو للثبت والمينف جميعا اعني قوله واردها منعها
المصدر يترمع قوله لا الكلام ومحصل الاستدلال ان قوله المص فاللفظ الموضوع له آه لا يصح اذا
حل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حل على الالفاء الذي هو من جنس ثبات الافادة او ملزم له
ولا يتصل الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو
الحمل على الاستخدام **قوله** فالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الا
والظاهر ان القاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء القاء كلام يدل على الطلب اما ان
يقال الطلب لطايري لازم للقاء المذكور فلذا جعل قسما منه في العبارة مسامحة لا تشبهه ويقال
بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام لمخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب **قوله** وبني
ما ذكر المص خمسة منهم من يجعل البري قسما سادسا ومنهم من يخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على
ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالة فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاستعجال خارج ^{عن} مفهوم
النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه **قوله** والاول ان كان المطر به حصول
في ذم الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون للمطر براح على ما يدل عليه جعله
اقسام الطلب فلما ينقص مجموع علمي وفهمي ولا مجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما حصول امر
الذي مطلقا لا في ذم الطالب وبالحمله على ما لو اعتبر التقييد بالفعل المخصوص خرجا بقيد ^{الطلب}
اذ لا دخل للتقدير وان لم يعتبر خرجا بقوله في ذم الطالب اما ما ذكره الفاضل المحي في ان الاول ان
ان كان المطلوب مطلوباً فخرج حصوله في ذم الطالب فهو الاستفهام ان فيه نظرا لان الاستفهام
وان كان مندفعاً ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينقص تعريف الامر لان المطر يعلمني ^{هذا}
الجواب حصول امر في الذم لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقدم بما ذكر يصح تعريف الاستفهام ^{بصحة}



تعريف الاظهر امر آخر فله ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الآخر ويكون مراده ايجاب تعبير سياق
كلامه بانه يقال يدل قوله وان كان المطر حصول امر في الخارج والا واي لم يكن المطر به مطلوباً

فحيث حصوله في ذهن الطالب تامل **قوله** وان كان المطر به حصول امر في الخارج اي في خارج
ذهن الطالب ينتقض مثل علم واقم فان المطر بها وان كان حصوله امر في ذهن المخاطب لكنه خارج
عن ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطر في الهني وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله
سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى يعمه والحصول بغيره لان الحصول للغير في الخارج
وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لوصفاتها في الخارج كما في زيادة في لكنه يقتض

حصول الوصف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في الهني مثلاً حصول انتفاء الفعل عن المطلوب عنه

اي عن المخاطب في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل **قوله** فان كان الامر انتفاء فعل فهو الهني هذا على

مذهب في جعل العدم مقدراً ومطلوباً وامام مذهب في جعله كذلك فالطلب بالهني عنده امر وجودي

وهو كلف النفس **قوله** والافنوا امر فيه بحث لان الدعاء والتماس فراقتام ^{الطلب} الامر حقيقة والمطلوب بها

حصول امر في الخارج وليس بينهما احدى حروف النداه انما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما

يسمي بان كان امر عند النجاه **قوله** منها التي قد مره لعموم وجريان في الممكن والمتنع وعقبه بالاستفهام

لكثرة مباحثه ثم بالامر لا يقتضايه لوجوده بالهني لمناسبة في الاحكام **قوله** وهو طلب حصوله على سبيل

قبل ينبغي ان يقيد المحبة بالحدود اي غير الطبع اخر ازاغ الاوامر والنوامي والذات التي وجدت المحبة بها

وقيل قد احييت المراد يكفي في اندفاع النقض **قوله** واللفظ الموصوف له ليست قد تحققت ان اللا

للغاية لا صلة للوضع قال ما وضع له ليست الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية فحيث تعلقت بها وتلك

الهيئة ملحوظة لا تصدوا بالذات بل فحيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليست حرفاً

لا اسما هذا على قانون تغير الفاصل المحيية لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الاستفهام ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه من

هذا

هذا قبل الانشاء واتحاد معنى بلفظ يقاربه وظاهر ان التلفظ يثبت زيدا قيام لا يجب كونه ذاتية
 مذكورة واما اذا كان الموصوف له نفس الطلب الظاهر في فلا يرد شي لعدم الخلف فتدبر **قوله** وطاعة
 هو تخفيف الياس على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطاعة وطاعة فهو طمع وطع بكسر الميم
قوله والاصر ترجيا وتستعمل فيه لعل ادعي ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل
 فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول يبلغ الثاني ولهذا اخر الطاعة غير التوقع وفيه بحث
 لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب لا طلب في الترجي كما يصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطاعة
 وليس لك مرجيا **قوله** لو تاييتني فهدني بالنصب والتقدير ليت ايتانا منك فهدني لنا ولا
 يحتاج لوجه والى الجزء اخر وجهه معنى التعليق ولورفع الفعل خرج المثال عن الباب ووجه تقدير
 الجزء ابقاء الهم على معناها **قوله** وكما يفرض بلو هذا بيان للناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال
 الاول في موضع الثاني **قوله** بعد فعل فيه التمني وقد يحى بخلاف ذلك كقول امر القيس تجاوزت احدا
 عليها من عشر على حرا صا لوسير ون مغتلي **قوله** وكذا اما يستغني الى اخره اي يستغني بها عن ذكر
 فعل التمني وان كان مقدرا ويدل عليه قوله اي او دلو كان **قوله** بقلب الباء منه في ضعف لان
 عادة العرب ان يتدلوا للاحق فالأصل و هما يلزم ان يكون الامر بالعكس **قوله** مركبتين مع ما
 ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من قبل ولو قبل التركيب في حال التركيب لا فرق
 عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان ملأ ولولا ما حوذة من قبل او لولا ولا
 فساد اجيب بان قوله مركبتين حال مقدم لا محقق حتى يرد الاسكال والمعنى انها ما حوذة من قبل ولو
 حال كونها مقدما في التركيب مع ما ولا المزيدتين **قوله** لتضمنها معنى التمني فيلزم المضمر للمضمر وهذا المعنى
 اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب لا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا
 كانتا مقرونتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبنا مع ما ولا الزمنا معنى التمني لا فائدة

يجب ان

يريدون



بل ليتولد منه السدم في الماضي والتخصيص في المستقبل **قوله** على ما كان يجب ان يفعل المحنا ^{طب}
 اي من حيث يتركه ولو كانا قال على معنى انه كان يجب ان يكون بياناً للوم كان اظهر **قوله** اي
 يكون كل منهما وفي بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوع غير ان معنى ال مركبة ولو المركبة **قوله**
 وقد يمتني بلعل انما قال قد يمتني نظراً الى ما يتولد والا فاللما مقام التزجي على ما يشعر به قوله بعد
 عن الحصول **قوله** والاستقاف ارتقاب المكروه او اعدى الاستقاف لمن يكون بمعنى الخوف واذا
 عدي بعل يكون بمعنى العطف **قوله** وهذا يظهر ان التزجي ليس بطلب اي بدخول الاستقاف في التزجي
 ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكره **قوله** لم يفتح از يد قايم كما فتح هل زيد قايم بيد بعض شرايع
 الايضاح فتح المثال بما اذا اوضح به التخصيص فانه قد ياتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر
 والمص واما قد يدور في ذهن السامع من ان يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل
 لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال جء يكون متنعلاً بفتحاً يسمي تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا
 ظاهر في اعرف واما في از يد قايم فلا يخفى فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما سيجي للتخصيص والاهتمام
 كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكرته تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع بحكم فان
 الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالب دون تقديم المرفوع قلت سيمنع السامع كون علة ^{اختصاص}
 هذه افعي مثل هل عمرو اعرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث
 يجعل الاهتمام غير محتمل فالوجه في الفح دون الامتناع ان يحل على الاضمار والتفسير كما سيجي **قوله**
 لا يخفى عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال مما يلي الهضمة كونه متعلقاً به على وجه لا يتعلق بغيره
 كذلك فان السؤال في انت ضربت زيداً متعلقاً بالفاعل على معنى ان الضرب متعلق بزيد بل صدر
 عنك ام لا وتو لك ضربت زيداً متعلقاً بالفاعل على ان المعنى على طلب التصديق ليس كذلك لان
 السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل يعلق الضرب بزيد وهل صار زيداً متعلقاً

للضرب



للضرب **قوله** وما يؤيد ذلك أي كون المسئول عنه بالهمزة ما يليها **قوله** وهل لطلب التصديق
 أي لطلب أصل التصديق والافالهمزة أيضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحيى ^{صل}
 أنهم اطلقوا التصور على ما يعنى نوعا من التصديق والتصديق على سائر معاني قولهم ان هل لطلب التصديق
 انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتأمل **قوله** امتنع هل يزيد قام ام عمر وقد سبق منا في او
 ابحاث الاسناد ليجري ان ابن مالك استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام يتبا على ان يقع هل
 موقع الهمزة فيوفى لها بمعاوول واثرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة ^{المعنى}
 هل تزوجت ثيبا **قوله** لان التقديم يستدعي في فيه بحث لا يمنع الاستدعاء كليا بناء على احتما
 الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه للبتيق في الحمل على الاضمار
 والتفسير سوي البعد والقلة فيلزمه وجع قبح وجه الجيب اتنى على ما مر في سياقي ولا قابل به فليعلم
قوله وفيه نظر لانه لا وجه لفتح الجرح اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه البتيق كونها
 بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظران وجه البتيق على ما ذكره هذا القابل هو لزوم تحصيل الحاصل ^{بناء}
 على اختصاص هل لطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول أصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغا
 من التقديم للاختصاص المقيد لذلك ولا يلزم من هذا بفتح وجه الجيب عني على قصد الاهتمام لعدم حصوله
 سبب الفتح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم انحاء هذا النظر انه او
 هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيد اعرفت لاحتمال ان يكون
 زيدا مفعولا محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعد مشغولا بغيره او يكون مفعولا للمذكور مقدما
 لكن لا التحصيل بل بعرض آخر لكن ذلك قليل بعيد ففتح ولم يمتنع فغا ما يكون ذكرنا يكون معنى قول المص
 لان التقديم يستدعي حصول التصديق بالفعل ^{بنفس} انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعمال الاغلب فلا يرد عليه
 كون التقديم بمجرد الاهتمام كيف لو لم يوجد احتمالا غير التحصيل كان المثال المذكور ممتنعا لا شيئا **قوله**



لا احتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لم يعد مستفتح **قوله** وهما نظر لجواز ان يكون فتح
 الخاي كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجي الآن وهذا النظر لما يرد اذا لم يكن علة البفتح مخصصة عند السكا
 فيما ذكره وظاهر عبارة تبيين هذا الاختصار حيث قال ولا اختصاصه بالتصديق فتح اهل زيد اعرفت
 الا ان يقر تقدم قوله لا اختصاصه لا الاختصاص بل بغرض آخر **قوله** اهل عرفت الدار بالغيريين الغرمان
 بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء وهما مران لك وعقيل يدعي جذعة الابريش
قوله وحسب الى الالف لما لو فحدث بالتخفيف بمعنى ثالث وعطف خرجني بجنوا حق او
 بالتشديد بمعنى اشافت زعن بجن حيننا **قوله** ايضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصد
 والناخي لا الاخوة الحقيقية الا كانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما يقر
 في النحو قال الحكماء **قوله** قال الحكماء البيت القضا اصله الحكم والايجاب ثم تستعمل في كمال الصنيع
 والفرغ من الشيء وقضا يروي بالرفع والنصب فاذا ارفعته يكون فاعلا جالبا ومفعوله ما كان
 جالبا ويكون القضا بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساعسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء
 في حال جلب علم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا جالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون
 المراد بالقضا الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور
 واذا هل غدرك واجعل هدمها تعرضي من باقي المذمة حاجبا **قوله** وتصغري عيني بلادي اذا
 يميني بادراك الذي كنت طالبا يريدني اترك داري واجعل خراجهما وقاية لعرضي وخيف
 على قلبي تركها خوفا من حقوق العار ويقل في عيني اتفاق بلادي اي عيالي القديم عند انصراف
 يميني جانيه للمط **قوله** لما سذك في بحث الحال فان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينبغي
 الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استنبسوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي
 بحسب الظاهر في الجملة ولو بحسب اللفظ **قوله** وهو ينادي على خطايته لانه يدل على وجوب



بحريء الجملة الحالية لا على بحريء الفعل المقيد بالحال **قوله** كان لها مزيد اختصاص إنما قال مزيد
 اختصاص لان الاستفهام مطلقاً نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في الحق **قوله** ما موصول ويجوز
 ان يكون موصوفه والجملة صفة **قوله** اذا المضارع لا يكون فعلاً فيه بحث لان غايته ما علم ان هل اذا دخلت
 على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا يكون دخولها عليها
 اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظر هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه
 كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغايته ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها
 للاستفهام عن غير الحاصل بغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فلم بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية
 بالفعل والكلام بعد محل تأمل فامل **قوله** والبنفي والاثبات لما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
 الافعال لا الى الذات قد اشار الفاضل المحيى الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بها
 وبالصفات مقابلها وفي النسب الحكيم وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسباً حكيمياً يصلح
 ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى كثر من والاحوال اختصاص ببعضها وضعاً
 بخلاف المشتقات فان نسبتها تقيد به لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب
 الحكيمية الصالحة لذلك اما ذلك على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لها النظر الى الجملة
 الاسمية المستقلة على تلك النسب تأمل **قوله** ادل على طلب الشكر اى طلب حصوله في الخارج ولانه
 المراد دون حقيقة الاستفهام لا متاعاً من علام العيوب **قوله** وفي هل انتم تشكرون لانها اذا
 على الفعل تقدير الخ لا يقال قد سبق في اوائل احوال المسندان ويروز قوله تعالى لو انكم تملكون خزان
 رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية فاد الاختصاص كما تقيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون ويروز
 فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مقيدة بالابراز ما يجرد في معرض التا



لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا يفيد البتة بل الحمد دلك
خبرها فعليه فكذلك ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك انما هو بحسب الصور فقط
والحقيقة معادل على المطابقة بحسب الصور فقط فليست ان فهل انتم شاكرون اية دل على
الشكر فهل انتم تشكرون وما لم يدعي بقي منها بحث آخر وهو ان انتم هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار
يفيد الاستمرار الحمد في الجاهل وفي صورته المبتدأ والجزء والكونا يا بما في الحقيقة على ما يري والاستمرار
الحمد في انس بالمقام من الاستمرار البتة في دلالة على طلب استمرار الشكر على سبيل الحمد والاشق
على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما حرت اليه شارة في قوله تعالى استمروا بهم فما وجه
الي ما يفيد في العموم الاستمرار البتة والاشق ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عناية تعالى بعباده
حيث رضي منهم بما هم لوهون عليهم والله اعلم **قوله** كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا
كان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى تصاق بالموضوع به فمنا ايضا يلبس شيئا لكن
لما كان المحور والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الي
الحركة دائما **قوله** وجود شي لشي اراد بالشي الاول غير الوجود وبقرينة المقابلة والافالمط بهل
ايضا وجود شي هو الوجود لشي واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحيية ان لا اسل هل المركبة من الال
التي تعرض للمهمة حيث موجودة كانت في الخارج او معدوم ولعل ذلك بحسب اللفظ **قوله** فان
المط وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ اول الوجود لها فعلا النسخة الاولى يكون بيان الحال المتأ
المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله اول دائما **قوله** طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت
العبارة في النسخة التي رايها والانسب بقولنا ان يقال طالبين وبعد اد طالب كل منا او حلا صير الجمع على
الواحد المعظم وهذا وان كان سائعا في الكلام الا ان يربوا عند المقام **قوله** اي حقيقة ما هو بها من شارة

وضعه

البيان



انما المراد بالهمية ههنا هو الحقيقة التي ما به الشيء هو ما باعتبار الحق لا المعنى المشهور
 الذي لم يعتبر فيه الحق بقرينة حكمه تقدم بل البسيط عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب
 الطبيعي ان يطلب اول الشرح الاسم بحسب الاصطلاح تمام أهمية الاسم حتى يقع في جوابه
 الحمد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تقديره بالوجه المذكور وعلى
 وعلى تقدير ان يراد به للاسم في المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقم نوع خصوص المفهوم الا
 ويجوز ان يعلم ان هذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم لخصوصه مثال عن ذلك
 المفهوم ان هو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وباحكامه لا بد من تصور المفهوم
 قد طلبه بما في الشارحة للاسم على اي معنى حل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكر
 من الاقتضاء بناء على ما هو الاول لانا نقول قد صرح الفاضل المحيى بان هذا الترتيب قطعي ^{وجب}
 في نفس الامر لا باعتبار ان الاول واجب في نظر المبلغ اذا قد جعله مقابلا لما هو الاول في افتا
قوله ولا أهمية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسير لسابقه **قوله** والمعدوم لا هوية له اي
 لا وجود فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي وخصاصة
 الكلام ان الهمية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف اعني الوجود هو هو والمعدوم لا وجود له
 فلا أهمية ايضا بالمعنى المراد ههنا **قوله** صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة
 اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بانها فظاير واما اذا تصور بالبعوض عن
 واعتباراتها ووضع الاسم بانها بآية فالعرفان ما يكون هذا اسما بالنظر الي تلك الاعتبار
 فبعد العلم بالوجود يكون هذا حقيقيا بالنظر اليها بلا استثناء واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء
 فسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقة بعدم فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعم الفاضل المحيى
 هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح عند باب العقول واما اذا اريد بالحد المعروف مطلقا



فالامر اظهر **قوله** وعن العارض المتخصص الذي العلم لم يقل الذي العقل لتناول الباري عز اسمه
 مخزن بك واعلم ان السائل بمن ونحوه مما يطلب به المتصور سوى المزمع لانه يتصور خصوصية
 زيد او عمرو بمقتضى هذا السؤال كما هو مطلوب له صالة المتصور لخصوصية وكان التصديق بنبوت
 شي لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكوا بان هذه الكلمات لطلب المتصور فقط واما الحكم بان المزمع في
 مثل اريد في الدار ام عمرو لطلب المتصور مع ان مطمح النظر فيه طلب لموت شي لشي بعينه فامر توسع في هذا
 خلاصة ما حققه الفاضل المحيى وامر فيه بالتأمل وهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم من
 تحقيقه ان من وامثاله يكون التصور ولا يلزم ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكم بانها مختصة
 بطلب المتصور **قوله** اي اي اجناس لا شياء نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب باعين
 مطلب اي وة مجس المجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وتجب بان السؤال باي
 اجناس لا شياء عندك لا يلزم للسؤال عما عن جنس ما يحصل عند مخاطب كان طالبا بالضرورة ليميز
 هذا الجنس من جنس الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني في معنى اللازم لبيان الاول يعني المزمع فلا يحد **قوله**
 فقد سبق المفرد دون الجمع اما في الافراد والتقدير على الروايتين ومعناه الجماع لكون انفسهم فردا متازا
 عنهم بكملة الطاعات والاستغفار وذكر اسمهم تعالى والجماع لكون اسمهم تعالى في الذكر بان لا يذكر معه
 غيره وانما لم يقولوا في السؤال من المفرد ون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن حقيقة صفة
 المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عما بقوله الذكر في الاخره فربما سئلوا
 الحكيم يعني دعوي سوالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسئلوا عن اوصاف المعروف **قوله** وفيه نظراذ
 لا نسلم صحة صلاحية النظر في ورود في اللغة الى السؤال عن الجنس وقد يستدل على وروده فيها لانه
 يبحث الكتاب الوبادي فعلت منون انتم فقالوا الجن قلت عواظا لما فان الجواب دليل على
 ان السؤل عن الجنس فيبحث اذ الظاهر ان السائل عن طينهم اناسي فسالهم عن شخصهم فردوا عليه بانهم الجن
 لان

لطلب



لا من الناس الذين طعننا منهم **قوله** ففساده يظهر من جواب موسى ٤ بقوله الخ فيه بحث
 لا احتمال ان يكون جواب موسى ٤ ابيانه انه لا مجال له مع غيره لانه خالق كل شيء وما دية فليس
 شيء وبالحكم يجوز ان يكون الجواب من باب الاستلزام الحكم كانه قال دع السوء للجنس فانه معلوم بطلانه
 لا فائدة له لا تدخل تحت جنس بل للابق كناية ان يسأل عن صفاته الكاملة **قوله** احد المتشاركين في صفة
 التثنية هذا بالاقول والا فغير يكون للسؤال عما يميز احد المتشاركات وقوله يعهما زيادة تأكيد والا فالامر لك
 فيه ليس كذلك **قوله** كقولنا ايم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هو لآء يفعل كذا كان اظهر لان المضاعف
 اليم فما ذكره المثال فيه لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى مشار اليه ^{من}
 الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لانهم عبارة عن الاشخاص لا النسيان التي فرشتا هذا ان يشار اليها ^{حسنة}
 تامل **قوله** فجوابه ايم متضمن للاشارة الحسنة الظاهرة صحة الجواب بالمعروف بلام العهد وما في حكمه من ^{صو}
 ايضا وتعيم الاشارة الحسنة بعهد **قوله** واذا اضيف الى كل جوابه كلي رد عليه بانه منقوض بقولنا
 اي رجل ضربك فيجاب بهذا او يزيد فالحق ما اضيف اليه اي يكون كلياً دايماً لعللة الاشارة في اعمام
 المتشاركين فصاعداً واما الجواب فقد يكون جزئياً اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد يكون كلياً
 اذا لم يقصد ذلك **قوله** والغرض من ذلك السؤال التفرع لا حقيقة استفهام الرسول عن عناية
 المعجزات لان المقام ياباه فلو ذكر مثلاً كانت فيه كم على اصد له خوكم درهما لك وكم رجلاً رايت كان
 اولي وانما لم يبال بآراء المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا **قوله**
 كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية لعدد منهم عند المخاطب وكم بما يعرفه المتكلم
 واما المعدود فهو محمول في كليهما فهنا اجتمع الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الدليل وان
 الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وانه المتكلم مع الخبرية لا يستدعي
 من مخاطبه جواباً لانه خبره المتكلم بالاستفهامية ليستدعيه لانه مستحضر وغير ذلك مما هو مذكور في



معنى اللبيب وغيره **قوله** واقول سئل في الخبرين كم اثنان في مبيته رد على ذلك البعض وهو
 الفاضل الرضي وقوله مبيته اما مرفوع على الخبرية مبتدأ عما قبله من النظم بتأويل منه الآية واما الجور
 على انه فتمس الآية واقول يعني اقراء وكان الآية لوصفها في هذا المعنى جود قرائها كافية وقد يجاب
 عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استغناء مبه كما جزمه الزمخشري ان مراده
 العبور على جره بن اذ لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وجب الاثنان بمن لا يلتبس المميز
 بمفعول ذلك المتعدي بخو قوله تعالى كم تركوا فحشايت وعيون وكم اهلكنا فرقة وعال كم الاستغناء
 الجور بمنزلة مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثنان من اذ
 بينهما بفعل متعد ثم قال وتدخل من في منزلة اما في الخبرية فكيف يجوزكم من ملك في السموات وكم فرقة
 واما بمنزلة الاستغناء فلي اعترض وانتم خير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وعال كم الاستغناء
 الجور بمنزلة مع الفصل لا يلزم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل وعال كم الاستغناء مبه وجب بمنزلة
 ما فعله هذا المحقق في الادراج ظاهرا فقامر والحوان قوله وعال كم الاستغناء مبه الجور بمنزلة مع الفصل
 يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على جره بمن اذ لم يفصل فقامر **قوله** وبإيان عن الزمان
 قبل اصل ايان اية او ان حذف احد الياء يعني زاي والهمزة فزأوان فصار ايوان فقبلت الواو ياء
 وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كره الهمزة فيه لغة مستعملة وهو باي ان يكون اصله ذلك لانه ^{تقبل}
 في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر من علة الاء المحذوفه والحوان كون الاسم غير متصرف ياتي المقر
 المذكور **قوله** مثل مياي ايان يوم القيمة المضاف محذوف اليه وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان
 جازع عن غير الحدث **قوله** بعد ان يكون المائي موضع الحث وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود
 حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته نزل برأه في قبلها كان الولد احوال **قوله** وبعضها مختص
 بطلب التصور كسائر الاستغناء مبه فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام مكات الاستغناء مبه وصرح بعض
 النحاة

تتم



كونه
 الخاء بان ام المنقطعة لطلب التصحيح فوجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة
 المذكورة منها فلماذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اي ظهر فمما ذكره فراق الباب الى هنا
 وام لم يذكر هنا فاما مسكوت عنها على ان كون ام في كلمات الاستفهام محل نظرا ما المتصل
 فلان مدحولها معطوف على مدحولها لانه فثبتت مشاركة لما قبلها في كون مستفها عند ^{بعض}
 العطف كما في ازيد قائم او عمرو واما المنقطعة فلان ان الاستفهام جزء معناها ولا احد ^{معنيها}
 بل المقابلة لانه المقدم **قوله** ولهذا ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوي لانه
 اي لغزاق الهمزة في الاستفهام لم يجوز وقوعها بعدها لاقضائها كمال التصدير كما صرح به في معنى
 اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو وبالفاء او بتم قدمت ايضا على العاطف كما مر
 بتحقيقه **قوله** ام كيف ينفع ما يعطي العلوق بدراخه ريمان ان يف اذا ما عطي باللين هذا البيت ^{يشتد}
 لمن يعد باجملا ولا يفعل لانه لا يعلو قلبه على ضده وقد انشد الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي
 فرجع ريمان فرد عليه الاصمعي وقال انما النصب فقال الكسائي اسكت في ما انت وهذا يجوز الرفع ^{النصب}
 والجرف سكوت وجهه ان الرفع على الابدال فما والنصب يتعطي والكفوض على الابدال من الباء وصوب ^{ان}
 الشجري انكار الاصمعي قال لان ريمانها للنبوءا نفها هو عطية ما اياه للعطية لها غير فاذا رفع لم
 يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء من مفعول لفظا او تقدير او فيما ذكره ابن الشجري نظر ^{لجواز}
 ان يقال من طرف الكسائي الباء في بدراخه في المفعول والتقدير ما يعطي العلوق او تصح ^{يعطي}
 يعطي معنى كونه بجود وكون العطية نفس الريمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطي منزلة
 اللازم كما في يخرج في عراقيها نصيب **قوله** وام هنا بمعنى بل وليست منقطعة وليست متصلة ^{مكتطعة}
 ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف **قوله** فلا وجه لوقوع بالاستفهام بعد ما قد جاء
 بان الثانية تأكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني **قوله** ما لم يحمد حوله قد تصدىك الفاضل



المحيث لذكر ما يتضح به وجه المجازي في الكل لكن فيه بحث ^{لا} لأنه لم يرد على أن يبين اللزوم بين المحي
الحقيقة والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز أنه لا يكفي تعيين العلاقة في المعنى لأن مطلق
اللزوم معتبر في جميع أنواعه فالحق أن العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلاً
استعمل ما وضع للسبب بوسائط وفي التبيين على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتأمل
الصادق فيما ذكر ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم وأما ما ذكر في صورة التعجب حيث قال ^{استفهام}
عن سبب عدم رؤية الهدى هل يستلزم الجهل بالمناجيب من السبب فغيره حقاً لأن الاستفهام
السبب سبب عن الجهل به والجهل به ليس سبب عن التعجب بل للظاهر عكس ذلك من استعمال ما وضع
للسبب في السبب ولا عكس بل يترك في الأمرين على أن الاظهر في بيان اللزوم ههنا أن يترك
عدم رؤية الهدى دائماً غيباً وكان الاستفهام عن سبب يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه
وإدراك الغيب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لزوم التعجب لكن هذا أيضاً لا يفيد خصوصية
العلاقة **قوله** الهم وفهم معلما كانت له لفظة هم في قوله الهم محقة فمآلاً لاستفهام
فانه يجب هذا إذا جرت وإبقاء الفتح دليل عليها فرق بين الاستفهام والتعجب وما يتبعه
الفتح الالف في الحذف ويسكن الهم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشف في سورة
الأعراف حيث كمل على قوله قل فيما أغويتني لا تعدن لهم صراطك المستقيم أن إثبات الالف ^{على}
إذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك عمل باقي الآية المذكورة على الاستفهامية كما ^{يقضي}
سياق كلامه وهذا هو القول الحق إذا لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا
ضرورة لكنه يجوز في سورة يس حيث كمل على قوله تعالى بما غفر لي إن يكون ما استفهامية وقال
الإن قولك بم غفر لي بطرح الالف وجود وإن كان إثباتها جائزاً فالغرض من كلامه
ظلم مكشوف والوجه ما في سورة الأعراف **قوله** والتعجب ما لي لا أرى الهدى وأنا حمل ^{على}

التعجب



والتعجب وقد تقرر ان الحمل على الجازم فما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى للاستفهام
 العارقل عن حال نفسه **قوله** وهو الذي فقد المصير على ذلك لفظة بذا لو حمل على المعنى الاول
 لقول بايلاء المقرر **قوله** واجيب عنه بانريد عليه ما قبل الآية الخ رد بعض شراح الايضاح بان لا دلالة
 لشي مما ذكر على علم قطعا وبقينا كيف وقوله تعكاز عنهم ففعل هذا بالهتاء صريح في السؤال عن الكا
 حتى قيل لهم سمعنا في يذكركم والسؤال عن الكا حتى قيل لهم سمعنا في يذكركم والسؤال عن الكا حتى قيل لهم
 عدم العلم وانت خير بان كون قولهم ففعل هذا بالهتاء سؤالا عن الكا لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم
 اوت فعلت الخ لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا في يذكركم يقال له ابراهيم والطاهر تحقق
 العلم بعد ما سمعوا من اذاع ما صدر من ذلك الخلف على ان اهل التفسير ذكره في قوله تعالى فاقبلوا اليه من
 اي يسرعون ان بعضهم قد شامدوا وان يكسر الاصل فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكر الشارح **قوله**
 والاكابر بالجر عطف على التفسير وقوله كذلك حال الاكابر اي حال كون الاكابر مثل التفسير
 حديث الايلاء **قوله** واما غير ما وان صح مجتزأ الظاهر ان فاء جواب لما محذوف مع الجواب فانه
 جائز في السعة والتقدير اما غير ما فليس كما لمرة لانه وان آخ وقد سبق في اوائل بيان شيوع مثل هذا
 التركيب وفي بعض النسخ واما غير ما فان صح مجتزأ لاناكار فلا يجر فيه هذا التفصيل فلا اشكال **قوله**
 ومن اين تدري ما الفرار من الزبد **مصرع** بيت صدره ويصبوا الي زيد الحمي ومهران **قوله**
 خيل ان الحب يعرفانه **قوله** فلا تنكر ان الحنين من الوجد **قوله** احسن ولا انضابا لغو حنة **قوله** اذا ذكر
 او طائها بر في الجحد **قوله** يحتمل ان يكون ما في يعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاب جمع نضو
 وهو الممزول والغور موضع بالتمام وهو في الاصل المطمين غزالا من والجحد المرتفع منها والرب
 بالراء المهملة بشرط الراجحة ويصبوا الي تميم **قوله** اتقيلن والمشر في مضاجعي **قوله** المصراع
 بيت لامر اهل القيس اخوه ومسنون زرق كايناب اعوال **قوله** المشر في سيف قال ابو عبيد بن نسيب



مشارف وهو قري قرأه العرب تدنوا من الزيف يقال سيف مشرف ولا يقال شارب في لان
اجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرف ولا يقال شارب في لان

على هذا

اجمع لا ينسب اليه اذا كان الموزن منسوب الى مشرف منصوب اليه وهو قري كان يعمل السيف
كذا في ضرام السقط المحذوم المستنود يقال سن السيف اذا حدد وصفها بالزرقعة للاله

قوله

على صفاتها وكانها مجلوة فالمنكر هو نفس اتخاذ الاله قيدا بما والى الفرق بينه وبين قوله تعالى
اغراسا اتخذ وليا **قوله** واسأله الى دفع اعراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق

الاتخاذ فيجب اصناما اتخذ الله على منط قوله تعالى اغراسا اتخذ وتوضيح المدح ان المنكر في
الآية الأولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقال م مقامه ما هو غير المنكر

يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الآية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط المنا
فلا يجب تقديم احد مما على الفعل ولذا لم يقل اصناما اتخذ الله لا الهه اتخذ اصناما تأمل **قوله**

لا يثبت في

كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكبر افانت لسمع لا تكار القدرة على الاكراه

والاستماع على معنى افانت تقدر على كراه الناس افانت تقدر على سماع الغم لا لاثبات نفس الاكراه

والاستماع كما هو المتبادر من ظاهر الآية والا فلا تقرب لجعل شغفه كاعتقاد القدرة **قوله** مراد آمنه

تقوية حكم الاكراه لم يقل تكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النبي داخل على كلام يفيد التقوي لما سبق

تحقيقه في بحث لوحيث جاوز حل قوله تعالى بطيعة في كثير من الامور على استمرار الاستماع مع ان الظاهر

الاستمرار **قوله** فكان بني هذا على مذمب المقوم واعتذر ايضا بانرا دان في الآية مانعا اخر سوى ما تقدم

وبان قوله في الفه الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل معرف

في احتمال لا اعتبار بن علي السوا بل حق المعروف على وجه تقوي الحكم وحق المنكر على وجه تقوي الحكم

التخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشر اليه فيما سبق **قوله** فعلم ان التقدير



ايج فيما ياء الى ان شرط المص فيما سبق ايلام المقر به للمنفرد ليس كما ينبغي **قوله** قل اذكرين حر
 ام الانثيين المنفرد للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز وبالاثنين الانثيان
 منها وكانوا يحرمون ذكورا من الانعام تارة واماها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا
 واناثا او مختلطه وكانوا يقولون قد حرهما الله فانكروا ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما
 واما ذاك ولا حرمه في شيء منهما فلا حرمه اصلا **قوله** ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان ^{لفظه} ~~مختلط~~
 كان لصيغة الماضي تعبيران هذا معنى الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك ان قوله او لا ينبغي ان
 يكون معنى الانكار التوبيخي في المستقبل كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل فينبغي معنى الانكار
 التوبيخي في الحال مسكونا عنه محال على المقابلة ليسه على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان
 ان كان في الحال والماضي **قوله** افوق البدر يوضع لي مهاد ^{مصرع بيت لابي العلاء المعري} تمام
 ام الجوز آء تحت يدي وساده الاستفهام للتقرير وام منقطعه قوما ولا ادعاء وافخار
 ان فراسه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقي الى ان جعل الجوز آء وساده لان الجوز آء في زعمهم
 في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول **قوله** وقول الشاعر وهل تدخر الضرعام قوتا ليومته ^{البيت}
 لابي العلاء قصيدة مطلعها ^ك يرومك في الجوز آء ادون مرام ^ك عدد يعيب البدر عند تمامه
 يقول بطلبك العدو بالمضارة والمعاداة والحال ان الجوز آء قبل مرامه لا يصل اليك الا بعد ^{صوب}
 اليه لانك قد حزنه مرتبه وخر المعلوم انه لا يصل اليه الا بعد الوصول اليه فكيف يصل اليك وهذا
 العدو في عيبه اياك عيبه البدر عند تمامه **قوله** والا فكل مصلة فيه اياك لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان
 الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بغرضه ولا بالفيه بل كل مصلة فيه
قوله من فرعون بفتح اليم رفع فرعون على انه مبتدأ والاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الراي
 وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف الغدا ببال السدة والغضا ^{عنه}



نراهم تهويلًا بقوله من فرعون أي هل تعرفون فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعد
 يكون المعذب به مثله **قوله** إني لهم الذكري وقد جاءهم رسولهم مبين ثم تولوا عن أولئك
 فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغيث الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا الغدأ
 أنا ومنون إني لهم الذكري الأكيد مروي أن جبريئة قال يا رسول الله ما الدخان قال الدخان
 الذي يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يومًا وأول ليلة ما المومن فيصيبه كهيئة الزكام
 وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من مخبره واذنه ودينه ومعنى الآية والله أعلم كيف يذكر
 ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأجل
 في وجوب الأذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله من البياض
 والكتاب المحزون وغيره فلم يذكر وأما عرضوا عند **قوله** ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف بل قد
 يتولد أظهار معاندة المخاطب لقوله تعالى ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك وأظهار تفهم الشأن لقوله
 تعالى عم يتسألون وغيره **قوله** على جهة الاستعلاء وأما قوله تعالى حكاية فرعون ما ذا أمرون
 فجاز غماض التثرون وقد يقال إنه اختص فزل نفسه منزلة الآية في قيل ينبغي أن يراد في التعريف
 قيدا وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء باللسان فانه ليس مرادهم فلو
 عرف الأمر بأنه طلب للفعل هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب به لم يروى **قوله** وفيه نظر لانه
 يخرج عنه نحو الكف عن الفعل الجواب السابع عنه في التلويح بأن المراد غير كنه عن الفعل الذي استغنى
 منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو الكف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كنه عن المشتق منه من حيث
 مشتق منه ويقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس الكف بل المجرع كما مر ينظر **قوله** رويد بكرة
 حركة الدال لاتفا الساكنين ونصب المصدر وهو مصغر ما مودر لانه تصغير الترخيم من أود
 وهو مصدر أودد ومعنى رويد عمرًا أو دود عمرًا أي أمله ورويد قد يكون صفة نحو سار وسيرار



وقد يكون هاء المحرّسار والقوم رويدا وقد يكون مصدرا محورا رويدا عروبا لاضافة كقول
عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف محورا رويدا عروبا ونواسم فعل بمعنى مهله لا غير
قوله يختص بالفعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا
في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف **قوله** وفيه نظرا لانا لا نعلم ان عباد الله في الايضاح
مكذبا وفيه نظرا لا يخفى على المتأمل وما ذكره الشارح ههنا من اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل
في ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لا هنا تصح بهاء في ملائمة وان
ان يكون الاضافة الى الامر شذوذا الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا **قوله** بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل والشارع في مثل هذه الاضافات
هو الاضافة الى المدلول الحقيقة كلفظ الاستفهام وحروف المشروط وحروف النداء واسماء الأصوات
وافعال المقابلة ونحو ذلك لان الوضع اخفى النسب بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي
تسميته هاءا وما ونظيرهما بحروف التنبيه والى غير تسميتهما بحروف الاستفهام لاقتضائها مصدر الكلام
وما ذكره الشارح من الاختصاص بعيدا ذلتا در غير اللفظ الامر هو المعنى المعنوي الذي هو الحقيقة لا
وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام هائية مستبعدا جدا **قوله** وقد يستعمل لغير
كالاباحة الى اخره عدم عدم المذهب من الاغيار يشعربان الطلب عليه جهة الاستعلاء شامل المذهب
عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعا للقدر المشترك بين الوجوب والمذهب وان كان محال
لراي الجمهور حيث كونهما موضوعا للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعراض الفاضل المحيية على الشارح
حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والمذهب الطلب على سبيل الاستعلاء ولا مطلق الطلب ولا
كلام المفتاح على ان لا يشتركا لا يصير حجة عليه على ان السكاكي فرعا للمعاني لا الاسماء وكلام الشارح
بيان اقوالهم **قوله** لانه المبلغ مع تخويف قيل لا ظهر ان يقال تخويف مع المبلغ **قوله** مخوفا تواسم



من مثله صدر الآيه وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاقبسوا من مثله المراد من القرآن
 لا طلب لبيان بسورة من مثله لكونه محالاً وقوله من مثله متعلق بقوله فاقبسوا والضمير المحرور لعبدنا
 لا للوصول في ما نزلنا لا نريد ان يفيض الى بئوت مثل هذا القرآن في البلا غرور علو الطبقة سبها
 الذوق اذا التجيز لما يكون عن الما في به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه
 بسورة او رده والضمير لعبدنا والوصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز
 عنه هو السورة الوصفية باعتبار استثناء الوصف واما التجيز باعتبار انتفاء الما في منه فاحتمال
 عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مشاع لفي استعمال اللفظ فلا اعتداد به **قوله** خاسئين في الصفاح
 خاسات الكلب خساء طرده وخساء الكلب نفسه يتعدي ولا يتعدي **قوله** والتمني نحو قول امر
 القيس هذا التمني من القسم الاول المعبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على
 ان الطلب المحكي لمنفي في القسم الاول هو الطلب من الخطاب يرشد الى البهانه قال مهننا فليس الغرض ^{طلب}
 الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في السجدة والامانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجاب
 لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحيى في الجواب عن اعتبار مكان المطم
قوله من تبارج الجوي ولواعج الاستيناف تبارج السواق تومججه والجوي المحرقه وشدة الو
 عن عسق وحزن واللواعج جمع لا بعجم يقال لعجم الضرب اي باله واحرق جلده ويقال هو يلا ع طرقة
 الفواد من الحب **قوله** حقه الفوز المراد من الفوز وجوب تجميل الما مورير في اول اوقات الامكان
 ومن الترافخي جواز تاجيم عنه لا وجوبه حتى لو اتي به فيه لا يعتد به اذ لا قابلية للتقابل باعتبار
 القيدين جميعاً **قوله** والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يد على طلب المهمة مطلقاً
 كما هو من ذهب اليه ومهمة الفعل تحقق ثم واحد والمقصود بالنهي انتفاء مهمة الفعل ^{المتبادر}
 من ذلك انتفاؤه في جميع الاوقات **قوله** وان كان راجعاً الى اتصال الواقع فلا نسب لا استمرار

ر
 تاويله



المراد منه الاستمرار مواعلة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة وانما الواقع
 اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انما اذا افاد استمرارا فالابسه الاستمرار حتى يكون تكرارا كاطنه الكاظمي
 في شرحه تامل **قوله** كف النفس عن الفعل انما ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر لا ينزل فلا يكون
 مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا لعدم المستمر وان لم يكن
 مقدورا باعتبار تحصيله لكنه مقدور باعتبار ايقاعه على ما كان بان يستقل بالفعل وباعتبار
 ان الله عما كان عليه بان يستقل ويزيل استمراره **قوله** اللهم لا تقم في اعدائي الشانة الفرج بليمة
 العدو ويقال ثبت به بالكسر فثبت ثمانية وصاب فلان بليمة السواميت اي بليمة ثمت السوا
قوله لطلب الدوام والنبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر حركة واستمرار حدوث
 الفعل مرة بعد اخرى فيدعيها غرق ولهذا ينظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السالفه ثم ان حمل
 في الآية على طلب النبات انما يحتاج اليه اذا اراد بالشرط المستقيم ملة الاسلام واما حقيقة **قوله**
 والطلب لا ينفع عن سبب حاصل هذا البيت من السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب بل بحسب
 خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم من سببية ذلك الامر المخصوص وهذا التقسيم
 يندفع اعتراض الفاضل المحيى فليتأمل **قوله** لان العلة الغائية لا ينفك عن العلة الغائية فهنا
 عبارة عن السبب الحامل فلا يلزم ان يكون لوجوده معلولة لان السبب الحامل نوعان احدهما غائية
 يقصد حصولها كغرض تاديبا وثانها ما هو سبب لوجود شيء نحو فودت عن الحرب جينا **قوله**
 مفهوم ما ذكره الطلب لا يخفى ان المعنوم فذكره لطلب وجود السبب الحامل واما كونه سببا غرض ذلك الطلب في
 الخارج فليس معنوما منه نفسه بل فرقة اجنبية **قوله** لان العلة الغائية لا ينفك عن العلة الغائية مستهون
 مقرر فكما ذكر الطلب فتم ذلك المراد بالسبب في قوله ودل عليه كذا السبب هو الاشياء المحرمة بعد الاربعين
 يصلح راجع الى السبب في قوله **قوله** واما قوله تعالى قل لعلادي الذين انهم جواب سوال مقدور وهو



الصلوة لا تكون مسببةً للقول اذ يكمل ما يكون متخلفاً عنه فالذكر بعد الامر اعني يقبوا
 لا يصلح به خراء له فكيف يحزم فن ذهب الفراء الى ان الحزم باضمار اللام الجازمة والتقدير
 قل للذين آمنوا ليقيموا الصلوة وذكرا ان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجازمة الاسماء وهو
 ضعيف لا يحل عليه نظم القرآن وان وقع في الاسعار نحو محمد تقدر نفسك كل نفس اذا ما
 خفت فامر تبالاً وقد يجاب ايضا بان الحزم على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله تعالى
 كن فيكون بالنصب **قوله** غرض النزول وقيل غرض مجبة النزول كما يدل عليه كلام السكاك
 قال اذا قلت لمن تراه الا تنزل بنا فتصيب خيراً متنع ان يكون الظم في بالاستفهام التصديق
 بحال نزول صاحبك لكونه حاصله بوجه معرفة قرينة الحال لي نحو الاحتياط بالنزول مع محبتنا
 اياه **قوله** يجب ان يكون فرضها الظاهر ان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية
 الفعل وان خلافاً للكسائي ناهو في وجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى وانقوا
 فتنة لا تصيب من الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيب من جواب الامران اصابكم
 لا تصيب من الظالمين خاصة مخالف لما ذهب القوم بل التقدير على الجواب ان تقوها لا تصيب
 الظالم خاصة وليس يستقيم **قوله** فانه لا يحسن الا بالواو والحالية تقضه بعض اصحاب الحاشي
 لقول بي تمام احاولت انرشادي فعقيل مرشد ام اسئمت تاديبى فدهري مودبي و
 ان مراد الساج عدم حسن قولنا انضرب زيداً فواخوك ان يكون الفاء تعليلاً للنفي الضمني و
 انما يدلك وهو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح الفتح ولا نقض بذلك بقول بي تمام
 لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلاً للتقدير لا حاجة الى انرشادك لان عقيل مرشدي كما ذكر وامثله
 في قوله تعالى فمن زين له سوء عمله فرأوه حسناً فان الله يضل فرساً حيث قالوا الحمد لله التقدير
 لا جدوي للغير وقوله قال الله يضل فرساً وتعليل لهذا المقدار من ذلك وقد علل الشريف في شرح
 عدم



عدم جواز كون القاء في قوله تعالى اتخذوا من دونه اولياء فاسد هو الوالي تعليل النفي الضمني
 لان قوله تعالى فاسد هو الوالي ليس معني المضي فلا يصح ان يعدل به ما هو ماضٍ وفيه بحث ان يكون في صحة دليل
 استفادة الدوام من كمال الاسباب التي هي باصطناع مسبهة بمعونة المقام لشئ الماضي على ان القيمة قائمة
 بان مصيبة الانكار نفس تخاذل غير اولياء ومنه تقييد بالزمان فذلك **قوله** واي والهمز للتقريب
 ونقل ابن الجوزي عن شيخه انه المتوسط واما الذي للتقريب باو من اخرون لاجل القاء وهل يعتد بها
 وهل يعتد بها في الامور الغيوبه ترد بعض العلماء فيه **قوله** امكان لغمان الاراك بفتح النون واد في
 طريق الطائفة يخرج الى عرفات والاراك جمع اراك وهي نخوة طيبة الراححة يتخذ منه السواك والربع **قوله**
 واما يا فصيل القول الاول قول ابن المحاسب والثاني قول الزمخشري فالاول لا يستعمل في القريب
 والبعيد على السواء ودعوى المجاز في اعدام خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضع
 هذا المتوسط وكذا اكثر النسخة فكله لم يوضع له عرف في هذا المعنى ان معنى ظاهره يتناولها جملتها
 عنه قلت بعد التسلية ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع لخاصة بالمجاز و
 كمصولة الرواج والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كراحمية المسك **قوله** واما الاستقصار
 الداعي نفسه استبعاده عن مرتبة المدعى نحو بالاسم هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقوله في
 دغاية ياهم قريب غير بعيد وربما يقول يا من هو قريب ليس اخر جمل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور
 فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اثرنا اليه **قوله** لكن مجموع في محل النصيب على الحال رد اعلى ابن سعيد
 السير في حيث قال يا ايها الرجل مبتدأ جزم محذوف اي مراد وبالعكس اي المراد الرجل **قوله** اقوي
 الناس اي الكرام قوي وفي الضيف **قوله** انا معاشر الانبياء اسارة الى قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء
 فينا بكاي قلة كلام والي قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء ولا نورث ما تركنا صدقة **قوله** بكشف الضيف
 الضيف بالفتح جمع ضيف وفي تحابة تعني الارض كما لدخان يقول منه ضيف يومنا **قوله** قال ابن الجوزي



المعرف ليس منقولاً الخ قال الفاضل الرضي لا ولي ان نقول الجميع منقول عن النذ او انضاباً لنضاب
المنادى وهو اجري لباب الاختصاص مجري واحد ثم نقول لكن جواز النصيب خول اللام في نحو
نحن العرب لان ليس بمنادى حقيقة ولان لا يظهر في باب الاختصاص حرف النذ المكرر
مع اللام **قوله** في بي قولنا انا بني نهشل البيت لسامة بن حزن النهشلي من قصيدة او لها
انا محبتوك يا سلمي فحينئذ **هـ** وان سقيت كرام الناس فاسقيننا **هـ** وان دعوت الى جلي ومكر
بوما سراة كرام الناس فادعينا **هـ** انا بني نهشل لاندعي لابعثنا **هـ** ولا هو بالبناء اثبتنا
يقول انا مسلوا عليك اها اها المراه فعاملنا بمنله وان سقيت الكرام وخدمتهم فاجربنا
مجرامهم فاننا منهم وجلي تانيت الاجل وسراة كل ظلم ووسط والجمع سراوات وسراة الناس
خيارهم وادعي فلان عن بني فلان اي عدل نسبة منهم وادعي فيهم هذا النسب اليهم والشرايحي بمعنى
البيع وبمعنى الشراء هو معنى الضداد والمراد بهذا البيع **قوله** وما يستعمل فيه صيغة الذي الا
نحو يا الله فراق **قوله** ومنها التعجب نحو يا لاء وقد تقرر في كتب الخوان اللام الجارة الداخلة على
المستغاث به والتعجب منه المناسب معناه وهو الاختصاص باعتبار ان المستغاث به والتعجب منه
نبيين امثالهما بالدها وبالاستحضار ليعتدوا على القدر عند سبويه لسبب صغفه بالاضمار و
النذ القيام مقام عند المبرد حتما ان يكون مضوحاً فرق بين المستغاث به والمستغاث له و
التعجب منه والتعجب ليه اذ قد يلي حرف النذ المستغاث له على حرف المنادى نحو يا لاء للظلم بكسر اللام
الداخل على المظهر ليوافق عملها وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تحقيقاً وانما يعكس
لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليهم **قوله** يا ناو جدي البيت لابي العلاء المعروف بقصيدة كتبها
الي ابي حامد الاسفرايني عند كونه سيفداد مطلعها الاوضع الرجل الابعدا نضابي فكيف شامت اخفاه
وارماي الانضاب السير السريع فكيف شامت خطاباً قد يشكو ان فتوراً والاحفاء باحكام الملهة و



من الحفا مقصوداً ويقال للذي رقت قدمه وحافه زكسة المني حتى في الحفا واحفاه غنم
 والازماع على الشيء العزم عليه وهديام من الحبد والافاءه على وزن القنائل والثاني بها والاحلا
 جمع جلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والاشياء جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج من ريش النعدير
 اي الحرام في صدر البعير **قوله** يا عين بكى عند كل صبله تمامه جودي باربعه على الجراح وبعد قد
 كنت لي جبلاً الود بظلمه **قوله** فزكيتني اضحي باجره ضاحي **قوله** يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها
 موقع ما محذوف في النداء وهو السون لان الكسر يدل عليه وباب العذاب بالتحذف والابحاز كذا ذكر المزد
 وقوله بكى ما يعني كثر البكا واما بمعنى كثره فان تكرير العين اذ لم يكن للتعبير بحكي التحديق كما كلمها وقيد
 البكا وقت الصبح اما لان يريد اجمعاً مبتدأ نهارك كذلك اذ لان هذا الوقت كان وقت الكايرة بالاعد
 وشق الغارات على الميادين وقوله جودي با باربعه قبال الراس وجوانبه والدمع **قوله** في السون
 وهو موصل ثبائيل الراس وملتقاً بالجمع شأن اي جودي بدمع كلمة وقوله قد كنت استقال من الاضحية
 اي خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجر والامل والضحاحي البارز **قوله** اي ينسب اليه الكذب
 اساءة الى ان يكذب في عبارة المني على صيغة المجهول في باب التفعيل **قوله** ويحتمل ان يجعل كناية
 في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر من العبد عن المولى في المستقبل لازم لطلبه فغيره اللازم
 الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية الى الانتقال من اللازم الى الملزوم من ذهب الكساية
 واما عند المص فالكناية كناية انتقال من الملزوم الى اللازم والفرق يتحقق القيمة المانعة عن ارادة الموصو
 له في المجاز وهذا في اختصاصها الكناية ببعضها **قوله** ونحو ذلك من الاعتبارات كان
 في قولهم وفقك الله للتقوى بدل قولهم اللهم وفقه للتقوى للاعتبار ان غرضه الخطاب الي ما يكرم من عدم
 بالتقوى بها النظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه في قولك عطاك زيد مقام لتعطيتني غير ذلك مما
 يهدي اليه بالناقل في الاعتبارات **قوله** الا نشا كالحنجرة كثير مما ذكر قبل انما قال في كثير لانه قد لا يكون



من الحفا مقصوداً ويقال للذي رقت قدمه وحافه زكسة المني من حفي من الحفا واحفاه غنم
 والازماع على الشيء العزم عليه وهدى من الحبد والافاءه على وزن الضلالة الثاني بها والاحلا
 جمع جلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والاشباع جمع نسع بكسر النون وهو ما يسبح عن ريقا للتقدير
 اي احرام في صدر البعير **قوله** يا عين بكى عند كل صبله تمامه جودي باربعة على الجراح وبعد قد
 كنت لي جبلا الوذ بظلم **قوله** فزكيتني اضحي باجره ضاحي **قوله** يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها
 موقع ما محذوف في النداء وهو السنون لان الكسرة على عليه وباب النذاهما بل محذوف الابهجاء كذا ذكر المزد
 وقوله بكى ما يعني اكثر يا البكا وما يعني كريمة فان تكرار العين اذ لم يكن للتعبير بحكي التحذير كما كلمها وتيد
 البكا وقت الصلوة اما لان يريد اجمعاً مبتدأ نهارك كذلك اذ لان هذا الوقت كان وقت الكايرة بالاعد
 وسبق الغارات على الميادين وقوله جودي بنا باربعة قبائل الراس وجوانبه والدمع **قوله** في السنون
 وهو موصل قبائل الراس وملقاً باجمع شأن اي جودي بدمولاً كله وقوله قد كنت استقال من الاحياء
 اي خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجر والاملس الضاحي البارز **قوله** اي ينسب اليه الكذب
 اساءة الى ان يكذب في عبارة المني على صيغة المجهول في باب التفعيل **قوله** ويحتمل ان يجعل كناية
 في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر من العبد عن المولى في المستقبل لازم لطلبه فعمله لازم
 الملزوم كما هو طريق الكناية وانت جدير بان كون طريق الكناية الى الانتقال من الملزوم الى الملزوم من ذهب الكساة
 واما عند المص فالكناية كناية انتقال من الملزوم الى الملزوم والفرق بتحقيق القيمة المانعة عن ارادة الموصو
 له في المجاز دونها في اختصاصها الكناية بالبعض كما قل **قوله** ونحو ذلك من الاعتبارات كان
 في قولهم وفقك الله للتقوى بقولهم اللهم ونفعه للتقوى للاهترار عن سعة الخطاب الي ما يكره من عدم
 بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ او اذ قال السرور في قلبه في قولك عطاك زيد مقام لتعطيتني غير ذلك مما
 يهدي اليه بالنظر الى اعتبارات **قوله** الانشا كالحجج كثير مما ذكر قبل انما قلنا في كثير لانه قد لا يكون



فلا يرد النقص بحمل الواقعة خبراً عن ضمير الشأن ولا بالحمل الخالية عن الضمير كقولك آتيت وقادم اذ
 قد تقرر ان الاصل في كل خبر الخبر والحال والافراد **قوله** مقبولاً بالواو نحو اي نحو الواو مما يكون مدلوله
 اجمع المطلق كما والفاصلة بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلة على الجملة كما فعلنا غير الامام المرتضى وفي
 زحرف العطف النسب من معنى الاستعلاء في مجرد التثنية مجازاً فسط بهذا ما اورد
 التحرير بقوله وهذا فاسد **قوله** لما بين الكتاب والشعر التناوب باعتبار ان كلا منهما مشتملاً
 على التأليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب **قوله** لان كل من الفاء وثم حتى يشعر بوقوع حتى في عطف
 كما يشعر قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي عند قوله وكنت امرأ
 فخذ ابليس فامرني **قوله** في الحال حتى صار ابليس فخذني **قوله** وسيصرح الآن في التفصيل بالبيان
 حتى لا تقع في عطف لجل الان يحل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قبل ما ذكر في التفصيل لان
 المفرد العطف بحيث في كتب النحو لا يتحقق في لجل **قوله** بخلاف الواو لانه حاصل الفرق ان كل حرف من
 حروف العطف سواء الواو ومعناها معينا مقصوداً في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبيناً في لجل **قوله**
 يستلزم ذلك المبدء على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول على امر غير محصل **قوله**
 واما الواو فانها تدل على معنى غير محصل هو مطلق الجمع في معنى العاني على احتمال المقارنة من
 التعقيب والملة والجملة الشاركة في التحقق مما لا يكاد يحتمل واكثر ما غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت
 عدت في قسطنطين الزل واودعت مكتبة المضاجل فلا بد من التعاطف بينهما من خصوصية جماعة
قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا هي والذي هو عالم **قوله** ان النوي صبي **قوله** الصبر بكسر الباء والد
 المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب **قوله**
 رفع النوي فكان قال والذي هو عالم بمرارة النوي وما فعلها وبان كرم ابي الحسين حلوا والنوي مر
 بينهما مقابلة ولا يخفى ان تعسف والاقرب ان يقر الجملة الجامعة بينهما بما يكون خيالياً بان يكون ابوا



بعضه

كالجبر في أحواله فان مسنوك الانشا لا يكون الا مفرقا بخلاف مسند الجزا قد يكون جملة وهو بانتم في مسند الامر والنبى والمسنود في التنبى مثلا قد يكون جملة **قوله** لانه الاصل والوصل طار عليه لان مد

المباين
الشام
الفصل
والوصل

الفصل على جهتين الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدر في الدلالة الخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الابهام مع المباينة والفصل لا حياط مع التوسط **قوله**

لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصل قبل ظاهره فخالف لما ذكره ابن الحاجب فان الكلام ما تضمن كلياته بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصورا اصليا وانت خبير بان نفس الاسناد تفسير بما يخص الكلام بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على الترادف كما هو من مذهب النحاه ودل عليه قوله

صاحب الفصل في الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور ثم المراد بالاسناد الاصل ما لا يكون له شبهة فيخرج اسناد المصدر الى فاعله لاننا نعمل الشبهة القولية باعتبار ان متقدرا مع القول ولهذا لا يقدم معلوم عليه ولا يعمل المصدر بالصغر والوصوف المقترن بالاحمال والمعرف باللام على الاكثر كما فصل في شرح اللب وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لاننا نعمل الشبهة اسم الفاعل المحار على الفعل وهذا كله مفصل في كتب النحاة اشرنا اليه في حقيقته تذكيرا **قوله** فالصدر والصفات المسندة الى فاعلها

ان الصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما لما عرفت بيان الاسناد الاصل من عدم اشتغالها عليه فلا اقيام الزيدان لان اسناد الصفة فيها باعتبار تاويلها بالفعل كما ذكره الفاضل المحيى لكن في كونها جملة باعتبار المذكور وعدمه كون المصدر من صلة جملة اصلا مع اننا ايضا يا اول مع الفعل وفاعل اللهم الا ان يفرق بين التأويل بالفعل كما في صفة وبين ما في حكمه ومقدرا كما في المصدر الا ان قولهم بامتناع تقديم مفعول المصدر عليه مطلقا لكونه ما ولا بان والفعل يقدم في هذا التوجيه **قوله** فانه اذا قصد تشبيه كذا بما اذا لم يقصد التشبيه فلا يعطف وان وجدت الشبهة في نفس الامر كما في الجنب بعد الجنب والصفة بعد الصفة

قوله الا وبي واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعها يكون الاصل موقع المفرد فيكون لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد

وهذا يشترط ان يكون معنى ما يحاكى الاسبقيا ليس متباينين
وكذا خرج اسناد اسم الفاعل بالفعل لان عملها ايضا متباينين بالفعل
انما مسند الى فاعلها

فلا يرد النقص بجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن ولا بالجملة الخالية عن الضمير كقولك انتيت وقادم اذ
 قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال والافراد **قوله** مقبولاً بالواو نحو اي نحو الواو مما يكون مدلوله
 اجمع المطلق كالفاصلة بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما فعلنا غير الامام المرتضى وفي
 زحرف العطف النسب عن معناها المستعلة في مجرد التعريف مجازاً فقط بهذا ما اورد
 التحرير بقوله وهذا فاسد **قوله** لما بين الكتاب والشعر التناوب باعتبار ان كلا منهما مشتملاً
 على التأليف كما ذكرنا في اواخر الكتاب **قوله** لان كل من الفاء وثم حتى يشعر بوقوع حتى في عطف
 كما يشعر قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي عند قوله وكنت امرأ
 زحند ابليس فامرئ في الحال حتى صار ابليس زحندي **و** سيصرح الآن في التفصيل الا ان
 حتى لا تقع في عطف لجملة الا ان يجر على اختلاف القولين لكن المختار على ما قبل ما ذكر في التفصيل لان
 المفرد العطف بحيث في كتب النحو لا يتحقق في الجملة **قوله** بخلاف الواو التي حاصل الفرق ان كل حرف من
 حروف العطف سواء الواو ومعناها معينا مقصوداً في نفسه يستدعي ذلك المعنى مبيناً في الجملة
 يستلزم ذلك المبين على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول على امر غير محصل بها
 واما الواو فانها تدل على معنى غير محصل هو مطلق الجمع في معنى الغائي على اعتبار المقارنة من
 التعقيب والملة والجملة المشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثر ما غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت
 عدت في قبيل الزل واودعت مع كتب المضاجك فلا بد من التعاطف بينهما من خصوصية جامعة
قوله ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا هي والذي هو عالم ان النوي صيد الصبر بكسر الباء والد
 المر المعروف ولا يمكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب
 رفع النوي فكان قال والذي هو عالم بمرارة النوي ورافعاً وبان كرم ابي الحسين حلوا والنوي مر
 فيدها مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقر بجملة الجامعة بينهما بما يكون خيالياً بان يكون ابواً



من كان في خياله ميزان الامران مران النوي وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان عادة القدماء من
منشوراء العرب الاقتضاب وهو الانتفاء ما بدا منه من الكلام من غير تشييد وغيره الى المقصود
اعني الدج بلا ملائمة كما ان عادة متأخريها التخصيص هو الانتفاء مع رعاية الملائمة كما سيجي في البديع ان شاء الله
تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوي لتقاربها في خياله
خليقم **قوله** زعمت هو ان عفي الغداة الخ هو ان وعفا مفعولا زعمت والغداة ظرف لعفي اي انذرت وفيه
ايدان بقرب الانذار من وضية هذا الدبار وهو حال من طلال قدم عليه على نمط لسته موحشا طلال قديم و
فاعل عفي الثاني واللوي اسم موضع والباي يعني في ورسوم عطف على الطلال وسنن جمع سنه وهي الطر
ولا عدت لا صارت وقوله على الف اي ما لوف متعلق بخوم اي يطوف ويبدور وهو خبر عدت **قوله**
لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انا نحن مستهزون سوا حل
على التاكيد والاستينافه والبدل كما فصله الفاضل المحلى ما على الاول لا فظاير واما على الثالث فلما
في احوال مستند في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر البيان لغومه فان قلت البيان يجب ان يكون
او من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ايهام في انا معكم قلت فله ايضاح بالنسبة الى الابهام
التقدير ي بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثله لك في قوله تعالى لا بعد المعاء
قوم هو **قوله** على معني عاطف سوي الواو واما العطف بالواو في الجملة التي لا محل لها من الاعراب فاما
بيان م لدفع توهم الاضطراب من كلمة الاولى الى الثانية والقصد الى اجتماع مضموني الجملتين في التحقيق
بحسب نفسهم تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف توجد الدلالة على التحقيق مضمونها
عقلا وان لم يتضمن القصد الى بيانه **قوله** واو واما الخ لا فرق واو واما الالبس اللفظ ويشترط في
اما ان تقدم قبل ما عطف بها عليه ما لا حركه ولا خلاف في ان اما الاولى ليست عاطفة لا اعتراضها بين
العامل والمفعول وبين احد مفعول العامل ونقل بن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا
ملازماتها



ملازمها غالباً الواو والعاطفة مع ان لا يدخل عطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على
 انها عاطفة وفي اصله الفصل ان العاطف في مثل فاني اما زيد واما عمرو هو مجموع الواو واما
 قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفاً في موضع وبعض حرف في آخر كما في ابا ونعم لبعضهم
 ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف ملحقاً اما عطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
 او وام فنون وضع ام للعلم باحد الاخرين والواو ليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمر عالم باحد
 عندك مستفهم عن التبيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم في نعم وفي ازيد عندك
 او عمر مستفهم عن احد ما عندك ام لا ولذا كان جواباً بنعم ولا مستقيماً **قوله** وقوله مئة الف
 او يزيد ون اختلف النحاة في هذه الآية فالفرع على ان او بمعنى بل كما ذكره وقال بعض الكوفيين بمعنى
 الواو ونقل ابن السكيت عن ابن سيبويه انها للتخيير اي اذا راى الراي تخيراً ان يقول هم مئة الف
 او يقول هم اكثر وكده ابن هشام بان لا يصح التخيير بين الشئين الواقع احدهما وفيه بحث ^{محصل}
 ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان يكون عدد في نفس الامر شيئاً من القيسين بل يكون عدداً كبيراً
 بحيث اذا راى الراي كان له ان يقول هم مئة الف وكان له ان يقول هم ازيد ولا كذب في شيء منها
 اذ ليس المقصود بيان كثرة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص واما المراد بالمبالغة **قوله** وحكم كنه
 عرفت فيما سبق في بحث العطف على المسند اليه وقد يفيد كونه المذكور بعد هاء الخ قال الفاضل الرضوي
 بعد ذكر هذا الكلام قد يحكى الفاعل العاطفة للمفرد بمعنى الى علي ما حكاه الزجاج من ان تقول العرب مطرنا
 ما بين زيامه والتغليب بمعنى ما بين زيامه الى التغليب **قوله** فانه نادى نوح ربه الخ قال وفي الآية
 وجه آخر وهو ان اريد بالنداء ارادة النداء **قوله** فجاءها باسنانها ما اوهم قائلون بياناً حال
 والبيات مصدر المبيتون والقائلون من الغيا لوله وفي التوم في الظلمة يقال فلان يقبل قبلاً وقيل
 ومقبلاً والهمزة ايضا حال معطوفة على بيات كانه قيل فجاءها باسنانها او قائلين وانما خص هذا



الوقتين لانها وقت الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب **قوله** فان الاخصار يستبدل
 عقوب نزول المطر فان قلت الاخصار لا يستبدل عقوب نزول المطر قلت ذكر السابح في بحث الاستغفار
 ان الفاموضوعة لما بعد في العادة مرتباً غير مترابح قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد
 الزمان والعادة تقتضي اعتبار المصلحة وقد يكون العكس الاية في قيل الثاني **قوله** ثم انشأناه خلقاً
 آخر المراد بالخلق الآخر نفع الروح في الجسم فكان استبعاد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسان من
 المتقدم **قوله** ونحوهم الذين كفروا وبرهم يعدلون يجوز صاحب الكشاف عطفه على جملة الحمد على معني
 ان الله حقيق بالحمد وعلى ما خلق لا ما خلق الا نعم ثم الذين كفروا ببرهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات
 على معني ان خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه
 الاول فالعدل وبرهم صله كفروا وعلى الثاني فالعدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه
 التخصيص غاية المناسبة بين العطوف ثم الاستبعادية وبين المعطوف بها كما لا يخفى وانما يحمل
 على التراخي لعدم طباق المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاق الحمد امر مستمر يوجد قبل العطوف وبعد
 ومعه فليس المعطوف هنا متراجهاً بالزمان عن المعطوف عليه ولو سلم فلما فائدة معتدلة في الحمل على ذلك واما
 على الثاني فلان خبر قيل توضيح الواضح مما لا حاجة اليه **قوله** فلا اتعلم العقبة اعرض عليه بان لا يدخل
 على الماضي الا مكرراً نحو فلا صدق ولا يصلي ولا تكرر في الآيات اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا يهنا
 بمعنى لم فالتكرار غير واجب كما يجب مع لم واخره بان لا يهنا مكرراً تقديره لان قال الله تعالى وما
 ادرى بك ما العقبه فلك رقبته او اطعام في يوم ذي مسغبة ففسر بفك الرقبه وبالاطعام فاليعني فلا
 اتعلم العقبة ولا فلك الرقبه ولا اطعم مسكيناً ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبه ظفالايمان
 من السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الاية **قوله** بحمد الترتيب اي بيان الترتيب الربوبي بين
 المعطوف والمعطوف عليه بان يكون احدهما مقدماً على الآخر في الرتبة ومثل بمثلهم ليعلم ان التدرج

أي الدخول في درجة الارتقاء أما من الأعلى إلى الأسفل كما في البيت فان سيادة نفسه مقدم على سيادة
 أبيه وسيادة أبيه مقدم على سيادة جدّه أو بالعكس نحو ما في الآية فاذا قيل أو لا ما أدريك فهم منه
 اعتبار وإهتمام فاذا قيل ثانياً ما أدريك فهم منه زيادة اعتبار فافهم من التعجب والعظم بما ذكرنا
 مؤخراً بالترتيب والاعتبار عما يفهم مما ذكرنا ثانياً فليفهم **قوله** ان من ساد ثم ساد أبوه البيت اجاب
 عصفور ان ثم على ظاهره والبيت من قبل الادعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اناه السود
 من قبل الاب والاب اناه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر شيخنا قلت
 كلا لعمرى ولكن من شيخنا كم من اهل البيت قد علوا بن له شرف كما علوا رسول الله عدنان وقدر
 عليه بان قول الشاعر قبل ذلك نصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مصنون على ما اجاب به
 ان سود والاب سابق على سود والجد كما ان سود والابن سابق على سود والاب وقوله وقيل
 نصريح بان سود والجد مقدم على سود والاب وهذا طرأ سوا جعل من قبل ذلك متعلقاً بساد او حالاً
 من جهة قدمت عليه ما الأول فظاهر وما على الثاني فلان اذا جعل قبل حالاً من جهة وجب ان يتصف
 بالجد بالقبلية وقت انصافه بالسيادة لانه مبني لهية الفاعل علل كونه فاعلاً فلا يكون فاعلاً والجد لا
 بالقبلية الا قبل ان يجامع الاب في الوجود اذ لو جامع ازال القبيلة الى المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوى النا
 ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واسندت الى اول وجود الجد فزيادة الاب مرتبة
 على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستمرارها الى اول وجود الجد
 فلما يكون قول الشاعر قبل ذلك مخالفاً للمعنى الذي قاله ابن عصفور فقامل **قوله** وهذا لما يظهر فيه
 لان مجرد الاشتراك قد يتحقق فيما لا يكون له حكم اعرابي كما اذا عطف بي على جرّة الشرطي مثل ذلك اذا اجتاز
 احسن يدعي جندياً فانه يفيد تسمية الثاني للاول في اجزائه مع ان الجزء لا محل له في الاعراب **قوله** قبل
 ان يكون قولك نصراً قبل هذا انما يصح اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للسانية اذ لم يوجد دليل آخر على عدم



الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال
 ليس لا جعله في حكم المسكوت عنه واللازم لا ينافيه **قوله** تنكب في العبرات كناية عن الاشكال
 اذ المراد عرف الطالب سبيل العجز **قوله** وهوان خذلهم خذلته ثم خذلنا اذ تزل عونه ونصرته وخذله
 عند احتياجه تخذيلنا اي علمه على خذلانه والتسويل للتزيين يقال سولت له نفسه امر اي زينته له مستند
 حال من الفاعل في خذلهم يقال درجته الي كذا واستدرجه اي ادناه من على التدرج وفي الكلام ايماء الي ان
 حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبت وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية
 هو الجزاء فلا يتم ان المشهور اذا الشرطية مضافة الي شرطها فالعامل فيها هو الجزاء فلا يتم ان المشهور اذا الشرطية
 هو الجزاء وجوز بعضهم كالتحاجب عدم اضافة كتي فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متي اتفاقا
 جعل اذ في قولنا اذا خلوت قرات القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت او مضافا الي ما بعدها ومعمولة
 لقراءت فيكون المحصر تفاد من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة بالجزء اعني قرات كما هو المشهور
 كان المحصر تفاد من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق
 في افادة المحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحقا المعمول بالآخر وهذا لا ينافي التزامهم بتقديم الشرط لاجل
 نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعلق مستقلا بافادته ليرجع معمول الجزاء
 مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها **قوله** ولو سلم فكالحق لو سلم ان مثل هذا التقديم لم يفد الا
 فلان ان هذا التقديم حاصل فيما نحن فيه لان العطف على مبتداه **قوله** اذا الشرطية اشارة الي دفع ما
 ذكرناه ولا وقوله ولا شك اشارة الي دفع ما ذكرناه ثانيا وقوله ثم المبتداه اشارة الي دفع ما ذكرناه ثالثا **قوله**
 سوا جعل باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضرب النظر الي المقصود الاصيل وهو حصول الا
 المانع من العطف واما قوله فيما سبق كما مر من تقديم المفعول ونحوه من الطرف وغيره يفيد الاختصاص
 الي الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية **قوله** نعم ان ليس يقطع قد سبق منافي اوائل الكتاب ان السابغ ذكر في
 شرح



شرح الكشاف في قوله تعالى ما على الذين يتقون حسابهم فرسخي الآيات ان القاعدة كلية يحكم الاستعمال لا
 يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا ثبت القول بذلك في دلائل الانحياز **قوله** هو على ضربين قابل
 ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفاً على الثاني بخوان عاد اي في السفر صليت وقصيت ^{فوق}
 مثله في كلام البلغاء **قوله** فلم لا يجوز ان كون عطف اسم يستلزم بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر
 ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يفيد الاستمرار المقيد بالقول المقيد بالخلق بذلك ^{الخلق}
 فالمحذور محال **قوله** لا على اخبارهم غير انفسهم بانما مستزبون بدليل الخ فيه بحث لاننا لا نسلم ان اجزاءها
 ليس مرتباً على مجرد الاخبار بكونه معهم لان الاخبار المذكورة ههنا اجزاء صادرة عن صميم القلب بدليل ما
 ذكره صاحب الكشاف في التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قالوا ما مخاطبة اخوانهم في الاخبار غير انفسهم
 بالنبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو ما يحل عنهم مستقبل منهم وكان مظنة
 للتحقيق ولا يخفى ان الاستمرار يرتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف اسم يستلزم
 بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم ففصل لئلا يتوهم ^{خلط}
 الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذ ونظر قاصر غافل عن قاعدة التاكيد في انما معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضياً
 للفضل على وجه الوجوب فالوجه ما اشار اليه **قوله** فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا إلهام أو كمال
 الاتصال فيه بحث وهو ان يمكن اعتبار الإلهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتبار مع كمال الانقطاع ^{فقلت}
 ح هو العطف انصف فلم يعبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلاً اذا سالت هل تشرب خمر
 لا تركت شربه تاكيد للنفى السابق ولولم يوث بالواو ولتوهم تعلق النفى بالترك كما في قولك لا فايدك
 اسم ويمكن ان يجاب عنه بان لم يعبر ههنا رفع الإلهام كما اعتبر في كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد
 احد المتحدين على الآخر حتى يعطف لرفع الإلهام فليتام **قوله** ما في الآد والثالث فلعدم المناسبة
 اي مع عدم الإلهام وانما ترك لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الغاي ^{جواب}



الوصول **قوله** فلعدم المغاربة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى ما يعم الجملة والمفرد فيلزم
 ان لا يصح او لا يحسن العطف المقسري بالواو في المفرد مع انه شائع حسن اللم الا ان يبق حسنه ثم عند البلغاء
 ويشوع في عبارة المصنفين لا في كلامهم **قوله** وكل حتم امره يحرك بمقدار اذ خال الكلي على الحتم
 انما ي باعتبار الاسباب في كونه بالمرض وبالسيوف والرج وغيره والا فالحتم لخص المضاف اليه امر واحد
 وانما يقل فحتم كل امره مع بقاء الوزن لان ما ذكر هو المناسب لمقام الحرب حيث ياتي في اسباب الموت
 من السيوف والرج ونحوهما في كل جانب ان قلت نقول الشارح ان كل يحرك بمقدار اسه لا يلائم غرض الشاعر وان
 كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاستانة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اي امره كما ان
 صريحه في المضاف ايضا وهي الحتم لان المعنى على دخول الشاعر وغيره في السفينة فيه وقد تقرر فيما
 ان المنكر في الاثبات قد يعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعبر في المضاف
 لظهوره في قول الشارح لا يلائم غرض الشاعر **قوله** اي حبستها بالمرساة الآلة الارصاد وهي
 الحديثة التي تلي في البحر لتقف السفينة يقال لها بالفارسية لنكر **قوله** والضمير للحرب فانها مؤنث سمعي
 يقال وقعت بينهم حرب عظيم قال الخليل تصغيرا حرب بلا تأد ورواية عن العرب قال المرحوم لمبرد
 الحرب قد نذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين
 ارسبوها السفينة ولا تجروها لكي يغالجها وناخذها وما فيها من الاموال والا وجه ما ذكرنا وهو الار
 الى الحرب لان المصراع الثاني يلائم اشد ملائم وما على القولين الاخرين فيحتاج الى تكلف وهو
 انهم عملوا ليجروا السفينة خوفا من الغرق والهلاك فلم يقيموا ولم يتوقفوا المعالجة السفينة
 ولا للاشتغال بشرب الخمر **قوله** لان الغرض تقليل الامراه فيه بحث لان المزاول ليست علة خارجة
 للمنافي الا يرى ان الاسلام علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاول ان يقال لو جزم
 المعنى على التعليق اي ان يقيموا زواياها والمراد ليس الا التجار اي يقيموا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا



المهم فليست **قوله** قلت لما ذكرنا قد يكون في قال ابن هشام في المغني اللبيب لأجابه إلى هذا
الجواب بل كلاً من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الأعراب ما في كلام المحكي فلا هنا جزء من المحكي إذا المحكي
انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لاجزؤه ولما في الكلام المحكي عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن أن
البرهان لا لعدم فيما سبق قوله تعالى أنا معكم مما له محل من الأعراب واعلم أن مراد الشارح في هذا ^{المقام}
وإنه علم ليس إلا أن يقول همنا امران الأول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل فيما لا محل له من
الأعراب وكما لا انقطاع فقول الفاضل المحيى ولا كمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض إذ ^{ليس}
في كلامه ما يفيد قطعاً على ما استرنا إليه فإن تمثيل المخرج كمال الانقطاع لا التركة العطف لاجله ولو كان
فيما لا محل له من الأعراب وأما قول الشارح فيما سبق لما كان أو سوا انشغالاً معيلاً فيتحقق منه وجود
الفصل في المحكي لا توضيح لما المص واردة وسيأتي كلامه كما دينا دي عليه لمن كان له سمع وبهذه التوجي
اندفع الاعتراض الأول أيضاً فاعتراضات ذلك الفاضل **قوله** أولاً لأنه لا جامع بينهما هذا على
تقدير اتفاق الجملتين في الجزئية والانشائية لأن عدم الجامع بينهما إنما يعد سبباً للانقطاع على تقدير
الاتفاق والافلاخلاف سبب مستقل كمال الانقطاع بحيث إذا جامع عدم الجامع لم يعتد به ولا ^{لحق}
اجتمع هناك للانقطاع سببان **قوله** موكدة للأولي وبدلاً عنها أو بياناً يقلل إيراد كل واحد منهما
الأمور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منهما لا معناه الاصطلاحي لأن كل واحد ^{حد}
منها من التوابع والتابع هو الثاني بأعراب سابقة فلا بد أن يكون للبتوء أعراب لفظي أو تقديري أو محلي
أن الكلام يشمل الكلام محل التي لا محل لها منه وذلك أن نقول المراد من قولهم هو الثاني بأعراب سابقة نفساً وإشياء
وإن كان خلاف الظاهر ولحق أن كون التوابع على ما سئلوا السابق في الأحوال الأخرى على الأكثر والتقييد بذلك
بناءً على الغالب صريح به في اللب وشرح السيد ويؤكد أن الدمايين صريح في شرح المغني بأن قوله تعالى أمكم
بأنعام وبنين بدل اصطلاحاً في قوله تعالى أمكم بما تولون مع أنه لا محل في الأعراب كما ستحققه **قوله** وأما

فخصيص



النعت فللم يتميز عن عطف البيان واما عن التأكيد وغالبه في بيان المقصود من التأكيد التبريد
 ودفع توهم غلط او تجاوز من البدل لتوفية المراد كما سيأتي واستيناف القصد الى الجملة الثانية ^{ليس}
 بشئ فذلك بمقصود في النعت وهو ظاهر **قوله** وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الحمل قال الفاضل ^{المحمدي}
 ان كون التابع والاعلى بعض احوال المستوع مما لا يتحقق في الحمل والا كان الحمل محكوما عليها به لكن الحمل في
 حيث هي لا يصح لذلك هذا كلامه والمبتدأ رتبة ان الضمير يرجع الى كون التابع والاعلى حاصل ^{كلامه}
 ان الجملة الثانية لا يجوز مجرى النعت والاي لزم ان يكون محكوما عليها ويكونها دالة على بعض الاحوال ^{مستوعما}
 مع انه بطلان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا معك ما ملحوظا في نفسه اصالته ^{الجملة}
 بمغزى غرض ذلك وفيه نظر اما اول فلان هذا التعديل منقوض بوقوع الحمل بدلا او عطف بيان مثلا
 نقول لو كانت الجملة عطف بيان لزم ان يكون عليها يكونها دالة على نفس المستوع وهكذا نقول في البدل
 واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبراً بحرف لفظها على قياس ما قبل الفعل لا بحرف ^{عنه}
 ولزومها مام واما ثالثا فلان هذا البيان على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد وقد صرحوا بجواز توصيف ^{صيف}
 النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان الضمير يرجع الى بعض
 احوال المستوع ^{بعض} واليغنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت في الجملة الاولى لزم ان تدل الثانية على
 احوال الاولى فيلزم ان يكون الاول محكوما ^{عليها} بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشئ عليه يرد عليه ^{ايضا}
 بالوجه الثاني والاطهر في عدم وقوع الجملة نعتا بالجملة ما ذكرته شرح الفوائد الغياثية وذكره ^{الشر}
 ايضا في شرح المفتاح وغيره فان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ^{ملزما}
 في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا للرجوع عن اشكاله اذ قد سبق ^{ان}
 ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ^{وتحجج}
 ولما منع في ان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات مقاميتهما ^{عنها}



عنها اعتبارات متفاوتة بصيرة الجمل بمنزلة الصفة للأولي وتارة بمنزلة عطف البيان ^{هكذا}
 وقد ذكر الشيخ في مواضع من لابل الأعجاز الإشارة إلى هذا من حيثها أن قال في موضع من الطيف
 ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشارك لقوله تعالى
 ما هذا بشرا وداخل في صفة قوله او هو وجهان فيها تشبيه بالتاكيد ووجه في تشبيه بالصفة ثم قال
 بعد ذكر وجهي التشبيه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو في تشبيه بالصفة فهو انه اذا اني ان يكون بشرا
 فقد ثبت جنس سواه اذ في الحال ان يخرج من جنس البشر فيدخل في جنس اخر اذا كان الامر كذلك كان ابنا
 ملكا تشبيها وبقينا لذلك الجنس الذي اريد اذ خالف فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسيط كيف لو حمل على ^{المعنى}
 الاصطلاحي لم يحز ان يكون جملة عطف بيان جملة اذ قد ذكر ابن هشام في معنى التبيين ما لا ينبغي ^{لعطف}
 عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة الخط لنع في المشتقات وابتدع بنقل عن ابن ^{لك}
 ومحمد بن السيد فيليرج **قوله** ان يكون الم جملة مستقلة وطائفة من حروف المعجم المستقلة الاول عما تقدم
 ان يكون الم اسم السورة والقرآن والثاني ان يعذر بالمؤلف من هذه الحروف ثم ان في هذه العبارة مسامحة
 لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا تقابل كون جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما ابتداء محذوف
 الجمل او بالعكس تقدير على الاول الم من هذه وعلى الثاني من الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف الى حروف ^{المحظوف}
 الذي وقع عليها الاعراب عجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على كل بناء
 المتقلب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة الهمزة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون
 الهمزة للسلب مقبلا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** وبهنا وجه اخر خارج عن المقصود مثل ان لا ريب
 خبر الم او ذلك الكتاب واعتراضا او حالا وغرف لك مما هو مذکور في الكشاف وتفسير القاضى وغيرهما **قوله**
 وانه الذي يستعمل في الصحاح بقى فلان اهل الكذا ولا يبق متسايل والعامه تقول لكن العلامة التي هي في قوله قدح ^{من}
 العبارة في الاساس **قوله** ما يرمى به جرافا الخراف بالكسر مصدر جازف فجازفة اي اخذت بغير تقدير ومعرفة



بالهيئة فارسي معرب كزاف والجواز في الكلام من غير خبره وينقظ ونصبه على المصدرية اي يرفي بر في
 خرافاي رمية بطريق الخراف **قوله** فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر وقولك وزان الشيء
 اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة
 الية اذا كان مساويا لمرتبة شي آخر في امر الا موز وهو المراد ههنا **قوله** اي هو هذا الشأن الي
 ان هذا خبر مبتداء محذوف وانما لم يجعل مبتداء محذوف في الخبر على تقدير فيه هدي لفوات الباء
 المطلوبه **قوله** فوزانه وزان زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي ان الانسية عطف هدي
 على لا يرب فيه لا اشتراكا في التاكيد بل لذلك الكتاب ثم اجاب عنه جواب حسن بتيه فيه وجه عدم
 العطف في قوله تعالى فبجد الله ليله كليم اجمعون مع اتحاد كلم اجمعون في التاكيد لللايكة فقا
قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا يرب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا
 عليه لم وفترت فكون بمنزلة التاكيد المعنوي **قوله** اي القسم الثاني من كل الاتصال ان يكون الخ قال
 في شرح الفوائد الغياثية في كون الفصيلة البدل في باب الاتحاد نظرا لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة
 غا المعطوف عليه اللهم الا ان يقال في ذلك الحكم اي كون البدل منه في حكم المطروح وفي المفردات والتوابع الحقيقية
 بخلاف هذه لانها كالتوابع انتهى كلامه **قوله** لانه لا يتميز عن التاكيد الخ واما عطف البيان فيتميز بان
 لتوفيه تمام المراد وعطف البيان لا يضره وازالة الخفا **قوله** وهذا المعنى مما لا تحقيق له في الجملة
 لا سيما لاسيما التي لا محل لها من الاعراب فانها لا يجري فيها التمييز على وجهها اي التمييز لاجتماع الامور المذكورة
 لا يجري في الجملة لاسيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيها التمييز شي منها وقد اشار الفاضل الي
 فلا يرد ما يقال في ان هذا الكلام يدل عند فله في وقيل على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالانسية
 نعم جميع الجمل سواء كان ذات محل ام لا مع ان ذلك فاقلت ضربت رجلا ضربت اخوك ضربه زيد اصر في الفصد
 اليه لستم بمعنى بدل الجمل بل بمرتب وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجمل بدل الكلام في كل

ثم اذ غلب التأكيد باعتبار الثاني حيث قال في محو قولنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمران
 كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى في توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا لاولى بدل الكل من الكل
 وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطفية على الاولى في اوتنا كذا لها
قوله نحو امركم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقوله يتعامدكم بما
 في محل النصيب لان اول الكلام الآتي وانقول الذي امركم بما تعملون قلت لموسم الكلام في ذلك فلام ان الجملة
 ههنا ماله محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الاصول والصلة على ما اشار اليه الشريف في اواخر محاله ^{الاولى} ^{المقتضية}
 لتقديم السند من شرح المفتاح لا للموضوع هذه والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكر ابن هشام في ابحاث
 الثاني في كتاب المعنى **قوله** فدلالة عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحيى ويمكن ان يجاب عنه
 بان معنى على مذهبنا لا يفرق بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير هو ارادة من فيكون مدلول
 هو الارادة ومدلول النهي هو الكرامة وفي بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول
 النهي الذي هو امر اقسام الطلب بخلاف واما ارادة الكف وارادة عدم الفعل واما ما كان فاعلم ^{للكرامة}
 لان مدلول النهي لا نفس اللهم الا ان يراد مراده ان ذلك معنى على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير
 منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فاصل كلامنا من يقول طلب الفعل من الغير ارادة يقول طلب الكف ^{من}
 الغير كرامة الفعل منه فقام **قوله** والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى في بحث لان هذا شرح لا
 يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التأكيد بالنون سببا لاصل الدلالة على ان يكون ^{استفاد}
 الكاف في لا يقيمن بالنون والمفهوم من قول المص لا يقيمن وفي بتأدية المراد له الدلالة عليه بالمطابقة ^{مع}
 التأكيد ان يكون التأكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التأكيد كالمطابقة وجه كونه او في لوجه ^{اصل}
 الدلالة اللهم الا ان يقول مراد الشارح من كماله في قوله والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكلام البالغ
 لان درجات الحال متفاوتة ودلالة على كمال البالغ عين وجه كونه او في بتأدية اصل الحال **قوله**



وقرب من هذا ما يقال لا يخفى ان التباين والمخالفة في هذا الوجه القريب وجه كون اللفظ
 اوفي بتأدية المراد بخلاف ظاهر الوجه الاول فالقريب اقرب تعرض المص وتقرير ثم انبثاق الفاء ^ض
 المحببة وجه التقرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا او صريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة في او
 مجازا مشهورا فان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى
 فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غايته الموضوع حصلت الصراحة ايضا وان ^{لم}
 يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامر المذكورين بل يقال فهم غير ^{الموضوع}
 له قصدا صريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غايته الموضوع **قوله** يمكن ان يقال
 انه مبني على ان الامر بالشئ يتضمن النهي غرضه بمعنى انه جزءه كاذم بالجمع وقد صرح بهذا الشريف
 في شرح الفتح فلا يرد عليه ما اوردوه البعض من ان معنى النهي الامر بالشئ النهي غرضه اقتضاء واستلزامه
 عقلا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة على اجراء
 اظهار الكرامة ضمنا وهو ليس بصواب بل المقصود دلالة على كمال ذلك الاظهار والفرق ظاهري
 واعلم ان مجرد كون الامر بالشئ متضمنا للنهي غرضه لا يكفي في كون المتضمن المذكور اصطلاحيا بل هو مو ^{قوف}
 ايضا على ان مدلول النهي هو كرم الكرامة وهو ظاهر ثم ان قوله وهو ظاهر كرامة اقامته لا يوافق المراد ^{لما}
 عرفنا الا ان يحل على حذف المضاف الي وهو كمال اظهار الحج وفيه ان السوق لا يلائمه فتأمل **قوله** وان
 حسنها في اعجبني الدار حسنها يريد به انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر على توجيه المص واما على قول من
 يقول الامر بالشئ يتضمن النهي غرضه بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل **قوله** لان عدم
 الاقامة مغايرة للامتناع اذ اراد المغايرة انا ومفهومها الذات وان لم يتحقق في الجملة الا انه اعتبر ^{حاصل}
 المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة مجسمة لايضا في كون الثاني بدل الكل من الكل بل هي شرط **قوله**
 لكنها كغيرها في يوم وليلة العاقبة مثالا ومثاله قوله تعالى قالوا ما قال الاولون قالوا اذا امتنا وكنا



تراباً وعظاماً انا لمبعوثون قال الكلام الاول غير وافي بالمقصود **قوله** في القصود لانه قال بالقرنه
 المتأخره اعني قوله والافكن في الشر والجنه مسلماً **قوله** قوله فوسوس اليه الشيطان الآية عدي الوسوسه بالي
 تضمنه معني الانتهاء واللقاء واصناف الشجره الي الخلد بادعائ ان الاكل منها سبب خلود الاكل معني ملك
 لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلاً عن الزوال **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلا
 في الفايق ان اعراساً الي ابي عبد الله في ابي علي ما قد راجعنا نقباء اسجله فظنه
 كاذباً فلم يحمله فانطلق الاعرابي فجل بعير ثم استقبل البطا وجعل يقول وهو يمسي خلف بعير اقسم بالله
 حفص عمر ما سبها من عجب ولاد بر اعفله اللهم ان كان فخرنا وعمر مقبل فرأى علي الوادي فجعل اذا قال اغفر
 له اللهم ان كان فخرنا اللهم صدق حتى التقينا فاخذ بيدي فقال ضع عن راحلك فوضع فاذا بي نقباء عجم
 فحمله علي بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان فاستمها له بر حراجه الطهر والعجم
 الهزال والنقبه بالضم اول ما يبدؤا من الحرب قطعاً متفرقة **قوله** لانا اذا قطعنا النظر عن
 الفاعل الخ وفيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسه لآدم ع بقول مخصوص وهو الفعل
 المتعدي بالفعل مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار العامل في
 وسوسه الشيطان لآدم ع ايضاً فاقول **قوله** يسومكم سوء العذاب يقال ستمد حفصاً اي الوسيه
 آياه واوردته عليه قوله في حيث طرح الواو الخ هذا ظاهر لكن نفي الكلام في وجه تخصيص الابه الاول
 بترك الواو والثاني بما يرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص ان يقدمها في سورة ابراهيم ع قوله تعالى
 وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلايه قبل فتناسب العطف على سوم العذاب يدل على انه نوع آخر
 ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشر اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السيام
 في سورة البقره كما لا يخفى وذلك ان تقول ان آية البقره من كلامه تعالى فلم تعد المحن واية البقره من
 موسى ع تعددها ويحتمل ان لما تعدد هذا ذكر النعم جعل يذكر المحن بياناً ليسومون وفي ابراهيم



عطف يحصل نوع من تعديدها لئلا يناسب قوله تعالى اذكروا نعمه الله عليكم فتامل **قوله** فان بين
عذاب اليوم الاكبر وفي الآخرة وجع آخر وهو جعل في الله مرجعكم صفة اليوم لتقرر العايد اي **قوله**
وشبه هذا كمال الانقطاع على انه يشمل على مانع من العطف ينبغي ان يراى ويقال مع المغايرة الكلية واللا
فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا **قوله** ويسمى الفصل لذلك قطعاً اما لكونه
قاطعاً للوهم او لان كل فصل قطع فيكون منسباً للمقيد باسم المطلق **قوله** اراها في الطلال
تهم **قوله** قال الفاضل الكاظمي اراها فعل مجزول فرار ييري لكن في الاستعمال بمعنى الفعل المعروف ^{حقيقه}
ذلك ان راى بمعنى ظن متعدي الى مفعولين فاف الرى يصير متعدياً الى ثلاث مفاعيل ويكون معنى زيد
راى خالداً عمرؤا فاضلاً ان زيداً جعل خالداً طائلاً عمرؤا فاضلاً ويلزم من هذا المعنى ظن زيد عمرؤا
فاضلاً فيم كما ترى استعملوا اري في معنى لازمه يقام بهام على وجهه بهم فيها وهما ناذع من العشق
وغیر **قوله** فان كان بين الجملتين مناسبة ظاهر في بحث لان هذا ينافي ما ذكر سابقاً عقب
ذكر الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فعدم المناسبة فان ذلك نصيح بان الجملتين في
كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره هنا صريح في خلافة نعم لو قال هناك اما في الاول فلعلم
المناسبة واما في الثالث فلشبهة الاول في اشتمال على المانع من المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال
هناك لعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع سواء كان المانع خارجياً ام لا ^{هناك} لا يقال ^{مما}
بعدها المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقيق المانع قلنا المانع هنا مجازاً موجود في الثاني والرابع ^{ايضا}
فلا وجه لجمعها قسماً للاول والثالث **قوله** لئلا يتوهم انه عطف على قوله بقی فیه بحث لان في قطع
كون المقطوع جزء بعد جزء اتصال كونه تأكيداً لما بقي وبياناً له او بدلالة في كل من الفصل والوصل
اهام بخلاف المقصود فلا يتجه تعييل الفصل بهام الوصل خلافاً ويمكن ان يقال الامر عند الفصل
موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق وايضا الاستيناف والظهور في الحد
مستقلة



مستقلة بشاؤها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنفي في النوا وفاقها
 خلافاً للعصود في العطف اقرب منه في تركه فلذا اخير الفصل **قوله** لا للوجوب كازعم السكاكي
 وجه الفاضل المحيى زعم السكاكي وبني وجه عدم ذلك البينان الا ان كلامه الى آخره ان عدم عطف
 يستلزمهم ويحكمهم على قالوا مع ان اذا وجدت قرينة على عدم الاشتراك القيد جاز اعتبار العطف على
 الجزء المقيد دون لزوم الاشتراك بين العطفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على اسم العطف
 نفس القيد اعني قالوا بدون الاشتراك في القيد وهو المحل وظهورها في قوله اذا جاء اجلهم لا يستأخرون
 ساعة ولا يستقدمون وانت جدير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتمال فلا يدل ما ذكر
 على وجوب الفصل **قوله** لا نأقوالا ولا ممنوع فان عطف الشرطية قبل غاية المناسبة واجبت في الكلام
 البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقيق المنافاة بينهما اذ ما فرضت لزوم الشك للشرطية
 ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية
 على الفعلية وبالعكس لتحقيق اصل المناسبة بينهما حيث ان كلامهما جملة مقطوعة بها فاما ما اورد من
 ظايد على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرطية فلا يكون المعطوف شرطاً واما الثاني فليجوز
 ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع المحرك اعتبار اشتراك القيد في المعنى اعني اذا جاء
 بناءً على ان معنى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغيير على منط قوله تعالى
 ولا رطب الا يابس لاني كتاب مبين وقوله كلمة فايرد على سواد ولا يبيض **قوله** بدليل ان عطف متعلق
 بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقرب لهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله
 يستلزميهم وبين الجملة الشرطية قلت لجملتان من أجزاء الشرطية فليجوز ان الجامع بينهما جامع فيهما فافهم
قوله فليكون جواباً لسؤال اقتضاه الاولى صريح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجود المقطع في هذه الصورة وهو
 المعلوم من شروع الفتح واما الخلاف في سبب المقطع فممن فريق يقول السبب هو كالا انقطاع لا خلافاً



طلبا وخيرا ومنهم من يحمله كمال الاتصال وهو ارتباط الملاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يجعله
 بان حقا ان يكونا كل واحد في شخصين فلا يجاز العطف المتكفين منا وربما يقال لوجي بالواو لغتم انه من
 جملة السواو على كل وجه فهو منقوض بوجه قوله تعالى وما كان ابراهيم لابيه الا به فان صدر الآية وقوله
 تعالى ما كان للبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انها مصائب
 مقتض للسواو في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم للبيه الا بوجوبه باله وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال لو
 استينافنا في عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعبر في صورة الاستيناف في الرد في حال المسؤل عنه
 بان حاله كذا ام لا والغرض من السواو المعبر في الآية الكريمة ونظايرها النقص فليس من قصور الاستيناف
 والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل فيعتبر كمال الاتصال في الموصي للفصل وفي الثاني
 رفع ما ورد فكان كل واحد مما يورد في الية الفرض من السواو والجواب في طرف فكان المقام مقام وصل
 يقتضي النسبة زوجة والمغايرة زوج آخر وفي بيان لية الوضع وهي الوجهة الثلاثة التي ذكرت فيها
 سبق حارثة في هذه الصورة فالوجه فيها القطع اللهم الا ان يقال لم يقدم السواو في الآية الكريمة لا
 حصونه في الاذنان وغناء الجواب غير السواو لم يعتبر الاتصال في الجملتين بل في الجملتين كان
 آخر لكنه مناسب بالجملة الاول فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا ينبغي
 اذ لا يلزم هذا الاستبعاد ذكر الجواب **قوله** وغير ذلك قال الفاضل المحيى مثل تنبيه الحكم على
 كمال قطائفة وادراك ان الكلام السابق مقتض للسواو وعلى المادة السامع وعدم تنبيهه لذلك
 الابداء يراى الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسواو اذا كان كمال القطا
 كما يد عليه ولا كلاما يكون عدم التنبيه له بلا دة فلا يصلح لاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضا
 في كمال قطائفة بما نيله ويراى بلا دة عدم كمال القطائفة **قوله** اي ما بالذي عيلدا قال في الصحاح
 ما بالذي اي ما حاله والسواو على حال بعد العلم بكونه ايضا لهما الحكم غريبه حارة تشتعل بقلبك

ام رطوبته بقلبك حال كونك عبيداً **قوله** لانها بعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب
 الوقوع لان سبب السبب **قوله** وعدم التاكيد ايضا مستبعد لك من اذ اجري الكلام ^{عليه}
 مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناءً
 على ادعاء ان يكون سبب عليه الفاسق سبباً وحرز امر متعين لا ينبغي ان ينكر العاقل او يشك
قوله فان التاكيد دليل على انه السؤال عن السبب الخاص وهذا ايضا مبني على ان سوق الكلام سياق
 مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير رفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس بدته ^{مختصة}
 فيما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سوالاً عن تصور الذي لا يتصور فيه شك
 حتى يؤكد في الحرب **قوله** وهذا بلغ الوصلين فاقول ما نوقش فيه بان كلامي للاقسام ^{مبطل}
 بالقيام وكل منهما بلغ في مقامه من الاخيرين مثلاً اذا اقتضى المقام الوصل الظاهر يكون قولك في العباد
 قوله بلغ من قولك لعبادة حق فكيف على ان بلغ الوصفين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام
 اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثر المعنى **قوله** نحو قالوا سلاً
 قال سلام يحتمل ان يكون نقاد لهم في لغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية في القيس ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا
 على ما قيل عابدين باللغة العربية نعم يشوع هذه اللغة انما كان من اجل **قوله** زعم العوف في البيت فدان
 الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل وانه قيل في عواطف الكذب فلا يناسب المقام ولو بدلك لم يعلم كان احسن
قوله جمع عاؤه يعني انه ليس جمع عاؤه لان فاعل صفة لا جمع فاعل وتقدم فيه الكلام في شرح اليباحية فليست
 واما كون عاؤه صفة جماعة فتبنى على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا صار في القول بان يجوز ان يكون جمعاً
 بمعنى رجل عاؤه على ان التاكيد بالغة لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي **قوله** اي ادفع عنه الاستيناف
 في شراحي ان الفعل في كلام المصنف استوف مستنداً في مصدريه بالتاويل المشهور كما في قوله وقد جعل بيني
 وبينكم وبينكم وبينكم مستنداً الى انظر كيف كان اذا عرفت المستانف منه في قوله



مطردان في مثله **قوله** اي اعادة ذكر ذلك الشيء في الاظهر ان يقال قوله باعادة صفة في باب المسألة
 قالوا اقتبح شيئا بخدك طمخه **قلت** بل نحو الي جبت وقبصا **علي** ما يحسن في البديع ان شاء الله تعالى
 والمراكم بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع الشخصات فاذا ذكرنا
 كانت الصفة مذكورة بالشيء فاذا ذكرت بعد وجدت الاعادة وحدثت الدلالة **قوله** قلت ان اذا
 ثبت لشيء حكم او رد عليه الفاضل المحيى ان سؤال المخاطب غرضه على حسنة مالا وجه له اذ هو علم بالاسباب
 الحاملة على فعاله الاختيارية ثم ينبغي ما هو الصواب بتفصيل **قوله** فان قلت ليس في كلام السامع
 ما يدل على ان السؤال المقدر في جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصفة الماضي دون
 لما احسن يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المسك في الجواب صدقك بالخطاب يدل على
 ان اعتبار السؤال في المخاطب فاعلم على خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحيى انما يتوجه
 لو كان كلام السامع في المثال المحصور السابق وليس كذلك بمقتضى بل ظاهر قوله فان قلت ان كان
 السؤال في الاستيناف غير السبب على ان يدل على ان كلامه ما ليس في محصور المثال ولذا لم يقل
 فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يتصور المثال السابق والجواب في مثال يمكن ان
 فيه السؤال غير السبب بل ان يكون حسن زيد الى عمر صديق القديم اهل له ثم انه لم يرد ان يقدر السؤال
 غير السبب واجبت كل مثال كيف وقد سبق منه يجوز تقدير السؤال غير الاستحقاق فقصوده الاشياء
 الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحاله الجواب بالنسبة الى تقدير آخر الى
 المقايمة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيها لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال
 غير السبب بقوله فان قلت اذا كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثل السابق
 لكنه يتناول قطعاً في دعواه اللهم الا ان يقال لفظاً او في قول السامع او هل هو قبيح للاضراب
 بمعنى بل ومعنى الاضراب لفظاً التقدير السؤال المذكور مراداً على من زعم ان المقدر هو واعلم ان اراد المحيى



بيني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه السارح واما اذا كان على صيغة
 الحكاية فلا يحفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا بد كما لا يحفى على الفطن
 بيقى في كلام الله في بحران الاول ان قوله نعم يتصور ذلك اذا نسي واراد ان يحقق غيره هل يعرف ذلك
 ام لا لكنها محال في فعله من اجل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس لافادة لاز
 فائدة كغيره وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الي زيد ولا يحفى ان الانسب ان يقدر السؤال في
 مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال لقد ربه هل يعلم لماذا احسنت اليه في الجواب علم انه مستحق للصدقة
 القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان
 التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الى المسائل المتروكة وذكر موجب الاستحقاق المفعول عن الاستحقاق
 التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول ظاهر عنه فيكون المثال الاول مستقبها وهذا هو الذي حمل
 على تقدير السؤال غير السبب فقوله السؤال في المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف
 مرتب تأمل **قوله** وليس يجري في سائر سوى الاستيناف فتأمل اي ليس يجري كون الجواب باحد
 الامرين اعني اعادة الاسم نارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن
 السؤال غير السبب وغيره بدونا عادة اسم او صفة وانما امر بالتأمل لا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة
 ومنه ما بيني عن الصفة المحصر فان المعنى لذلك ما واما دون منه ومنه **قوله** بالعدو والاصل الفقد
 في الاصل نقيض الرواح والمراد هنا العدو وان فغير بالفعل غير الوقت كما يقال اتيك طلوع الشمس في وقت
 طلوعها وان لم يجمع باعتبار لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصل العدو في الاصل المقتضى الجمع
 وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصلاا مثل بعير وبعران **قوله** كانه قبل من نسخة آه الشيخ
 صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدر لا يجوز حذف المفعول في الجملة الجوابية
 ان قلت فاقوله في الآية قلت له ان يقدر من المستجوب له فقول رجال في مع رجال فصدر الاستيناف



هو الاسم لا الفعل **قوله** لم ألف وليس كالألف مصدر لفظي سكن الياء واجبه والألف
مصدر ألف يوافي والألف مصدر ألف يوافي **قوله** فحذف هذا الاستئناف في قول يجوز أن
الاستئناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفاً ووجهه انه لما زعم حرك السامعين ان يسألوا
ويقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقوله لم ألف فالدليل على انكاه المتكلم ذلك لفظ زعم
لان استعمال الزعم في الكذب **قوله** مؤكداً للجواب وبما ظاهراً لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم
في مقتضى الاجرة فاصل معنى قوله لم ألف وليس ألف معنى قوله كذبتم **قوله** ولرفع هذا الرفع في
بالواو العاطفة على جواب بن عبادة ان قال من الواو احسن فواوات الاصل على حذف
المرء الملاح **قوله** وقد توهم بعضهم توهمه لزور في وجه كونه خطأ ان يحتجوا كما اعترف بنفسه الى
ان يقدر اصل الكلام ممكناً واما الوصل فاما الرفع الالهام واما اللبس فففيه تقدير محذوف وليس محذوف
تقدير بلا ضرورة داعية اليه **قوله** لان لا يعبدون اخبار في معنى الانشائي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق
يقضي الامر والتمني والمعنى على تقدير القول في قابلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا
يعبدوا جواباً لانه لا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدر يرتد بلازم الميثاق
فلا حذف لان عاد الفعل الى الرفع فيعلم هذا يكون قولوا صله ولا يكون الآدمي مما نحن فيسئل يكون فرعطف
المفرد على المفرد لان الامر محمول بالمصدر معطوف على خبر مؤل **قوله** لانه بمعنى امسوا لان تو
ارشاد الى التجارة البعيدة لعلم لها والمعارف في التعليم هو الامر والتمني وذن الخبر **قوله** الا عند
بالنداء **قوله** لان هذا التصريح في مثله بما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغير المخاطبين اذ لو
لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كان قوله تعالى يوسف من عن هذا واعترفتي لذنبك ولا يخفى ان
احد الفعلين وجمع الآخرة قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس **قوله** فلا يصح عطف يستزوع عليه
صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جواباً اذا اناسبه فيكون جواباً و
وكا



وكأنهم قالوا النيارب فقبل لو آمنوا يكن لهم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوتهم وقد يجاب أيضا
بان خطاب يا أيها الذين آمنوا النبي والمؤمنين والنجاة المذكورة عامة أيضا لكنها في شأن نوع
التبشير وفي شأنهم عدم نوع الإيمان المذكور فيجوز أن يقع يومنون مع بشر ببيانها لكونها في شأنهم
قوله وليس المعتمد بالعطف هو الأمر قوله أراد أنه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حيث هو أمر في الجملة
الإنشائية الخفية من حيث خصوصيتها بالجملة من حيث أنها وصف ثواب المؤمنين وأراد بالجملة في قوله ^{أما}
المعتمد في العطف هو جملة توصيف ما يريد بها في قولهم وبأجلهم وقولهم وجملة الأمر ومثالها وهو الأمر ^{الاجمالي}
أي الحاصل كما يشير إليه **قوله** بل يوجد عطف الحاصل من المضمون قوله والعنى المعتمد في العطف حاصل
الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين المنطوق في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الأمرية من حيث ^{حيث}
هي كذلك حتى يطلب لنا مشاكل قوله أصاب الكشاف في ذلك أن يقول ذلك هو معطوف على فاعله
كذلك كما توهمه الفاضل المحيى وهذا التوجيه يتبين أن الاعتبار على كلام الشارح واندفاع اعتراض ^{الفاضل}
المحيى وأما اعتبار عطف القصص على القصص على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما أفاده الشارح
أيضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لأن الأنسب في التبرير بتلك الجملة أنها مناط الجواز
وهذا غير حفي على رب في دبر متادم سأل بالكلية فما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام
الكشاف فما ذكره في شرح الكشاف **قوله** لكن شرط اتفاق الجملتين ^{اللبيب} أن يكونا في مقام في معنى
عطف الإنشاء على الخبر أو بالعكس منع البيانين وابن مالك في شرح باب العنونة مع كتاب التمهيد في
عصفور في شرح الأيضاح نقله عن الأكثرين وأجابه الصغار جماعة مستدلون بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في
سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاني زيد وعمر العاقلان على أن يكون العاقلان خبر محذوف
ثم أورد عدة أبيات مستشهدا على جوازها فيما لا محل له من الأعراب وأجاب عن القول الفاضل المحيى ^{الشرط}
اتفاق الجملتين خبرا وإنشاء في عطف الجملة التي لا محل لها من الأعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم إلا أن يقال



لا تنوع فيه بين المحققين في علماء البيان وافاد ما نقله ابو حيان غريبه فقد صرح ابن همام
 بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز في عداد من هذا زيد الرجل الصالح ^{نصبته} رفعتا و
 لانك لا تأتي الا على ما ثبتت وعلمته ولا يجوز ان تخلط من قولك ولا تعلم فحصل ما بمنزلة واحدة وقار
 الصغار لما منع سيبويه من جهة النعت علم ان زوال التعجب ^{الصفاء} يصح ما فصرف ابو حيان في كلام
 فوم فيه ولا حجة فيما ذكره الصغار اذ قد يكون الشيء مانعا ولينص على ذكر احد مما لانه الذي
 اقتضاء المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول الكلام التوفيق بين كلام الخاه وكلام ^{البيان}
 في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كثير من الخاه
 جوازهم ولا خلا في الصريحين لان عند من جاز لغة لا يجوز بل لغة فافهم **قوله** فكان امر
 عم بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظ كانه لما رآه الى توجيه آخر وهو ان يقال امر النبي عم ان يلقي الكلام على
 سبيل الحكاية اي قل لم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قل للذين كفروا ان ينتموا الى آية بياء ^{الغنية}
 كما صرح به صاحب المفتاح في بحثه لا يجازو ذكره الفاضل الزمدي في شرحه **قوله** من القوي المدرك
 العقل اراد بالقوي المدرك الذي يكمل به الادراك سواء كانت مذكورة او معينة في الادراك **قوله** وهي
 المحاكبة المحسوسا الظاهرة كالحكم بان هذا الاصغر هو هذا المخلوق فيه **بجاء** لان النسبة بين الطرفين
 في المثال المذكور معني جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوي الباطنة والطرفان محسوسان
 مدركان بالمحسوسات والحكم عندهم لا بد ان يدركا الطرفين والنسبة بيني يمكن فالحكم وهذا اثبتوا ^{الحس}
 المشترك فللايجوز ان يكون الحكم المثال المذكور للمحسوسات فان قلت **الحكم** هو النفس لكن يمنع ان تسام
 المحسوسات فيها فوجب ان يكون هناك قوة ترسم فيها صورها كلها فان المحسوسات في المثال المذكور آية للنفس
 الحكم باعتبار الطرفين والوهم آية لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القويين مجازا باعتبار كونها آية
 للحكم قلت **فالحسوس** عند الحكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة بل ربما يكفيه الاتساع في الآيات

متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت المحس المشترك بالذليل المشار إليه في الأقربان الحكم في المثال
المذكور للوهم لا المحس المشترك لأن القوي لها طنة عند مثبتها كالمزاي المتقابلة تنعكس إلى كل منها

ما ارتسم في الآخر والوهمية هي سلطان تلك القوي فلها تصرف في مدركاتها بل لها سلطان على
مدركات العاقلة فتنازعها فيها ويحكم عليها بخلاف أحكامها **قوله** فاذا استعملها بواسطة القوة

الوهمية في المحيلة أي أن استعمالها النفس في المحسوسات بواسطة القوة الوهمية والصورة
المحسوسة ليست مدرك للوهم **قلت** لما بينهما عليه تفاوتان القوي الباطنة كالمزاي المتقابلة

فلا تعقل **قوله** وإن استعمالها بواسطة القوة العاقلة أشار إلى مغايرة العقل للنفس
فإن النفس الناطقة هي موجود في الجنون والعقل غرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد

كأين في موضع **قوله** مثل الاتحاد في المحرعة في التمثيل في المحرعة ولجزم لا المسند والمسند
بها على أنه في قانون المحس **قوله** وكذا حكم بأنه هذا اللون غير هذا الطعم مما ألفا لما سبق من أن الحما

م الحس إلا أن يريد ما سبق أن الحكم هو العقل بواسطة المحس المشترك كما اشترط الير مع ماله وعليه
قوله وفيه نظر لأن التضاد لا يمكن أن يقال مراد الشارح العلامة أن الأقلية والأكبرية قد يكونا

محسوسين وذلك عند كون هف وضمها محسوسين لا على أنها المحسوسات بالذات بل بمعنى
من المحسوسات بالعرض كالحركات وأمثلة لها بناء على أن العقل يحكم بمجرد الأحاسيس ببلية من الأمور المحسوسة

مثلا أنها أكثر من اثنين في ضمها وهذا بخلاف شي من الأمور المحسوسة عليه فاعليه شيء فانه يدرك بمجرد
قوله أو هي بأن يكون بين تصورين شبه تماثل قال الفاضل المحيى في شرح المفصل لما كان العقل

يميز بين الأشياء الملتبسة ونسبها إلى الأمور الصحيحة الطامعة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل
والتضاد سببا في نفسه لا جماع نسب الجمع بها إلى العقل ولما كان التوهم مما يشبه عليه الأمر بما ينسب

وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الأسباب بالاختصاص في نفسها لا جماع نسب

الوهمية هي سلطان تلك القوي فلها تصرف في مدركاتها بل لها سلطان على مدركات العاقلة فتنازعها فيها ويحكم عليها بخلاف أحكامها

بها الى الوهم ولما كان الخيال محلاً لتقارن صور المحسوسات الي منها ينزع صور الموهومات ^{للعقولا} و
 بسبب اجمع سبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة وموهومة الى الخيال والضابط في الخيال ^{مع}
 ان اجمع اما سبب التقارن في خزانة الصور ولا فالاول هو الخيال والثاني اما ان يكون بواسطة ^{امر}
 يناسب اجمع ويقضي به نفس الامر فهو العقل والافه الوهمي **قوله** نوع واحد زيد في احد ^{بها}
 عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لما يخرج به عن
 حقيقة وكذا السواد خضرة زيد فيه شيء يسير **قوله** ويتوهم ان هذه الثلثة نوع واحد في عارض
 به الصفرة بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقاً حسياً بالاول والثالث وعقلياً بالثاني ^{بها}
 لا فاضلة انوار العدل والاحسان **قوله** او تضاد وهو المتقابلين وجوديين يتعاقبان على
 محل واحد المتضادين بينهما غاية الخلاف يخرج بقوله وجوديين تعاقب السلب والاعجاب وتعاقب العد
 واللكة ودخل بقوله على محل واحد المتضادين الحكيم اعني الصور النوعية وقرئ ثبت التضاد بينهما
 اعتبر الوضع بد المحل وبما ذكرنا طهر ان المراد بالتعاقب على المحل المتعاقب باعتبار المحل لا باعتبار الصيغ
 وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التعاقب بين السواد والجمع ^{مثلاً}
 قسماً فاضلاً مطلقاً التعاقب بل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا الرقيد فيشمل التضاد تعاقب السواد والجمع ^{الحمر}
 ويسمى تضاداً مشهوراً ويختص التعاقب في الاربعة بقي منها بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقي ^{عليه}
 غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الخلاف والخوض في امثلة التضاد وليس بينهما غاية ^{الخلاف}
 بل غاية الخلاف انما هو بين الخلاف والمراد وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقياً لا يكون الا ^{احداً}
 نعم يشعرون ان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عددهما فيشمل
 شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث نفسه على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يمكن من الجواب بالاول
 غير الا عارض على السكاكي الاول والثاني في نفسه التضاد لا انفكاكاً عن الفاضل المحسوس **قوله** لكنها لا يتواردان

بها

٣ اذ لا يخفى على مصنفه ان تعاند
 الخلاف والجمع ليس من
 تعاند لخلووه والمراد به

على المحل لكونها من الأقسام دون الأعراف ظاهر هذا الكلام يدل على التوارد على المحل لما هو في الأعراف وفيه
نظرا لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالأعراف هو الثاني لا الأول فماتل **قوله** ولذلك
الصور الخ اي باختلاف اسباب التقارن وقوله ترتيبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تتميز من نسبة
اختلاف الفاعله وقوله فلم صور لا انفكاك امارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله وكمن
صور لا تعيننا امارة الى اختلاف الصور في الموضوع والخصا واختلاف الصور ترتيبا وان كان
يتضمن اختلافها وصوحها لكنه قصد التبيين عليه **قوله** وظاهر انه لا يمكن جعله صورة
مرسمة في الخيال قيل هذا بما لم يجعل تقارن الصور يعني الصور المقارنة ولا ينبغي ان ^{تفسر}
لا متاعه عبارة السكاكي فان عبارة ممكنة والجباي هو ان يكون بين تقارنهما تصور ^{تقارن}
في الخيال **قوله** القطع بامتناع العطف في نحو ندم الامير لخدمته رد عليه الشريف منا وفي الفتا
بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فان اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان المقص الاصل هو هذا القيد فاذا قصد البيان وقوع ذلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة ^{قيد} قيدا باعالم يحز
العطف لانه ليس جاعلا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح في حفي صنوق قلت فعلى هذا يكون ^{حالة}
ثالثه مقتضية لكان لا انقطاع به ان لا يلتفت لوجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وعينه اللهم
الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكان لا انتفاء عدم الجامع
الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فانهم **قوله** ونحو
الشمس والفتاة بخانه ومرارة الارنب محدثة هذا نقله باليغى وعبارة السكاكي ممكنا وحرارة الشمس
ومرارة الارنب وسورة الاطلاس والرجل اليسرى من الصنفين ودين المجوسي والفتاة بخانه
كلها محدثة فلفظ كل واحد يدل قطع على ان المثال في قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي
اورده الساريج والمحيي فليس يتعين كونه من عطف المفرد لانه لا محال كونه من عطف الجمل بحذف الجوز في الاول ^{ليني}



فظهر ان جزم المحيية يكون المتألف من قبل عطف المفرد على المفرد بالنظر الى اعتبار السكاكي **قوله** ففوض
 الى ما قبل هذا الكلام وما بعده فبين الفاضل المحيية ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في
 الاول بحث لان التاميز المذكور لا يمنع التقدم بحال اعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور
 المتحدثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر ان يكتفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فلا وليان
 يجاب بهذا ايضا بان الجامع غير متلف اليد **قوله** والمم لما اعتقد ان كلامه في حيث قال في الابتناء
 واما ما يشعر به كلامه ظاهر كلام السكاكي في مواضع فكتابه ان يكتفي ان يكون الجامع باعتبار المجزئة والخبر او
 قيد في يتوحد في يتوحد هما فهو مفوض بخوما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب لانه غير صحيح كما عرفت بخو قوله
 فزعم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله هو فانه صريح في مواضع اخر منه بامتناع عطف
 القابل في ضيق على خائفي ضيق مع اتحادهما في الجنب **قوله** فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يريد ان المم
 ذكر مكان اجماع الشئين واقام قوله واتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد
 ان اراد بالتصور الذي عبر فيه بالاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القول المذكور به
 وهذا الفساد انما ذكره لزم من تعميم ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد
 بالمجزئة وفي الجنب وفي قيد في يتوحد هما فاعلم ان مراده بتصورهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصورهما
 والحيث ان يكون بين تصورهما متصوراتهما على قياس ما سبق **قوله** فهو غلط لانه قد مر هذا الكلام
 فيه بحث لان العلم بعد ما حمل في الابتناء كلام السكاكي على السهو وفتح منه قال ثم قال الجامع بين الشئين
 عطف ووهي وحيث الى ما العطف ونوان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصد
 بهذا الكلام اصطلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخرى فلا يبعد ان يراد بالشئين
 اجماليين وبالصورتين المعلومين ويقتصد فيه بذكره معرقا الى جنس العلوم التصوري المتناو
 لكل متصور سواء كان مجزئا عندا وخبلا او قيدا في يتوحد كما كيف ولولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي لهما



بين الشئين **قوله** ولهذا قال جمال الدين في شرحه المراد بالشئين الحملان لانه بعد بيان الجمل
 بين الحملين وبعبارة واحدة على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الحملين فوجب على كلام المؤلف
 عليه السلام بيع النقل **قوله** ولعمري ان الكلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلا
 تقديم المفاعل حال كونه فاعلا بالتفريق **قوله** واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صد
 غا السكاكي بمذهب ضعيف لا نقول برمع الغنا عند بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا
 لان ما يستحقون في هذا الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو
 البعض يكفي في الفصل **قوله** ولا يخص الناس به بان يوتي بالثانية فعليه معرفة مخزن يدقام وقعد
 والاسباب بسياق الكلام ان يقول اسمه صرفه مخزن يدقام وعمر وقاعد وهو **قوله** وهذا مبني على ما ذكر
 السير في وفسعه والظاهر امر الابتداء بالعكس يعني ان ما ذكره السير مبني على هذا المذكور **قوله**
 والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ان الحاجب حيث قال في ايضا الفصل واما الموضع
 الذي يستوي فيه الامر ان بان يكون الجملة الاولى ذات وجهين شاملة على جملة اسمية وجملة فعلية
 فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية في هذه العبارة كلفان احدى معاني **قوله**
 على جملة اسمية لان الشئ غير الشئ عليه الثاني في معنى التأويل الاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى
 التأويل اللهم الا ان يقال مبني على الشاكلة **قوله** تذييل قبل الفرق بين التذنيب والتبيين مع انهما
 في ان كلامهما يتعلق بالباحث المتقدمان ما ذكر في غير التبيين بحيث لو تأمل المباحث في المباحث المتقدمة
 لغمها منها بخلاف التذنيب **قوله** ويجعل الشئ ذنبا في الصلوة الذناب بالكسر فيب كل شي وذنبا
 العوام في الموضع الذي ينتمي اليه سبيله وكذا الذناب بالضم والذناب التابع **قوله** فيكون معنيا عن
 تكلف تعلق آخر بالكسر في شي آخر مفيد التعلق ان قلت فاي حجة في التبيين قلت في الضمير للربط
 بالضرورة كون الحال مفردا مشتقا **قوله** يثبت بها لا يخفى لذي الحال واما بجملة في قولك لا يتكلم وليس



قادم في حال وبيان للآزم الفاعل وهو من بيان الاثبات فكما هنا بيان للفاعل **قوله** لا حالا لان
 المقصود من الحال المتعلق ببيان ان الفعل صدر عن الفاعل او وقع في المفعول مقيدا بذلك الصفة والمعية و
 انما يفيد ان كان بالصفات المتكبر والمتغير المبتدأ لان كون الفعل صادرا واقعا على اليبات والصفات
 اللازمة معلوم **قوله** فلا صريح الشرفا مية وهو غير بان لم يبق سوا العدو وان دناهم كما دانوا **البيت**
 لسهل بن شيبان فقصيدة مطلعها **ههنا غربي ذيل** وقلنا القوم اخوان **عيسى** الايام ان يبر
 قوما كالذي كانوا **صفت** عندي عفوت غرهم وصريح الشراي ظهر وانكشف ودناهم اي جاز
قوله تسبينا بالحال وجه الشبه كونها احكاما لصاحبها **قوله** تكون نكر مخصوص بريدان ذا الحال
 الذي يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكر مخصوص بريدان ذا الحال الذي يتقدم عليه الحال كما
 يكون معرفة وذو الحال هنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي يخصص لاني في حكم الموصوف **البيت**
 على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح وردد هذا التوجيه بان لا يتأني
 في قوله سبعة وثلاثون كلمهم كاي شهد براخواه اعني ثلثه رابعهم كلمهم وخمسة سادسهم كلمهم اذ لو عمل على
 الحال لخرج عن النظم عن الانظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وبابا لمجاز واسع مفتوح
 فيلحق الواو عليه تأكيد اللصوق المذكور فيكون هذا الواو ايضا فرعا للعارضة كالتي بمعنى والحال به
 والاعتراضية وهما بحث وهما ان المذكور في كتب النحون وجوب تقديم الحال على صاحبها عند **نقص**
 تنكير بناء على انها لو تأخرت لا تبست بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قد
 في حال الرفع والحروان لم يلبس طرد الباب من هذا الالتباس جاز فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة
 لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والافا الفرق نعم الواو رافع التباس الحال با
 ولهذا لم يقدم على ذكرها في الايراد لان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف وذلك
 ان يفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال بين الهيئ او الوصف بين الذات



مسألة الفرق الأول بان المضارع يطلق عليه ما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع
 للمضارع حدث ماضٍ لفظاً لماضي وعن حدث حاضر لفظاً المضارع فلو لم يكن مشتركاً بين الحال والماضي
 لزم ان يكون ما هو فاعل ما هو المقاصد لم يوضع له لفظ فيلزم القول بالاشتراك ومسألة الفرق الثاني
 بان المتبادر منه الحال هو فهم الاستقبال بحيث لا يفرق بينه وبين الماضي المناسب ان يكون للحال حقيقة كما لا
 يخوضر والاستقبال بخبر ومسألة الثالث بان وجود الحال خفي حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود
 والفضل للتقدم كما لا يخفى **قوله** وهمنا نظر الى آخيه جواب النظر ما يحققه الفاضل المحيى في وجود
 وجوب صدور الماضى الواقع حالاً بعد **قوله** واصلك وجه الصك الضرب قال الله تعالى وضكت
 اي ضربت **قوله** فلما ضيقت اظايفهم والاظايفهم جمع اظفار ومضى جمع ظفر ويراد به الشوك والقوة
 وقيل المراد بالاظايف الاسلحة ومالك اسم رجل قال تغلب الرواه كالم على ارضهم ماضياً على ان ارضه
 بمعنى رهنه الا الاصمعي فانه رواه وارضهم على انه مضارع وحاصل المعنى البيت لما ضيقت منهم ريت
 وخلصت وجعلت ما كان هو ناعندهم وميقم اليهم **قوله** ومثله قوله تعالى توذوني الابد في مؤثر
 اللبيب السيد عبد الله ان وجوب الانقصار على الضمير في المضارع المبدى اذ لم يكن مصدراً بقدر
 واما اذا كان مصدراً فقد خلا لحوال قوله تعالى توذوني وقد تعلون اني رسول الله وما ذكره الشارح
قوله ومعنا ما ان نفرض ان ما كان في الزمان الماضي وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستوفى كما يحضر
 للحايط بصور يستجيب منه كما نقول رايته الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيجبر عند بلفظ المضا
 بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي
 بلفظ اسم الفاعل فيقول الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا علمنا
 في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والاستقبال وبكلمة ليس معنى حكاية الحال الماضية
 ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما يلفظ به كما في قوله دعني فرتم نازي على ما ذكره الفاضل



في حواشي شرح المفتاح المقص حكاية لمعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدّر نفسك
 كأنك موجود في ذلك الزمان وتقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لكن ما ذكره الشارع ما هو في
 كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدّر ان ذلك الماضي واقع في حال السكوت كما في قوله
 تعالى لم تقتلون انبياء الله فربّما واستحسنه الفاضل الرضي **قوله** دون الهني لبثوت النون التي
 هي علامة التوقّع فيكون اخباراً قال الله تعالى ابوالبقايا في القراءة بالتحفيف وجهان احدهما انه نهي ايضاً
 وحذف النون الاولى من التثنية بحقيقاً ولم تحذف الثانية لانهما لو حذفها لم تحذفها محركة فاحتاج الى
 تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل لتغير الثاني ان ^{لفعل} ~~الساكنة~~ معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في
 معنى الهني كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتعذر فاستقيم غير متبعين
 هذا ويجوز ان يكون لا تتبعان فيها لحنقة نون التأكيد للتحفيف على ما ذهب اليه يونس فكسرت لا لتفقا ^{كثرة} ~~التفقا~~ ^{كثرة}
 في وايضا تتبعان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للمثيل **قوله** والمعنى
 ما يصلح تصنع حال كونها في اشارة ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل **قوله** خلوه عن
 الاستقبال كالسين ومن قد يوجب كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترناً بزمان الكلام
 فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفي ما عداه طرقاً للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذي
 ذكره الشارع **قوله** لتناقض الحال والاستقبال في الجملة **فيسبح** وهو ان التناقض في الجملة كما
 هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما ذكره كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستبشعوا صدر ^{الجملة}
 العاليه يعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر يعلم المضي من
 جهة المضي والاستقبال من جهة صنع الاستقبال وعلامة و منافاة المضارع المصدر يعلم المضي من جهة
 المضي وليس الا قلت هذا انما لم لو كانت جميعه المضارع حقيقة في الاستقبال مجازاً في الحال وقد ذكر
 صفة الشارع انه مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال كيف ولو ثبت التباين بين الفعل المضارع



والحال لا يترد في المضارع الواقع حالاً ما يقرب إلى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالاً لفظ قد بل الحو
 ما يسمي عليك في وجه دلالته الماضية على المقارنة فإن لما لا استغراق الأزمنة وغيرها لا تنفاه متقدم لكن ^{الصل}
 استمرار ذلك لا تنفاه فيحصل للمقارنة المحال ولا منافاه بهذا الاعتبار فافهم **قوله** افادوا في البيت
 قبله بفاتي مصعب ويتوحيه فان احيد عنهم لا احيد ^{الزبير} بفاتي مصعب بنوا بينه اي طلبني مصعب بن
 واخوته والاستفهام في اين احيد اي مهد واعرض للكار ولا احيد تأكيداً له واقادوا فاقاد الامير اي
 مكنته من العود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنتوا ولي القتل في وفي ونيهي من ^{نهيته}
 الرجل عن الشيء فتنهى اي كفته وزجرته فكف وانزجروا الاصل في نهيه نهيه بثلاث ياء
 واما اهدوا من الهاء الوسطى فوفاً للفرق بين فعل وفعل انما زاد والنون في سائر الحروف لان في
 الكلمة **قوله** ان كان تاماً ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية ان كان التام ^{حق}
 ان تدخل على الاحداث والحق انما تدخل الذوات اذ اوجد فيه وبهنا كتبت شعيرة كابينه الفاضل ^{المحشي}
 وكذا في شرح اللب سيد وغيره وان كان في تامه ايضا **قوله** ولا يغني طبعنا ناقصة وجعل الواو مزيدة
 خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان ^{الناصب}
 على الاحداث وقد مر مناعده **قوله** ان يكون في غلام وقد بلغني الكرفان قلت الكلام في الحال ^{المنقلة}
 على ما سبق والكبر بعد حلوله غير منقول فكيف اوردته هنا قلت احوال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق
 بعينه **قوله** ولم يمسي في بشر فان قلت لم يتقبل عدم اساس البشر اياً ما فكيف عد في الحوال
 المنقلة قلت ليس في اللفظ دلاله على عدم استقاله قولك زيد ابوك عطوفاً وهذا القول قد ركبني
 في عدة من الاحوال المنقلة **قوله** شرط في الماضي المبتدأ ان يكون مع قد طاب وكلامه مشعر بان عام ^{كن}
 مذهب البصريين ان قد يجب في الماضي المبتدأ الواقع حالاً اذا لم يكن الواو فيه كذا ذكره الحديث واعلم
 ان وجوب قد في الماضي المبتدأ الواقع حالاً اذا لم يكن بعد الا والا فلا اكتفاء بالصيغة عند مزدون فيند



الواو اكثر نحو ما لقيته الا كرمي لانه بنا ويل مكر ما لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم ولغظ قد لا تد
 وقد سبق في اجواب الخامس في الخمس الشرح بنذر الكلام فليذكر **قوله** او مقدرة كافي قوله تعالى او
 حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قد يكون حالاً موطئة وصنفه الموطئة اذا كانت
 ماضياً بصدر بعد لا سيما اذا حذف فانه يكون في صورة الحال القائم مقام **قوله** لانه تقرب الماضى
 في الحال فيه **فحسب** لان قد يقيد المقاربة بالياء لا المقارنة بالنون والمطية في الحال هو الثاني لا الاول
 اشار الحيدري الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القرب في الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على
 الزمان القرب في الحال وفي بعض النسخ شرح البت السبند ولغظه قد تقربا لماضي فذلك الزمان فتكون
 المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخفى على من لان الظاهر ان المعبر في الحال حقيقة المقارنة لا ما
 هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحيى اذا قلت جاء زيد راكباً كان المفهوم كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المحيى
 متقدماً عليه فلا يحصل مقارنة الحال لهما واذا دخلت عليه فربما في المحيى يفهم المقاربة بينهما وكان ابتداء
 الركوب كان متقدماً على المحيى لكن قاربه كيف لو كفى المقاربة في الحال في محيى في مثل قولك جاني زيد راكباً الى
 قد اصلاً لان المفهوم منه على تقدير التسليم هو كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المحيى متقدماً عليه لا كون بعيداً
 منه فيقيم المقاربة فربما قيل العاقل ولا فرق في ذلك بين وجوده وعدمه كما ذهب اليه الكوفيون
 نعم لو اطرده الاستعارة لم يوجد فعل ماضٍ مثبت وقع حالاً لدون قد لا يمكن اهداء المناسبة بان المقاربة
 في جاني زيد قد ركب يفهم من قد وجعل الحال قيداً للعامل وفي جاني زيد ركب في الثاني لا غير فوعى
 الدلالة عليها كفى وقوعه بدون ذكر قد كثر في الكلام فاي حاجة الى التقدير فقامل **قوله** قول ابى
 المعري اصدق في مريد الخ البيت فربما يبدى يودع فيها بعداد ومطلعها بني من الغريان ليس نذكر
 شريح **فحسب** ان الشعوب الى صدره اراد بالبنى المحنة والغريان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم
 والتجيز الاخبار والشعوب جمع شعب وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفرق وهذا يمتنع على عادة العرب



منه البطر بالخرمان وفي المثل شام فرغ البين اصدقه في مريزيه اصدقه هذا النبي في حال كوني
في شك ما اخبره لاستيلا حروف الفراق على الخ مع ان خبره غير حقيق بالمصدقين ويمكن ان يقال اصدقه
استفهام الكاري على حذف المفعول والاحفش يقسمه عنده من اللبس في الاخبار والاول والظهر والمراد
بالآيات التسع ما اثير المير في قوله تعالى في تسع آيات الى فرعون وملائه وبني اليد والعصا والطوفان و
والقمل والضفادع والدم والظلمة في انفلابا مواهيم في الحجة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطقس
امواهم ولجذب في بواهم واما الايات الاخرى ان وما الغلو والفضاضة في مزاجهم فالاولي لم
بها موسى ثم الى فرعون والثانية فمسل لجذب في المزارع وهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة
الآيات احدى عشر **قوله** فيحصل به الدلالة عليها فيه نظرا قد سبق ان المعبر الدلالة المطابقة وهذا
قيل المنفعة من المضارح لا يدل على الحصول وتحقيقها فيما نحن فيه **قوله** واستمر الفعل اصعب بيان
استقام العكس في قصد الاستغراق في الاثبات والاكتفي في النفي بالاستغناء بحيلة **قوله** فكان في النفي ثباتا
مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لان الحذف ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك ونحوهما تدل بحسب
على الجدد واصل المحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وعد وتحقيق ولما كان ما زال ونحوه اثنان اثنان
لا اثنان في الجملة فالمبتدأ في كلام الفاضل المحقق ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد
على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بان لا يتأني على عمومه واطلاقة لانك اذا قلت في جواب ما زال زيد
لا رد على مريد في دوام الغنا لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في
الحقيقة فمقتضى ورود النفي على الاثبات فامل **قوله** وقد عرفت ما فيه من المطر الحال مقارنة بمحصول
مضمونها لخصو مضمون العامل لو كان بالاستقبال لا بزمان التكلم واللام من الاستمرار المذكور هو المقارنة
بزمان التكلم فابن هذا من ذلك **قوله** فمن رفع فوه وعوده على الابتداء الرفع رواية سيدي و قد نص
عليه المحقق شيخ عبد القادر ايضا فاعراض الفاضل الزمدي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبوت وانما مخالف



لنصل المحول بعزل عن القول وفي شرحه للقناع قد روي عوده على يد يدي ذهاب في طريقة الذي جاء
 منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجي متعديا كما في قوله تعالى فان رجعت اسرا الى طائفة منهم وذكر
 ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادور التي اقيمت مقام الحال بخوارس لها العراك وقدمته جهده
 وطائفة لعدم دلالتها على عدم البتوت في اذ انتفي الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه
 الحديث مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى **قوله** مع ظهور الاستيناف على في الـ ^{بضاعة}
 ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة **وهنا بحث** وهو ان الاستدلال على الاول ^{لونه}
 دخول الواو على الجملة الاسمية فترت كما اما الكل واحد في عدم دلالتها على عدم البتوت وظهور الاستيناف
 او مجموعها لا سبيل الى الاول في كل من التعليقين بطرحة اما الاول فلاننا احد شي الدليل الذي ذكر على ^{جواز}
 الاخر وفي مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها فكيف يستدل على اوليته دخول الواو مع وجود معارضة
 واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهور ما في الفعل لا شك الدليل وهو الاستقلال
 بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر من في الفعل ولا سبيل الى التثنية ايضا والا كان في المضارع
 المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيها الواو اولى لتحقيق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها
 للحال المفردة كما مر **قوله** اي وانتم من اجل العلم والمعرفة ما بين في الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللام ^{فغده}
 والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلافا بين مالك ^{مبطلوا}
 الاكتفاء بالضمير في الاكتفاء بالواو ليشهها بالجنس والنعوت ووروده في كلام رب الغزاة كثيرا ^{مبطلوا}
 بعضكم لبعض عدو واسه يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم قوله ما بال عينيك دمعها لا برقي وحكي غريبويه
 الاستغناء عن الواو بنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع السمن منوان بدرهم اي منه **قوله** حتى يدخل في صلة العا
 المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيد افرق عوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا
 والمراد من الاستيناف في اللغوي الذي ذكره عكسه **قوله** قريب في المعنى من قولك وجدته حاضرا الى اخره ^{بل}



انه مجموع الجمل في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذي الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن
 سبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى صار كما في مسند ابي الطاهر ومفرد في التقدير هذا ^{التي} ^{طية}
 الذي ذكره الشيخ اما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والينسب متعديان الى مفعول واحد كما في
 جرائم المعنى اما اذا جعل فاعلا للغلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود ^{والكلام}
 فاعلا لحاضرة ولحقوق الالف لبيان حال الفاعل وقد عمل في النظر لاعتقاده على ذي الحال فلا حاجة الى كلف
 وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقبلا او سموغا **قوله** والذي يلوح من ذلك كانه غرض
 على المص كما اشار اليه الفاضل المحيى هذا والذي نقله الشيخ في التفسير ثانيا بقوله وقال في موضع آخر ان ذلك اذا
 قلت ان يلوح منه ان امر الاول به بالعكس الذي يلوح من ان امر الاول به بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي
 الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضع على التناوب والتشابه **قوله** حذف الواو اي واو الحال كما يدل عليه
 سياق كلام الكشاف في الآية المذكورة في كلام الشارح فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان بحذف الجملة
 الاسمية خروا والحال لضرب التناوب والتشابه بالمفرد **قوله** والذي بين ذلك ان يكون جاني زيد وهو فاعل
 جينا **قوله** اذا تكررت بلدة الخ يحذف مضاف اي اهل بلدة او على الاستاد المجازي وانكر ونكر ^{لحين}
 واستنكر كل ما بمعنى واحد يقال تكررت الرجل نكرا ونكرا اذا استكرهته والباري بسكون الياء طلب معروف
 وجمع براء والبار لغة في الباري وجمع ابرار ويزان **قوله** وان امر اسري اليك وودونه موضع الاستثناء
 قوله وودونه والاسر السير للبلد لاني بعضه كائن يقال اسري بنفسه عساه غير يتعدي ولا يتعدي واسر يجر
 يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والوماء واحدة المولى وفي المعاني قال ابن السكيت الموماء اصله
 موموع على ففله وهو مضاعف قلبت الواو الفاء لحرهما وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام
 ان سقطت تسمية المفان بالوماء بناء على انه لما فيها من الخوف والمهالك يوي بعض ما لكها الى البعض
 ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن حقوق الملاك بهم والبيد المفان براء يجيد اي هلك وتسميتها



بالمقارنة فربما تسمية العطشان بامل والدبيع سلم الصالح والسارق القلب الصفصف وهي المستوية
 من الارض لانها تفتح فيها وجمع السراق والسارق بمعنى وجمع السلفان خلق وخلقان **قوله** قالوا
 ان يذكرنا به يقتضي الافراد في الحال على نحو الخصوص دون الجزم والتعنت كما يدل عليه قول الشيخ
 ان يقدم وفيه بحث لان هذا لما يرد اذا جعل خصوصاً احرازاً عن الجزم والتعنت واما اذا جعل ^{حكما}
 احرازاً عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلان **قوله** ولكن على كفة سيفك لا ينبغي
 عليك ان هذا ليس توجيهها الكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو سبيل
 للمقام بوجه لا يرد عليه شي **قوله** فقل عبي ان تبصرني لو كان محاطاً بمراة عدلته على اعتنا به ^{بنيته}
 يقال فقد وحواله وحواله وحواله ولا يبق حواله بكسر اللام كذا في الصحاح **قوله** برداك تعظيم وتجميل
 الى مثل عليك التعظيم والتجميل اشتغال البرد على صاحبه **قوله** وقال بعضهم هو الاندلسي نقل عنه الفاضل
 الرضي **قوله** نصف النهار الماء غامر تمامه ورفيقه بالغيب لا يدري البيت لمسيب بن عامر ^{بصرف}
 عن اصاطال مكث في الماء وقد اشده ابن السكيت في كتابه السمي باصلاح المنطق والنهار يروى بها ^{انصب}
 على انه نصف من قولك نصف الشيء اي بلغت نصفه فاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغايص ^{على}
 هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في
 الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انصف فاجمله الحالية ^{تقدير} في غاية الضمير فاعتلج اما الى
 الواو والي ضمير يعود الى النهار اي غامر فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا ^{تقدير}
 ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحمدي في شرح الفتح نعم الارجح تقدير الواو لتكون واردة على الاصل

بحث الایجاز والاطناب

الباب الثامن في الایجاز والاطناب والمساواة قدم الایجاز تبييناً على انهما سبب التقديم
 في الكلام واره في بالاطناب لكونه مقابلاً **قوله** اما الایجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية
 ايضا لانها لا فضيلة الكلام الا اذا طافا بصدور من البليغ مساوياً له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح



للمحتاج وقية **بجاء** لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التحريم عن النكث وليس بمقتضى
 لجواز ان يكون في المقام مقتضى وخصوصيات لا يراد عنها غير البليغ واما البليغ فمنه عيان يراد عنها اقتراف
 اليها مع لفظها مستطابق ويؤيد ما اشار اليه من كون جواز كون المؤخر اقل بالنسبة الى مقتضى المقام
 المتعارف الا وساطع بدلالة اللام ان يقال مراده انه ليس بليغاً من حيث انه مساوٍ لمتعارفهم ان
 قلت فكذلك في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة المؤخر مثلاً من حيث انه اقل من متعارف الا وساطع بل من
 حيث انشأ على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساواة فتأمل **قوله**
 الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يدرج في كون الكلام موجراً كونه زائداً على كلام آخر وكذا الكلام في كونه ناقص
 وقد يجعلان في قبيل النشأ ابرء من الصيف والعسل اهل في **قوله** ولا يعي ولا يفهم كلامهما
 بمعنى واحد في الصحاح المعنى خلاف البيان وقد عي في منطقة وعي ايضاً فهو عي وعي على فعل وفي المثل
 من اقل والافهام المعنى رجل فهم وامراه فهمه **قوله** عن حكم البغيق البغيق صوت الراعي في غنمه
 وقد نطق الراعي بغيره بالكسر بغيقا ونفاقاً ونفاقاً اي صاح بها وزجرها وهي ان كيسان نطق الغراق ايضاً
 بعين غير مجرمة **قوله** من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف في كلامه وكلماته والاضافة بيانية
قوله والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي يعنى المساواة كما سيجي وهذا التفسير لا
 يلائمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر **قوله** اي الى كون العبارة اي كون عبارة المتعارف اكثر
 يقل اي الى كونه اقل من عبارة المعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صحيح معني الاختصار فلا وجه للقول بـ
 الاختصار اليه واما حديث سبق فمبين لان هذا المعنى ايضاً قد سبق ضمناً وهذا الكلام في قوله وفي
 الى كون الكلام خليفاً به بسط ما ذكرناه في **قوله** وليس المراد رداً على الخلف الى وجه الرد انه لا معنى لا
 به يقال مرجع كون هذا الكلام مؤخر ان الكلام خلو بالسطر من متعارف الا وساطع الا ان يلاحظ
 هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التكليف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره في وجه الرد من لزوم



والتكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل لما كان مساويا للتعريف
 الاوساط لكن يكون الكلام خفيفا باسقاط هذا التعريف لكنه يحاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان
 قلت اذ كان المقام خفيفا باسقاط كان هذا الوجه الذي ذكر غير مطابق فلا يكون بليغا قلت نعم يقتضي
 الظاهر البسط لكن عدل عنه لغرض كالتبيين على تصور العبارة غرضها عرض الشبَاب وانما الميثب
قوله فاعلم ان الالحجاز لم ينج هذا مني على ما ذكره الزمدي وغيره فانه لا فرق بيني الالحجاز والاختصاص عند
 السكاكي فهو يستعمل الالحجاز تارة والاختصاص اخرى وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الالحجاز اختصاص بهما
 ما الى السابغ نفسه **قوله** بحذف حرف النداء واذا الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد
 كونه اقل من عبارة المفتاح فاما ان يكون الاوساط صارتان او برادان وجه الاقلية ^{حذف م} المجموع الامر في كل
 كل منهما بالاستقلال **قوله** اذ قال الخميس نعم صدره لا يبعد اسه السلب في العبارات السلب
 العشر والتهبوء والخميس كبش الذي له خمس اركان قدام وخلف ويبي ويسار وقلب ^{المعنى}
 لا يبعد التسمي للبهت والاخذ قال بل كبش بعضهم لبعض هذه نعم فايغروها **قوله** والنسبة بين بين
 الاطبا بين ايضا عموم فوجه قد بين الغايل المحسنى مادة الاجزاء ومادتي الافراق الا ان اعتبار المناسبة
 الحقيقية في الصورتين اللتين ذكرتهما ما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتمد لبيان الفرق في صورة
 بلا غير الكلام **قوله** وجوابه ان المراد بعدم تيسر الحقيقة لوقش بان قول السكاكي فلكونها مشتبهين لا تيسر
 الكلام فيها يدل على انه يستدل على معناه مطلق النسبة لا يقتضيه ذلك كما ذكر **قوله** اي الحارث بن حنظلة
 البشكري الجند بكسر الحاء والمهمل وتشديد الكلام وكسر الزاي بالفتح المفتوح **قوله** فيه نظر لانه قد
 قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم من ان يكون العيش في ضلال النوي كناية عن العيش
 النائم والعيش النائم كناية عن عيش المعقلا فيكون معناه العيش النائم خيرا من العيش الساق وليس هذا
 هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش النائم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خيرا من عيش الشا



ولو كان مع فضيلة العلم والعقل لا خفا ان عبارته قاصرة عن ادلتها **الغنى** فامل **قوله** وينيه
على ذلك لفظ الضلال لانه شعر بحسب العرف بان النوك شي خاطئ يلحق بالظلال ويطيب حال المبلغ اليه وهذا
ظاهر **قوله** ومخى قول عدي بن الابرش البرسته في الاصل كلمة فرس شعر العرني يخالف ساير لونه والابرش
اسم رجل كان بربرص فكنوا به عند **قوله** يذكر عذر الزبا بجذيمة الابرش الزبا اسم ملكة وجذيمة
اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجهما واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزبا على مملكته
المقتول فامرسلت الي جذيمه في رغبة فلك و اردت ان تزوجني فتضم ملكي الي مملكته فستر
بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته ^{ومهم} فوجدوا بقبية فرس طي الفراء فاجمعوا على انه لمصلحة انه يسار لها
وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكسب اليها وطلبها خالفته وشار اليها واستخلف على ملكه
عمر بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الرأي قال ببقه خلقت الرأي ثم ادخل بعد اللثام واللي فامرت
به فاقعد على نطع وحي ثبطت فرفق وب شد عضده بالابرهم كما يفعل الفصاد وقطعت راسه
فلما صنعت يده فرسلان الدم سقطنا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالوا لا تضيعوا
ملكك فقال جذيمه وعود ما صنعت له فيا لها قصته في شرحها طول **قوله** كذا وميثا زعم بعضهم
ان الرواية كذا باهينا فلا تطويل ولا فائدة في الجمع بينهما فانه نظر لان هذا من عطف احد المترادفين على
الآخر وفائدة توير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب لل مقام فلانهم اخلال بالبلغة **قوله**
هي اسم للنبيه فر السجدة وهي الفرة سميت بالنسبة لسجود لانهما تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام **قوله**
فرسها ما لا مملوك قلت لا يلزم فرانتفاء الهملاك غرضي بالفعل ان لا يكون فرسانه الا مملوك **قوله**
وهذا بعينه معنى الهملاكي السجادة لا يخفى ان هذا النفس اسم السجادة لان فرسها مملوك في رضى ^{محمود}
لا بعد سجادة الغرة بل فرسها مملوك بالذليل القاطعة قد يختار مملوكا حينئذ ولما ولو سأل الاتحاد فهو انما يريد
اذا كان غرضا القابل لتجريح كلام ابي الطيب بالكلية اما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحسوة المفسر فلا



اذ غاية ما يلزم من كلام الشارع كونه من التطويل **قوله** واعلم اليوم البيت غرضه مطلقا
 امنام او في دمنه لم يكلم **قوله** بحومانة الدراج فالتمثل **قوله** وبعد ودار لها بالحقين كأنها **قوله** جمع
 وشم في نواشر معصم قدم شرح المطلق في شرح الديباجة والرقعة جانب الوادي والمراجع جمع مرجع
 والشم فرشم ابد اذا غرها بالحد البرق ثم ذر عليه النوار وهو السيلج والمعصم موضع السوار في اليد
 ونواشر المعصم غروم الواحل ناسم وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر تر اي اعلم علما
 متعلقا بهذين اليوزا ويجعل مفعولا به بان يقال علم يعني حصل وقوله اي صفة مشبهة يقال رجل
 عي القلب اي جاهل **قوله** فعناه انه قوله لا يعضده برمان يريدان قوله باقوا هم لتأدية اصل
 المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر **قوله** قدمها لانهما الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان تذكر وجه تقديمها
 في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقر بان يقي في فاجابه المقيض لسان فائدة العدو وغايتها
 فهو قوله في باب الاجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فرفع التقديم في الضبط
 الاجمالي **قوله** ولا يحق المكر السي لا باهله حاق به السني اي اعطاه وصف المكر بالسي اياء الي ان
 المكر سييا كافي قوله يتكلم مكر واد مكره لان مكره جزاء السي ليس شيئا **قوله** عنك واسع السهو
 ان اسم المكان لا يعمل في الظروف ولا في غيرها فالظرف متعلق بالحجز اعني واسع على تضمينه معنى البعد
 البعض علم في الظرف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالسناد **قوله** اعتبار ذلك امر
 لك فان قلت لموسم ذلك في الآية فلا تنج في البيت اذ الشرط يفترق على الجزاء البتة فان كان مذكورا
 فحذف فوجب تقديمه اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديمه ليس لامر بخوي لفظي بل لتأدية اصل المراد
 منفي الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديم بحسب تأدية اصل المراد **قوله** ناقصا غرض المراد
 ممنوع من المنع مني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تفسير الشارع واما اذا جعل
 وسندا فلا وجه له **قوله** حتى لو ذكر لكاه تطويلا لان الاحسن ان يقول حشوا لانه الزايد متعين **قوله**



اذ غاية ما يلزم من كلام الشارع كونه من التطويل **قوله** واعلم اليوم البيت غرضه مطلقا
 امنام او في دمنه لم يكلم **قوله** بحومانة الدراج فالتمثل **قوله** وبعد ودار لها بالحقين كأنها **قوله**
 وشم في نواشر معصم قدم شرح المطلق في شرح الديباجه والرقه جانب الوادي والمراجع جمع مرجع
 والشم فرشم ابد اذا غرها بالحد البرق ثم ذر عليه النوار وهو السيلج والمعصم موضع السوار في اليد
 ونواشر المعصم غروم الواحه نواشر وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر تر اي اعلم علما
 متعلقا بهذين اليوزا ويجعل مفعولا به بان يقال علم يعني حصل وقوله اي صفة مشبهة يقال رجل
 عي القلب اي جاهل **قوله** فعناه انه قوله لا يعضده برمان يريد ان قوله باقوا هم لتأدية اصل
 المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر **قوله** قدمها لانهما الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان تذكر وجه تقديمها
 في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقر بان يتي في فاجابه المقيض لسان فائدة العدو وغا سلف
 فهو قوله في باب الاجاز والاطناب والمساواه واما التقديم فيما نحن فيه فرفع التقديم في الضبط
 الاجمالي **قوله** ولا يحيق المكر السي لا بامله حاق به السني اي اعطاه وصف المكر بالسي اياء الي ان
 المكر سي كافي قوله يتكلم مكر واد مكره لان مكره جزاء السي ليس شيئا **قوله** عنك واسع السهو
 ان اسم المكان لا يعمل في الظروف ولا في غيرها فالظرف متعلق بالحجز اعني واسع على تضمينه معنى البعد
 البعض علم في الظرف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق بالسناد **قوله** اعتبار ذلك امر
 لك فان قلت لموسم ذلك في الآية فلا تنج في البيت اذ الشرط يفترق على الجزاء البتة فان كان مذكورا
 فحذف فيجب تقديمه اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديمه ليس لامر بخوي لفظي بل لتأدية اصل المراد
 منفي الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديم بحسب تأدية اصل المراد **قوله** ناقصا غرض المراد
 ممنوع من المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تفسير الشارع واما اذا جعل
 وسندا فلا وجه له **قوله** حتى لو ذكر لكاه تطويلا لان الاحسن ان يقول حشوا لانه الزايد متعين **قوله**



فَوَدَّعَلِمُ الْعَرَبِ الْأَلْفَ وَالْأَصْفَ
الْحَسَنَ أَنْ يَقُولَ الرَّحْمَنُ وَالْأَصْفَ
كَمَا كَانَ عَلَى صَدْرِهِ وَهُوَ عَلَى
نَقْدِ رَفْعِ قَبْلِهِ عَلَى عِلْمِهِ

فادرك من مفعول ثالث لينيت وقوله ظلماً مفعولاً له والعامل فيه معنى قولهم فزيداي يصحون
 لاجل الظلم علينا متعلق بظلماً او بقدره على تصديقه معنى ليجوز ويجوز ان يكون ظلماً مفعولاً ثالثاً
 بمعنى ظالمين وما بعده كالنفسير **قوله** كما مر في آخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربع يجوز
 الشرط بعدك ويجوز في غيره بقية **قوله** وكذا اذا قال المصحح بجائين مهمليين الذي في صوته
 البحة وهي حالة مشعرة بكر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرس
 يقال يح بالشيء بالكسر يح بالفتح وهو لغة ضعيفة في محنته يخجاً فيتحج اي فرسه فتفرح وعلى كلا الوجهين
 ينبغي ان يجعل الي معنى الماضي كما في قوله تعالى حتى بلغ بين السدين **قوله** ومنه قوله تعالى احيى اذا جاؤنا
 وفتح ابوابها فاضلها عما قبلها لان بعض النسخاء جوز كون فتح ابوابها جزء الشرط والواو زائدة لتأكيد
 المصوق كما مر نظير **قوله** نحو جاني زيد ليس التقدير في المثال الاول ليس الجاني الا زيد وفي المثال
 والرابع يارب ويا غلام وفي الخامس لعندين دليل قوله تعالى الم تر اني قول فصبت عليهم ربك سوط عذاب
 وفي السادس كان ما كان في معنى تله للجبين صرعه على منقبة فوقع احد جنبه على الارض ولجبين ما عن يمين
 الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو عجزي حيث للفرزدق صدره يامن راى عارضاً اسبه
 واختلفوا في ذهب المبرد وقرئ بعل في ان المحذوف هو المضاف اليه الاول والتقدير يعني ذراعاً الى الاسد حذف
 اكتفاءً بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه في المثال الثاني والاسد المذكور في الآخر هو ما
 اليه ذراعاً آخر ليكون كالعوض من المضاف اليه الثاني لو قدم وقيل بين ذراعاً الى الاسد وجهته لم يكن الثاني مضافاً
 اليه ولا ما يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشمل على كثرة الاعتبار مع انه عدم الا
 والعارض السحاب يعرض في الافق واسر به فعل مضارع مبني للمفعول اي جعل فرساً مسروراً والذراعان
 كوكبان يبران ينزلها القرو وجهته الاسد اربعة انجم ينزلها القرو ايضاً والنادي محذوف اي يا قوم وغل
 ويحتمل ان يكون موصولة هي المتأد في فلاح حذف **قوله** واما جملة اراد بها الكلام التام الذي يكون جزءاً من



كلام آخر ولهذا لم يعد كل من الشرط والخزاجلة **قوله** فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام في
 معنى اللبيب جواز الخشبي وقبوع ان يكون قاء فانجرت قاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت
 ويرد ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل قوله تعالى فان يسرق فقد سرق اخاه لم يقبل الا ان
 ان المراد فقد حكما بترتيب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستسنا لا يفيد في دفع
 الاعتراض شيئا من جهة ان مبني كلامه ان الماضي بقدر تحقق معين فلا ان يكون جوابا لشرط مستقبلي ويمكن
 ان يجاب عن اصل السؤال بان صرف الشرط في انضمت خلصت الماضي الداخلة عليه قد التحق فيه ^{للا} ^{سابقا}
 وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتيب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد
 اخاه لم يقبل لا مجرد وقوع الجراما ضيا بعد بل لان السرقة المنسوبة ^{عليه} الاخ كانت متقدمة في نفس الامر
 السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظه من قبل علي ان لما ان لقد حكما قبل قد والمعنى ان
 ضربت حكما بان قد انفجرت وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الخبر فعلا ماضيا بعد قد **قوله**
 وظاهر كلام الكشاف في عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا القاء يعني في فانجرت متعلقة بمحذوف
 اي فضرب فانجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا قاء ^ف ^{تعلقها} فصيحة
 فيهم في ظاهر قوله او ان اشارة الى التقدير الثاني الا في الجائز ان يكون اشارة الى
 محذوف وذكر صاحب المفتاح ان القاء في فانجرت قاء فصيحة ثم قد و ضرب فانجرت ولم يتقرر
 للتقدير الآخر فيهم في ظاهر ان كون القاء فصيحة ان ما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر كلام الكشاف
 والصواب خلافا لان العلم عندكم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا اخراسان لم ^{يقتدر}
 الشرط وفاق وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف بقلة التقدير فيه ولان القاء الجراية لا تدخل
 على الماضي المتصرف ^{لها} لفظ قد واصمار لا ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه القاء فصيحة ^{كونها}
 منبهة غرض ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعه ما ذوقي لا يمكن التعيين



قوله قالوا خراسان اقضي ما يراد بنا الخ البيت للعباس بن الجصف وكان الرشيد بالغة فلا يخرج
 الى خراسان استعجبه معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس واشتاق الى بغداد فغارض
 في طريقه واشتد **قوله** قالوا خراسان اقضي ما يراد بنا الخ ثم العقول فقد جئنا خراسان **قوله** ما اقدر ان يد
 الى شحط **قوله** سكان دجلة من سكان حبيانا **قوله** متى يكون الذي ارجو وامله **قوله** اما الذي كنت احشاه قد
 كانا عني الزمان اصابنا فلا نظرت **قوله** وعذبت بصنوف البحر الوانا **قوله** ويردي بدل لقلنا الهائم
 المكسور حيانا **قوله** فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذا لم بالعود وامر له بثلاثين الف درهم
 العقول الرجوع وقوله ما اقدر ان يجف كالقدر ثم ويدي في الام نالا الدنو وهو القرب واثبت ^{الياء}
 ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المحبة والمهمله المفتوحة هي البعد واصلة
 لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيها لكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالسكينة مصدر راو بالتحريك
قوله ومنه بيت السقط طرب لصفو البارق المتعالي الخ الصير في طريق راجع الى الابل
 والباقي ببغداد بمعنى في متعلقته وبعد اذ بالدال المهملة والذال وبالنون ايضا كذا في الصحاح
 وكان الاصمعي سميها دار السلام وبني غران يقال بغداد لانهم سمع في الحديث لبيع اسم صنم وداد بالفار
 عطية فكان معناه عطية الصنم الوهي نحو نصف الليل وانصاية على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما
 فصل البيت بقوله ومنه ولم يقل ونحوه لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة معني ما بني وما لي في لا يكون البيت
 من الجواز الحذف في شيء **قوله** فان العقول على ان الاحكام الشرعية اه المسئلة الاصولية مذكرة في كتب
 الاصول وما ذكره الشارح من ذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
 بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالحذر والحذر وما **قوله** قد شغفها حب الشغاف غلا
 القلب هو جلد دونه كالحجاب يقال شغف الحجاب اي بلغ شغافه **قوله** والعادة دلت على الثاني فاني
 قلت الموافق لغرضه ليجازيها لا يفر لانه لما لم يزل بها وكانت معنونه العشق مغلوته الهوارا



ان تطهر لحن ان لو من اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكأنما قالت فذلك الذي لم يتبين
 في حبه لو ما مخالف للعادة قلت لاشك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع في اللوم في نفس الامر والا كان
 كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لاني نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانا ذكر
 الحب حيث قلنا امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حيا انا لراها في ضلال مبين لا
 اللوم على نفي الحب في اجواز التقدير في حبه بما عمل بالتقصير للعادة فانه من ما لم يكن فيه في نفس
قوله اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ويحكي عليكم منه ويدل
 انهم اشاروا على رسول الله لا يخرج المدينه وان يحرم القتال فيها والقصة في غزوة احد شهيرة
قوله كقولهم للمعري بالبرقا والبيتين هذا دعاء الجاهلية حيث يحترقون بالبيتين عن النساء
 وقد ورد المني عند **قوله** او مقارنة المخاطب بالعراس وتلبسه به يدل على ذلك كذا في بعض
 المنح وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان ترك الكفاء بقوله سابقا والمخاطب بالفعل
قوله رفات التوب ارفعها اذا اصبحت ما وبي منه قد اسرنا في مفتحة الباب الثالث الى ان القطب ردي في
 شرح الكشاف مثال هذا التركيب بان المناسب ان يوق مثلا نقول مثلا رفات التوب بدل يوق او يوق
 اي صلحته ابدل اذا اصبحت واسرنا من ذلك الى ان ما ذكره وانما اذا قرئ الفعل بعد يقال على
 صيغة الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا ياتي فيما نحن فيه لا بتعريف
 لان المناسب لرفات على صيغة الخطاب ترفاه لا ارفاه ومما يظهر **قوله** وما يوافق ذلك ما في قوله
 تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله وجهه الواحاه ان في كلهما حصول شيء عقيب ما ياتي فيه وهو قوي
 تاثيرا في النفس فان الله يعقب الام اكمل واقرى فكأنما لذتان لذت الوجدان ولذت الخلاص عن
 الا لم فكذا ايتان العذاب في مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلم جمع
 ظلمة كغله وقلاوي ما اظلك قال القاصي في تفسيره هل ينظرون استغمام في معنى اليقظة ولذلك جاء بعد



الا ان ياتيهم امساى ياتيهم امساى او بآية كقوله تعالى او باي امر ربك فجاءهم باسنا او ياتيهم الله
 بباسه فحذف الما قبله للدلالة عليه بقوله فان امر عزير حكيم وصوابه فان علموا ان الله عزير وقد وقع في هذا
 السهو اتباعا لصاحب الكشاف والحجج او ردا لآية الكرسي في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف
 غفل عنه مهمنا **قوله** لان السرا اذا جاء فحيث انه لا يحتسب كان اشرو في بعض النسخ كان اعم من الغم
 والاول ان نسب بقوله في جانب الخسر كان اشرا لما بين اللفظين من التخصيص **الخطي قوله** ويحتمل ان يكون
 الاغراض الثلاثة اه يعني ان هذا التركيب ترشيد ان يفيد الاغراض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض
 المواضع كما في الآية فان الخطاب على ما يتكافأ فلا يتصور فيه الغرضان الاضطران وتحقيقه ان القرآن نزل
 على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما هو موطوب به بليغ فالافادة مع قطع النظر عن
 خصوصية الخطاب قد مر مثله غير مرة **قوله** كقوله تعالى وقصينا اليه ذكر الامران دابر هؤلاء مقطوع
 مصحين في الكشاف عدي قصينا بالي لانه ضمن معناه وصينا كانه قيل واوصينا اليه مقضيا مبثوثا
 وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصحين وفيها ما هو وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفهيم له هذا
 ودابر القوم اخرهم مصحين اي دحوظهم في الصباح والمراد انقلاء نسلم من ملكهم بالمرة **قوله** اي
 الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطباء لا ايضاح بعد الابهام مع انه الانسب بالسباق اختصا
قوله وقيل الاجال والتفصيل اشار بلفظ قيل اليه لانه لا يخلو عن ضعف لان الاجال والتفصيل عني
 والايضاح فهذا التفسير لا يلزم قول المفسر سوا ما ذكره ولذا ان نقول المراد بقوله سوا ما ذكره الايضاح بعد
 الابهام الامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما يفيد الغرابة المستظرفة غير باعتبار
 الثلاثة المذكورة فلا محذور **قوله** يشيب ابن آدم لم يقل نحو قوله لان متن الحديث على ما ذكر في جامع
 الاصول وغيره بهرم ابن آدم ويشيبه اثنتان احمر على المال واحمر على العمر وفي رواية بكر ابن آدم ذكر
 معه اثنتان حبلا وطلا والعرف كان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن آدم آه بناء على انه

يقال بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شيب العلام **قوله** بمنزلة لف القطن بعد الذف فان قلت ^{بغير}
 عن المعنى الواحد بالمعنى بمنزلة اللف ياسين متعاطفين بمنزلة الذف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ^ف
 القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متأخر عن ذف ثم ان المعنى بعموم ^{بحسب}
 مفهومه ويشوع بمنزلة المذوف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التق
 بمنزلة اللف قبل اللف بعد الذف ولا حاجة الى اعتبارا لعلب غير **قوله** وفي صلاة العصر على قول
 الاكثر من اختلف السلف وذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشا اربعة منهم ولم يقل عن احد من ^{السلف}
 انها صلاة العشاء وذكر بعض المتأخرين انها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي احدي الصلوات
 الخمس لا بعينها اياها الله تعالى للعباد على المحافظة على ادا جميعها كما قيل في ليلة القدر و ^{ساعة}
 الجمعة **قوله** لان المصابين باب الصبر المصابين في مقابلة العدو **قوله** والايضا عن سنة
 الغفلة مجرور معطوف على التبيين قال صاحب الكشاف في تكرير المذا زيادة تبيينهم وايضا
 غسنة الغفلة وفيهم ان قوم وعشرين وهم فيما يوطئهم ويعلم وجه خلاصهم ويخبرهم عليه واجب فهو
 لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتموه فان سرورهم سرورهم وغمهم غمهم وينزلون على
 نعيمه كما كرر ابراهيم في نعيمة ابيه يا ابت وكافي قول الشاعر لقد علم ابي اليمانون آه البيت
 لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معوية
 وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم ابي اليمانون
 فقال معوية اخطب فقال انظر والى عصا يقيم فراوذي فقالوا وما نضنع بها وانت بحضرة
 امير المؤمنين فقال ما نضنع بها من سبيهم وهو يخاطب ربه فاخذ ما وكلهم من الظلم الي ان قرب فوت وقت
 صلاة العصر فما تخنخ ولا توقف ولا ابتداني معني فخرج من روقد بقيت عليه يقيرة ولا حال عن
 الحسن الذي هو فيه فقال معوية انت اخطب العرب وهذا بل اخطب الكهن والانس فقال العرب وهذا



بل اخطب الحسن والانس فقال انت كذلك الحى القبيله واليهانون جمع يني كاسبق في تعريف المسند
 اليه بالاضافة **قوله** وبرتبين بطلان ما قيل آ وجه البين ان عيون الضبا حال حياتها سود
 تشبه لحرز اليا في الذي قد سود وباض قيل المراد بالخال الشامر فانها تغزلون الشعر وحيث يكون
 قوهم لم يهيم بتقبيل حال فرباب التذليل لا الالغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي خرام السقط
 الخال هو المختار وعني به ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال يعني الكبر يقال رجل ذو خال كذا
 كبر فاطلق على المتكبر بالغة كقوهم رجل عدل تشبه فاهامة تاسيد بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيا
 لا يشاهد الشعر فتلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدرهم الكاس في الغالب تكون مبدلة بحيث
 فيها من المجلس كل احد حتى كانتا يقبلها فندما ركب ذلك بوصفه لم ياند لم يقبله ملك عظيم الشا
 فكيف غيره **قوله** دفع ذلك بان وصفه بان لم يقبله ملك كبير فان قلت اذا كان المقصود دفع
 توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى ليراده في الالغال قلت ان بين الالغال
 والتكميل عموما مزا وجه فان الالغال اعم باعتبار الغاية لجواز ان تكون الغاية في غير دفع توهم
 خلاف المقصود واخص باعتبار الواقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقسام متباينة
 فان الشارح صرح بان بين التذليل والالغال عموما مزا وجه فلاخذ وفي ايراد ما هو من قبيل التكميل
 في الالغال **قوله** وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص ام لا بالجزاء المخصوص رسال سبل العرم
 عليهم وفي ذكر الكفورون الكافرا يدان بان ذلك الجزاء المخصوص ان بالغ في العناد والكفر **قوله**
 واحترس به عن الوجه الاخر آ وجه ثاك وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله تعالى وهل يجازي الا
 العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفر والفظا وعلى هذا الوجه تكون الاية من الضرب الثاني
قوله فكل منهما تذليل على ما قبله ابتداء من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذابطة الموت تاكيد
 لتاكيد وتذليل لتذليل ويحتمل ان يفهم كلاما تذليل لقوله وما جعلنا البشر قبل ذلك الخلد **قوله**



واولاً قوله ايضا التوهم ان قيل القول بان ايضا تبين على ان التقسيم لطلق التذييل حكم لا دليل عليه
 ولا ينبغي له بل الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين
 ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل
 ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم **قوله** **ولست**
 بمسبق في غير من الخطاب انه قال جماعة شعرا اياكم القائل ولست بمسبق في قالوا هو النافعة
 قال هو شعرا **قوله** او غير ضمير الخطاب في البيت لا وجه لتخصيص الضمير في البيت بكونه
 ذات حال لجواز ان يكون لا تله حال في الضمير في مسبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذي في
 الضمير **قوله** يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ يشير الى ان قوله اخ على ضد
 المضاف واما المضاف مقامه واعرابه كما في قوله تعالى واسئل المقيم والتقدير وليست
 بمسبق مودة اخ **قوله** لان نزول المطر قد يكون سبباً اه في بحث اذ لا يكفي في اتمام
 المعنوم مجرد الاحتمال بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والالزام ان يكون اكثر صور ^{التبهم}
 واجلاً في السكيل بل لا بد من نوع سبق الى اللذان ولا سبق من السقي اما الاصلاح لشيوخ ^{الآن}
 فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح وانما تزي البلغاء ويكتفون في مقام الدعاء بذكر السبق فيكون
 البيت من قبيل السكيل محل تأمل فان قلت تبادر كونه سبباً لخراب الدنيا همنا ليس مجرد ذكر ^{السبق}
 بل باعتبار دوام المطر فان الدوام معتبر في مفهوم الدائم قال في الصحاح الدائمة المطر الدائم الذي
 فيه وعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله ودائمة في دفع هذا التوجيه كما لا
قوله ولذا عدي الدال على والا فهو يتعدي باللام يقال ذل له **قوله** ويجوز ان يكون التعدي ^{يعلى}
 آه الفرق بين السأولين ان الاول باعتبار المضمين والثاني باعتبار ان المدل لكونه من العالي
 السأول يدل على حصول معنى العلوية المتدلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح **قوله**



وفيه نظرا لانا لا نسلم آه قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد ولا نذا وصف واحد
 من الملوك بانه ليس بحكيم يتبادر منه المهابه البتة وقينه نظرا لان مهابة الملوك انما تتبادر عند وصفه
 بعدم الحكم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق
 السليم وهذا يدفع ما قيل بضيق المص ما قاله الشارح باعتبار البرهان العقل والظن يكفي في مقام الخطا
 والاقبيح فتأمل **قوله** فيجوز ذلك الوهم بقوله مع العلم آه قد يناقش فيه ان ادخال البشاشة والتواضع
 يناسب مهابة الشخص ولو كان جبارا مستغنى عن ان مع لا يدل مطلقا على الحكم بوجود حالة المهابة اذ
 يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفة اياهم مع انه ليس حذرا وتواضعا
 مع الاحباب وجوابه ان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذا باب البشاشة مهابة الشخص ^{باعتبار}
 الغالب والاقرب ذي سلطان ينسبط مع خضوعه ويملطف به ومع هذا لا يرفع الخطاب راسه من
 مهابته وهذا لا يخفى على المنصف وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضاد جواز حمله على كانه
 في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح
 لا يخرج عن كونه **قوله** بفضله النكبة اراد بالنكبة لفضله نحو المفعول والحال ونحوهما مما ليس
 مستقيلة ولا ركن كلام لا ياتي بما اصل المعنى بدونه كما يدل عليه الاثر لنظر في الامثلة التي ذكرها المصنف في
 الايضاح **قوله** اول تقيل المدية في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبدك ليلة الانية هذا ما خوذ من كلام
 الكشاف واغرض عليه بان البعضية استفادة من المتكبر في البعضية في الافراد لا البعضية في الانواع
 فكيف يستفاد من قوله ليل ان الاسرا كان في بعض من اجزاء الليل اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره
 ما خوذ من قولهم سرت ليل وسرت الليل فالنفي يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقديرين لانه
 يصير محذورا ابد خول حرف التعريف عليه والليل وان كان موصوفا لجميع الزمان المعلوم الا ان منكر
 يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف لان الاسرا في الغالب يكون الاني بعضه وقد يحجب عنه ايضا بما



ذكره الامام المروزي في مرانه يجوز ان يراد بن كليل منكراً توسط الليل والدخول في معظفه
 يقال جاء فلان ليلاً او ليلاً اي في معظم ظلمة فيستفاد البعض من هذا الوجه فلا اسكال والاصح
 ان يقال اذا حمل المتون على التقليل يكون الكلام في قوة اسري بعينه ليلاً خليلاً ويستفاد منه ^{القلة}
 بحسب الاجزاء على ما يشهد به مولد الاستعمال فيهم من ابحاث ووازيين ما ذكر ان المقصود بيان
 وقوع المذكور في بعض الليلة فانه ادلى على كل قدرة تعان ولو اختلفت بذكر الاسر التوهم خلاف ^{المقصود}
 فلا يكون من قبيل التميم اللهم الا ان يقال لا بد في الابهام من المتبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق و
 المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فليتنامل **قوله** ان الثمانيين وبلغتها قد احوجت سبي الى ترجان
 الترجان على وزن غفران ويقال ترجمان بضم الجيم وكذا بضم التاء وبضمه الجيم يقال ترجم كلامه اي فسر ^{كلامه}
 بلسان آخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانية سنة التي انتمى اليها سنة حدثت في سمعه نقلاً عن ^{عليه} نوحه في
 الكلام فيحتاج الى ترجم يبلغه اياه ويكرر عليه فترقب ولما احتياجه في ادراك المسوع الى ان يعادله ^{بصوت}
 جهر جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليه ترجمان قيل المدعى المدوح ببلوغ الثمانيين فيه ^{كيد}
 لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثماني صدق في احتياجه سمعه الى ترجمان واعترض عليه بان موم للمد
 عليه بالصبر الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان **قوله** الاهل انا والكواكب حمة تمامه بان امره
 القيس بن تملك يقر الضير في اناها راجع الى امر القيس وتملك اسمها وبقر فعل ماضٍ بمعنى ^{اقام}
 في الحضر والالف للاشباع والباقي بان زايده **قوله** والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف وقال ابن ^{للف}
 في شرح التسهيل وتميز الاعراضية عن الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وافترانها بالقاء دون السين ولن
 حروف تنفيس وجواز كونها طلبية الحالية بخالف الاعراضية بالوارد مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد ^{سبق}
 انه يمتنع في الحالية هذه في الفروق اللفظية اما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف ^{الحالية} فران
 في تعامل الحامل ووصفه في المعنى بخلاف الاعراضية فانها تعلقاً بالعين لكن ليست بهذه **قوله**



وضرب الشان محذوف هذا على مذهبه المهور ويجوز ان يكون المحذوف ضرب المخاطب للمهور
 بالعلم اي انك سوف ياتيك كل ما قدر لك كما جونه سيبدو وجماعة في قوله تعالى قد صدقت
 الرؤيا **قوله** فقوله ان اسمي بحل التواين ويحب المتطهرين اعتراض بالكثرة جملة واحدة الخ اعتراض
 الشيخ بها الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدي الجملتين معولة لما في الا
 والا في في حكم جملة واحدة وقوله بحل التواين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون
 مع ما قبلها جملتين معترضتين ولذلك ان تقول عطفاً الثانية على خبر ان ليس بتعين لجواز كونها خبر
 مبتدأ محذوف والجملة معطوفة على الجملة الاولى الاستانفة فجملة ان يكون التمثيل وقع على هذا النوع
 المحتمل والآية مثال لا دليل **قوله** وخفوق قلب الخ الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو
 معطوف على فاعل فعل في البيت السابق والمليب ما التهب من النار والمراد تلبس في قلبه من حرارة النار
 وشدة الاشتياق **قوله** ومامت مناسيد آه البيت لعبد الملك بن عبد الصم الحارثي وقيل للسمو
 بن عامر اليهودي مطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم غرضه فكل رداً ويرتد به جيل
 وبعد وان هو لم يجل على النفس ضمهما فليس الى حسن البناء سبيل تغيرنا انا قليل عديد
 فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثر من دليل لنا جيل
 منسوخ من منع برد الطرف وهو كليل ربي ارض تحت الثرى وسما به الى الخم فرج لا ينال طويل قال
 ابو زيد طرد مواعظ الله من اسر ولا يقال طرد مد بالفتح وانو عبيد والكسائي يقول الله وحاً
 معني البيت لم يميت من ارض الا بالحرب ولا طردتهم فيل من اي موضع كان وعلى يد من انفق والغرض
 التفاخر بالجماعة ومعني تحيلة تحلة وينزل فيه تحير اي يدخل في جوارنا وحفظنا منيع اي متمنع غطاليه
 لاستحكامه ويرد الطرف اي الموشة في حال بحيث بكل طرف الناظر اليه وسوق الايات تدل على ان
 من الجبل جبل الغر والسمو كما ذكره المرندي في شرح الحاشية كما ذكره شارحها المفتاح فليتنا



فيشمل بعض صور التثنية والتجمل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان هذا التفسير
 شاملا ايضا وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يعرض له **قوله** ^{تقدير}
 كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في انشاء الكلام وبين كلامين ^{متصلين}
 معني ولم يرد قوله ولا محل له في الاعراب جملة كان واكثر كما زاد المصنف في رد عليه **قوله**
 فهو لان ما هو اقل من الجملة آه قد يكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل واكثر ترديد لما كان واقعا
 في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة في الاصل في الاعراب وليس ترديد لما لا محل له في الاعراب
 فالجمله فيشمل في التثنية ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان جملة او اقل واكثر ولما صلا ان قوله جملة
 حال في صيغة وجز كان محذوف وان يجوز حذفه وان لم يجوز يجعل من اجزائه ويجوز حذفه اخرها حال
 ذكر والتقدير ولا محل له في الاعراب حال كونه جملة كان الواقع اولا ولا يخفى ما فيه من التعسف **قوله**
 لان ايمانهم لم ينكح فرائضهم وايضا يتبعهم وهدم الاستفاد ان قوله تعالى يستجوبون بحمد ربهم يد
 على ايمانهم به **قوله** حسن ذلك اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف
 في شأنهم مدحاهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به جملة العرش وفرحوله وهذا
 ابلغ ترغيب وهذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى يؤمنون بدينا لا يعطى مذهب من لم يشترط فيه الست كما مر
قوله وفيه نظران هذا داخل في التثنية آه اجيب بان مراد المصنف من الكلام قد يقال في تعظيم شأن
 فعند عظم المنصور يقال رايته يعني وعند عظم القول يقال قال بغيره وهذا لا يمنع ان يكون للتأكيد
 بحسب انشاء المقام وفيه ما فيه **قوله** ولست بتطارا لي جانب الغنى آه وبعد واني لصبار عظاما
 وحسبك ان الله يوتي على الصبر **قوله** وقال الحماسي وتكران شيئا آه هذا البيت في ابيات قصيدة اذا
 المرء لم يندس من اللوم عروضا وقبله ونحن كآء المزن ما في سحابنا **قوله** جمام ولا يناب بعد تجمل اذا
 منا مضى قام سيد **قوله** بما قال لكرام فعول الجمام السحاب لا ماء فيه **قوله** تم الكلام في فن العنان

هذا البيت من
 ديوان السيد
 محمد باقر
 مجلسي

بنو بني

العالمين

سيد

سيد

سيد

سيد

سيد

سيد



بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني

علم البيان قد اشرنا في الفن الاول الى ان المراد من الفن الاصطلاحي المعاني لا اللفاظ والمضامين
محذوف من الاول والثاني فليست ذكر **قوله** وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد كما اورد على هذا التعريف
انه يقتضي انه يمكن كل من عرف علم البيان ان يراي معنى كان في طرق مختلفة في صنوع الدلائل مع انه
يتمتع فيما ليس لازم بين المعنى الاحصاء ولم لازم واحد فقط والجواب ان ينشأ هذا الايراد ان يراي
باللازم ما يمنع ان يكون تصويرا على ما هو اصطلاح العقول ويستفهم ان المراد اعم من ذلك ووجود ما
له لوازم 6 بالمعنى الاعم فنوع فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى التقدير
المستعمل الى ضرورة دأبته الى التقدير وليس كذلك ان تنجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الحقيقي
الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفنا اصطلاحا و مجاز مشهور وكل هذا ان لم يرد عند اهل
علم الحقيقة المعنوية فلا اقل من ان لا يرد عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصو
القواعد او الادراك المستعمل بها لا ظلالهم لا يعلمون القواعد متصلة وان كان يعتبر من مقتضياتها في
الواد بسليقتهم واما على تقدير حملها على الملكة فلان الملكة على ما سبق من النصيح الشبهة انما يحصل من
القواعد بسليقتهم واما على تقدير حملها على علم الله تعالى علم جبريل في التعريف على تقدير حمل العلم

قوله



على الادراك والاصول غير فاسد **قوله** واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم قال للفاضل
المجيب في شرح المقام يريد بالمعنى الواحد معنى واحداً مركباً وروى فيه مطابقة مقتضى الحال اما
باعتبار التركيب فلما عرفت في انه لم يحوز واكون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الا فرادى خذراً
فلزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار مطابقة فلما مر من ان البيان شعبة فرع المعاني لا
باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التركيب بخلافه التي يجب في علم المعاني عن علم المعاني افادتها
ايها انتهى كلامه وفي بحث لان لزوم الدور على معنى مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني ^{الحقيقية}
الوضعية والمراد بالمعنى ما هو عام في الحقيقة والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية ^{والمراد}
بالمعنى لا النوعية والافالمركبات موضوعات نوعاً ايضاً **قوله** على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد
الكلمة قبل الطان يقول على معرفة ايراد لان اليراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان
ما ذكره الشارح تفسيره باللازم لان معرفة اليراد يستلزم الاقدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد ^{التي}
غير متناهية عرفاً وان تنامي عقلاً وكان الا حاطة بما لا يتناهي عقلاً محال كذلك الا حاطة بما لا ^{يتناهي}
عرفاً فكيف تقدر بعلم البيان على احاطة بما قلت لا استحالة في الا حاطة بما لا يتناهي اجمالاً كما في
سائر العلوم **قوله** ايراد معنى قولنا زيد هو اداي لا واحد بل مع كل ما لا يلاحظ ويقصد اليه كمالاً
يخرج باستغراق المعنى فاسم **قوله** لم يكن عالماً بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان
له من الملكة لوعرف اليراد المذكور كان عالماً بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس اليراد المذكور علم البيان
حتى يكون العارف به عالماً بعلم البيان **قوله** لان كل راضع هو راضع بالنسبة الى ما هو راضع فان قلت
مراد على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الموضوع وبطريق آخر في نهاية الحفظا عالم بالبيان مع عدم
التعريف عليه لا موضوع في نهاية مراتب الحفظ ولا خفا في نهاية مراتب الموضوع قلت المذره على ما
ذكر بدون القدرة على اليراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا



وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الحكمة الوضوح لان اصل الدلالة العقلية
لا تخلو عن وضوح ما وكذا لا يخفى عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي
قوله ان بعضها واضح الدلالة قبل الوضوح صفة المدلول وصف الدلالة تبعاً وقبل صفة لها
لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب مراتبها في القوة **قوله** فلا حاجة الى ذكر الخفاء
بل لا وجه له لان الخفاء حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة او لا وبالذات **قوله**
يخرج ملكه الاقتران على التعبير اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مسمولة بعلم البيان وجرأ من سماء
والا فملكها بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه لحد بطريق الاستقلال صلا لان المراد بالمعنى
جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة فحملتها المعاني التركيبية **قوله** اولى تعريفه بمعرفة
ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس بنفس معرفته ايراد المعنى المذكور بل به عرفته ايراده ووجه صحة ذلك
التعريف ان يحل على المجوز ذكر السبب وهو المعرفة واردة السبب هو الاصول والقواعد والملكة المسببة
فذلك الاصول وتعرف للمعاني عن هذا المجوز فلذا حكم عليه بالاولوية **قوله** ودلالة الاثر على المؤثر
اقتضائه في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من مثلثة اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية
كاد عليه كلام الفاضل المحيى في حاشيته شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة على الطبيعية
في غير اللفظية ايضا فان اخذ السمع للنفحات الطبيعية الرافض على اونها ما يدل على تاثير تلك النفحات
في نفس ذلك المرقص وعلى ان طبعه يقتضيه ان يتحرك تلك الحركات اذا ما اثر طيب الاحوال ^{ملازمة}
الاصوات وقس على ذلك عروضا بعض الاوضاع بوجه المتالم وحاجة عند شدة اليه اما يكون
للوطن مدخل فيها او لا وقد يجمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد
لكنه باعتبارين مثل قول القائل مروا بعد انا في **قوله** بحسب مقتضى الطبع الى طبع اللافتا و
اللفظ والسامع كاحقق الفاضل المحيى في حاشيته شرح المطالع **قوله** كدلالة على الوجه قبل موافقة

والحنان على ما صرح به الاسناد المحقق في شرح المطالع

فهم المعنى من اللفظ ^{قصد} وقد سبق من الشارح والمحشي بوجهه فلا وجه للاعادة **قوله** ^{قصد} وانما اذا
الى قوله تضمننا والتزاما قال الفاضل المحشي هذا بطلان ببسط وتفصيل لكن
فيما ذكره محشي في وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهم ^{متلفتا}
و محظورا بالبال قصد بواسطة القرينة الدلالة على انه المراد تضمننا اذ ليس في ضمن الكل وهو
فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ان يتعد الدلالة مطابقة وتضمننا فلا يصح قول الشارح
لا تضمننا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمننا ان الدلالة عليه فرجحت انه مقصود
صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمننا فقط وكذا القول في الالتزام ^{شك} وبالحكمة لا
ان في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العريسة لا يشترطون في الدلالة الكلية
واذ ليس تضمننا كما ذكره ولا التزاما اذ ليس للزوم خارجا عن الموضوع لم يعين كونه مطابقة ^{لها}
ان ما ذكره من القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالامارة يتنافى ما اشتهر بينهم في المجاز
الفرق بين المجاز والمشارك من القرينة في المشترك لدفع موازنة الغير في المجاز بفهم المعنى المجازي
حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا لما في المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا
بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الرضعة قد بنفسه اذ خلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة
القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من ^{صريح}
الدلالة على الجزاء واللازم مطابقة لا تضمننا والتزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ اذا دل على
معنى بالمطابقة التي هي قوي لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظرا لان مساق الكلام يدل
على ان في التضمن لعدم انقضاء الجزء في ضمن الكل لانه لما فهم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا
ضمينه كان الفهم ايضا لا في ضمينه فبالضرورة لا يكون تضمننا انما عند التفرقة بطلان حقيقة الفاضل المحشي
فكون المقدمة الثانية مبني على ما ذكره على ما بين المقدمة مبني في نفس الامر في نفس كلام القوم لا على ما ذكره الشارح



ثم اللهم الا ان يقال مراد المحققان مبني على ما ذكره على ما بين المتقدمين في نفس الامر في كلام القوم بقية
لا على ما ذكره الشارح نفسه **قوله** لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قلا الفاضل المحقق قد بينا انها مطا
ولا يجوز ان يكون تظنا فيستقضي بها جلد التضمن وكذلك العائنة اللازم والظهير انه اعراض على الشارح فيه
بما هو اما اول فلان القابل صريح بان حقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم ايضا
باستلزامها للمطابقة فمقتضى الصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمننا وعلى اللازم المراد التز
ومقتضى الحكم الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبس القولين في الدلالة بين متمسكاً به بالتالي وبما جملته لما
الموجب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور ان معنى احد ما في الصورة المذكورة ولهذا قال الشا
لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا طرأ واما ما بينا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكره الصوريين
مطابقة كان منسباً على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمننا
الالتزام استلزامها الدلالة المطابقة على الكل والمزوم وقد استفت لانتفاء الارادة وقول الشارح
يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكره توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه من لقنا
اجتماعها ويكمله الكلام هنا مبني على التزلف لا وجه للاعراض **قوله** وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص كما بين الجدل والحدود في مقام التلخيص والتحكم **قوله** وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بضمها
مكدا ودلالة المقضية في كالمعنا مادلالة المطابقة وفي جريته الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام
اذا كان ذهنا **قوله** يخرج كثير من المعاني المجازات والكنائيات التي جواباً عن فراسة ط الكلية في الدلالة
لم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المعاني بل الدالة عليها عند مجموع المركب منها ومن
قربها الحالية او المقابلة نعم لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنائيات كذا ذكر
الفاضل المحقق اعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو مجموع المركب من اللفظ والقرينة
لم يكن المجاز في رايه اسدياً في الحكم مجازاً في المفرد بل لم يوجد مجازاً فيه وهو خلاف ما مر جوابه و
عن



عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى
المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك ^{استعمال}
وانما هو لاجل فهم المعنى المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي بان يكون المجاز في المعنى هو المجموع
المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان
كان مركبا الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكر في امثال سيد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان يوجد مجاز في المفرد
وانما يتم ما ذكر في القرآن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية حكم لفظي يقتضي اذ يقا
المجموع المركب في اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان
يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد فلما قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزئ ^{صنوع}
له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجازية في المفرد
مطلقا فتدبر **قوله** بل لم يكن دالة الا لتمام كونه الفاضل المحيية بان لا يزم الشيء وان كان لازما
لذلك الشيء لكن دالة اللفظ على لازمه اظهر من دالة اللفظ على لازم لا يزمه وقد حقق بما لا مزيد عليه لكن فيه
بحث لاننا انما يتم اذا كان لازم لا يزمه وقد حقق بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم
لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس ملازم سوا كان اللزوم بين المعنى الاعم او الاخص اما في الاول
فطرا وكفاية تصوير او تصوير ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصوير ب وتصوير ب في الجزم
باللزوم بين ب و ب لا يستلزم كفاية تصوير ب وتصوير ب في الجزم باللزوم بينهما بل يجنب في هذا الجزم الى
اعتبار لزوم ب لالف ولزوم ب لـب واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير
ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني في تصور اللازم الاول مقصود ملحوظا في نفسه اللهم الا ان
ثبت لازم يستلزم تصور ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازم له في بعض المواد وان لم يكن كليا فاما



قوله لا يتأني بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من التفسير مع اشتراكها
في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يكونان مختلفان ان يكون احدهما والاعلى الهيبة ^{التفسير}
والآخر على الاجالية فالاختلاف فيه راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله** واللام يكن كل واحد
دلالة لا شك ان الوضوح والخفا معتبران بالنسبة الى السامع وكذا الدلالة المرادة مهمنا
اعني الارشاد يعبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال للدلالة معتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال ^{للمدلول}
الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة **قوله** مقام كل كلمة
منها في كلمات كلام السابق **قوله** ما يراد فيها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لما يرادف
كل كلمة **قوله** ويحتمل ان يكون بعض منها والافان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد
بغير متقدم عليه اعني قوله على التقديرين مع انه لا دلالة بشئ منها على التقديرين وهو ان لا يكون عالما
بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لو حفظ التقييد او لا
ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا من احكامه حتى لا يلزم اشتراك المعطوف
فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهرا **قوله** وقرب من ما يقال
ان الفرق بين الجوابين ان المعنى الاول التغاير بحسب اللطاقة والتقييد في الثاني التغاير بحسب النجاسة **قوله**
وقلة تكرار اللفظ على المحل المعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء
الاختلاف بها لوضوح والخفا بالنسبة الى معنى وضعي فلا مدخل قلة تكرار المعنى على العقل ولا وجه ^{لذلك}
قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بان
الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفاءه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة
اللفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعي له والسؤال على الدليل على انه يمكن
ان يراد بقلة تكرار المعنى على العقل قلة تكرار المعنى اللفظي حيث انه معني له فلو كان الكلام في الدليلين على معنى

السلع

بعد امتلاك كون
مض والاعلى
التقديرين
يح



واحد وصفي كان ذكر فله تكرار المعنى على العقل ايضا في غيره **قوله** يمكن تاديد ذلك
 المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعات في مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ
 الموضوع الملزوم على الملازم ولا دلالة للازم في حد ذاته لازم على الملزوم فتاديد الملزوم
 بالالفاظ موضوعات تلك العوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
 بالملزوم التبعي وبالملزوم المستتب وباللازم التابع وبلا حظ في كل منهما الملزومية ^{المعنى}
 المعبرية دلالة الالتزام عندها هل هذا الفن فاعمل **قوله** مثل كونه كثير الرماذ وحيان الكلب
 الفصيل ينتقل من كثرة الرماذ الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايح ومنه
 كثرة الاكله ومنها الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل من جبن الكلب الى
 ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من ذلك ^{الفصيل}
 الى محرامة قلعة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكله ومنه الى كثرة الضيفان ومنه
 الى المقصود او ينتقل من ذلك المقصود الى محرامة الاجل الضيف ومنه الى مقصود كما يدل عليه ^{قوله}
 ابن شبرمه لا يمنع العود بالفصال ولا ابع الاقربيه **قوله** فان قيل ينبغي ان يكون الا
 بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الكل على جزئيه اوضح من دلالة على جزء الجزء والعكس
 المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام صريحاً فان دلالة ^{الحبوان}
 على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحسنيين فان نسبة جزء الجزء الى غيره الجزء
 كنسبة الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحد في مرتبة الموضوع لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئياً واضح
 من دلالة الجزء على جزء جزئيه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحيى في حاشيته فاعمل **قوله** قلت
 الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحيى هذا الجواب ثم اجاب بجواب
 مطابق لقواعد لكن في كلامه بحان الاول ان يقال ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم ^{البيان}



لا الميرانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميرانيون في هذا المقام غاية الامر نحيا
 الاصطلاحين ولا بأس برؤسها بيان ما ذكره اصطلاح جديد ولا نقل عليه فرايل البيان فلا
 لحمل الكلام عليهم مع ان الاستناد بقول الرئيس في الشفا مما يصرح بان المراد من القوم المنطقون
 انما ذكره في الجواب لمطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في المتن ليس باعتبار
 الجزء مما لا حاجة اليه في بيان تحقوة الاختلاف في دلالة المتن وصنوعا وخفاء اذ قد سبق
 منه في بيان ثاني الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على ما ذهب اليه باب المعقول ان ترتيب الملا
 اولا بالذات بقيد تفاوت الترتيب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء
 اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعبر به بين القوم الماخوذة في المتن ليس باعتبار فهم الجزء في
 ارادة الكل فضلا لا ان يلزم مما ذكره ان يلتفت الذي عند ارادة الكل فضلا لا ان يلزم مما ذكره
 ان يلتفت الذي عند ارادة الجزء الى جميع الاجزاء احدثا بعد واحد في منع سنده الوجدان يصح
 السليم **قوله** ومعنى النوع بالبالى الى اى الواو للحال والى معنى النوع بالبالى يعنى بالاحمال
 لا بالتفصيل والافصول بالبالى مفصلا بدون حصول الجنس محال الى هذا اشار بقوله ولم
 يراع النسبة بينهما في هذه الحال الى نسبة انه جنس لجزء من حقيقة والمراد عدم اعتبار التفصيل
قوله وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اوردنا الفاضل المحيى على الوجه الذي نقل في الشارح الى
 في الاحاطة التي اوردنا عنده اجماعا الاول **قوله** في توجيه مراد الشارح اقوله في كل تصور
 في المطابقة الى قولنا لا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة
 وليس مراد الشارح ما ذكر بل لان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع خلافا للنظر
 الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان تختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة
 ايضا بحسب اللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتج الى اعتبار كفاية النظر



في الوضع اذ بين التفاوت سابقا على الوجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال
 لا يتصور في المطابقة اختلاف ونحوها وخفا لا يحسب اختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع
 المحصر في يجوز ان يكون الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع بحسب كثرة المناسبة ونحوها
 سبق من الشارح اشارة اليه فان قلت منذ ارجع الى تذكر الوضع فتولا في العلم بالوضع قلنا هذا
 الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة
 الخاصة فعدم الانضباط غير محتمل وبأجله غابت الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهي
 يستلزم هجر المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين واليقين لظن الجلي وماد ونريد
 المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالثان معنى قوله وربما يقال ان
 ذلك في بيان عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات والوضعية الا في رفع المناقشة المذكورة
 نقل عن الشارح بقوله اما اولها كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف
 في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا يتكلم الرابعان قوله نعم اذ كان اللفظ مشتركا في
 ما ذكر في شرحه للفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تماثل يحتاج في دفعه الى مرتبة
 وجوابه ان معنى ما ذكر في شرحه للفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به وما ذكر في شرحه للفتاح
 تفاوت في الدلالة لم يكن في التعريف اشعار بذلك القدر وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى
 القرائن الخماسان قوله وايضا لو سلم ما ذكره لادلح قد اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب التي
 على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها
قوله ثم ظ الكلام يدلح انما قال ظ هذا الكلام لانه يحدد بيان حال الجازم مطلقا فيستفاد من سياق
 الكلام انه لا بد في كل جازم ان يذكر المعلوم ويراد اللازم وليس عارضا في هذا الآن قوله اللفظ المراد
 لازم ما وضع له ليقصده جازمة هذا اللفظ لا اللفظة المذكورة في كل جازم **قوله** وهذا لا يصح ظاهرا

نفسه



واما قال لان علامة اللزوم وان كانت يذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلامات
 هو اللزوم وهو الحق **قوله** هذا الكلام الخ اي قوله وانت جيب بما فيه من الاضطراب قد بين الفا
 المحيية وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان ينبه لها وهي ان قوله ولم يأت في الوضوح و
 مع ان دلالة مطابقته توجيه الكلام بناء على ما اختاره السارح في شرحه للفتح حيث قال وما
 يقال من ان المقصود في التبيهات وضعه لانه مختار وقد مرده في شرحه للفتح حيث وما
 يقال من ان المقصود في التبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشي فان قولك وجه كالمدر مثلاً لا تريد
 ما هو مفهومه وصعابه يزيدان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن هذه المعنى لا ينافي
 ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هنا بما نقله من كلام كمال الدين ميم الجبراني وعنوانه
 بالفايدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها
 عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولاً كما وهم فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره
 وهو ان المعنى المراد في التبيهة على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابهاً للمعنى الوضوعي
 لانما الشابه بين الوجه والبدن فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسمة للتبيه والاستعارة وهو
 ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح فان ارادة هذا المعنى متفرعة عن تلك المشابهة **قوله** فقط
 التفسير ملحق قولنا لا يقتل ليس مراداً من الاعراض على تعريف التبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة
 كما يد عليه كلام الفاضل المحيية فيما يستفاد من ظاهره وهو ان تعريف التبيه اللغوي ليس مجرد
 بل يلتزم وانما مراده التوطئة للاعراض على تعريف التبيه الاصطلاحي الذي يستفاد من كلام
 المص كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يراعى ثم ورد الاعراض على تعريف التبيه الاصطلاحي
 يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد بهما المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك
 بناء على انهم عدوا قوله تعالى اخذ الله ميثاقهم في التبيه وكذا قول أبي الطيب فان تفوق الانا

وانت منهم **قوله** فان المسك بعرض الغزالي **قوله** وتوأماتها تبيها ضئيا فالظاهر منه
ان مثل قائله يدعوا اذا قصد به التبيين الاصطلاحي الضمني **قوله** وينبغي ان يراد فيه قولنا
بالكاف ونحوه ولا يخفى ان هذه الزيادة تعني عن قيد لا على وجه الاستعارة الخ فتأمل **قوله**
لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوي ذكر المستعار به الكلية مراده بذكر المستعار له هذا ذكره
وجه يبيح التسمية لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اواخر احوال الاستناد الخ **قوله** صالحا لان يراد
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او خوي الكلام اراد به لالة الحال القرينة للحال وبغوي الكلام القرينة
المقابلة ثم الكلام مبني على دعاء دخول التسمية في جنس التسمية حتى كانه خرافا ^{يصلح} ويصلح لفظه كما ^{رادة}
لافراده الحقيقية واستراط في القرينة انما هو لجهة ايراد المعنى الحقيقي فلا يرد ان يكون اللفظ صالحا لا
المنقول اليه وهو المعنى المجازي كونه نقديا استقاء القرينة غير مستقيم اذا المجاز مشروط بالقرينة لما نعت وقد
يجاب ايضا بان عدم القرينة توجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وضلاحيتهما اذ قد تقر
ان كل حقيقة تجتمعا المجاز وان كان احتمالا لا وجوها غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي في افادة الحقيقة
القطع بحسب الظاهر كما تقر في الاصول وقال الفاضل المحي في صوائف الكشاف والظاهر ان المحل
شرط ارادة الحكم لنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لا
كل مشروط بشرط انتهى **قوله** واطلاق لفظ الاركان على الاربعية يعني مع خروجها عن التسمية المصطلح
الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ما حوزة غير الاربعية قلت الكلام في المقصود
بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف **قوله** لكنه قد استمر في العرف ان يقال في ابصرت الورود
العبرية في بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد بتسمية التسمية التي هي رابطة الفهم بنفس العبر الذي هو مشهور
عرفي بل برابطة فلا يكفي التسمية في العرف في رفع الشك بالكلية غرضنا المثال يقال شمت بالكسوم بالفتح
اشم بالضم **قوله** لانه عدم الحيثية عما من شأنه انما يقل عدم الحيثية عند ما انصف بهما مع ان



والشهود في عامة الكتب لا تتقاضد بقوله تعالى وكنتم أمواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتفاض
المفسرين بقوله تعالى لنحيي ببركة مننا فجوابه المصير في المجاز المصير باتفاق أهل اللغة **قوله**
واذا كان المحسوس أصلا للعقول فتشبهه به يكون جعلاً للفرع أصلا والاصل فرعاً وهو غير جائز
يقال ليس كل محسوس أصلا لكل معقول فيجوز أن يكون بعض العقول أوجه وأقوى عند العقل بواسطة
كأن وضوح أصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس آخر ليس بأصل له ولا بوجه من وضوح
بذلك العقول وجوابه أن وضوح العقول في معقول كان لا يبلغ درجته المحسوس في محسوس كان
غير أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبه المحسوس بالمعقول إلا بطريق الادعاء والتزديد وهذا ظاهر عند المفسرين
فدخل في الخيال يمكن أن يقال إنما جعلوا الخيال في قبيل الخيال لبيان الحسيات لأنها مشتركة
في ادراك الصور غير أن الحس يدرك بحضور المادة والخيال بدونها **قوله** وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا إنما سمي هذا النوع بالخيال لاجتماعه في صورة محفوظة من الخيال الذي هو خزنة الحس
المشترك الذي يتبادر إليه جميع المدركات الحسية **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك كان مدركا بها
اعترض عليه مولانا حميد ربهان المراد بالادراك المذكور في الشرط أن كان عقليا مطلقا لا ادراك والملا
ثم لأن المحسوس لا يدرك إذا كان عقليا بدون الحواس بخلاف الشرع والجزأ وجوابه أن المراد من الادراك هو
والادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار **قوله** بخلاف اللغة والالام العقليتين فخصر العقليتين اللغة العقلية
والحسية أن الحسية ما يكون مع المدرك بالكسر والحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية
فهي ما يكون في المذكور في العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وتسمى هذا الفرع بين الالام
قوله وتحقيق ذلك أن اللغة ادراك ونيل بما هو عند المدرك كمال وخير فرحين هو كذلك تحقيق
هذا التعريف ذكرته في هوائني المواقف فليطلب ثمة واعلم أن المصنوع في أثر السكاكي في التفسير وإيراد
الامثلة على أصل إيراد الفلاسفة عرفا الشارح الامثلة على ما عرفوا بعمدة في إيراد امثال هذه الحقيقة



وهو الحرام والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومقابل وهو التكيف واللطف ^{سط} المتوسط
 بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة
 ان فعلت في اللطيف حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحوضة وفي التكيف
 حدثت العفوصة وفي المعدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرام والبرودة ان
 في اللطيف حدثت الدسومة وفي التكيف حدثت المادة والمعدل حدثت التقاهم من خلاصة
 ما ذكر والحوان مباحث الطعوم وعادى خالية عن الدلائل كيف والايون مبرارد والعسل حلوار
 والزيت دسم حار والوجه الآخر لا يحتمل الطعام ذكرها **قوله** والمقصود والفرق بينهما ان العا ^{وض}
 يقصظ اللسان وحده والقبض يقبض ظاهرا وباطنه فالاختلاف بينهما بالسنة والضعف ولهذا
 اعترض عليه بان الاختلاف بينهما ان لقيت الاختلاف النوعي فالانواع غير مخصصة التسعة وان لم ^{يقصض}
 فلا معنى لعددها نوعين **قوله** والتقاهم قد يقال التقاهم لعدم الطعم وتسمي حقيقته وقد يقال لكون
 الجسم بحيث لا يحسن طعمه لكثافته اجزائيه فلا ينحل منها بالمخاط الرطوبة اللعابية فاذا اجداخذ ^{بجلب}
 احسن منه لطعم والمعدل من الطعوم هو الثاني على ما عليه المختار **قوله** من شأنها تفرق المختلفات
 وجمع المشاكلاات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعنة فاذا اثرت في جسم مركب في اجز
 مختلفة باللطافة والكثافة ولم يمكن الالتئام بين مسابقتها شديدا في الغاية فيفعل اللطيف منه
 فيبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون التكيف فيلزم سببه تفرق المختلفات واما ^{انها}
 بجمع المشاكلاات فنحن كونهما معدلة وذلك لان الاجزا بعد تفرقها يجتمع بالطبع فان الجنسية على
 للضم والحرارة معدلة لذلك الاجتماع فنسب اليها كاشف الافعال الى معداتها والبرودة كيفية
 من شأنها تعريف المشاكلاات وجمع المختلفات وذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجتمع بين المشاكلا ^ت
 وهذا هو الظاهر فقامل **قوله** وكون هذه الاربعة من المؤسسات مذمومة لبعض الحكماء واما عند غيرهم



فاللزام استواء ووضع الاجزاء والخشونة عدمه فليس الاغراض النسبية والصلابة في
 الاستعداد الشديد نحو الانفعال في الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عامين
 شأن ذلك **قوله** كالبلم والحفاف قال الفاضل المحيى القاضى بللم في الرطوبة الجارية على سطوح
 الاجسام والحفاف يقابلها وفيه نظر لانه صريح في حوائى التجريد بان البلم بمعنى الرطوبة على السطوح
 المتلجوه فلا يصح عدّها من الكيفيات والجواب بان البلم وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المفتضة
 بسهولة الانصاف ايضا وهذا هو المراد مما ذكره ههنا والمذكور في تلك الحوائى معنى اخر مرده تصح
 في حوائى الطوالع بان الوصف بالجرى ان يمتنع الحمل على الكلية **قوله** واللطافة والكثافة المشهور
 ان اللطافة التي تعد من الملوّسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي يعد منها ما يقابل المعنى المذكور
 بعضهم اللطافة بهذا المعنى غير الرطوبة وكذا الشافى غير الميوسية **قوله** على استعمال موضوعات
 ما اراد بالموضوعات آلات ينصرف بها سواء كان خارجية كافي الحياطة او ذهنية كافي الاستدلال **قوله**
 وهو حركة النفس مبداءا لاداة الانتقام هذا بظاهر لا يلزم قوله في تقسيم الحزم لا يحركها الغضب فانريد
 على ان الغضب هو حركة النفس لا نفس حركتها فاما نفس ان يسي تفسير الغضب على التسامح والمراد
 انه حاله توجب حركته مبداءا للحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب
 الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد العلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت
 فيها حركة في الغضب لا يجعلها حركة بحركه اخرى كالصورة الوهمية الشبيهة بالمحلب المفهوم من كلامه انه حمل
 الواقع في الفناء على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبني اعتباري ونسبي وبين اعتباري شخص
 واعتباري نسبي وقال الفاضل المحيى في شرح المفتاح لما كان الكذا الاوصاف الاعتباري نسبي لان
 النسبة والاوصاف بالكسبة سرها لا وجود لها في الخارج عند عطف النسبي على الاعتباري عطفاً قريباً
 من العطف التفسيري **قوله** كاتصاف الشيء بكونه مطلوباً لوجود او العدم مثال للنسبة فان
 المطلوب



المطلوب ليس وصفاً متقرباً في ذات المظهر بل في وصفه عن العقل بالنسبة إلى الطلب
 القيام بالنفس **قوله** او كما تصاف بشي بصوري وهي محض مثال للاعتبار المحض في هذا
 التمثيل بتبني على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين **قوله** وهذا ^{شعر}
 لفظ المفتاح الخ اي يعوم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتزمة من امور مختلفة والهيئة المنزعة
 من عدة امور ^{شعر} لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امراً واحداً او غير واحد ^{عن}
 الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما ان يكون حقيقة ملتزمة واما اوصافاً **قوله** وفيه
 نظر كما ستعرف اي في هذا التقسيم الاستفادة من المفتاح ووجه النظر ما ذكر في بيان قوله والمركب ^{الحسي}
 وحاصله ان الحقيقة الملتزمة كالانسانية مثلاً فليس الواحد وذا المنزل منزلة وجوابه ان المراد ^{من}
 الحقيقة الملتزمة حقيقة المط في ملتزمة فكمرة الياسما يجب اعتبار الكلام انضمام بعضها وقصده الي ^{مجموعها}
 حتى يصير تلك الكثرة بالآخر كشي واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافاً ^{مقصوداً}
 من مجموعها الى هيئة واحدة **قوله** والتعدد الذي يتركبه عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضاً ما حسي ^{وعقلي}
 او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي ^{الحسي} والعقل نعم قد بني الامر على المسا ^{قوة}
 ويعود الانسان في العرف مركباً من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري
 دون الحقيقة بالمعنى الذي توهمه الشارح **قوله** والحسي طرفا حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب ^{حسية}
 الطرفين جار في وجه الشبه المركب في الحسي والعقل وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزأ ^{ان}
 فلان تحقق وجه البشرية الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئية منهما والحسي لا يتحقق في العقل ولا بقوا
 به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه
 الشبه ولا على المحسوس لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب في المحسوس المعقول فرجحت انه مركب ^{مجموع}
 لا يكون الامعقولاً **قوله** سوا كان تمامه حسيّاً او متعدداً مختلفاً فمعنى قوله والحسي ان في وجه ^{الشبه}



الحسي سوا كان معتبرا كلا او جزءا فتدخل في اجزاء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه الشبه فلا
 يدخل فيه فافهم قوله الاحسيا او قائما اي لا المعاني ولا المجرىات فالحصر اضاني فلا نقض بالجمهور ^{الفرد}
 وكذلك الشبيه بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والتايم ^{عليه} ففهما اعم اي النسبيه كانيا بالق
 العقلي اعم منه كانيا بالوجه الحسي **قوله** تغير السؤال بقياس مفضول بالنتائج مركب قياسين
 اولهما في الشكل الاول مولف في وجهيتين كليتين ينتج موجبه كلييه وثانيهما في الشكل الثاني مركب
 موجبه كلييه صغري اي هي نتيجة القياس الاول وسالجه كلييه هي ينتج سالجه كلييه هي المطلوب وهو ان
 يكون شي فوجه الشبه **قوله** ياتي ان يكون موجبه عقلي اطهار الصغري اعني مولد في رجوعه الى التحقيق
قوله لكن وجوب كون طرفي الحسيين تسقط اثني عشر تسما فيكون وجه الشبه واحد حسيا يسقط
 ثلثه وهي كون الطرفين عقليين وكونه المشبه بعقليين والمثبه حسيا وعكسه مركبا حسيا يسقط ثلثه
 اخري ويكونه المتعدد حسيا يسقط ثلثه اخري ويكونه مختلفا ثلثه اخري **قوله** تسامح لان الخفائيس
 بمسوع بل المسوع هو وجوابه ان المراد بالخفا همنا ما يقابل الجهر فيكونه مسوعا مثله فلا يفرق نعم التسامح موجود في
 طب الرايحه ولذو الطعم لان المسوم هو الرايحه لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذو قوله والمجزي على وزن
 المجزعه وقد يترك مجزعه ويقال جرم مثل كره كما يقال للمرأة من **قوله** ويقال حر الرجل في بعض النسخ
 بلا واو والصواب بالواو والايقال وجزءه ليظهر لا ارتباط **قوله** مختصة بذوات النفس الناطقة
 بقرينه اخر كلامه والافالاسد نفس حيوانيه **قوله** واذا قلت للرجل القليل المعاني بالغير المعجزة جمع معني
 على انه مصدر يسمى بمعنى الفنا بالفتح وهو النفع **قوله** فيايعلم توصل الحق في اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم
 ليس بضروري لا ايضا فالمناسب ان يفترس الهداية فيما مر بالدلالة على ما بوصول لكنه غير بالدلالة المو
 صولة
 مبالغة في مدح شأن العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري لا ايضا الى العلم مثلا لكنه ضروري
 الا ايضا الى العلم مثلا لكنه الحق والفرق بينه وبين الباطل واللام يكن علما فاما **قوله** وفي وجه

فانك بالعلم تفصلاه



الامثلة تسامح آه جوابه ان لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الماهية منبذة فزعمه معاني حتى ينال
 الوحدة بالمعنى المراد بهما بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه فيد بمعنى آخر جعلنا بعا وتمت له ولم
 بين التقييد والتركيب **قوله** وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة فقد تقدم منا في اول الفن الاول
 انه يجوز ان بالعلم المشبه بالحياة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد بالادراك فليست ذكر **قوله**
 ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك **قوله** بمعنى
 ان لا يكون الخ فيل عليه كون عدم الشيء منبذة عن عدة اشياء وهي مادة له واخر الاين في انبذة من
 عدة اشياء وهي طرفاه وهو مرفوع بما يشبهه الفاضل المحيى في بحث الاستعارة التمثيلية وليست ذلك عليه
 من ان الانبذة عن عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنبذة وان الشارح صرح بذلك **قوله** محل
 نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتوح سيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشارنا
 الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة مستان قسم ينزع من الاشياء المختلفة وتضم ينزع من الاشياء
 المختلفة لشي واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المقام الى الاول بقوله اما حقيقة ملتزمة والى الثاني
 اشار بقوله واما اوصافا في ولا فساد فيه فليست **قوله** ارجحة بني الجليل لفظ ارجحة بجائين مملتين
 مفقوتين بينهما ياء ساكنة والجلال بحجم مضوم ولام مشددة وحاء ممل **قوله** وقد لاج
 في الصبح الثريا كما ترى ليس للتشبيه بل بمجرد التقييد والمراد ان انصاف الثريا بشبهة العنقود
 امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود لملاحظة كان اظهر في افادة هذا المعنى
 وفي اعراب كما ترى وجوه منها ان خبر مبتدأ اي هذا التشبيه ظهر ظهور المحسوس المشاهد لا خفاء فيه
 ومنها ان حال الثريا اوصفت بجعله في حكم المنكر ويجعل الصفة في حكم المعرف الثريا كالثريا الذي ترى
 كونه على ذلك الوصف واقرنا **قوله** ان في موضع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه **قوله** وقد جاء منبذ
 اللام كما في هذا البيت قال ابن النبي في ادب الكاتب لا اعلم المولعة ام صرصة وقال الشارح الدنو



ليس بفتح يصح **قوله** اي بفتح نور مع النور بفتح النون الزم **قوله** فكانه اراد بمقدار مخصوص
بمجموع مقدار الثريا الا ما ذكر الشيخ ليلا يلحقوا ذكر الكيفية و اراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود بمجموع
مقدار الثريا من طول وعرضه ومجموع مقدار العنقود وسيجي ان المفرد قد يكون مقيدا الى رفع لما يتوهم
من ان المشبه به وهو عنقود ملاحيه حتى كان كذا مركب لا مفرد **قوله** كان مشار النفع الى المشار
بضم الميم معقول واذا في النفع فاضافة الصفة الى الموصوف اي النفع المشار **قوله** فقد خل
بكثير من اللطائف ما سنده في المعاني وبين احلال الماضي بها ان تلك المعاني ما يفهم اذا جعل
به اليل المقارن بها وي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الد
على الحال واما جعله ماضيا فالمساح دية هو التشبيه بيل هنا ري كواكبه في الزمان الماضي بـ
الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان التشبيه تفسير الفاضل المحشم في شرح المفتاح هنا وي كواكبه
بقولها ي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل هنا وي ماضيا كما لا يخفى **قوله** بفتح الهاء و
الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود **قوله** من جواب قيل قوله من جواب متعلق
بكل واحد من اليل والنفع ولو قال تشبيه النفع الذي هو من جانب باليل الذي هو من جانب كان اظهر
وانت جدير ان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اي ليس مقصودا الساعل اعتبار هذا التشبيه في جانب و
ذلك التشبيه في جانب وليس المراد من جانب المشبه والمشبه به فامل **قوله** في حكم الصلة للمصدر الحم
لفظ الحكم ولم يقل صلة مصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صفة للمفعول الحقيقي
الذي هو في ضمنه اعني المصدر حكما **قوله** فهو لم يفتقر الى المجاهة النفع و سل السيف اي جنح والاعتماد
جمع عدد وهو غلاف السيف وترسب من ركب السيف في الماء رسوبا اي سفل وجعله من ركب السيف اي
مضي في الضربة لا يلزم قوله تعلوا وقول والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسوا وترسوا قد هم
في الحرب اي ثبت والاول ظهر واجتدام الحرب شتدادها يقال اجتدم النار بمعنى التفت واجتدم صدر
عنظا



منظرًا ويوم محمد شديد الحرب **قوله** بل هو مما يتعلق بمعنى الأثر أي تعلق القارئة والمصاحفة
 لا أن ينسحب عليه حكم الأثر كما ينسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما يحكي في الهيئات
 ظاهراً العبادات يفيدان وجه التشبيه بحكي في الهيئة لا أن نفسهما مع أنه المراد كما صرح به السارح ودل عليه
 بيان المصاحف الموصولة في الموضوعين بالهيئة فلا بد أن يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال
 الحيوان يحكي في الإنسان أي يتحقق فيه وهذا التكليف إنما يلزم من تفسير عبارة الشيخ فأنما تقديرها
 حال التشبيه فضمير يحكي فيها عائد إلى التشبيه لا إلى وجهه فهم منها لا إلى وجهه فهم منها كون الهيئة
 وجه التشبيه بلا حشائية تعسف **قوله** أحدهما أن يقرن بالحركة غير عائدة في الزيادة احتياج إلى المنزلة
 التقدير إذا عائد في الجملة لغيره إلى مبتدأ أعني أحدهما بلا عائد فلا بد أن يقدر لفظ قد أي أن يقرن بالحركة
 غير في أو يجعل اللام في بالحركة عوض المضاف إليها بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج إلى تقدير في
 يحتاج إلى أن يجعل الإضافة لاد في التلبس وهذا أيضاً إنما يلزم من تعميم عبارة الشيخ لأن ضمير يقرن فيها
 عائد إلى المبتدأ بلا احتياج إلى تكليف تقدير الرابطة لكن لا بد أن يقدر المصدر الغير المصريح المتولد من
 المصدرية مع الفعل في قول الشيخ أن يقرن بغيرها اسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذي هو عبارة
 عن وجه التشبيه وأن يقدر مضافاً في عبارة المصدر أي ذوات يقرن على أن الإضافة لاد في التلبس
 لكنه يلزم التأويل في الموضوعين إنما هو إذا جعلنا **قوله** على وجهين بمعنى أنه على نوعين وأن كلا
 منهما هو قسم من الهيئة نفسها وأما إذا قلنا معناه أنه يشتمل على صفتين فلا لزوم أن كلا من الاقتراح
 والتجريد كما في عبارة الشيخ وكذا اقتراح الغير بحركتها والتجريد حركتها كما في عبارة المصنف **قوله**
 للهيئة فلا حاجة إلى اعتبار الرابطة في كلام المصنف أيضاً علم أن مما يرد أدب التشبيه وقد سحر أن
 يحكي في الهيئات لفظ ما يقال في قوله مما يرد به التصحيف ليس عبارة عن وجه التشبيه حتى يلزم فيه ما
 من عبارة المصنف بل هو عبارة عن الأحوال التي يرد أدبها التشبيه وقت هذه الحال وبني المحي المذكور



قوله ان مجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عايد الى المبتدأ لا اتحادها مع المبتدأ
 قوله الشمس كالمراه في كف الاشلم يرد بالاشل المفلوج بل المرئعش في كفه يؤيد في المراه الهيئة ^{للقصوة}
قوله مع متوجه الاشراف من وضع الظاهر موضع الضمير في مقبض الظاهر ان تقول مع متوجه هو ج
 من الحركة اي كايته زمان متوجه **قوله** يقال بدله اذ انهم ومصدرهم ممنون يقال بدله بدو قوله ^{المعنى}
 ظهره راي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدو ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس
 اذا احدا الانسان النظر اليها ليعلم جرمها آة لتقليل معنى الكلام اي هيئة الشمس بالمراه فيما ذكر من الهيئة
 لان الشمس اذا احدا الانسان النظر اليها ليعلم جرمها آة **قوله** يحذف الهمزة اي فاذا اقبلت الهمزة
 ياؤ ثم فعل ما فعل نقاض **قوله** فانطباقا وانفصاحا القائل للتبسيه كانه جواب السائل عن وجه
 التبدي بين البرق والمصنف وقيل بمعنى ان للتقليل كما صرح بالفتح في دليل الاعجاز ثم الانطبا
 والانفصاح الحقيقي السحاب الذي يخرج من البرق لانه يفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتم اجزائه و
 انفصاح البرق ظهوره من الظلال السحاب منتشرة ضوءه وانطبا قد انظام اجزائه بحيث يصح ^{لعل}
 الانصاف بالكلية **قوله** ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرواه ضمير حفت
 اي احيطت الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروه والقيان جمع القينة وهي الجارية مغنية
 كانت ام لا وبعض الناس يطلق القينة المغنية وليس كذلك وقوله وتلحفت اي نطقت حال من
 القيان ووصفه ان جعل اللام فيه للبعد الذهني وفي اشارة تلحفت على تلبست اما الى احضار
 السرو تمامه فان اللحاف ما يستمر المراه فراسها الى قدمها وحصل كحبر فراضا فة الصنف الى الو ^{صوفي}
 ونصبه محذوف الجار وايضا الفعل اي يحضر كحبر وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت
 وقوام الرجل بفتح الفاق قامته وحسن طوله والفا في مكانها للتعبير والترتيب يعني اذا حصل
 تشبه السرو بالقيان فتنبه للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء بميلها للحال وتذكر جاء مع ان الر ^ي
 مونز



مؤث سماعي قال لا يرجع فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بأمر ربها على تاولها بالمد كذا لموي
 التهاوات وميلها حال من جأ أو خرج جاء بتضمنه معنى الصبر مدة والحمل بفتح الهم مصد
 بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وإن كان بكسر الدال إلا أن حركة ما قبل حرف
 الروي لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطائف ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لأن راعي الحركات
 حركة التهيؤ للدنو والعناق وحركة الرجوع إلى الأصل الافتراق وادي إلى ما يكون في الثانية من سماع
 زائدة تادية لطيفة لأن حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع للحالة من
 في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة زيد كالحمل في بدء أسرع من حركة استقام
 من بهم بالدنو لأن ازجاج الحروف بها أقوى من ازجاج الرجاير كذا في الأيضاح **قوله** من جد الإنسان
 إلى رفع التناقض الظاهريين قوله بحد وله وبين قوله يحد **قوله** قول الشاعر في مقام مصلوب
 كأنه عاشق البيت للاختلال والصفحة الجانب المراد منها اليد وقيل الحذر وقيل العنق وهو الثاني
 للصلوب والنكاس وهو ما يتقدم النوم من الفتور فإن النوم ريج يقوم من اغشية الدماغ فا
 وصلت إلى العين فترت وإذا وصلت إلى القلب نام واللوتر والاسترخاء والبطون والنمطي والتمد
 والتمد في تبيينه المصلوب الذي لا أثر للحياة فيه بالمحب الذي يرتحل حبيبه فهو يحد صفته
 لأجل توديعه لطايفه لا يماز إلى أن المحب في هذه حالة في حكم الاموات بل إن مواقع الحبيوة فيه
 أكثر حيث جعله مشبهاً به **قوله** ثم لم يحملوها أي لم يعملوا بما فيه ذكر العمل بلفظ العمل على طريق المشا
 أولاتهم لما لم يعملوا بها كما هم لم يحملوها جعل حلمهم كالأجل لعدم علمهم **قوله** وإن الحمار جاهل بما
 فيها وكذا في جانب المشبه به أراد بحمار عدم انتفاعه لأن الجهل في جانب المشبه أيضاً وهذا
 يندفع ما يقال إن الذين حملوا التوبة على ما يبتغون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب
 المشبه وقد يجب أيضاً أن المراد بقوله وكذا في جانب المشبه أن أدار وعيت فيه أمور مثله بما



من الامور لا انها عينها واحبب ايضا بان لا يلزم وجود وجه الشبه في العلم وفي تحقيقه بل يجوز
التزويل والتمثيل فالحال مهنبا بالنسبة الى الحمل والحمل نظر الى الذين حملوا التورية كذلك فلا
اشكال

قوله يقال برق القوم في ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال برق الغم قوما اي اظهر لهم
برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والا يصال فلا بد من المنعك للثقات وان اراد الاستعمال
فذلك الطريقة عاد الى ما ذكره الشارح فلان زاع فيه ظارا وها اقتضت الريح السحاب فاقشعت
اي صار ذات قشع كما يقال كبر فاكب والممنع مهنبا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يحل فعل مطاوعا
لفعل بل مطاوع قشع وكما صرح الزمخشري في تفسير سورة الملك **قوله** بزيادة تريح الترح
صد الفرج **قوله** فالبا في قوله بال اتصال ليست الباء التي تدخل على المصدر اي ليست الباءصلة
للتشبيه بل لانه كما في كبت في القلم **قوله** فان قيل هذا يقتضي حاصل السؤال ان يلزم ما ذكرته في البيت ان
يكون بعض التشبيهات المحنة التي في قبيل المتعدد تشبيها مركبا ليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم
وابدا الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في المثال المذكور على سبيل التوضيح و اراد
بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد زيد يصغوا ويكدر اكثر من
اجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدوم على ما ذكر في السؤال فانما يستفاد من التناهي بين الصفتين
لا من نفس الكلام وبهذا التقرير ينبغي عرض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصغوا
ويكدر على عدم دوام احدي الصفتين ومعناه ان زيدا لا يتقل فراديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا
على اجمع بينهما لان الانفال فراديهما الى الاخرى امر واد شوبتهما **قوله** ولا يخفى ان قولنا زيد
يصغوا
ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح بعض الايضاح بعدم نقل كلام الشارح والجواب عنه
انه حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة
التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التشبيه على ان هذا المسألة ليس للتشبيه المصطلح اذا



واذا سلم المجيب فحسباً بالوثاق وليت شعري ان اي مقدمة في مقدمة ما منه صارت مندفعه هذا
 الجواب **قوله** احدهما انه لا يجب فيها ترتيب الظم في كلامه وجوب الترتيب في كل تشبيه وفيه
 مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه ترتيب الظم في كلامه
 اصلاً وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم **قوله** واذا قلنا زيد
 كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الياس في الا
 وجود في الثاني والمضام في الثالث لظهور **قوله** اي نزول المذكور على ان سبقت ان الغراب
 يخصه وقيل ليس له الا المطامع وفي كلام علي السلم ان صح ما نقلناه لاستفاد في الطاؤوس فليس غراب
 فرمطاعة الغراب **قوله** من رنقه المثل تضاد لا اشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان
 بالاسد يوجب تضاداً وصفهما اعني الجبن والسجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا
 منهما ضد للآخر فلهذا المناسبة تدل على ان هذين الوصفين متحدان فتشبيه احد موصوفيهما بالا
 يزداد تمليحاً فقوله لم تنزل منزلة المناسب اشارة الى جعل احد الوصفين غير الآخر حتى يحصل هناك
 واحد مشترك بين الوصفين وقوله لا اشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التبريد والفظم ثم التراجع في الز
قوله بواسطة التلميح او التهمك يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التلميح كذا في شرح الفتاح في الحكم
 التلميح بالنظر الى حال السامع مطلقاً والتهمك بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليست **قوله** وان
 قوله حاتم مثال التلميح دون التهمك ليس في شرح العلامة سوانه رد على من جوز كون المشبه بالاسد
 للتلميح وليس فيه نصيح بان مثال ما هو حاتم انما هو للتلميح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالاً بعد
 ذكر ان التشبيه قد ينشئ من تضاد المتضاد بواسطة التلميح او التهمك وهما ما استشهد به بالاسد للجبان وان
 حاتم ثانياً للجند ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتلميح فهم منه كون المثال الثاني له ان قلت
 فان لم يفهم منه ففيه كون المثال الثاني للتهمك كون المثال الثاني للتلميح فاما في قوله لا التهمك قلت معناه



لا اللهم فقط كما في المثال الأول **قوله** قال الامام المرتضى في آية في نقل مقابلة اسادة الى
 ان قول المص بواسطة يطلع او ظم بلفظا وبيان لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد **قوله**
 اتاني من ابي اسد وعبد البيت شقيق ابن سليك الاسدي سل علي وزن المحمولا اي ذابني ^{والغنية}
 الغضب الحار من وفي بعض النسخ تفسير الضحاك فسيل علي زنة المعلوم بمعنى والضحا
 اسم ابي اسد كما ذكره الامام المرتضى وقيل الضحاك ملك فرملوك الماضية قتله افردون
 علي ابي اسد يليا وهز **قوله** وكان للتبسيدي لانتا والتبسية اسمها بحزها **قوله** لا الخبر في
 المعنى هو التبسيدي لان الخبر الواقع موقع المشبهة متخذ في الواقع بالاسم الواقع موقع للتبسية فلام
 معنى للتبسية لزوم تبسية النسخ بنفسه **قوله** والحق انه قد يستعمل عند الظن في وقال الكوفيون
 والزجاج كان يحيى للتحقيق ايضا واشد واعليه فاصبح بطن مكة مفسحرا كان الارض ليس بها مشا
 اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لان ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها
 جواب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى
 انه كان ينبغي ان لا يفسح بطن مكة مع دفن هشام فيها كالغيث وبانه يحتمل ان هشام قد خلق
 يسد مسد فكان لم يم **قوله** اي بالكاف وهو ياردان الكلام على طريق الكناية كما يقر في قولك
 مثلك لا ينحل لان في الكلام مقدر **قوله** اي حاله وقصة العجبة الشأن المثل في الاصل بمعنى
 وهو النظر وكذا المثل كشيء وشبيه ثم نقل الى قول السائر المثل مضرب بمورده ثم استعمل للقصد اي الحكا
 والصفة اذا كان لها شأن وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا داوا اهل
 للتبسيدي الا قولا في غرابة من بعض الوجوه او كصيب من السماء قيل فصاب يصوب اي نزل ويطلق
 المطر وعلى السحاب اي **قوله** ولا يفرد آخر يستعمل للتقدير مثل ان يقدر كمثل واما تقدير كينات ما
 فلا يصح اصلا لان المثل يعني الصفة وصف الحيوة الدنيا لا يبيد ذات النبات **قوله** من انصارني



اسم الانصاري الانصار جمع النصير بمعنى الناصر كسرف واشراف وجمع الناصر نصركنا
 وصحب وعلى قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرج وافراج قال الفاضل المحمدي في شرح
 المفصل معنى من انصاري الى اسم جندي متوجها الى نصرته فالاضافة في انصاري ^{ضانه} نزل
 احدا المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون لي ويكونون لي في نصرته ^{كان} اسم ولو
 معناه من ينصر في مع اسم لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار اسم ولو كان معناه من ينصر في
 مع اسم لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار اسم اي نحن الذين ينصرون اسم اللهم الا ان ^{مضاف} بقدر
 اي نحن انصار بين اسم انتهى كلامه قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار اسم ^{فان} مضافا الى المتشاركين
 في النصر الى الآخر ومعناه نحن جنده اسم نصرك معه فان ترجع التوجيه في الاضافة الاولى واي
 وجه للحصر في قوله اللهم الا ان بقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو انما ذكرته بقتضيه ^{الكلام} صرف
 عن ظاهر في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصارا اسم حتى يلازم التشبيه
 المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف في الضرورة والثاني ان في قوله تعالى نحن انصار اسم وفيما
 ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر وهو المحل على الاضافتين اعني
 التشبيه الى بقاء الكلام على ظاهره وعدم تاويله بوجه ما فتأمل **قوله** والزمان مقدرا اي انك
 حقيق بالجم هذا مذهب جمهور النحاة وعذابي على الفارسي ان المصادر تقع في الزمان فتجعل سعة
 الكلام زمانا على طريق حذف المضاف والحقوق الغيبية **قوله** بان الآيخ ولا يكون نظرا ^{النسبة} الى
 بدهج ويكون مذكورا لا مقدرا **قوله** ويستلزم قولهم نحن انصار اسم المراد بالاستلزام ^{نقال} الا
 في ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام **قوله** اذ هو اركو الرجل صفة وخلصا ^{لحوار} لحوار
 في الحور وهو البياض الخالص وقيل اصحاب عيسى ^{كافة} انصار بين مجرورين اليئاباي يبيضونها ويقال
 خالصا في اي خالصا يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخذن مثل الخلصان **قوله** واضرب



لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي يبين لهم وصف ما يشبه الحياة الدنيا في زينتها وبسرعة
زوالها وصفتها الغيرة **قوله** فلا ينبغي ان يعرج اليه يقال فلان عرج على المنزل تعرجا
جلس مطمئنة عينه واليعرج على الشيء الاقامة عليه قال صاحب الكشاف لو اطلب هذه الضمائر
مرجعا الى اخر في بحث وهو ان الصورة المنزععة عن ذوي الصيغ صم و ما بعد لا تصلح مشبها
بها بل هو المشبه للصورة المنزععة عن ذوي الصيغ مع انه قد يراد ذوي ضروري ويمكن دفعه
فقد يراد **قوله** وما هو بين في هذا قول لبيدي في ان ما يلي الحاف ليس تشبيه به وانما كان بينا في هذا
المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصلح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر
هناك مضاف اي كمثل ما وبقرينة ذكر في التشبيه والواو في قوله واهلها بها حاله واهلها مبتدأ
وبها خبر ويوم خلوة طرف لهذا الخبر وبلقع خبر مبتدأ محذوف اي وفي بلقع والبلقع جمع
بلقع او بلقع وفي الارض الفقراء التي لا ياتي بها وفي الحديث البيهقي الفاجر تذر الديار بلقع وغدا
طرف بلقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن الخبر الحديث وهذه
لجمل الثانية ايضا حال حال الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد
البيت المذكور وما المال والاهلون الا وربعه ولا بد يومئذ ان ترد الودائع وما القوم الا كالسحاب
وصنوعه يحول رحا وابعدها هو ساطع **قوله** وفي كون الفعل مينا على التشبيه المشبه لان
كون زيد والاسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسد فتأمل **قوله** ولو قيل انه ينبغي عن حالة
التشبيه من القرب والبعد كان اصوب فان قلت فلجمل كلام المص على حذف المضاف اي ينبغي عن حالة
قلت لا يتم التقريب بل يكون المناسب انا يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فتأمل **قوله** والغرض
منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه ان يكون الغرض
منه عايدا الى المشبه الذي هو كالقيد وكذا كان عوده الى الغرض الكثر وايضا المشبه محكوم عليه سوق الكلام



في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه **قوله** فلا استبعاد في ذلك لان المسلك لبعض دم الغزال فيه
 اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه **قوله** او مقدرها اليه اذا علم مقدارها
 المشبهة وانما تركه لظهوره بما ذكره اولاً **قوله** مرفوع معطوف على بيان امكانه لا محذور
 على نفس امكانه لا معناه **قوله** ويقوم شأنه الضمير في شأنه راجع الى المشبهة والشأن بمعنى الحال فهو
 تقويم شأنه بمعنى حاله **قوله** فلا يحصل فسرعية على طيائل الطائيل الفائدة بقا هذا امر لا طائيل فيه اي لا غنا
 ولا مزية وعلى محتمل ان يكون زائداً في قوله ان الكريم وابيدان يعتمدان لم يوجد يوماً على من يشكر فظاً
 فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زائداً ففاعل يحصل ضمير راجع الى الوصل كما الظاهر ويضمن معنى يحصل
 معنى لطلع **قوله** لتقدم الحسابات وفراط النفس بها لان النفس في المبدأ الفطرة خالية عن العلو
 ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة الآلات وتبينها لما بينها من المشاركات والبيانات اجمالاً
 لها علوم كلية هي العقلية **قوله** ما يجد في قوله ويوم كظلال الرحا البيت لشيء من بين الطفيل
 اولاً بن الطير وبعد لدن عروق حتى ارفع وصحبي عصاه على النائمين ثم المناخر **قوله** كان ابا ربي
 السلول عيشة او زناجلا النطف عوى الحناجر المراد دم الرق الخرو عنا حال منه اي يتاول ثم الرق
 صادر أعنا او لغو متعلق بقصر الزمان جمع فرقه وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية
 چارپايه واصطكا كما ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطباق بدل اصطكاك وهو الضرب الذي
 يسمع له صوت والغدوه ما بين الصلوة الغداه او طلوع الشمس فاذا المبرنون يكون معرفتك كسحر واذا ان
 يكون نكره والرقوع نقيض الغدوه والصحبه هنا جمع صاحب مثل فرقه وفارح والشم جمع اسم من الشم الا
 وشم وهو ارتفاع في قصبه الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف كناية
 عن الرفعة والرياسة والشمول على وزن القول الخمر الا وز بكسر الطاء وفيه الواو وتشديد الزاء البهجة
 البطة وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا او مرون والطف اسم موضع بناجته الكوفة والعوج جمع



ابو جرحه جرحه وبه الحلقوم ومنها الجوز ويشدوا في الجوز وقد فرغت وامتلئت
 بطيور ما اجتمعت عيشه باعلى اللف معوجة الحناجر **قوله** ظلت عند أبي نعيم ظلتا بمعنى
 دخلنا في النهر والسالفه ناجية مقدم العنق **قوله** فرسناد قوله ادم الي عيشه غمره البيت
 لسعد بن نارب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله **قوله** ساعل غسل عني الغبار بالسيف جاليا
 على قضاء الله ما كان جاليا **قوله** وبعد ولم يستشعر رايه غير نفسه **قوله** ولم يرض الاقيم السيف صا
 المراد بالعزم المعروف عليه ونكس بمعنى تنكب اي احرف وانقلاب جانبا اما على الطرفية اي جانب
 او على الحالة اي مجنبا **قوله** اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى المسامحة
 فان الامر متفاوت بحسب الرسوم والعادات اذ قلما يوجد وصف يعم امر استهارة كل الناس **قوله**
 نفلا لا متناع وقوع المشبه به وقوله نفلا مفعول له التبيين فلم ولا يراى وقوله لا متناع **قوله**
 مفعول به **قوله** نفلا واللام وغاية وليست طرف تعليل النقل لا متناع **قوله** غده حضور
 المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث التفتيح
 لا نقل فيه بصورة النادر راي كثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره **قوله**
 اي يستطرف استطراف النادر رده الفاضل المحيى في شرح المفتاح بانه ليس بحسب لفظ المفتاح
 في قوله ولا يستطرف تعيد بكونه لنقل لا متناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف النذر بانه مثل
 لما ذكره الاستطراف لا يخرج عن شاعرية وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعبر لفظ المثل مقما ويجعل الاشياء
 الي نفس المستطرف واما التفصيل الذي ذكره فما الامر **قوله** قيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف الجوز فيه
 حذف مضاف اي من متناع تعريف الجوز ولفظ المثل في هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به
 مفهوما بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح وروى هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه به في
 الاستطراف اما اعرف بوجه المشبه وا قوي فيد وكيف يلزم ذلك مع ان المشبه به كما كان اندر حضورا في



الذي كان الاستطراف اقوي و بجملة معلوم ان النحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوي
 فيها من الفهم الذي فيه محموقد وانت جدير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف التفسيرات
 قوله مثل ما ذكر لان قوله او معرض للاستطراف داخل في خبر قوله لم يصح الواقع جزء الانتفاء كونه ^{لمناسبة}
 اعرف ما خص واقوي كذا ذكره الفاضل المحيى في شرح المفتاح **قوله** و قد لا يبعد ان يكون الخ يعني لما لم يكن
 قول السكاكي ان حقي المنسب به ان يكون اعرف بجملة التبيين واقوي حالا معها كليا لان لا يكون الا ^{قيا}
 يكون التبيين لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الخ يعني مما ينبغي ان يكون المفهوم المتبادر من
 نعم لا بد منها يكون للتبيين او التشوير والاستطراف ان يكون التبيين مراد في الاستطراف او الاستطراف مع
 مع قوله ولا يبعد الخ ان يكون المراد بجملة التبيين وفي الغرض من هذا الاستطراف مثل ما مع ان الغرض نفس
 التبيين مثلا والفرق ظاهر فتأمل **قوله** وجه محدود و سلم جامدة الخ المجد و وما عليه نار الجذر
 والسلم البراز نفقها اي نقيتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفيه الياء جمع ديك وفي لفظ قد
 بان ان النقرات والسلم بعد انه يزول بالزمان واما شعره فيجرب لانه لا يتغير **قوله** ولا زور و ديرة او
 بمعنى ربة اللازورد بالزاي المعجمة الحاصلة لان التي اشربت صور الشين لا يستعمل في كلام العرب **قوله**
 يجوز ان يرد بها الخ ويحتمل ان يبقى البواقيت على حقيقتها و قد تكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كانه ^{ول}
قوله ضعف بها اي ضعف تلك المقامات زجها و انحنت بسبب نقلها فالضيم للازورد رتبة **قوله**
 لما بعد عنق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة **قوله** عض برق العض الطري ويرف
 بالفاء و يرف لونه اي يرف وتلا لاقال الشاعر بربك هل ضمت ليك ربا قبل الصبح او قبلت فاما
 و هل رقت عليك قرون ربا **قوله** رفيق الخوانة في نداهما **قوله** كان ميل النفوس الخ قيل هو من وضع ^{الظاهر}
 موضع المصنر اذا الظاهر ان باقي بضمير اجمع الى الطبايع **قوله** كتشبيه الجاهل اه حكى ان قاضي سجستان
 دخل على صاحب بن عباد فوجده الصابغ متعبا فاخذ يمدح حتى قال و عالم يعرف بالسحر و اشار الى نداهما

حكما



بالذنبوه فاستطرف كل منهم حتى اتي النبوي الشريف في التوايين فقال اني ابي النفس من الجن
فامر الصاحب بان يقدم له المائدة **قوله** وهذا الكلام محل نظير بما يكلف ويؤى والمراد بالنافق النافق
في الجملة ولو في الاعرفه والايته وجه لا النافق في البس فقط نعم يرد ان يقال بيان الاكتمام عرض عائد
الي المشبه به ولا حاجة الي ادعاء الحال قطعاً ولا يلزم الحال حقيقة وهو **قوله** من مثل ما في الحال
عيني سكبت فان قلت قوله من مثل يدل على التثنية وقوله تشابه على التشابه فيتناقضان قلت
لم يقصد بقوله من مثل التثنية المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتأمل **قوله** ام من غيري الخ قيل
نقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين وان يطلب التعيين فثبت قوله
فوالله ما ادري الخ على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان الميل واما الحر والغير او
تعيين المشروب اما من الحر او الحر لفظ البيت لا يعيد فالوجه ان يؤل المصراع الاول بالحر الذي
اسليت بها جفوني ام من غيري اشرب او المصراع الثاني ام اسليت بحرقي الي اشرب والآخر
ان المعادلة باعتبار قامة الملزوم مقام الملازم لان المشروب ان كان غير كامن مثل درايضابين نظير
قوله تعالى افلا تبصرون اما فخير فالاصل ان ينصرون فاقم السبب مقام السبب لانهم اذا قالوا له انت
خير كانوا عنده بصرا صريح به كسبويه **قوله** يوجب جعل العزم مشبهاً والصبح مشبهاً قال بعض الافاضل
الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل العزم مشبهاً والصبح مشبهاً من غير ان يجوز
كما قال الشيخ فيجوز ان يرد في ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التثنية
الا ترى الي قول السارح لانه اذا يرد في ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا ان قصد المبالغة في
الايمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة واردة للاحاق التناقض بالكمال حقيقة لا ادعاء فاما
ايراد المبالغة واهام الايمية واللاحاق التناقض بالكمال دعي يعني العكس لا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد
وقع للشريف مهنه انه قول النبي وقد توجه حمل الشريف كلام السارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشياء
الي حكمي



إلى حكمي الاستلزام والتشابه والتبعية المقابل له مطلقاً فالمناسب أن يعرض لنوع التبيين
 لأن مدار الفرق بين التشابه والتبعية هو أن المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الأول فليس
 مقتضى التشابه معنى المشبه والمشبّه بخلاف التبعية فلما قصدت المبالغة فيه حقيقة أو ادعاءً لزوم
 تعيينها ضرورة وانت جيبان نقل الكلام الشيخ بوبد ما ذكره ذلك الفاضل **قوله** قال الشيخ في سرر البلاغة
 جملة هذا القول لما يوجد في بعض النسخ ذلك وإنما لم يذكر الشيخ عدم القصد في بيان الاهتمام مع
 من ما يؤتى فيه بالتبعية لأن الأقل لا عرضاً المذكور وجوداً كما أشار إلى ذلك في المفتاح بقوله
 وربما كان القصد آه **قوله** أو جمع وصفين قبل الظاهر أنه عطف على الصورة وقوله على وجه يتعلق بالجمع
 السابق ويحتمل أن يكون معطوفاً على الجمع السابق ويكون إشارة إلى الحكم بالتشابه بين الهيئتين وقيل
 الجمع الأول ما هو حسن لئلا يترك التشبه في الحكم بالتشابه والثاني ما هو غير الحسن فقوله على
 وجه متعلق بالجمع الثاني والظاهر أن في الأصل حالاً من جهة الرجوع على الوجه **قوله** فإن العكس
 يستقيم في التبعية الواقع في باب التشابه فرعان بعد تشبيهها مقلوباً والظاهر أن التعليل المذكور
 لما يفهم من الشرطية المذكورة يعني أن الاقتصار على الجمع المذكور إذا لم يقصد المبالغة ولحقاق التناقص
 بالكمال إذ لو أراد شيئاً من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتنافي لزاميهما لأن الثاني يقتضي جواز
 العكس فرعان بعد تشبيهها مقلوباً والأول يقتضي عدم الجواز بقي فيه بحث وهو أنه لا قصد إلى
 المبالغة في بيان الأماكن والحال والمتقابل في التزيين والتسوية أيضاً من استقامة العكس **قوله**
 فإن المشبه هو الشمس غير مقيد فإن قلت للمشبّه هو الشمس لا مطلقاً بل حال حركتها فيكون مقيداً قلت
 الحركه إنما يلاحظ في وجه التبعية فلا يعتبر قيد للمشبّه **قوله** هو تلفة متفرقة في أديم آه الو
 التلألأ وأديم السماء وجهها ورقتها الصافية نصبت على المصدمة **قوله** والمشرى قدام
 جملة اسميه وقعت حالاً والمخنة لعامل معينه كان وفي شامخ الرفع أي محل على الرفع فربما قيل جد جده



حال المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعه في المنظر بان يكون
 امثالا في النصف الشرقي ويكون المريح اقرب الى المشرق والا فالريح في الفلك السادس ^{المشتري}
 في الخامس واذا سرت صفة المنصرف قال الفلاسكيون الميم في شمع وشمع من كلام المولدين واللا
 اللفح **قوله** فانه لو قيل المريح الخ يعني ان تشبه المشتري بالشمعة المبرحة وان صح باعتبار الهيئة الثا
 من حصول شي احمر اللون خلف شي ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة فيقال ان تشبه المريح بالمنصرف عن
 وعده لا يفتح **قوله** وهو قول الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القديم لان في
 بمعنى غير الركيك **قوله** وكذا تشبيه الشاة الجيلة ولم يقل الجيلة لان التاء في الشاة للوحدة
 لا للتأنيث والتأنيث والتذكير كما يستفاد من الصفة **قوله** وثير البري والبري جمع برى
 وهي ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنقضت باحضارها لان حال الزهر على النبات اما مجازا
 مرسلما واستعانة **قوله** ولا يخلوا هذا عن تسامح لان قوله مقر بتقدير ليل مقر كما صرح به في
 تعدد وشائبة تركيب قد يجاب عنه بان الوصف والاضافة لا يمنع الا افراد كما سبق ان المراد بها
 الهيئة الخاصة فرع ما شياء والمشتبه به هنا لا يتعين ان يكون كذلك **قوله** وايضا
 تقسيم آخر للتشبيه لم يقد تشبيه المتعدد بالمعقد فترا مقابلا للاقسام السابقة بان يقال واما
 تشبيه متعدد بمتعدد لا ان تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلما معنى يجعله قسما له **قوله** رطبها
 وباسا بعضها لا يخفى ان رطبها وباسا حال فرقها بالطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان
 فاجتماع الحال يكون يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد تقدمت ههنا
 حيث لم يقل رطبه وباسه فاسار اليه بقوله رطبها وباسا بعضها الى مر فلهذا ظاهرا يقتضيه
 لزوم حذف المفاعل وابقار افعه ولا يجوز البصرتون ولا بعض الكوفون الهم لان يريد ان تفصيل
 الحال لفظا يستدعي تفصيلها صاحبها يعني وهو يجوز ترك ثابتهما فان الرطوبة بالنسبة الى بعض



واليهوسة بالنسبة إلى آخر والأظهر أن يقال التقدير قسماً رطباً وقسماً يابساً **قوله** أي قول المرقش
 المرقش الأكبر التريبي والمحسبي ويقال أنه سمي مرقشاً لهذا السبب واسم عرف بن سعد من بني
 وأما المرقش الأصغر فبن سعد **قوله** فتشبيه السبب سمي بذلك لأن المثل هو شوي بني شبي أو
 الكثر في التشبيه **قوله** فتشبيه الجمع سمي بذلك لأن المثل جمع شين فصاعداً في التشبيه **قوله** أعيد
 مجدول مكان الوشاح العيد المتقوم يقال المراه عيدا وغاده أيضاً أي ناعمة لينة العيد والاعيد الو
 المال العنق والوشاح ينبع من عريضاً يصع بالجوهر تشبه المراه بين عاتقها وكشهايق وشاح
 ووشاح وشاح بالضم والكسر وأراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصة كما تسم عن لولو ضمن
 تسم معنى كشف فعدها فعن **قوله** يفسر عن لولو رطب زرافة غسانة إذا تسم بحيث يظهر أسنان
 واللولو الرطب الجيد المستخرج عن الصدر والطلع من الكم وهو نور البيض ينشع عن الكفر وجيب
 النفحات التي تغلوه **قوله** اتني بالاسم بيان أنه عللة بالشيء كما مابه كما يقال الصبي لشي من
 الطعام والروع بالفتح تسم الريح والروح الراح ويرد السباب بضم الباء خفيف الحين الماء بمعنى
 أي السباب المسببة بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنظارة وقيل هو بفتح الباء بمعنى النوم فإن نوم
 أطيب من نوم الشيوخ والاول أظهر والأمان الأمن وفي بعض النسخ الأمان جمع أمانة فناء الدار
 ما امتد من جوانبها والاول أنشيت للماني وهو جمع أمينة وعهد الصبار مانه والزمان جمع دن وصفوا
 خالصاً والفيان جمع فيه وفي الأمانه كاسبق **قوله** غير حقيقة أي غير متحقق حساً ولا عقلاً **قوله** ولا
 يقال أنه فيه تمثيلاً فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بأن لا يكون الوصف متحققاً حساً ففي التمثيل أربعة مذهب
 وما ذكره الزمخشري أعم من الكل **قوله** فمنه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المثل وقوله وجهه من
 ولم يرد أن فاعل ط محذوف إذ قد سبق في بيت امرؤ القيس كان قلوب الطير الخ إن البصر بين قلوب
 الكوفيين لا يجوز ونزل مراده أن أسناد الظهور إلى المحل المجازي وإنما المراد ظهور وجهه فانه ذكر شيئاً



المعنى لا توجيه التركيب فتدبر **قوله** مصنعة الجوارب المصنعة التي لا حروف **قوله** بينهما الكلم
 قال صاحب الكشاف ان جعل ما بعده هذه الاسماء القابا كان قوله الكلمة تغليباً وان كان صفات
 فلا اشكال وفيه نظر لان كون القابا لا ينافي انصافهم بالجملة حتى يحل الكلمة على التغليب ولعله اراد
 احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته بآية **قوله** ونقل بعضهم ان كلام ابن الحاجب في الاما في صريح
 في انها القاب **قوله** وهم ربيع الكامل آية بقدر المشايخ الكامل والوثاب بالرفع على انها صفتان
 لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانها لا يصلحان للوصيلة لعدم جواز حملها على
 سابقهما **قوله** بكلم ان كنت اعلم تكلم على صبغة الحكاية والفعل فقد ان المراه ولد **قوله** اي من
 الجمل فان قلت ذكر الوصف وعدم شمل الجمل والمفصل فلا وجه تخصيصه بالجمل قلنا بل وجهه اذ لا يذكر
 الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشع بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا
 ذكر الطرفين المشع باعتبار الكيفية فكانه قيل وصف احد طرفي التثنية حيث هو كذلك والمفصل ما
 ذكر فيه وجه التثنية فلو ذكر الوصف في يلزم توهم التكرار وهو مستقيم في نظر البلغاء **قوله** لان القا
 لا يشعر بالجماعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص **قوله** فان وصف الحلقة
 بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تشامخا فان الوصف المشع بوجه الشبه هو قوله لا يدري اين طرفا ما
 اولاد دخل في ذلك للفرقة بل هي قيد للشبه لا يصح التشديد وينبغي ان ليس المشبه به هو الحلقة المفرغة
 كما لا يخفى فتدبر **قوله** سيصبح العيس في الليل عند في العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل
 معطوف عليه اليافي في التعدير ومعنى اصباح العيس والليل عند الفتي ايضا لما اياه اليه وقت الصبح
قوله كقولك فلان كثير اريد له آية مساق كلامه لشعره بان قوله كثير اريد به صفة لفلان وفيه نظر
 لان نحو فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح الباب للسيد وغيره فكيف تقع الجملة صفة له وقد
 تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اي فلان الذي كثير اريد به علم



ما جوزه الاخفش والكوفون وبتعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول
 آخر ويقال لعلام الاجناس علام تقديره فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموضوعية باكمل
 كما عومل المعروف بلام العهد الذي ينفي كذلك **قوله** قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا لعلة السر
 اختصاص التسامح بذلك ان وجه التشبه لما لم يكن امراً مراً على مكانه بامور موجودة مستقيمة
قوله فخلو وجه البنية ههنا هو الحلاوة مثلاً وهي امر حسي فيبحث لجواز ان يريد الحلاوة الكلية لا
قوله وفادته بين لان جعلهم فيمكن ان يقال في قول الساجي العلامة هو الحلاوة مثلاً بابراد لفظ مثلاً
 رفع لهذا التوهم لان غرضه ان الباعث لامثال هذا التسامح وقولهم التحديسية الورد في لعمري المحسوسة
 من الامثال فتأمل **قوله** والذي يحظر بالبال ان معنى كلام السكاكي اه انما قال لست بالاجمال انهم لم ينتهوا
 لتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من السواد والبياض مثلاً او
 محسوسة بل انفرقة بين ما هو المتعارف بين الجمهور ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول ههنا
 بحث وهو ان السكاكي حزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه التشبه اعتبارياً والعمدة
 الكلية ليست باعتبارها اذ ليست هيئة غير متقرة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح
 المذكور لا يقال المراد الاعتباري ما لا يكون موجوداً في الخارج والعمدة الكلية كذلك ان التحقيق عدم وجود
 الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح مما لا يكون الا حيث لا قابلية
 معتد بها لان كل وجه الشبه اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التسامح لا يكون اه ان مساحتهم بطريق
 القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر **قوله** ينتقل فيه من المسبب الى السبب بمعنى اذ الوحد المسببة وفتش
 عن المسبب به فانه ينتقل اليها اذا سئل ان هذا الشيء بماذا يشبه **قوله** ولذلك قيل نظره حقاً اذا و بما يستحسن
 بها البقي ويستقيم بها الحسن **قوله** فلان من لم يعين النظر ولم ينجم يقال معنى الفرس اذا ابتاعه في العدة
 فالامعان في مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي وما انعم فلم يعان كبره والمناسبت ههنا ما ذكر الجمهور كانه



يقال نعم كذا اي زاد **قوله** مع غلبة حضور المشبه به اء اعترض عليه بانه جعل ولا ظهور وجه المشبه
 بعلية لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في البعض علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور
 المشبه بعلية لظهور وجه المشبه فينبى كلامه تدافع واجيب بان المراد بما ذكرناه ما ولا انه ينتقل من
 الى المشبه به فثبت انه مشبه بما في التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه
 علة لهذا التصديق وعليه نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه المشبه فلا تدافع فيه
 بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لعلية نفس حضور المشبه به اذ لا
 يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال العلية المذكورة علة لحصول الظهور ابتداءً والظهور
 علة لغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالعقل **قوله** وبما يقضي الرجا هو
 اي بمضيه يقال قضيت الامري تقدمه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان قلت فلم يعلموا ^{عدم}
 الظهور وجه المشبه بند و حضور المشبه به قلت لان المشبه به علة التشبيه الحاصل بين الطرفين ^{في}
 وظهور وجه المشبه وعدمه ما يستند اليه لا الى المشبه **قوله** حملت له ردينا البيت قال الجوهر
 الامرون بالضم والتشديد نرو كورة باعلى الشام وانضأ الردينية والريح الردينية ^{عوا}
 انه منسوب الى امرأة كهر سمي ردينية وكان القوم ان القنايط والطاير اذا قلم والعناط ^{الردينية}
 والريح الردينية ابتداء الكلام ويقال لقناه الردينية وقد نزعوا انه منسوب الى امرأة الخ
 بيان معنى الرديني فمن فهم من انه معنى الرديني يعني ربح منسوب الى الارون فقد فهم على ما ذكرنا
قوله ومن عوا الى آخره لا يخفى على من ذوق سليم فتأمل **قوله** وان يعتبر الجميع كما مر في شبه الثريا
 الخ فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليه احد حتى يتاخر ان يعتبر في وجه التشبيه
 قلنا ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف المحوطة في وجه المشبه فر حيث الوجود والاثبات هذا يتحقق فيما
 اذا اعتبر تلك اوصاف فر حيث الوجود واراده هذا غير خفي على من اراد في مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة

المراد ان يكون
 من غير وجه
 لا يخلو من وجه
 لا يخلو من وجه



بقوله ان تاخذ بعضاً وتدع بعضاً **قوله** اعلم ان قولنا التفصيل اعتبار جميع الاوصاف الموجودة
 في المسجدة عبارة جامعة في قولنا التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان **قوله**
 عبارة جزاء ولا يجوز ان يكون التفصيل فعلية على الابتداء وعبارة خبر والجملة هي البيان لقولنا لان
 قوله معناه ان معك وصفي الخ لا يلائمه وهذا ظاهر فلن قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف
 يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول
 المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العصر والعام اخضع بما عداها واما التخصيص
 بالمركب فبحسب الاصطلاح الميراثي كما صرح به الفاضل المحي في بحث حدود الجزء من حواشي شرح الفتا²
قوله ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكر في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي ثبوت العناكب لان العنا^ك
 ناسجة لا منسوجة **قوله** ونعني بعدم الظهور آية هذا مرتب بقوله واما بعيد غريب وهو بخلاف عدم الظهور
 اي بخفاء وجهه في بادئ الرأي ووقع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المحل بالعصاة المعبرة في البلاغة
 يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب **قوله** ويخرجه عن الابتداء الظاهر ان اقتضاه على اخرجه عن الابتداء^{اي}
 الى عدم اخرجه عن القرب والبعد يوده قوله فيما بعد قوله فببديل لكن حديث العنقا قد اخرج عن الابتداء الى الغاية^{قريب}
 بمثل قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكور فيما سبق لا يوجد هناك كما لا ينبغي على المتأمل
 الا بوجه يراه ليس فيه حياء استثناء مفعلة في الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهارة طالبت بوجه الا
 ملبتسا بوجه ليس فيه حياء **قوله** يسبح في العزاء العطاء معنى البيت انا السحاب اذا نظرت الى عطاء الممد^{وح}
 فحاست تلك العطايا بما فيها من القطرات يعلم انها اكثر من قطر تافسي حتى لذلك وانا فضل هذا البيت بقوله
 ومثله قول الآخر لان النصف في قولنا الطيب بامر عدي وهمنا بامر وجودي **قوله** وفي ترمز السحار
 اي لجمال يوم القيمة **قوله** لنا في سحار وفيه هو اجرة الواجر جمع هاجم وفي ما بين الزوال الى العصر^{واصلا}
 جمع اصل فاعل حصفت بمعنى اسلب وحصل لما المطاوع وقوله والشمس تنفس جملة عالية ونهاش الشمس

بغيرها عند قربها من الغروب كما هنا تضعف بكثرة السير والمراد ان هو اجر الربيع يشبه الاصل
 في الطيب واللطاف **قوله** هكذا يجب ان ينقد والجين الى الاخر لان ما ذكره معنى لطيف ^{مشتل}
 على صنعة مراعات النظر على الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهات الاخرى ان فلا يخفى برودهما
 اما الاول الخالي فلا معنى لتوجيه التسمية وجه الماء بطلق الماء الورق السابق قطر الشجر ومذاظ
 مع الفقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي يلز في فلا اختصاص للورق المصفر به رد الحريف
 بالبحر الذي صل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصل ولا يخفى لطف ايراد النقد في ان قوله
 نقد الذهب الجوى لانه غير الجياد من المزبوف **قوله** فانه المشبه به مذكور قطعاً اعرض عليه مجاز
 زيد في جواب قول القائل تشبه الاسد فانه تشبه قطعاً اذ معناه تشبه الاسد زيد فقد جاز حذف
 المشبه به ولم يخص المراتب في الثمانية اجاب الشريفي في شرح المفتاح بانه ليس تشبه اذ لم يقصد بيان
 القائل اشتراكها في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسؤال ولو سلم فالكلام في تشبهات البلاغ ولم
 يرد مثله فيها او كالسراجان في الجماعة قد سبق في الشارح ان الجماعة عند الحكماء مخصصة بذوات ^{نفس} الا
 ويجب صدورها عن مرويته فلا صوبان يبدل الجماعة بالجماعة **قوله** وكان زيد الاسد فيه مباغته
 ليست في الخاف لا بهام كان بطن الاتحاد بين زيد والاسد والسلك فيه فالقول بان لفظة كان افا
 الوهم لامر التسمية وهم **قوله** فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف آه لاسكان قوله باعتبار ظرف
 مستقر حال المراتب والمعنى واعلى المراتب كانه بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح
 من اعتبار تعلقه بالاختلاف لئلا يعلو عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم
 فتمام **قوله** ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل وان يراد به العاقل
 اذ لا علو فيها بعد هذه المراتب الرابع كما سبق من تقرير قوله اما بعوم وجه المشبه فرجعت الظاهر لا
 لا بحسب حقيقة لانه بحسبها لا يكون لها ما ضره وان التسمية لا يكون الا في اخص واصناف التسمية به



قوله والخلاف لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلح في أذهان المعلوم لكل عالم
 أن المراد بقولنا زيد أسد ليس ببيان الهيكل المخصوص لزيد بل ببيان مماثلة له في ضمن دعوى أنه هو
 فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمبشّر سواء ذكر المبشّر حقيقة أو تقديرًا أو بوجه ولم يذكر
 التشبيه بالدلالة على مشاركة الشيء لغيره مع كون أداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن
 فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمبشّر مع كون اسم المشبه مملوياً بالذكر حقيقة أو تقديرًا أو
 بوجه وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرف من ذكرين أو لم يشترط ذكر الأداة جعله ^{تشبيهاً}
قوله وإن لم يكن كذلك نحو رأيت زيداً أسداً الخ أي أن لم يكن اسم المشبه به خبراً عن المشبه أو في
 حكم الخبر بعد أن يكونا مذكورين كما دل عليه مساق الكلام فلا يسمى استعارة بل تحريداً وهو أن يكون يرفع من
 أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثال
 المذكورين بلغ فلان في الأسدية مرتبة يصح معها أن ينتج منه أسداً آخر فكان هناك أسد في كمال
 الشجاعة وتسمى هذه ألياً وتجريده وكذا كلمة من وإنما قدنا قد بقولنا بعد أن يكونا مذكورين لأنه
 إذا ذكر اسم المشبه فقط كافي الاستعارة بالكناية أو اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع
 استعارة بالاتفاق **قوله** على اختلاف المذهبين في الاستعارة أحدهما المذهب المشهور المختار وهو
 وجوب اجزاء اسم المشبه به على ما يدعي استعارته بطريق وثانها المذهب السار إليه بقوله ومن الناس
 من ذهب وهو كناية اجزائه بطريق سائر له **قوله** وإنما التشبيه مكنون في الضمير فإن قلت فلم لا يكون
 استعارة بالكناية عند المصنف مع أنها التشبيه بالمضمير في النفس عند قلت لعدم شرطه عند وهو الدلالة
 على ذلك التشبيه المضمير به كذا ذلك لازم من لوازم التشبيه به **قوله** وهذا بخلاف أيضاً لفظ فان من
 إطلاق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه مخرجها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه
 التصريح سماه تشبيهاً مضمراً وفقدناه **قوله** فان أبيت ألا يطلق أي امتنع عن جميع الأمور إلا أن



اطلاق عليه قوله فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة يقتضي تناسي التشبيه والاداه
 ولو مقدمة يقتضي تذكره فيتنافيان واما في الحسن لا للجواز بعدم الازادة صورة وعدم
 التقدير **قوله** بان يكون اسم المشبه به معرفة ليتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن لا ينبغي ان يفيد
 المعرفة بالايكون موصوفا بصفة لا يلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة
 التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء
 معرفة مشبهة بها موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به فقامل **قوله** وذلك بان يكون نكرة موصوفة
 بصفة لا يلائم المشبه به فهم من كل امر ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة
 بصفة غير ملائمة للمشبه به فهم من كل امر انهم لم يفهم حال النكرة الغير موصوفة بها بل يحسن تقدير
 اداة التشبيه فيها ام لا التحقيق انه لا يحسن فيه ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة بحيث
 التقديرية الاولى دون الثانية ان الحق المقصود من الكلام للمبالغة في التشبيه والفردية الاستفادة
 من النكرة اعني اسد في زيد كالاسد في تلك المبالغة لان التشبيه بالحسن يبلغ من التشبيه بغير منه لان الحقيقة
 المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكما كان الشبه اكمل في وجه التشبيه كانه التشبيه المبلغ وباجل اذا عرف الخبر
 باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدق على الوصف والاضاع التعريف ظاهر الظهور حصول المقصود ^{بالنكرة}
 ايضا كما صرح به الفاضل المحيى في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد القيام لظهور
 التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاطه بالمبالغة المطلوب بتر واما اذا انكرنا الظاهر دعوى
 حمل الاسد عليه وانفرد من فراده مندرج تحت مبالغة فلو قد اداة التشبيه فالتشبيهات المبالغة
 هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا واما اذا كان كائنا مثلا فان نقصان في المبالغة المحاصر ^{للتشبيه}
 بالمفرد يخرج بما فيها من المبالغة لاسعارها منظر الاتحاد والسلك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير
 كان بخلاف الكاف نحوه كما صرح به الفاضل المحيى في شرح المغني **قوله** قال الشاعر شمس بالق
 بقم القات



بضم القاف على انه مضارع حذف تائيته ولو كان ماضياً لقبلت الفت يقال تالق بالرق تالي
لمع والواو في قوله والفراف غروبها عاطفة للحيلة الاحتمالية على العقلية والمعنى اي تالي ويحتمل ان يكون
التاكيد للتصوف والجملة صفة شمس لا يحسن جعلها عالبة كما لا يخفى على الذوق **قوله** والصدود ^{الاعراض}
وانما ذكر الكسوف مع ان التابع في القمر الحسنوت وان جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح
الجوهري واسار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الكسوف
زائل فلا تحسن استعماله في الجيب **قوله** فانه لا يحسن دخول الخاف ونحوه في شيء من هذه
الامثلة الخ اذ ليس لنا بد من سكين الارض مثلاً وانما لم ينف الجواز لجواز ان لا يكون التشبيه ^{جوداً}
تكملياً في ابيات الاغوال مثلاً والتشبيه الدلالي بالامور المعدومة وان يضمن اعتبار الطيف الا انه
خلاف المظاهر فان وجدت الاداة صريحاً لا يحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلافاً
الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز يبلغ من الحقيقة ومتضمن لغا
ليست فيها الا انما اوجدت القيمة الصارفة بلا حظ ما تضمنه وبصار اليه والافترق ولا يعتبر
تضمنه للفائدة **قوله** ما يحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع منعاً قوياً فلا ينافيه قوله فيقرب من
اطلاق اسم الاستعارة بناء على انه دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه اليه ^{دلالة}
قوله فيقرب الخ على جوارحه على ان الدلالة الاولى منوعة كما في قوله فان نفوا لانام البيت ولوسلم ^{فلا استحالة}
بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح **قوله** كقولنا اسد دم الاسد التهزير
حضانه موت فريض الموت منه برعد الهزير الاسد القوي والفريض اللحم في الجنب والكف
لا يزال ترعد من الرابة عند الفرع وجمع فريض وفرايض ويرعد على صيغة المحمول من الارعاد يقال
ارعد الرجل اذا خذله الرعدة اي الاضطراب واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا
البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدن لا يمكن



الارض واما قول البحري ويدرأضاء الارض البيت فهو مثل اسد دم الاسد الهزير
خضابه فحيث ان مع ان يكون الصفة بما يلزم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه في نفس
المفهوم من الصفة اذ في المسحيل عادة انما يقع شرقا وغربا ويكون موضع واحد غير مستضي به
وانه فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض في فاعل **قوله** لان تشبيهه
بجنس السبع المعروف في هذا بناء على الاغلب والافقد مرارة يجوز الجمع بين التشبيه في التشبيه
فلا تناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان جعل الممدوح فردا من جنس
الاسد يدل على مماثلته اياه والصفة المذكورة على فوقية قلت المدعى على تقدير الاستعارة ان
الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف وهذا يلزم نصيب ^{القرن}
المانعة من اداة المتعارف كما ذكر في المقام فاما المماثلة لغير المتعارف والغوية على المتعارف فلا تناقض
يبقى فيه محتمل هو ان توهم التناقض في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذ جعل الجملة المذكورة جمل بعدد
للمبتدأ المحذوف او للمذكور في الابيات المتقدمة والظاهر عندي انها صفة للاسد لان تشبيه ^{الممدوح}
بالاسد كناية الى الذي صفة كذلك وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيد تنكير الاسد الاول
وتعريف الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارف مع الناس صفة ان دم الاسد المعروف خضابا
وهذا ظاهر عند من له ذوق **قوله** ومثل قول البحري ويدرأضاء الارض البيت غير الاسلوب حيث
قال ومثله ولم يقل وكقول البحري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع الحقا كما تحققة
من التقدير السابق واضاء بهما مستعد وقد يفي لازما وشرقا وغربا يميز من المفعول وحال ^{بمعنى}
جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكر وعشيا اي دايما وموضع رجليه منزله **قوله** الى التشبيه
السادس اي الذي لا استعارة فيه **قوله** موصوفا بما ليس فيه وهو تنوير المشرق والغرب
مع اسوداد موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع وقد يجعل



الصفة المنفردة عن القم المعروف واضاءة ما سوي الرجل جميعا لا بناء على الفرق بين التسمية
 والاضاءة بان الثاني لما يوجد في المصنف بذاته فلا يتحقق في القم لانه بعيد عن التعارف بل لان
 الموضع التي لا يصل اليها نور القم خال الكون والموضع المتعارف اكثر من ان يحصى ولا اول اظهر كالا
قوله ان ثبت من المذوح بدرا من في قوله خال المذوح بياينه حال من البد وقد مت عليه وبخريده
 والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبد الموصوف **قوله** فهو كقولك زيد رجل كسب وكقولك
 كيت وكيت كناية عن حديث دال على وصف زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا
 والثاني اقرب بحسب المعنى والاستعمال **قوله** وكما يتبع دخول الكاف في كانه جواب عما لفظا
 الا يجوز ان يحكم بقدر غير الكاف فراه التسمية حتى يكون اطلاق التسمية على الامثلة المذكورة
 اقرب **قوله** اننا بنا في الجملة فيه بحث لانه اراد بالبوت في الجملة ما يعبر بالبوت الحقيقية و
 لو هي فعدم بثوت البد الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد بالبوت الحقيقة فقط فاقضاء كان
 وحسب ذلك البتوت ثم لجواز ان يقول كان الشقيق اعلام يا قوت منتهى على رماح من
 زبرجد والقول بان دلالة كان وحسب على البتوت الحقيقة معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه
 جمال الدين في شرح الايضاح ثم يؤيد قول المشركان محمد الشقيق البيت ولو على امتناع كان مثلاً
 في نحو اسد دم الاسد اظهر خصايه بما على به امتناع دخول الكاف كان اقرب لان التشبيه مطلقا
 اي سوا كان بالكاف وكان او غيرهما بما يقتضيه الاغلب النقصان او المائلا وهو وصف الكمال
 فيلزم التناقض **قوله** او خلاف المط كقولك كان زيد اسد قبل مثل المصنف في الايضاح للمشكوك
 بقوله كان زيد منطلق وبخلاف الظاهر بقوله كان زيد اسد وهذا ظاهر لان الاطلاق ليس بقطعي
 البتوت لزيد ولا قطعي الاستفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسد فيثبتونها لزيد بخلاف الظاهر فلارجح
 يشك فيه بل تجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارب فيه خفاء واقول اعل وجه ما ذكره الشارح



من بثوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة
المعرف دعوى التشبيه لا دعوى الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل المحيى في بحث الاستعارة ولذا
حسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتبيينه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا
غاية ان تلك الشابة مما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من
افراد و مندرج تحت مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في
ذلك البحث فظهر انما ذكر الشارح هو المحقق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكر المص في الايضاح بل هو
واحد والاختلاف في التغير **قوله** والمنكر فيما نحن فيه غير ثابت اي النكر الموصوف بصفة
غيره غير متعارف الى كلامنا فيه ليست ثابتة في نفس الامر فدخل كان وجبت عليهم كالفن
على الجمهور لا قد تقرر عندهم ان المشبه كالمقيس والمثبه به كالمقيس عليه **قوله** وايضا هذا الفن
اذا تأملت هذا دليل بان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظا اذ لا حاجة لنا في هذا الدليلين الى ملاحظة لزوم القياس على
الجمهور لا تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود
في مثل معنى لو قد اداة التشبيه لغات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن يتنا
في نحو علمت والثاني متناول في غير ظاهر اذ لزوم احدا لا من جار فيه **قوله** اي هذا بحث الحقيقة
والجواز اشارة الى توجيه التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف مقامه **قوله**
وانما هو بحسب الجواز اذ به يتاخر اختلاف الطرق دون الحقيقة **قوله** لما بينهما من شبه وجها لعدم
وانما يكون بينهما حقيقة تقابل لعدم والملكة لو كان الجواز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عامر شانه
ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم الجواز **قوله** فرع الدلالة على ما وضع له في الجملة انما قال في الجملة
لان الفرعية ليست بين دليلي الاتحاد بل بين الدليلين فان دلالة الجواز فرع لدلالة الحقيقة

الحقيقة والجواز



فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له فرحيت بما دال ان لا مطلقاً **قوله** المطلق
 الى غير ما ينفرد المطلق الى غير المعقل ويتبادر من ذلك بتبادر المحاذ في الاستناد من التقييد
 بالمعقل وهذا يدفع ما يقال التقييد باللعوي يوم خروج الشرعي والعربي والاطلاق يوم
 دخول المعقل ففي كل منهما يوم خلاف المقص فافهم ترجيح احدكما على الآخر على ان ايهام خروج
 امرين ربما يريد على ايهام دخول امر **قوله** والثانيها النقل من الوصفية يعني كون التاء للنقل من
 الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا اصاب بنفسه ساء الغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته
 فرعاً لوصفيته فثبت بها الموت لان الموت فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في
 جعل علامة لكثرة العلم بناءً على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله **قوله** يذكر ويؤنث سوي اجري الخ
 فان قلت جاء قوله يتحاشى بحى العظام ومي ريم وريم فعيل بمعنى فاعل لانه من زم العظم فعلى ما
 ذكر يجب ان يقال ريمه فلم قيل ريم قلت قد نكر صاحب الكشاف ان ريماً من ليس بصفة بل اسم
 للعظام الرامة فاذا ن ليس فعلاً بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم **قوله** وفعلها بمعنى
 مفعول انما يستوي الخ فان قلت فما الفرق بينه وبين فاعل بمعنى فاعل حيث استوي في الاول المذكور
 والمؤنث اذا اجري على موصوفه ووث الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى الفعل من المفعول و
 هو الاصل في الحاق فالحاق التاء بما هو اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل في الحاق الموصوف
 فالحاق التاء بما هو اقرب جري على الاصل ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما **قوله** الكلمة المستعملة
 قيد بالكلمة يخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان التعريف يصيد
 على المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا فلا بد من الحقيقة او قوله حقي فرحيت هي ^{مستعملة}
 فيه فتأمل **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكليف المستغن عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية
 والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعملة بالتاء بدون موصوفه الموت او برمع الاستغناء عنه بالوصف



الذي ذكره قال الشارح رحمه في شرح الفتح وانا اختار السكاكي هذا التكلف جريا على فضيلة
 اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله** اذا لم ينع له عند التأمل بناء على ان المتبادر من
 الكلمة في شيئا طلقا واردة ذلك لانه منها ما يستعمل في نفس المعنى لا اصطلاحا الخطاب وهذا
 اذا جرت في على الظاهر المتبادر وما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى ولا صلبكم في جذوع النخل
 فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر قال الفاضل المحيى وايضا يلزم انتفاء التعريف
 بالمجاز الذي يخرج منه القيد على تقدير تعلقه بالوضع يعني الانتفاء عن على زعم المصنف فانه لم يعتبر
 قيد الحيثية فاعترض على تعريف السكاكي فيما سياتي بانه لم يعتبر اصطلاح الخطاب فينتقض تعريفه
 بالمجاز المذكور فاعترض هذا من دفع الاعتراض عنه يمنع الانتفاء بناء على اعتبار قيد الحيثية لكن يبقى الاعتراض
 عليه بمنع بناء على ان المجاز المذكور ليس يستعمل في اصطلاح الخطاب بالمعنى الظاهر المدعي بطلانه
 فيما سبق اللهم الا ان يحمل الاستعمال في اصطلاح الخطاب على معنى آخر يخلو عن الحقيقة في الحد هذا قيل
 ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح الخطاب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح
 والا لزم ان لا يكون الا يكون الاسد الذي وضع في اللغة وقد علم في الاصطلاح والعرف عندما ^{لفظ} استعماله
 الخوي او غير من اصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء ^{حدث}
 الوضع في عام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز لهذا القيد عند على هذا الوجه غير ظاهر كما
 لا يخفى على المتأمل فالاقرب ان يقال اصطلاح الخطاب اذا استعمل الخوي للاسد فيما وضع له لغة
 اللغة ولا شك في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة
 فليتأمل **قوله** لان الاستعارة وان كانت موضوعا بالتأويل في ذلك التأويل كما سيأتي ادعاء
 دخول المشبهة في جنس المبتدأ به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسامين متعارفا
 وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن

اهل



لا في ذلك الهيكل المخصوص **قوله** اي يدل بنفسه إشارة الى ان قوله بنفسه يتعلق بقوله للدلالة
 كما يدل عليه قولهم فخرج المجاز لان دلالة بقرينة لا بالنفس ولا تقدم على قوله للدلالة ^{للبس} رضا
 فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً اي بالوجه المذكور وهو باعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر قيد
 في المجاز وضع نوعي بثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القارئ
 المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين بما لا يتعلق به ذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه ^{مفهوم}
 بواسطة القرينة لا بواسطة هذا البقيس حتى لو لم يثبت من الواضع كانت دلالة وفهمه عند قارئ
 القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ ^{حقيقة}
 بل الوضع النوعي المعبر هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين الد
 بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه لمثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل وهو لذات
 فيقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله** على معناه
 الا فرادى هذا المعنى بالافراد لان اشراط الغلبة الدالة على معنى التركي مشترك بين الحرف وال
 فان دلالة زيدية قولنا جاني زيد على الفاعلية بواسطة جاني **قوله** على ما اشار بعض المحققين
 من النحاه الخ قوله في لفظ غيره ان قري بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قري بالوصف فالضمير
 راجع الى ما واعلم الفاضل المحيى قد ردت الجواب بتفصيل الا ان ابطال اللشوق الرابع حيث قال
 وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشهد من اللفاظ الدالة على معنى
 متعلقه بمعاني الفاظ غير هاروقا محل بحث لان الظاهر مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق
 بالغير واما المتعلق به موجبات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها بكلمات الاستفهام وعلى تقدير
 تسليم تعلقه بالغير حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث
 ذلك التعلق فتأمل **قوله** سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه الى آخره لا شك ان مسئلة هو الذي



منه أو لا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غير اشتراط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى ^{فرادي}
 فذكر من هنا ما قلنا ذكر في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك يكون العلم بالتعيين
 كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ كما بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف
 عند من يجعل معنى قوطل الحرف ما دل على معنى في غير انفسه وطرفي دلالة على معناه الا فرادي ذكر متعلقه
 فالمفهوم في كلامه هنا شمول التعريف لوضع الحرف اذ جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون
 العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غير اشتراط ^{ذكر} متعلق والمفهوم مما ذكره في
 المختصر شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التعريف قطعاً وهذا يقول اعراض المفاضل المحيية ^ط اذ بعد
 ذكر متعلق الحرف في نفس دلالة على معناه ما كيف يقال العلم بتعيين من له معناه ما يكفي في دلالة ^ط
 وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد السارج ان معنى الحرف بعد تفصيله بالمتعلق غير الحرف بازايه وذلك
 التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق بحصول المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة ^{المختصه}
 وبالحمل ذكر المتعلق بما اعتبر الواضع فيكون ايضا من متعلقات العلم بالتعيين ولا ينافي اشتراط ذكر
 المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابدل في بعض النسخ كما نقله
 الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن ^{تفصيل}
 القرينة بالمانعة عن ارادة بمعنى الاصيل وهو المبنى في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه ^{هذا}
 مراد الفاضل المحيية وان غفل عن البعض ودفع الاعتراض باننا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من ^{العبارة}
 لان قد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحيية على انه ان اراد بالمعنى
 محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصيل المعنى السابق له المرتب عليه هذا المعنى ولان لكل
 مجاز معنى أصليا هذا المعنى فلا محذور قائل **قوله** وعدم الدلالة على احد المعنيين على
 التعيين بعارض لا يظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه



فالدلالة التي مالا جهل التعيين وعدم ترتيب ما لاجله التعيين لغرض الاشتراك لا ينافي في وجود
 التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يكون المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ
 منه غاية ما يقدر ان احدهما ليس معنى الارادة لغرض الاشتراك وعدم تعيين المراد بما لا مد
 له في تحقيق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعاً **قوله** كالمقارناً مدلوله ان لا يتجاوز
 الحيز الخ القم بفتح القاف وضمها والفتح الفتح وفتح قوله ان لا يتجاوز اما بتأويل مصدر بمعنى الفا
 اي مدلول غير التجاوز وهو لا حد الدائر واما بتقدير مضاف في مدلوله ذوان لا يتجاوز **قوله**
 وقوله بمعنى لطهر او لا بمعنى الظاهر الحيز الخ فذا ورد الفاضل المحيية منها جواباً وسؤلاً ووضح
 الفرق بين قرينتين المجاز والمشارك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذ الريد بالدلالة
 الدالة على المراد حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكي والافلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة
 امر آخر فعلي بقدر المراجعة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من
 لا مدخل له في تحقيق تلك الدلالة قطعاً ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة
 على المعنى المجازي اهـ المجاز محل بحث اذ قد مر من اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازاً لا يمكن
 مدخل في الدلالة بل في الامارة فيطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل
 بالقرينة فظهر عدم ايضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليسا ممل **قوله** والتباد
 الى الفهم من لا يل الحقيقة اشارة بلفظ من وضع الدلائل على ان الدليل غير محصور فيه فلا يرد ان
 لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شيء من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد
 يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غير والفرق ظاهر **قوله** وحصل من هذا ان الوضعين وضع آخر
 ضمناً فيه بحث اذا استلزام الوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع
 الرابع ويعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهيمة للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان



يقال يستلزم الوصفين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فمآل علم
 ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحيى بهما حيث قال بل الواقع الترددين المعنيين مطلقاً عند
 من لا يقول بعموم المشترك وان كانا متنافيين كما في المثال المذكور اعني الفرق عند الكل بدل على
 ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره فركبت الاصول ان المراد
 هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين العيينين فهما مثل قولك افعل مراد ابر الوجوب و
 الا باجبه حتى لو قيل اقوت هذ بمعني طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود والاسود
 يجوز عند القابل بالعموم فليست مآل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص باننا لا نأتم ان معناه
 الحقيقية اي وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر ان التبادر في الفهم غرض ما رأت الحقيقة ونحوه
 التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة
 هو التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لا فطمع انها ليست معنا
 الحقيقة والتبادر فيما ذكر بسبب المراه لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا
 يستلزم الوضع لمفهوم الا حد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحيى وانت خبير بان
 جعل التبادر في الفهم بسبب الوضع امانة الحقيقة شايبة اللغو لا يكون المعنى التبادر بسبب ^{الوضع}
 امانة الوضع فمآل **قوله** وبان قوله الفرق بمعنى الظاهر وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق وهو ان
 هذه القرينة تدفع المراه لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله** اي فرع عن قرينة ما نفع عن ارادة الموضوع
 له ارادة بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تفرق بقرينة ما
 غارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله الرحمن على العرش استوي وقوله تعالى والسماوات مطويات
 بيمينه ونظاير مما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليست نظايرها
 لان نقول الاول يستلزم الدور وقد استرنا فيما سبق الى انه لو اريد فرع عن قرينة ما نفع غارادة المعنى
 الاصيل



الاصل السابق المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور **قوله** والثاني يستلزم انحصار
 قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا **قوله**
 فان قيل معنى كلامه ان يخرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية كان معنى قوله يخرج المجاز دون
 الكناية على التوجيه السابق ان يخرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين
 الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد بين فساداه فاولهما انه لم لا يجوز ان يكون المعنى يخرج
 المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله** لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له فلهذا منا
 لما سلفه فتعريفنا لمستداليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر
 في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التحليل لتأنيق بان في الكناية مذهبين وان اختلفا
 في الموضوعين بالنظر اليهما والى ان يسل المصالح في المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارع في توجيه ما
 وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الآخر مع انه يمكن تصحيحه فذا بذلك **قوله** وهو ان نظري لفظ ^{ايضا}
 فتوهم الى الآخر لفظ الايضاح هكذا فيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقة ذلك وما الدليل على انه
 عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل الفء بمعنى الطمرا ولا بمعنى الحيض فهو ان بنفسه في الطمرا ^{للتعيين}
 سهو فانه القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطمرا وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل ^{للا}
 اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لا مقتضاه ان يصح النقل الى المجاز وجعله علما ووضع ^{للمضاد}
 كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم تعين
 نظره لك البعض من الحدائق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة على ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ
 المذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا منتمية اعتراضه على السكاكي فاجاب بانفلة الشارع **قوله**
 فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالموضع كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي ^{عنه}
 الدلالة بنفسها في تعريف الموضع فعملية تقدير ان يراد به ان يكون العلم بالموضع كافيا لزوم الدور كما مر



المية الاشياء والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالمعيين كائناً **قوله** حفظت شيئاً وغايت
 عندك اشياء لعل الشئ المحفوظ لذلك البعض هو الذي ذكره فرانغ مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان
 يكون العلم بالوضع كائناً بالفهم لان ما قبل ان دالة الالفاظ ذاتية وانت قد نهمت على ما في
 هذا المحفوظ ايضا فنوع **قوله** والظاهر ان الواضع هو المخصص اما ذات اللفظ وقد
 ابطرا وغيره فهو الواضع ثم الواضع اما ان يتعا او غير او مجموع بالتوزيع فالا احتمالات اربعة والظاهر
 بالاول هو سليمان بن عباد الصيمري وبالباقى ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبهم مذهب التوفيق والثالث
 وهو ان الواضع اللغات كلها بنوام غير تعان ابو هاشم ويسمى مذهبهم مذهب الاصطلاح والظاهر بالمذهب
 الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي يقع به التنبيه على الاصطلاح هو ما يتعا وبالباقى **قوله**
 البشر الاسناد ابو اسحق الاشعري هو اني **قوله** ويخلق الاصوات والحروف في جسم واسماء ذلك الجسم
 واحداً وجماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في الابداء يعلم الواضع مجرد سماع لفظ من ذلك الجسم
 بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان تضم اليخلق العلم الضروري وكذا الكلام
 في الوجود اذ كان قولاً خفياً فلا يكون في الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات
 هو الله تعالى مستقلاً في كون طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دالة الاصوات المخلوقة في جسم **الدلالة**
 على الواضع يجوز ان يكون بالطبع صريح به في فضول البدايع كما اذا خلق لفظ الواضع في جسم مع **صوت**
 يدل على معناه طبعاً فليست املاً واعلم ان الفاضل المحيى جعل في سرعة الفتح خلق علم ضروري طريقها
 مستقلاً للتوقف والالهام طريق آخر والفرق بينهما في الهم لان يصار الى ما ذكره المساجح من
 الالهام هو هيئة روحانية محض لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاسعداد
 والتوجيه **قوله** يوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الالام ويوجب ان يفهم الظاهر ان كلامنا **وجه**
 مستقل في الوجه الاول بحث لان ان دالة الالفاظ كما كانت ذاتية لم يربق وجه في كون **بعض**
 اللغات



اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم ذليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم
 فلا وجه لتخصيص التسمية فهم لم يجوز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار التسمية الاولى وان
 اراد انه لا يجوز ان يتعد اللغات بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع عجزوا
 ان يتعد الدال بحسب الذات على معنى واحد فهو ايضا ممنوع وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصوير
قوله كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ انه لا لفظ فيه الاشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد
 في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معان في حق ذلك البعض وتوجب الجواز
 انه لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالة على اللفظ **قوله** ولا امتنع
 جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقة هذا كلام ذكر السكاكي حقيقة
 القائل للحقيقة ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطال حيث قال اي لكان يمنع نقل ذلك اللفظ عن
 الذي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المعنى سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجازي
 بوصفه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة عن ذات اللفظ عند القابل لذلك هي فهم
 المعنى منه لا فهم كونه مراد للكلمة وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجازي ولذلك قالوا ينتقل في
 المجاز من المألوم بوجه ما الى اللازم المراد فلا تم امكن جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على
 المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال لالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
 لا عدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون المعنى الحقيقي مجازا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى
 الدلالة عليه كما هو المبدأ بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت قولاً لان ما بالذات لا يزول ^{لغير}
 بدفع العمل على هذا الوجه ولو لم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعي القابل بذاته دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلقا
 دلالة قائل **قوله** لا استلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون انصاف بالمتنايين فيه
 لان فرس مع اللفظ المشترك بين المتنايين انقل منه ذهنا الى ملاحظتهما مع انحرافهما اليهما من ادنى السكك



معاً وقد تحققت أن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القابل لذلك هي فهم المعنى منه لا فهم
كونه مراداً للكلمة كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة
على المذهب المختار أيضاً بلا تفاوت فاهو الجواب هنا هو الجواب هناك فتدبر **قوله** على ما عليه
على الاشتقاق والتصريف مذايد على أن كلامهم ما علم على حدة وهو الحق لا امتياز موضع كل
عن موضوع الآخر بالحيثية المعينة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يجب عن مصدر فامفرد
الألفاظ في حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يجب عنها في حيث انتساب بعضها إلى بعض
بالإصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل المحب وفي بحث إمام الأئمة في تعريف علم الصرف في
صدر كتابه مشتمل على علم الاشتقاق قطعاً وكذا سياق كلامه فيما يليه وأما إطلاق اسم العلم على خبره
فليس يندفع ونظم قوله ولما كان تمام علم النحو على الحد والاستدلال مع أن اسم المجموع المركب من
مباحث التصورات والتصديقات وعلم الاستدلال عنده وأما ثانياً فلا تنقاضه بالكلمات
المعينة من أصلها بالإبدال ونحوه يقال قال أصله قوله فإن هذا فرع علم الصرف مع أنه فرع البحث عن
انتساب أحد ما إلى الآخر بالإصالة والفرعية فإن رفع باشرط أن يكون كل من الأصل والفرع مستعملاً
في الكلام ولا استعمال القول مثلاً عاد النقص بالبحث عن الانتساب بالإصالة والفرعية بين نحو أمليت
وأملت الواقع في علم الصرف فإن الأصل أيضاً مستعمل وعليه قوله تعالى فليملأ الذي عليه الحق والحقص
أن يراد الإصالة والفرعية المخصوصين أي التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين أمليت وأملت
الاتحاد معنانياً بخلاف الفعل والمصدر فليست برقوله كالحجر والتمس والسدة والرخا والواسطة
بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي هو حرفان كيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي
كان الحرف مجهولاً وإن بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان موهو شأ والسدة أن يخص صوت الحرف
استكانه في مخزجهما انحصاراً تاماً فلا يجري والرخا أن يجري الصوت جرياناً تاماً والتوسط بينهما



ان لا يتم الاخصار والجري وامثلة الكل قد مر في بحث الفصاحة **قوله** لا يهل التنا^{سب}
 بينهما فضا بحق الكلمة لا يخفى عليك ان اعتبار التنا^{سب} بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف
 والتركيبات بنا في بعض الكلمات كما ذكره اعتبار في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه
 متعذر فاطنت باعتبارها في كلمات جميع اللغات كالزوان والجدي الزوان ضرب الفحل
 والجدي صفة مشبهة يقال حمار جدي اي ماطلة لنشاطه ومثله كحيوان والحفقاء
 والجولان **قوله** الافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوي الافعا^ل
 لانها لا تحتاج في حصولها الى الغير كما ان الضم مزاق في الحركات ولانها كالمنوم الى صاحبها **قوله**
 والمجاز مفعول في الاصل آه يريد ان مصدره ميمي اما بمعنى اسم الفاعل اي المجاز او المفعول اي المجوز بها
قوله وزعم المصنف ان الظاهر اشار الى ان الوجه الاول غلط ولذا قال المصنف في الايضاح بعد نقله
 وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر ميمي اسم الفاعل والمفعول خلاف الاصل لانه مجاز
 واما المناقشة التي ذكره الاسفيري في صحة المجوز المذكورة المصدر الميمي فان السمع منه في غير
 من المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشئ لان المعبرية صحة المجوز وجود
 العلاقة وسواء نوعها من العرب لاسمائها وتخصها ويحتمل على الوجه الذي ذكره وزعم المصنف ان
 لا يلزم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لغوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كانت اعتبارية
 الكلمة في مكانها الاصل لم يلزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظها
 اشار الى هذا وقوله واعتبار التنا^{سب} في كانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان سمي الحقيقة
 بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر **قوله** ولهذا اشترط بقاء المعنى
 في الوصف ون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما ان اراد بالوصف اطلاق الصفة
 لا وضع الاسم كما يتبادر في العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام **قوله** فلا يمكن جعلها في تعريف واحد



أي بحيث يحصل معرفة تمام حقيقة كل واحد منهما بخصوصها والافتقار لجمع الأسمان
 والفرس في تعريف الحيوان بأنه لكسب الحساس المتحرك بالارادة **قوله** مرتجلا كان أو منقولاً
 أو غيرهما المر محل المنقول لا المناسبة والمنقول الاصطلاح المنقول المناسبة وغيرهما ^{أصل}
 فيه كالمشرك **قوله** فلا بد من العلاقة بالفتح علاقة بالبحث والخصومة ونحوهما من
 المعاني وبالكسر علاقة السيف ونحوهما من المحبوسات وقيل وعكسه المعوج وأما قوله تعالى لا ترى
 فيها عوجاً جاولاً تأييداً فيضرب من التأويل ثم المراد فرق قوله فلا بد من العلاقة فلا بد من ^{حفظ}
 العلاقة واعتبارها وهو ظاهر **قوله** وقد يكون مرتجلاً أي المرتحل أيضاً فإقسام الحقيقة
 لأن استعمال الصحيح في الغير بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملاً فيها وضع له ^{فيكون}
 حقيقة كما صرح به سابقاً حيث قال ويقول في غيرها وضع له عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو
 غيرهما وإنما جعله بهما فإقسام المستعمل في غيرها وضع له نظراً إلى الوضع الأول فإنه أولى بالأقسام ^{عبار}
قوله والمنقول منه ما غلب إلى غيره أي معنى مجازي غير فرد للموضوع له والأول بقرينة المقابلة
 والأول فرد فرعي خصوصية معنى مجازي للكلا وإطلاق الكل عليه فرعي هو بطريق المجاز كما يستخرج
 لأن إنشاء أمه يتبع **قوله** وفي اصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح أي
 لاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح **قوله** أما فرعي الفرق فهي موضوعه ابتداءً
 وفي شرح المفتاح للفاضل المحيى أن الدابة بحسب العرف تطلق على النقل أيضاً **قوله** بخلاف الحقيقة
 بخلاف المجاز أراد بالحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له بعلاقة
 ولذا جعلها مقابلين للنقول فإنه حقيقة مروج مجاز مروج **قوله** وإذا استعمل الخطاب ^{بمع}
 اللغة أنا قد بهذا مع أن لفظ الأسد مما يتفاوت بحسب عرف هي للاستعمال الخوري والمشرع يكون
 الأمر عند استعمال اللغوي بناءً على أن إطلاق الحقيقة للغوي عليه إنما هو بهذه الحقيقة أي باعتبار أن
 الخطاب



الخطاب يعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون اضراً عن انعقاد اصطلاح طارفيه وكون
 اللغة اصطلاحاً باعتبارها وان لم يتحقق بعد تمام **قوله** وفعل اللفظ والحدوث اعترض
 بان الذي يحكي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير الفعل بالكسر الاسم كما صرح به السامع في غير هذا
 الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت ما يرد من هذا لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر ^{لفعل} فعل
 وانما المراد الضرب مثلاً فذكر **قوله** فيما ذكر بلفظ النكرة الخ كان المراد بلفظ النكرة صورة
 النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتي به في صورة النكرة
 معرفة حقيقة اذ المراد غرضه وصدور وفعل ودابة الفاظها وهي علام حقيقة عند السامع
 لكونها موصوفة الالفاظ معينة فتأمل **قوله** والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المتشابهة
 انما هي مرسل لان الارسل في اللغة الاطلاق والاستعانة مفيدة بآء عا وان المشبه من جنس
 المشبه به والمرسل مطلق فمن هذا القيد قوله والافاستعانة الاصوليين بطلهون الاستعانة على
 كل مجاز فلا تغفل تخالف الاصطلاح في لا تنفع في العبث اذا رايت مجازاً مرسلًا اطلق عليه
 الاستعانة **قوله** ان يصدر منها و يصل الى المقصود بها الضمير في منها راجع الى اليد وفيها الى
 النعمة صرح به السامع في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقيام مقام فاعل ^{للمقصود}
 هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه **قوله** ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم ^{للملأ}
 بخلاف انتقال الذم من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفاً بالتعقيد المعنوي المحل بالانفصال
 هذا وقد ذكرنا في ابل شرح الديباجة تفصيلاً متعلقاً باستعمال اليد وان الايدي حقيقة
 عرفية في المنعم فظهر من هذا لا احتياج الى ذكر المنعم فليست ذكر **قوله** واما اليد في قوله عن تفصيل الحل في ذم
 السامع ومعنى تكافؤ ماؤهم فتأمل في القصص من الكفو وهو المثل لا فضل شريف على وضع الذم
 العهد ومعنى يذمهم اذ نام ان اذ نام اي احقرهم وقيل الا في العهد والمراه اذ اعطي ما لا يستحق



نقصه ووجه كون الحديث في باب التسمية لا المجاز المرسل فلان العلاقة في المشابهة و
عدم كونها استعانة فلذلك الطرفين قوله ان في هذه التسمية مجازا مرسلًا ويمكن ان يوجه ايضا
بحذف المضاف اي فوجه المجاز المرسل وطرفه وهذا هو الظاهر من الايضاح قوله في العبارة
فان قلت المجاز مصدر ميمي نقل المجاز ومنه كان التسمية كذلك فلا تسامح فقلت الموصوف
بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح ويوصف المعنى المصدرى به تعسف بل نفس الحمل على المعنى بطريق
الاستخدام تعسف يزيد على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المتصف **قوله** وهي الشخص من الرقب
والتالبا لفتح في الصحاح ربات القوم رباء وارتبأ بهم رقبهم والربط الطليعة واجمع الربابا
والا نمله جرد من الاضباع لا نمله بالفتح واحدة الانا ملو وهي رؤس الاضباع **قوله** قولهم فلان اكل
الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دما ان لم ادعك بضم بعيدة مهوي القطر طيبة السطر
دعا على نفسه باكل الدم وهي الدبة ان لم ينيخ عليها واخذ الدبة عند العرب عار عظيم والمراد
مهوي القطر طويلة القد وطويلة العنق **قوله** وظانه سهولان من تسميته آخ قد حجاب بان مراده
ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب لاكل من هو من تسمية السبب باسم السبب واما قوله اي الدبة
المسببة عن الدم فاشارة الى وجود المجاز باعتبار اخرو لا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقلل الدم
وان كان سببا لاخذ الدبة لكن اخذ الدبة سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار كاف فامل **قوله**
لان لا يتم بعد البلوغ لان اليتم هو العطر الذي لا اب له يتم الصبي بالكسر يتما ويما بالفتح والضم
مع التثنية فيهما واعلم ان اليتم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام **قوله** او محله
مخوف فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الآيه من قبل المجاز بالمنقضان على حذف المضاف واعطاء اعرابه
للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرير لكنه لا يضرب التمثيل **قوله** قلت يعتبر في جميعها اللزوم
بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذم او الخارج بل انصاف في الجملة
الذي



الذي يهتبه فراجع الى الآخر وهذا الحق في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غير فيظهر ^{الضمير}
 في غير راجع الى الاستعارات باعتباراتها عبارة عن اللفظ **قوله** فاما ان يكون ذلك الغرض
 يتصف بالفعل اه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي
 توهم الاتصاف كما في عصر خمر افا رقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول ^{حقيقة}
 الحكم ليس بالفعل أصلاً **قوله** في زمان سابق ولاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو ^{زمان}
 وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيها اعني في المجاز باعتبار الكون والاول السابق ^{بالنسبة}
 الى زمان الحكم والحق بالنسبة اليه القطع بان الاسم في مثل قلت قبلاً وعصرت خمر مجاز وان صا
 المجاز المستعمل في زمان الاخبار قبلاً او خمر حقيقة فان قلت قولك فقلت قلت هذا الحكم ^{مس}
 مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحقيقة للمشار اليه ليس سابقاً على زمان اعتبار الحكم اعني زمان ^{الفعل}
 بل هي حاصلة فيه قلت الحكم الذي يعتبر منها سبق حصول الحقيقة بالنسبة الى زمانه هو الحكم المد ^{لول}
 عليه باسم الاشارة وهو اشارة الى هذا الحكم فاننا المجاز في صدر هذا الحكم اذ لو قلت مثلاً ابي قتيب فقلت هذا
 امر لم يكن مجازاً فقام **قوله** فان الانسان لا يوجد به ونها فان قلت هذا يدل على استلزام ^{الحل}
 للجزء والمدعي عكسه فلا تقرب قلت المراد بالاستلزام المذكور بالاستتباع فيتم التقرب لان عدم ^{جود}
 الانسان به ونها لا يدل على ان كل منهما ملزوم لا يصل ليقتصر اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلا
 ما ذكره الفاضل المحيى وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا ومباحث وهو انه لو حمل اللزوم في قوله فجميع
 ذلك يشتمل على لزوم التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المبتوع الى التابع كما اد ^{عاه}
 السكاكي ولا يخفى ان ما ادعاه على تقدير صحة تعسف محض لا يقول به المحققون الا انه مبني على صحة
 الجواب المذكور اذ لو حمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن كان المراد بالاستلزام لجزء الكل المعنى المصطلح
 ايضا والالم يتم التقرب وتفرع قوله ولهذا اشترط الخ في لايتم الجواب المذكور فقام **قوله** فانه لا يجوز



إطلاقاً على الإنسان أي مخرجاً إذا كان وأما إطلاقاً على من حيث صدور معظم الأفعال منه
 في موضعين سبب هذا الاعتبار فهو جاز كإطلاق اليربوع على العين ولذا يجوز أن يفسر في قوله
 تعجب يد أي لم يد يد باليد النفس مجازاً **قوله** فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد
 يجوز أن يكون استعارة وإن يكون مجازاً مرسلًا يعني أن اللفظ الواحد إذا أطلق على شيء واحد
 كما إذا قلت رأيت مشرفاً فما إذا رأيت شفةً إنسان يجوز أن يكون ذلك إطلاقاً بطريق الاستعارة
 وإن يكون بطريق المجاز المرسل فليرد أن يقال الشفء مجاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم الشفة
 واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان ولا شك في تظاير المعنيين وتعدد معانيها **قوله**
 أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين والنبي الشاعر وليس في القرب أبو سلمى عزم واسم زهير
 بن رباح مزي بن مازن **قوله** عند أصحابنا الحمل على الخيل بأن يشبه الخويع في التأثير ولها من قصد
 للتأثير سبباً لغته فتشعر له صورة كالباس ويطلق عليه اسم الموصوع لما هو متحقق **قوله** من انتفاع
 اللون ومثاله الذهب الانتفاع بغير اللون من الحزن أو فرح والانتفاع مثله وهو وجود والمثاله البذاذ
 يقال فلان رث الذهب أي سببهما **قوله** فتوهم كونه تشبيهاً أي كونه مفعولاً في حين الماء **قوله** فيعمل
 هذا لا يتناول قولنا في هذا تفريع على التعريف وإشارة إلى بطلان قول من قال الاستعارة أجزاء
 المشبه به على المشبه إطلاقاً وجملاً مع حذف الأداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما
 باللفظ حتى يتوهم ركابه لدلالة على أنه لو أراد ذلك المراد لتناول ذلك القول اللفظ المستعمل
 فيما وضع له مع عدم تناول قطعاً على كل حال **قوله** بل هو مستعمل في معنى الشجاعة فيكون مجازاً
 لا يقال المجاز مشروط بوجود القرب من المانعة عن إرادة الحقيقة ولا قرينة همنا وما ذكره من أن الحمل قرينة
 ففيله لا دلالة في الحمل على ذلك لجواز أن يراد الموصوع له وتقدير الأداة لانا نقول يكفي في القرينة
 هو الظاهر ومنه الكلام بالتقدير مما يفتت إليه وأعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاعة صورته الذميمة فخرجت



وجودها وحصولها في الذي اذ لا يضح تشبيهه بالاسد قطعاً مع انه متغير في الاستعارة
بل الذات المشبهة بالاسد والمجتمعات الجارية بالاسد على هذا الاعتبار انه انما يطلق على تلك الذات
ما خوزة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهوم المجازي بقى الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق
للابتات متببه زيد بالاسد والابتن ان زيد هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه
قطعاً ولا مجاز في الاسد كما ادعاء الفاضل المحيى وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه السارح
ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد في احتمال
الامرين فانه يحتمل ان يراد شير في الموضعين مردي بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي
ثم استعمل في قوله من كلامه لا بخصوصه ويجوز شير فوق الفاضل المحيى ولا شك ان قولك زيد اسد
واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون مساق الكلام الى فسر مع او يحتمل ان
تشبيه ذات ماله السجاء بالاسد يطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل في قوله من كلامه
كافي قولك رايت رجلاً مع ان المراد زيد بعينه نعم يلزم ضمنا تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه
المخصوصه لكنه غير قصدي بتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي لا في التعليل ثم ان قول
فمن انك مراتب الاول دعاء المشابهه باداة التشبيه لفظاً وتقديرًا نحو زيد كالاسد وزيد
الاسد الى تشبيهه بالاتفاق محل بحث ويستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد اسد تشبيه وهو م
كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكوراً او مقدراً او كان اسم المشبه به جزءاً عنه حقيقة او حكماً فغند البعض
يسمى تشبيهاً وعند البعض استعارة فرغم فرق بين المعرف والمنكر على قول الشيخ فان ابين الاطلاق اسم
الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول دوات التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم
المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي شوب
الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداء التشبيه لا بيا



حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف **قوله** اولاملازمة بينهما ولاد لالة لر عليه اي لا ملا^{زمة}
 بين زيد واسد ولاد لالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يري ونظائر مثل
 رايت اسدا في الحمام اذ لاد لالة للقرنة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان الملا^{زمة}
 المعينة في باب المجازي الملازمة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين
 الاسد وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولاد لالة **قوله** ويدل عليها ذكرنا
 قال الفاضل المحيى ليس في تعلق الجار به دلالة على كونها استعارة بل لو جعله ليلا يمكن على كونها ^{حقيقة}
 لكان اولي لان فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وفيه بحث لان وصف
 في الاستعارة مثلا ملتفت اليد البتة ولا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظة بخلاف ما لو بقي على حقيقة
 فان ملاحظة اوصاف الخارجة فظهر ان تعلق الجار به انشأ بالاستعارة وان صح على الحقيقة ايضا
 وهذا ظاهرا **قوله** كقوله اسد على وفي الحر وبغاية المضارع لعمري ان خطان مفتحة لكونها ^{و زاهدا}
 و تمامها فتحا تنفر من صفة الصافر الفتحا المسترخية لاجل حين من الفتح وهو اللين يقال عقاب فتحا
 لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا للين والمراد من قوله انه ينفر من صفة الصافر ^{انه}
 ينزع فرج و الصدر وبعد البيت المذكور **قوله** ملا برزت الى غزاله في الوغي بل كان قلبك في جناحي
 طائر غزاله امراة سبب الخارج و كان يضربا مثل شجاعته نقل انه فتح الكوفة في ثلثين فارسا
 وفيها ثلثون الف مقاتل فصلت صلوة الفتح و قرأت فيها سورة البقرة ثم هرب الجراح و فرعه والوغي الحر
قوله وكقوله الطير اعرب بعض من بيت لابي الجبل المعري في قصيدة يري بها الشريف المطاهر الموسوي
 مطلعها اودي فليت الحادثات كفافة و عسى المسافر و تعلم المستلخ لمصرع اليه في الشرح
 والطير اعرب عليه باسرها **قوله** فتح السرات وساكنات اودي ابي ملك و فاعله ما السيوف وكفا
 اسم معدول مثل نظام لكف الاذي و اساف الرجل اذا ذهب ماله والاستيفاء التمس و با الفتح با^{لضم}



جمع فنحا وقد مر تفسيرهما والسرا بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها مزيل وعزم ويضم
 السنين المعجمة جبال بالسرا و لضاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على الموتى مثل ^{غريه} ^{الغريه}
 الباكية عليه **قوله** وان يكره آه يكون بحيث لا يحسن دخول داة التشبيه عليه بل قد لا يصح
 اذا اقرن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادي وفي التنزيل ما هذا بشر
 ان هذا الاملاك كبرياء للمعنى لان يقال هو تشبيه بالاسد وليس بادي فان الادمية ما ينسب
 الاسدية لا كون الشيء مشبها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز قبل وهذا ^{ليل}
 لطيف على ان مخوز يد اسداستعارة لا تشبيه غفل عنه المتأخرون وفيه نظرا ما اولاولان ^{المقصود}
 في المثال ونحوه بحسب الظاهر زيد فرما فراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا
 الاعتبار صريح نفي جنس الادي عنده وهذا لا ينافي كون المثال فرقت التشبيه في نفس الامر واما
 ثانيا فلان هذا الدليل لو قلنا على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف لا وقد عرفت
 هذا القابل نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو ان صح حذف المشبه به واقامة
 المشبه مقامه بحيث لا تقوت الا المبالغة فاستعارة والافتشيه ولا يخفى ان استحالة قولنا زيد
 رجل تجاع وليس بادي في قولي من استحالة قولك هو كالاسد وليس بادي في تمام **قوله** ولاحت
 زروج البدر بعد البروج البدر في التي يختار ما في مسير وهي اثناعشر ولها الحمل واخرها الحوت
 وبعد انصب على التميز والمبايع منها وهي البقرة الوحشية والمبرج اظفار المراه زينتها ومحا ^{سناها}
 للرجال قيل معنى بترجها اكنان اهنه محذرات لا يبر من فر الحذور وهذا يفارق المبالا ^{للمبالا}
 متبرجهم بخلافه فان بترجهم استتار وكان فرقتل قوام تحته بينهم ضرب وجمع وفيه نظر لان
 قوله ولاحت لا يلائم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون بترجهم اكنان ان الناظر لا يستطيع



ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا ان جعله اسدا فيدانه محتمل ان يراد به ان جعله
تبيينها بالاسد مشابهة تاممة هذا قيل نخش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يحكي في زيد اسد
مع انه لم يوجد فيها الادعاء المذكور ضرورة **قوله** في التبيينه وجوابه ان الادعاء المذكور ضروري
انه تبيينه وليس بالاستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور فيتحقق ايضا متحقق في زيد اسد
اذ ليس المعنى على تقدير اداة التبيينه كما سبق تحققة بل جعله فردا من افراد الاسد ادعاء اصطلاحا
لذكر المشبه في الكلام كما سبق فانه قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في العرف اعني زيد الاسد بل
على تقدير اداة التبيينه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم فذلك
في الصورة المذكورة وان المعنى على تقدير اداة فيكون المراد به ان جعله شبيها بالاسد
ولا يحكي هذا في الاستعارة **قوله** قد زار رابع على القمر قد سبق في بحث المجاز العقلي
على ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي في الاستعارة بل اذا كان على وجه يني عن التبيين وان هذا البيت
من الاستعارة لا التبيينه فليذكر **قوله** وهذا يندفع اه اي بيان ان القرينة مانعة عن اداة المعنى
المتعارف يندفع الى آخر وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف
ونصب القرينة لا يمنع الا عن اداة المعنى المتعارف فلا منافاة **قوله** واما التعجب والهي عنه
فللبناء على ثبات التبيينه فضا الحق المبالغة فيه بحث لان محصل اراد السابق تسليم الادعاء
المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا الهي عنه انما يرتب على نفس الادعاء
كما يشير اليه كلام القائل في الحاجة الى الاعتذار بانها مبهتان فضا ملحق المبالغة **قوله** والاستعارة
تفارق الكذب في اي الكلام الذي فيه الاستعارة تفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال بالاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق **قوله** وزعم صاحب الفتاح انه
اراد بالدعوى الباطلة الدعوى الباطلة التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد

نعم ليس باستعارة م



مطابقتها اذ لا يتصور حصرها بقصد التأويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن حمل
الكلام على ظاهره والادبالكذب مالا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقة فانه ايضا
ذلك لا ينصب تلك القرينة كما ان الداعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي
في التبرؤ عن قصد التأويل لان مقصوده تبرؤ ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يفتح في
مقصوده هذا قصد التأويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى بهنا بان نفي نصب القرينة وا
قتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرؤ والتأويل لانه اذا تبرؤ التأويل كان نصب القرينة
واقصر في الدعوى الباطلة اشد تبرؤ فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرؤ ونفي نصب
القرينة كذا في شرح الفتح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكر
بيدنا الى مذهبي المحاذي وعدول غرضي بهم نور كما تقوم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ
الكذب وحاصله ان اراد بالكذب هنا احد قسميه اعني مالا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة
ان سمي قسميه الآخر وهو مالا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة للدعوى الباطلة **قوله**
ولا يكون الاستعانة علما لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه ابتداء من اطلاق العلم
وكذا ما در في الجمل وسحبان في الجمل لفصاحة وبقا في الفهم قد سبق شرح فصاحة سحبا
وخطبة عند معوية وامامه رفاة رجل من ملال ابن عمار بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه
يسقي ابلا له فرما هو من فلان في الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلخ فيه ومدد الحوض برجلة
من ان يسقي من حوضه واما ما قبل وهو اسم رجل من العرب وكان اشيرى طبيا
باحد عشر درهما ففيل له بك اشيرة ففتح كفيه ورفق اصابعه واخرج لسانه يشرب بذلك الى احد عشر
فانك البني فضرر بالمثل في المثل في الي قال حميد بن قيس بن جوحا ضيفاله انا وما دانا سحبا
بن وابل بيانا وعلما بالذي هو قابل **فازال** عند اللحن حتى كان **من** الي لما ان كلم باقل **واعلم** انك



اذا عرفت تشبيهها ليد بعمرو في الشكل والهيئة وقصد المبالغة في التشبيه وادعاء انه
 عين عمرو وكما يشهد به فقلت رايت عمرو فالظاهر انه استعارة لكون العلاقة المشابهة ومن
 هنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس
 لا الاشخاص ولهذا علل الفلاس هذا الجنس في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلا
 بان معنى الاستعارة على المبالغة في حال المبتدأ بدعوى انه عين المبتدأ به وذلك لما يحصل اذا
 كان المبتدأ مشهوراً بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصافها حتى ان اسمها
 تبني عزاء وصافها بناء تاماً واما الاشخاص فقل ما يشهد باوصاف كذلك والقول بان يمكن
 يجعل لفظ عمرو موضوعاً لذات ماله الشكل المخصوص فراد عايد وان كان موضوعاً لذات
 معين لا يشكل مخصصاً حتى تاتي اعتبار الجنس بقصد الاحتياج اليه لان المقصود بالعد
 على التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المبتدأ اعني وجه الشبه حتى كان يشاوي المبتدأ فيه
 وذلك يحصل اذا جعل المبتدأ فراداً المبتدأ داخله في جنسه اذا كان المبتدأ بوجه جنساً وجعل
 ان كان شخصاً ولا يشهد ان ادخله في جنسه بمنزلة ان ادعوى انه عينه فتأمل واسه الموفق **قوله**
 فان تعافوا عرفا يعرف كعلم يعلم واصلة المتعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه
 وشربه اي كرهه **قوله** لدلالة على ان جواب هذا الشرط محاربون ويلجأون فان قلت لم لا
 يجوز ان يريد بالبناء حقيقة بان يقصد تخويلهم بالاحراق قلت المقيال يدعي اخذ بالشبهة
 وليس فيها احراق كانه العدل والايمان واما عدم حمل البناء على الرياح فلتعاهد العرق وغلبة
 الاستعارة في السيوف **قوله** فريضه اي فريض سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح
 والاضافة لادني تلبس قوله على رؤوس الاقران خمس سحاب فاعل سكبني وبعد البيت المذكور بكاد
 الذي منها يقضي على العدي مع السيف في ثني قنا وقواضب الشيء واحداً شأ الشيء اي



ضاعفة والقناجع قناه وهي المصطب الرمح والقواضب القواطع **قوله** اي انا مله الخمس
 يحتمل ان يريد بالانامل اي راس الاصابع نفس الاصابع مجازاً ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي
 مبالغة **قوله** والمراد باروس الاقران جمع الكثرة بقرينة المرح ولذلك ان تحمله على اجمع قلده لما فيه
 من الاشارة الى قلده الكفاية في الحرب وقلده امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف **قوله** وهذا اول
 مرتبة المصالح يعني قوله في الايضاح وجه الاول وان المستعار منه هو الاحياء لا الالهة والحيوان
 دائماً قال اولي ولم يحكم بان كلام المص خطأ لاحتمال ان يكون مراده ابقاء الاستعارة بهي
 لا في الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر النبي للمفغور وهو الامد
قوله مع انه كل من الرمن والطين خصوص وصف ليس في الانفس والعدو اما في الرمن
 فكونه انف مرسون واما في الطين فقطع المسافة بسرعة في الهواء **قوله** فانهم عدو وفي
 الاستعارة فالضمير في عدو وهما راجع الى وضع الرمن في موضع الانف ونحو ذلك لثاني
 الجماعة ولهذا انت او يكون ثابت الضمير باعتبار كون وضع الرمن موضع الانف استعارة
 على الاطلاق المذكور **قوله** اي محار من لدن الرمن والانف فان كلامهما عضو مخصوص هو
 طريق السم واما الاختلاف بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة
 على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجازين الى المجازين متناهية النقل
 الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجازية والمثابرة مزودة واحد **قوله** وفي كون
 الطين للعدو ومن هذا القبيل نقله اجيب بان الطين عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك
 الجناحين الاختياري في الهوي والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التحط على الارض
 ولا يخفى ان الجواب اما يصح اذا ثبت النقل غير ان اللغة **قوله** وهو ضم خلق الدرع المخلق بفتح الحاء
 جمع حلقه بالتسكين على غير القياس قال الاصمعي اجمع خلق بكسر الحاء كهدم وبدروحي بفتح الهمزة
 في العلاء



بن العلاء حلقه في الواحد بالتحريك ولجمع حلق وحلقات قال تفعلت كلم بحيرة على ضعيف
قوله ان الاسد موضوع للجماعة اي للشيء **قوله** لا الرجل وحده كما عرفت ان لا ملازمه

ولا دلالة عليه **قوله** لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول يكون المستعار له هو القيد
لا المجموع قول بخالف قانون المجازي اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي
والمعنى المجازي كذلك بينه وبين المعنى المستعار الذي استعمل اللفظ فيه وهما اللزوم انما
هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لانفسه واجيب بان اللزوم كما يتحقق المعنى الحقيقي
وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المعنى المستعار لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الجماعة ومنه الى
الجماعة كاحقة الفاضل المحيى فباسبق وهذا القدر كاف في اللزوم **قوله** واذا جيتي قريو

القريو بس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلا نادرا لم يات غير صغوف وهي اسم غمي
غير منصرف للعلمية والتجسية واما اخر ثوب بفتح التاء وهو مبتدأ وي فضيف والفتح الضم وكذا
سبحون وهو اول الريح **قوله** قلت الاحسك ما ذكرناه اولاه ربما يقال نسبة الاحياء اعلى القريو

مما يؤيد الوجه الآخر لانه جعل القريو كالشخص بحيث يكون الرأس من تتبعاعه واجراءه ولا شك
ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المجتزأ قد يضع الثوب في اسفل الركبتين فتمتد الى جانبهما مستعليا
فلتأمل **قوله** ولم ينظر الغادي الذي هو راجح النظر اذ استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي

هو السائر من الصباح الى الظهر قوله سيرا حيثنا اي سرعا يقال لي حيثنا اي سرعا مرعبا **قوله**
والشبه فهما طعاني وجه المشقة قطع المسافة بسرعة ولير وسلاسة **قوله** بين امرئ في المود

جمع ما ديد وفي العنق يقال قبلت مود لي الخيل اذ ابدت اعناقها **قوله** كافي قوله امرؤ القيس
فقلت له لما عني بصلح مطلق القصيد ففانك فذكر لي حبيب ومنزل بسقط اللوي

بن الدحول مخومل وقيل البيت المذكور في الشرح وليل يكونه الليل اذ في ستور على بانواع



النوم ليتل **قوله** ومقول قوله فعلت له لما تمطى **قوله** بعد البيت المذكور **قوله** الاياها الليل
الطويل الا انجلي **قوله** بصبح وما الا صباح منك بامثل **قوله** السدول جمع سدل او سدل وهو
ماء اسبل على المودج والتمطى التمدد والباقي بصلبه للتعب والارداف الاتباع والاعجاز جمع
عجز بفتح العين وضم الجيم وهو اخر الشيء يذكر ويونت وهو للرجل والمرأة جميعا والعجز والمرأه
ثم المفهوم من تقرير الشئ ان ناء كلمة واحد وزنه فعل يعال ناء ينو اي نهض يجهد ومشقة ويحمل
ان يكون مقلوباً من ناء بمعنى بعد فوزه فقلع كما صرح به في الشافية والكامل والكمال والصدور
ربما جاء في الشعر مشدد **قوله** والظان هذا من قبيل الاستعار بالكناية حيث شبه الليل
بالانسان المتطعم في الطول وابنت لوازم المشبه للمشب وهو الصلب والتمطى والكامل والاعجاز
وانما قال والظا اشارة الى ما في شرح ملام المفتاح من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد
للشمال اشارة الى ما سيأتي من قول لبيد وعده بهج وقد كشفت ورقة قد اصحبت بيد الشمال
زناها **قوله** من حلى القبط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء
وسكون اللام كندي وثدي وقد يكسر حاء الجمع المكان الياء مثل عصي والقبط اهل مصر قوله
فان كلامه في المصرح لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة
المصرح بها فان الاستعار بالكناية ليست من قسم المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه
المتعمل في معناه الوضعي **قوله** بشواط النار الشواط اللهب الخالص الذي لا دخان فيه
قوله والثاني شجرة انتشار الشيب في الشعر باشتغال النار فيه بحث لان هذا الكلام
المص لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتغل استعارة تخيلية وهي عنده
حقيقية ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعار على مذهب النحوي وغيره ولفظ
حقيقة



الزعم لا يحج عن الاشارة الى البحث المذكور **قوله** **وما حجتنا** فان قلت كل من الكشط والكشف اعطى
 قلت الواسع فالمراد التهمة المحسوسة عندهما وهما يشيران اليها قوله اي حصول امر عقيب امر او غا.
 هذا التريد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام **قوله** **ان المستعار له ظهور**
 النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار قوله واجب يحمل عبارتهما على القلب لان السكاية لا تشترط
 النكبة في القلب بل يقبلها مطلقا **قوله** **ولعل نذهب** الشيخ ايضا ذكر فلا يتجه طلبها في هذا
 القلب بناء على لزوم القبول عند المص قوله وبالف الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض
 عليه بان المستفاد منه ظهور الملوخ من جلدية ياباه لان الملوخ لا يزول مع ان استعما
 ظهر معنى زوال يكون مع ان لا مع من وقد اشار الش الى انفا اندفاع الثاني بقوله فاقام من
 مقام عنه والمجواب الاول فانه يقال لان الملوخ لا يزول من جلدية بل اذا زال
 لجلده عنه فقد زال هو ايضا عن لجلده **قوله** **وذلك عاريا** ابن ربطة طعمرست من اثبات
 الحماسي صدر ما غيرتنا البانها ولحومها وقبله **قوله** **اشئى** دفاعي عنك اذ انت مسلم وقد
 سال من ذل عليك قراقر و نسوتكم في الروح باهر وجوها يخلق يخلن آماء والاماء حرار
 الاستفهام للانكار و مسلم على صيغة المفعول اي تخلي من اسلمته اي خلقت و بين من
 يريد النكارة وقراقر اسم وادي متديل الذي يخوك فسال به عليك قراقر والروح
 لخوف ويخلن اي تظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن
 حاريس في نفس الامر والاستفهام في غيرتنا ايضا للانكار اي لم تغيرنا البان الابل ولحومها
 مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها **قوله** **وتلك** شكاه الشكاه بفتح الشين
 المعجمة الشكاية **قوله** **وذكر** العلامة يخالف كلام الش في ان الظلمة هي الاصل والمظروف كلام العلامة
 والنور طار عليها وظرف فان الظ على تقدير العلامة ان يكون الليل طرفا والنهار طرف

يقبلها

نفسى

بينه

والى جانبها جانب في الدين
 والعقلية نفسية في الدنيا
 والحيوان وذلك على ما هو عارفين

كلام العلامة



فقد يطول الزمان والعادة في مثله لم قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقق ما اختار من ان
 التأويل والتحقيق بلطائف وبلاغة التبريل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع و
 الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الغاء للتعقيب الحقيقي
 نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجات نظر الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على
 المنصف ما في اعتبار المفاجات بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكليف فان المفهوم
 من الآية على توجيه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب
 على ان الآية مجرد اخراج النور من الظلمة وخصوصية النور باعتبار كونه مجموع ما بين
 الطلوع والغروب فلام ان لها دخلا في المقص فتأمل **قوله** ثم لا يخفى ان اذ المفاجاة
 انما يصحح قبل يمكن ان يقصد بالجمله الاسمية الدوام بمعونه المقام فيندفع
 لائمة المفاجاه عن المص اذ المرتب على السطح في حال اصل الظلام لا دوله ولا استمراره
 وفيه نظر لان لائمة المفاجاه باعتبار ان المفاجاه انما يتصور فيما لا يكون متوقفا بل
 يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حاشي شرح المفتاح فحمل الجمله الاسمية على
 الدوام لا يدفها كما لا يخفى على المتأمل فتأمل **قوله** واقول تقوية لذلك آه فيه بحث لان الآية
 على ما يتبادر من نظم لآية سطح النهار بحيث يفاجاه الظلام ولا شك ان سطحه مع انبساطه
 التام بحيث لا يبقى منه اثر بل يتعدم في الحال وتترتب عليه الظلام دفقة آية لكمال القد
 آية والتقوية التي ذكرها الشانما يظهر لو كان الآية نفس مفاجاه الظلام فتأمل **قوله** و
 هيما بحث لم قد يقال لما كان الرفاد كثير الوقوع في الحسن وتكثر بالمشاهدة عمد هم
 جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازم مر اشهر وا قوي ما هو في الموت وانت خبير بان
 افاده كثيره الوقوع للفقوة كظن وان كان افادتها الاشهرية مما لا يشك فيه وقد يقال



ما ذكرناه انما رد لولم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لانكس تعيدها في اعتبارنا
 المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدق
 ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصح لكونه قرينة للاستعانة على انه لا يبعد ان مدعى
 كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى ان الامر بان لا تنحى اى فرق بين
 الحق والباطل بحيث لا يلبس احدهما بالآخر كما يلبس الزجاجة المكسورة **قوله** ولجامع الاحاطة والالزام
 وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القية على الشخص محسوس لك احاطة القية بمحسوس فلم
 على عقليا قلت المعدود من لجامع العقلي وهو الاحاطة للمعنوية المتحققة في الذات بالنسبة
 اليهم كما انها متحققة في القية بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة بحسبها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما
 دل على نفس الذات المحرارة بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس
 اشار الى انه لم يردها ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء
 الزمان والمكان والالاء وما ذكره ههنا لا يتناولها **قوله** من غير اعتبار وصف من الاوصاف
 اى من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصفا
 وهو سطحي وكيف وسياق الكلام يدل على تعابر الذات والوصف **قوله** وكذا اما يكون
 متناولا باسم الجنس كالعلم لاشبهه في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكرناه لا يتناول العلم
 الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحا لان يصدق على كثيرين والالكان كليان واذا تضمن
 مفهومه نوع وصفية لم يصير كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف
 خارج عن مدلوله كاشتهار الجناس بل وصافها الخارج المدلولاتها الاصلية لاسماها بنحو
 الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرة المعبرة فيها ما داخل في مفهوماتها الاصلية فلذلك
 كانت الاعلام ملحقه باسما الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل



على ذات صلح للموصوفية مشتهر بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه فكذلك العلم اذا شتر بمعنى
فلا استعارة فيها اصلية والافعال وحروف لا تصلح للموصوفية وكذا الصفات المشتقة **قوله**
والا فتبعه القوم انما تعرضوا لاستعاره التبعية للمرحه والط تحقيق الاستعاره التبعية للمكنية
كما في قولك اعبر اراقه يضارب زيدا ولعلم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام
البلغا **قوله** او يكونه مشاركا للمثبه به في وجه الشبه انما ذكر في لفظه واشاره الى انه لا يمتزج
حي التغيرين في الدالة على المقصود **قوله** انما تصلح للموصوفية لحقايق اى الامور المتقرره
الثابتة مع هذا التعبير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق الذوات
الثابتة المقرره كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجدده غير
متقرره لدخول الزمان في مفهوماتها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان
عارضها فتبع الشبه هنا توطيه لراد عليه ما اشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجوب المنع
كما نقل عنه رحمه الله ان كلامه لمحرك والزمان مع انه ليس من الامور المتقرره الثابتة يقع
موصوفا وقد صرح الشبه نفسه في شرح للمفتاح بانقطاع هذا المنع عن اصل الكلام
حيث قال بعد نقل تفسير العلامة ولحق ان الحقيقة هي الهية باعتبار وتحقيقها وثبوتها في
نفسها من غير تعلق باعتبار المعنى والاختفاء في ان القيام والحركة كذلك بخلاف القيام
والمتحرك وما ذكره الفاضل المحشي باعما اشار اليه الشبه من المنع المذكور حيث قال
في دفعه المراد بالحقايق المعاني المتقلة بالمفهومية لا ما يتوهم من الامور المتقرره الثانية
بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاعراض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة انما يفسر الشبه
لحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في
ايضا هو الذي هو الشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك اب عن هذا التفسير لانها هكذا الان

التعيين

توهم



تعمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصح للموصوفيه لحقايق كما في قولك جسم ابيض او
بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها ولحروف اشبهى كلامه ولا يمكن ان يراد
بالحقايق ههنا ما ذكره الفاضل المحشي لعدم صحة مقابلة على هذا التفسير بالصفات وبهذا ^{سقطها}
المحشي من البين في السياق ترويحيا لكلامه حيث قال اول ما فرنا ههنا ان هذا ^{سقطها}
ذكر القوم من ان الاستعانة في الافعال ولحروف تبعية الى ان يبق وانما يصح للمفهومية
لحقايق دون معاني لحروف والافعال وثانيا وكل من الحركة والزمان حقيقة لا استقلاله بالمفهومية
دون الافعال ولحروف **قوله** دون معاني الافعال والصفات كانه اشار بافهام لفظ المعاني
الى اندفاع البحث الذي اوردته نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه
والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير لعدم صلاح العبارة الدالة عليه للموصوفيه
لفظا لا يقدح في الصافي بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق لدلالة باعتبار التشبيه الدال
بالناطق والصافي بما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفيه ووجه الاندفاع على ما ذكر
في الشرح ان المعبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما غلجركان المستعا
منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لازوا تم فيعتبر في صم موصوفيه وعدمها بالنقط
الدال عليه دية من الحقايق ام من التفات العقل **قوله** او عروضه لها فيه بحث لان العروض يعلم انه ^ل تاليقات
ان يتبع جريان التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصاد رايف لان عروض الزمان لها حقيقة
الهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة وبجملته مفهوم المصادره وما لم يلاحظ نسبة
الضرب مثلا لا شيء لا تعرض له زمان كما لا يخفى على المتأمل وهذا اعرض الزمان للصفات بخلاف المصا
او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاربي على اصل الو
اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك لفظ المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة

للموصوفيه

للدال

ل يعلم انه تاليقات

ل نفس

اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك ما ذكرته فارجع اليه قوله وودون الحروف وهو ظلالها

روابط والآت لملاحظات فلا يكون موصوفه اصلاً كما حققة الفاضل المحشر وهم مناجت وهو ان

معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا اصاله فلم يعتبر واقسم السمع في

المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذلك لم يذكر

والاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرة هذا لايتأتى الافعال لكثرة المجازات المرسله

فيها تأمل **قوله** واما الموصوف في نحو شجاع الكامل والفيض الوهاب المبالغ والتحرير العالم الميقن

فالوصف الثاني في هذا المثل بلع وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديم عليه فظن

منه ان الثاني وصف الاول وهذا الذي ذكره ان الصفات لا يصلح للموصوف فيه ظهر ضعف ما

ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقره لاذلول تثير الارض والتسقي لحرث ان لاذلول وصفه بقره و

صفته لاذلول لان ذلول لا يصح الصفة وتاويل كلامه بمثلها اوليه قوام شجاع باسل باياه

سياق كلامه تأمل **قوله** نحو مقام واسع المراد بالنعته التي سلبت بقره لغيره لحياتق هو

الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الوصف

في نحو شجاع باسل يتضمن الوصف المعنوي **قوله** فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية

فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارة زمان اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبار

الهم الا ان يقال تريد فوجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية

فقط **قوله** في التشبيه في اولين معنى المصدر قال الفاضل المحشر فان قلت هل تجري في

نسب افعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشترط معنى

يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصه

لها احوال مشهوره وفيه بحث لان معير الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق

يكثروا

باسل الخ
الباسل هو
الشجاع

الذي



النسب بل التشبيه على جهة القيام ولها خواص واصاف يصح بها الاستعانة فاذا اسند
 المضرب الى المحضر دلالة على قوة نسبة اليه وباعتبار التحريض بنسبته لا من انتسب اليه على جهة القيام
 وقلوب ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالحمد يمكن الاستعانة في الافعال باعتبار نسبتها بان
 ما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام مطلق الانصاف والقيام مثلاً ما يرجع اليه نسب اخرى كذلك
 مطلق الآلية مثلاً يقال قتلني السوط والسيوف فالتبعية في الافعال للمحقق باعتبار المصدرية
 ما هو المشهور فيما بينهم فثدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعينها
 عنها عند تفسير معانيها الضمير في معانيها ما والناث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى
 وفي غيرها راجع الى معاني ومعانيها الى الحروف وفي قوله عند تفسير معانيها وضع الظام موضع الضمير
 واللفظ عند تفسير ما واعلم ان لفظها غير موجوده في عبارة المفتاح بل عبارة هكذا واعني بمتعلقات
 معاني الحروف ما يعينها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع اختلاف
 الواقع فكانه اشار فيها باقوام لفظها لا توجيه عيان المفتاح بان العايد مخذوف و
 التقدير ما يعينها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لان في العبارة تقدير انظر الى
 ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كل لفظ ابتداء واخواته عيان عن تلك المتعلقات
 فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه الفاضل المحشي في شرحه للمفتاح وفي عيان المفتاح
 احتمال اخر وهو ان يجعل تعبيره على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما يجعل المعبر به معبراً مجازاً
 لكنه لا يخفى انه تكلف ومخالف لسنخ الرواية قوله مثل قون من معناه ابتداء الغاية المراد
 بالغاية المسافة اطلاقاً لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر
 قولهم الى الانتهاء الغاية كذا ذكر الشئ في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ والشئ انما ينتهي
 بضد فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزء منه بل انما يطلق على آخر جزء منه للجواز وبقية بيته



النهاية ولكن يقول غايه ما في الباب ان يكون الغاية في المسافر مجازا في المرتين ومثله غير
 عزيز والتوجيه الخالي عن شابه التعسف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي وهي جنس و
 الابتداء والاشياء فردان له فكان اضافتها اليها اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه ولا يلزم
 منه انقسام الغاية وانما يلزم ان لو كان اضافتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل **قوله** والامكانات
 حقا بل اسماء قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازم بانه يجوز ان يكون المعنى
 الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى
 ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا
 معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى المستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون
 الحرفية وهذا التضيق يبني على مذهب الشافعي وقد بطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه للفر
 عليه فظهر به ضعف التضيق فليست فيه **قوله** غير صحيح كما سنشر اليه وقد يوجه كلام المصنف بالمصير
 حذف المضاف اي متعلق المحرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس بالخصوص والتمثيل للمتعلق
 المصطلح بالمتعلق اللغوي ولو صح ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انه ليس كذلك
 فامتنع حمل اللفظ على حقيقة فحل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة التلبس بالخصوص
 بالطرفية فوق التشبيه اولى في الطرفية المطلقة ثم يسري الى الطرفية المخصوصة التي هي معنى
 في فاستعمل اللفظ الموضوع للشبه بالضمي وهو الطرفية المخصوصة في المشبه اعني المشبه زيد
 فالتلبس مستعار له والطرفية مستعار منه ولفظه في مستعار فلا خلاف في هذا الكلام هذا ما قبل
 ولا يخفى فساد اذ لا بلايم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المحرور كمالا
 يخفى قوله للدلالة بالنطق وجه الشبه الضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم **قوله** باعتبار
 ذكر الملازم واراذه اللازم قد اشتدنا في افايل هذا الفتح الى ان اللزوم امر لازم في صغ انواع

ل
ابطله

ل
تلبسه

ل
جميع



المجاز استعارة او مجاز امر سلا فاعتبار ذكر الملزوم و اراده اللزوم لا يكفي في بيان العداوة بل لابد
بيان انها من نوع من انواعها قوله للعداوة اي بقدر تشبيه العداوة له فيه نوع تعسف
لان موجب كلامه السابق ان لا يقدر تشبيه الحروف في مجرورها على هذا اسياق شرح الش
حيث قال فيما بعد تعال الاستعارة في المجرد ولا شك ان المجرد في الآية كونه لهم عدو والافس
العداوة والمشبّه على هذا كون محبا وابنا لافس المحبة والتبني نعم هذا يرجع بحسب المعنى الى العداوة
والتبني والمحبة لكن الاستعارة في المنطوق فالنصرح به اولى خصوصا اذا كان الكلام مما يؤم بخلاف
ما هو المراد **قوله** كالمحبة والتبني ونحو ذلك من الترتيب على الالتقاط اراد بالمحبة المحبة الملتفظ وهو موسى
او اراد اثرها والافجة اللفظ وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه **قوله** ان تشبه ترتيب
العداوة ولحن على الالتقاط ترتيب الملتفظ الغاية عليه ولجامع هو الحصول بعد الطلب النفع
ولا يخفى انه اشهر في ترتيب العلة الغاية عليه فاندفع ما قبل هذا غير واضح لاستدعاء
التشبيه لجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه **قوله** ومدار قرئتها في الاولين انما قال في الاول
لما سيجي ان قريه التبعية في الحروف غير مضبوط **قوله** حتى لنا في امام البيت لعبد الله بن
المعتمر المتوكل بن المعتصم بن الرشيد برقع بعد خلق المعزة بالله ولقب بالمرتضى واستنزل
استاده وكان واحد عصره في الكرم والفصل وقد ادر كثر حرفة الادب فاضرب امر ولم
يكدر خلافة الاثنت ساعات من النهار **قوله** لم تلق قوما هم شر الظرف اعني متعلق بشر او العشي
ما بين المغرب والعشا والمراد ههنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى الجملة بعد ما او الجملة بعد
صفه لها بتعديدها فان تصابها على الوجهين بالظرفية وانتقاء التنوين على الوجه الثاني
لكونها غير متصرفة للعلمية والتأنيث لانه علم جنس كما تقرره النحو والوادي فاعل مجري على طريق
الاسناد المجازي والمراد بحر بان الوادي فيها بالدم ظهور الش وكثرة الفتن قولا غيرهم من قريته

ظار
والتبني



ل
مرهبة نغمي لبوسا

الضيف قرياً وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فحنت مددت ولجامع
بين القري والطعن ايصال الشئ الى الباطن كقول الحريري واقري المسماع الى البيت في
قصيده ذكرها الحريري في القامة الثانية والثلاثين مطلقها بسف لكل زمان لبوسا والسبب
صرفه موي لقولنا فعند الرواه الكلام وبين السقاء ادير الكوسا وطوراً ابو عطي اسيل الدومع
وطوراً يلهوي اسر التغوسا واقري المسماع البيت حرف الدهر حدثانه والنغم يضم النون و
القصر النغم واذا فحنت النون مددت وبوس يضم الباء مصدر فوكد يفس الرجل يمسأ سن بوساً وبيساً
اي شتدت حاجته فهو يابس والمسماع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية و
زايدة وجواب الشرط محذوف بدل عليه الكلام السابق او هو السابق بنفسه على اختلاف
البصرة والكوفية والحروف الفرس الذي تقف في اثناء بحري والشموس الذي يستصعب ^{الركوب} ^{من} مالا
عليه **قوله** والجميع الى ههنا بمعنى على كاتقيضة السوق ونظيره في محي الى بمعنى على قوله عز من تر
فلورثته فم ^{كلمة} كلا او عيالاً في قوله بقري الرياح رياض لحن مزهره لحن بلاد العرب وهو في الاصل
ما غلظ من الارض ومزهره حال من الرياض يقال زهر البنت اذا اظهر نودم واذا سري طرف
ليقري **قوله** فغير صحيح لان المحرور ^{لح} وقبل المراد بالجميع الاكثر ذكر الشرو والفاضل للحشي في
شرحها بالمفتاح ولا يخفى لعدم وقد يرجح بان المراد من نسبة الفعل الى المحرور ارتباطه
به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولاً به لذك الفعل اما بواسطة حرف الحركة في الآله او
باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به لينقري بذلك الاعتبار اذ
ليس المراد به الاجفان الحيوان كما توهموا بل المراد اجفان الرض وهو الزهر الشبيه بها واللام
عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجح الى الرياض وسريان النوم فيها واول ملك الزهر
ان ضام اطراف النور بعضها الى بعض ويقري الرياح الرياض الايقاض فتح تلك الزهر ونشأ طر



تعيين

واعضاء النظائر والطرز اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا يقري والرياض مفعولا
اولا له وظان الايقاظ لا يكون الا النائم تعني ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان
الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينه على ان يقري استعارة لمعنى ^{يصح} انتهى كلام الحق
وهذا ^{معنى} واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت
واحد ولا يتاني هذا على ما ذكره اللهم الا ان يقال نزل لقارب الزمان منزلة الاتحاد اشار اليه
ابو الفتح في المحتسب **قوله** مطلقه وهي ما لم يقرب بصفة ولا تفريع مثل القاضل المحشي في شرح
المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نسبت اظفار المبنيه وفيه نظر لان نسبت ترشح فانه من
نسبت الشيء بالشيء ثوبا اي علق فيه فهو ملائم للمستعار منه والاويل ان يقال اهلك
مدلثت اللهم الا ان نجعل نسبت ترشح التحليه على مذهب السكاكي ويصرف الطلاق الى
المكنيه هكذا قيل ولحق ان نسب من شئ القرينه اذ لو قلت ابعدت اظفارها لما كان الا
على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلغي الآيه ان الخطاب في بابك
ترشح وليس لخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبه تعسف لا بصرا اليه
فكان تخصيص الصف والتفريع بالذكر بناء على الاغلب للخضر فتأمل **قوله** يعني اذ انبسم علققت
رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير
علم ويحيون الى حضيره فيقسم ولا ياخذ منهم فيكون ^{الله} فكانه قيل فاصابها بلباس الجوع فان
فقدت الكفة السابقة من استلزام الذوق للمسرة قلت لا يفوت بل يكفي فيها كونه كذا
ولو بحسب الوضع الاصل والاخرى مكنيه وهو انه شبه الح في فيه بحث لان الاستعارة وبالكنا
لابدان يذكر فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو مفعود ههنا فالط ان ههنا
اذاق بتبعيه تصريحه والجواب ان قد ذكر المشبه لفظ الحقيقة وفي الآيه وجه آخر ذكره الزور
مكن بغيره

تسمية

قوله



بافتح ما يؤيد

في شرح المفتاح حيث قال ولو قيل ان المصاف مفهم كما في قولنا وأما من مقام رب لم يسجد
ولا يخفى بعده **قوله** من طعم المسر في الصالح الطعم بالفتح ما يؤيد الذوق يقال طعمت مر والطم
ايضا ما يشتهي منه يوقليس له طعم وما فلان بذى طعم اذا كان عشا والطعم بالضم الطوام **قوله** فلا
يكون ترشحا قيل الظر ان يقول فلا يكون تجريد الان مساق الكلام على ان اداق تجريد وليس
سوى فان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصحة للاستعارة وهو طعم المرفد ف هذا
التوهم وانما لا يكون ترشحا لان قرينه الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشحا لان الترشح انما يعتبر
بعد تمام الاستعارة والقرينة من تمامها **قوله** جاوزت اليوم بحر ازاخر امتلاطم الامواج جا
وزت بلحاء المهلمة من المجاوزة بمعنى المكاملة فهو قرينه ترشح الاستعارة ولو جعلت القرينة
حالية لكان جاوزت تجريدا كما ان ازاخر امتلاطم الامواج ترشح يقال بحر ازاخر متمد مرتفع
جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا **قوله** هذا تجريد لانه وصف آه مبنى على ان قرينه
الاستعارة حالية وفي البيت السابق والافشاكى السلاح قرينه الاستعارة للتجريد **قوله** حتى
لظن لجهول اللام في الظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويرى فيظن وخص
هذا الظن بالجهول مبالغة وإيما الى ان لجهول خص بخفي عليه حاله فيظن ان له حلجة في السماء
واما هو غيره فيعلم ان الله اغناه عما سواه وحله منصفاً لجميع الكالات فلا حلجة له في شيء
اصلاً **قوله** وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على التشبيه به مع الاعتراف
بالتشبيه **قوله** ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الح اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه
تقرير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا تخفى له كما كره **قوله** كقوله هي الشمس
مسكنها الح فان قلت الاشتهاد على ما ذكره هذا البيت لا يصح بجواز ان يحمل الضمير المنفصل
اعني هي على ضمير الفضة قلت قوله فغير الفواد غر لجيلا يدل على ان الضمير راجع الى المجيبه وايضا

لما ذكرنا في البيت السابق
وما ذكرنا في البيت السابق
وما ذكرنا في البيت السابق



شرط ضمير القصص ان يكون ما بعده من النسبة المشكوكه في الجملة حتى تفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء
 جلي لكل احد **قوله** اني املك تقدم رجلا وتاخر اخري قال الش في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل
 لخطوه لان المتردد الذي يقدم رجلاً لا يؤخر اخري بل ذلك الرجل الاولي نعم بخطوة الى قدم
 وخطوه الى خلف وفيه بحث اما اولافلان المراد بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع
 في مقابلة خلفه ايضاً والبين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانياً فلان اعتبار التقديم في
 الخطوة لا يخلو عن تكلف ويجوز ان لخطوه انما تحصيل يتقدم الرجل لانها حاصله مقررة تقد
 تارة وتاخر اخري واما ثالثاً فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخر كما لا يخفى عا
 انصاف وعلى ما ذكره الش لا يكونان واقعين على شي واحد فالوجه ان يقال اخري صفة تارة والمعنى تقد
 رجلاً تارة وتاخر تارة اخري فيمتد متعلق التقديم والتاخر **قوله** فخص المجاز المركب في
 الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب المحتمل استفاد من تعريف المبتدأ باللام في
 قوله وما المجاز المركب هو اللفظ المستعمل وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم اللزوم
 المجاز المركب اعني ما ليس باستعاره تمثيلية لقلته وقلة لطايفه **قوله** لان الاستعارة يجب
 ان يكون بلفظ المشبه به في هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال
 السائر لا يكون الا اقوالا فيها غرابه من بعض الوجه نحو فطت على تلك الغراب وحفظ الالفاظ وجنب
 عن التغير وذلك لان الظان فتح التاء في قولك بالضيف صنعت اللين لا تغير غرابه
 كانت عند الكسر **قوله** بالضيف صنعت اللين الباء في بالضيف بمعنى في كافي قولك جلست
 بالمسجد وقال المبدئي ويرى في الصيف فكل من الباء في مقبول رواية ودراية **قوله**
 لان المثل قد ورد في امرأة وهي دھوش بنت لقيط بن زلأه كانت تحت عمرو بن عبد
 كان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فزوجت عمرو بن سعد بن زلأه وكان شابا فقيرا



فلما اشتوا ارسلت الى الشيخ تستدعيه لبنا فاعاد ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو
 ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومنه خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع النبي القليل
 المذوق اي المزوج بالما خير منك ومنه لنبك الكثير وانما خص الصيف لان سؤلها
 الطلاق كان في الصيف **قوله** واما الاستعارة فجزء تسمية خالية عن المناسبة وقد يقال انما تسمى استعاره بنا
 على ان يشبه والاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه **قوله** واذا المنية ^{نسبت}
 اظهرها الى اذا شرطية والنسبت مفسر لفعل مضمحل عليه اذا تقديره والفيت جزاء الشرط و
 المنية في الاصل من غير الشئ اي قدر يسمى الموت بها لانه مقدر **قوله** تجعل موازه المعازة والتقوى
 والعودة كلها بمعنى وهي الشئ الذي يعلق على محقق الصبيان صوتا لهم عن العين او الجفن على
 نعمهم يتجلدي للشاين في النجل اظهار الجلال والجرأه والشماعة الفرج ببلية العدو و
 الدهر حادثة والتضعيف كركه والاضطراب **قوله** والبقيا على ذي فضله البقيا اسم من ^{بقيت}
 على فلان اذا رحمته **قوله** ان قلت فماذا يقول المص آه يعني ان فيه استعارة تخيلية بدون
 الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانها متلازمان بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني اننا لا نحمته
 هذا المثل لانه مثل مخترع لم يصدر عن البلغاء وهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالته
 السكك في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله اثبات المنية المشبهة بالسبع وجود التخيلية
 بدون الكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون الكنية في قول ابي تمام لا تسقني
 ماء اللام فانتى صب قد استعدت ما بكا في ذلك لان المثال السابق لما كان مخترع
 عات السكك نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قول ابي تمام وان دفع ايراد
 الفاضل الحشر هناك حيث قال عجد شهد هذا الوجه ان وجود التخيلية بدون الكنية قد علم مما سبق
 من خواثبات المنية المشبهة بالسبع فلا فائدة في هذا الحواله **قوله** شاع استعمال ^{التقص}

منه



في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالخيل ومنه قول ابي اليتهمان في تبعة العقبة يا رسول الله
ان بنينا وبين القوم حبلا ونحن قاطعوها فنجشي ان الله اخرجك واظهر لك ان ترجع الي
قولك **قوله** وان ليسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ليكتوب بدل من هذا اي سكتوا عن الشئ المستعار
اسرار البلاغة **قوله** وهذا قريب مما ذكره المص في التخييل والفروق ان التخييل على ما ذكره الشيخ
لا يجب ان يكون مقارنا للاستعار بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك
على ما ذكره المص وعذاه ربح قد كشفت وقرة الح الواد بمعنى رب المستعار للكثرة ومفعول **قوله**
كشفت محذوف اي ازلت ودفعت برددتها عن الناس بالطعام والكسوة وايقاد الزمان
والقره بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة ادرج وقد يردي بفتح القاف يقال
يوم قرويل قرة اي بارده واذا طرف لكشفت واصبحت تارة فاعلها زمانها والثاني
باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العائدة الى الغرة او الغداة ولجملة اعني بيد الشمال
زماها خبرها والشمال بالفتح ربح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد **قوله** اي سلامه
السلو وهي زوال العشق والحرز **قوله** ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه
وتركه بحاله فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون
فاعله ذا قدم واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة
عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدم واختيار فهذا القدر
يكفي في الحمل على القلب اللهم الا ان يرد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب يجوز ان يراد بالاقتصار
معناه المجازي وهو مطلق الاستناع وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الي **قوله**
ما كان يرتكبه **قوله** كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحح الله
فهو صحيح وصحح بالفتح ولجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم

بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مضمف انه سماه القضا
بالفتح ولبعض الاو يا في استعاره هذا الكتاب مخاطبا لبعض الروسا **قوله** مولاي ان وافيت
وبابك طالبا منك الصالح فليس ذلك بمنكر الجرات وهل بلام فتى سعى للجرى بلقى صالح الجوهر
قوله ويرتكب كون الكلام قلنا اي مضطربا وجه الاضطراب وقوعه في الفعل بين المتعلق
وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنير الذي يتوهم قيل المتأمل الصحيح
كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو لا يسميه باحقية ويمكن ان يوجه
كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال لا حتران بالقيد الاخر عن
الاستعاره يقتضي سابقه الدخول فقوله ففي الاستعاره اشارة الى ان الدخول متحقق
فان الاستعاره فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يتنبى الحتران عليه وعلى
هذا الاعتبار في كلامه فليتامل **قوله** فيجب ان يكون لازا يده ويجعل على حذف اللام دون عن
واحتران لا يخرج او يقال الخارج بمعنى حاصل يقال الخارج من القسم كذا اي لحاصل منها فقوله
احتران عن ان لا يخرج الاستعاره اي عن ان لا يحصل الاستعاره من المجاز وتكون قسما منه فليتامل
قوله لفظ الغايطة عن فضلات الاسنان الغايطة في الاصل المكان المطمئن في الارض الواسعة
لجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته الى الغايطة فيقضي حاجته
قداني الغايطة يعني برغم القدر **قوله** وصاحب العرف لفظ الدابة في لمار هذا بناء على
لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل فلا بد ههنا من حذف مضاف اي لحرار
عن خروج ما اذا انفق فيه بحث او الحاجة للاحتران عن خروج ما اذا انفق الى هذا القيد
لان مثل لفظ الغايطة اذا استعمله اللغوي في منضم المتن واللات يكون مستعملا في
ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروج بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدل
نخل

يكنى

بذلك في بعض ما جزم



في حد الحقيقة ايضاً لكنه يخرج باعتبار الحثية فاولا وان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل
 الغايط اذا استعمل العرق في المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الا
 في قوله غير ما هي موضوعه له وبعد اعتباره وهو الحق الاشكال فيه **قوله** لان تعيين اللفظ في
 الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء حاصله ان من ادعى ان الاستعارة يستعمل
 فيما وضعت له يدعي كونها مستعملة فتأملت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة
 اللفظ بنفسه فيكون قرينه الاستعارة كقرينه المشترك بطريق الادعاء في انها تدفع مزاحمة
 المعنى الاخر لا التحصيل اصل الدلالة وهم هنا بحث وهو ان الواضع كما يستلزم الدلالة بنفسها
 يستلزم الدلالة الظاهرة ايضاً ففي الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائه فلا يخرج الاستعارة عن
 الحد الثاني الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها ^{ههـ} دالاً للنظام
 واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسفاً فامل **قوله** ولا يخفى عليك
 ضعف هذا بلغ الكلام اذا المطلق يتصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع
 التاويل والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم توجد لم يوجد الدلالة والادعاء
 المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشافعي في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ^{ان}
 مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التاويل بل مراده انه عرض للفظ الوضع
 الاشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناه با
 لتحقيق ليكون قرينه على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه
 احياناً وهو الوضع بالتاويل **قوله** لزم الدوراد به توقف الشيء على نفسه سواء
 كان بواسطة او لا ولكن ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدوراد للمعنى لقولنا الى
 نوع حقيقة لان ^{الكلمة} المذكورة غير الحقيقة وجعل الاضافة بياناً استدراك



للفظ الحقيقة ومن هنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها يصح من غير دور واستدراك فليتنامل
 بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف آه ارادة قيد الحشية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة
 ظاهره ويمناق اليه الذهن وهذا الارادة تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكره في تعاريف
 الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد با
 الحشية لا التفات اليه لانا لاننا انسياق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن
 اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوع له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى
 الوضع لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الذي هو وضع الخطاب لم يكن حجة الى التقييد با
 الحشية وان اريد اي وضع كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء اذا استعمله المخاطب
 يعرف الشرع قبله استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا
 لان المخاطبة يعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن
 استعمال لفظ الطلوة في الدعاء كيف يكون مخاطبا يعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب يعرف
 الشرع فلا نتم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارة آه فيه
 بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينه معناه مع نصب التكلم قرينه ولهذا
 قال اذ لا ينصب في الغلط قرينه اذا النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد للفظ
 الى ان ينصب قرينه نذرا على عدم ارادته معنى الفرس على ان بثبوت قرينه في ما
 لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينه داخل في تعريف المجاز
 وان لم يدخل فيه جميع اقراءه ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له ونصب
 القرينه لكنه لم يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما
 اجيب وقد يوق في الجواب عن الاعتراض بالعطف المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة

والارادة ولا
 قصد



للمعدير شك الى ذلك كثر استعمال لفظ غير ما وضع له ونصب القرينة في المتعلق وينادى
من عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض باللفظ سواء كان بقرينة او بدونها فظهر ضعف

فيما سبق وثانيا انه لو ترك آه تأمل **قوله** الراجح الى معنى الكلم المتضمن للفائدة القيد الاول اعني الراجح
الى المعنى الكلم الراجح احتراز عن الراجح الى حكم الكلم كما في قوله وجاء ربك والاصل وجاء اخرها

فلحكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو لجر واما الرفع فجواز مداره ان يكتبي اللفظ حركة لاجل حذف

كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كال كاف في قوله ليس

شيء والقيد الثاني عن المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمحسن في الدنيا

قوله في انه كذلك ينبغي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حاله المستر

في ينبغي **قوله** وكلامه في مناسبة التسمية كلامه في وجه التسمية هو الذي في ذكره في تفتح

الفصل الثالث وقد اورد اكثر خلاصة بقوله والمنسبة قد برزت مع الاظفار اه ولا يخفى

اشعار بان المستعار هو اللفظ **قوله** وسيجي في كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في قسم الراجح

الاستعانة بالكنية كما عرفت ان يذكر المشبه ويريد المشبه به والاعلى ذلك ينصب قرينة

ينصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنسبة وسيجي توفيق اكثر بين اقواله ان شاء الله

تعالى **قوله** ومن الامثلة استعانة وصف احدي صورتين مشرعتين من امور بوصف صورت

اخرى فيه بحث لان المستعار ابدأ هو اللفظ الدال على الصورة المشبهة بالوصفها

كما يدل عليه ط العباره وان تأول ذلك بان المراد نابوصف اللفظ بناء على ان اللفظ

كوصف يكتبي المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله لوصف آخر لان المستعار له يكون

نفس المشبه لاللفظ اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ

الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخر والاعلى الفرضية

يكسبي

مشرع

لاصل الاستعان **قوله** ولا يلزم من قسم المجاز المفرد حاصل ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من
 وجه وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخض منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان ابيض
 اما اسود فالمراد بالحيوان ابيض وحيوان اسود وهذا وقد مر جال الدين لجواب المذكور بان
 كون القسم اعم من المقسم مما يصح في تقسيم الذي لا يراد به المحصر كما في المثال المذكور والتقسيم
 الذي يذكر في مشرع ابواب الكتب فصولها براو بها مستيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك
 التقسيم الذي لا يراد به المحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجح الى حكم الكلمة ^{خلا}
 في المجاز المفرد المعروف بالكلمة ليس دليل على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خبط آخر وقع منه
 هذا الكلام وفيه بحيث لانه ان اراد بالمحصر الذي اوجد في مشرع ابواب الكتب حصرا لمقسم
 في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به ^{مستفاد}
 جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصرا لمقسم ^{على}
 معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلانم وجوبه في ذلك المشرع كيف والكتب
 مشحون بالتقاسيم الى لا يوجد فيها المحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسي
 وكل منهما اعم من التصديق **قوله** الشايع انا لانم ان التخييل يستلزم التركيب للفاضل
 التخييل عنها كلام طويل الذيل لكن تخطيطه في اخر البحث عبارة الش في شرح الكشاف وهي ^{قوله}
 فان مبني التخييل على التشبيه لانه بل وصف صور مشرعه من عدة امور بوصف
 صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب صورته لان المشبه مثلا هو الصورة
 المشرعه لا وصفها ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعله الوصف في عبارة الش معطوفا
 على الحال وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة
 المعنوية التي هي وجه الشبه فلا ينجم الاستدراك الذي ذكره اصلا فتأمل **قوله** وفيه نظر لانه

التخييل



لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يمكن ان يحجب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفرد
 لا ريب في صحة التقسيم للذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه بمثل التمثيل
 المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفردات اعتمادا على الها مشد المذكوره في فصل التشبيه فان
 جمعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه
 الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته لجاريه في كل باب من تعميم مباحته وايراد النظائر
 غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد **قوله** للقطع بان لفظة تقدم في قولنا تقدم
 رجلا آه قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد وبين الاقدام والاجسام ولا يوجد فيه تقدم
 الرجل تاخره حقيقة فالحي ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه
 از عاج الخاطر نحو النقل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل ونقيض الخاطر عنه تارة اخري بالمتاخر
 فاطلق الفاظ المشبه بها على المشبهات استعارة بها وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوص
 بهذا المثال والافعال المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير مستلزم **قوله**
 واما في قول الج تمام لا تستغبر الملام لتمام البيت لا تستغبر ماء الملام فاني صبت قد استغدت
 ماء بكائي الصبا برة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صبت اي عاشق مشتاق واستغدت
 الشي عذبه عذبا ومعنى البيت لا يميني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستغذب عندي لا
 يوثري في ملائك ولا يستغبر انها اللائم ماء اللائم فاني اوريان بماء البكا لا التفتت الى ماء ملائك
 واعلم ان قوله تعا واحفض جناح الذل من الرحم ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائفة
 نفسه حيث نقل ان بعض طرف اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في
 جوابه ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذكر لان الطائر عند
 اشفاقه ونعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والنساء

ماء يكللي

واخفض



عند تواضعه بطأها من راسه ويخفص من يديه فثبته وتواضعه بأي حالتي الطائر على طريق الاستعانة
بالكناية ويضاف للجناح اليد قرينه لها فانه من الامور الملايمة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يجعل
الايده على الاستعانة التمثيلية **قوله** او يكون قد شبه اللام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم
ليكن حراره الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس
بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان مدعى ههنا ان حراره عزامه لا يسكنه اصلا لا باللام ولا
بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجه الشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال **هـ**
دم در كش از ملامتم اي بارز زينههار **هـ** كين درد عاشق بملامت فرون شود **هـ** وفريب
منه قول الجهد والملامة في هواك لذيقه جالذكرك فليلم اللوم على ان تكين غليل الاوام لا
يلام وصف المشبه به بالمكروه ويخالف تفسيره التخييل تفسير غيره لها الجيب بان **قوله**
السكاك في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارة ليس بصدد التقليد لغيره حتي يعمد
عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايده يعتديا
مما لا يعتد به قال جمال الدين الشافعي في شرح الايضاح لشكل على قول السكاك ما ذا التجمع
المشبه والمثبه به في الاستعانة بالكنايه كما تقول اظفار المنبه والسبع تثبت بغلان فان
اظفار المنبه مجاز عنده **الم** واظفار السبع حقيقة فلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول **المص**
وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان اظفار حقيقة وانما تجوز في اثباتها للمنيه وضافتها اليه انتهى
كلامه والجواب ان السكاك ان يقدر في اسم مثله اظفار اخربان يقول اظفار المنبه
واظفار السبع كما يقدر في نظائره **قوله** ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في
اراد باليدين ههنا اليدين حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تنعم
اح واراد باليد ثمة اليد لانه تلك الحثيبيه فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لانه لان يكون **اللفظ**

الاستعارة نيا في كونه حقيقة لغوية **قوله** لانا نقول ما ذكرت من منع الاستعارة حاصل الجواب
 الاختيار الشق الثاني ومنع صيرورة التزاع لفظياً **قوله** وفي الترشح بغير لفظ الكلام في ترشح
 الاستعارة واراد باليد ثم اليد لانه تلك الحثية فلا يرد ان الترشح قد يقرن بلفظ المشبه
 في قولك مخالف المبنية الشبه بالبيع فان المخالب ترشح للتشبه بالاستعارة كما مر لكنه يرد
 عليه ترشح الاستعارة بالكناية كما سيذكره الآن وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه
 له فيه بحث وهو ان هذا الكلام منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات
 المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاك في اخر الفصل الخامس مع اقتضائه بلفظ المشبه الجواب على
 انه مبني على ان الترشح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالمرء مشكل لان
 الترشح فيما يقرن بلفظ المشبه نحو مخالف المبنية تثبت بفلان فافترسه اللام الا ان يقال
 التخيلية تكسر سوية الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع سوء وهي اخري ويقال الترشح في
 مثله يعبر بالنسبة الى التخيل فثام هذا وقد يرد هذا الجواب المذكور بان خاصه المشبه به في
 التخيلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه عند السكاك المشبه فلا يثبت الاحتياج الى التوكيد
 وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لاحقية ولخاصة بالبيع الحقيقي
 فثبت الاحتياج اليه على مجرد ما قران ان اللازم في التخيلية بلفظ لا يلائم بحسب اللفظ
 وفي الترشح بلفظ لا يلائم بحسبه كافٍ له فيما ذهب اليه قوله وهو هذا المعنى مع لوازمه
 ولا يخفى ان هذا المعنى مما يبعد في الترشح عنده ما كان بطريق تفرغ كلامهم كما في قوله
 تعا فما رجت تجارتهم **قوله** فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه
 بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اوردته اعني لايت اسد ان يفرس
 اقتضائه لكن لا مساع له في قوله تعا اعتصموا بحبل الله المقطع بان اعتصموا طلبت

قوله



بالحجبل
المتعلق
الحقيقي

مناسبة

قوله

يتعلق بالعهد المطلب الاعتصام لتحقيق حتى يستعار هذا القيد للعهد كما يشهد به
التليم وعلى هذا القياس نظايره فتأمل هذا وقد رآ الفاضل المحيّر الحجاب المذكور بأنه
يكون ذلك الوصف من تمام التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفاده من التشبيه
على تناسيه كما هو شأن الترشيع ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الأسد الموصوف
في نفس الأمر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث أنه موصوف ثم أن قول الش
وايض معنى ياد الله الخ اشاره الى جواب تسليم حاصله أن الحق الفرق بين الاستعاره للمقيد
في المشرحه واستعارة الموصوف كمال التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيع
بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المفوض بدونه وهو ادعاء العبيدية الكلية بالاستعارة
المطلقة وإن لم يتم الكمال الحاصل بالاستعارة المشرحه فامل فقد ذكر المشبه عنى المنية
أه فعلى هذا المستعار هو السبع والمتعار منه هو الموت والمتعار لفظ المنية وهذا
ما وعد الش فيما سبق بقوله وسيجي بانخالف جميع ذلك **قوله** ما يحصل به التقصيص وجه
التقصيص ان اذ جعل مراد فالسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كما استعمال صريح
السبع في وجه الدخول ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من
افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه **قوله** ولا اعتراف بالحقيقة الشئ اكل له
اعترافا مفعول فعل محذوف اي لا يجدر اعترافا وقوله اكل مفعول ثان لقوله لم يجده
ويجوز ان يكون اعترافا اسم لا ويكون النصب شبهة بالمضاف كما للخبر انه زيد ويكون
اكل حالاً منه **قوله** مراد فاللفظ السبع فيه بحيث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف
ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للمهية المطلقة فيها كرومي وانسان فكيف يجتمع
ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق فانه

كأن في المقص أن المنية لما صدق موضوع السبع تبادعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ

المنية **قوله** ثم يذهب على سبيل التحيل أي على سبيل الإيقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق **قوله** وعلى هذا يندفع له فيه بحث وهو أن هذا القول عين ما يفهم من مقالة السكا

وتقصيًا عن أشكال المقص فلا وجه لإيراده مقابل الكلام السابق أن يقال الفرق أن

تقدير المفهوم هو أن المنية مراد للسبع واستعمال السبع في الموت استعمال في الغير بالتحقيق

فكذا ما يراد في فيه عدم الاعتراف بأنه الغير ادعاء بخلاف ما قبل والكلام بعد محل ناقلاً لأن الترادف فيما سبق ادعائي وكذا ما بين عليه قائل **قوله** في ما وضع له ادعاء فيه بحث وهو أن مبنى دعوى

ترادف الاسم دعوى أن الموت حقيقة لحيوان المنقرض المخصوص فاستعماله فيما وضع

له ادعاء أيضاً فلا يتوجه ترجيح المجازية بهذا الوجه فضلاً عن التعيين **قوله** وفيه ما فيه وجهه

على ما نقل عنه أنه أن ما ذكر على تقدير التسليم لا يفيد العدم كون لفظ المشبهة حقيقة

بناء على انتفاء قيد المجازية ولم يوجب كونه مجازاً إذ لم يستعمل في ما وضع له وهو المعبر

في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ المستعمل إذا لم يكن حقيقة

أو كناية يجب أن يكون مجازاً وذلك لأن مراد الشئ أن تعريف المجاز الذي

ذكره لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا روية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملاً

في الموضوع له من حيث أنه موضوع ليدخل في تعريفه لم يعرف به **قوله** ويندفع

الأشكال بخلافه أي يجمع قال في الصحيح حذف الشئ عالياً ويقال أعطاه الدنيا

بخلافها أي بأسرها والواحد حذفاً وبجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة النبوية تحيل هو

الاستعارة بالكناية له فيه بحث لأن هذا لا يتأق في مثل قوله تعالى علمكم تتقون لأن القرينة

ههنا استعارة الترشيح عليه فلا يتصور فيه تعاناً وكذلك قوله ربما يود الذين كفروا

بعضاً

حقيقة

قوله



قوله لا يفسد شي اذ يعود الفساد المهر وب عنه باختيار المجازية السبعية وهو وجود الاستعاره
بالكناية بدون التخييلية **قوله** لا ماس له الكلام السكاكي ما اولا فلان قوله الاستعاره التخييلية ليست
في نطق الحال بل في حال محلا معنى له اصل لان الحال عنده استعاره بالكناية والتخييلية عند محب ان
يكون ذكر المشبه به واراده المشبه للمحقق له حسا ولا عقلا وانتفاية في مثل نطق الحال اذ جعل نطقه
حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعاره ذكر
شي من لوازم المشبه والترزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعاره
بالكناية لا ينفك عن الاستعاره التخييلية عاما عليه ساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان الكنية مستلزم
التخييلية وقد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون الممكنية في قولنا اطفار المنيه المشبهه بالسبع هو
امانا ثانيا فلانه قد صرح السكاكي بالنطق في نطق الحال امر وهي كاطفار المنيه وهذا صريح في
انه استعاره تخيلية عنده وبل جمله جميع ما ذكره هذا القابل مخالف لصريح كلام المفتاح **قوله**
فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلام رده جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحا
علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان
القدح يخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغويه معتبره وهو مبني كما
اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رواه ابن هشام نقل ابن الجبار عن شيخه بان اللفظ
المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقریب ياء بان فيه خرقا لاجماع النحاة **قوله** ولا
لا يشم رائحة لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشمام الرائحة المبني عن القلوة
زيد عليه بان يتبين مثلا المشبه به المذكور به المشبه اما صريحا او ضمنا كحكمة في الخيط ^{بيض} **قوله**
والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل الدلالة البيان الاول
عليه او بان يذكر وجه الشبه كلفه رايه اسداح في الشجاعة لم يبق هناك استعاره ^{صلا}

لانه

في
يصح



انهم يفهم انه يفهم منه
ان هذا المثال من قبل الاستعارة
الغير المحسب لان اشياء الاشياء
شرط حسن الاستعارة لا شرط
اصلها ولم نقل به احد اللهم
ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا
بح اي والاجل ان اشياء رايحة
التشبيه

بل يحب ان بعد مثل ذلك تشبيها لا انه يكون استعارة غير حسنة وعلى هذا فمثال اشياء
رايحة التشبيه رذاذ على العرفان فيه ذلك الاشياء فلا يصح تحسين الاستعارة فيه وان لم
يخرج الى باب التشبيه فان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا يكونه مشبه به بل فيه
رايحة الاشياء بذلك واما ما يستفاد من قول الشبه ولهذا قلنا بان رايت اسدا في الشجاعة
تشبيه الاستعارة من انه مثال اشياء رايحة التشبيه فحسن الاستعارة قلنا بان انتفاء
الاستعارة في هذا المثال المتجاوز عن مرتبة اشياء رايحة الى التصريح بوجه الشبه او بقاء اشياء
حسن الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم لشرط حسن
اصلها ما لا فاقا **قوله** وذلك لان اشياءها الى لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشياء رايحة
شرائط حسن الاستعارة ثم الظالم المتبادر من كلامه ان اشياء رايحة المذكور فيما سبق
يبطل العرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام من الاستعارة والمدعى انتفاء
حسن الاستعارة في صور اشياء رايحة المقتضى ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم ان يصار
الى ما ذكرته الآن من ان ما ليس بحسن ليس بجائز البلغاء او على حذف المضاف اي يبطل
العرض وقوله اعني ادعاء تفسير العرض وكلامه بان لا يتحقق في اللفظ اشعار بما يكون المستعارة
منه قوي في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشياء فتدبر **قوله** ليلا بصير الغار ايعين وجه الشبه
لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم منه رايحة بصير كل من الخيل
والتحقيق الغار او تعميمه واعترض بان حسن الاستعارة برعايت جهات حسن التشبيه كما سبق
ومن جملة ان يكون وجه الشبه بعيدا غير متبدل فاشترط جلاية في الاستعارة بنا في ذلك
واجيب بان الجلا والحقاء لثقل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلا بحيث لا يكون
مبتدلاً ولا وعى الغربة بحيث لا يكون الغار قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما نحن



بهذا التوجيه الاستعارة التورية لان المذكور فيها لفظ التشبيه والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه
 جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه واللام يظهر
 يدرك واما الاستعارة الممكنة فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه وابتدأ له شئ
 خواص المشبه به ودل على ذلك تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث
 لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا يظهر وجه الشبه فانا قلنا جاور
 ابلا مائة ولا نجد فيها راجحة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصروفة
 والممكنة في ذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه بكسر صورة القرينة ويكاد يجعلها مولى واما الممكنة
 ففرقتها لازمة تدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه **قوله** في محل النصب على الحال ولكن
 تجعله صفة اذ لا يلف في الابل المائة بل اللام فيه للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على التميمي
قوله بمعنى ان كل ما ياتي آه فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يتصل اللهم الا ان يؤل ما يتصل
 به بما اشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كذلك كل ما ياتي آه لم يحجج الى التكلف **قوله**
 ان تعين الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام كما بدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة
 البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد مرح سابقا ان كلما ياتي في الاستعارة يتاتي فيه التشبيه فلا
 منافاه بينه وبين قول الشافعي فيما سبق ان كل ما ياتي في الاستعارة يتاتي فيه التشبيه فلا
 منافاه بين كلاميه لانها تكون الا بالضرورة فيه بحث لان التخييل عند المص ابحاث اللازم
 وفي اللوازم ومراتبها كثيرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوت
 اختصاصه بمرزومه وغير ذلك اللهم الا ان يقال المراد منها بحسب التشبيه تابع بحسن
 متبوعها لا ان حسنهما مطلقا تابع بحسن متبوعها فليتام **قوله** فلما يحسن بحسن البليغ
 غير تابعة لها حكم بالقله دون النفي لانها قد يحسن بحسن البليغ على قلها اذا لم يكن تابعة للممكنة

تعريف

حتى لو كان
 في الكلام محو عن البالغة
 قوله وتعينت الاستعارة



الاشارة

كان يقال اطفال المنيه الشبيه بالبيع وتطايير فان التخييلية في هذه الامور حسنة حسنا كاملا
وان لم يكن هذه الامور واراده في كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحوامش **قوله** ولما
ان يقوله آه فجاب ان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبني على حال التشبيه فيها
اعني اختراع الصور الوهمية على التشبيه المعبرة في المكنية والقابح لا يكون لها حكم نفسه
والاما كان تابعا ولذا لم نقل السكايه بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه
وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنيه على التشبيه والا قرب في الجواب ان يقال
لما لم يتفاوت وجه الشبه في التخييلات كثير تفاوت لكون لجميع تشبيه صور الشيء متجمله
بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط **قوله** وظاهر عبارت المفتاح حيث قال في قوله تعا وجاه
رتك فالحكم الاصل لقوله رتك هو لجر اما الرفع وصرح به ايضا بان النصب في القرية من
قوله تعا واسل القرية وجر في كمثله شيء مجاز وانما قال ظ عبارة المفتاح اما كان
تاويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في النصب وجر وان يقال المراد ان
الرفع حكم مجازي لكلمة رتك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان لحر كم اصلها
بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التأييد دليل سياق كلام السكايه وسياقه كما
يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول البشر وهذا ظ في الحذف بشعر بان وصف
الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا سكا ان وصفه به في مثل سوال القرية
غير ظاهر اللهم الا ان يوق هذا الجر هو لجر الذي كان في المضاف المحذوف لاجرة
الاصلي ولا يخفى انه تعسف **قوله** للقطع بان المقصود سوال اهل القرية لم يلتفت
الى قول القاضى بان القرية يطلق على اهل ولجدرك جميعا على وجه الاشتراك لانه
معلوم ان القرية موصوفة للجدرك المخصوص دون اهل فاذا اطلقت على اهل

بنفيه

فجاز

لم يطلق



لم يطلق الا بتمام قرينة تدل على المخدوف ولو كانت مشتركة لم يكن **كذلك** فالحكم الاصيل
 لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون
 ما هو في موضع الخبر معرفة وهو يربط بالانفاق كما سلفت في الفقرة الاولى قلت كلمة مثل لغاية توعلا في الـ
 لا يعرف فلا محذور **قوله** والاحسن ان لا يجعل الكاف زائده فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زائده لزم
 انشاء عدم عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل مثله والمعدرج انشاء مثل المثل لا يقال
 لان صدق ان الله تعالى مثل المثل وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس
 يتوقف الاعلى وجود للموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وما مستحقان ههنا واما وجود
 متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائده اللهم الا ان يقال
 اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله تعالى يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتأمل على انه ربما يقال
 المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادات الكاف نفى ان يكون المثل مثل سواء بقرينة الاضا
 كما ان المفهوم من قول متكلم ان دخل واري احد سوى المتكلم وايضا لانهم انه لو جده مثل لكان هو
 لمثله لان وجود المثل محال جازان يستلزم محالا اخر ونقل الصفدي في شرح الامية انه
 قال بعضهم الكاف ليست بزيادة مثل ومثل ساكنا ومتحركا سواء كان في اللفظ كـ مثل
 ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى والى المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله شيء وهو معنى صحيح الشئ فتأمل
قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجه في المثال وكون كل منهما كناية عن
 النسبة لاينا في علمها وجهين نظر الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض
 الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره الشئ في شرح المفتاح بوبد اعتراض الفاضل المحشي
 قال ثم وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشئ بنفي لازم فانك اذا نفيت ان يكون
 نفيا للشئ بنفي لازم فانك لمثل الله مثل لازم نفى مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل

ليس
 المبتدأ المكنة وما فيه في موضع
 ان الصفتين الزائدين في المثال
 ان الصفتين الزائدين في المثال
 ان الصفتين الزائدين في المثال
 ان الصفتين الزائدين في المثال

وشبه

المؤل



مثله اذا التقدير انه موجود وان يكون نفيا للمثل على طريق الكناية وقد جعل الوجه الاول
 قسما للكناية وهما وجه آخر وهو ان يراد نفى شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما
 يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقبل المراد منه الاية نفى شبه ذاته ومعناه ليس كذاته
 بشئ يخوفان امنوا بمثل انتم برباي بنف فتأمل احدهما انما يمكن تقريره بوجهي احدهما
 ان المثل ملزوم مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما ان نفى مثل المثل ملزوم نفى المثل قد ذكر
 الملزوم واريد اللازم والاول انبى بمذهب السكاكي في الكناية وهو الانتقال فيها من اللازم
 الى الملزوم **قوله** انفع لذاته وبلغت اترابها الايفاع ما ارتفع من الارض وانفع الغلا
 ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النواذر ولذات الرجل اترابا عني اقاربه في السمع له
 والمعاوض عن الواو الذهبة من اوله لانه من الولاده وهما الدان وقد يجمع على الدون والاثرا
 جمع ترب بكسر التاء المشناه من فوق وقد اشر الى معناه **قوله** وكذلك يستعمل هذا في
 له مثل ولا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شئ من له مثل وهو مسوق
 لنفي المثل قلت معنى كلامه فيتم به قول له مثل ومن لا يقول له ذلك على ان استعماله لنفي
 ادعاء لاينا في ثبوته حقيقة **قوله** اعني ذكر اللازم والادة الملزوم الانسب بسياق الكلام
 المص ان يقول اعني ذكر الملزوم والادة اللازم وما ذكر انما يوافق اصل السكاكي **قوله**
 لفظ اريد به لازم معناه وفيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية في الاسماء
 والمجاز كما ان في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير
 الكناية في اللغة فان شبه فتأمل في قول ان السباحة والمروءة والندي في قبة ضربت
 على بن الحشر هل تجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى **قوله** وارادة المعنى جازية لا اوجبه
 المراد يجوز اذ ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لاينا

عن طبعه

فذكر مثل المثل

انفقت

يتصوره

ذكر كان



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

بحسب المفهوم من الممكني عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من
 العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم وللخصوص بعد الاختصاص كما
 يفهم من العبارة **قوله** الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب
 على الذات والسبب على النجا وليس بالمعنى المستباد بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح
 وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذلك اي متعلق به **قوله** نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فقلوا
 الضمير اضيف اليه الوجه الى الصفة بهما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع
 الحسن الضمير راجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه
 اسمان سواء نجانا ظاهرين او ضميرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع للموضوع
 بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجا واي
 حائل السيف ونظاير **قوله** قلت للقطع بانها على انك اذا تحققت ان المسند الى الضمير
 هو طويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شايبه منه **قوله** وعظم الراس
 بالافراط ما يستدل به على بلاهية الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس واستواء يلم
 يفرد دليل على علو الهمة وحسن الفهم وهذا وصف بنت هالة النبي ص بانه كان عظيم
 الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهية الرجل ليس بلا واسطة بل
 يستدل به اطباء عليها بواسطة ان يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهية ^{ثبت}
 عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة توجب غلبة البرودة والنسيان فلا وجه بعد هذا
 المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق للعلاظة اهل العرف بل
 ينتقلون منها ولا الى تلك البلاهة فلا محذور **قوله** والجواب انه لا امتناع اه رده
 جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المظم والواسطة ليست بمطلوبة

الوجه الى الصفة

هو طويل النجاد لا مجرد
الطويل



والا كانت كثره الراد كناية قريبه عن كثره احراق الحطب ولا قابل به والجواب ان كون الشئ مطلوباً أو غير
 انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوساده كناية عن عريض
 القفا ومثل هذا لا يحتاج الى السماع **قوله** لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
 عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوتش فيه يمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الراد ومخبراً عن مضائية
 زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ان يكثر الراد ادا لا اي هو كثير الراد فعدم ذكر الموصوف
 ليس محال عند التصريح باثبات الصفة وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكر
 الغطاء وتعديراً وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون
 مذكور القفا وتعديراً والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكور القفا لكنه تعديراً
 وحكما **قوله** وفيه نظريه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم
 والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والمقرب انه انما قال ويتفاوت لان هذه
 الاقسام يتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضع والمخفا وقله الوسايط وكثرتها **قوله**
 اذا كانت عرضيه مسوقة لاجل موصوف الظان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع
 التفسير للعرضيه ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضيه اي مسوقة لاجل موصوف
 غير مذكور لكنه لا يخفى ان فيه نوع قصور نحو ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور
 غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير الموزي وارتدت نفى الايمان غير الموزي
 مطلقاً غير قصد تعرض بموضع معين **قوله** من المعارض في الكلام وفي المثال ان في
 المعارض لمنه وحده اي سعة غير الكذب **قوله** وهي التورية بالشئ عن الشئ وبيت الجبروت
 اي سترته واظهرت غيره لانه ما خوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر **قوله** فيختص
 باللفظ المركب لان الله لا يله على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين



ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص **قوله** ان قلت الوسايط مع خفاء في لزوم كعريض
 القفا وعريض الوسادة ان قلت قل الوسايط في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما لا
 اشكال فيه بلا واسطه وقد سبق معنا تحقيقه فيين كلاميه مخالفة قل لا شكر ان الكناية البعير الضية
 اذا انعدمت فيها الواسطه فان خفي فيها لزوم سمي الرمز وان لم يخف سمي الايماء والاشارة
 فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطه رأسا او بوجودها مع قلة وقد
 صرح ابو علي العسوي بان القلة قد تستعمل في النفي الصرف لكنه ينبغي ان يحمل هنا على
 المعنى الاعم ليشمل القسمين **قوله** كقولك اذيتني فستغرف وانت تريد انسانا مع
 المخاطب اه لم يرد بما ذكرانه يجوز لكان تريد تارة بضمير المخاطب في اذيتني فستغرف
 غير المخاطب وحده فيكون مجازا ويريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ
 ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل
 على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوم عرقيا تهديد الموزي مطلقا
 فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موفى اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره
 فقط كان مجازا **قوله** اذ لا يتصور فيه الاشكال من الملزوم الى اللازم لما بينهنا كرافعا
 من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية والمجاز **قوله** لان الاستعارة
 ابلغ من التشبيه اي اكثرها لغة فابلغ من المبالغة لانه البلاغة وكانه مبني على ما نقل
 المبرد والاختصار من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاث المزيدية كافتعل
 واستفعل ونحوهما قياسا والنسخ في امثال هذه المقامات تارة يقولون
 ابلغ وتارة يقولون اشد مبالغة **قوله** واعترض للمص بان الاستعارة اصلها
 التشبيه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي

تدل على وجود
 الواسطة

القلة

كذا المبرر
 ان يبين التشبيه



ان يبقى التشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل
في وجه التشبيه قلت قوله اصله التشبيه بعيد حصر التشبيه في الاصل كما في زهد الامير والمراد انه
لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده في تحقيق
مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان

ولحمده رب العالمين وصلى الله على محمد وآله

الطيبين الطاهرين

محم

به وجه تحسين الكلام

الفن الثالث علم البدع وهو علم يعرف اي تصور معانيها في فعل هذا يراد بالعلم المدون
او يتناول غير المسائل في المبادئ حتى يعلم به المعايير المتصورية ولحسن مما ذكر ان يراد بها
لوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان من علم هذا الفن وما راسه فقد مر عليه
ان يراعي ضايع البيعة المذكورة فيه عند يراد تركيب قوله تتبعها وجوه اخر فالقيد
الاي غير اضاري بل لفائدة بذكرها بعد قوله ورعايه ووضح الدلالة لا تخفى ان البعدية
عن هذا يستلزم البعدية عن الامر الاول الامرين اولين لما سبق من ان رعاية الوضوح
بعد رعاية التطبيق وكانه قصد التبريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ثم ان
هذين الامرين العيدين توهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية علم
الغاية والتنافر ومخالفة القياس والتفقيد اللفظي وليس كل الصواب ان يتوعد



البلاغة فليتام **قوله** لانه يدخل فيها لا يندفع مرجع هذا بملاحظة ان مرتبة العلمين بعد
 مرتبة سائر البلاغة فما يعبر بعد ما هو بعد ليس الا الوجه البديهي **قوله** ضربان معنوي
 ما يحتاج قبل المراد بالمعنوي ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظي خلافة **قوله** المطابقة قال
 صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من مطابق الفرس اي وضع رجله مكان يده وانما يسمى لجميع المذكور
 مطابقة لما فيه ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين وكونها من وجوه التفسير يعرف بالذوق
 وكذا باقي الوجوه **قوله** بين متضادين هذا اخذ بالاول كلمة قوام الكلام ما تضمنه كلمتين بالاسناد
 والافالمطابقة ببارية فيما فوق المتضادين **قوله** لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحارث
 معناه ان الآية يدل على زيادة لطف من الله تعالى في شأن عباده يشبههم على خير كيف ما وقع ولا
 يميزهم على الشر الا بعد الاغنائ والتميز **قوله** تردى ثياب الموت البيت تردى اي جعلها
 ن د النفس السند من الدجاج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا يجوز وصفه من دس
 لانه مفرد بخلاف الخضر فلا يطابقه والتاويل ما لا ضرورة اليه ولان القوي الرومي على الضم فان
 ما قبله عدا عدوه ولحمد نسج رواية فلم ينصرف الا وكفارة الاجر وما بعده كان بني بنهمان
 بعد وفاته نجوم اسماء خرم من بينهم البدر والاقواعيب لا يرتكب بلا ضرورة **قوله** فلكقول
 لم يري قد اغر العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاضفر
 خضرة العيش كناية عن لغو مته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة والازور دار الا
 والفود جانب الراس يعني الى اي يدق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة
 قيل انما وصف العدو الشدة العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الزرق
 والزرقة غالبية عليهم ثم سيم كل عدو شديد وان لم يكن كذلك وبان زرق كذا في شرح
 الايضاح بجلا الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد يوق احمر الباس اي اشتد



اراد بالموت الاحمر القتل **قوله** مثل السبيل للزوم قيل الوجه للمحاق هذا النوع بالطباق لانه ^{خل}
 في تعريفه لان منافي للزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا لمحقابه ^{وقد}
 يحاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما في وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل
 الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وبلزوم الاخر فيكون لمحقابا لا طباقا بهذا ^{وجه}
 وانت خبير بان هذا الوجه انما يدفع الاعتراض عن المعنى اما عن الثالث فلانه عم التقابل في
 الجملة عن الاربعة فتأمل **قوله** ومقابلة الاربعة بالاربعة اه فيه بحث فانه قات في الآية قسم اربع لا
 لفظ فسيتم تكملة في الايتين ولم يختلف فيما تمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان
 يقال يحتمل ان يكون فسيتم مع معنى فتعبره لانه اذا اتيسر تعبره كان تعبر الكثرة ذلك غير
 صريح واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى واليسرى فيقترح فيه ما سينقله من
 الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بلخمس قول المتنبى ازورهم وسوا
 الليل يشفع لي وانتى وبياض الصبح يعزى لي وفيه نظر لان لي ولي صلتان ليسفعا ويعزى
 فهما من تمامها بخلاف اللام وعلى في قوله تعاماكسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون
 بين المتعلقين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فمنه قول غيره على راس
 عبدناج عزيزينه وفي رجل حريقذ ولشينة قال الصفدي في شرح اللامية هذا بلغ
 يمكن ان ينظم في هذا المعنى وصدق بلحسنى الآية اي بلحصوله الحسنى وهي الايمان او با **قوله**
 الملة الحسنى وهي الايمان ملة الاسلام او المشيئة الحسنى فسيتم اي سنيته من لغيره
 للركوب اذا اسرها ولجمها ومنه وقولهم كل ميسر لما خلق له **قوله** جمع امر واما يناسبه الا بالانفا
 قيل فيه نظر لانه نفي المناسبات بالتوافق داخل مع ان الجمع بين المتوافقين ليس من مراعاة
 النظر في شئ فلذلك قال السكاك في عبارة عن الجمع بين المتشابهات **قوله** والشمس والقمر

المستقلين



بحسبان اي بحسب معلوم بجران في بروجها ومنازلها **قوله** قول النحوي في صفة الابل وقيل
 يصف الرياح حال انخائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالها مع
 الارتفاع ثم يتم **قوله** كالقسي المعطفات القسي جمع قوس ووصله قوس بدليل قوام
 قوس الشيخ واسم قوس اي انحنى وجعل منقوس اي معه قوس قدم اللام الى موضع العين
 الضمنية لكرهتهم اجتماع الضمى والواوين فحصل قسوة وفقليت الواو والمنظرة يا قصار قسوي
 اجتمعت الواو والياء والاولى ساكنة فقلبت الواو با واوغت فيها ثم كسرت السين
 لتناسب الياء قسار قيا ولما ثقل كره الاشغال من الضم الى الكسر قلبوا ضمه القاف كسر
 للاتباع فحصل قسي فوزنه فلبع قاله في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فروع
 مغير من فحول فزدها اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس تغاريان
 اجتماع الواوين ووقع الضم على احدهما في الجمع فجمع قسوق على قسي كما **قوله** اسمعيل
 الوعداء وفي بعض النسخ يوسف العقوب بدل العهد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اسمعيل
 وعد صاحباه ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعده اياه ابراهيم بالصبر على الذبح
 وفي ذلك العهد والقصة معروفة وخص شعبا بم بالتوفيق لقوله تعا حكاية عنده وما
 توفيق لقوله تعا الاب الله واما حديث خلق نبيا محمد فحسبك فيه قوله تعا وانك لعلى خلق
 عظيم وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيم لوجود فعلي هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة
قوله كقول ابن رشيقة آه النداء العطا والماتور المروي من اثره الحديث اذا ذكرته
 عن غيرك ولحيا بالفقر المطر والعنينة الرواية اخذ من قول الراوي عن فلان عن فلان عن
قوله على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين **قوله** بما يناسب ابتداء
 في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تذكره الابصار الذي يناسبه اللطيف



وان كان ابتداء الكلام لكونه لاس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه لغيره ليس ابتداء
الكلام **قوله** فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار فيه تامل اذا المناسب له هو
اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة
فلا يظهر مناسبتة له الا ان يقى اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدرك له
ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** ففي ذكر الحرف والنون اهام امل في ذكر
الراسم ايضا حيث يوهم الكناية قوله اي فسد حال المفسدين اعترض عليه بان اللفظ ابرز بمعنى
اصح ولهذا يقال اعط القوس باربها واجيب بان البحث قد يكون اصلا حا وقد
يكون افساد او تعينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله رش وهو بمعنى اصليد عليا ههنا
بمعنى افسد **قوله** وهو تطبع الاشياء بقى طبعت السيف والدرهم اي عملت من الطين
قوله واذا عرفت الروي اه الروي فعيل بمعنى مفعول من الروية وهي الفكر كسيمي الحرف والمخصوص
لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي من قوام الرجل روي اي منظر حسين يسمى به لان به
عصم الايات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت ولم تصير شعرا واحدا وفيه وجوه اخرى
سيدكرها **قوله** الحرف الذي لم هذا البيان مما لا يفيد تعين الروي لان
الحرف مما يجب تكراره وهو ليس بمروي قطعا كما يستتبع ولا يفهم من البيان النبل
مخصوص بالروي تبين هذا من ثقل كلام اي يعني في تحقيق الروي قال رحمه الله وحفظ
ما يق في حرف الروي ان جمع حروف المعجم يكون يا الالف والياء والواو والزاي في اواخر
الكلم غير مبنيات فيها بنا الاصول نحو الفجر عا ووا وحياه ويا والايام والاهاليات
والضماير اذا تحرك ما قبلها نحو طلح وضربه وكذا الهاء التي تتبين بها الحركة نحو امدرو
اغره وقيم له وكذا التنوين اللام في لآخر الكلم للصرف كان اول غيره نحو زيد وصه وغاق

بمعنى

وطبعت



يومئذ وقوله اقل اليوم العاذل والعنابا وكذا لالف التي تبدل من هذه النون كما اذا قيل والعنابا
 وكذا المعزة التي سبها قوم من الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذه جيل لا يريد ان تعزها
 وكذا لالف والواو والياء اللواتي تلحقن الضماير نحو رايتها ومررت بهي وهذا غلامه هو
 فاذا جاء كر بيت فانظر الى آخر حرف منه فان لم يكن من الحروف المستثناة فهو الروي فان
 كان منها فانظر الى ما قبل فانه لا بد ان يكون روي اخر اذا لا يمكن ان يلحق بعد حرف الروي
 اكثر من حرفين الا ولها الوصل مثاله مثلا نظرننا الى قول الشاعر وقامت الاعماق خاوي المخرق
 فوجدنا الحرف الاخر منه وهو الفاق من غير الحروف المستثناة فظهر فرقناه انه الروي و
 نظرنا الى قوله صحى القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبي ورواحله فوجدنا اخر
 البيت من الحروف المستثناة الا ترى انها اضممار متحرك ما قبلها فجا وزنا الى ما قبلها ^{فوجدناه}
 غير الحروف المستثناة فجزمنا بان الروي ونظرنا الى قوله عرف الديار توها فاعقاده هانه ^{بعد}
 ما شغل البلاء بلادها فوجدنا الحرفين الآخرين من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا
 فعرقنا بان ما قبلها وهو الدال هو الروي والقصيدة والية وهذه الطريقة اصح
 الطرق لا معرفة الروي واجلاها واضحا ولا شي يقوم في استخراج علم مقامها
 انشئ كلام اين جي **ملخصا قوله** فان لم يعرف ان القافية مثل سلام لم يفهم من هذا ان
 معرفة حرف الروي يكفي في بعض الصور بل لا بد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة
 ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام بجوز ان يتوهم انه محرم **قوله** ومنه
 المشاكل ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة يجوز للجنوز من العلاقات المشهورة ^{مفلا}
 اشكال وتكون المشاكل موجبة لمزيد حسن كما تبين السية وجزائها وان لم يكن كما بين
 المطبخ والخياط فلا بد ان يجعل للوقع في الصلبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والافلاحة



للتعبير عنه كذا والتحقيق ان عد الصيغة علاقة باعتبار انها دليل المجاوزة في الخيال فهي العلاقة
 في الحقيقة والافالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة وتصح الاستعمال فيكون قبله كذا
 في فصول البدايع فان قبل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق
 باللفظ اجيب بانها انما هو صوحبت مع المطابقة المقابلة في الجانها ومن شمة سماها
 صاحب الكشاف بالمطابقة المقابلة قوله تعالى **ان الله لا يستحي من خلقه** لاية وفيه نظر لان صاحب
 الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار المعنى اللغوي اصطلاحى وتضمنها المقابلة
 اللغوية لا يستدعى اي دهاهنا والواضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان المحوظ منها
 اولها بالذات جانب المعنى ضرورة اعتبار العلاقة **قوله** بلفظ غير لوقوعه في صحة على
 ما ذكره الشرح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك بسبب الشهادة انه
 لم يجعله غير **قوله** حيث اطلق النفس على ذات الله الظاهر ان مراده ان المعنى المراد ان المعنى
 ولا اعلم ما في ذاك فغير عن الذات بالنفس بقوله ما في نفسى وانت خير بان لا اعلم ما في
 ذاك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه ان يقال انه غير عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في
 نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسى كذا في شرحه للكشاف **قوله** فغير
 عن الاصطناع اه المراد به الاصطناع المأمور به المخاطب بقوله اغرس والغرس الذي اعتبر هو
 مصحبا له في التقدير هو غرس الاشجار وما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحة
 الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل كما لا يخفى في تقديره لوقوع المثل
 له ولكن ان تقرأ تراوج على لفظ الخطاب او بسند الفعل الى لفظ بين على ما جوزه ^{خفف} للا
 في قوله تعالى لقد تقطع بينكم **قوله** حيل بين الغير والنزوان اصل المثل ان صخر الخافض ^{طعن}
 ربيع الاسدي في الحرب بجانب فرض حوا حتى ملته امراته وكان يكرها فمزها رجل فقال

قوله



في البحر لا في البحر
المعشوق

مجامعة

اوباع الكفل فقالت نعم عما قيل وقال كيف مريضك فقالت لحي يرحى ولا ميت يستراح منه وكان
 ذلك لي سمعته صخر فقال اما والله قدرت لا قد منك ثم قال ناولينك السيف فتاولته فاذا هو لا يقبله
 ابياناً منهم اسم بامر محرم لو استيطعه وقد خيل بيني وبين الزمان **قوله** اصلحت الى الواسي
 قيل الصواب روليه ودر اية اصاح بالتذكير لان ما قبله كان التراب علفت في جبينه وفي غفره الشعر
 وفي حده البدر في شرح البتيان ان في قوله فيج في الهوى وقوله فيج بها البحر قليلا لان للبحر
 من العاشق في العشق لانه المعشوق فيه وهو من العاشق **قوله** اذا الحربت يوما الاحراب
 للحرب والضمير في الحربت واماها الى الفرسان المذكورهم في البيت السابق **قوله** لفظه
 معنيان قيل اراديه الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيته واكثر والا قرب
 انه اخذ بالاقول كما بنينا فيما سبق مثله **قوله** التي لا يجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب هذا
 يعنى ملائمة البعيد وعدم مجامعته ايضا والمناسب للثاني للاطلاق كما في الاستعانة لكنه
 قصدوا عنها تعليل الاعتبار **قوله** ونحو الرحمن على العرش استوي في بحث لان العرش ملكا
 استقر ويجلسون بلا شبهة **قوله** والفراسة من طول المدى من المدة خرعت آله الغزاة منصرف
 معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانوك اهدى من ملاية شهر تموز
 انواعه من الحلال او مرفوع ولجملة معطوفة على الجملة السابقة قبل الكانون الشهور وقيل اسم
 من اسماء شهور الشتاء وهذا النسب والمدى الزمان **قوله** اعني الرشاء على فعل بالتحريك
 ولذا الظية لذي قد تحرك ومشى في كونه معنى قريبا للغزاة بحيث لانهم غلطوا الحركية
 في قوله فلما ارتقن الغزاة ظهر ظهرو الغزاة وقالوا لم تقبل العرب الغزاة الا الشمس فاذا اراد
 تانيث الغزال قالوا اظية ذكر الصغدي في شرح اللامية اوردته في سياق شرح قوله وان
 علاني من دوني فلا عجب **قوله** اسودة بالخطاط الشمس عن زجل **قوله** كببت السقط اذا صدق

بعد البيت



بعد البيت من قصيدة مغنية اللوي من شخصك اليوم اطلال وفي النوم معنى من خيالكم محلا وقيل هذا البيت سيطلبني رزية الذي لو طلبته لما زاد والدينا خطوطا واقبال **قوله** وبالخيال الخيلة الكثير لانه التمثيل **قوله** لما كان في سياق كلامه يشير الى ان المراد الاستعانة بالخيالية لكن قوله جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع في ذلك بل كالتصريح في انه استعان في المفرد وتبع حيث اريد بالاستوى الملك ويمكن التوجيه بان الاصل الكناية ويتعلق ههنا المجاز سواء حمل على الافراد او التركيب لان امكان المعنى الحقيقية شرط في الكناية عنده كما اشير اليه في تفسير قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة لكن البالغ لحمل على التركيب فلذا عينيه **قوله** التحمل للتنبيه من ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التحمل ان يقال المراد النعم الدينيون والنعمه والاخرية **قوله** وهوان يراد بلفظ واحد معنيان المراد بالمعنى اعم من الحقيقة والمجازي **قوله** في شيوه النار وقال في الايضاح الشجر والاصوب ما ذكره الشئ لان الايقاد للنار لا للشجر **قوله** تامة الغضا قيل هي اشد النيران **قوله** وهو ذكر متعدد في الضمير الرجوع الى اللف والنشر لانها معانوع واحد من المحسنات المعنوية **قوله** ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار ان قيل تعيين ان الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلنا التعيين المنقضي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريم انما هو بحسب اللفظ والمعنى لا اللف فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا **قوله** وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك اه لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه التقاه بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريم منه ايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف



الطيف المسكراه الى ان هذا النوع يزاد لطافه ورقه باقتضاء المقامات فاندفع بهذا
 التوجيه عراض الفاضل المحشي **قوله** فعدة من ايام اخرا فان قلت آخر جميع اخر لانه لليوم والاخر
 افعل وافعل لا يجمع على فعل وانما يجمع فعل فواوجه قلت لما كان اليوم مما لا يفعل بجري مجرى
 المؤنث لما كان التناسل بين ما لا يفعل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
 العقل فكما اخر حتى فيجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله** الالتفات المحدث الثقاب على وجه
 الكتاب العلامة كانه ينقب والامور الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه
 حدث بها **قوله** تعلم علم ايتعلم ما علم على حذف المضاف ولا يجوز ان يكون ما مصدريه
 لان البيان بقوله من كيفيته بمنعها ثم لا يخفى ان هذا التعليم لا يدخل في متعلق الشرع
 واعتباره من المعلمات لا يلائم ضبطها في اجمال قوله شرع ذلك اللهم الا ان يجعل ذلك
 اشارة الى غير التعليم وشرع ما عداه يتضمن التعليم **قوله** ويمكن التخصيص اه كان حاصل الاشكال
 السابق هو انه ذكر معللا لاعله وعلة للمعلل لها في اصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيد
 ليس بمقصود بالتعليل وان عدم ذكره مع ذكر علة ثم غايته انه اذا اكتفى في المعلل بما
 لذكر الضمير **قوله** وقد يقال ان قوله ولتكم العدة اه لجواب لصاحب الكشف حيث
 قال قوله علة الامر بمراعات العدة يعني في الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول بيان
 لامعلل بدون العلة وما عدم المعلل الاخر مع وجود علة فياق بعد ولعل هذا القا
 ثبت في دفعه بما ذكره الشرح من الذكر الضمير **قوله** ولقائل ان يقول ان الاضافة مؤن
 عن هذا القيد اه فان قلت قد عد صاحب المفتاح قوله اذ بيان في بلج لا ياكلان
 اذ اصحب المرء غير الكبد **قوله** فهذا طويل كطل القناة **قوله** وهذا قصير كطل الوتد **قوله** من قيل
 التقسيم المشتمل على اضافة ما كل الى ههنا ان التعيين فيه مع اذ بيان مجمل لم يفصل بعد



يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه واشاره حسيه معينه لما اراد به
فان شبهه الحال على السامع لم يضرب في قصد التعيين كذا ذكر في شرح الشريفي للمفتاح
ولو سلم فسواء جعل هذه اشارة في بحث لان المفهوم الظاهر اضافة ما لكل اليه على التعيين ^{ان}
يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر هذا لا يحصل على كل من التقديرين
بل على احدهما وهوان يجعل هذا اشارة الى الغير لحسير واذا الى الوجود ولو تنزل عن ذلك فاي
في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية التي جعلها سابقا من قبل اللف والشر
المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمة جل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
في فضله اللهم الا ان يقال لا تعين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله غير
ما يرجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلا اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة
الي امر والا قرب على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله من شرح
المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة بحسب هذا الاعتبار يحصل التعيين
واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل من الخبر وان سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت
انه لا يفيد لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد
في اللف والنشايض كما تحققتة تامل قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة الهذلي قد
غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سببي وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه
الدروب وضمروا باصحابه فقال المتذنب القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث
لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلمية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك فيهم وارضهم كمن
اقام بالصيف والريبع قوله اي هو له اشارة الى تقدير المضاف او الى الاستيان فجاء
لئلا يلزم ان يكون للزمان اذ لو ابقى على ظاهره لزم ذلك لان معني ايتان اليوم وجوده فغني



بل في الدنيا فالمراد اذكر
ذلك اليوم

بشير

قوله

يوم ايتان اليوم لليوم وجوده **قوله** والظرف منصوب باضمار اذكر للنجفي ان النصب اذا كان باذ
لم يصح الظرفية باعتبار اذ في الپتر ان المامور به ليس الذكر في ذلك اليوم لا الذكر فيكون اليوم
مغفولاً به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفاً على تقدير **قوله** وهذا في موقف له ويمكن ان يقال
في التلقين النفس عام لكونها نكرة في سياق النفي والاستثناء في شان المومن وقوله لا
ينطقون في شان الكافر **قوله** اي سموات الاخره وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض والسموات وان اهل الاخره لا بد لهم من مضل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه
لا يعرف اكثر لخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانه يعرفه بما يدل على دوام الشواب و
العقاب فلا يجد عليه التشبيه **قوله** ما اقام بپتر اسم جعل يمكنه فقال اشرف كما تعبر **قوله** و
كذا الاستثناء الثاني معناه له فيه انه جعل الفاق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار
خلاف الظرف في سياق الآية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاء والسعادة
قوله ولما اعترض للفاضل المحشر بقوله ويرد عليه فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يخلو
في حجة في ذلك اليوم فالمستثنى منهم من ذلك اليوم فاستثنى منهم كونهم من ذلك اليوم
في حجة خالدا وهذا لا ينل في كون اعتبار الخلود بعد دخول الحجة الا ان الكلام في تعيين مبدء
من ذلك اليوم اذ لا يفتح ان تعيين المبدء اول اليوم واللام يمكنه لتحصيل استثناء
الفاسقين وجه لان اكثر فضلاء المؤمنين لا يدخلونها من اول ذلك اليوم اذ لا
يصح ان يعبر بالمبدء اول اليوم بعد لحساب قتال **قوله** طلب حق بالفتاء ومشايخ القبايع
قناه وهي الرحمة وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب للمشايخ قال الواحدي اراد با
للفتي نفسه وبالمشايخ قوله ما التثما والالتثام على الالف في الحرب وكان ذلك من عايد العرب
ليلا يفف العدو على انه غير شاب كقوله تعالى هب لمن يشاء انا انا الطان مقفول **قوله** شاو
بعض

يهب انا



يُهب انا ثا فقط في الاول مكلمك وان يهب الذكور فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل

المحشى في العطف با واللام ان يقال مفعوله بقرينة الالعطف با وان يهب انا ثا فقط

او ذكرنا ثا فكانه قبل يهب لم يشاء ان يهب انا ثا فقط او ذكرنا انا وانا ثا فقط او ذكرنا انا وانا ثا فقط
فليتأمل فانه دقيق **قوله** وهو ان يتنوع من امره هذا التنوع امر داير في العرف يقال في العكر

الفعل يجرل وهم في نفسهم الف وقوة في الكتاب عزه ابواب وهو في نفسه عزه ابواب وهو

في نفسه عزه ابواب والمبالغة التي ذكرت مأخوذة من استعمال البلغا لانهم لا يفعلون ذلك

الا للمبالغة لسعة اشتداد قبا جمع شدا وهو جانب الغم بمثلهم الظاهر حاله من المجرى في **قوله** **قوله**

يجوز الابدال على مذهب الاخفش كما في اليه المسكين **قوله** اذ لا معنى للتنوع فيه بحث لان الرب

وان كان اسما لكنه متضمن لوصف الترتيب فلم لا يجوز ان تنوع المبرئ في دلالة على كمال الله في ترتيبه **قوله**

اقول لها اذ جشأت وجاشأت اجشأت اي اضطربت وجاشأت اي خافت فارست وفي الصحاح

حاشت نفسي اي نهضت فان اروت انها ارتفعت عن خزن او فرغ قلت جشأت مكانك

اي الزميني مكانك تحدي بالشجاء او لتسير تحيى اللام الدنيا بالقتل **قوله** ودع هريه هريه اسلمة

ولهذا استدركاه اي لكون خير الكلام ما بولغ غاب التابغة على حسان بوجه مذکور

في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلغم واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يرمق

يرقون ونحو النجدة هو الشجاء فان قلت قد صرح الشرح في قول الشاعر علي بن ابي طالب

خمس سحائب ان صبيغة جمع قلة المستعار بجميع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك التابغة

على حسان باستعمال الجمع العلة في موضعين قلت يكفي الاستدراك ما توهم ظاهر العيان من القصور

في البلاغة قوله غير مستناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية **قوله** في طلق واحد الطلق بفتح اللام الشوط

يقال عدا الضرب طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين **قوله** فاغراق من قوام اغراق النانغ



القوس اي مستوية **قوله** ويتبع الكرامة حيث ما قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة
 التزويد ويمكن ان يزود الرجل جان كما توجه الى جهة وهو شايع عند الانبياء واصحاب ^{المروء}
 وقبل ان الكرامة هي النزول ليس شيء اذ النزول انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان ^{هـ}
 لفظ يتبعه هو الذي يغيد الاغراق كما علم من تقرير **قوله** ومثله يتبع سقط شجار كبااه ضمير
 شجار اي اخزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سري بترق الموضع بعدوهن
 قبات مبراة يصف الكلام الاوهن طائفة من الليل والمقربة معرفة النعمان وهي بلد بالشا ^{بها}
 ولام موضع معين والرجال بالحاء المهملة جمع رجل **قوله** عقدت سنا بكها اه سنا ^{بها}
 جمع سننك وهو طرف الحافر والعتية بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين ^{بها}
 يحتمل ان يكون على صيغة خطاب والعنق هو السير لحديد **قوله** ومنها ما
 اخرج مخرج والهزل ولخلعاء الهزل خلاف لجذ وهو الكلام الذي لا يرا دبرها الا المطا ^{بها}
 والضحك وليس فيه غرض صحيح ولخلعاء الشطارة يقال فلان خلع القذا راى يقول
 كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب ملخوذ من قول الولي عند التبري
 من المحبون خلعت عذان ان خير لم اطلب وان خبي عليه لم اطلب **قوله** وكانه اريد
 بذلك انه يرد مذهبه قطعاً قول الخليل ع لما راى اقول القمر قال لا احب الا فلان
 القمر اقل مني ليس باقل فالحق ليس **قوله** فتكر النعمان من ذلك اي تعير يقال ذكره
 فتكر اي غير وتغير وفي المغرب تنكر ساء خلقه **قوله** وتشتبع المشجع المنزل الذي
 يطلب فيه الكلاء والتجمع بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد هنا طلب المعروف
قوله اي الاعاده اهلون واسهل عليه من البدء لان المعلوم استفاد بلجود الاول
 الذي كان قد اتصف به ملكه الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاوهى بمرتبة بالقياس



نفسه

الى القدم الحادثة التي تتفاوت مقدورها اما القدم القديمة فجميع مقدورها
لانها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهوتية واليه اشار بقوله تعاوله المثل لا على
قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه قد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقبل اليه عليه الى الحلقي
وقيل اهون بمعنى هين قوله لعدم تصرفه فيه بحث اذا يلزم من مطابقة ما في الواقع عدم التصرف
بجواز ان يشترع عند خلاف الواقع انه تصرف محض والجواب انه اراد بالواقع وما في نفس الامر ^{فبما}
الواقع بحسب دغم القوم وبه يندفع ما اورد الشريف فيما سياتي عن قريب قوله لم يحكنا ^{بذلك}
السحاب لو قال لم يحك فكيف السحاب لكان اظهر فتأمل **قوله** وقد وجدتي افا من هذا ^{بلغ}
المعنى فرجه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي في الجيت المشار اليه قوله كرنودي غم
جوانخد متش **كس** نديدي برميان او **كمر** **قوله** وفيه نظر لان المفهوم من الكلام المح اجيب
عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثانية بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ يجوز ليس مما ينطق
بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التي حولها شبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة ^{الشبه}
بالانتطاق **لاحقيقة** الانتطاق لانا نقول انم ذلك بل مراده انتطاق الحقيقة بالادعاء كما هو ^{هنا}
السكاكي قوله واذا المنة ثبت اطرافها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يتبع
وقوعه فليتأمل **قوله** علم لنفر ذلك الوصف لا للعلم به اه وايض شذ انتطاق دليل مشهور
يستدل في العرف الشايع على نية تحده فلا يكون اعتبار دقيق اذا لادقة مع الشهرة و ^{لطيفة}
الظهور قوله مدام مع جمع مدمع والادبه الدمع بطريق ذكر المحل وادبه الحال قوله وهو
لبي شفعت له الرني جمع الربوب وهي المثل المرتفع في الارض شفعت ان كانت الماذ
على صيغة المبني ^{للفعل} فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظان من ^{الشفاعة}
بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في ^{بلغ}



الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنه وهي السحاب الابيض والظهير في جادها للرني والسحاب
 يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقريته النوصف بالجمع قوله يعني سافت الريح
 لبيان حاصل المعنى للبيان اللفظ كما توهم شارح الايضاح **قوله** مللان طال عليها الامر والطل
 رسم الدار والابد الزمان كما سبق والدروس الانحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الجاه
 يضع بعضها فوق بعضها **النضد** ايضاً متاع البيت المتصور بعضها فوق بعضها والمنضد ^{اليسر}
 الذي ينضد عليه المتاع **قوله** يحسب نفسه قيل ومن اللطائف على هذا التقدير ان اسم ابي تمام ^{يحسب}
قوله الان صدري البيت الغر الصبر والبلقع الارض القفر التي لا شيء بها **قوله** ومنه التفرع
 بالمعنى المهملة وهو في اللفظ جعل الشيء فرعاً غيره وقد روي بالغين المعجم وهو الافاضه والصب
 فوجه تسميه هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صبه من المتعلق
 الاول الى الثاني **قوله** وهو احراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الطائر هو ^{راجع}
 الى قوله على وجه ليشعر بالوجه ان يحترز بما ذكره عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راك
 كما هو في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار الثبات والحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي
 ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين للركوب والآخر للرجلية **قوله** احلامكم لسقام
 لجهل البيت السقام يفتح السين المرض وما في كرامكم زايده لا يمنع لجار من العمل كما في
 قوله تعافوا رحمته الله لنت لهم اي فبرحمته فيكون الداء ههنا مجروراً بالكاف وما بعد
 اعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال وعجزان يكون مرفوعاً على الابتداء
 وما بعده خبره **قوله** ولادواء له لجمع من شرب دم ملك اي انفع واكثر تاثيراً في جمع
 الدواء اي دخل واثر وقيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ قطره على ترق
 ويطعم بها المعضوض فيجده الشفا باذن الله تع **قوله** واساة كلم الاساه جمع اس من الاشياء ^{بالفتح}



والقصر هو المداواة والعلاج والكلم للجراحة وجمع كلوم **قوله** فقد فرغ على وضعهم شفاء احلام
اه الد بالتفريع التعقيب الصوري والاشعار بالتبعية في الذكر كما بيني لفظ الوصف لان
اشفاء الدواء من الكلب المتفرع على شفاء احلامهم لعصام الجمل اذ لا تفرع بينهم في
نفس الامر صلا فلا يرد ان كاف التشبيه في قوله كادما وكم يدل على ان امر المتفرع على عكس
ذكره اذ المشبه به اصل والمثبه فرع والمعالجة الى اعتبار القلب على ان الكاف
في مثل ليس للتشبيه بل ليجزئ التقييد كما قيل في قوله تعالى واذكروا كما هداكم والله اعلم **قوله** على
الاعم الاغلب والافقد يكون له فيه بحث لان هذا الكلام يدل على انه لا عبرة بخصوص
المدح والذم ههنا وليس كذلك والافلا وجه يجعل تأكيد الذم بما يشبه المدح قسما اخر من المعقوف
واندر ارج ما ذكره في تأكيد المدح ليس اولى من اندراج في تأكيد الذم اذ لم يلاحظ لخصوص
فيه اللهم الا ان يعتبر في الثاني لخصوص ويعتبر ههنا العموم لكنه بحيث لا يتناول ما اعتبر في
الثاني فقط وانه وكذا جدا نعم ما ذكره الشرح في المفتاح لان السكاية لم يذكر القسم
الثاني **قوله** وهو ضربان يريدان اشهر ضربان والافقد ذكر فيه قسما اخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس
زيد جاهل التصريف الا انه اعلم بالحق وضرب خامس مثل زيد عالم الفنون الا انه مجرد في البديع
قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرحوم وهو البعير لما هو مثل في ضيق
المضيق المسكر وهو ثقبه الابن **قوله** من نوع خلا به وتأخذ للقلوب لخلاية الخديعة بالسان و
التأخذ من الاخذ بالضم وهي رقية كالسر **قوله** ان ثبت شئ صفة مدح ينبغي ان يقيد بعدم العموم
حتى يصح عدم المبالغة من جهة الاولى والافقو لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا ان مبتناه في الجود
فيه مبالغتان والعجب ان المصعد في الايضاح قوله الشئ فتي كلمت اخلاقه غير انه جواد فما بين
من المال باقيا من قبل الضرب الثاني ثم في المبالغة الادنى اللهم الا ان يريد بالاثبات الحمل هو هو



ما فيه قوله وسيد بمعنى غير الاله لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً والا استثناء متصلاً وانما
يستثنى به في الانقطاع وكون سيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النجاة وقيل هو فيه
بمعنى اجل وانشد ابو عبيد على محبيه بهذا المعنى قوله عبد افعلت ذكر سيداني وانما
ان اهلك ان ترني قوله ترني من التثنية وهو الصوت قوله فيحتمل ان يكون من الضرب
الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظاهر من الضرب الاول فان قدر
دخول اللام في اللغو فقد اعتبرنا تأكيداً والا فلم يعتبر الوجه واحد وهذا الكلام بصريح يدك على
ان الآية في الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير
الدخول فكيف يكون الآية منه على تقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطاً ولحق ان
كونها من الضرب الثاني ايضاً لا محالة عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيها اللهم ان
الاثبات الضمني ويعرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكنه
اكفى بقوله لكنه لم يقدر متصلاً عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني
فما **قوله** واهل الجنة اغنياء عن ذلك اي عن الدعاء بالسلام للقطع بحصولها لهم ^{الله} بوعد
الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات
والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة **قوله** الا قليلاً سلاماً اما بذكر
قليلاً بدليل قوله لا يسمعون فيها لغواً الا سلاماً واما مفعول به لقليلاً بمعنى انهم لا يسمعون
فيها الا ان يقولوا سلاماً بعد سلام والمعنى انهم يغشون السلام بينهم فيسمعون سلاماً
بعد سلام **قوله** والاستدراك الدال عليه لفظ لكنه فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افاده
لكنه المبالغة من جهة الاولى وفي افادتها ايها من جهة الثانية ايضاً كلام لان ^{بين} المبالغة افاده
على ان لا يودهم الاخراج لان الاصل في الاستثناء الاتصال وليس الاصل في الاستدراك



الخارج اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستثنا ففيه الاتهام **قوله** هو البدر الا انه البحر
 واخرج بحر آخرى مرتفع ممتد والضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله انه نهب
 الاعمار دون الاموال التخصيص الذكر وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه بفهم منه ذكر الذوق
 السليم في كلام البلغاء وقيل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يخون ما ^{نهيت} نهيت من الاعمار ولم تلتفت الى
 الذي هو اغر الاشياء حتى يبقى في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراه وقال الواجدي
 هذا المدح احسن ما مدح به ملك **قوله** ابي دهر ناله الاسعاف قضاء حاجه المحتاج ونعم ان يصم ^{النعمة}
 والقصر بمعنى النعمة واذا فحقت النعمة مدت وهو منصوب باضمار فعل ما يدل عليه قوائمه اي اتم نعمها
 قوله فقد سئل ان الشكاية مصرح بها وقد يجاب بان قصد الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنئة في
 الوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوي الزمان فيه مدح بالعرض وفيه تسعيف قوله ولا بد لي من حيلة
 وصالة يريد ان وصالة لا يتيسر الا بترك الوقار ومدارات رقباية وملازمة غيبته والوضي بالنظر والشم
 وغيرهما هو من افعال الجهد والخل بالكرس الخليل ومغازلة النساء محارثتهن وفراوتهن والاسم
 الغزل وهو ايراد الكلام متملا بوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول الابهام في الخطوط **قوله**
 هقبائيت عينية سواء المطاع لبشار تمامه قلت شعر ليس يدري امدح ام يحجاء ويدري
 ان لبشار اقال له خطا ثوبا لا يدري انه حبة وقباء اقل فيك شرا لا يدري امدح ام يحجاء فان قلت
 الطميراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطة وهو اللسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم
 يستوى لاحتمان افلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى ^{نفس} نفس
 الكلام وان رجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكمال بعد محمل تامل **قوله** وتعارفة باعتبار
 اخر هو انه مح وباعتبار اخر ايف وهو ان المعين من التشابهات ليسا متضاوين بان يكون ^{حدهما} أحدهما
 مدحا والاخر نهما ونحوه وفي التوجيه لا بد ان يكون متضادين **قوله** ومنه انزل الذي يراويه ^{لحد}



حاصله ان تذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الط والعرض ^{مصحح} بحسب الحقيقة قال في
 الايضاح وترجمته يعني عن تفسيره قوله عنه اذا اي قل له تجاوز عن المفاخر **قوله** ومنه ^{العارف} تجامل
 قال قلت ذكر السكاك في تنكير المسند اليه ان التجامل للشمالة على نكت بهيئة ان سحر البلاغة وما ذكر فلا
 يكون من المحسنات البديعة لانها من لواحق البلاغة ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومنه
 البلاغة من وجه آخر كما بهنناك عليه **قوله** ايا شجر الخايور ما لك مسودقا البيت لليلة بنت خزيمة
 نزل اخاه وكان قد قتل زيد مورقا حال من الكاف في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك
 مورقا **قوله** وسوف اذبح اذبحا خال بكسر الهمزة على لغته بكسر حرف المضارعة اي اظن قول الجوهري ^{الكسر}
 افصح من الفتح والفتح لغه بنى سد خاصة وهو المقياس قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى وفي
 بعض النسخ او يدفع البكاء ويرجع من الرجوع والتسليم مفعوله وثبت الاثافي وهي السحرات ^{التي}
 تجمع وتوضع عليها القدر فاعله قوله وكا التعريض في قوله تعا وانا واياكم لعلي هدي او ضل
 مبين قال في الايضاح وفي محي هذا اللفظ على هذا الابهام على فائدة وهي انه يبعث المشركين على
 الفكر في حال انفسهم وحال النبي واكر المؤمنين اذ افكروا فيما هم عليه من غارات بعضهم
 على بعض وسبي ذلديهم واموالهم وقطع الارحام وايتاء الفروج لحرام وقتل نفوس
 التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي يذهب العقول وتحسين ارتكاب الفواحش وفكر فيها
 النبي والمؤمنون عليه من صلته الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله علموا ان النبي و
 المسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة
 كقوله قلت ثقلت اه ومنه هذا الباب قول ابن وريده المعرف في من اثبات مخاطبها
 رجلا اودع بعض القضاء مالا فادعي القاضى ضياعه ان قال قد صنعت فيصدق انما ^{عنت}

ولكن منكر



ولكنه منك تغني لو بقي وقال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكنه منك احسن موقع ^{لبيت} وانا
بحال هذا القاضي قوله من قال ^{سكين} ولما ان توليت القضايا وقاض الحزم من كفيك فيضاً ^{سكين} تجتلي
والي لا رجوع الذبح بالسكين ايضا فلا قبل في القضاء قضاة ^{في} اننا صار والصوفاً ^{في} عموماً
القضايا ^{في} الاخصوا يرون الغنم اموال البيت ما كانهم تلوا فيها نصوصاً وخفنا منهم لو صاروا السلوا
منه خوفاً القصوصاً ^{في} من غير تكلف في السبلح المراد من التكلف في السبلح ان يقع الفصل
بين الاسماء بلفظ غير ال على نسب كقولك رايت زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر والحد في الترتول
والانجاء من الشبه المطر والدمع اى سال وتغنضت حاله اى اتضعت قوله او في مجرد الوزن نحو
ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر
المستفاد من لفظ مجرد اضافة بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور ^{في} قوله ويوم يقوم الساعة
الاية الالف واللام زايده لا يعتبر وكذلك الميم في مساق تامل ^{في} قوله وذو ذمام الواو بمعنى رب
اسناد الوفا الى الذمة مجازي قوله وكقول ابي العلام طايا ^{في} الح من قصيده مطلقاً تحتية كسرى
في النشاء وتبع لربعك للارضى تحتية ربع كسرى لقبه بملك الفرس وهو معرب بخسر وتبع
ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صلحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والمخاطب في ربعك للحيثية
وحاصل المعنى ان منزلتك عندي يقتضي ان احبي ربعك تحتية الملوك والارضى ما يعتاده
المجبتون من تحتية ربع والمطامير والمد والمنازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على ^{لغات} الا
من الخطاب الغيبة ومن المنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجد في بعد ^{ضعف}
اي قواني وامنازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى نظير من كلام الفاضل
المحشى ويحتمل ان يكون المعنى انه كانت هذه المنازل التي تسمى وجداً لمطايا معجوة
لم يعف رسومها كان لحوادث زلت عنها فلم يغيرها ولكنه المنى الذي نزل عنها ليس

امامنازل



بين المنزجي الفا والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ط الشفتي والفا من ط الشفة السفلى و
 اطراف الانسان وانت خيران هذا الجواب بدل على عدم اتحاد مخرجها لا على طول المسافة
 بينهما فليتا مل **قوله** اقل حيا اي خدعا **قوله** وكقولهم غرك غرك آه قبل هذه الكلمات مما كتبه
 علي ابن ابي طالب ع الى معاوية وكتب معاوية في جواب علي ع قدري غلي قدري قصاري ذلك اي نهاية
 وعلى لغة في لقل **قوله** كقولهم في مسعود مشير يعود في كل من الامثلة الثلاثة تصحيف فان مسعود
 تلك مميزات بعد الميم وكذا في متشيع يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستضر بجملة
 مميزات التعريف والميم وكذا في المسمى بضم حية والمستضر به مدرسه بيغداد بناها المستضر **قوله** بعد حرفه
 من الخلفاء العباسية وفيه استنسخ ثمة خمس مميزات بعد الالف كما في انيس تصحيفه وانيت بتصحيفه
 وكل من الثلاثة الاخير تصحيف **قوله** انا قلتم الى الارض اي ثقاقلتم وقرى به وضم معنى الميل
 فغدي بالي والمعلم الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشتاق الفرو متاعيه وقيل ملتم الى الاقا
 بدياركم وان ضمكم **قوله** وبهرون اذا ما قلب الف قلبا للاشباع وقلب بهرون نون قبل و
 وتامة ان بهرون اذا ما قلبا **قوله** يجعل اللجينة شيا عجباً اذا صدره كحشوا المصراع الثاني
 قد سجاب بان لو كان كحشوا المصراع الاول صدره بالنسبة اليه لكان كحشوا المصراع الثالث
 ايض صدره بالنسبة اليه فتأمل **قوله** قوله سريع الى ابن العمى وبعد حريص على الدنيا
 مضجع لدينه وليس لما في يسره بمضجع **قوله** اقول لصاحب العيش بكسر العين والسين **قوله**
 الابل التي نجا لطبيها ضهاشي من الشقرة واحدها عيس والاني عيس وهو **قوله** وهو
 بهوي هويا اي مضجعه هذا والمضجعة والضمار موضعان والمجالات المماشاة هو **قوله**
 وقلة الفعل هذا على تقدير ان يكون سقاها يفتح السين المهملة فيكون نصبا على
 التمييز وقد روي بكسر الشير المعجمة بمعنى المشافهة نصيباً على المصدر اي لما تروى ومشافهة



على الحال **قوله** اي بنغات اوتار المشانق وقيل المراد بالمشانق الثلاثة ما يقال له بالفارسية ذناو
هو اقرب ملتهم ثم تاملتهم الح وفيه هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامى بكم من غير نفع
قوله فالروح الروح في الشرى ثوي اي قام والغمر الاول بمعنى السرة والثاني بمعنى الكثير والتايل
العتاء **قوله** قول الحريري ولاح يلحى على جرى العنان به الي موضع فيه اللهو فبعد اللهو **قوله** مضطلع
بتلخيص المعاني المضطلع بالشئ القوي عليه الناهض به هضم مفتعل من الضلاء وهي
القوة وشده الاضلاع يقال مضطلع بهذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع من العلون
قوله اطلعت على النبي اي علو تا اي هو عال كذلك الماكر له ولعل الحريري قصد تضييق
منه القصيدة فلذلك استعمل بالي وتلخيص المعاني اختصارا لفاظها وتحسينا لبارتها
وتلخيص المعاني فكما ك الاسير وبعد البيت المذكور وك من قارى فيها وقار **قوله** اغفر لي جفون
وبالجفان ضمير فيها راجع الى البصره وقاراي مطعم الضيفان واضرار الاول بلحفون لكثرة
قراته بالليل واضرار الثاني بلجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية **قوله** نحو قوله تعالما لكم
لا ترجون الله وقارا اي ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تاملون
تعظيم الله اياكم في دار الثواب وبتبيان للموقر ولو تاخر لكان صله للوقار او ما لكم لا
تعقدون له عظمتة فخافوا عصيانه واما غير عن الاعتقاد وبالرجا التابع لا وني
الظن مبالغه **قوله** تعا قد خلقكم اطوارا قال ابن الانباري الطوارح والمغنى خلقكم اصنافا
مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا **قوله** فترضيع قيل ما خوذ من الحور وضعت العقد اذا
جعلت ما في احد جنابتيه مثل ما في الجانب الاخر فيه دقاق الجوهر **قوله** وذلك بان
يكون ما في احد القرنين او اكثر فيه نظرا لان نفى قسم اخر يشمله قول المص والافتواؤين
يكون نصف ما في احد القرنين وما يقابل من القرنين الاخرى مختلفين في الوزن والنقبة

اي ظهر المشيب ويلزم
على جري العنان



مثلاً والآية المذكورة من هذا القبيل والاختلاف سر وأكواب في الوزن والنقبة واللفظة
 فيها فلا يقابل شيء من الفقرة الأخرى ولكن تقوي ما ذكره أعني قوله وذلك بأن يكون الح على
 التمثيل وإنما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الآية عليه والاكواب جمع الكوب وهو الكون الذي لا عروة
 له كقول الصبالي لا تذكره إلا بغير صدر محمد بن الذي لا يذكره إلا عيسى **قوله** كقولهم تعا وقالوا اتخذ
 الرحمن ولداً الآية الآد والآله الداهية والامر القطيع قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر
 ورق النبق ويقال بالفارسية كنار والمخضود والذي لا شوك فيه كأنه خضد أي قطع شوكه
 الطلح شجرة الموز وله ثمر كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى منه
 العسل والمنضود الذي ينضد بالحمل منه أسفله إلى أعلاه فلمست له سياق بازرزة في الصحا
 نضد متاعه ينضد بالكسر وضع بعضه على بعض وظل محدود أي ممتد لا تنسخ الشمس **قوله** كقولهم
 تعا وإذا اذقنا الإنسان منار حمى نظم الآية هكذا وإذا اذقنا الإنسان منار حمى ثم رخصها منه
 أنه ليس كقولهم وإذا اذقناه نغاء بعد ضرة يقولون ذهب السيئات عني أنه لفرح مخوز **قوله**
 وأثرت به نبدي أي صارت ذا أثره وغني **قوله** لما اقتعدت غارب الغراب المحكي المسعودي
 عن بعض أهل العلم اقتعد الراعي فغوده إذا ركبه في كل حلبة وأبدله والقعود البكر الذي يمكن
 ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق والغراب من الغربة وأثنتي وأبعدتي والحربة المترتبة
 والأتارب الأقران جمع ترب والتطويح الرمي وطويح الزمخصادة المبعده جمع مطيحه على خلاف
 القياس وصنعا قصبته اليمن مدينة كبيرة **قوله** فاطم اللهم حررت النداء وفاطم مرحم فاطمة مهلا
 منصوب على المصدرية أي مهلى مهلا والتدليل بالدال المهملة الفتح والازباع القصد ولم ينهد إلى
 بلد من ينهد أي نهض **قوله** وهو جعل العوضه وقال الصفا فيني التصريح بتبعية العروض للضرب
 وزنا وأعلالا وعلى هذا لا تصريح في قول حارث بن حلزة لأن العروض مفعولنا والضرب فاعلنا

الصفا فيني



لخلافه على التعريف الذي ذكره **الشعر قوله** معاني الشعب المعاني جمع المعنى وهو المعنى المنزلة
 غنية المكان فمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه **قوله** فني كان شربا مع الشرب بالكسر لخط
 من الماء والعفاه جمع عاف وهو طالع المعروف والمرقع اسم موضع من رقت الماء مشية اي
 اكلت ماشاءت قيل يصف المذوح بالمخوذ والشجاعة والظا انه يصفه ماخوذ السابق والشجاعة
 اللاحقة **قوله** خارج عما نحن فيه لعدم وجود السبع لعدم الموافقة بل لا يضرع فيه بالمعنى الذي
 ذكره سابق وهو جعل العروض مقفاً لقضية الضرب **قوله** ونماق مصفوفة وزداني ميثونة
 النماق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزراية البسط الغلخه جمع زراية
 ميثونة اي مبسوطة والكرايم جد اول جمع جدول وهو النهر الصغير **قوله** قول البحرني فاهج لما لم
 يكون **قوله** يمدح فتح بن خاقان ويذكر ميان رته للاسد والضمير في اجم ولقد لم للاسد **قوله** و
 الجواب ان لفظ القافيتين شعر لان القافية لا يكون الا في البيت من الشعر فيتلزم تحقيقها
 استقامة الوزن والقافية وان اشعر بصحة المعنى ايضا لان معنى الشعر كلام وزن على قصد
 عدل فاليس له معنى خارج بلفظ الكلام كما ان ما ليس له وزن الا ان الاكتفاء لا شعرا من
 من اللوازم سيما اذا خفي ومن البين ان اشعار القافية بصحة الوزن اجل من اشعارها
 بصحة المعنى **قوله** هذه الايات كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهل ان اصل الطويل
 فعولن مفاعيل ثمان مراتب ومن البين ان الايات ليست على هذا الاسلوب والصواب
 من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاسط مفاعيل وانه مسدس على الاصل ثمان وث
 بمجر اخرى وضربه الثاني وهو مسدس الذي عروضة سالم وضربه مقطوعة وقد يدخل الا
 ايضا في قوله واذا افقرت الى الذخاير لم تجد ذخرا يكون كصالح الاعمال والايات المذكورة
 على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثامن فهو مربع الذي لجزاه الاربعة سالم والا

قوله

بذلك

خارج وهو
بقوله وزن

على القافية



من القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
المتكبر ومنه الحديث النبوي قوله الا اخبركم باحكم الى واقركم مني مجالس يوم القيامة احسنكم
اخلاقا لموطون الكفاف الذين بالغون الا اخبركم بالبعضكم الى وابعدهم مني مجالس يوم القيمة
اسوكم اخلاقا الشرا دون المتصفين ومنه النظم قول العباس بن عبد المطلب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم
وايضا يستقي الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل **قوله** وعلم بذلك ان الخاتمة آه قد سبق
منا في بحث المقدمة تحقيقه فليست فيه **قوله** بالتهليل بالثابت المشهور **قوله** من اجل اي معبد
بالرأي المعجم والحاء المهملة **قوله** عايد ويتضام اختصمت الشراي كسرتة ويوق هضيقه واهتفه
اذا ظلمه واظمر عليه **قوله** فانشد القصيدة التي اولها امركا اريح انشد يتعدي الى
مفعولين يقال انشد في الشعر فمفعوله الاول ههنا محذوف اي انشدوا وجل في
الوجل فهو الخوف وموضع عليا نصب لانه مفعول لا ادري وقوله والى لا وجل العراض
وتعدو بالغين المعجم اي تصبح والمينة الموت واول منبر على الضم لقطعه على الاضافة منسوبا
كلية قبل وبعد اي اول كل شيء وحاصل المعنى وبقايتك ما اعلم انما يكون اقدم من
الاخرى في عذو الموت عليه وانا خائف مترقب **قوله** ودع المكارم هو المكارم جمع مكرمه
بكرم الكرامة واليغية الحليم **قوله** وقوقا بها صيحي وقوف جمع واقف من الموقف بمعنى لم يزل
بمعنى اللبس لانه لازم والمذكور في البيت امتعد مفعوله مضمر وانتصابه على الحال في
فاعل نيك اي فقال نيك في حال وقف اصحابه مراكمهم على قايلى لا تهللك **قوله** لا تهللك
اسيت على الشئ اسي اساء اذ خربت عليه قال الكوفيون نصب اساء على المصدرية لان
قوله لا تهللك اسي في معنى قوله لا تاس اسي وقاصر اليه **قوله** لانه مصدر في موضع الحال
والتقدير لا يهلكك اسي اسي خربا وتجل الى صبرا جميلا فان قلت الصبر جماعه

ويؤلفون

وانكر

لازم الموقف
صحي
الوقف



يكون من قبل اطلاق المشعر على شفة الانسان قوله وارغديقال عيش رغدورغداي واسعه طيبة قوله
 واشتار العسل من اختار الكسل يقال شربت العسل واشترتها اي اجتبتها اي اجتنبت المنسوق
 عود يكون مع مشتار العسل **قوله** يحتمل قبل انما يستقيم هذا الوهم بمقتضى قوله ما لا يلزم في الجمع
 مذهب فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في الجمع وانت خبير بان الشك حل في قول
 سابقا لم يلزم في الجمع على ما يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم **قوله** او لعدم كونه
 الى تحسين الكلام البليغ فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم
 قوله فن البلاغة لا قيمه وانما جعل في الفصح ما يرجع الى تحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين
 اصلا قسمين لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فاما
 الصواب في العبارة ان تقول لعدم الرجوع الى تحسينه وانما يوجب بان لفظة واشاره الى التحسين
 التي عجزت عليه وجوب ترك التعرض ومثله شائع في عبارة المفتاح اي **قوله** فتنتي فجننتي
 اي صبرتي مجنونا ومحى اسم امرأة ان يدعى عليك ذنبا لم تفعله يعني تنبوع غيب تجنباي بعد تحسن
قوله من يليق يوما على علامه اي على كل حال وهم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان
 بن حارث المزيه صاحب زهير الذي يقول في ذناب الخيل ملوم حيث كان ولكن لجواد
 على علاقة هرم واما الهرم بفتح الراء هو كسر الراء صهبا وهو يصف خمر كما يدل عليه البيت
 الثاني وهو قوله في كف ذات حمير وذكرها محبان لطيف وذكاء **قوله** ومثل التعديل قال العلامة في
 شرح المفتاح فان روعي في ذلك اذ دواج او تحسيرا او بقاء او نحو ذلك فذلك الغاية
 في تحسن كقولهم وضعنا في يدي زمام الحمل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والابتناء
 والنفق والبسط والقبض والهدم والبناء والمنع والاعطاء ومنه ذلك قول المتنبي فاما
 لخليل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب والقرطاس والقلم **قوله** ومثل ما يشبه

فجننتي
 والتجني اليهم

قوله صفة لا تنزل الاخر
 صاحبها آة

الطائر يصف ويتأثر بالكل بعض
 ديوانه صهبا



على القافية الاولى كذا لا يخفى **قوله** جودي على لحن فلان مشتهر بالشرب اي مولع به لا يبالى ما قبل فيه و
الصب العاشق ولجوى على فاعيل من لجوي وهي لحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول
منه جوى الرجل بالكسر فهو جومتلذذ والشجر على وزن فاعيل ايضاً من الشجي وهو الحزن وهذا الال
على قواف عديدة الاولى يائية في المشتهر والمتفكر والثانية يائية في الصب والقلب ^{الثالثة} و
تائية في لجوي والشجر على هذا القياس قوله لحن والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر
وقد اعنت الرجل واعنته غيره **قوله** لحن وهو الذي يتبع عليه القصيدة وتنسب اليه برده عليه
ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفه الروي ح على ما اخذ في تعريفه وهو النسبة القصيدة
اليه وتوقف النسبة على معرفه الروي اذ لا تنسب القصيدة الى حرف حتى تعرف انه حرف
رويهما فالتحقيق في حرف الروي ما قدمناه نقلاً عن ابن جني **قوله** او من الروي وفيه وجه
ذكرتها فيما سبق **قوله** اشكر عمر واقتل الابطال لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشراف عمر بن
سعيد دخل عليه فلان كم قميصه متمزقاً من تحت فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابطال
وان في قوله ان هي جلت الوصل وان لم تمن وان كانت تلك النعم جليلاً في نفس الاشراف
يحمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمن اي ولم يكن حليلاً عند عمر وان كانت كذلك في نفس
الامر **قوله** وجعل ايادي بدل اشتمال من عمر وفيه ان يقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بدل
البعض والاشتمال وان لم يحجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المستداء
وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولاً ثانياً ايضاً وفيه نظر سبق في
شرح الديباجة وانه مخالف لتصریح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعدية لامفعول واحد
اللهم ان يبرز على الفساح **قوله** يقال في الكناية عن نزول الشدة لحن الكلام مبرز على تشبيه
السقوط الرزير الذي هو الفقر بالسقوط الحسي مع ملاك القلب وانكسار البال وقد يجوز



وقوله وقوفاً مصدر في موضع فعل متقدم لاصمير فيه فكان الواجب ان واقفاً بها ^{صحيحاً}
 نقول مررت بدارك قائماً ساكناً فاجواب ان الاختيار عند سيويه فيما كان جمعاً
 مكرراً ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير بمرت عليه غداة فوجدته
 قعوداً لديه بالصرم عواذله ^{وان ما يجمع جمع سلامه كان كان الاختيار ترك التثنية ولجمع نقول}
 مررت برجل صالح قومه على ان يجوز ان يكون وقوفاً منصوباً على المصدرية من قفا و
 التقدير وقوفاً مثل وقوف صحيح ويجوز ان يكون مصدر او وقع موقع الوقت لا اشتقاقاً
 ويكون التقدير وقت وقوف ^{صحيح قوله} شم الانوف لجمع الاسم من الشم وهو ارتفاع في ^{قضية}
 الانف مع استواء في اعلاه وهو وصف مدح عند العرب والطرز العلم والمراد ههنا المجد
 الشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف ^{قوله} ويتم اغارة ^{اي النمط الثاني} ومضاً الاغارة في الغزاة ^{في المجد والكشف}
 والمسح تحويل الصور ووجه السمنة ^{قوله} بسم القفا جمع قناه وهي الرح والسم هي جمع السم و
 هولون الاسم ^{قوله} انني بانصر في احد الخمرتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله
 كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الاناله وهي الاعطاء ^{قوله} قال الشيخ في المسائل
 المشككة قد يجاب بان المراد بنجل الزمان بمثله عدم تجويز وجود مثله فاذا لم يتصور
 من الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان
 الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوز فضلاً عن ان ياتي به وانت خبير بانه لا بد ان يعبر عنه
 يتعلق به البنجل بان يقدم مضاف اي في مثل انه يجوز وجوده في نفس الامر وعدم تجويز
 الزمان ليجل فاصل المقصود بحاله وبكفي في التصور ما يستفاد من ظاهره ولحمل على المجاز
 مع عدم ظهور العلافه والقربيه لا تدفعه ^{قوله} اعدى الزمان آه الاعداء ان يتجاوز
 الشئ من صلحته الى غيره والاسم العدوي وفي الحديث لا عدوي اي لا يعدو شئ شيئاً ^{قوله}



وقوله وقوفاً مصدر في موضع فعل متقدم لاصمير فيه فكان الواجب ان واقفاً بها ^{صحيحاً}
 نقول مررت بدارك قائماً ساكناً فاجواب ان الاختيار عند سيويه فيما كان جمعاً
 مكرراً ان يقول فيه مررت برجل حسان قومه قال زهير بمرت عليه غداة فوجدته
 قعوداً لديه بالصرم عواذله ^{وان ما يجمع جمع سلامه كان} كان الاختيار ترك التثنية ولجمع نقول
 مررت برجل صالح قومه على ان يجوز ان يكون وقوفاً منصوباً على المصدرية من قفاً و
 التقدير وقوفاً مثل وقوف صحيح ويجوز ان يكون مصدر او وقع موقع الوقت لا اشتقاقاً
 ويكون التقدير وقت وقوف صحيح ^{قوله} شمس الانوف لجمع الاسم من الشم وهو ارتفاع في
 الانف مع استواء في اعلاه وهو وصف مدح عند العرب والطرز العلم والمراد ههنا المجد
 الشرف اي من النمط الاول في المجد والشرف ^{قوله} ويتم اغارة وضمها الاغارة في الغزاة ^{اي النمط الثاني}
 والمسح تحويل الصور ووجه السمكة ^{قوله} بسم القفا جمع قناه وهي الرح والسم هي جمع السم
 هولون الاسمر ^{قوله} انني بانصر في احد الخمرتين فيه محذوف على نمط قوله تعالى افترى على الله
 كذبا والاستفهام انكارى وينيل من الاناله وهي الاعطاء ^{قوله} قال الشيخ في المسائل
 المشككة قد يجاب بان المراد بنجل الزمان بمثله عدم تجويز وجود مثله فاذا لم يتصور
 من الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان
 الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوز فضلاً عن ان يأتي به وانت خبير بانه لا بد ان يعبر عنه
 يتعلق به البنجل بان يقدم مضاف اي في مثل انه يجوز وجوده في نفس الامر وعدم تجويز
 الزمان ليجل فاصل المقصود بحاله ويكفي في التصور ما استفاد من ظاهره ولحمل على المجاز
 مع عدم ظهور العلافه والقربيه لا تدفعه ^{قوله} اعدى الزمان آه الاعداء ان يتجاوز
 الشئ من صلحته الى غيره والاسم العدوي وفي الحديث لا عدوي اي لا يعدو شئ شيئاً ^{قوله}



لان المعنى على المضى فان قلت للمعنى وان كان على المضى لانه عدل الى المستقبل قصد الى ^{استمرار}
 وحكايت الحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما سبق فخل الزمان بعد اعداء اسخاياه
 لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار التجديدي ولا حكايت الحال تامل **قوله** قال ابن خبي اعيام
 الزمان آه فالبيت على ما ذكره ابن خبي من الغلو كقوله واخفت اهل الشر حتى انه التنا ^{فكر}
 النطف الشئ لم تخلق **قوله** وقيل انها جمع لها وهي الهية المعلقة في اقصى سقوف الغم وقد
 يجمع على لهوات امثال عطيات **قوله** وكذا قول القاضي ارجاني ان كان الراوية في اسر ^{وطيات}
 صيغة المعلوم فمورد عي بكسر الدال لا غير فاعله وان كان روي على صيغة المجهول على انه
 مسند الى الجار والمجرور فمورد عي بفتح الدال على انه مصدر واسم زمان اي وقت
 تودع بهي والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمد مع بكسر الميم الاولى ايض موخر العين
قوله وقيل آه اي رب جماعة قايده وسمطين سمطين حال من ضمير تياقط والسمط الجمل
 مادام فيه فخرز والافو سلكر حي حشى بها اي حلاها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صيغة
 المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله **قوله** قال ابو اسليمان **قوله** وبعض القول اشنع **قوله**
 قاصفتي وعليها **قوله** اينا اتقى واورع **قوله** قال صفة قلت يعطى **قوله** قال صفتي قلت تمنع **قوله** قال
 بان كون المراجعة من المحنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المصنف ولو سلم فهي انما
 تعتبر في السؤال المكرر والجواب المعاد **قوله** مقيم الظن اي نامقيم الظن واراد بها
 لظن محله وهو الغلب والاماني جمع امنية والقلق الاضطراب والجدة والعطاء **قوله**
 وقول ابو الطيب واني عنك آه الغادي الراج وفناء الدارجا بينها محبك اي انا ^{محكم}
قوله في المجلس الغاص اي الممتلى **قوله** رجب الباع الرجب الواسع والباع قدر مرد التيد
قوله مدي جفرا بئى الغاية والاستعانة بالكناية والاستعانة التحييلية بالكناية حيث

لان بيتي الي تمام بعد اليه فيسبح
 ووالي الي تمام بعد اليه فيسبح
 التي بلغ اليها جعفر **قوله**
 لان بيتي الي تمام بعد اليه فيسبح



وقيل **قوله** فاستعفي فما اعفي يقال اعفي من الخي وج معك واستعفاه من الخروج مواع
 ساه الا عفا **قوله** وكان قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم آه الى آخر القصة وذلك لان
 ذلك السيف الا ظالم وابن ظالم لما لم يكن صلحا للضرب كان الضرب للمقتول به تغذيه وزيادة له
 ايلا له فكان الضرب بمثابة ظم على المقتول يقال بني السيف اذ لم يعمل في الضرب والرعب والخوف
 والدهش والخير والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينو واغداد السيف جعله
 في غده اي غلافه وان فيما ان يعاب زائدة وصبا اي مال الى الجمل والفتوة كما عرفت فيما سبق وكما
 بمعنى ذلك ومراغة اسم امر جري سلقها به الا خطا تعريضا بانها تترغ عليها الرجال والمغارم جمع
 مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كما سنجمع حسن وهو ما يلزم اداء مكالدين مثلا وكذا الغرام
 وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج
 هكذا فاطنك بها في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك مجانا وطبيعة السيف طرفه ومناط
 التيمم هي العوذة التي تعلق في عنق الانسان وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل **قوله** واغرب
 الى شئ غريب بديع **قوله** ان كنت ازمنت آه قبل ازمنت يتعدى بنفسه بعلى كما في جملة
 واجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في غير ما جرم زايده **قوله** وهي النخالة
 النخالة المخادعة **قوله** اذا ضاق صدري آه التسمية في البيت على كونه من شعر الغير قوله تمثلت
 يتناجا الى يليق **قوله** كانت بلهنيته الشبيه سكره آه في الصالح هو في بلهنيته من العيش اي
 وهو ملحق بالخماسي بالف في آخره وصارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون الزائدة و
 الشبيه الشباب والصحو خلاف السكر والسير الطريقة والمجمل الا اني لشي جميل **قوله** كان كان
 مطويا آه الاخر جمع الاخنة وهي الحقد **قوله** اذا ما اسهلوا اي صاروا في السهل وهي الارض
 اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العتيق الناعم **قوله** وتماذر ليوم كرهية وسداد



ثم وبعدة كاني لم اكن فيهم وسيطا **قوله** ولم تكن في الامر قد قلت لما اطلعت وجناته الوجبات
 جمع وجبة وهي ما ارتفع من الخدين والسيق ورد احمر والغضن بالمجتمتين الطري والمراد به خد الجبيرة
 وروضة الاس مفعول لطلعت والاس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح بجلال الدين الشافعي
 والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والهمزة في اعذاره حرف ياء يدي به القريب ونقل عن
 ابن الجبار عن شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب وهو حرف الجاء هم وعذار الرجل شعره
 في موضع العذار واراد الساري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة
 وتوقفنا امر من توقف يتوقف واصلة توقفن قلبت النون الخفيفة **قوله** كذا معاين
 بوس نكابه اه اراد بالامر الزمان القريب للحقيقة والبوس الشدة والمكابدة و
 المقاساة وقد العين لبحث الذي يقع فيه حال الوجد **قوله** مجر عوا الينا اه العوالي
 جمع عاليه الرمح وهي ما دخل منه في السنان الى الثلثة والسوابق **قوله** اقول
 المعشر غلطوا هو ابن جلاي ابن جلاي وضع امره فاشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب
 صواب الامور وهذا كله تهكم والثنايا جمع تنفيه وهي طريق العقبة **قوله** انلني با
 لذي استقرضت اه انلني اعطى والمبايع في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته
 والمعشر الجماعة وضمير شاهده راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضنا
 او الى الذي في بالذي في قوله عنت اي خضعت وذلت جملة معترضه براسم ان وجرها
 اتق المشبهات اه اراد بالمشبهات بسكون الشين وكسر الباء الاشياء التي
 تشبه بالجمال ولا يقطع بجلها وجرها من اشبهت فلانا **قوله** كقول بعض المغاربة جمع
 مغزني وهذا الجمع عوض عن ياء النية **قوله** على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير
 المجرور عايد الى الانسان والاضافة لادني التباس والمراد باصاغره متعلق بملهم الذي

المغاربة

يكونون



يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال مما لا يخطر بقلبه على معنى صدق
 ما يخطر من ضيق التوهم كما ينال على اصاغره التوهم فقد كبر شططا **قوله** محققا باخراهم وقد حرم الهوى
 اى حرم الهوى اقلوباى جعلها دابة حول الحبيب وطرا القلوب ما يتخارج فيها من الخواطر والوقع
 بالتشديد جمع واقع كرفع جمع راعى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى
 الشمس الحقيقية ادعاء والراغم الذليل واصلا لصوت الالف بالرغام وهو التراب وذلة
 الليل المحي بالشمس ولحد الهوى ج و اخنا بمعنى خلع والصنيع اللون والمراد بانطواء الثوب
 المنجى خفاء الكواكب واللام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم في نومه **قوله** والنار عطف
 على الرضا او عطف على عمر كما ذكره في المختصر فتكون ارضيهما معا **قوله** وعمر وهو حباس
 بن مره فيه سهولان عمر وهو عمرو بن مره وحباس هو حباس بن مره فليس احدهما اللخر وقد
 ذكر في شرح مجمع الامثال ان حباس بكب فرسه واخذ ربحه وتبعه عمر بن الحارث فلم يدر
 حتى طعن كليبا وقد صلبه ثم وقف عليه وقال ما حباس اغثنى بشرته من الماء فنزل اليه و
 اجهر عليه وهذا صريح فيما قلت **قوله** وهى ان البسوس اسم امرأة وهى البسوس بنت سعد^{القمييه}
 وكليب اسم شخص والعالية ما فوق بجدا الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهى لجان والنسبة
 اليها على ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزويج منهم والاصهار
 اهل بيت المرأة وانكرها اى لم يعرفها ويشخب اى يسيل **قوله** وصلت البسوس واذلاه و
 اغرتاه وانشات تقول **يا** لعمر لو اصبحت فى دار معقلى **يا** لما ضميم كسعد وهو حبان لا يبا
 ولكنى اصبحت فى دار غربة **يا** متى يعوفها الذئب يعد عيشا نى **يا** والعقر قتل الابل و
 الفحل ذكر الابل اهلى اى اسكنى من هدى يهدى والغرة الغفلة **قوله** فاجرت عليه يعنى على
 القتل اى سرعت قتله ونشب الشراى علق وتغلب وبكر قيلتان **قوله** كاني ساء



تتأه المساورة الموابشة والطويلة للحية الدقيقة والرقش جمع رقصا وهي الحية التي فيها
نقط سواد يباض نافع أي بالغ **قوله** أنا البارزي المطلّاه **المطلّ** المشرف من أطل عليه
اشرف ونهر اسم قبيلة ولهذا أنت الضير العايد إليها واتج له الشئ أي قدر وانتصاب انتصا
على التمييز **قوله** تميم بطرق اللوم اه وبعد اه اري الليل يحلوه النهار ولا اري خلال المخازي
تميم تجلت **قوله** ولوان برغوثا على ظهر نملة **قوله** يكر على جمع تميم لولت **قوله** ولوجعت عليا تميم جميعا
على ذره معقولة لا شقلت **قوله** ولوانم العنكبوت بنت لهم **قوله** منطلتها يوم النداء
لا استظلت **قوله** ذبحنا فسمينا فل ذبحنا **قوله** وما ذبحت يوما تميم فسميت **قوله** نكش
اه النكش الصوت من النكش وهو صوت الافعال من جلده لانه فيه يرش يصلح ويرى
بري القلم بختة **قوله** برقع وجلال آه البرقع للدواب وشا الاعراب وكذلك البرقع
لجلال جمع **قوله** قفانيدك اه في قفانيدك اقوال احدها ان يكون مخاطبه فيقين له
الثاني ان يكون مخاطب رفيق له واحدا وثني لان العرب مخاطب الواحد مخاطبة
الاثنين قال الله تعالى مخاطبا لما لك القيا في جهنم والعلية في هذا ان اقل اعوان الرجل في ماله
وابله اثنا وقل الرفقة ثلاثة فخر كلام الرجل على ما كان قد الف من خطابه لصاحبه والبصر
ينكرون هذا لانه اذا خطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الاشكال وذهب المبرر في
قوله تعالى القيا في جهنم الى انه شاه للتوكيد اي الحق ومخالفة الزجاج وقال انه غفلة
الملكين وكذلك قفانما هو مخاطبة صاحبه والقول الثالث انه اراد قفن بالنون
فابدل الكلف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف و
السقط ما تسقط من الرمل وفيه ثلاث لغات سقط وسقط **قوله** كليني لهم
اي دعيني واتركيني والم الحزن ناصب اي ذي نصب القعب ووصف الم بالفتب

بلغ

والنائب



إذا تعب لصاحب الهم دليل قاسم أي كان داهوله ويطو الكواكب في السيرة كناية عن طول الليل
فراق ومن فارت غير مدغم اه مطلع قصيدة مدح به كافور الاخشيدي الوي بصري ^{فارق}
سيف الدولة والمتمم أي المقصود كافور فواد ماسه المدام أي لنا فواد مانافته وهدم
وقوله مثل ما يهب اللثام كناية عن قصر العمر وفي العزل اه معاذلة النساء بخادعتن
ومراودتهن وفي المثل اعزل من امر القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح ^{أعضاء}
الظاهر والمدح مدح الامور الباطنة ويجب ان يحسب بالمدح ما ينظر به روي
انه لما بنى المعصم بالله قصر ابميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الوصلي ياد ابر عرك
البلى وتحاك باليت شعري ما لذي ابلاك فطر المعصم بالله وامر بهدمه ودخل ابو
نواس على الفضل بن يحيى البرمكي وانشده اربع البلى ان الخشوع لتادى عليك وانى لم
افئك ودادى فانزعج الفضل متطرا بذلك وعاد مكره يمجوا لله ما يشاء فلما انتهى الى قوله
سلام على الدنيا اذا ما تقدمت بنى برمك من حاضر بن وباد سحتكم نظره ونمض فدخل دار
الحرم فلم يبق في المجلس الا واستمع ذلك من اختيار ابي نواس ودخل البحرى على ابي سعيد
الشوى فانشده لك الويل بيا واخره فقال له ابو سعيد بل الويل والحرب لك لا ام لك
وقما ينبغي ان يحسب الشعراء في المدح اساءة الادب فانه اذا احسن نظره واساء في ادمه
قطت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روى ان ابا النجم العلى دخل على هشام بن عبد
الملك وكان اخول فانشدا رجوزيه التي تقول فيها الحمد لله الوهوب المحزلى حتى بلغ
قوله والشمس قد صارت كعين الاخول فغضب هشام وامر بضربه وسجن ومن ذلك قول بعضهم
قد مدح زبيده وهى لستم اذبيد لست جعفر طوبى لزانك المثاب يعطين ما رجليك
ما تعطى الالف من الرغاب فهم الخدم الخشم بضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الاخر ولكنه



اخطاء في الصواب لانه سمع قولهم في الشعر شمالك اندي من بين عنك وظهرك احسن من وجه
 سواك فظن ان الذي ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما امل ونموه على ما اهل فغيب النال
 من علمها وضياء فهمها وحسنها وكفوله ابي الفرج اساوراه وما بعد البيت المذكور فله
 نقر دكم احسن اسامي فقولي مضمون والفعل منك لغمر الدولة اعتبره فاقني اخذت الملك منه ^{لسيف}
 بن ملك وقد كان استطال على السرا ونظم جهم في سلك ملك فلو شمس الضحى جانبه يوما
 فقال لها عنوان منك ولو زهر النجوم انت نضاه باي تقول نصبت عندك فامسى بعد
 ما فرغ البرد السرا في ضيق وضنك اقداد به لو عاد يوما الى الدنيا تيسر وانوب
 منك يقال فرحته فولى على علوتهم بالشراف والجمال والضنك الضيق السيف صدق
 ابتاه من الكتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربة والحد الثاني بمعنى الحجاب
 وقوله بعض الصفائح مشدا خبر جلة من مودن جلا آه والصفائح صفائح وهي السيف
 العريض والمراد لسود الصفائح كبت التخم وباللعب والمريب والشك قول المجهل اي
 عمودته لا تقم فمن عرضت له شكاة الشكاية امر تستلكن منه وتعد البيت المذكور و
 لكنهم اهل الحفايط والذي فهم للمقات الزمان خصوم فان مات منها فهم وعلة
 فيها جراح بينها وكلوم الحفايط جمع حفيظة وهي العصب والحمية وعلامات الزمان
 مصائبه النازلة والوعك مقت الحمى فودعهم والبين آه البين الفرقان والقلبيق
 الجيش والجمع قبالين فهم الذين ادركوا الاسلام والشعراء على اربع طبقات ^{هاتين} احب
 كاحر القيس وذهير وطرفة والمخضرون الذين ادركوا ابا هليله والاسلام كمن

ابا هليله



ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمتقدمون من اهل الاسلام الذين نشأوا
 بعد الصدر الاول من المسلمين كالفرزدق وجبريل وذي الرمة ومولاء كلهم يستشهد بكلامهم
 والمحدثون من اهل الاسلام الذين لم يتشأوا في الصدر الاول من المسلمين كالبحري والبي^{الطيب}
 لا استشهدا بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن
 صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا
 وان مبني الرواية على الوثوق والضبط ومبني القول على الدراية والاحاطة والاتفاق
 في الاول لا يستلزم الاتفاق في الثاني فالقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى
 سيد بل هو يعمل الراوي اشبه **قوله** لو راى الله ان في الشيخ خيرا اه قديقال لا ينبغي كون هذا
 من الاقتضاه لان اول كلام بذكر الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيدا فيكون منا^{سبا}
 لاول الكلام واعترض على المصربان كلامه يدرك ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية
 واحيد بان مراده ان قضاب مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الا^{سلامة}
 ميتون ويتبعونه في ذلك ولنا اورد في بيت ابي تمام كقوله بقيت بقاء الدهر آه ومثله
 في الفارسي طول وعرض خاستم اي نام لا **مصلحة** نامر شكستم خامر لا **واعلم** ان المصم
 يتعرض لذكر حسن المطلب ايض وهو مما يستحسن رعاية في الكلام البليغ وقد فسر
 بانه يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيله موصلة اليه كقوله تعالى
 اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيله التي هي العبادة على المظم الذي هو الاستعانة
 لانه اسرع الى النظر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار **قوله** لانك اذا نظرت
 فوائح السور آه بيانه انك اذا نظرت الى فوائح السور جللتها ومفرداتها رايت من البلاغة و
 التفنن وانواع الاشارة ما يقصر عنه كنه وصف العباد **قوله** كالتمجيدات المفتحة بها او ايل السور

واعلم ان



وكلا ابتدا بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا ابتداء يوقف
 للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التمجيد نحو الم وحس فانه مما يبعث ويحرك على الاستماع
 اليه لانه تفرغ السمع بشئ غريب واما خواتيم السور ففي غاية الحسن لا تتركى الى الدعا الذي ختم
 به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرايض في خاتمة سورة
 النساء والتجليل والتعظيم الذي في خاتمة سورة المائدة والوعود والوعيد الذي في
 خاتمة سورة الانعام وغير ذلك وقد عجز مصارع البلغاء واخر من شقاشق الفصحا
 فقال خطيب مصقع اى يلىع محموم بخطبة امامه صقع الديك اذا صاح وامان
 صقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام وامان صقعه اذا ضرب
 صوقته اى وسط راسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شقشقة رية يخرجها الفحل
 عن سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هذا شقشقة و
 خطيب ذو شقشقة **قوله** والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
 ولم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن **السبلاغة**

والحمد لله رب العالمين

والصلوة والسلام

على اشرف المرسلين

محمد وآله الطاهرين

والسلامة وحب العالمين

هذا الكتاب هو كتاب
 في سبلاغة الخطب
 للشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 المجلسي

كتبه الفقير الى الله تعالى
 الشيخ الفاضل
 السيد محمد باقر
 المجلسي
 في شهر ربيع الثاني
 سنة 1304

